د. مسعود ضاهر

الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية 1697-1861





الفارابي

الدكتور مسعود ضاهر

الجذور التاريخية
للمسألة الطائفية اللبنانية
1697 ـ 1861

دار الفارابي

الكتاب: الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية
المؤلف: الدكتور مسعود ضاهر
الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي - بيروت - لبنان
ت: 301461(01) - فاكس: 307775(01)
ص.ب: 3181/11 - الرمز البريدي: 2130 1107
e-mail: info@dar-alfarabi.com
www.dar-alfarabi.com
الطبعة الأولى 1986
الطبعة الرابعة منقّحة 2009
ISBN: 978-9953-71-391-5

مأزق النظام الطائفي اللبناني
على ضوء تاريخه

مسعود ضاهر

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام 1981، وتلتها طبعة ثانية عام 1984 وثالثة عام 1986. وبمناسبة صدور هذه الطبعة الرابعة المنقحة يبرز تساؤل منهجي: هل أن المنهجية العلمية التي اعتمدتها في الكتاب ما زالت صالحة للنظر إلى المسألة الطائفية التي يعيشها لبنان في المرحلة الراهنة، وما هي التصويبات التي أدخلت إليها؟

لقد حظيت المسألة الطائفية في لبنان بكثير من الدراسات العلمية خلال الثلاثين سنة المنصرمة. ومنها أبحاث معمقة تناولت بالتحليل والنقد بعض جوانبها التاريخية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والعسكرية، والثقافية وغيرها. وبرز جيل جديد من المؤرخين الاجتماعيين الذين قدموا أطروحات متميزة حول علاقة الطائفية بالنظام السياسي اللبناني، وبالطبقات الاجتماعية، والأحزاب، والاقتصاد، والأملاك الوقفية، والهجرة، والإدارة، والتنمية، والثقافة، والإعلام، والفنون وغيرها.

لا يتسع المجال هنا لإعادة التذكير بالسمات الأساسية للمنهج التحليلي الذي اعتمدناه في إبراز المسألة الطائفية كما تبدت في الطبعة الأولى لهذا الكتاب. لكن مادته لم تتغير، وكذلك منهجيته. وعملنا فقط في هذه الطبعة على توحيد المصطلحات، وتدارك أخطاء الطباعة، وتنقية بعض الجمل التي غلب عليها الحماس السياسي فأبعدها عن التحليل التاريخي العلمي الرصين الذي تميزت به جميع فصوله. كذلك جرى تصويب بعض المفاهيم التي كانت موضع نقاش في تلك الفترة، ومنها نمط الإنتاج الآسيوي، والعودة إلى مصطلح نمط الإنتاج الزراعي أو التقليدي أو

الخراجي. أما المادة التاريخية فبقيت على حالها لأنها تناولت فترة زمنية قديمة من بداية الإمارة الشهابية عام 1697 حتى قيام المتصرفية عام 1861. وكان بالإمكان إضافة كم هائل من المعطيات التاريخية التي كانت متوفرة قبل إعداد هذا الكتاب ثم تزايدت بعد نشره.

وهي تقدم مادة تاريخية إضافية لا تغير من طبيعة المقولات النظرية أو الاستنتاجات الموضوعية التي كان هاجسها تقديم مساهمة جدية في تطوير البحث العلمي حول جذور المسألة الطائفية في لبنان. فللكتاب خصوصيته، ولا يمكن النظر إليه إلا على ضوء تاريخه والحقبة الزمنية التي كتب فيها، والوثائق التي استند إليها. وخلال الثلاثين سنة الماضية نشرنا أبحاثا كثيرة عن المسألة الطائفية بالاستناد إلى وثائق جديدة، ومقولات نظرية أكثر تطوراً، وصولاً إلى استنتاجات جديدة.

لقد تبلورت خلال هذه المرحلة سمات إضافية رافقت المسألة الطائفية في تحوُّلها من الطائفية إلى المذهبية، ومن قاعدة صلبة حمت النظام السياسي اللبناني طوال أكثر من قرن ونصف القرن إلى عامل إضعاف له بات يهدد وجود الدولة اللبنانية، أرضاً وشعباً ونظاماً سياسياً.

كانت السلطنة العثمانية دولة متعددة القوميات والطوائف الدينية والإتنيات العرقية أو القومية. ولم يلجأ حكام السلطنة إلى سياسة التضييق على زعماء الطوائف القوميات غير التركية إلا في السنوات الأخيرة من عمرها. فكانت تلك السياسة

محاولة يائسة لإحياء مجد السلطنة بعد أن كانت تحولت إلى "رجل أوروبا المريض"، والتي وصفها ماركس في أواسط القرن التاسع عشر بأنها: "جثة متقدمة في الاهتراء".

كانت المسألة الطائفية مستقرة داخل السلطنة ولم تتحول إلى بؤرة نزاع إلا في إطار مشروع أوروبي لتفكيك السلطنة من الداخل. واستخدمت لهذه الغاية مختلف أشكال التحريض القومي، والطائفي، والقبلي، والعرقي، والمذهبي، والوعود بالاستقلال، وبناء الدولة الوطنية أو القومية منذ أواخر القرن التاسع عشر. وقد نجح المشروع الأوروبي في إزالة السلطنة واقتسام ما تبقى من ولاياتها في نهاية الحرب العالمية الأولى لكنه لم يحمل لشعوب المشرق الغرب سوى الانتداب والاحتلال المباشر.

لذلك لا يمكن فهم النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر إلا على

ضوء التطور الداخلي للمقاطعات اللبنانية من جهة، وتبلور مشروع السيطرة الأوروبية على المشرق العربي من جهة أخرى.

عايشت المقاطعات اللبنانية ثلاث مراحل متعاقبة من مراحل المسألة الطائفية، هي:

أ - مرحلة الطائفية المستقرة في إطار نظام الملل العثماني حين كانت السلطنة أقوى دولة في العالم طوال القرنين السادس والسابع عشر، وكانت تهدد باحتلال فينا في قلب أوروبا بعد أن احتلت الجبل الأسود، والبوسنه، ومساحات واسعة من البلقان.

ب - مرحلة الطائفية المتفجرة في إطار المشروع الاستعماري الأوروبي لتفكيك السلطنة واقتسام ولاياتها. وبدأت تلك المرحلة مع حملة نابوليون بونابرت على مصر في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر. وقد حركت مشاعر الطوائف المحلية، خاصة اليهود والمسيحيين، لبناء دول طائفية أو تستند إلى التمايز الطائفي.

ج - مرحلة الطائفية المدمرة التي لعبت الدور الأساسي في تفجير لبنان إبان الحرب الأهلية لسنوات 1975 - 1990. وما لبثت الصدامات الدموية بين المذاهب الدينية في لبنان أن أضعفت السلطة المركزية فيه، وقادت إلى تفككها وانهيار النظام السياسي المبني على التعددية الطائفية في مراكز السلطة. ومع أن النظام الطائفي في لبنان قد نجح زمن السلم الأهلي والعيش المشترك في بناء دولة ديموقراطية تعددية تحترم الخصوصيات الطائفية والمذهبية، فإنه واجه فترات صعبة جداً بات فيها عاجزاً عن الاستمرارية دون دعم إقليمي ودولي. وكفل النظام السياسي اللبناني الحريات العامة والخاصة، وشكل الضامن الأساسي لتطور المجتمع اللبناني على أساس الديموقراطية التوافقية، أو "الديموقراطية المقنعة". وفق توصيف ميشال شيحا، الرائد الأبرز في مجال التنظير لمقولات التعددية الطائفية في لبنان، والتي بنيت على أساسها الركائز الطائفية للنظام السياسي اللبناني.

فالمسألة الطائفية في لبنان ذات صلة وثيقة بمشكلات بناء الدولة الحديثة من جهة، وبالمشاريع الإقليمية والدولية التي أثّرت سلباً على أمن لبنان واستقراره. إذ تصبح الدولة اللبنانية عاجزة عن مجابهة تلك المشاريع لأن الزعماء اللبنانيين كانوا موزعي الولاء على الخارج، ويغلبون مصالحهم الشخصية على مصلحة الوطن العليا.

منذ قيام نواة التمثيل الشعبي في جبل لبنان إبان مرحلة نظام القائمقاميتين في

أواسط القرن التاسع عشر، ما زال مشروع بناء الدولة العصرية في لبنان مجهضاً، وقد وصلت النزاعات الداخلية أحياناً إلى حروب أهلية تحت وطأة تدخلات إقليمية ودولية مساعدة. وشكل الدستور اللبناني لعام 1926، والذي صدر في عهد الانتداب الفرنسي، المرجع الأساسي لإدارة المؤسسات السياسية في لبنان على أسس ديموقراطية. فبني النظام السياسي في لبنان على مبادئ التعددية الطائفية وفق صيغة الديموقراطية التوافقية بتقاسم المقاعد النيابية بين المسيحيين والمسلمين. ومنذ إعلان استقلال لبنان عام 1943، تم التوافق على إدارة شؤون الحكم وفق صيغة "الميثاق الوطني".

وهي صيغة غير مكتوبة، بنيت على أعراف وتقاليد أرسى دعائمها بعض زعماء الطوائف. فجرى العرف بأن يكون رئيس الجمهورية بصورة دائمة من الطائفة المارونية، ورئيس مجلس النواب من الطائفة الشيعية، ورئيس مجلس الوزراء من الطائفة السنية. وفي حين كانت الوزارات تشكل مناصفة بين المسيحيين والمسلمين فإن المقاعد النيابية كانت توزع بنسبة 6 نواب للمسيحيين مقابل خمسة للمسلمين.

استندت تلك الصيغة إلى أغلبية عددية للمسيحيين بموجب إحصاء رسمي وحيد لعام 1932 ما زال معمولاً به حتى الآن. لكنها تعرضت لانتقادات حادة بعد بروز خلل في نسب الطوائف في لبنان بعد هجرة كثيفة في أوساط المسيحيين. فجرى تعديلها بعد اتفاق الطائف لعام 1989، ووزعت مقاعد البرلمان مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون اعتماد مبدأ المساواة في توزيع النسب داخل المذاهب المسيحية والإسلامية.

يعتبر تعديل الدستور عملاً قانونياً من صلب النظام البرلماني. فهناك مواد دستورية تنظم آليات التعديل وفق أسس واضحة حددها الدستور وتم اعتمادها مراراً من جانب سلطات الانتداب الفرنسي فتمّ تعديله أو تعطيله مراراً. وقد بالغت السلطات اللبنانية في تعديل الدستور، قبل الحرب الأهلية وبعدها. وكثيراً ما عدل لتمديد ولاية رئيس الجمهورية. فضعفت ثقة اللبنانيين بصلابة دستورهم دون أن ينجو الرئيس الممدة ولايته من نقمة المعارضة الرسمية والشعبية، فيضطر إلى الاستقالة أو يهمش دوره.

بالمقابل، شكلت الإصلاحات الشهابية خلال سنوات 1960 -1964 معلماً مهماً على طريق احترام الدستور، وتهدئة المسألة الطائفية، وبناء إدارة عصرية في لبنان وفق مفاهيم وأسس حديثة لعمل المؤسسات. وقد نجحت فعلاً في التخفيف من وطأة الطائفية والمحسوبية على إدارة الدولة ومؤسساتها. لكن القوى التقليدية المعادية

لبناء الدولة العصرية سرعان ما شعرت بالخطر الداهم على مصالحها.

فأحيت التحالفات الطائفية، واستغلت السلبيات الكثيرة التي رافقت تسلط الجيش على إدارات الدولة في مرحلتي الرئيسين فؤاد شهاب وشارل حلو. وتفككت ركائز الدولة الحديثة تدريجيا، وباتت دوائرها ومؤسساتها ملحقة بزعماء الطوائف والميليشيات.

أنهى اتفاق الطائف لعام 1989 خمسة عشر عاماً من الحرب الأهلية في لبنان والتي شاركت فيها جميع الطوائف، بأشكال وأحجام مختلفة. إلا أنّ السلطة السياسية التي أقيمت على أساسه فشلت في تطبيق غالبية بنوده، مما أوجد تذمراً كبيراً في أوساط معظم زعماء الطائفية الذين حرضوا جماهيرهم إلى الحد الأقصى. وحولوا الطائفية إلى مذهبية مدمرة أفقدت النظام السياسي الطائفي كامل مصداقيته، وباتت تهدد اللبنانيين بحرب مذهبية أكثر شراسة من الحروب الطائفية السابقة.

صدر الدستور اللبناني الجديد لعام 1992 بعد أن أدخلت عليه تعديلات طائفية تتلاءم مع مقررات مؤتمر الطائف. فنصت بنوده على طائفية الرئاسات الثلاث التي كانت مجرد عرف استناداً إلى الميثاق الوطني لعام 1943. وأسندت رئاسة الجمهورية حكراً إلى ماروني بموجب نص الدستور الجديد، كذلك رئاسة مجلس النواب إلى شيعي، ورئاسة الحكومة إلى سني. واللافت للنظر أن مرحلة "جمهورية الطائف"، شهدت أربعة تعديلات دستورية خلال أربع عشرة سنة. وتساءل المراقبون عن جدوى العمل بالدستور إذا كان معرضاً لتعديلات متلاحقة، ودون أسباب موجبة في غالب الأحيان. وما هو دور المجلس النيابي في مراقبة الحكومة إذا لم يشكل الدستور ضمانة للحياة التشريعية، وحصانة للمؤسسات، ورقابة على السلطة التنفيذية؟.

ففي كل مرة ينشر قانون جديد للانتخاب في لبنان تحدث هزة عميقة في الأوساط السياسية اللبنانية. وتحت ستار منع الاستقطاب الطائفي أو المناطقي أو التكتلات الكبيرة، يقود في الممارسة العملية إلى نقيض تلك الأهداف. فتتشكل كتل كبيرة عن طريق التحالفات الطائفية والمذهبية التي تسحق الأحزاب، والكتل الصغيرة، والنواب المنفردين. لكن أبرز ثوابت ذلك القانون حتى الآن :

- الإبقاء عل عدد أعضاء المجلس النيابي 128 نائباً، على أن توزع مناصفة بين المسيحين والمسلمين، ودون تغيير في التمثيل الطائفي العام.

- اعتمد قانون الانتخاب لعام 1960 صيغة تقسيم لبنان إلى أقضية بحيث يعتبر

القضاء دائرة انتخابية. ثم قانون جديد في العام 2000 الذي اعتمد دوائر انتخابية جديدة بعد دمج عدد من الأقضية، وأنتج كتلاً برلمانية كبيرة ذات لون مذهبي. فتم تقسيم لبنان إلى دوائر غلب عليها الوجه الطائفي والمذهبي الواضح. فكانت النتائج العملية للقانون الجديد كارثية من حيث فساد التمثيل، وكثرة الرشوة، والتحريض الطائفي والمذهبي. ولم يقر مبدأ خفض سن الاقتراع إلى 18 سنة، وهو مطلب مزمن لشباب لبنان ويشكل تطوراً مهماً في النظام الديموقراطي إلى جانب إنصاف المرأة اللبنانية بصورة عادلة في التمثيل داخل البرلمان اللبناني.

- وفي العام 2008 تم إقرار قانون جدي للإنتخاب أبقى على غالبية مساوئ النظام القديم، وفصّل على قياس زعماء الطوائف المتناحرة على الساحة اللبنانية.

واتخذت تدابير محددة حول كيفية فرض الرقابة على الإعلام والإعلان الانتخابيين، وضبط العملية الانتخابية لمنع استخدام الرشوة والمال للتأثير على أصوات الناخبين، والحد من إمكانية الجمع بين النيابة والوظيفة العامة، وعدم إلزامية البطاقة الانتخابية فقط، وضرورة واستعمال المعزل أو الستار عند الاقتراع.

ورغم أهمية تلك الإصلاحات الجديدة ما زالت الديموقراطية اللبنانية شكلية إلى أبعد الحدود. فالقاعدة الشعبية مشبعة بالتشنج الطائفي والمذهبي، وهي مرهونة الإرادة ومغلوبة على أمرها بعد أكثر من ثلاثين عاماً من الحروب والنزاعات الأهلية المدمرة.

ومما زاد في حدة الأزمة الطائفية على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والإعلامية وغيرها، أن الدولة اللبنانية مفككة وضعيفة.

ولم تقدم، طوعاً أو قسراً، على تنفيذ أي مشروع حيوي مهم في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك تعيش غالبية اللبنانيين أزمات اجتماعية حادة عمّت جميع مناطق لبنان وطوائفه. ولا يقدم قانون الانتخاب الجديد أي شعور بغد أفضل للبنان واللبنانيين. فقد حافظ على مبدأ التمثيل الطائفي القديم الذي ساهم في تفجير الحرب الأهلية. وضمن الامتيازات الطبقية لزعماء الطوائف، والميليشيات، ورجال المال والنفوذ الذين أطلق عليهم كمال ديب صفة " تجار الهيكل "، في عنوان كتابه المهم عن جدلية العلاقة بين الطائفية والطبقية في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر.

لعل أبرز وظائف الطائفية على المستوى السياسي أنها تعمل باستمرار على تجديد القوى الطائفية الطبقية المسيطرة في لبنان منذ مئات السنين. كما تساهم في هزيمة مشروع القوى غير الطائفية البديلة، أي القوى الديموقراطية التي تنادي بالتمثيل النسبي

لكل حزب أو تيار سياسي تبعاً لحجم ناخبيه. لذا كانت خيبة أمل اللبنانيين كبيرة عند إعلان قانون الانتخاب الجدّي لعام 2008 لأنه لا يؤمن تمثيلاً عادلاً للقوى السياسية في لبنان، ولا يفتح الباب أمام التغيير الديموقراطي فيه. علماً أن البرلمان هو المكان الطبيعي من أجل التشريع الحقوقي للارتقاء بوعي المواطن من الانتماء الطائفي والمذهبي إلى مستوى المسؤولية الوطنية لضمان التمثيل الصحيح للشعب اللبناني، والتوزيع العادل للمقاعد تبعاً لحجم القوى السياسية الفعلية على الساحة اللبنانية. وقد أضعف القانون الجديد من دور مؤسسات المجتمع المدني التي ما زالت تطمح بأن يكون لها دور أساسي في توعية اللبنانيين بأهمية التغيير الديموقراطي السلمي عبر البرلمان، واحترام إرادة قوى التغيير العلمانية وغير الطائفية التي تعبر عنها في صناديق الاقتراع.

نخلص إلى القول إن النظام السياسي في لبنان يعيش اليوم أزمة حكم معقدة لا تنفع معها الحلول التوفيقية والتلفيقية. لكن روح الإحباط من إمكانية التغيير الديموقراطي تسود في أوساط الشباب، ولدى ممثلي الحركة النسائية، والداعين إلى " كتلة برلمانية ثالثة " خارج إطار التجاذبات المذهبية البغيضة التي تهدد بعودة النزاعات الطائفية في لبنان.

واتسعت دائرة الشعور بالعجز عن حماية الدولة اللبنانية ومؤسساتها التوحيدية ما لم يتم درء المخاطر الكبيرة التي تحيط بها وأبرزها:

1- الاعتراف الصريح بأن قوانين الانتخاب المتعاقبة كانت مجحفة بحق قوى التغيير. فقد كبلت حرية الناخبين، ومنعت الشعب اللبناني من انتخاب ممثليه بحرية بسبب التحالفات الطائفية والمذهبية الفوقية لتحقيق مكاسب شخصية وحزبية ضيقة.

2- شكلت نتائج الانتخابات السابقة خلال الثلاثين سنة الماضية تجديداً للطبقة السياسية المأزومة عبر اقتراع شكلي إلى الحد الأقصى. لكنها تميزت بنفخ الغرائز الطائفية بشكل غير مبرر، ومسيء جداً لصورة لبنان الحضارية. وذلك تحت ستار الحفاظ على توازن شكلي في التمثيل الطائفي بين المسيحيين والمسلمين.

3- إنّ الطبقة السياسية الحاكمة في لبنان تمثل مصالحها فقط دون النظر إلى مصلحة لبنان الوطن، ومصالح اللبنانيين كمواطنين أحرار وليس كرعايا ملحقين قسرياً بزعماء الطوائف والميليشيات العسكرية. ويستخدم زعماؤها شعارات طائفية ومذهبية خادعة لزيادة حصصها في البرلمان اللبناني على حساب الوحدة الوطنية، وأمن لبنان واستقراره السياسي والاقتصادي. لذلك لم تحمل الانتخابات المتلاحقة الحد الأدنى

من التغيير الذي يتوق إليه اللبنانيون. فقد جرت على أساس قانون انتخابي فاسد، وبأسلوب الكتل المذهبية الكبيرة التي تلغي دور الناخبين، وسيطرة رأس المال مع زعماء الميليشيات الطائفية. فقادت إلى تعميق أزمة النظام الطائفي الطبقي المسيطر بعد أن أدرك دعاة التغيير، خاصة الشباب منهم، أن البرلمان اللبناني الحالي سيبقى مشلولاً لأنه ليس مؤهلا للقيام بالإصلاحات السياسية والديموقراطية المطلوبة.

فالطبقة المسيطرة هي طبقة فاسدة باعتراف الكثير من قادتها. وهم لا يرغبون في إجراء أي إصلاح إداري، أو سياسي. ولا يظهرون اهتماماً جدياً بشؤون الشباب، وقضايا المرأة، ومشكلات التعليم الرسمي. وقد عمموا ثقافة الفساد والإفساد، وأخضعوا الغالبية اللبنانية لسياسة الاستزلام، وسطوة رجال المال وأصحاب الصفقات المشبوهة.

لقد برز عجز اللبنانيين عن محاسبة نوابهم السابقين عبر صناديق الاقتراع. وهي مسألة خطيرة تطول بنية نظام سياسي يهدد مستقبل اللبنانيين ومصير بلد يتحكم به زعماء الميليشيات والطوائف منذ عقود طويلة. وهم يستخدمون أساليب يعاقب عليه القانون كالمال السياسي، والتحريض الطائفي الذي وصل إلى منابر المؤسسات الدينية، وأثار سخطاً عارماً داخل زعماء الطائفة الواحدة. وتراجع حجم فئة النواب الحزبيين الذين كانوا يعدون بالعشرات، وفئة النواب المستقلين الذي نجحوا فقط بفضل الدعم الكبير الذي منحهم إياه زعماء الكتل الطائفية الكبرى. فطغى الاصطفاف الطائفي على التحالفات السياسية ذات الأفق العلماني. وطغت التكتلات المذهبية الكبيرة عند تشكيل اللوائح الانتخابية على التمثيل الديموقراطي السليم للشعب اللبناني. وهيمن المال السياسي على العملية الانتخابية في كافة مراحلها. وتم تهميش الأجيال الشابة من اللبنانيين، على جانب تهميش المرأة، والقوى العاملة، والفلاحين.

أخيراً، انفجرت الحرب الأهلية عام 1975 وتوقفت شكلياً عام 1989 لكن تداعياتها السلبية ما زالت مستمرة وتمنع قيام دولة مركزية قوية في جميع المجالات. فاتفاق الطائف أنهى الحرب بين الميليشيات لكنه فشل في قيام دولة عصرية على أسس ديموقراطية سليمة، لأسباب عدة:

أ- أن زعماء الميليشيات التي خاضت حروباً داخلية مدمرة أصبحوا أبطال السلام.

وهم يعملون لتضخيم مكاسبهم الشخصية على مصالح الوطن حتى لو اقتضى الأمر الاستجاد بقوى إقليمية أو دولية للحفاظ عليها.

ب- بعد إدخال أعداد كبيرة من الميليشيات الطائفية إلى الجيش والقوى الأمنية ومؤسسات الدولة، ترسخت ذهنية الميليشيات داخل مؤسسات الدولة وإداراتها. فأصيبت إدارات الدولة بالشلل الكامل وذلك لمصلحة القوى السياسية الفاسدة التي تعاقبت على حكم لبنان قبل وبعد اتفاق الطائف، وكانت تحمي الفساد المتعاظم في دوائر الدولة.

ج- تحصن الموروث التاريخي السلبي الذي كان يمنع قيام الدولة العصرية في لبنان، بكل أشكاله الطائفية والعائلية والمناطقية، بموروثين إضافيين أكثر سوءاً وهما: الذهنية الميليشياوية التي سيطرت على جميع مؤسسات الدولة، وثقافة الفساد والإفساد والاستزلام السياسي التي شكلت سداً منيعاً أفشل جميع محاولات الإصلاح الإداري طوال السنوات الماضية. وبلغ العجز أقصى مداه في السنوات القليلة حين ضرب مشروع الدولة من داخلها. ووضع عشرات المدراء العامين، وهم عصب الإدارة، بتصرف الوزراء لأجل غير مسمى، ودونما تبرير قانوني. وباتت الدولة عاجزة عن تعيين الموظفين على جميع الأصعدة بسبب سيطرة أصحاب القرار السياسي الطائفي على الإدارة، وهي سيطرة تمنع فعلاً قيام أي شكل من أشكال الدولة العصرية.

د- رغم فشل مشروع الدولة العصرية، استمر المجتمع الأهلي في لبنان يعمل بنشاط لمواجهة قوى إقليمية ودولية تخطط لتفكيك الدولة اللبنانية إلى مكوناتها الطائفية والمذهبية والعرقية والقبلية وتمنع تجددها على أسس وطنية وديموقراطية سليمة.

كما واجهت عودة كثير من اللبنانيين للعمل في الروابط العائلية ومؤسسات الطوائف. وتحصنت كل طائفة وراء مؤسساتها الدينية، والتربوية، والخيرية، والاجتماعية.

وقد تلقت مؤسسات المجتمع المدني، كالأحزاب والمنظمات والنقابات والاتحادات المهنية والثقافية والاجتماعية ضربات موجعة من زعماء الميليشيات.

لقد حذر كثير من الباحثين المهتمين بالمسألة الطائفية في لبنان من عسكرة الطوائف التي تقود إلى حروب أهلية جديدة، لأن كلاً منها تعتبر نفسها " دولة ضمن الدولة". وأعادت حرب إسرائيل في صيف 2006 على جميع الطوائف والمناطق اللبنانية التأكيد على مقولة مهمة ترى أن حماية لبنان هي مسؤولية جميع اللبنانيين. وتتطلب إعداد القوات النظامية والمقاومة الشعبية لمواجهة العدو الإسرائيلي الذي يخطط لحرب جديدة هدفها تدمير جميع البنى التحتية في لبنان، وتشريد شعبه، وإعادة

احتلال كاملة أو جزئية لأراضيه، وشطب لبنان عن الخارطة كدولة مستقلة وذات سيادة.

فأطماع إسرائيل بأراضي لبنان ومياهه، صريحة ومعلنة منذ زمن بعيد. لكن مؤسسات الدولة اللبنانية كانت عاجزة عن الدفاع عن لبنان لأنها كانت مشلولة بالكامل بسبب الصراع المكشوف بين القوى الطائفية المتناحرة التي وجدت في الدولة الطائفية خير ضمان لمصالحها الشخصية والطائفية، مع الترويج لمقولة " لبنان تحميه صداقاته الدولية"، أو "قوة لبنان في ضعفه". وقد استغلت إسرائيل تلك المقولات، فاجتاحت قواتها أجزاء واسعة من الأراضي اللبنانية، والعاصمة بيروت. فسارعت القوى الوطنية على الفور إلى الإعلان عن المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال، وأجبرت إسرائيل عل الانسحاب من جميع الأراضي اللبنانية باستثناء مزارع شبعا.

لقد دفع اللبنانيون غالياً ثمن سلبيات النظام الطائفي الذي يسير وفق رغبات زعماء الطوائف وقادة الميليشيات. فالدولة الطائفية عاجزة عن القيام بأبسط واجباتها في حماية سيادة لبنان واستقلاله ووحدة أراضيه وشعبه، هي دولة فاقدة لشرعيتها أمام مواطنيها أولاً. وبالتالي، فالدولة الوطنية القوية وليس الطائفية المفككة هي الوحيدة المؤهلة لصيانة لبنان واللبنانيين من سياسة الأحلاف الإقليمية والدولية التي تضر بمصلحة لبنان العليا، وتهدد السلم الأهلي بين أبنائه. وقد استفحلت أزمة الحكم في لبنان بسبب الدولة الطائفية التي تحولت تباعاً من الطائفية المستقرة إلى الطائفية المتفجرة إلى الطائفية المدمرة التي باتت تهدد وجود لبنان ونظامه السياسي في ظروف إقليمية ودولية بالغة الخطورة.

كما أن الانقسام الطوائفي الحاد في لبنان بين السلطة والمعارضة تجاوز كل التوقعات، لأن طرفي النزاع يغلبان مصالح القيادات الطائفية على مصلحة لبنان العليا. وأثبتت مواقف غالبية زعماء الموالاة والمعارضة خلال السنوات الثلاث المنصرمة أنهم يفتقدون إلى الحد الأدنى من الشعور بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم تجاه وحدة لبنان واللبنانيين. وهم على استعداد دائم لخوض نزاعات صغيرة على امتداد المناطق اللبنانية. لكن قيادة الجيش الحكيمة نجحت في منع الفتن الطائفية المتنقلة. وأثبتت المؤسسة العسكرية أنها مؤسسة وطنية بامتياز، وتحظى باحترام جميع اللبنانيين.

وما زالت تعمل بروية على صيانة الوحدة الوطنية التي أفسدها زعماء السياسة بنزاعاتهم الشخصية والمذهبية. وهي تحمل قوى الصراع في لبنان، بجناحيها في

الموالاة والمعارضة، المسؤولية الأساسية في دفع الأزمة اللبنانية نحو مزيد من التعقيد الطائفي والمذهبي بسبب مواقفهم المتشنجة.

ختاماً، آن الأوان لخروج لبنان من دائرة الصراعات الطائفية الدموية المستمرة منذ قرابة قرن ونصف القرن. فقد شلت نظامه الديموقراطي، ووضعت النظام السياسي على حافة الانهيار النهائي، ونظامه الاقتصادي أمام الركود الشامل، والدين العام الذي قارب الخمسين مليار دولار. كما أن غالبية زعماء الطوائف في لبنان يعملون بذهنية قادة الميليشيات التي تعادي الديموقراطية. وهم يشجعون الغرائز الطائفية والمذهبية التي يحركها المال السياسي والتبعية لزعيم الطائفة. وذلك يتطلب العمل الشعبي المنظم للتغيير الديموقراطي عبر قانون انتخاب عادل يشكل مدخلاً حقيقياً للتنمية السياسية المستدامة. فالإصلاح الشامل يبدأ بمتثيل الشعب اللبناني، بجميع مناطقه وطوائفه وأحزابه السياسية، تمثيلاً ديموقراطياً سليماً، ويمهد الطريق لتجديد النظام السياسي اللبناني على أسس وطنية تتجاوز حدود الطوائف والمذاهب لبناء وطن حر، سيد ومستقل، وحكم صالح، ودولة القانون والمؤسسات التي يتساوى فيها جميع اللبنانيين في الحقوق والواجبات.

بيروت في 10 تشرين الأول/أوكتوبر 2008

مسعود ضاهر

توطئة

كتبت هذه الدراسة في ظروف الحرب الأهلية التي دارت في لبنان. ولما كنا بدأنا بجمع موادها قبل الحرب، فإننا عجزنا عن الحصول على الكثير من الوثائق الهامة. لذا اعتمدنا بشكل أساسي على وثائق الأرشيف الفرنسي التي نشرها الدكتور عادل اسماعيل، وأشرنا إليها في الحواشي بكلمة.

ونظراً لكثرتها كان لا بدّ من الإشارة إلى بعضها إشارات عابرة والاستناد إلى أخرى أثناء الدراسة. فهذه الوثائق تبلغ آلاف الصفحات ونعتبرها مدخلاً ضرورياً لفهم تطور المشرق العربي ككل، والمسألة الطائفية اللبنانية بشكل خاص، وهي تضم تحاليل بالغة الأهمية لموفدين فرنسيين رسموا آفاق المشروع السياسي الفرنسي بشكل يغاير أحياناً ما كانت تطرحه القنصليات الفرنسية من شعارات لاجتذاب الجماهير المارونية وتضليلها.

نعتبر الوثائق ضرورة علمية لفهم تطور تلك المرحلة. ويصعب الحكم على هذه الدراسة لمن يكتفي بموروثات تاريخية لقّنتنا إياها مؤلفات المؤرخين الطائفيين فهذه بحاجة لموقف نقدي يوضح الدسّ والتشويه اللذين لحقا بالكتابة التاريخية عن لبنان وقد تناولناها بالدراسة في مقالتنا «الطائفية والمنهج في دراسة تاريخ لبنان الحديث والمعاصر». أما وثائق الأرشيف الانكليزي والأرشيف الروسي فقد استندنا إلى بعضها عبر دراسات علمية جادة. وعززنا هذا الجانب ببعض المصادر الأصلية المنشورة حول تلك الحقبة.

تشكل هذه الدراسة مدخلاً علمياً لفهم المسألة الطائفية اللبنانية. وهي بحاجة لمزيد من التوسيع والتعليل لأن كل فصل يصلح لدراسة مستقلة ومطولة.

وقد اكتفينا بكتابة فصول متنوعة غنية تعطي من خلال طابعها الشمولي العام صورة كافية للتعريف بهذه المسألة التي دارت حولها مئات الأبحاث، وما برحت

بحاجة مع ذلك إلى عدة دراسات علمية، نظراً لتشابكها وتأزمها. ونأمل أن يكون هذا البحث حافزاً لمزيد من الأبحاث العلمية بعد أن بيّنا أن المسألة الطائفية اللبنانية قابلة للتعليل واستنباط النتائج ويمكن إخضاعها لمنهجية البحث التاريخي الاجتماعي، وهي المنهجية التي أثبتت صحتها في تحليل تطور كل المجتمعات على أساس تبني وجهة نظر القوى المنتجة في هذه المجتمعات. وهذه الدراسة تتبنى تماماً وجهة نظر القوى المنتجة، وهي جماهير جميع الطوائف، أي الجماهير الطائفية - الطبقية المسحوقة التي ما برحت تناضل للتخلص من طائفيتها وطبقيتها ولإزالة المجتمع الطائفي - الطبقي، وبناء المجتمع الديمقراطي العلماني الذي يفتح الطريق أمام إزالة استغلال الإنسان للانسان.

كما أن الدراسات الدائرة حول المسألة الطائفية ذات فائدة علمية مباشرة، نظراً لما تثيره من نقاش علمي يقدم إضافات منهجية وغنى وثائقياً ولأنها ليست مجرد اسقاطات لأفكار موروثة فدراستنا للمسألة الطائفية اللبنانية لا تنطلق من نظرة ضيقة إلى المجتمع اللبناني المعزول عن محيطه المشرقي العربي والإنساني بشكل عام، بل تتبنى المنهج العلمي التاريخي لرصد هذه الظاهرة ورسم تطورها، وآفاق تفجرها وبُناها التكوينية التي جعلت منها قاعدة لا تهدد اللبنانيين فحسب بل تهدد مجتمعات عربية أخرى.

المسألة الطائفية اللبنانية سمة أساسية من سمات تجزئة المشرق العربي على قاعدة تفكيك بُنى السلطنة العثمانية واقتسام ولاياتها. وقد تمت دراستها على هذا الأساس وإبراز مظاهر التفكيك على مستويات مختلفة. وتم التركيز على الجوانب التي لها علاقة مباشرة بالتفجر الطائفي على الساحة اللبنانية. وتبنَّت الدراسة المنهج التحليلي الذي يشدد على السير بالعملية التاريخية من العام إلى الخاص ثم العودة إلى العام للاستنتاج. فالعام هنا هو الضغط الاستعماري لتفكيك بُنى السلطنة العثمانية عبر الامتيازات الأجنبية والتجارة والإرساليات وتفكيك نظام الملل والغزوات الأوروبية المباشرة، والهزائم العسكرية التي أصيبت بها عساكر السلطنة ومحاولات تغريبها عبر الإصلاحات السياسية وعصيان الولاة وتمردهم، ومحاولات بعضهم احتلال السلطنة للحلول محلها.

أما الخاص أو المحلي فيجد رموزه التاريخية في تنظيم الكنيسة المارونية، وازدياد أملاك الأوقاف ودور الرهبانيات، وتأثير المدبرين الموارنة، وتنصير بعض القادة الحاكمين، ودور الإرساليات الأجنبية وجامعاتها ومدارسها وملحقاتها ولغاتها

وثقافاتها، وأثر النزاع المقاطعجي في إضعاف القوى المسيطرة الإسلامية وبروز قوى مارونية مكانها، والتزايد السكاني المتفجر، والأوضاع الاجتماعية ذات الانغلاق الطائفي الواضح، وكثرة الضرائب وما رافقها من زيادة في حدة التأزم.

إن تحليل الخاص المتفجر وصولاً إلى العام القابل للتفكيك، في إطار المشاريع الاستعمارية لبناء أوطان طائفية تكون ركيزة للاستعمار في المنطقة، يبرز الأسباب العميقة للتفجر الصدامي ذي الوجه الطائفي في القرن التاسع عشر، وما ترتب عليها من بدايات عملية لإقامة أوطان طائفية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى أواسط القرن العشرين.

على قاعدة هذه الخلفية النظرية تم تحليل بعض سمات تلك المرحلة التاريخية التي امتدت قرناً ونصف القرن من الزمن أي من قيام الإمارة الشهابية حتى المتصرفية عام 1861.

لكن هذه الدراسة ليست تأريخاً لتلك المرحلة. فقد كان الهدف الأساسي منها إبراز تطور المسألة الطائفية من مرحلة نظام الملل العثماني إلى مرحلة الطائفية المتفجرة إثر تفكيك هذا النظام بفعل عوامل داخلية وخارجية متشابكة.

مسعود ضاهر

بيروت، تشرين الأول/أوكتوبر عام 1979

مشكليّات نظرية لدراسة التطوُّر التاريخي للمسألة الطائفيَّة اللبنانيَّة(*)

"إن نمط إنتاج الحياة المادية هو الذي يحدد تطور الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية عامة. فليس وعي الناس هو الذي يحدد واقعهم، بل على العكس من ذلك فإن واقعهم الاجتماعي يحدد وعيهم".

انطلاقاً من هذه القاعدة النظرية حاولنا التفتيش عن جذور المسألة الطائفية في لبنان، لا في أذهان الناس كما يعيشونها طائفياً، بل في نمط الإنتاج الذي جعلهم يفكرون ويتصرفون طائفياً.

فالفرد الاجتماعي الذي يعيش في مجتمع معين يتأثر بأفكاره وعاداته وتقاليده ونمط إنتاجه وسلوكه الجماعي، كما يحاول التأثير في هذا المجتمع عبر المشاركة الجماعية في الإنتاج والعمل. لكن الفكرة الطائفية لم توجد منذ قيام "لبنان الطائفي

(*) قدم هذا البحث إلى "المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام" الذي انعقد في دمشق ما بين 27 تشرين الثاني/أوكتوبر و3 كانون الأول/ديسمبر عام 1978 ونشر ضمن أبحاث المؤتمر في المجلد الثاني، ص192 -226، منشورات جامعة دمشق، 1980.
ونشير إلى دراستنا "الطائفية والمنهج في دراسة تاريخ لبنان الحديث والمعاصر" التي نشرت في العدد الخاص عن "الكتابة التاريخية المعاصرة ومناهجها" الذي أصدرته مجلة "الفكر العربي" في عددها الثاني، تموز/يوليو- آب/أغسطس، عام 1978، ص70 - 102.
لذا عمدنا إلى طرح بعض المشكليات المنهجية لدراسة المسألة الطائفية اللبنانية عبر هذه المقدمات النظرية راجين العودة إلى مقالتنا "الطائفية والمنهج..." كجزء أساسي من هذه الدراسة، وهو الجزء الذي تناولنا فيه بالنقد كثيراً من الدراسات التاريخية التي تناولت المسألة الطائفية في لبنان، وحددنا في نهايته رؤيتنا المنهجية لهذه المسألة.

في عهد الفينيقيين"، لأن تلك الأشكال من العبادة قد عرفتها كل المجتمعات بأساليب مختلفة ولم تكن «مسألة طائفية» تدفع تطور مجتمع بأكمله طوال مئات السنين. لذا يجب التفتيش عن سمات المرحلة التاريخية التي ظهرت فيها الطائفية ذات طبيعة بنيوية على صلة وثيقة بنمط الإنتاج وعلاقاته وليس كأشكال من العبادة الدينية فقط. وظهور هذه الطائفية البنيوية يمكن النظر إليه على قاعدة ظهور التمايز الاجتماعي واستغلال الإنسان للإنسان، أي على أعقاب تقسيم العمل ضمن تراتب اجتماعي منظم قبل ولادة الدولة، بمفهومها الرأسمالي الحديث، وبعدها.

فالدولة الطبقية من حيث هي أداة للسيطرة الطبقية، كانت المنظم الأساسي لعلاقات الإنتاج السائدة بما يضمن مزيداً من الاستغلال الطبقي تبعاً للقوى الاجتماعية المتصارعة. ففي بعض البلدان البورجوازية، قامت الدولة البورجوازية بتحطيم الكثير من العلاقات الفيودالية القديمة لصالح قوى البورجوازية الصاعدة، في حين أن الدولة التي قامت على قاعدة نمط الإنتاج التقليدي حافظت على العديد من الركائز القديمة ومنها الطائفية والعشائرية والتجزئة الاقليمية. لذا لا يكفي تركيز البحث، على الأشكال التي ارتدتها الطائفية خلال تطورها التاريخي ومرافقتها لعدة أنماط من الإنتاج بل أيضاً على علاقات الإنتاج التي سمحت للطائفية أن تبقى المرافق الأمين لذلك التطور وبأن تبرز المصلحة الطبقية التي عملت لها ولا تزال تعمل وجود أشكال سابقة على الرأسمالية في مجتمعات باتت الرأسمالية تدفع الكثير من علاقاتها ونمط إنتاجها. وبتحديد هذا الواقع الاجتماعي تتحدد مواقع الطائفية ووظائفها المتعددة.

تم التركيز في هذه الدراسة على المسألة الطائفية منذ قيام الإمارة الشهابية عام 1697 حتى إعلان الاستقلال السياسي للبنان عام 1943. وهذه المرحلة تتضمن نمطين من الإنتاج على الأقل:

الأول: تحديد نمط الإنتاج الذي كان سائداً في المقاطعات اللبنانية في مرحلة ما قبل الرأسمالية.

الثاني: المرحلة الرأسمالية في إطار تكونها التاريخي كرأسمالية هامشية تابعة للغرب الاستعماري. فهي تكتفي بحد أدنى من العلاقات ذات الطابع الرأسمالي، وتحتضن كل المعيقات السابقة على هذا النمط من الإنتاج حفاظاً على مصالح طبقية لتحالف قوى اجتماعية من كبار الملاكين ورجال الدين والبورجوازية الصغيرة والرأسمالية التجارية الوسيطة وغيرها.

ففي ظل مرحلة ما قبل الرأسمالية نعتمد تعبير "النظام المقاطعجي" كنظام سياسي

لا كنمط إنتاج سائد. فالمقاطعجي هو جابي الضرائب، وزعيم عائلة تسيطر على مقاطعة أو عدة مقاطعات تتوارث حكمها وجباية ضرائبها بتفويض مباشر من المقاطعجي الكبير، أو الأمير الحاكم، وبموافقة من السلطة المركزية العثمانية. فجباية الضرائب إذاً هي في صلب العلاقات المقاطعجية. والمقاطعجيون، على اختلاف مراتبهم من أمراء ومشايخ ومقدمين، على علاقة وثيقة بجباية تلك الضرائب. فهم، عادة، معفيون من دفعها لكنهم يسعون لجبايتها، لأن في تلك الجباية جانب أساسي من مظاهر نفوذهم وسطوتهم الاجتماعية الطبقية. فلا سيطرة اجتماعية طبقية دون جباية ضرائب حيث يحتفظ الجابي لنفسه بأضعاف ما يقدمه للأمير الحاكم وبالتالي للسلطة المركزية. فالمقاطعجيون، جباة الضرائب، هم قاعدة السيطرة الطبقية في الإمارة الشهابية، وهم أصحاب حق التصرف بأراضي السلطان أو الأميرية لقاء دفع ضريبتها، وهي ضريبة "الميري" التي ظلت موحدة طوال مئات السنين. وبين المقاطعجي صاحب التصرف، والفلاح أو الراعي أو الحرفي، المحروم من كل اشكال الملكية، تندرج سلسلة من الأعيان في الأرياف وتتوزع على عائلات مقاطعجية صغيرة تعتبر امتداداً للمقاطعجيين الكبار وحليفات لهم. فضريبة الميري تتوزع في الأساس على قاعدة ثلاث قوى تدفع الضرائب:

- المقاطعجي صاحب التصرف والمكلف بجباية الميري.
- الأعيان أو زعماء القرى كامتداد للمقاطعجيين وصلة الوصل بينهم وبين الفلاحين.
- القوى المنتجة الفلاحية التي تعمل على الأرض وترتبط بها مدى الحياة.

لكن نظام الجباية في التطبيق العملي، حول تلك السلسلة إلى أضعف حلقاتها أي القوى الفلاحية المنتجة، كقوى تدفع بمفردها، لا ضرائب الدولة فقط بل أضعاف تلك الضرائب لكل من الزعيم المحلي والمقاطعجي المسيطر على مستوى المقاطعة والأمير الحاكم وصولاً إلى الوالي والسلطان. فقانون الاستغلال الطبقي يجد تفسيره الكامل في اختلاف التسميات للضرائب التي يدفعها الفلاح. فقد حرمت السلطنة العثمانية كل أشكال الضرائب خارج الميري الموحدة. لكن القوى الطبقية المسيطرة أوجدت تسميات جديدة منها: السخرة، والمعايدات، والهدايا، وضرائب الزواج، والعونة، بالإضافة إلى البلص والقروض أو التسليف بفوائد فاحشة وغيرها. ففي أسفل السلم الاجتماعي للهرم المقاطعجي يقبع الفلاح المنتج الذي عليه أن يمول، بوسائل بدائية جداً وأراضٍ صخرية قاحلة وغير قابلة للاستصلاح، سلسلة من المستغلين

المقاطعجيين الذين يعيشون طفيليين على حساب القوى الفلاحية المنتجة. وهذا الواقع الاجتماعي الذي يسبب بالضرورة أزمات حادة بين قوى الإنتاج الضعيفة والمفككة والمنهكة، وبين قوى السيطرة المقاطعجية المحاربة والمدعومة من السيطرة المركزية وعساكرها القوية، هذا الواقع يفسر جانباً هاماً من جوانب المسألة الطائفية. إذ إن تلك النقمة والتأزم الاجتماعي اللذين تعيشهما القوى المنتجة يتحولان للانفجار بعيداً عن القوى الطبقية المسيطرة التي هي السبب المباشر والأساسي لذلك التأزم. فالصراع باسم الطائفية صراع حقيقي لا وهمي، لكنه صراع تشعله قوى طائفية طبقية تحاول استخدام القوى الفلاحية المنتجة في سبيل تحسين مواقعها الطبقية أي سيطرتها الاجتماعية على الإنتاج وبالتالي على الضرائب، فإنتاج الأرض كان السبب الأساسي للصراع على السيطرة والنفوذ في مرحلة كانت الحرف والتجارة فيها لا زالت في طور شديد الضعف. وكانت السلطة المركزية العثمانية تعتمد في مواردها، بشكل أساسي على إنتاج الأرض وتفرض ضرائبها على أساس ذلك الإنتاج من خراج وأعشار ومكوس أو ضرائب في التصدير والاستيراد. والسلطة المركزية هي حامية الأرض وضامنة عمل القوى المنتجة عليها لقاء دفع « الميري ». لذا فالتجنيد واجب على كل قوى السلطنة دفاعاً عن الأرض من أي اعتداء خارجي أو تمرد داخلي. وتشارك القوى المقاطعجية المسيطرة في هذه المهمة لقاء امتيازات واسعة منها الاعفاءات من ضريبة « الميري » أو إقطاعها أراضي تدافع عنها وتدفع ضريبتها للسلطة المركزية. وكثيراً ما أبدلت السلطنة العثمانية أجور الجند والمقاطعجيين بإقطاعات جديدة معفية من الضرائب. وبفعل تلك الإعفاءات تولدت طبقة كبار الملاكين التي شكلت الركيزة الأساسية للسيطرة الطبقية العثمانية. فكبار الملاكين كانوا في الأساس كبار القادة العسكريين المحاربين. وبعد تمنعهم عن القيام بمهماتهم الأصلية سارعت السلطنة العثمانية إلى تلافي عجزها العسكري باعتماد نظام الانكشارية كقوى مكونة من أولاد المسيحيين في البلقان، تقتلع من جذورها الطائفية واللغوية والاجتماعية منذ وقت مبكر، وتصبح قوى عسكرية تعتمد عليها السلطنة في كل تحركاتها. لكن تلك القوى الطائفية سرعان ما شكلت قوى طبقية على غرار كبار الملاكين. فتحكمت بأجهزة السلطنة ومقدراتها، بدءاً بالسلطان حتى أصغر الولاة، مروراً بالصدر الأعظم والوزراء. وشكلت القوى الانكشارية الفرق العسكرية المنظمة والأساسية على صعيد السلطنة وولاياتها، وباتت، مع تفسخ السلطنة وتفكيكها، تقوم بمهمات قمعية لا تمت إلى الحروب والدفاع عن السلطنة بصلة. فقد حصرت همها بملاحقة الولاة وابتزاز التجار

والحرفيين وكل القوى المنتجة. وكانت القوى الطبقية الجديدة تعطي نموذجاً واضحاً لارتباط الطائفية بالطبقية لا كنقيضين بل كوجهين لعملة واحدة. فالانكشارية قوى مسيحية المولد، إسلامية الانتماء الطائفي، عثمانية الأهداف السياسية، قمعية الأساليب. وكانت تشكل القوة الضاربة الأساسية للسيطرة الطبقية. فالجماهير التي تخضع لابتزاز هذه القوى القمعية هي جماهير كل الطوائف. لكنها تحديداً الجماهير المنتجة بالدرجة الأولى. وحتى في حال هيمنتها على بعض الزعامات المقاطعجية وسلبها أموالها، فإن تلك الأموال ليست في الواقع سوى مسلوبات من القوى المنتجة يعاد سلبها مرة ثانية بعد أن جرى تجميعها. وكثيراً ما تشكلت قوى قمعية محلية للولاة كي تحميهم من خطر تلك القوى الانكشارية، كفِرَق المغاربة، والدالاتية، والأرناؤوط وغيرهم. وهي قوى قمعية أيضاً تجني رواتبها على حساب نهب القوى المنتجة لأن الولاة الذين استقدموها كثيراً ما تمنعوا عن دفع رواتبها فأطلقوا أيادي أفرادها للنهب والسرقة. ويبقى الوجه الطائفي لقوى القمع وجهاً إسلامياً ينبع من ادعاء السلطان تمثيل المسلمين كافة، وادعاء السلطان لنفسه ألقاباً عديدة أبرزها « خادم الحرمين الشريفين» و«خليفة المسلمين». لكن إسلامية تلك القوى القمعية لا تخفي طبقيتها كأداة للسيطرة الطبقية لكبار الملاكين الذين شكلوا قاعدة السيطرة الأساسية في السلطنة وولاياتها. فطائفية قوى القمع لا يمكن أن تستر وظيفتها الطبقية ودورها الاجتماعي.

بدايات التمايز الاجتماعي بوجهه الطائفي

تعود بدايات ذلك التمايز إلى دخول أشكال من النمط الرأسمالي إلى العلاقات الإنتاجية السائدة. ونعتقد أن هذه البدايات تعود إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر في مقاطعات الإمارة الشهابية حيث برزت تمايزات على المستوى الاقتصادي والسياسي والطائفي. لكن تلك التمايزات بقيت ذات طابع جنيني حتى بروزها الكامل في الربع الثاني من القرن التاسع عشر.

فالنظام المقاطعجي على قاعدة نمط الإنتاج التقليدي أو أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالية، قد تعرض مباشرة لتأثيرات العلاقات الرأسمالية، ولا سيما الفرنسية منها، خلال هذه الفترة. وإذا كانت الثورة البورجوازية الفرنسية الكبرى قد وصلت إلى السلطة عام 1789، أي في أواخر القرن الثامن عشر، فذلك لا يعني أن الرأسمالية الفرنسية قد تأخر ظهورها حتى ذلك التاريخ بل كانت تنشط عشرات السنين قبل

وصولها إلى السلطة وتقيم غرفها التجارية خاصة « غرفة تجارة مرسيليا »، وشركاتها الواسعة كشركة «الشرق». وكانت تتعاطى التجارة مع المشرق العربي، ومنه مقاطعات الإمارة، على أساس من تلك العلاقات الرأسمالية قبل أن تصبح مسيطرة. لكن مرحلة القرن التاسع عشر هي المرحلة الحاسمة إذ انتقلت الرأسمالية إلى شن هجمات مباشرة للسيطرة على أسواق جديدة وسلع خام وتصدير الرساميل، فأثرت بعمق في تطور أحداث المنطقة وتفجرها الصدامي في إطار المخططات الاستعمارية. وقدمت الرأسمالية الأوروبية أشكالاً جديدة من علاقات الإنتاج ومن الوعي الاجتماعي العقلاني الداعي للتحرر تحت ستار « الحرية والمساواة والأخوة » والتأثير المباشر في تكوين الوعي لدى القلة التي تناولت ثقافتها في مدارس الأوروبيين التي نشطت كثيراً خلال هذه الحقبة.

هكذا برز تناقض حتمي وجذري بين نمطين من أنماط الإنتاج: نمط أوروبي مندفع للسيطرة على العالم وإقامة السوق الرأسمالية الشاملة، ونمط إنتاج تقليدي منغلق على نفسه يقيم علاقات اقتصادية شديدة الركود والتخلف ويحتمي خلف نظام طوائفي - حرفي ينتج سلعاً تحت الطلب أو للاستهلاك المحلي الضيق ضمن مجموعات حرفية منغلقة تتوارث عملها الصنائعي، وتجارة ضيقة تقوم على القوافل ومقايضة السلع، وزراعة بدائية قليلة المردود وضعيفة التكنيك الزراعي.

كانت المواجهة حتمية وقد وجدت تعبيرها المباشر في تفكيك التجمعات العائلية المنغلقة على نفسها والتي تقيم علاقات ضيقة خارج حدود القرية الواحدة أو مجموعة القرى المتجاورة. وهي علاقات تتميز بالانغلاق والتساكن الطائفي، وبالزعامات العائلية المقاطعجية، وتقيم علاقات سياسية شديدة الالتصاق بالمفهوم القبلي من حيث سيطرة الزعيم، وتوارث الحكم، وتوزيع الأراضي والعمل والحصص، وممارسة القضاء، وعلاقات الزواج العائلي الداخلي، وادخار القوت لفترة طويلة من الحياة غير المنتجة في فصل الشتاء، وغيرها. وكانت تلك العلاقات تجد كامل تعبيراتها في النظام العائلي حيث تسود الحرف المنزلية المرتبطة بإنتاج سلع للاستهلاك خاصة في الزراعة والتي تقوم على آلات تدار باليد أو بحيوانات الجر. وهي آلات بدائية من الخشب أو الحديد، لا تستطيع استنبات الأرض إلّا بمردود إنتاجي ضعيف لا يكفي لإعالة القوى المنتجة، في أحسن الحالات، سوى لأربعة أشهر في السنة. وهكذا يبقى الفلاح دوماً في حدود الحاجة الماسة للقوت، وفي الاستدانة أو الاستقراض للموسم القادم. وهي علاقات تبقيه في إطار التبعية لجابي الضرائب. فكان الجابي المقاطعجي

يحصّل ضريبة الميري عيناً، أي من السلع الإنتاجية قبل أن تعم جباية النقود. ويبقى هذا المقاطعجي صاحب الادخار الأساسي الذي تستقي منه القوى المنتجة كامل حاجاتها المعيشية في فترة الشتاء. وتستلف حتى الموسم القادم لقاء ضرائب فاحشة وولاء سياسي كامل.

قامت العلاقات الإنتاجية على مشاعية للأرض أو ملكية تصرف جماعية لها. لكن ذلك التصرف يبقى دوماً من نصيب المقاطعجي صاحب القوى العسكرية الضاربة، وممثل السلطة المركزية وعساكرها.

وبحكم عوامل تاريخية كثيرة تعود إلى بدايات السكن المقاطعجي داخل المنطقة التي شكلت إمارة المعنيين ثم الشهابيين، فإن المقاطعجيين المسلمين، من دروز وشيعة وسنة، كانوا في أساس السيطرة على ملكية التصرف في هذه المقاطعات بحيث ارتدت قوى السيطرة المقاطعجية طابعاً إسلامياً واضحاً عبر مئات السنين قبل مجيء الحكم العثماني الذي ثبت هذه القوى في سيطرتها المقاطعجية.

بالمقابل، كانت القوى الفلاحية تشكل أساساً من الطوائف المسيحية، خاصة الموارنة الذين كانوا في الأساس فلاحين بسطاء ورعاة ينزلون من جبال قاديشا مع ماشيتهم إلى السواحل حيث يمضون فصل الشتاء ثم يعودون إلى الجبال صيفاً. وقد استمرّ هذا الوضع حتى أواخر القرن الثامن عشر كما تؤكد كل تقارير القناصل الفرنسيين. لكن الكثافة السكانية المارونية، واضطهاد القوى المقاطعجية من آل حمادة وزعماء موارنة لهؤلاء الفلاحين الموارنة في وادي قاديشا، دفع أعداداً متزايدة منهم للنزوح إلى المتن والشوف وجزين والغرب وغيرها بعد أن سبقتهم هجرة مارونية مشابهة إثر الضربة الأليمة التي حلت بدروز وشيعة ونصيرية كسروان على يد المماليك في مطالع القرن الرابع عشر.

سمحت الهجرة المارونية الفلاحية الكثيفة للقوى المقاطعجية المسيطرة، الدرزية بشكل خاص والإسلامية بشكل عام، أن تمارس السيطرة على قوى فلاحية مارونية كبيرة العدد. ولم يكن بإمكانها القيام بتلك إلّا بدعم مباشر من السلطة المركزية من جهة، وإيجاد قوى عسكرية محلية من جهة أخرى. وذلك على غرار ما كان يفعل الولاة كافة. وكان من الطبيعي أن تلجأ الزعامات المقاطعجية الدرزية إلى تجييش قوى محلية من الدروز لتمارس دور الإرهاب والقمع للقوى المنتجة الفلاحية. كذلك فعل المقاطعجيون الشيعة أو السنة. دون أن يعني ذلك انتقال قوى كبيرة من الطوائف الإسلامية إلى ممارسة العمل العسكري. فقد بقيت القوى الفلاحية من جميع الطوائف

الإسلامية، تخضع تماماً كالقوى الفلاحية المسيحية، لكل أنوع الابتزاز والبلص. لكن طبيعة نظام التجنيد العثماني الذي لا يسمح بإدخال المسيحيين في عداد العساكر النظامية وغير النظامية بل يعتبر المسيحيين أهل ذمة لا يدخلون القتال ولا يشاركون فيه ويدفعون لقاء حمايتهم ضريبة الجزية. لذا تكونت الفرق الضاربة والقمعية من العناصر الإسلامية المولد والمنشأ، أو المسيحية المولد والإسلامية التنشئة كالانكشارية.

فالقضية إذاً، في جوهرها، تجد كامل تفسيرها في النظام المقاطعجي الذي يسعى دوماً إلى نهب الفلاحين وتسخيرهم. وجاءت الطائفية تمد هذا النظام بدفع جديد من علاقات التأزم والتناقض الأساسي وبدأ صراع القوى المقاطعجية مع الفلاحين والرعاة الخاضعين لاستغلالهم يدخل حيز الأشكال الطائفية التي ساعد الاستعمار الغربي على بلورتها وإظهارها كصراع مصيري بين قوى طائفية. فالرساميل الغربية، الساعية إلى تفكيك كل البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعيقة لتغلغلها، وجدت في الطائفية والصراع الطائفي شكلاً ملائماً تماماً لتفكيك النظام المقاطمجي السابق وضرب ركائزه مع وعد للفلاحين « بالتحرر » من ذلك النظام.

لكن ذلك الوعد جاء على غرار الوعود التي أغدقت على فلاحي الثورة الفرنسية من قادة الثورة البورجوازيين. إذ سرعان ما أقيمت علاقات استغلال جديدة تبقي على كل علاقات الاستغلال القديمة وتضيف إليها بروز الكنيسة المارونية كقوة اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة ذات دور محدد في تطور مقاطعات الإمارة والشكل السياسي الذي بدأت تظهر به منذ قيام القائمقاميتين والمتصرفية والانتداب حتى اليوم. فالطائفية لم تكن « تشويهاً » للصراع الاجتماعي أو « حرفه » عن إطاره الصحيح بل مفجر أساسي فيه بعد أن دخلت في عمق التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المسيطرة، وانتقال الكنيسة المارونية إلى مرحلة أرقى في القرن التاسع عشر كان بفعل الملكية الكبيرة التي نالتها هذه الكنيسة ورهبانيتها خلال هذه المرحلة. فليس المطلوب رؤية الأشكال الطائفية للصراع في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية للكنيسة، بل تحليل دور تلك البنى الاقتصادية والاجتماعية للكنيسة في تفجير ذلك الصراع بعد احتدام التأزم بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. ولم يكن انتقال الكنيسة المارونية الاجتماعي والسياسي والاقتصادي كي تلعب هذا الدور انتقالاً طائفياً بل كان انتقالاً طبقياً بالذات. فليست جماهير المؤمنين المسيحيين الموارنة هي التي انتقلت إلى السيطرة والتصدي للمقاطعجيين الدروز والشيعة والسنة وغيرهم، بل فئات الأكليروس الأعلى والمقاطعجيون الموارنة، أصبحوا مؤهلين لمواجهة المقاطعجيين المسلمين على

اختلاف طوائفهم من جهة، وبشكل خاص ضد جماهير الفلاحين والرعاة الموارنة. فالطائفية في هذا المجال كانت عاملاً مساعداً للسيطرة الطبقية.

لكن السؤال الأساسي هو: كيف تستطيع قوى طبقية - طائفية تجيش أعداد كبيرة من الفلاحين والرعاة في معارك لا تمت لمصالحها الطبقية بصلة، لا بل تدخل في معارك ضد مصالحها الطبقية في معظم الأحيان؟ هنا يجب العودة إلى نمط الإنتاج السائد وموضع القيادة فيه، وتحديداً هنا القيادة المقاطعجية أي القيادة الطائفية. «فالتفكير في أية مسألة ماركسياً يعني التفكير فيها تاريخياً» كما يؤكد بيار فيلار، (Pierre Vilar). فكيف نفكر تاريخياً بدور القيادة في تفجير صراع طائفي - طبقي تذهب ضحيته جماهير غفيرة من القوى الفلاحية المسحوقة وتخرج منه تلك القيادة الطائفية بمكاسب طبقية تحاول إظهارها وكأنها مكاسب للطائفة بأسرها، كما حاولت البورجوازية في ثورتها أن تظهر انتصارها الطبقي كما لو كان انتصاراً لكل فئات الشعب؟

في أساس كل نمط من أنماط الإنتاج تكمن أشكال معينة من الملكية. ويعنينا هنا نمط الإنتاج التقليدي، حيث كان السلطان بمثابة المالك المطلق للأرض. وكان وجود الملكية الخاصة ضعيفاً لكنها تتزايد باستمرار وتخضع دوماً لمزيد من الاعتداءات. فكانت في المرحلة الأولى في حدود المنزل وبعض الممتلكات الصغيرة التي ترتبط به وتجاوره. فملكية السلطان المطلقة للأرض لم تنف وجود قطع من الملكيات الصغيرة المتوازنة في القرن الثامن عشر، أي مطالع الحكم الشهابي. كذلك فإن تقسيم العمل داخل القرية والتجمعات السكانية فيها كان يتم على أساس ملكية جماعية للأرض، وهي ملكية تصرف لكنها ملكية تتمتع بطابع الثبات عليها والعمل فيها وتوارث ذلك العمل من الآباء إلى الأبناء. وتشمل الوراثة المقاطعجيين والفلاحين على السواء. المقاطعجيون يرثون السيطرة وجباية الضرائب وحتى توزيع الحصص وتقسيم العمل، والفلاحون يرثون العمل والثبات على الأرض في موعدها...

بالإضافة إلى دور المقاطعجيين في السيطرة وجباية الضرائب، كان لهم حق ممارسة القضاء على رعاياهم، وحق توزيع المياه، ومنع التعديات على المواسم. كل تلك الأدوار يجب أن تحظى بموافقة السلطة المركزية التي تخولهم إياها كاملة، أو تعزلهم فلا تبقي لهم على شيء عندما تعين مقاطعجياً آخر مكانه ليلعب نفس الدور.

فالسلطة المركزية هي صاحبة الكلمة الأولى في هذا المجال. والمقاطعجي المحلي جزء أساسي منها. وعساكر السلطنة في حالة تأهب كامل لدعم هذا

المقاطعجي إذا كان على علاقة وطيدة معها، أو لعزله وطرده إذا كان على علاقة سيئة بها. والعلاقة الوطيدة تتلخص دوماً بالطاعة وتقديم الضرائب تبعاً لمبدأ "فرض الطاعة عليهم وجباية الميري منهم". وهذا المبدأ يلخص تاريخ علاقة المقاطعجيين وجماهيرهم الفلاحية بالسلطة المركزية بتاريخ حافل من الغزوات المستمرة لقمع العصيان، وفرض الطاعة، وتأمين جباية الضرائب بحيث تختزل تلك العلاقة إلى سلسلة من النهب والإفقار المستمر للقوى المنتجة. وعملت القوى الأوروبية الاستعمار الخارجي في مرحلتي المتصرفية والانتداب على إبدال السيطرة المقاطعجية وسلطتها المركزية العثمانية بالقوى الرأسمالية الأوروبية عبر الشركات والبنوك والرساميل. وقد تم ذلك الإبدال بتفكيك العديد من ركائز الاقتصاد البضاعي العائلي ونظام المقايضة وبإدخال أشكال متنوعة من النمط الرأسمالي وعلاقاته. وذلك التفكيك لم يتم قط بشكل "سلمي" وهادىء بل رافقه الكثير من الاضطرابات والصدامات الدموية، لأن القوى المتقهقرة طبقياً تحاول التشبث بالحياة دون أن يكون بمقدورها حرف مسار التاريخ عن تطوره الطبيعي. ولم يستطع النظام المقاطعجي المتماسك على قاعدة نمط الإنتاج الآسيوي المنغلق على نفسه طائفياً واجتماعياً واقتصادياً الصمود حتى النهاية في وجه غزوات الرساميل المتكررة وما رافقها من تجارة وسلع ومدارس، وإرساليات، وبنوك وسكك حديد، وطرقات، وسيارات، وغيرها فتهدم العديد من ركائز النمط التقليدي الخراجي لصالح أشكال من النمط الرأسمالي الذي كان يبنى على أنقاض ما تهدم من النمط الإنتاجي السابق في مرحلة شهدت استحالة الاستقلالية لتطور القوى المحلية دون تدخل استعماري مباشر ومؤثر في الوقت نفسه، فنمط الإنتاج الجديد ضرب آفاق المستقبل أمام الزعامات المقاطعجية القديمة ونظامها المنغلق. وقد أزيلت بعض تلك الزعامات المقاطعجية، وظهرت زعامات جديدة ترتبط بالأشكال الحديثة للنمط الرأسمالي، وهي زعامات على صلة وثيقة بالرساميل الخارجية وسلعها وسوقها العالمية. ومع ضرب الملكية المشاعية وتفرد السلطان بملكية الأرض كانت تنشط ملكية خاصة، محمية قانونياً، وتفرز معها زعامات من الملاكين، على اختلاف درجاتهم، تتمسك بملكياتها الخاصة وترفض العودة إلى الشكل المشاعي أو لملكية السلطان للأرض. فتحددت ملامح مرحلة جديدة قائمة على الملكية الخاصة للأرض على أنقاض الملكيات السابقة عليها. وارتدت تلك المرحلة وجهها الحقوقي مع تدابير الطابو أو المساحة منذ مطالع القرن التاسع عشر (في الإمارة الشهابية عام 1807). هكذا ظهرت ملكيتان واضحتان ومعترف بهما معاً: ملكية مشاعية مع ما

يستتبعها من أراض موات ومتروكة، وملكية خاصة محمية. وبين هذه وتلك كانت تزدهر ملكية وقفية كبيرة للمؤسسات الدينية والتي توسعت كثيراً لأسباب متعددة منها الهروب من الضرائب، والهبات، والوفاة، وتشجيع السلطات، ونفوذ رجال الدين وغيرها. وباتت الملكية الوقفية، خاصة الرهبانية منها، تشكل مساحات شاسعة من أراضي الإمارة تناولناها بالدراسة من خلال ارتباطها بتأزم المسألة الطائفية. وظهور الملكية الخاصة وتطورها الحقوقي كان يعني بداية مرحلة جديدة ترافق ظهور المرحلة الرأسمالية وتقطع تدريجياً مع النمط السابق للإنتاج. وقد حمل معه الكثير من الاسقاطات الأيديولوجية التي تقرن بين بروز الملكية الخاصة والتحرر من براثن السيطرة المقاطعجية. وهي تقدم الكثير من الاستنتاجات حول " الفلاح اللبناني الحر"، والفلاح المتمتع باستقلاله الكامل في جبله "والفلاح الذي فضل الحرية مع الفقر على العبودية مع وفرة الإنتاج.. " الخ. لكن مثل تلك الاسقاطات ليست سوى تضليل لجأت إليه القوى الطبقية الجديدة التي سيطرت على قاعدة الملكية الخاصة للأرض. فحاولت تصوير الأمتار القليلة الصخرية التي "يملكها" هذا الفلاح الجبلي بمثابة "التحرر" من نير العلاقات المقاطعجية الطبقية السابقة. وأن هذا "التحرر" كان من ثمار الارتباط المباشر بالغرب "المحرر" من السلطنة العثمانية "الاستبدادية".

لكن الوثائق التاريخية تؤكد أن وضع الفلاح الجبلي لم يكن بأحسن حال من نظيره في السهول المجاورة. فكلاهما يعيشان دوماً على حدود الفاقة والعوز، ويخضعان باستمرار لكل أشكال النهب والبلص. وما انتفاضات الفلاحين في مطالع القرن التاسع عشر التي يتم الاستشهاد بها لإظهار نموذج "التحرر من العبودية"، سوى إثبات واضح على تأزم العلاقات الاجتماعية الطبقية بين القوى الفلاحية المنتجة، دافعة الضرائب، والقوى المقاطعجية المسيطرة التي تجبي تلك الضرائب. كذلك الترابط بين انتفاضات الفلاحين في الأرياف وانتفاضات الطوائف - الحرفية في المدن لأسباب متقاربة، أي ضد الاستغلال والقهر والمنافسة الخارجية غير المتكافئة. وكانت انتفاضات الطوائف الحرفية أكثر فاعلية بسبب تماسكها البنيوي وتأثيرها المباشر في السوق المحلية بعكس انتفاضات الفلاحين التي شهدت، في الغالب، العديد من القيادات المقاطعجية على رأسها. مما أضعف دورها وشوّه الكثير من مطالب الفلاحين الأساسية. ولم تؤد الانتفاضات الفلاحية، ضد الضرائب والنظام الضرائبي إلى خفض تلك الضرائب بل إلى مضاعفتها في معظم الأحيان وحرق الكثير من القرى والمزارع والقاعدة الأساسية للإنتاج الفلاحي، من أشجار وماشية ومنازل

وأدوات زراعية وغيرها. وكانت تلك الانتفاضات تنتهي دوماً باليأس وبصعود قوى طبقية جديدة تمارس استغلالها للفلاحين.

كانت العائلة المقاطعجية أو مجموع العائلات تشكل الهرم السياسي والاجتماعي والطائفي والعسكري والقضائي والاقتصادي وغيره من العلاقات التي يخضع لها الفلاحون. والزعيم المقاطعجي ليس مجرد فرد مقاطعجي بل زعيم عائلة كلها مقاطعجيون. ومنهم زعماء تجمعات عائلية مقاطعجية. وهذه العائلات المقاطعجية والزعيم الفرد الناطق باسم تحالفها، هي عائلات سياسية مسيطرة، لكنها في الوقت نفسه عائلات طائفية. وبالرغم من أن الوجه الطائفي لم يكن دوماً وحيد الجانب في التحالفات المقاطعجية، لكنه كان حاضراً فيها باستمرار. وحتى التحالفات المقاطعجية المتصارعة ضد بعضها البعض كانت تهدف إلى ترسيخ مواقع مقاطعجية داخل الطائفة بالدرجة الأولى، بالتحالف الدرزي - الماروني لبعض المقاطعجيين مثلاً، ضد تحالف آخر من النوع الطائفي ذاته أو بتركيبة أخرى، كان يهدف إلى ترسيخ هيمنة الزعيم المقاطعجي الدرزي داخل الدروز، والزعيم المقاطعجي الماروني داخل الموارنة، وهيمنة التحالف كله، بأفضلية للزعيم الأقوى، على الساحة السياسية المقاطعجية التي تدور المعركة من أجلها. وهؤلاء الزعماء المقاطعجيون لا يدخرون في معاركهم وتحالفاتهم أية قوى اقتصادية أو طائفية أو استدرار معونات خارجية في سبيل كسب معركتهم التي يتوقف عليها مصيرهم السياسي ونفوذهم الاقتصادي.

لقد دخل الصراع في عمق التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من أعلى الهرم حتى أسفله. فالمعركة ذات أبعاد سياسية وعسكرية يحصد نتائجها الولاة المجاورون، والأمير الحاكم، والتحالفات المقاطعجية المحلية. وقد دفعت ثمنها باستمرار القوى الفلاحية المنتجة على امتداد المقاطعات التي يجري عليها الصراع، دون أن تحصد، ولو مرة واحدة، أية نتائج إيجابية لانتصار المقاطجيين، بل المزيد من الضرائب، والمزيد من التقتيل وحرق المنازل وقطع الأشجار، والمزيد من مصادرة الماشية، والمزيد من البلص والسخرة، تلك هي النتائج الثابتة لذلك الصراع. نعود لنطرح السؤال مجدداً: إذا كانت تلك هي النتائج الثابتة فلماذا تدخل القوى المنتجة دوماً في حمى ذلك الصراع؟ والجواب كما يقدمه انجلز «وكأنه كتب على الفلاحين أن يدفعوا باستمرار ثمن الصراع الذي فرضته عليهم القوى المسيطرة ». فالقوى المسيطرة هي التي تشعل ذلك الصراع دون أن تكون هناك أية إمكانية للقوى الفلاحية المنتجة أن تبقى خارجه. فالسيطرة على الأراضي، والقوى العسكرية، ونظام

الضرائب، وتفكك الفلاحين، والاستلاف المستمر من المقاطعجيين، وفقدان أية إمكانية للرحيل خارج منطقة نفوذ المقاطعجي، والتمسك بالأرض التي يعمل عليها بالرغم من أن ملكيتها لا تعود إليه، والتأثير الديني في وعي الفلاحين، وفقدان المدارس والتعليم، والحفاظ على الوجود والثبات العائلي ولقمة العيش وغيرها الكثير، تشكل مظاهر لخضوع الفلاح للسيد المقاطعجي والدولة التي يمثلها وخوفه من قواها القمعية. فيشارك بتلك الحروب، وأحياناً بحماس زائد للنصر الذي يحمل مزيداً من الخضوع والاستغلال والقهر.

فإذا كان المقاطعجي هو الذي يخوض الحروب ويُدخل فيها كل الفلاحين الخاضعين له دفاعاً عن مصالحه الذاتية، مصوراً لهم أن مصالحه هي مصالحهم بالضبط، فما هي طبيعة السلطة التي يسيطر من خلالها المقاطعجي على فلاحيه؟ هل هي طبيعته كمالك للأرض أو مجرد جاب لضرائبها؟ وذلك يتطلب تقديم بعض المقاربات النظرية لفهم علاقة القوى الفلاحية المنتجة بقوى السيطرة المقاطعجية، المدنية والدينية على السواء.

كان السلطان المالك الشرعي الوحيد للأرض. لكن ما تبقى من المسيطرين يمارسون عليها حق التصرف. فهل يعني ذلك أن السلطان هنا هو مجرد فرد أو مؤسسة سلطوية تبدأ بالسلطان وتنتهي بصغار المقاطعجيين الذين يحق لهم الاستنجاد بعساكر السلطة لممارسة السيطرة على إنتاج الأرض وبالتالي جباية الضرائب التي يتعهدون تقديمها للسلطان؟ فالقوى المقاطعجية المسيطرة لها حق شرعي بالإبقاء على جباية مقاطعاتها طالما أدت ضرائبها عنها. وهذا الحق كان المدخل الطبيعي لتملكها أراضي تلك المقاطعات في فترة تفكك بنى السلطنة. لكن القوى المقاطعجية، تماماً كالعائلة السلطانية المسيطرة، ليست مجرد فرد مقاطعجي بل أسر مقاطعجية متساوية في الحقوق المقاطعجية. وهذا عامل آخر ساعد على تثبيت هيمنتها على مقاطعات معينة جبت ضرائبها مئات السنين ثم عادت فتملكت مساحات شاسعة من أراضيها الملك بعد استخدام الطابو والمساحة. وعملت الفرمانات الرسمية على تثبت هذا العامل وإلزام أجهزة الدولة في حماية الملكية المقاطعجية الخاصة التي حصلت عليها بالنهب والبلص والرشوة وابتزاز القوى الفلاحية المنتجة واستغلال هجرة الكثير من أفرادها. ولم تكن القوى المقاطعجية التي حولت الأملاك السلطانية أو أملاك التصرف إلى أملاك خاصة منذ مطالع القرن التاسع عشر مدنية فحسب بل دينية كذلك عبر الأملاك الوقفية، الإسلامية والرهبانية على السواء. وهذا جانب هام لفهم تكون

الملكيات الخاصة في المقاطعات "اللبنانية" تبعاً للقوى المسيطرة فيها، ففي البعض منها سيطرت القوى المقاطعجية الدرزية. وفي الأخرى الشيعية أو السُّنية أو الأرثوذكسية أو الأوقاف أو الرهبانيات. وفي جميع الحالات فإن الجامع المشترك بين الملكيات الخاصة أنها أخرجت مساحات من الأراضي، خاصة الوقفية منها، من دائرة البيع والشراء ومنعت القوى الفلاحية من إمكانية تملكها. كما أنها حرمت هذه القوى الفلاحية من إمكانية تسجيل الأراضي التي كانت تعمل عليها منذ مئات السنين كملكية خاصة لها كما فعلت القوى المقاطعجية المسيطرة، بل أدخلت في روع الفلاحين أن تدابير الطابو والمساحة لم تكن تهدف إلّا إلى فرض ضرائب جديدة باهظة مما دفع العديد من الفلاحين إلى التمنع عن تسجيل تلك الأراضي بأسمائهم. فسجلت بأسماء المقاطعجيين أو الأوقاف أو الأديرة. وكانت السوابق السلطوية عديدة في هذا المجال حيث كان يرافق كل إحصاء للرؤوس وعدد الأشجار والماشية أو المزروعات زيادات في الضرائب. ولم تكن السلطة، في عرف الفلاح، تعني سوى أدوات القمع والحوّالة والبلص والسخرة، ولم يتعرف إلّا على وجهها الضرائبي دون أية تدابير إصلاحية في الأرياف. فتحول المقاطعجي صاحب التصرف لقاء جمع الضرائب في فترة قوة السلطنة العثمانية إلى مالك حقيقي، ملكاً خاصاً معترفاً به في فترة تفكيكها منذ القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين. وجابي الضرائب نفسه تحول لاحقاً إلى النائب والوزير وصاحب السلطة الفعلية في الريف زمن الانتداب الفرنسي وتحولت إليه كامل صلاحيات الولاة العثمانيين في حين اكتفت إدارة الانتداب بجباية ضرائب تلك الأرياف ووضع عساكرها في تصرف كبار الملاكين لإخضاع فلاحيهم وقمع انتفاضاتهم، وتثبيت النهب العقاري الذي حصل عليه المقاطعجيون زمن الحكم العثماني.

ومع تحول النمط التقليدي للإنتاج إلى بعض سمات النمط الرأسمالي الجديد كان حق التصرف المقاطعجي يتحول تدريجياً إلى ملكية خاصة قابلة للبيع والشراء والرهن وغيرها. مما سمح للقوى الفلاحية أن تشتري بعض تلك الأملاك بسبب التكاليف الباهظة التي كان يتكبدها المقاطعجي السابق من جراء سكنه في المدينة واقترابه من مركز السلطة وعساكر الانتداب. وكانت مصاريفه المدينية ومجتمع الاستهلاك الذي يحياه يفرضان عليه حاجة مستمرة إلى النقود وتعاطي التجارة بالإضافة إلى المشاركة النشيطة في صفقات الإدارة الحكومية الفاسدة. وكانت تلك التحولات مقرونة ببعض الملكيات الصغيرة في جبل المتصرفية، إحدى الركائز الأساسية لولادة الملكية العقارية

الصغيرة وظهور فئة صغار الملاكين. كذلك ظهور فئة الملاكين من أصحاب الملكيات المتوسطة الذين كانوا في الأساس مندوبي كبار الملاكين ومديري أملاكهم في الأرياف (الخولة) الذين جمعوا تلك الأملاك على قاعدة ابتزاز كبار الملاكين من جهة، والفلاحين الفقراء من جهة أخرى.

أما الملكيات الوقفية، فقد استمرت تتزايد طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. وحرمت قرارات الرؤساء العامين للرهبانية والأوقاف بيع أية ملكية وقفية لأي سبب كان. فحافظت تلك الملكيات على طابعها الحقوقي الوقفي غير القابلة للتجزئة والبيع والرهن. وما زالت هذه القوانين سارية المفعول إذ لا يجوز بيع أراضي الرهبانية إلّا بقرار صادر عن البابوية. لهذا بقيت الملكية الوقفية، لمختلف الطوائف، تسيطر حتى اليوم، على مساحات شاسعة من الأراضي تعمل عليها قوى فلاحية كثيرة وتتعرض لاستغلال مشابه لما يجري على أراضي كبار الملاكين.

يتبدى بوضوح أن ظهور الملكية الخاصة وتزايدها كانا مقرونين بضعف السلطة المركزية العثمانية من جهة، وتعزز دور السلطة المحلية في الولايات من جهة أخرى. ولم تكن الدولة المحلية التي ولدت مع المتصرفية ولبنان الكبير في الواقع سوى سلطة طبقية واضحة يلعب فيها كبار الملاكين دوراً أساسياً، خاصة في تقرير مصير الأرياف وضرائبها وحرمانها الدائم من مشاريع الري والإنارة والطرقات وغيرها. وكبار الملاكين هم أبناء المقاطعجيين القدماء، والمؤسسات الوقفية الدينية التي سيطرت على أملاك عقارية واسعة. فكيف تحولت القوى المنتجة الفلاحية من المشاركة الشكلية، في ملكية أراضي التصرف، إلى قوى فلاحية تسعى للتحرر واضح من العلاقات السابقة كالخضوع الدائم للمقاطعجي ودفع الضرائب الباهظة وعدم القدرة على الانتقال إلى مكان آخر، ودفع كل الفروض المقاطعجية.

كان لا بد لكي يتحرر الفلاح من القيود المقاطعجية السابقة أن تكون هذه القيود أو الفروض المقاطعجية قد تعرضت فعلاً لهزات عنيفة أدت إلى إزالتها، حقوقياً وعلى أرض الواقع. وتقدم الانتفاضات الفلاحية في الإمارة الشهابية، خاصة في القرن التاسع عشر، وتحديداً انتفاضة فلاحي كسروان لعام 1858 خير دليل على ذلك. لذلك تضمن إعلان المتصرفية، مواد تنص بالمساواة الكاملة بين الفلاحين والمقاطعجيين في الحقوق والواجبات.

ولا يجوز التقليل من أهمية تلك المكتسبات التاريخية في ضرب ركائز الفروض المقاطعجية السابقة وتفسخ النظام المقاطعجي والسماح بتطوير علاقات جديدة على

النمط الرأسمالي، شديدة التبعية للغرب الاستعماري، خاصة نموذجيه الفرنسي والإنكليزي. كذلك شهدت المرحلة اللاحقة بداية تفسخ نظام الحِرف وقيام مؤسسات صناعية رأسمالية شاركت فيها اليد العاملة اللبنانية بنشاط منذ المتصرفية حتى الانتداب ثم الاستقلال. وكانت تلك المؤشرات دلالة حسية على قيام أشكال إنتاجية ذات طابع رأسمالي واضح حملت معها دماراً للقوى الحرفية ولملاكين صغار وتحولهم إلى مزارعين مياومين أو موسميين أو أجراء، كما حولت بعض الحرفيين أيضاً إلى عمال مياومين. لكن ذلك الفرز لم يكن عميقاً وقاطعاً إذ استمرت أعداد كبيرة من الفلاحين المالكين الصغار يعملون في أراضيهم، وفي حيازة أملاك أخرى بالضمان أو المشاركة أو العمل الموسمي. كما أن ارتباط الحرفي بالمؤسسات الصناعية الحديثة لم يكن قاطعاً إذ استمرت أعداد مهمة تمارس عملها الزراعي إلى جانب عملها الصناعي.

لقد بدا نمط الإنتاج السائد وكأنه مزيج من الأنماط السابقة على الرأسمالية والتي أدخلت إليها بعض الأشكال الرأسمالية الشديدة التبعية للغرب في بعض القطاعات السلعية والاستهلاكية. فإذا كان من المستحيل نكران ظهور أشكال جديدة على النمط الرأسمالي والملكية الخاصة والعمل المأجور، فإن من المستحيل كذلك إثبات أن تلك الأشكال قد قطعت مع الأنماط السابقة على الرأسمالية. ولم يكن ظهور مؤسسات صناعية بفعل الحاجة الموضوعية للتطور الإنتاجي الاجتماعي بل مؤسسات مزروعة من الخارج تهدف الربح السريع، واليد العاملة الرخيصة، والتهرب من دفع الضرائب في بلادها وسد حاجات استهلاكية محلية، وتدمير إنتاج حرفي محلي يشكل عقبة أمام تطور الرساميل الخارجية، ويضعف المقاومة المحلية المرتبطة بهذا النمط من الإنتاج الطوائفي والحرفي. وكان ظهور الملكية الخاصة العقارية في الريف مقروناً بثبات الملكيات الوقفية الدينية الكبيرة. وكان ظهور المؤسسات الصناعية الحديثة مقروناً بتهديم السلع المحلية ولا يلبي الحاجات الأساسية للتطور الاقتصادي والاجتماعي بل يقوم على تبعية كاملة للرساميل الخارجية، وانتقال المقاطعجيين إلى كبار الملاكين، وبروز المؤسسات الدينية كفصيل أساسي من فصائل كبار الملاكين، كانت تستدعي بقاء الطائفية في صلب العلاقات الاجتماعية لحماية هذه الأملاك الوقفية الكبيرة ولتدعيم نفوذ المقاطعجي السابق في جهاز الدولة الجديدة - القديمة. فبقي الزعيم المقاطعجي يحافظ أيضاً على صفته كزعيم طائفي في دولة تقوم على التوازنات الطائفية الحقوقية منذ إعلان القائمقاميتين حتى اليوم. وبدت سيطرة الزعيم المقاطعجي كسيطرة طائفية، وسيطرة المؤسسات الوقفية سيطرة طائفية كذلك، بحيث بقيت

الطائفية، كما في السابق، في عمق الملكية الخاصة المسيطرة التي تجند قوى طائفية واسعة للدفاع عنها. فمجرد الاعتداء على ملكية زعيم طائفي أو على ملكية دير أو أوقاف يستثير حماس جماهير طائفية كبيرة تندفع فوراً للدفاع عن أراضٍ ليست لها، ومصالح ليست مصالحها، لا بل مصالح طبقية اجتماعية تعيق تطورها.

استمرت الطائفية أو التجزئة والدعوات الإقليمية تشكل ركائز ثابتة للتحرك في بلدان أوروبية عديدة. وهناك بعض النظريات التي تؤكد على مصلحة هذه الرأسمالية في إبقاء مثل تلك العلاقات السابقة على الرأسمالية حماية للاستغلال الرأسمالي نفسه.

ونحن لا نستبعد المقولة النظرية التي تؤكد على دور الرأسمالية الهامشية التي سادت في المشرق العربي، في إبقاء العديد من الأنماط السابقة على الرأسمالية (كالتجزئة والإقليمية والعشائرية والطائفية والعرقية وغيرها...) دفاعاً عن هذه الأنماط الهشة من الرأسمالية التابعة. ولم يغير تبني العديد من الأنظمة العربية بعد الاستقلال لصفة الوحدة من هذا الواقع المعاش حتى اليوم على التجزئة.

فالتحليل المنهجي لتطور مجتمعاتنا المشرقية من الأنماط الإنتاجية السابقة على الرأسمالية إلى بعض الأشكال الرأسمالية، مع الحفاظ على العديد من الأشكال السابقة، يفسر فعلاً كيف بقيت تلك الأنماط قاعدة بنيوية فيها بعد ظهور التبادل الرأسمالي العالمي للسلع والإنتاج وقيام الاستغلال على قاعدة العمل المأجور. ففي هذا التطور التاريخي بالذات يكمن فهم تلك الظاهرات وليس بالعكس، لأن الانتقال من الملكية الجماعية للتصرف، والعائلات المقاطعجية المسيطرة، والنمط الزراعي المتخلف، والحرف الضعيفة المردود والمرتبطة بسوق الاستهلاك المحلي، والتجارة الضعيفة غير القادرة على المنافسة ولعبت تلك العلاقات دوراً أساسياً في ولادة دولة تقوم على قاعدة تلك العلاقات وترسخ الروابط العائلية والعشائرية السابقة، والعادات والتقاليد المتبعة، واللهجة المحلية السائدة، والتساكن الطائفي في المدن والقرى وغيرها، ولم تولد الدولة اللبنانية الحديثة في صراع مع القديم بل في أحضانه، وجاءت ولادتها من الخارج لتبقي على ذلك القديم وتدخل الطائفية في كل المجالات التي يظهر التطور الاجتماعي أن إدارة الدولة بحاجة إليها. والدولة اللبنانية ليست حديثة إلّا من حيث الشكل فقط. فقادتها أبناء المقاطعجيين، وقاعدتها الإنتاجية الزراعية والتجارية الوسيطة والحرفية الضعيفة، والعادات والتقاليد الطائفية، والانغلاق السكني العائلي، وأنماط السلوك الاجتماعي والعساكر التي تدربت على قاعدة طائفية مستوحاة من نظام التجنيد العثماني مع قشرة أوروبية في المظهر والأوامر والتسلح.

وقد ورثت إدارتها عن الإدارة العثمانية كل مساوئها، ونماذج من التعليم الغربي والإسلامي كانت سائدة أيام السيطرة العثمانية عبر الإرساليات والمؤسسات الدينية والوقفية واستمرت بعدها. كل هذه السمات وغيرها، تجد تفسيرها الأساسي في التطور التاريخي للمتصرفية ودولة لبنان الكبير من الأنماط السابقة على الرأسمالية إلى اقتباس بعض الأشكال الرأسمالية مع الحفاظ على العديد من أشكال الإنتاج القديمة. كانت العلاقات العائلية المقاطعجية تقوم على نمط من الإنتاج يسمح لها بالسيطرة على القوى الفلاحية وتصوير مصالحها الطبقية كمصالح لكل القوى الخاضعة لها. وأدخلت الطائفية، في مرحلة تفجرها بشكل خاص منذ القرن التاسع عشر، في صلب تلك العلاقات العائلية المقاطعجية، طابع امتداد تلك المصالح الطبقية المقاطعجية إلى العديد من القوى الطائفية. فلم يعد الزعيم مجرد زعيم عائلي مقاطعجي بل أيضاً زعيم طائفي يمتد نفوذه إلى مناطق سكن أبناء الطائفة التي يدعي النطق باسم مصالحها. وبات النظام العائلي المقاطعجي وامتداده الطائفي - الطبقي يرتكز على نمط الإنتاج السائد وليس على مجموعة الأفراد المنتسبين إليه في مقاطعة معينة. وكثيراً ما تجاوز هذا الزعيم حدود المقاطعة والإمارة إلى مناطق مجاورة فكان تأثير الشيخ بشير جنبلاط، على سبيل المثال لا الحصر، يمتد إلى دروز حوران، ويتقدم دروز الجبل الأعلى قرب حلب. كذلك كان نفوذ البطريرك الماروني يمتد إلى موارنة سوريا وقبرص، ونفوذ الرهبانية المارونية يربط بها الرهبان الموارنة في كل أرجاء المنطقة. لكن هذه النماذج السريعة لا تنطبق إلّا على الزعامة المقاطعجية الطائفية في مرحلة القوة وتنتقل إلى زعامة أخرى مماثلة لها. فالقدرة على بسط النفوذ والسيطرة وجباية الضرائب وامتلاك الأراضي الواسعة، وإقامة التحالفات السياسية، واستدراج عساكر السلطنة لتأديب المعارضة، وغيرها، شروط أساسية تتحدد بها الزعامة العائلية الطائفية وتربط بها القوى الخاضعة لها. أما القوى الفلاحية والحرفية، من طائفة واحدة أو عدة طوائف، فكانت تسعى دوماً إلى «الحماية» من النهب والبلص والسخرة والضرائب في كنف زعيم عائلي مقاطعجي. ولم تماثل طائفية هذا الزعيم مع طائفية القوى الخاضعة له إلّا منذ قيام المتصرفية بعد هزات عنيفة في النصف الأول من القرن التاسع عشر. لكن ذلك التماثل بين طائفية قوى الإنتاج وقوى السيطرة كان استمراراً للخط السياسي السابق في خضوع قوى الإنتاج لمستغليها ورؤية مصالحها الحقيقية بصورة مشوهة من خلال مصالح القوى المسيطرة عليها. وفي هذه السمة بالذات يكمن تفسير إخفاق كل الانتفاضات الفلاحية في مقاطعات الإمارة في الوصول

إلى نتائج إيجابية فعلاً على طريق تحرير هذه القوى الفلاحية المنتجة. وكان نمط الإنتاج السائد يغيّب مصالح الجماهير المنتجة ويدمجها في مصالح سيطرة الزعامات الناطقة باسمها، وهي زعامات مقاطعجية طائفية طبقية واضحة.

وفي إطار ذلك النمط من الإنتاج تفقد «حرية الفلاح» و«تحرره» كل قيمة عملية على أرض الواقع. كذلك تفقد «ملكيته» الخاصة الصغيرة كل طابع للثبات والديمومة إلّا في إطار الخضوع الكامل للزعامة المقاطعجية والطائفية. فأي عصيان أو تمرد عن دفع الضرائب والمعايدات والسخرة والعونة وتقديم واجبات الطاعة والاحترام «للأسياد» تعرّض الفرد الفلاح وعائلته وملكيته إلى التهديم والحرق والمصادرة. ومع ظهور الأشكال الرأسمالية للتمثيل، من برلمان وغيره، كان على هذا الفلاح إظهار خضوعه الكامل لإرادة الزعيم المقاطعجي والتصويت للائحة التي يفرضها عليه، وإظهار الإبتهاج بانتصاره والمشاركة النشيطة والعينية بالحفلات التي يقيمها، وإظهار الحزن الزائد في المآتم، والفرح الزائد في الأعراس و... وأي تقصير أو إهمال لتلك « الواجبات» التي خلفت « الفروض المقاطعجية » ستلقى القصاص الصارم لأن هناك شبكة من أعوان الزعيم المقاطعجي - الطائفي تحصي عليه أنفاسه وتراقب حركاته، وتجبره على تحمل مسؤولية الأعمال التي يقوم بها أبناؤه أو أحد أقربائه المعارضين لزعامة البيك، وإظهار سخطه العلني على تلك الأعمال بتدابير عملية كإجبار الابن على الخضوع والعودة إلى حظيرة الزعيم تحت طائلة التهجير القسري من القرية والمنطقة. وهكذا تحولت ملكية التصرف المقاطعجية إلى ملكية خاصة حقيقية. وتحولت الفروض المقاطعجية السابقة إلى واجبات عملية تمارس يومياً على أرض الواقع دون حاجة إلى كتابتها بقيود وقوانين. تماماً كما كانت الفروض المقاطعجية السابقة وعادات وتقاليد أشد خطورة من القوانين نفسها. ولما كان طابع الوراثة يلعب الدور الأساسي في انتقال الزعامة المقاطعجية الطائفية وسيطرتها، فإن طابع الوراثة أيضاً كان يحمل بالمقابل تلك الواجبات - الفروض لأبناء القوى الفلاحية المنتجة. وهذه الوراثة لم تكن ترتكز على توزيع العمل والحصص والأرباح، بل أيضاً على إمكانية الزعامات المقاطعجية التي تحولت إلى كبار الملاكين في فرض سيطرتها على القوى الفلاحية وإجبارها عملياً، بالرغم من تحررها الظاهري، على الاستمرار لديها بنفس الشروط السابقة كقوى منتجة تقدم قسماً كبيراً من إنتاجها لصالح تلك القوى ذات السيطرة

الطبقية على الدولة الحديثة في الأرياف اللبنانية. فماذا بقي للفلاح في إطار الملكية المشاعية للتصرف، من الملكية الاسمية التي كان يتمتع بها في السابق؟ وماذا قدم له «تحرره» الظاهري من نير المقاطعجي القديم بعد تحوله إلى فئة الملاكين الكبار؟ وماذا بقي له من انتمائه الجماعي لعائلة من المزارعين تعمل سوياً على أرض واحدة بإشراف زعامة مقاطعجية واحدة بعد تحوله إلى «مزارع حر» قادر على العمل في أية بقعة من الأرض ؟ وإذا اعتبرنا أن العمل ضمن العائلة الواحدة لم يكن عملاً يستلب الفرد وإنتاجه طالما أن هذا الفرد، في وعيه الذاتي، يعتقد أنه يعمل لنفسه ولعائلته وأقربائه وزعيمه العائلي والطائفي. فماذا بقي له من ذلك الشعور بعد تفكيك البنى السابقة لذلك النظام العائلي وإحلال سمات رأسمالية في داخلها تقوم على ملكية المقاطعجي الخاصة للأرض، وسيطرته الكاملة على الإنتاج، وحريته في بيع هذه الأرض ورهنها، وابتعاده الكامل، أو شبه الكامل عن السكن فيها وتفضيل سكنى المدينة وعدم الإشراف على تلك الأراضي إلّا في مرحلة جني الحصاد والمواسم وجباية الضرائب. فالعلاقات داخل النظام العائلي القديم لم تكن مجرد علاقات إنتاج بل علاقات اجتماعية عضوية تندرج في إطارها علاقات الإنتاج والعلاقات العائلية والعادات والزواج، والتقاليد، والطائفية، واللغة، أو اللهجة، والفولكلور الشعبي.. ونمط الثقافة وغيرها. وكانت العلاقات الاجتماعية العضوية تتفسخ بعنف في القرنين التاسع عشر والعشرين، ولم يبق منها سوى علاقات القهر والسيطرة ودفع الضرائب وحلت محلها الفردية في العمل والإنتاج والملكية وغيرها، وبات الزعيم المقاطعجي أو المالك الكبير غريباً تماماً، كذلك أبناؤه، عن واقع ذلك النمط العائلي القديم. فقد أنساه سكن المدينة وثقافتها الغربية التي تربى عليها أبناؤه. والعلاقات التجارية والإدارية التي أقامها فيها. هذه الأشكال وغيرها جعلت المالك الكبير مجرد «زائر» لأرض غريب عن إنتاجها وعادات أهلها وتقاليدهم ولا يزورها إلّا في المواسم بعد أن حل «الخولي» أو الوكيل مكانه. وبدأت بعض أساليب الزراعة الرأسمالية، كالمكننة الزراعية والأسمدة الكيماوية وغيرها تغزو الأرياف وتُدخل إليها أنماطاً حديثة من الزراعة وتفتت من عمق الترابط البنيوي العائلي الطائفي السابق. لكن تلك الأساليب لم تدخل إلّا في زمن متأخر من القرن العشرين، أي بعد فرض الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان.

إن تفكيك بنى النمط العائلي السابق بدأ « يحرر » الفلاح من الاندماج الكامل بالعائلة وزعيمها المقاطعجي الطائفي. لكن ذلك التحرر كان مجرد قذف للفلاح في إطار نمط جديد من الإنتاج ذي الشكل الرأسمالي حيث برز استغلال الإنسان بشكل أكثر وضوحاً من ذي قبل، لكن ذلك البروز كان يتأخر تجليه تبعاً للمناطق ولدخول تلك الأشكال الرأسمالية إليها.

كان نمط الإنتاج الجديد يحتضن في داخله العديد من أشكال الأنماط الإنتاجية السابقة ولا يقطع مع أي منها، فتحول العمل الجماعي إلى عمل فردي لم يكن يعني بالضرورة القطع النهائي مع العمل الجماعي، والترابط العائلي، والتماسك الطائفي. ولم يعد وزعيم العائلة المقاطعجية إنساناً فرداً بل بات يرتدي أسماء مختلفة منها الوزير أو النائب أو الموظف الكبير، كذلك أسماء زعيم الطائفة، سواء أكان دينياً أم مدنياً. وكثيراً ما استخدمت التجمعات العائلية، في سبيل الوصول إلى وزارة أو نيابة وغيرها. وهذا ما يفسر بقاء هذا العدد الكبير من الروابط العائلية المعترف بها من الدولة والتي تغطي مئات العائلات اللبنانية وتقيم لها أشكالاً جديدة من التنظيم الذي يتستر بقشرة رأسمالية واضحة على غرار الأحزاب السياسية والتجمعات النقابية وغيرها.

تهدف الروابط العائلية إلى ربط الفرد العائلي المنتقل إلى المدينة بالأفراد الباقين في القرية أو عدة قرى، وإظهار التماسك العائلي والطائفي ضمن نمط من الإنتاج الرأسمالي لا يسعى للقطع مع الأشكال السابقة عليها بل يثبتها ويزيد من تماسكها.

فهل حلت التنظيمات الطائفية مكان التنظيمات العائلية السابقة؟ والجواب يطرح صياغة جديدة له إذ لا يجوز وضع الطائفية في موضع التناقض مع العائلية.

فالطائفية أو التنظيم الطائفي لم يحل محل التنظيم العائلي بل سكنه وعزز تماسكه على قاعدة سكن الأنماط السابقة للرأسمالية في الأنماط الرأسمالية وتدامجها معها. والطائفية والطبقية لا تتعارضان بل تتداخلان لدرجة التدامج في بعض الأحيان. وهذا التدامج كان يقتضي بالضرورة، كي يتبلور ويظهر بوضوح، أن تصبح الزعامات الدينية زعامات مقاطعجية أيضاً وبالعكس. وإذا كان ظهور الزعامات المقاطعجية كزعامات دينية يعود إلى مئات السنين قبل القرن التاسع عشر بفعل عوامل تاريخية متعددة، فإن انتقال الزعامات الدينية إلى زعامات مقاطعجية لم يتم إلّا منذ القرن التاسع عشر وبفعل ظروف تاريخية أيضاً قادت إليها مجموعة عوامل داخلية وخارجية على السواء. هكذا حمل القرنان، التاسع عشر والعشرون معهما وضوح التدامج الطائفي والطبقي

بأجلى مظاهره. وبات المقاطعجيون الذين تحولوا إلى كبار الملاكين بعد المساحة، يتحلون دوماً بهذه الازدواجية في التمثيل الطائفي والطبقي. فمنذ مطالع القرن التاسع عشر لم يعد الزعيم يذكر إلّا مقروناً بصفتيه الطائفية والطبقية على السواء. فهو مقاطعجي درزي، أو مقاطعجي ماروني أو شيعي أو سني، وهو تاجر ماروني أو تاجر سني أو كاثوليكي أو أرثوذكسي. إلخ... وهذا الزعيم يمثل طائفته في البرلمان وذاك في الوزارة وثالث في الجيش ورابع في الإدارة وغيرها. وكلها تعبيرات مباشرة عن مرحلة التوازنات الطائفية - الطبقية التي ارتقى إليها ذلك التدامج بين الصفة الطائفية والصفة الطبقية. ويقوم التفضيل على أساس هيمنة الأسر المقاطعجية السابقة على مؤسسات الدولة الجديدة دون أن تعني تلك الهيمنة إغلاق الباب نهائياً أمام ترقي أفراد من عائلات صغيرة تعبر عن المصالح الطبقية - الطائفية للتوازنات المسيطرة.

والتوازن المطلوب لا يأخذ مصالح جماهير القوى المنتجة بالاعتبار بل مصالح القوى المسيطرة فقط. وهي تتوزع على كل الطوائف ضمن أفضليات معينة لطائفة دون أخرى على قاعدة ظروف تاريخية ترقى إلى أكثر من قرن وربع القرن. كما أن المرحلة التي شهدت بروز الأكليروس الأعلى الماروني كقوة اقتصادية أي طبقية - طائفية، لا زالت أسيرة تلك الصيغ التي وضعت للقائمقامية المارونية وتوسعها نحو المتصرفية ولبنان الكبير دون أن تأخذ بعين الاعتبار مستجدات كما أن المرحلة التاريخية، خاصة بعد قيام دولة لبنان الكبير وما رافقها من توازنات طائفية - طبقية جديدة.

ولم تحاول «دولة لبنان الكبير»، كدولة سياسية، أن تتخطى التوازنات الطائفية والطبقية لنظام المتصرفية بل أكدت على ترسيخها بدعم مباشر من عساكر الانتداب.

كما أن الدولة الجديدة التي احتضنت مدناً كبيرة تجارية بالدرجة الأولى، كبيروت وطرابلس وصيدا، لم تحاول تخطي الحواجز السابقة لايديولوجية القائمقاميتين والمتصرفية نحو مزيد من الانفتاح على الازدهار التجاري وما يتطلبه من انفتاح سياسي وطائفي، لا بل كانت تمعن في الحفاظ على مرتكزاتها الايديولوجية التي تعبر عن مصالح كبار المقاطعجيين وكبار رجال الدين في ظل غياب شبه كامل للتجار المتمركزين في بيروت والمدن الأخرى وليس في المتصرفية.

لقد جاء توسيع متصرفية جبل لبنان إلى دولة لبنان الكبير وبالتالي لبنان المستقل، ليحافظ على الايديولوجيا والطائفية - الطبقية لتوازنات القوى المسيطرة منذ المتصرفية لا بل منذ قيام نظام القائمقاميتين. أما الإصلاحات اللاحقة، وهي إصلاحات تقتضيها توسيع هيمنة الرساميل في المدينة والريف فقد حملت معها ملامح من نمط الإنتاج

الرأسمالي الحديث، لكنها بقيت قشرة خارجية وطلاء «ديمقراطياً» وليبرالياً لأيديولوجية طائفية - طبقية هي أيديولوجية كبار الملاكين ورجال الدين. وبقيت تلك الإصلاحات هامشية وغير عميقة الجذور بل سهلة الاقتلاع في المنعطفات الحادة. واستطاعت التوازنات الطائفية - الطبقية في قاعدة السلطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية والتربوية أن تجدد نفسها باستمرار. أما طبيعة النظام المقاطعجي - الطائفي وما دخله من أساليب قائمة على النمط الرأسمالي الغربي الهامشي فكان بطبيعته مولداً للأزمات في صراع قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. وفي كل مرة كانت تلك الأزمات تهدد التوازنات الطائفية - الطبقية القائمة وبالتالي البنية الأساسية للنظام المسيطر ونمط الإنتاج المرتكز عليه، كانت الطائفية إحدى الركائز الأساسية التي تعيد فرزاً طائفياً لمصلحة استمرار النظام الطائفي - الطبقي المسيطر. وكان غياب القوى الطبقية الداعية إلى التغيير الجذري عاملاً مساعداً في الوصول إلى حلول وسطية على قاعدة «لا غالب ولا مغلوب» والتي هي تعبير طبقي عن غلبة القوى الطائفية - الطبقية المسيطرة وانتصار إرادتها في الجمود وبالتالي في استمرار تلك السيطرة على حساب القوى الخاضعة للاستغلال، وهي قوى طائفية تتوزع على كل الطوائف لكنها قوى طبقية تنحصر في طبقة واحدة هي طبقة المنتجين المسحوقين المستغلين. لقد كانت الطائفية دوماً ولا زالت، عامل تفتيت للقوى المنتجة المسحوقة، وعامل قوة وتوحيد للقوى الطبقية المسيطرة. تلك هي القاعدة الأساسية لفهم الطائفية اللبنانية منذ تفجرها في أواسط القرن التاسع عشر حتى اليوم. يضاف إلى تلك القاعدة سمة أخرى لا تقل عنها أهمية، وهي أن هذه الطائفية كانت عاملاً مساعداً على ارتباط القوى المحلية المسيطرة بعجلة القوى الطبقية المسيطرة على إمتداد العالم العربي وذات صلات تبعية وثيقة بقوى الاستعمار الخارجي وأدواته المحلية، سواء أكانت تلك الأدوات حملات عسكرية مباشرة (كحملة نابليون، أو انزال جونية عام 1840، أو الحملة الفرنسية عام 1861، أو عساكر الانتداب أو عساكر الانزال الأميركي عام 1958... الخ) أم قواعد محلية لذلك الاستعمار وتحديداً إسرائيل منذ قيامها عام 1948. فالأيديولوجية التقسيمية التي تستند إليها تلك القوى الطائفية - الطبقية في دعوتها وممارستها السياسية على الصعيد المحلي الضيق أو العربي الشمولي، كانت تلتقي، في ظروف القرنين التاسع عشر والعشرين، مع المصالح الاستعمارية الخارجية ورساميلها والأنظمة المرتبطة بها. وكانت تلك الأيديولوجية التقسيمية على استعداد دائم للتلويح بكل أشكال الأنظمة الفاشية والعنصرية

والديكتاتورية، لأنها السبيل الوحيد لفرض أيديولوجية ونظام حكم يسير بعكس مجرى التطور التاريخي الحتمي للمرحلة المعاصرة فهي إيديولوجية تعمل ضد جماهير الطائفة أولاً، وهي جماهير طائفية ضيقة، وتعادي جماهير كل الطوائف، كما تعادي آمال حركة التحرر الوطني العربية في التخلص من كل الركائز التي ثبتها الاستعمار خدمة لمصالحه الطبقية. ومن الخطأ الاعتقاد أنه بالإمكان القضاء على النظام الطائفي - الطبقي المسيطر في لبنان بمعزل عن القوى الطليعية لحركة التحرر الوطني العربية. لسنا بحاجة إلى التدليل على أن تاريخ المشرق العربي الحديث يدور كله على محور الصراع الدؤوب بين قوى التحرر العربية والاستعمار عبر ما تركه من معيقات داخلية بعد خروجه، أو قواعد استعمارية لا زالت قائمة حتى اليوم ومتمثلة في القواعد العسكرية الأميركية، وعلى رأسها القاعدة الكبرى إسرائيل. فالنظر إلى المسألة الطائفية كمسألة لبنانية بحتة لن يقود إلى أية نتائج دقيقة بالرغم من تفجرها الدائم على الساحة اللبنانية، كما أن المسألة الطائفية في لبنان ذات بعد عربي شامل، وذات بعد عالمي يجد تفسيره في استعداد قوى دولية استعمارية عديدة لتقديم كامل الدعم للقوى الطائفية - الطبقية المحلية المسيطرة ومنعها من السقوط. وبالرغم من أن إسقاط هذه القوى سيكون بالتأكيد لصالح القوى المحلية التي تقاتل لإزالة ذلك النظام الطائفي - الطبقي المسيطر، فهي لن تكون قادرة بمفردها على إزالة هذا النظام ما لم تتأمن توازنات عربية وعالمية تضمن غير الطائفية إحراز النصر وتثمير نتائجه.

الباب الأول

تحوُّلات اقتصاديَّة اجتماعيَّة وسياسيَّة
في الدَّاخِل الطائِفي

الفصل الأول

تحولات في العائليّة المقاطعجيّة

- I -

المَدْلول السّيَاسي والطّائِفي لانتقال الحُكْم من المعنيّين إلى الشهَابيّين(*)

الإطار التاريخي

تثير مصادر تلك الفترة إلى الرواية التاريخية التالية: «... بعد وفاة الأمير أحمد المعني عام 1697، اجتمعت أعيان جبل لبنان للمشورة ليختاروا والياً عليهم على ما كان في يد آل معن من الولايات (اقرأ المقاطعات)... فاتفقت آراؤهم وانتخبوا بشير ابن الأمير حسين، أمير راشيا لأنه كان ابن شقيقة الأمير أحمد المعني... ولما دخل دير القمر رضخت لأمره جميع أهالي جبل لبنان، من أعيان ومقدمين ومشايخ وخاص وعام... وأعرضوا إلى مصطفى باشا والي صيدا، وتعهدوا له بالمال الذي كان مكسوراً على الأمير أحمد المعني... والتمسوا منه أن يعرض إلى أعتاب الدولة العلية بأن تقبل

(*) اعتمدنا في مصادر هذا القسم بشكل أساسي على مؤلفات الأمير حيدر الشهابي وطنوس الشدياق، ومخطوطة تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم، وعلى تقارير القناصل الفرنسيين خلال تلك الفترة.

الأمير بشير الشهابي والياً على ما كان في يد آل معن من المقاطعات... ففوض الوزير أمر ما كان في يد آل معن للأمير بشير وسلمه جميع ما تركوه من العقارات والمنقولات، وأطلق له التصرف فيها وفي تلك المقاطعات، إلى أن يدفع الضرائب بانتظام...»[1].

وتورد دراسة بولس نجيم المنشورة في كتاب «لبنان مباحث علمية واجتماعية» جوانب تفصيلية لهذا الحدث التاريخي منها «أن الباب العالي كان قد استوثق وعداً من أعيان أهالي لبنان بأداء جزية سنوية، فأذن لهم أن يجتمعوا اجتماعاً رسمياً في مرج السمقانية بين دير القمر والمختارة وينتخبوا لهم أميراً حاكماً عليهم تتوارث ذريته منصب الولاية خلفاً عن سلف. فوقع اختيارهم على حلفاء المعنيين وهم الأمراء الشهابيون، رؤساء الحزب القيسي وقتئذ، وانتخبوا منهم الأمير بشير الراشاني كبير أسرته، حاكماً على لبنان... بيد أن الباب العالي ارتأى الخلاف بأن حق أرث المعنيين في منصب الولاية آيل إلى الأمير حيدر الحاصباني وأبى الاعتراف بالحق للأمير بشير إلّا كوصي على الأمير حيدر...»[2].

يتضح من الرواية والتأويل الملحق بها أن الدولة العثمانية كانت المقرر الأساسي والوحيد في اختيار الأمير الحاكم والأسرة التي ينتسب إليها. وهذا لا يعني انحيازاً عثمانياً كاملاً ونهائياً للأسرة الشهابية وتدعيم سيطرتها السياسية على العائلات المقاطعجية الأخرى، إلّا بمقدار ما تثبت تلك الأسرة مدى قدرتها على فرض سيطرتها، وتأمين الموارد الضرائبية اللازمة للخزينة والولاة. ولذا أبقت الدولة العثمانية باب انتقال أسر مقاطعجية أخرى إلى سدة الإمارة مفتوحاً على مصراعيه طوال الفترة الممتدة من عام 1697 حتى معركة عين دارة عام 1711، عندما حسمت الأسرة الشهابية وحلفاؤها هذا الصراع عسكرياً، فثبتت الدولة العثمانية حقها بالوراثة على الإمارة.

بعض الجوانب العميقة للصراع السياسي عام 1697

---

(1) حيدر الشهابي، "لبنان في عهد الأمراء الشهابيين"، ص 3 -4.

(2) الأب بولس نجيم، "لمحة في تاريخ لبنان"، مقالة منشورة في كتاب «لبنان، مباحث علمية واجتماعية» الذي نشر بهمة متصرف جبل لبنان اسماعيل حقي بك، الجزء الأول، ص340.

لقد تشابكت عدة عوامل داخلية وخارجية ساعدت على انتقال الحكم من المعنيين إلى الشهابيين، منها:

1- صراع الأجنحة داخل العائلة الشهابية نفسها:

وبرز فيها جناحان أساسيان:

أ - الجناح المؤيد للأمير بشير الذي تسلم زمام الحكم بعد اجتماع السمقانية وسيطر على المقاطعات التي كانت خاضعة لحكم المعنيين وعلى جميع متروكاتهم. وكان هذا الجناح مدعوماً من مصطفى باشا والي صيدا.

ب - الجناح الذي يلتف حول زعامة الأمير حيدر الصغير السن، تحت ستار أن تولية ابن البنت أحق من تولية ابن الأخت. وكان هذا الجناح يلقى الدعم الكامل من الأمير حسين المعني "فكان صدور الفرمان السامي من لدن الدولة العلية بواسطة الأمير حسين بن الأمير فخر الدين المعني الثاني..."[3] ولعل الأمير حسين المعني كان يمهد لنفسه لتولي حكم إمارة آبائه وأجداده شرط أن يلقى الدعم العسكري العثماني، لأن غيابه الدائم عن البلاد منذ أكثر من ستين عاماً جعله يتهيب مثل تلك المغامرة ما لم تكن مضمونة النتائج. ولذا كان يسعى إلى إعطاء نفسه فرصة طويلة قبل بلوغ الأمير حيدر سن الرشد كي يدرس إمكانية العودة إلى سدة الإمارة. ولكن تطور الظروف التاريخية جعله يحجم كلياً عن المطالبة بها ويفضل البقاء في الآستانة.

2- صراع العائلات المقاطعجية

اتخذ الصراع طابعاً تقليدياً قديماً حيث كانت الأسر المسيطرة تتطاحن معه فيما بينها. هكذا أزيلت الأسر البحترية والتنوخية وغيرها. وكان للتحالف المعني - الشهابي الدور الأساسي في تكتيل أسر مقاطعجية معادية لهذا التحالف.

كان آل علم الدين على رأس المعارضة، وأحياناً آل ارسلان أو عماد أو نكد وغيرهم. وكانت الأسر الدرزية المقاطعجية المتضرر الأكبر من ذلك التطاحن فخارت قواها، وشرد الكثير من زعمائها، وصودرت أملاكها. لكن انتقال الحكم إلى الشهابيين

---

(3) طنوس الشدياق "أخبار الأعيان في جبل لبنان"، ص 311.

كان بمثابة ناقوس الخطر على مصير زعامتها السياسية. لذا رفضت بعض العائلات المقاطعجية الدرزية التخلي عن قيادة الصراع على الإمارة إلى الأسرة الشهابية السنية. فالتف بعضها حول زعامة آل علم الدين المشردين في دمشق التي كان واليها يدعم هذه الأسرة لتتزعم إمارة الشوف ضد والي صيدا. وأسهم قرار الدولة العثمانية بعزل والي صيدا والإتيان بوالي آخر يكون على علاقة وثيقة بوالي دمشق في ازدياد رغبة آل علم الدين بالعودة إلى حكم إمارة الشوف ودفع محمود أبي هرموش لتوليها مؤقتاً باسمهم. وكان أبو هرموش على علاقة وثيقة بوالي صيدا ووالي دمشق وآل علم الدين، ولكنه كان يخطط أيضاً للتفرد بالإمارة.

3- صراع المركزية والتجزئة

كانت الأسر المقاطعجية تخشى مركزة الإمارة بأيدٍ قوية، لأن تلك المركزية ستكون فادحة الخطر على مصالحها المقاطعجية، فالأمير بشير الأول الشهابي قائد عسكري مجرب، خاض المعارك العنيفة إلى جانب الأمير أحمد المعني عام 1694 ضد آل علم الدين وانتصر عليهم فأجبرهم على الرحيل إلى دمشق[4]. ووصول هذا الأمير الشهابي إلى سدة الإمارة يعتبر إيذاناً بولادة إمارة مركزية قوية بزعامة الأسرة الشهابية، تحاول التفرد بها على حساب التشتت المقاطعجي السابق. لذا سارع زعماء الأسر المقاطعجية الكبيرة إلى الإلتفاف حول الأمير حيدر الصغير في محاولة لدرء الخطر الداهم الذي يمثله بشير الأول، وذلك بإضعاف التمثيل الشهابي المركزي في رأس السلطة وتشجيع التطاحن داخل الأسرة الشهابية نفسها. "فاشتدت المطالبة بعزل الأمير بشير بعد مجيء ارسلان باشا المطرجي والياً على صيدا"، إذ كانت العادة المتبعة أن الوالي الجديد يعزل الأمراء الذين عينهم سلفه. وكان من الطبيعي أن يسارع الأمير بشير إلى كسب ود ارسلان باشا "وكانت المحبة قد جرت بينهما بالهدايا والصلات..."[5].

(4) الشهابي، المرجع المذكور ص 3.

(5) م ن، ص5.

موجبات القرار السياسي العثماني

لم تكن الدولة العثمانية غريبة عن التوازنات السياسية الدقيقة التي تجري داخل المنطقة في مرحلة بالغة الأهمية من تطورها، حيث كثرت فيها محاولات الانفصال عنها والارتماء في أحضان الدول الاستعمارية الخارجية، ولا سيما روسيا القيصرية. ولذا حرصت الدولة العثمانية على أن تُبقي كل خيوط اللعبة السياسية في أيدي ولاتها شرط تأمين الضرائب والاعتراف بالدولة العلية والابتعاد عن المخططات الخارجية. وكان الجناح المعارض لانتقال الحكم إلى الشهابيين عاجزاً عن تأمين التفاف مقاطعجي داخلي، إذ انتقلت معظم الأسر الموالية للمعنيين إلى صفوف حلفائهم الشهابيين. أما على الصعيد العسكري فكانت المعارك المظفرة التي خاضها الحلف المعني - الشهابي ضد هذا الجناح الذي يتزعمه آل علم الدين ما تزال ماثلة في أذهان المقاطعجيين كافة، مما ثبت مواقعهم في الخط السياسي الملتف حول الشهابيين، في حين كان الجناح المعارض يسعى إلى تأمين دعم عسكري كامل من والي دمشق ثم من والي صيدا. وكثيراً ما كان التنافس بين والي دمشق ووالي صيدا للسيطرة على إمارة الشوف والتزام أراضي البقاع الغنية سبباً أساسياً في ذلك الصراع نظراً لسيطرة الوالي الأقوى الذي يهاب جانبه كل المقاطعجيين المحليين. وغالباً ما دخل هؤلاء المقاطعجيون في حمى ذلك الصراع بين ولاة المنطقة. فسياسة الدولة العثمانية لا تلتزم جانب والٍ معين أو أسرة مقاطعجية واحدة بل تحاول إذكاء الصراع بين الولاة وبين الأسر المقاطعجية كي تبتز أكبر كمية من الأموال، وكي تجعل جميع الولاة والأسر يتسابقون لكسب ودها. ولكن القرار السياسي العثماني كان مرهوناً دوماً بتدعيم الجناح المؤهل لجباية الضرائب والذي يستطيع تكتيل الدعم السياسي لمصلحة العثمانيين بعيداً عن المخططات الخارجية. وفي ظروف عام 1697 شكل الشهابيون الجناح السياسي والعسكري القادر على القيام بتلك المهمة. ونظراً لبروز تيارين داخل هذه الأسرة وتحالفاتها، بين مؤيد للأمير بشير ومؤيد للأمير حيدر، كان على الدولة العثمانية أن تدمج هذين التيارين في عمل سياسي امتاز بالكثير من الحنكة والدهاء. «فحضر من الدولة العلية فرمان إلى ارسلان باشا... وفيه أن الأمير حيدر ابن الأمير موسى الشهابي يكون هو الوالي على المقاطعات التي كانت في يد آل معن. ويضع يده على متروكاتهم وعقاراتهم لأنه هو الأحق بالوراثة لكونه ابن ابنة الأمير أحمد المعني. وأن الأمير بشير الذي اختاره أهل البلاد يكون والياً بالوكالة عن الأمير حيدر

إن كان صغيراً إلى أن يبلغ رشده. وإذا بلغ رشده يتسلم هو الولايات (الإمارة) والإقطاع وما يتبعها من العقارات بنفسه من غير معارض...»[6].

لهذا الفرمان مدلول سياسي بالغ الأهمية[7].

- فهو يتبنى وجهة نظر المقاطعجيين "اللبنانيين" الذين أيدوا انتقال الحكم من المعنيين إلى الشهابيين ويضمن ولاءهم الكامل للدولة العلية. وكان للدولة العثمانية مصلحة أكيدة في تبني هذا الانتقال لتأمين موارد ضرائبها وفرض طاعتها على المقاطعات الخاضعة لها. وكانت الأسرة الشهابية أشد الأسر المقاطعجية قدرة على حكم جبل الشوف وجباية ضرائبه.

- لكن الفرمان يرفض الانصياع الكامل لما أقره هؤلاء المقاطعجيون بحيث لا يصبح هذا الانصياع مثالاً يحتذى في باقي أرجاء السلطنة، أي خضوع السلطة المركزية لرغبة الزعامات المحلية. ولذا سارعت الدولة العلية إلى تعديل محتوى القرار بما لا يتناقض جذرياً مع تلك الرغبة. فتبنت فكرة انتقال الحكم إلى الشهابيين دون التزام منها بتولية الأمير بشير، واعتبرت أن إيجاد منافس دائم للأمير الحاكم فرصة مناسبة وأكيدة لابتزاز أكبر قدر ممكن من الضرائب والهدايا والرشاوى، وفرصة ذهبية دائمة للتدخل في شؤون الإمارة وفرز تحالفات سياسية مباشرة في داخلها . وستبقى هذه القاعدة الناظم الأساسي لعلاقات الدولة العثمانية، عبر مختلف ولاتها، بالإمارة الشهابية، منذ قيامها على رأس هرم السلطة عام 1697 حتى زوالها مع نهاية بشير الثالث.

كان الفرمان العثماني يلزم الوالي من جهة ويطلق يده من جهة أخرى. فالأمير الحاكم المباشر هو بشير الشهابي، والأمير المؤمل بها هو حيدر الشهابي. وفترة الانتظار قد تكون طويلة ويقضي خلالها على أحد الأميرين أو عليهما معاً.

لقد صدر الفرمان "فتبلغه ارسلان باشا وبلغه بدوره للأمير بشير... وكان الأمير حيدر إذ ذاك صغيراً عمره اثنتا عشرة سنة... فالتمس الأمير بشير من ارسلان باشا أن

---

(6) الشدياق، المرجع المذكور ص 311.

(7) عبد الكريم رافق، "بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابوليون بونابرت"، الطبعة الثانية، دمشق 1968، ص 233.

يعرض للدولة العلية أن الأمير حيدر ولد صغير، وأن الأمير بشير فيه الكفاية للنيابة عنه".

فهل حسمت الدولة العثمانية الصراع لمصلحة أحد الأميرين أو أغلقت بالحري الباب أمام طموح أي منهما؟ في اعتقادنا أن الجواب بالنفي الأكيد، فالفرمان كان بمثابة تنظيم لحرب إبادة بين الأميرين، وكذلك حرب إبادة بين الأسرة الشهابية والجناح المعارض لها بزعامة آل علم الدين. وهكذا أبقت الدولة العثمانية كل خيوط الصراع السياسي بإمرتها. ولم يخف ارسلان باشا ميله للأمير بشير بالرغم من صدور الفرمان "إذ كانت المحبة قد جرت بينهما بالهدايا والصلات".

"لذلك أبقى على الأمير بشير متصرفاً في المقاطعات المذكورة وواليأ عليها بطريق النيابة والوكالة، وأرسل للدولة العلية يعرض عليها هذا التدبير... فأقرته على مشورته..."[8].

وبدأت السلطة العثمانية حرب الزعامة داخل الأسرة الشهابية، هذه الحرب التي أبادت قسماً كبيراً من قيادات الأسر المقاطعجية اللبنانية، وبشكل خاص من الأسرة الشهابية، فالفرمان العثماني يبدو ظاهرياً وكأنه يقضي على الفرقة بين القيادات الشهابية المتنافسة إذ يعطي الحكم المباشر للأمير بشير ويرهن الحكم المؤمل للأمير حيدر بسن البلوغ. ولكن هذا الأسلوب يرسخ التباعد التام بين الأميرين وما يمثلانه من تحالفات مقاطعجية داخلية، ويعمل على تشديد قبضة الهيمنة العثمانية. فشقة الخلاف ستتسع يومياً بين أمير يُجبر على التخلي عن الحكم، لا لسبب إلّا لكونه ابن الأخت وله كامل مواصفات الزعامة العملية، وبين أمير صغير كل مؤهلاته أنه ابن البنت. وبين الحكم المباشر والحكم الموعود تلعب إرادة الولاة العثمانيين دوراً أساسياً ومحدداً في القضاء على أحد الأميرين المتنافسين. وقد عرف الأمير بشير كيف يحكم فعلياً بدعم مباشر من والي صيدا "فقدمت له الطاعة من ساير أهل ديار جبل الشوف وتوابعه..."[9] ونظراً للتبدل المستمر في الولاة العثمانيين[10] كان وجود واليين متفاهمين في دمشق

(8) الشهابي، مرجع مذكور، ص 5.

(9) م ن، ص 5.

(10) يعطي عادل اسماعيل لائحة مفصلة بأسماء الولاة الذين حكموا صيدا وبيروت وطرابلس ودمشق منذ قيام هذه الولايات حتى نهاية حكم السلطنة.
عادل اسماعيل، الوثائق الديبلوماسية والقنصلية، المجلد الأول، ص363-381.

وصيدا أو دمشق وطرابلس أمراً عارضاً ولفترة محدودة جداً. ولذا كانت القاعدة الأساسية أن تتحكم علاقات الصراع والتنافس بالولاة كما تتحكم بالأمراء والمقاطعجيين التابعين لهم.

وسرعان ما دخل هؤلاء الولاة في صراع سياسي وعسكري من أجل السيطرة على الإمارة وجباية ضرائبها والتزام أراضي البقاع.

إثبات القدرة العسكرية والسياسية للإمارة الشهابية

في إطار الصراع الدائر بين والي دمشق ووالي صيدا، كان التنافس شديداً بينهما من أجل التحكم بمستقبل الإمارة الشوفية التي تمر بمرحلة بالغة الدقة من تاريخها. ومع عزل والي صيدا وجد والي دمشق أن الفرصة مؤاتية لتوسيع نفوذه حتى تخوم صيدا قبل أن يثبت الوالي الجديد أقدامه فيها. وأبرز الخطوات العملية في هذا المجال إعلان آل علي الصغير في جبل عامل عصيانهم ضد الوالي الجديد، ارسلان باشا، بدعم من والي دمشق. إذ لا يعقل إعلان ذلك العصيان دون دعم مباشر من هذا الوالي مع الإشارة إلى أن رواية المؤرخ حيدر الشهابي تؤكد على أن آل الصغير هم الذين قاموا بالعصيان.

«ففي هذه السنة 1698، أظهر الشيعي مشرف بن علي الصغير، صاحب مقاطعة ديار بشارة، إحدى مقاطعات جبل عامل، الخروج عن إطاعة ارسلان باشا ، ونبذ أمره، ورمى القبض على جماعة من غلمانه وقتلهم»[11]. وقد تم هذا العصيان بعد أيام قليلة من صدور فرمان السلطة العثمانية بانتقال الحكم من المعنيين إلى الشهابيين. وفي محاولة لقراءة هذا العصيان على ضوء الواقع التاريخي لتلك الفترة تبرز جوانب أساسية ذات وجوه طائفية سياسية:

- فهو عصيان شيعي بزعامة آل علي الصغير في جبل عامل.
- وهو عصيان مقاطعجي صغير ضد واليه في صيدا، ولا يمكن أن يفهم إلّا في إطار صراع النفوذ بين الوالي الجديد ووالي دمشق.

(11) "تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم من وادي التيم"، مخطوطة رقم 6468، تحقيق الدكتور سليم هشي، منشورات المديرية العامة للآثار في لبنان، 1971، ص 87.

- وهو تحدٍ عسكري وسياسي مباشر لهيبة الدولة العثمانية، ممثلة بولاتها المحليين دون المبالغة في حجم التحدي.

لكن الأهمية التاريخية لذلك العصيان تكمن في ما ترتب عليه من نتائج سياسية وإدارية واقتصادية وعسكرية وطائفية عمقت من ارتباط جبل عامل بإمارة الشوف بحيث بات شديد التبعية لها، ولا سيما بعد امتدادها شمالاً وجنوباً وغرباً وشرقاً نحو الحدود التي تشكل لبنان الحالي. «فقد استنهض ارسلان باشا الأمير بشير إلى قتال مشرف الصغير ومجازاته وأطلق له ولاية مدينة صفد مع ولاية مقاطعات جبل عامل الثلاث، وهي مقاطعة ديار بشارة، ومقاطعة إقليمي الشومر والتفاح، ومقاطعة الشقيف وضم الجميع إلى ولايته (امارته)...»[12].

فالمكافأة التي يقترحها والي صيدا على أمير مقاطعجي تابع له هي مكافأة كبيرة جداً وبالتالي فقد «جمع الأمير جموعه القيسية من الديار اللبنانية وسار قاصداً قتال مشرف الصغير...»[13]. وكانت نتيجة معركة «المزيرعة» عام 1698 هزيمة كاملة لآل الصغير وحلفائهم. وأطلق والي صيدا يد الأمير بشير للتصرف بالمناطق التي وعده بها. فسيطر على صفد وجبل عامل، وبالرغم من أن سيطرته على صفد كانت بالالتزام ولم تستمر طويلاً فإن تطور جبل عامل بات وثيق الارتباط والتبعية بالإمارة الشهابية. وقد استطاعت الأسرة الشهابية الحاكمة أن تقيم تحالفات سياسية مع الأسر العاملية المتنازعة، تماماً كما كان يجري في باقي المناطق. وهكذا «حضر إلى الأمير بشير بنو منكر الشيعة، أصحاب إقليمي الشومر والتفاح، وبنو صعب الشيعة أصحاب مقاطعة الشقيف. فأطاعوا أمره وأظهروا الولاء الكامل له. فقرهم على ديارهم ولاة من قبله ورجع إلى دير القمر منصوراً...»[14].

وقد ترتب على ذلك الانتصار عدة نتائج مهمة أبرزها:

- تأكيد هيمنة الأسرة الشهابية وقدرتها العسكرية على التحكم بالمقاطعات التابعة لها ومد نفوذها إلى المقاطعات المجاورة.

- إضعاف نفوذ والي دمشق والحد من طموحه بالسيطرة على إمارة الشوف عبر

---

(12) م ن، ص 88.

(13) يفرد الشيخ علي الزين فصلاً خاصاً بعنوان "قصة مشرف بن علي الصغير والأمير بشير الأول"، راجع: "للبحث عن تاريخنا في لبنان"، طبعة 1973، ص 364-377.

(14) حيدر الشهابي، مرجع مذكور، ص 6.

إثارة العصيان في جبل عامل. غير أن الخطة التي فشلت عام 1698 لن تلبث أن تنجح بعد قليل مع محمود أبي هرموش الذي استند إلى حكم مقاطعات جبل عامل للقفز إلى إمارة الشوف نفسها، مما يؤكد الأهمية الاستراتيجية لهذا الجبل في تطور حكم الإمارة. فربط جبل عامل بإمارة الشوف كان مدخلاً لمنازعات سياسية وعسكرية مستمرة طوال عشرات السنين تميز هذا الجبل خلالها بالعصيان المستمر إلّا في فترات حكم الأمراء الأقوياء.

- إضعاف الجناح الشهابي الداعم للأمير حيدر. فعلى أعقاب ذلك الانتصار سارع الأمير بشير إلى تدعيم سيطرته على الإمارة والعمل على الاستمرار فيها لا التنازل عنها. وقد ازداد نفوذه كثيراً بعد انتصاره في«المزيرعة»، وبسط سيطرته على جبل عامل وصفد. وتطلع نحو الشمال، فأصلح بين آل حمادة، وهم مقاطعجيو الشيعة المسيطرون على مقاطعات جبيل والبترون والزاوية التابعة لولاية طرابلس، وبين واليها قبلان باشا، شقيق ارسلان باشا والي صيدا.

أي أن الانتصار في جبل عامل كان مدخلاً للتمدد نحو الشمال في ظروف تاريخية شهدت ولاة إخوة أو أبناء على رأس ولايات صيدا وطرابلس ودمشق. وكان سبب النزاع بين والي طرابلس وآل حمادة عام 1698 أن هؤلاء المقاطعجيين امتنعوا عن دفع الأموال الأميرية. فأصلح الأمير بشير بينهم وبين الوالي وكفل هؤلاء المقاطعجيين الحماديين بدفع المال السلطاني «وتغريمهم بمايتين وخمسين ألف غرش جزاء كسرهم للأموال الميرية»[15].

اتخذت الوساطة السياسية طابعاً بالغ الأهمية وعملت على تدعيم نفوذ الأسرة الشهابية، وتحديداً جناح الأمير بشير الحاكم، وتمتين علاقاته بوالي صيدا ووالي طرابلس، وربط مصير المقاطعات الشمالية بمصير الإمارة الشهابية نفسها. فبموجب تلك الكفالة لبني حمادة قام والي طرابلس «بتفويض الأمير بشير تولية من يشاء على تلك المقاطعات من آل حمادة. وصدر صك الولاية باسمه...» أي أن نفوذ الحماديين على تلك المقاطعات بات مرهوناً بالعلاقة التبعية للأمير الشهابي الحاكم الذي يستطيع تجريد حملة عسكرية لتعيين أحد الحماديين لجباية الضرائب فيها. وهكذا حدث التنافس على جباية الضرائب والارتماء في أحضان الشهابيين منذ ذلك الحين داخل

---

(15) الشهابي، مرجع مذكور، ص 6، والشدياق، مرجع مذكور، ص 312.

الأسرة الحمادية المسيطرة فارتبطت ارتباطاً وثيقاً بتحالفات مع الأسرة الشهابية ونزاعاتها الداخلية، كما بدأت تلك المقاطعات تتجه نحو المزيد من الارتباط الكامل بإمارة الشوف. فكانت عساكر الأمير الشهابي تدخل باستمرار إلى تلك المقاطعات وتجبي الأموال المفروضة وترسلها إلى والي طرابلس بموجب الكفالة السابقة. وكان والي طرابلس يجدد سنوياً هذا التفويض للأمير بشير. وتبعاً لعبارة المؤرخ حيدر الشهابي «كان كل عام يفوض والي طرابلس ولاية ديار بني حمادة لأمير جبل الشوف في ذلك العصر. وأمير الشوف يوليهم عليها من قبله ويرسل من خواصه من يعتمده يقيم عندهم لتقاضي الأموال السلطانية...»[16]. وهكذا بات حيز الاستقلالية النسبية التي يتمتع بها مقاطعجيو آل حمادة ضيقاً جداً إذ بات نفوذهم مضغوطاً بسلطة والي طرابلس ومعتمده الأمير الشهابي.

أضحى الأمير بشير يمثل المتحكم الفعلي بإمارة الشوف وجبل عامل ومقاطعات آل حمادة في جبيل والبترون والزاوية، ويحكم مقاطعة صفد بالالتزام عبر ابن أخيه، ويقيم مع والي صيدا ووالي طرابلس علاقات وثيقة تجعله بمأمن من العزل والتبديل، إذ كان يدفع بانتظام ضرائبه وضرائب المقاطعجيين الذين كفلهم. وقد أثبت مقدرة عسكرية في المعارك التي خاضها في جبل عامل، وحنكة سياسية في إصلاح الحال بين والي طرابلس والمقاطعجيين التابعين له[17]. ولم يكن هناك أي مبرر يدفع الدولة العثمانية لإبداله وتولية الأمير حيدر الشهابي بعد بلوغه سن الرشد عام 1703، تنفيذاً للفرمان السابق، بل استمر الأمير بشير في الحكم برضى الدولة العلية، وكان على خصومه السياسيين أن يلجأوا إلى أسلوب الاغتيال من أجل إزاحته عن السلطة. ولذا

---

(16) الشهابي، ص 6 و7.

(17) ورد في تقرير للقنصل الفرنسي في صيدا "كانت المنازعات مستمرة بين آل حمادة وسكان مناطق الزاوية الخاضعين لهم بسبب الضرائب المستمرة التي فرضوها عليهم، ولا سيما ضريبة الخراج التي كانت تجبى بشكل اعتباطي من خمسة إلى عشرة غروش". وبدأت القيادات المقاطعجية المارونية تتهم الحماديين بالتعسف الشديد، وتسعى إلى محاربة نفوذهم بدعم مباشر من الفرنسيين. ويقدر القنصل الفرنسي استيل (Estelle) في تقريره بتاريخ 25 تشرين الأول/اكتوبر عام 1702 عدد المقاتلين الموارنة بخمسة آلاف ممن هم فوق العشرين، وفي ذلك إشارة واضحة إلى الدور الموكول لهذه القوى المحلية في مخططات الفرنسيين منذ مطالع القرن الثامن عشر.

مر عام 1703، وهو العام المقرر لنقل السلطة إلى الأمير حيدر دون أن يتقرر أي شيء على صعيد الانتقال. وسارع الأمير بشير إلى تعزيز علاقاته الداخلية والخارجية، فثبت هيمنته في الداخل في حين كان القنصل الفرنسي استل (Estelle) في صيدا يكتب لحكومته في 2 أيار/مايو عام 1704 «أن الأمير بشير يجبي ضرائبه بمقدرة فائقة وله شخصية مميزة، ويقيم مع الفرنسيين علاقات وثيقة وهو صديق لهم»[18].

الأمراء الشهابيون يعتمدون التصفية الجسدية لحسم الصراع بينهم على الإمارة

بلغ الأمير حيدر سن الرشد، ولم يكن الأمير بشير يفكر في الاستقالة وتسليمه مقاليد الحكم. وقد أدركت القوى المؤيدة للأمير حيدر أنها تواجه حكماً متماسكاً ثابت الأركان بفضل قدرة الأمير بشير العسكرية ودهائه السياسي. وكانت هذه القوى المقاطعجية تدرك خطورة الحكم القوي الذي يبنيه الأمير بشير والذي يشكل خطراً جدياً على مصالحها. لذا أحكمت خطة اغتيال الأمير الحاكم بتحريض أنسبائه من الشهابيين. وقد نفذ الاغتيال بأيدٍ شهابية بالذات تمثلت بالأمير نجم الشهابي حاكم حاصبيا الذي بات يخشى امتداد نفوذ الأمير إلى مقاطعته وضمها إليه بعد التوسع الهائل في صفد وجبل عامل والمقاطعات الشمالية. «فدس له السم في الحلوى عام 1705 عندما كان متوجهاً إلى بلاد بشارة وصفد لجمع المال السلطاني»[19] وتتعدى أهمية هذا الاغتيال السياسي شخص الأمير بشير لعدة أسباب منها:

- أن الأمير بشير شكل مركز القوة والنفوذ للأسرة الشهابية التي تأكدت سيطرتها على مقاطعات المعنيين السابقة والمقاطعات الجديدة، وحسم بذلك أمر انتقال الحكم من المعنيين إلى الشهابيين.
- لم يكن للأمير بشير أولاد، وكان ابن أخيه الأمير منصور متسلماً مقاطعة صفد وبالتالي عاجزاً عن القيام بأي تحرك، إذ كان يحكم تلك المقاطعة بالالتزام، وهي بعيدة عن مركز الصراع ولا يستطيع أن يجيش منها عساكر للثأر لمقتل عمه.

---

(18) عادل اسماعيل، الوثائق الدبلوماسية والقنصلية، بالفرنسية، المجلد الأول، ص49-52.
م ن، ص56.

(19) "تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم..."، ص88 -89.

- جاء اغتيال الأمير بشير بمثابة تبدل النفوذ داخل الأسرة الشهابية لصالح القوى المؤيدة للأمير حيدر الشاب. ولذا نجحت خطة المؤيدين للأمير حيدر نجاحاً باهراً. فبعد وفاة الأمير بشير «اجتمع وجوه ديار الشوف وتوابعه إلى حاصبيا. فزفوا الإمارة والولاية على الأمير حيدر الشهابي... فنهض من حاصبيا إلى دير القمر... فقدم عليه وجوه الديار وأعيانها. فهنأوه بالإمارة وعاهدوه على صدق الإطاعة... ورضخت لأمره المقاطعات اللبنانية... وتسلم ساير (سائر) العقارات والأقطاع المعنية... واستقل الأمير حيدر بالحكم...»[20]. وهكذا يبدو وكأن القوى التي اغتالت الأمير بشير قد دبرت كل ما يترتب على ذلك الاغتيال من تحضير الدعم للأمير الجديد، وقمع القوى المعارضة له، والإعداد لمواجهة غضب والي صيدا ووالي طرابلس بتقديم الهدايا والرشاوى.

لقد دشن الاغتيال السياسي مرحلة طويلة من التصفيات الجسدية التي أودت بحياة عدد من الأمراء الشهابيين وقيادات الأسر المقاطعجية اللبنانية بحيث بات الأخ يقتل أخاه طمعاً في خلعة الإمارة ومصادرة الأملاك. كما جدد ذلك الاغتيال حنين الأسر المناهضة للشهابيين إلى العمل على تولي الإمارة، وعلى رأس تلك الأسر آل علم الدين، وأضعف هيبة الأسرة الشهابية أمام خصومها السياسيين بعد أن تولى شؤون الإمارة شاب شهابي لم يتجاوز العشرين من عمره ولم تعرف عنه أية صفات سياسية وعسكرية حتى ذلك الحين.

الإمارة الشهابية تواجه تحدياً مصيرياً

بعد وفاة الأمير بشير قتلاً، وانتقال الحكم إلى الأمير حيدر، كان على الإمارة الشهابية أن تواجه عدة تحديات جذرية:

- تثبيت حكم الإمارة للمقاطعات التي خلفها الأمير بشير.
- تأكيد الوراثة الشهابية للأسرة المعنية والمتروكات التي انتقلت عنها.
- قدرة الأمير الشاب على مواجهة التيار السياسي المناهض لزعامة الشهابيين والمدعومة من والي دمشق.
- مواجهة الردة السياسية لوالي صيدا ووالي طرابلس والمقاطعجيين من آل حمادة.

(20) حيدر الشهابي، "مرجع مذكور"، ص8.

- الاستمرار في تأكيد قدرة الإمارة الشهابية بفرض سيطرتها على مقاطعات صفد وجبل عامل والبترون وجبيل والزاوية عبر التحالفات المقاطعجية مع آل حمادة وآل منكر وغيرهم.

- وبرز التحدي الأكثر صعوبة لدى تسلم الأمير حيدر الحكم في عام 1705[21]. عندما عُزل والي صيدا ارسلان باشا وحل محله بشير باشا. وأول ما قام به الوالي الجديد عزل المقاطعجيين الذين كانوا على علاقة وثيقة بسلفه وإعادة توزيع المقاطعات بما يضمن له موارد إضافية. ولم يكن العزل بمثابة تبدل في الأسر المقاطعجية بل كان في الغالب من داخل الاسر المقاطعجية نفسها ويحمل طابع الاستمرارية العائلية الطائفية والسياسية. ولذا سارع بشير باشا، والي صيدا، إلى استرجاع ولاية صفد وإلحاق مقاطعات جبل عامل بولايته مباشرة وفصلها عن إمارة الشوف. وبقدر ما كان استرجاع صفد ضربة أليمة للتيار الشهابي الداعم للأمير بشير المقتول والساعي إلى الالتفاف حول ابن شقيقه حاكم صفد، كان استرجاع مقاطعات جبل عامل ضربة أليمة لموارد الإمارة الشهابية وتقليصاً لنفوذها السياسي مع بداية حكم الأمير حيدر وحلفائه.

ربط بشير إقليمي الشومر والتفاح بولاية صيدا دون وساطة الإمارة الشوفية وربط مقاطعة الشقيف به كذلك. وأقام على الإقليمين مقاطعجيين من آل منكر وعلى الشقيف مقاطعجيين من آل صعب، فتقلص نفوذ الأسرة الشهابية على تلك المنطقة. ولم يلبث بشير باشا أن استدعى مشرف بن علي الصغير، الخصم الألد للإمارة الشهابية، فولاه على بلاد بشارة «ولم يبق تحت ولاية الأمير حيدر سوى جبل الشوف وتوابعه»[22]. بعد أن تملص المقاطعجيون من آل حمادة من كفالتهم وأعادوا ارتباطهم المباشر بوالي طرابلس دون وساطة الإمارة الشوفية. وكانت كل الدلائل تشير إلى أن الإمارة الشهابية تتعرض لأزمة خانقة قد تؤدي بالأمير حيدر إلى مغادرة الحكم وبالأسرة الشهابية إلى مصاف الأسر المقاطعجية من الصف الثاني ما لم يحسم صراع السلطة والنفوذ

---

(21) حول وصول الأمير حيدر إلى حكم الإمارة تراجع تقارير القنصل الفرنسي في صيدا خاصة بتاريخ 20 كانون الثاني/يناير عام 1711 و15 نيسان/ابريل 1711. وهي تقارير مفصلة وتضم معلومات وافية حول الوضع السياسي والضرائب والعلاقات العائلية والمقاطعجية. عادل اسماعيل، الوثائق الدبلوماسية والقنصلية، بالفرنسية، المجلد الأول، ص89-93.

(22) الشهابي، مرجع مذكور ص8، والشدياق، مرجع مذكور، ص 313.

لمصلحة الأمير الشاب والقوى المقاطعجية الداعمة له. وكان تمرد جبل عامل مسرح الاختبار لنفوذ الأمير الجديد وقدرته على السيطرة والقمع.

كان على الأمير حيدر أن يتحلى بالحنكة السياسية بحيث يفصل بين تمرد المقاطعجيين في جبل عامل وبين والي صيدا الداعم لهم. فقد عمل على استثارة هؤلاء المقاطعجيين وجعلهم يستفزون أتباعه ويسيئون إلى حلفائه بحيث تبدو حملته عليهم وكأنها مجرد ثأر للكرامة الجريحة، في حين كان يتودد إلى والي صيدا ويستميله بالهدايا طالباً منه توليته على تلك المقاطعات. وضمن هذا المخطط القائم على كسب والي صيدا بالهدايا والاستعداد العسكري لقمع التمرد في جبل عامل برزت مقدرة الأمير حيدر السياسية والعسكرية كأمير مجرب ذي حنكة وشجاعة، فقد أدرك الأمير حيدر أن تثبيت دعائم حكمه، وبالتالي حكم الأسرة الشهابية كلها، يتوقف على انتصار ساحق في جبل عامل، تماماً كما فعل سلفه الأمير بشير الأول. وكانت تولية آل الصغير مجدداً على بلاد بشارة بمثابة التحدي المصيري لأمير الشوف «فقد أظهروا ما عندهم من البغض للأمير حيدر... وجعلوا يمخرقون في بعض أطراف بلاده... وسرعان ما انضم إليهم المناكرة والصعبية لما بينهم من الاتحاد بالتشيع والتعصب لليمنية...»[23].

بدأت ملامح تحالف وصراع سياسي - طائفي قوامه: حلف سني - درزي بزعامة الأمير حيدر في إمارة الشوف من جهة، وشيعي بزعامة آل الصغير في جبل عامل من جهة أخرى. وبات انفجار ذلك الصراع مرهوناً بسياسة والي صيدا، المسؤول المباشر عن إدارة الشوف وجبل عامل معاً. ولم تكن الدلائل تشير إلى ان الوالي سيحسم موقفه بسرعة لأن مثل ذلك الصراع يعتبر مناسبة تاريخية يسعى إليها الولاة لتأمين أكبر قدر ممكن من المال عبر الابتزاز والرشوة والهدايا. ولكن الأمير حيدر كان يعتبر أن الزمن لا يعمل لمصلحته، وانه لا بد من الحسم السريع إنقاذاً لنفوذه المنهار وتأكيداً لقدرته على حكم الإمارة والمقاطعات التابعة لها. ولذا كان يلح على والي صيدا أن يوليه مقاطعات جبل عامل «وكتب الأمير لبشير باشا يلتمس منه ولاية بلاد بشارة واستماله إليه بالهدايا. فأجابه لذلك وفوض له ولاية تلك الديار... فسار للاستيلاء عليها ولقتال الشيعة المذكورين...»[24].

---

(23) نفس المرجع والصفحة.

(24) نفس المرجع والصفحة.

وبدا واضحاً أن الأمير حيدر يقوم بخطوات سياسية وعسكرية مدروسة، فلا يغامر في معركة غير مضمونة النتائج. واستغل نقمة أعوانه على آل الصغير، وكان يقيم علاقات تحالف مع بعض زعامات آل منكر وآل صعب ويعدهم بحكم المقاطعات التي يسيطرون عليها. وجهز عسكراً قادراً على الانتصار، واستمال إليه والي صيدا، وكل هذه الخطوات تهدف أساساً إلى ترسيخ أقدامه في إمارة دير القمر وفرض نفوذه على المقاطعات السابقة التي خلفها سلفه بشير الأول وهي تمتد حتى حدود مدينة طرابلس.

وكانت موقعة النبطية عام 1706 بمثابة الإعلان السياسي والعسكري عن انتصار الخطة التي أعدها الأمير حيدر. «فقد أسفرت هذه المعركة عن هزيمة الحلف الشيعي. فتبعهم رجال الأمير حيدر وقد أوسعوا فيهم القتل والسلب حتى أهلكوا منهم خلقاً كثيراً ... وانجلى بنو الصغير عن بلاد بشارة.... ووضع الأمير حيدر عليها الشيخ محمود بوهرموش، أحد شيوخ جبل الشوف، نايباً (نائباً) فيها من قبله... وأمره بجباية المال المرتب عليها...»[25].

تعتبر موقعة النبطية بمثابة الهزيمة الثانية التي ألحقتها الإمارة الشهابية بالزعامات الشيعية في جبل عامل خلال مدة لا تتجاوز السنوات العشر. وبالرغم من أن الحقبة التاريخية اللاحقة ستشهد معارك مستمرة تقوم بها الإمارة الشهابية لإخضاع جبل عامل، فإن مصير هذا الجبل كان قد تأكد منذ ذلك التاريخ، وهو ارتباطه الوثيق بإمارة الشوف، أو بالحري بالإمارة الشهابية التي توسعت كثيراً من الشوف نحو كل الاتجاهات الجغرافية. تم إخضاع الأسر المقاطعجية الشيعية في جبل عامل وربطها نهائياً بالمشروع السياسي الشهابي الرامي إلى توسع إمارة الشوف على حساب المقاطعات الخاضعة لولاية صيدا وولاية دمشق وولاية طرابلس. وهو المشروع السياسي الذي حقق الأمير يوسف الشهابي قسماً منه وأنجزه الأمير بشير الشهابي الثاني في النصف الأول من القرن التاسع عشر في دولة مركزية واسعة تقارب حدودها حدود لبنان الكبير.

---

(25) راجع مناقشة الشيخ علي الزين للأسباب العميقة التي أدت إلى الخلاف بين الأمير حيدر الشهابي والشيخ محمود بو هرموش، "للبحث عن تاريخنا"، ص 397 - 400.

محاولة درزية أخيرة لاسترداد إمارة المعنيين

كان تعيين الأمير حيدر، لمحمود بو هرموش على مقاطعات بلاد بشارة عملاً سياسياً متسرعاً ينم عن فقدان الخبرة المطلوبة في أمور الحكم. فقد كان وصول بو هرموش إلى حكم جبل عامل، مركز العصيان الأساسي للإمارة الشهابية، مؤشراً طائفياً سياسياً بالغ الدلالة لعدة أسباب:

- فهو زعيم درزي من جبل الشوف يتولى جباية الضرائب من جبل عامل الشيعي لمصلحة سيطرة شهابية سنية حديثة العهد في حكم الإمارة الدرزية.

- وهو زعيم درزي يطمح لعودة الإمارة الدرزية إلى سابق مجدها بزعامته الشخصية إن أمكن، وإلّا فبالارتكاز إلى إحدى الأسر المقاطعجية الدرزية العريقة، أي آل علم الدين.

- وبالرغم من الطائفية الإسلامية السنية للدولة العثمانية وللأسرة الشهابية التابعة لها، فإن بعض زعامات الأسر الدرزية القديمة لم تكن دوماً على علاقة سياسية وثيقة بالسلطنة العثمانية، بل كانت تحاول الانفصال عنها أحياناً بدعم مباشر من الغرب الاستعماري. وما تجربة علي باشا جانبولاد في الجبل الأعلى في حلب، وتجربة فخر الدين المعني الثاني في إمارة الشوف، سوى نموذجين لتلك العلاقة السيئة التي انتهت بحملات تأديبية عنيفة أودت بحياة الباشا ونزوح أسرته إلى جبل الشوف، وبحياة فخر الدين الثاني والقضاء على أفراد اسرته بكاملها، ما خلا الأمير حسين الذي يئس من استرجاع إمارة أجداده فانتهى في الآستانة. ولذا أثبتت مدة حكم محمود بو هرموش لجبل عامل أن تظاهره بتأييد الأمير حيدر والخضوع له لم يكن يخفي تعاطفه مع التيار السياسي المناهض للأسرة الشهابية الحاكمة والعامل على إعادة الإمارة الشوفية إلى كنف الزعامات المقاطعجية الدرزية. وقد اتخذ بو هرموش من جبل عامل قاعدة صلبة لعمله السياسي الهادف إلى حكم الإمارة بدعم مباشر من تلك الزعامات الدرزية المناهضة للشهابيين. فجبل عامل الشيعي يتعاطف سياسياً وطائفياً مع إمارة الدروز أكثر من تعاطفه مع الزعامة الشهابية السنية. وكان الاعتقاد السائد دوماً أن الدولة العثمانية، ممثلة بولاتها المحليين، ليست حجر عثرة أمام تحقيق مثل تلك الطموحات «المشروعة» بإعادة الإمارة الدرزية إلى الدروز.

شكل محمود بو هرموش إحدى الحلقات السياسية المعادية لانتقال الحكم من المعنيين الدروز إلى الشهابيين السنة. وكان من الطبيعي أن يصب المؤرخ حيدر

الشهابي على رأس أبي هرموش كل الصفات «السيئة فقد أجرى بو هرموش ظلماً في بلاد بشارة... وأخذ مالاً زايداً عن المرتب... وأن ذلك المال بقي عنده ولم يدفعه كله إلى الأمير حيدر... فأخذه عليه الغيظ وارتاب منه... فطلبه إليه ليحاسبه على ما جمعه في مدته من تلك البلاد... ففر بو هرموش عند الطلب من بلاد بشارة إلى مدينة صيدا ... وكان للوزير بشير باشا ميل ومحبة نحو الشيخ محمود لسبب أنه كان يخدمه كثيراً ويتعاهده بالهدايا مدة إقامته في بلاد بشارة وله عنده العهد الوثيق، فترحب به وطمنه على نفسه ووعده بالحماية...»[26].

يبرز النص أن خشية الأمير حيدر من محمود بو هرموش سببها الارتياب السياسي من مخططاته، وليست بسبب «ظلمه لسكان جبل عامل» أو لزيادة الأموال عليهم. فمن السخف القول أن الأمير الحاكم كان يأمر المقاطعجيين التابعين له «بالشفقة» في جباية الضرائب وجمع كمية قليلة منها بل كان يطلق يده في ذلك شرط أن يقدم له مالاً معيناً يضاف إليه هدايا ومعايدات ثمناً لتجديد الخلعة أو التثبيت في حكم المقاطعات.

هناك إذاً مشروع سياسي - طائفي حمله بو هرموش خلال حكمه لجبل عامل منذ عام 1706. ومن أجل هذا المشروع كان يقيم علاقات تحالفية وثيقة مع الزعامات الشيعية المحلية كان من نتائجها أن جبل عامل لم يشهد انتفاضة خلال تلك المدة. كما أقام بو هرموش علاقات وثيقة مع والي صيدا عبر الهدايا والرشوة. وكان على اتصال دائم بالأسر المقاطعجية الدرزية المناهضة للحكم الشهابي، وعلى رأسها آل علم الدين في دمشق. وعلى قاعدة هذا المشروع السياسي كان بو هرموش يسعى لاستقطاب رضى والي صيدا ووالي دمشق وآل علم الدين الدروز وزعماء جبل عامل الشيعة في محاولة للقفز من جبل عامل إلى إمارة الشوف وإزاحة الأسرة الشهابية بالقوة عن الحكم. وهكذا برزت عدة سمات للمشروع السياسي الذي كان يحكم به محمود بو هرموش والذي أثار عليه حفيظة الأمير حيدر.

- أولى سمات هذا المشروع أنه كان لا بد أن يكون مشروعاً سياسياً طائفياً درزياً، أو بالحري بزعامة المقاطعجيين الدروز، يدعو علناً إلى إعادة الحكم إليهم لأن جبل الشوف جبل للدروز وإمارة الشوف إمارة للدروز، والأسر المقاطعجية الحاكمة سابقاً كانت أسراً درزية.

(26) الشهابي، مرجع مذكور، ص 10، والشدياق، ص 313.

- السمة الثانية لهذا المشروع تكمن في المناوأة الصريحة لانتقال الحكم من المعنيين الدروز إلى الشهابيين السنّة، إذ لم يسبق في تاريخ الإمارة أن انتقل الحكم من أسرة لأخرى عبر «بدعة» المصاهرة السياسية. فقد سبق للمعنيين أن صاهروا أسراً مقاطعجية مختلفة كالتنوخيين وآل سيفا وآل شهاب وآل ارسلان وغيرهم، ولكن الإمارة بقيت دوماً من نصيب الدروز عبر أسرهم المقاطعجية، ولم تنتقل إلى أية أسرة خارجها. ولذا يعتبر المشروع أن الأسرة الشهابية اغتصبت الحكم من الدروز، وأن عليهم رفض طاعتها والعمل على إعادة الإمارة الدرزية إلى سابق عهدها.

- السمة الثالثة أنه مشروع سياسي يحظى بدعم والي صيدا ويضمن تأييد والي دمشق. ومن المعروف تاريخياً أن مشروعاً سياسياً يحظى بدعم هذين الواليين يصبح نجاحه وتطبيقه في إمارة الشوف أمراً مضمون النتائج، ولا تعترضه عقبات جدية.

- السمة الرابعة لهذا المشروع أن زعماء المقاطعات في جبل عامل، أي المقاطعجيين الشيعة، كانوا على عداء كامل للإمارة الشهابية بعد معارك طاحنة خاضها ضدهم بشير الشهابي وحيدر الشهابي في أقل من عشر سنوات. وأسفرت تلك المعارك عن تدمير كثير من قرى جبل عامل ومزارعه بالإضافة إلى إضعاف نفوذ المقاطعجيين الشيعة وتعيين زعيم درزي عليهم. ولذا اعتبر هؤلاء أن تحالفهم مع محمود بو هرموش سيعزز موقعهم السياسي في المشروع الجديد فيصبحون حلفاء للأمير الحاكم لا مجرد تابعين له. وهكذا بدت خشية الأمير حيدر الشهابي تظهر للعيان عندما أدرك أن هذا المشروع السياسي يرتكز أساساً على جبل عامل كمقدمة لانتقال بو هرموش إلى إمارة الشوف. وهذا ما يفسر دعوة الأمير حيدر للشيخ بو هرموش «للحساب». لكن التعبير السياسي لهذه الدعوة يعني ترحيله عن منطقة نفوذه بلاد بشارة حيث أقام علاقة وثيقة مع الشيخ ضاهر العمر الزيداني في صفد.

لكن المشروع لم يكن قد استكمل كل التفصيلات المرتبطة به عندما دعا الأمير حيدر الشيخ بو هرموش للحساب. وأثبتت الأحداث اللاحقة أن ذلك المشروع كان قد قطع الأشواط الرئيسية الكافية لتحقيقه إذ قفز بو هرموش مباشرة إلى حكم إمارة الشوف، وذلك بعد مدة قصيرة من لجوئه إلى والي صيدا.

أسباب فشل مشروع بو هرموش

إن نظرة متعمقة إلى التركيبة السياسية - الطائفية التي وقفت في وجه مشروع الشيخ بو هرموش توضح الجوانب التالية:

لم يكن الشيخ بو هرموش من الأسر المقاطعجية ذات السيطرة التاريخية في حكم الجبل. وبالرغم من انتمائه الطائفي الدرزي فإن أسرته من العائلات الفقيرة التي لا تستطيع تكتيل حلف سياسي طائفي يدعم تطلعاتها المستقبلية. كما أن الشيخ بو هرموش وانتهازيته الواضحة لم تكونا تجذبان إليه أياً من الأسر المقاطعجية الدرزية العريقة التي يدّعي النطق السياسي باسمها. فقد بدأ حياته السياسية كأحد المقاطعجين السائرين في ركاب الأمير حيدر ونائباً عنه في جبل عامل. ولذا كان موضع شك الزعامات المقاطعجية الدرزية لا موضع ثقتها.

وقد سعى الشيخ بو هرموش للزعامة، فكان ذلك سبباً كافياً لإفقاد مشروعه السياسي الطائفي كثيراً من نقاط الدعم الداخلي اذ فضلت الأسر المقاطعجية الدرزية الحفاظ على علاقات الود مع الأمير حيدر الشهابي السني على الارتماء في أحضان زعيم انتهازي درزي ينطق باسمها دون أن يكون لها مكان معين في التركيبة السياسية - الطائفية التي يسعى إليها.

تمثلت طموحات الشيخ بو هرموش بقرارات عملية أثارت خوف كثير من الزعامات الدرزية ودفعتها للوقوف في وجهه فقد «التمس الشيخ بو هرموش من بشير باشا، والي صيدا، إمارة جبل الشوف، وأن يستمد له مواهب الدولة العلية بالباشوية لترتفع ولاية الأمير حيدر عنه. وتعهد له بالمال. فأجابه لذلك... وأجيب التماسه... وأطلق عليه اسم باشا. ثم ولاه بشير باشا مقاطعات جبل الشوف وتوابعه وأردفه بعساكر وافرة لطرد الأمير حيدر من دير القمر...»[27].

كما أن الشيخ بو هرموش عرف كيف يجمع المال والجاه واللقب والعساكر ويوطد علاقاته بوالي صيدا ووالي دمشق، وهي السمات الأساسية الكافية لنجاح مشروعه. فكان من الطبيعي أن ينال خلعة الإمارة بالمال وأن يزود بالعساكر لتنفيذ إرادة الدولة العلية.

وإذا كان نجاح محمود بو هرموش المؤقت في شراء خلعة الإمارة واللقب بمثابة الإعلان الرسمي عن نجاح مشروعه السياسي لمدة قصيرة من الزمن، فإن العامل الداخلي سيلعب دوراً هاماً في إخفاقه. فزعماء بعض الأسر الدرزية الأساسية بقوا إلى

---

(27) الشهابي، ص 10، والشدياق، ص 313.

جانب الأمير حيدر، ومنهم: آل القاضي وآل نكد وآل عبدالملك وآل تلحوق وآل أبي اللمع وغيرهم، بالإضافة إلى الدور المحدود للأسرة الجنبلاطية خلال هذه الفترة.

وبدا أن الدور الدرزي الذي ينشده بو هرموش في مشروعه السياسي أصيب بالشلل القاتل نتيجة موقف تلك الزعامات منه. وكان لتفرد بو هرموش الأثر الواضح في بروز ذلك الشكل بالرغم من محاولته استقطاب بعض الزعامات الدرزية القليلة التي أيدت مشروعه والتي يصفها المؤرخ حيدر الشهابي بعبارات أخلاقية تنم عن حقد وكراهية لمن وقف ضد جده الأمير حيدر فيقول: وتوطى له - أي تواطأ معه - بعض مشايخ الديار ووجوه أهلها (ويصفها الشدياق بعبارة: فوافقه بعض مشايخ البلاد ووجوهها)، وحصل بذلك اختلال بين اهل الديار. وبلغ ذلك للأمير حيدر. وعلم بالتواطي (التواطؤ) الذي حصل من بعض أهل البلاد. وتحقق عدم الاستقامة في تلك الأحوال. فنهض من دير القمر ومال من وجه ذلك العسكر. فصحبه من أكابر البلاد الشيخ قبلان القاضي وولده. والشيخ علي نكد، والشيخ جنبلاط عبدالملك، والشيخ محمد تلحوق وولده الشيخ شاهين، وبقي له أحزاب في الديار منهم بيت أبي اللمع، المقدمون في مقاطعة المتن، وغيرهم من أعيان البلاد. فتوجه بمن صحبه إلى جبل كسروان. فنزل قرية غزير واختفى فيها، وانهض عياله إلى بلاد جبيل فأخفاهم في بعض قرى مقاطعة الفتوح...»[28].

وبات واضحاً أن الدعم الخارجي الذي اجتمع للشيخ بو هرموش من والي صيدا وعساكره لم يكن بمقدوره التعويض عن القوى الداخلية التي فشل في استقطابها وكان يتطلع للحكم باسمها.

وبالرغم من العساكر الكثيرة التي رافقت بو هرموش إلى دير القمر، فإن الاختلال الداخلي أجبره على استقدام آل علم الدين من دمشق، كأسرة مقاطعجية درزية لعبت دوراً تاريخياً في السيطرة على إمارة الشوف وتستطيع أن تكتل حولها حلفاً تقليدياً يتولى الزعامة ضد الحلف المعني - الشهابي وامتداداته. ولكن تلك الدعوة لم تكن جدية اذ لم يصل أمراء آل علم الدين ألّا قبيل معركة عين دارة التي قتلوا فيها. وهذا يفسر بوضوح ان الشيخ بو هرموش كان يسعى لاستغلال اسمهم في معركته الخاصة. وأما التلويح بورقة آل علم الدين فقد حمل مخاطر كبيرة للمشروع السياسي - الطائفي كله:

---

(28) الشهابي، ص 10.

- لقد عاد التلاحم التقليدي بين الأسر المقاطعجية التي تندرج تاريخياً تحت ستار ما يسمى بـ «الحزب القيسي»، في وجه «الحزب اليمني»[29]، وهذا يعني عودة الالتفاف حول الأسرة الشهابية كزعيمة للقيسيين بعد انتقال الحكم إليها من المعنيين. وكان الشهابيون يتمتعون باحترام كافة الأسر المقاطعجية نظراً لمشاركتهم الدائمة في الحروب ونفوذهم السياسي والاقتصادي في منطقة وادي التيم.

- كما أن هذا التحالف أعاد اللحمة للعائلة الشهابية نفسها اذ برز المشروع الجديد يحمل في طياته بذور القضاء على حكم الأسرة بكاملها. ولذا سارعت القوى الشهابية إلى التلاحم الداخلي وتجميع كل القوى الحليفة في معركة مصيرية يتقرر على ضوئها بقاء الشهابيين في الحكم.

ونشير هنا إلى سمتين بارزتين في تلك المرحلة:

الأولى: العلاقات الوثيقة التي قامت بين الأسرة الشهابية وآل حمادة أيام بشير الأول. فقد شكل الحماديون دعماً إضافياً لهذه الأسرة في تثبيت سيطرتها على إمارة الشوف ومدها باحتياطي وافر من القوى البشرية والمادية في مقاطعات جبيل والبترون والزاوية والمنيطرة.

الثانية: التفاف الأسر المقاطعجية المسيحية الناشطة حديثاً لدعم الشهابيين خلفاء المعنيين، نظراً للعلاقات المتينة التي قامت بين زعامات تلك الأسر والمعنيين، ولا سيما في أيام فخر الدين المعني الثاني.

هذا بالإضافة إلى دور المدبرين الموارنة في هذا المجال. فقد كانوا يقومون بمهمات كثيرة داخل الأسر المقاطعجية الغنية، ولا سيما الأسرة الشهابية، عبر الكتابة والتعليم وجباية الضرائب والمالية وغيرها. وهكذا تضافرت عدة عوامل داخلية ساهمت في احباط مشروع بو هرموش لإعادة الإمارة إلى الدروز ورسخت انتقال الحكم إلى الشهابيين ومنعت تحويله إلى زعامات فردية على غرار بو هرموش الذي يشكل خطراً جدياً على المستقبل السياسي للأسر المقاطعجية المسيطرة. وجاءت معركة عين دارة تثبّت سيطرة الأسرة الشهابية على الحكم وترسخ نهائياً دورها الوراثي في إمارة الشوف والمقاطعات التابعة لها طوال قرن وثلث قرن.

---

(29) بعض التسميات كقيسي - يمني بحاجة إلى تدقيق علمي. وقد ناقشنا ذلك في الفصل المتعلق بالعمل السياسي في ظل النظام المقاطعجي.

-II-

مَعركَة عين دارة في مرآة الصِّراع السّياسيّ داخل الإمارَة الشهابيَّة

دور القوى المقاطعجية المحلية في احباط مشروع بو هرموش

رافق مجيء محمود بو هرموش إلى دير القمر على رأس عساكر والي صيدا عاملان أساسيان:

أ - هروب الأمير حيدر الشهابي وزعماء بعض الاسر المقاطعجية، وبخاصة الدرزية منها، إلى غزير في قلب المقاطعات ذات الهيمنة العددية المارونية.

ب- تفتيش بو هرموش عن دعم مقاطعجي محلي لمشروعه السياسي الطائفي الدرزي. وعندما عجز عن إيجاد ذلك الدعم محلياً... «وحيث يعلم أن أكابر جبل لبنان لم ترضخ لأمره، أرسل في طلب أمراء بيت علم الدين من بلاد الشام، فحضروا اليه. وجعلهم مشاركين له في الاحكام...»[30].

وتبعاً لهذين العاملين بات الحسم العسكري الحل الوحيد لتنفيذ المشروع السياسي الذي كان يحلم به بو هرموش وكان عليه ان يبطش بالأمير حيدر في غزير كمقدمة لضرب القوى المقاطعجية التي تدعمه وتخفيه ونقل المعركة إلى داخل المناطق المارونية التي وقفت إلى جانبه. وبذلك تضعف إمكانية المقاومة أمام القوى بما فيها الدرزية. لبعدها عن مناطق زعامتها السياسية، فتميل مجدداً إلى التصالح مع حاكم الإمارة وتستمر في إدارة مقاطعاتها وتقديم ضرائبها عن طريقه تبعاً للخبرة التاريخية التي اختزنها بو هرموش في هذا المجال.

كان بو هرموش يدرك أن معركته مع القوى المقاطعجية المارونية مضمونة النتائج، فهي قوى ضعيفة عسكرياً، وغير منظمة سياسياً، ولا طموح لها للدخول في حمى الصراعات الدائرة للسيطرة على قمة السلطة، أي الإمارة. وبالتالي، فإن القوى التي ستقاتل إلى جانب الأمير الشهابي ستكون قليلة العدد، سيئة التنظيم، لا تمتلك أي

(30) حيدر الشهابي، ص 10، والشدياق، ص313.

احتياطي عسكري إضافي مدرب أو أية مساعدة خارجية. ولذا وجه جيشه إلى غزير ليبطش بالأمير حيدر. «فقاتله أهلها بنو حبيش قتالاً شديداً. وقاتل معهم الأمير حيدر وأصحابه»[31]. لكن القتال استمر ساعات قليلة هرب في نهايتها الأمير حيدر إلى الهرمل متخفياً في احدى مغاورها. وهرب آل حبيش «إلى نواحي طرابلس». ودخلت عساكر بوهرموش «قرية غزير فنهبتها وأحرقتها وهدمت أماكنها... فأمست بلقعا. فقيل في تاريخها ندمت غزير...»[32].

لكن الأهمية التاريخية لهذه المعركة تكمن في اختيار الأمير حيدر لغزير، وهي مركز للشهابيين يقع وسط منطقة مارونية، ليهرب منها إلى منطقة شيعية نظراً لعلاقات التحالف مع آل حمادة. وسبب اختيار غزير انها أحد مراكز الشهابيين من جهة، وانها تجاور من جهة ثانية منطقة كسروان التي للأمير حيدر فيها علاقة وثيقة بمشايخ آل الخازن. فقد اعتقد آل حبيش أن ايواءهم للأمير حيدر وتحملهم تبعات هجوم عساكر بو هرموش سيدفعان الخازنيين للوقوف إلى جانب الأمير الهارب لأنهم «كانوا يظنون أن يقدم عليهم من ينجدهم من بيت الخازن أصحاب جبل كسروان. فلم يقدم أحد منهم لأنه كان بين الطايفتين (العائلتين)، أي بيت الخازن وبيت حبيش، مشاحنة متولدة من المناظرة (المزاحمة على النفوذ)...»[33]. فهل كانت المشاحنات السياسية الداخلية بسبب الصراع على النفوذ والسيطرة العامل الوحيد في تجنب آل الخازن الصدام مع جيوش بوهرموش، أم أن هناك أسباباً أخرى تنبع من رغبتهم في الابتعاد عن خوض معركة خاسرة مع جيوش والي صيدا ووالي دمشق وسكوت والي طرابلس؟ أضف إلى ذلك أن الزعامات المقاطعجية المارونية كانت ترى في الصراع مجرد تنافس بين زعامات مقاطعجية إسلامية، درزية كانت أم سنية، وانه لا مصلحة لها بالتالي في الصراع ما لم تضمن لنفسها موقفاً سياسياً يحقق لها مكاسب جديدة. ولذا فضل آل الخازن التريث حتى يستكمل الأمير حيدر تجميع قوى تمكنه من خوض معركة ناجحة.

رغم هزيمة آل حبيش في غزير فإن القوى المقاطعجية المارونية حافظت على قوى عسكرية ستلعب دوراً هاماً في معركة عين دارة بعد أشهر قليلة من تدمير غزير. وكانت

---

(31) الشهابي، ص 10.

(32) الشهابي، ص11، والشدياق، ص 314.

(33) حيدر الشهابي، ص11.

ممارسات بو هرموش وتفرده بالحكم تكتل عليه قوى مقاطعجية جديدة. فقد تزوج احدى الأميرات من آل علم الدين في محاولة لترسيخ زعامته عبر المصاهرة السياسية وعدم التفكير بالتخلي عن الإمارة لآل علم الدين.

وكانت الضرائب الباهظة عاملاً أساسياً في تفجير الوضع الداخلي وزيادة نقمة المقاطعجيين والفلاحين على السواء «فقد ظلم بوهرموش في البلاد»[34]. وكان الظلم يلحق خصومه السياسيين بالدرجة الأولى، وهم الخصوم الذين يطلق عليهم كتّاب هذه الحقبة اسم القيسيين. «.. فقد أخرق بوهرموش شأن القيسية... وزاد ثقلا على القيسية...»[35]. وتعبير القيسية هنا يضم الحلف الذي كان يلتف حول زعامة المعنيين، من أسر مقاطعجية درزية وسنية ومارونية وشيعية، يقابله حلف آخر يسمى «اليمني» يضم اسرا مقاطعجية من الطوائف عينها وأحياناً من داخل الأسر نفسها. وبدأت المراسلات ترد للأمير حيدر في الهرمل بعد أقل من عام على اختفائه هناك، وتحثه على العودة لتزعم حلف مقاطعجي قادر على إزاحة بو هرموش عن السلطة وحكم الإمارة.

وهنا يبرز دور الزعامات المقاطعجية المارونية في تكتيل الحلف الجديد إلى جانب الأمير حيدر. «فأرسل القيسية يطلبون الأمير عن يد بني الخازن ملتمسين أن يسرع الحضور اليهم. فأجابهم»[36]. وهي المرة الأولى التي يظهر فيها تدخل زعماء الأسر المقاطعجية المارونية في الصراع السياسي لزعامة إمارة الشوف. وسيشكل هذا التدخل (كأسر مقاطعجية لا كأفراد) نقطة تحول جذرية في مسار المقاطعجية المحلية وفي تطور الإمارة من جبل الشوف أو جبل الدروز باتجاه مناطق جبل الموارنة أو مناطق جبيل وكسروان والزاوية والبترون بعد أن توسعت نحو جبل الشيعة أو جبل عامل.

وعلى قاعدة دخول المقاطعجيين، من كافة الطوائف[37] في حمى الصراع

---

(34) الشدياق، ص 314.

(35) نفس المرجع والصفحة.

(36) نفس المرجع والصفحة.

(37) حول تطور الوضع اللبناني خلال هذه الفترة، وميزان القوى المقاطعجية الداخلية، تراجع تقارير القنصل الفرنسي في صيدا السيد أستيل (Estelle).
عادل اسماعيل، الوثائق الدبلوماسية والقنصلية، بالفرنسية، المجلد الأول، ص94-97.

السياسي على زعامة الإمارة بين مشروع بو هرموش وتثبيت زعامة الأسرة الشهابية أخذت حدود الإمارة الشهابية المنتصرة في عين دارة تتوسع على حساب التسميات الطائفية السابقة التي تضم عدة جبال لطوائف منفردة. ومع الإمارة الشهابية ظهرت تسمية «الإمارة اللبنانية» كدمج لتلك «الجبال الطائفية» وأسرها المقاطعجية الطائفية في تسمية سياسية واحدة ذات محتوى سياسي طائفي بسبب التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتلك المناطق. ونحن نتجنب تسميتها «باللبنانية» لأن هذه التسمية اسقاط معاصر على المرحلة التاريخية السابقة ونرى أن تعبير الإمارة الشهابية هو التعبير الذي يتضمن وصفاً تاريخياً صحيحاً لها.

عندما تأكد للأمير حيدر مدى النقمة التي يواجه بها حكم بوهرموش، انتقل إلى المتن «حيث التف حوله زعماء من آل أبي اللمع وآل عماد وآل الخازن. وكان بوهرموش يستجمع حلفاً آخر من زعماء آل علم الدين وبعض زعماء الغرب والمتن والجرد وعساكر من والي صيدا ووالي دمشق...». ويضيف الشدياق إلى رواية حيدر الشهابي: «فنهض بشير باشا، والي صيدا، بعسكره إلى حرش بيروت. ونهض نصوح باشا، والي دمشق، بعسكره إلى قب الياس»[38].

كانت معظم زعامات العائلات المقاطعجية الكبيرة لا تزال ملتفة حول زعامة الأمير حيدر، في حين كان بوهرموش يعتمد على عساكر والي دمشق ووالي صيدا، وزعامات محلية صغيرة تنحصر كلها في القيادات الدرزية المقاطعجية الصغيرة في المتن والجرد والغرب. فقد فشل بوهرموش في إيجاد الغطاء الدرزي الكافي لزعامته المتفردة. ولعبت التركيبة المقاطعجية اللبنانية القائمة على أسرة مقاطعجية لا على فرد مقاطعجي دوراً سياسياً في ذلك الفشل. ولذا عجز آل علم الدين الذين ضرب نفوذهم السياسي والاقتصادي كعائلة مقاطعجية محلية نازحة إلى دمشق، عن تكتيل القيادات الدرزية الموالية لهم تقليدياً لأسباب كثيرة منها:

- النكبات المستمرة التي حلت بهم قبل معركة عين دارة فأضعفتهم في كافة المجالات.

- التحالف التاريخي بين أمراء الدروز والشهابيين الذي لعبت فيه المصاهرة السياسية دوراً هاماً في نقل الولاء والإمارة والحلفاء للأسرة الشهابية.

(38) الشدياق، ص314، وحيدر الشهابي، ص 12.

- النزاع التقليدي على السلطة بين الأسر المقاطعجية الدرزية العريقة تحت ستار ما سمي بالصراع القيسي - اليمني.

- تفرد بو هرموش بالإمارة وحرمان آل علم الدين منها والعمل على استخدامهم كواجهة سياسية لا كعائلة مقاطعجية تتزعم الصراع مع العائلات المقاطعجية الأخرى. وكان لهذا العامل أثر هام في فتور التأييد لآل علم الدين داخل العائلات الدرزية الصغيرة التي كانت تعتبر تقليدياً سائرة على خطهم السياسي.

لقد استفاد الشهابيون وحلفاؤهم إلى أقصى الحدود من هذا التشتت المقاطعجي بزعامة بو هرموش لتكتيل حلف مضاد في عين دارة. وكان كثير من القوى التي أيدت الأمير حيدر تنتسب إلى العائلات الدرزية العريقة يضاف إليها عائلات مارونية دخلت حديثاً في حمى الصراع السياسي لدعم مركز الإمارة الشهابية كفرصة تاريخية للترقي السياسي.

عين دارة تثبت انتقال الحكم إلى الشهابيين وحلفائهم

كانت دلائل المعركة تشير إلى انتصار عسكري ساحق لحلف بو هرموش. فعساكر الولاة كافية للقضاء على القوى المقاطعجية المحلية بالرغم من تكتلها إلى جانب الأمير حيدر. لذا عزم بو هرموش على قطف ثمار الانتصار بحضور المعركة شخصياً ليضيف إلى أمجاده السياسية (باشا، مصاهرة مع آل علم الدين، إمارة الجبل، صداقة الولاة..) مجداً عسكرياً كقائد لمعركة مضمونة النتائج. وهكذا «عزم في نفسه أن يزحف هو والعساكر المذكورة في يوم واحد على الأمير حيدر وأصحابه...»[39]. أي أن بوهرموش كان يسعى لجعل المعركة قاضية على نفوذ الأسرة الشهابية وقاطعة الطريق نهائياً على عودتها للإمارة ومعيدة بالتالي الإمارة للدروز بزعامته الشخصية.

ونظراً للدعم المباشر من والي صيدا ووالي دمشق فإن استرضاء الدولة العثمانية، صاحبة الفرمان بتولية الأمير حيدر، يصبح سهلاً تبعاً للأسلوب المعتمد بالهدايا والرشوة. كما أن مقتل الأمير حيدر يسهل كثيراً إعادة الإمارة الدرزية إلى سابق

---

(39) الشهابي، ص12، والشدياق، ص 315.

عهدها. ونظراً لما توضح من جذرية هذا المشروع السياسي - الطائفي الذي يحمله بوهرموش لم يعد بمقدور القوى التي تؤيد الشهابيين ضمناً وتمالىء، بوهرموش ظاهرياً الاستمرار في ذلك الموقف، وبانت القضية مصيرية ولم تعد مجرد ارهاق اقتصادي وعسكري مؤقت، لأن انتصار بو هرموش يعني بداية تصفية نفوذ تلك العائلات، سياسياً واقتصادياً. ولذا سارعت تلك القوى إلى الأمير حيدر تضع نفسها تحت أمرته. وهذا ما عبر عنه طنوس الشدياق بقوله: «فانفضت عنه (عن بو هرموش) جميع القيسية وتوجهوا إلى الأمير حيدر...»[40]. وأما المؤرخ حيدر الشهابي فكان أكثر وضوحاً في تحديد جذرية الصراع وفرز القوى الداخلة فيه. فقد «انفض عنه (بو هرموش) جميع من كان باقياً عنده من القيسية ومالوا جميعاً، بصفقة واحدة، إلى الأمير حيدر وساروا إليه. ولم يتخلف حينئذٍ عنه أحد منهم بعد أن كان أكثرهم مايلاً لمحمود باشا... فكثر جمهور الأمير حيدر... واشتدت شوكته...»[41].

بدت المعركة في أحد جوانبها صراعاً بين المركزية التي يعمل لها بو هرموش والتشتت المقاطعجي الذي تسعى إلى استمراره كافة الزعامات المقاطعجية المحلية. واذا كان واضحاً أن الاسر المقاطعجية الكبرى، على اختلاف طوائفها، قد وقفت ضد مركزية بو هرموش، حفاظاً على مصالحها ومصيرها ومستقبلها السياسي كزعامات حليفة حاكمة في مقاطعاتها لا كملحق للإدارة المركزية التي يمثلها الأمير. وجاءت نتائج عين دارة تؤكد تلك الاهداف المحورية التي ناضل من أجلها الزعماء المقاطعجيون فثبتوا التشتت المقاطعجي، كما ثبتوا حكمهم لمناطقهم مع اعلان ولائهم السياسي لزعامة الأمير حيدر، كحليف لهم لا كأمير مستبد بهم. وفشل بو هرموش هو فشل المشروع المركزي السياسي الطائفي المدعوم من الخارج.

لم يكن امام الأمير حيدر وحلفائه القلائل، قياساً إلى عساكر الولاة التي تتجمع من دمشق وصيدا بالإضافة إلى عساكر الإمارة، إلّا اعتماد عنصر المباغتة العسكرية. وكان اللمعيون أشد الزعامات المقاطعجية خوفاً من المعركة لأنها تدور على أراضيهم بالذات. ولذا نصح المقدم مراد اللمعي الأمير حيدر بأن يهرب من «وجه العساكر إلى

---

(40) Iliya Harik Politics And changes in a Traditional Society Lebanon, (1711-1845), Princeton, 1968, P.32-35.

(41) حيدر الشهابي، ص12.

كسروان»[42]. في محاولة لتلافي غضبة بو هرموش وعساكر الولاة من جهة، ولنقل الصراع إلى داخل المقاطعات المارونية المؤيدة للأمير حيدر من جهة أخرى. ولكن الهروب كان يعني الهزيمة الساحقة دون معركة، اذ سرعان ما ينفرط عقد الاصدقاء والمؤيدين. وقر الرأي على المباغتة العسكرية، «فتمت المباغتة يوم الجمعة في 12 محرم قبل الصباح في عين دارا...»[43].

ويمكن من الوجهة العسكرية تسجيل عدة ملاحظات إيجابية حول عنصر المباغتة في تلك الليلة:

- خوض معركة مصيريه بقوى متكافئة بين الأمير حيدر وحلفائه من جهة، وبين بو هرموش وأعوانه المحليين من جهة أخرى.

- لم تكن عساكر ولاة دمشق وصيدا قد وصلت بعد إلى عين دارة أو تلاقت في نقطة واحدة. إذ كانت عساكر دمشق ما تزال في قب الياس وعساكر صيدا في حرش بيروت.

- تلافي الضياع والتشتت بعد كثرة الاقتراحات الرامية إلى الهروب من وجه عساكر السلطة.

- اعتماد الأسلوب القبلي في القتال القاضي بضرب القيادة فينفرط عقد القوى الملتفة حولها.

وبالفعل، قام جماعة الأمير حيدر بخطة عسكرية محكمة من خلال عملية المباغتة، فقتلوا ثلاثة أمراء من آل علم الدين وأسروا الأربعة الباقين وقبضوا على محمود بوهرموش نفسه. فهزم جماعة الباشا. وانتقل الأمير إلى الباروك حيث قتل الأمراء الأربعة الباقين من آل علم الدين... «وانقطعت بهم سلالة آل علم الدين...»[44].

وقطع لسان محمود بو هرموش وابهاميه ولم يقتله «لأنه لم يكن عادة جرت بقتل مشايخ بلاد الشوف...»[45]. وللشدياق رأي هام في هذا المجال إذ يبرر عدم قتل بو

---

(42) حيدر، ص12، والشدياق، ص315.

(43) حيدر الشهابي، ص 13.

(44) الشدياق، ص315.

(45) حيدر الشهابي، ص14.

هرموش بتجنب اغضاب الدولة العثمانية وولاتها «ولم يقتله احتراماً للدولة وحفظاً لعادة البلاد...»[46]. ونحن نميل إلى تأييد هذا الرأي لأن الأمير حيدر كان يسعى إلى استرضاء الولاة بعد النصر العسكري في عين دارة. وكان من الطبيعي ألّا يبطش بصنيعتهم وأن يرميه بعاهة دائمة تمنعه من العودة إلى الإمارة.

أما عساكر الولاة، فقد أدركت مدى عمق الضربة التي أنزلها الأمير حيدر وأعوانه بالحلف المعادي لهم. وما كان لهذه العساكر أن تتدخل بعد بوفاة أبناء علم الدين وتعطيل دور بوهرموش، لأنها كانت بحاجة إلى زعيم مقاطعجي يتولى دفع النفقات وتأمين الهدايا والرشاوى والفرمان القاضي بتولي الإمارة وقيادة الصراع وجباية الضرائب. ولذا عادت تلك العساكر إلى أماكنها بانتظار أن يسارع الأمير حيدر إلى استرضاء الولاة كالعادة بمزيد من الهدايا والتعهد بالطاعة وانتظام الضرائب.

النتائج السياسية الطائفية لمعركة عين دارة (1711)

كان من الطبيعي أن يكافىء الأمير حيدر جميع المقاطعجيين الذين ساعدوه في تلك المعركة. وكان لآل أبي اللمع منزلة خاصة في تلك المساعدة لأسباب كثيرة منها:

- إن المعركة دارت على أراضي مقاطعاتهم بالذات.
- إنهم أول من استقدم الأمير حيدر إليهم وشكلوا مركز الاستقطاب الرئيسي لجميع القوى السياسية الحليفة له.
- وبالرغم من بعض الدعوات التي صدرت عن أحد زعمائهم والقاضية بالهروب من المعركة، فإن الزعماء اللمعيين شاركوا عملياً بنشاط عسكري كبير في المباغتة الليلية إذ قام المقدم حسين اللمعي بقتل ثلاثة أمراء من آل علم الدين.

لذلك قرر الأمير حيدر أن يكافىء هذه الأسرة المقاطعجية بشكل مميز، فثبتهم على مقاطعاتهم في المتن، وأضاف إليها مقاطعات جديدة، ومنحهم لقب أمراء، وتقرب إليهم بالمصاهرة السياسية. وتبعاً للمصادر التاريخية لهذه الحقبة فإن الأمير

---

(46) الشدياق، ص315.

حيدر «أمّر المقدمين بني أبي اللمع. واطلق اسم الإمارة على كبيرهم وصغيرهم. وقربهم اليه بالزواج...»[47].

تبدو هذه المكافأة عادية في ظروف تاريخية محددة. ولكنها لدى وضعها في إطار الخط السياسي العام الناظم لأعمال الأمير حيدر وخلفائه من بعده تبدو ذات تأثير سياسي طائفي أساسي في الصراع الدائر. فهي تبرز وجهين أساسيين لخطة الأمير حيدر السياسية الطائفية:

الأول: أضعاف الأسر المقاطعجية الدرزية العريقة (آل ارسلان مثلاً) أو القضاء عليها (آل علم الدين).

الثاني: دفع عائلات مقاطعجية درزية صغيرة إلى مراتب سياسية متقدمة على حساب الاسر العريقة في محاولة لاذكاء الصراع الدائم بينها (آل جنبلاط، آل عبد الملك، آل تلحوق...).

ان هذين الوجهين متلازمان تلازما وثيقاً وهما وجهان لعملة واحدة. فقد «أضعف الأمير حيدر الأمراء الإرسلانيين اذ أقطع الشيخ محمد تلحوق وأخاه مقاطعة الغرب الفوقاني ومشيخهما (أعطاهما لقب شيخ) واقامهما ضد الأمير يوسف الارسلاني. كما فرض غرامة باهظة على الأمير يوسف... كذلك أقطع جنبلاط عبد الملك قرى الجرد وجعله شيخاً... وأقطع الشيخ قبلان القاضي إقليم جزين والشيخ علي النكدي قرية الناعمة...»[48].

وسيتخذ الخط السياسي الناظم لأعمال الأمير حيدر وخلفائه منحى ضرب المقاطعجيين الدروز، أصحاب المقاطعات الكبيرة الغنية، عبر سلسلة متواصلة من التدابير العملية:

- البطش والتنكيل بكل من يحاول التمرد على الأمير...
- استخدام أسلوب فرض الغرامات الباهظة، أي أسلوب الأفقار الاقتصادي.
- دعم الزعامات المقاطعجية الدرزية الصغيرة، ويعني افقاد الهيبة السياسية للأسر المقاطعجية الدرزية العريقة.
- تدعيم سيطرة الإمارة الشهابية، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، «فقد خص الأمير

---

(47) حيدر الشهابي، ص14، والشدياق، ص315.

(48) الشهابي، نفس المرجع والصفحة، والشدياق، نفس المرجع والصفحة.

حيدر لذاته خمس قرى هي بعقلين ونيحا وعين ماطور (عماطور) وبتلون وعين دارة»، وهي المرة الأولى التي يتخذ فيها الأمراء الشهابيون اقطاعات لهم خارج حدود حاصبيا وراشيا وبالتحديد في داخل إمارة الشوف. وسوف يسير على هذا التقليد كافة الأمراء الشهابيين بحيث يخصصون لأنفسهم ولأبنائهم قرى ومقاطعات «بالمالكانه» أي بالتملك الوراثي، أو بالالتزام، كما فعل الأمير بشير الثاني في سهل البقاع[49].

استفاد الأمراء الشهابيون من انتصار عين دارة كي يثبتوا سيطرتهم على الإمارة ويربطوا حلفاءهم بسلسلة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وأبرزت معركة عين دارة أن حنين الاسر المقاطعجية الدرزية لإمارة الدروز لم يخمد تماماً. وسارع الأمير حيدر إلى دعم اسر مقاطعجية درزية جديدة كي تتصدر الزعامة الدرزية دون أن تكون لها الاطماع والقدرة على منافسة الزعامة الشهابية. وكانت تجربة محمود بوهرموش قد أبرزت ان الزعامات الدرزية العريقة لا تلتف حول زعامة طارئة وحديثة، بل تقف ضدها بعنف. وعبر تحالفات الشهابيين مع هذه الاسر الدرزية المقاطعجية الجديدة استطاعوا تأمين استمراريتهم السياسية أكثر من قرن وثلث القرن. وشهدت تلك الحقبة بروزاً سياسياً واقتصادياً شديد الفعالية للعائلات المقاطعجية المارونية، وتم تنصير كثير من قيادات الاسرة الشهابية الحاكمة وبعض الاسر الدرزية المتزعمة حديثاً (آل ابي اللمع). وهكذا شكلت معركة عين دارة منعطفاً تاريخياً هاماً في تطور الإمارة والمقاطعات «اللبنانية». وامتدت تأثيراتها محلياً وخارج حدود الإمارة، وكانت لها نتائج سياسية - طائفية بالغة الأهمية في مسار التطور التاريخي لهذه الإمارة.

ويمكن رصد التأثيرات الأساسية التالية:

- كانت تلك المعركة بمثابة القضاء النهائي على نفوذ آل علم الدين «الذين كانوا صدعاً مستمراً في بناء سلطة المعنيين والشهابيين...»[50].

- ربطت الأسرة الشهابية حلفاءها بعلاقات مقاطعجية وثيقة عبر تزعيمهم للمقاطعات التي يسيطرون عليها مع الاعتراف الكامل بأولوية هذه الأسرة في الزعامة ودور أميرها في قيادة الأسر المقاطعجية كلها. وهكذا انتظمت عائلات نكد وعماد

(49) ميخائيل مشاقة، "منتخبات من الجواب على اقتراح الأحباب"، ص36.

(50) الأب نجيم، المقالة المنشورة في كتاب: "لبنان، مباحث علمية..."، ص341.

وعبد الملك وجنبلاط وأبي اللمع وتلحوق وارسلان والخازن والضاهر والعازار وحمادة وغيرها، تباعاً في تحالفات وثيقة مع الشهابيين.

- امتداد نفوذ الشهابيين السياسي والاقتصادي والعسكري إلى مناطق جديدة في جميع الاتجاهات. «ولم يكتف الأمير حيدر بتقوية سلطته في جبل لبنان فأشرب حبه مشايخ بلاد بشارة الشيعيين، ومشايخ حاصبيا وراشيا، ومشايخ البقاع وبعلبك والضنية، فمالوا إليه ومالأوه على ما أراد، فأصبح يدير الشؤون من مركزه في دير القمر أو بيروت، ليس في لبنان(!) فقط بل في بلاد البشارة ومرجعيون والبقاع أيضاً. وهي عبارة عن معظم ولاية الأمير فخر الدين الكبير الواسعة الأطراف»[51].

- دخول العائلة الشهابية في شبكة العلاقات الاقتصادية المباشرة من الموارد التجارية التي تمر عبر بيروت. ونظراً لضخامة تلك الموارد سارع الحكم الشهابي إلى اتخاذ بيروت عاصمة ثانية له دون التخلي عن دير القمر كمركز رئيسي للإمارة. وهكذا بدأ ازدهار بيروت السريع منذ أواسط القرن الثامن عشر وأصاب تجارها غنى. ولكن الحروب المستمرة وقصف المدينة وحصارها عدة مرات منعت بيروت من تحقيق قفزة سريعة قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر[52].

---

(51) نفس المرجع والصفحة.

نشير هنا إلى استخدام علامة (!) كتحفظ على استخدام هذا الاصطلاح الجغرافي غير العلمي، للتدليل على مناطق جغرافية غامضة آنذاك، وتستند إلى اسقاط طائفي آني في التأريخ لهذه الحقبة.

(52) جعل الشهابيون من بيروت مركزاً تجارياً أساسياً لهم. وقد سارع الأمير منصور عام 1766 إلى تضمين تجارة بيروت لأحد التجار الفرنسيين لقاء ثلث المداخيل. مما سبب نقمة كبيرة في أوساط الفرنسيين أنفسهم، نظراً لما يشكله دخول الأمير مباشرة إلى حيز العمليات التجارية من كشف مباشر للنهب الذي يمارسه التجار الفرنسيون والأجانب. وكانت هذه التجربة إيذاناً بدخول الأمراء الشهابيين وزعماء المنطقة بشكل نشيط في العمل التجاري، خاصة مع ضاهر العمر والجزار وابراهيم الصباغ وغيرهم. وكانت نتيجة ذلك ترحيل القنصل الفرنسي وجاليته من صيدا بشكل مهين أيام حكم الجزار، وكان ذلك عاملاً إضافياً لازدياد دور بيروت التجاري، فكثرت تقارير القناصل الفرنسيين التي توصي باعتمادها مركزاً أساسياً للتجارة الفرنسية بدلاً من صيدا وطرابلس.

راجع: عادل اسماعيل، الوثائق الدبلوماسية والقنصلية، بالفرنسية، المجلد الثاني، ص141-148 و240-246، والمجلد الرابع، ص190.

– تجدر الإشارة هنا إلى ملاحظة بالغة الأهمية رافقت انتصار عين دارة. فقد تثبت نهائياً التبدل الطائفي في قيادة السلطة السياسية الحاكمة تمثل في انتقال الحكم من الأسرة المعنية الدرزية إلى الأسرة الشهابية السنية، وهو تبدل طائفي داخل الدين الواحد. واعتُبر الشهابيون الورثة الشرعيين للأسرة المعنية والمقاطعات والمتروكات التي خلفتها وراءها . ولكن أهمية هذا التبدل تكمن في الآفاق الطائفية التي فتحتها أمام الاسر المقاطعجية لتزعم طوائفها . فقد كان الرأي السائد أن الإمارة الشوفية إمارة درزية منذ مئات السنين. وجاء انتقال الحكم من المعنيين إلى الشهابيين بمثابة الإعتراف الصريح بحق الزعامات المقاطعجية الطائفية المحلية بالترقي السياسي لحكم الإمارة اذا عرفت كيف تقتنص الظروف السياسية المؤاتية. وهذا يعني إن التقليد السابق الذي وافق عليه العثمانيون بعد مرج دابق كان من الممكن أن يتبدل في ظروف ملائمة وأن تعترف الدولة العثمانية بهذا التبدل.

كانت تجربة محمود بوهرموش خير نموذج لذلك. وكان من الطبيعي أن تواجه الزعامة الشهابية السنية بمحاولات دؤوبة من الزعامات المقاطعجية الشيعية في إعلان استقلاليتها وتحكمها بمقاطعاتها وإقامة علاقات مباشرة مع الولاة العثمانيين. لكن اصرار الزعامات الشهابية على تثبيت نفوذها وتوسيع رقعة سيطرتها أدى إلى صدامات عسكرية مستمرة انهكت جبل عامل ودمرت اقتصادياته سنوات طويلة وربطت مصيره بمصير جبل الشوف. وكذلك اشتدت الصدامات الشهابية مع الزعماء الشيعة الآخرين كآل حمادة، حكام جبيل والبترون والزاوية والهرمل، وآل حرفوش حكام بعلبك وغيرهم[53].

---

(53) لم يقتصر ضرب الزعامات المقاطعجية الشيعية، ولا سيما آل حمادة، على الشهابيين وحدهم، بل ساهم والي طرابلس كذلك في تأجيج الصراع ضدهم، "لأن الحماديين كانوا يمتنعون عن دفع الضرائب بانتظام". وفي عام 1717، أي بعد سنوات قلائل من عين دارة، جهز والي طرابلس حملة عسكرية قوية قضت على كبير مشايخ الحماديين، الشيخ عيسى حمادة، وأجبرت نسيبه الشيخ اسماعيل حمادة حاكم جبيل، على دفع ما يترتب عليه من ضرائب. وكانت تلك الحروب عاملاً أساسياً في اضعاف نفوذ الأسر المقاطعجية الشيعية وتقلص دورها تدريجياً في مناطق الكورة والزاوية وجبيل والبترون. ولكن حكم آل حمادة لهذه المناطق بوصفهم جباة ضرائب عنها، استمر حتى قيام الأمير يوسف الشهابي بحملات عنيفة أزالت نفوذهم نهائياً بعد أكثر من نصف قرن على معركة عين دارة.
عادل اسماعيل، الوثائق الدبلوماسية والقنصلية، بالفرنسية، المجلد الأول، ص181-182، والمجلد الثالث، ص286-287، والمجلد الرابع، ص17-20.

لم تقتصر الصدامات العسكرية على الشيعة بل تعدتهم إلى السنة أنفسهم حيث توسعت السيطرة الشهابية نحو الضنية، فبطشت بآل رعد، وإلى عكار فضربت زعماءها المقاطعجيين من آل مرعب وعثمان. وقامت الأسرة الشهابية بمحاولات قمعية مستمرة طالت معظم الأسر المقاطعجية المسيطرة، وهي أسر تنتمي جميعها إلى الدين الإسلامي على اختلاف طوائفه، مما يؤكد طبيعة الصراع السياسي الدائر على ساحة المقاطعات «اللبنانية» منذ زمن طويل. فقد استغل الحكام الشهابيين طبيعة الصراع السياسية هذه إلى أقصى حد، ونفذوا بدهاء وحنكة سياسة تقوم على الترغيب والترهيب وفرض الخوة والبلص مع افساح المجال دوماً لمزيد من التحالفات وزيادة دفع الضرائب.

كان لتلك السياسة، قبل عين دارة وبعدها، أثر بارز في فرز تحالفات داخل كل أسرة مقاطعجية بحيث انتسب قسم من زعمائها إلى حكام شهابيين وقسم آخر إلى أمراء شهابيين يطمعون في الحكم ويفتشون عن دعم داخلي وخارجي للوصول إليه. فبرزت الأسرة الشهابية كمركز استقطاب سياسي بعد معركة عين دارة وقطع الطريق على بعض الزعامات الدرزية الراغبة في العودة إلى الإمارة الدرزية. وقد تمثلت المعارضة دائماً، حتى الفلاحية منها في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، بظهور تلك الزعامات الشهابية. فكان يبرز على رأس كل تكتل سياسي معارض أمير من الاسرة الشهابية الحاكمة. وهذا العامل البالغ الأهمية جعل الصراع يدور أساساً بين زعامات مقاطعجيين تنتمي لدين واحد وتسعى لتحقيق أطماع سياسية متقاربة الأهداف في بسط السيطرة والنفوذ . وعرف الأمراء الشهابيون كيف يكتلون كل العائلات المقاطعجية، الكبيرة منها والصغيرة، في صراعهم السياسي على السلطة. وبقدر ما أضعف هذا التناحر السياسي على خلعة الإمارة خصوم العائلة الشهابية وحلفاءها على السواء، أضعف هذه العائلة نفسها وقضى على حكمها، وبالتالي على حكم الطوائف الإسلامية التي تدور في فلكها. فتعرضت قيادات كثيرة من الأسرة الشهابية وتلك الأسر المقاطعجية الإسلامية إلى حرب الإبادة والتشويه والمصادرة والترحيل.

بالمقابل، لم تدخل القوى المقاطعجية المسيحية وتحديداً المارونية منها، في دائرة الصراع السياسي على خلعة الإمارة إلّا كحليف بعيد. ولذا ادخرت كامل قواها، البشرية منها والمادية. وكانت تلك الزعامات تراقب لهيب الصراع الدائر دون أن تكتوي بناره كالزعامات المقاطعجية الإسلامية ولا سيما الدرزية منها بالإضافة إلى الأسرة الشهابية. وبالرغم من أن بعض الدمار قد أصاب كثيراً من القرى والمقاطعات

ذات الهيمنة السكانية المارونية، نظراً لتحالفاتها السياسية، فإن ذلك الدمار كان جزئياً يكاد لا يذكر قياساً لما أصاب المقاطعات ذات الهيمنة السكانية الإسلامية. ويمكن القول إن عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وعسكرية متنوعة ساهمت في ازدياد التطور الاقتصادي للمقاطعات ذات الأغلبية السكانية المسيحية مقابل الركود السائد على امتداد المقاطعات ذات الأغلبية الإسلامية. وجاءت مرحلة نفوذ المدبرين الموارنة لتزيد من ضرب الزعامات المقاطعجية الإسلامية وتفسح في المجال أمام ترقي الزعامات المقاطعجية المارونية كي تلعب دوراً بالغ التأثير في مجرى الصراع السياسي الدائر بحيث يصبح من الصعوبة بمكان التمييز بين الوجه السياسي والوجه الطائفي لذلك الصراع. فقد ضعفت القوى المقاطعجية الإسلامية في حروبها المستمرة وأصيبت بالعجز البشري والمادي. فكان من الطبيعي أن تتعزز دعائم النظام المقاطعجي بقواه الجديدة المسيحية التي حملت بها احشاء القديم الطائفي الإسلامي، لا كبديل طبقي لها ، بل كبديل طائفي من داخل القوى الطبقية المسيطرة نفسها. وكان عليها أن تطرح نفسها كبديل للأسرة الشهابية ووريث شرعي طائفي وطبقي وقمعي لكل أساليبها السابقة في الاضطهاد والاستغلال والسيطرة. إنما في مقاطعات السكن الماروني دون سواها.

ملامح اجتماعية من نتائج معركة عين دارة

دلل انتصار عين دارة عام ١٧١١ على مرحلة الضعف التي بدأت تنتاب السلطنة العثمانية خلال هذه الحقبة بسبب حروبها المستمرة مع أوروبا وكثرة التمرد والعصيان عليها في المقاطعات المشرقية. وكان ولاة السلطنة يتهيبون نقل الصراع العسكري خارج حدود ولاياتهم. وحسمت معركة عين دارة بأدوات محلية نتيجة توازنات داخلية معينة. وبسبب ذلك الحسم الداخلي السريع فإن القوى العسكرية الخارجية كانت مضطرة إلى التعاطي مع الواقع الجديد على أساس النتائج التي أسفر عنها. أي أن معركة عين دارة شكلت المؤشر الأساسي لضعف سلطة الولاة العثمانيين وأفسحت في المجال أمام الإمارة الشهابية كي تبني تحالفاتها المحلية وتوسع رقعة نفوذها خارج إطار إمارة الشوف. وهكذا شكلت عين دارة منعطفاً سياسياً بالغ الأهمية في تطور المقاطعات الخاضعة للحكم الشهابي. وأبرز سمات هذه المرحلة التاريخية:

- زوال التسميتين «جبل الشوف» و«إمارة الشوف» تدريجياً لتحل محلهما

التسميتان: «جبل لبنان» و«الإمارة اللبنانية» بمدلولهما الجغرافي الذي يرمز إلى حدود فخر الدين الثاني «التاريخية» وتهدف هذه الضبابية المتمثلة في مثل هذا التحديد الإصطلاحي الجغرافي إلى الربط بين تسمية «لبنان» وطوائف معينة - الطائفة المارونية بالتحديد - وهي تسمية معاصرة تفتقر إلى أية مقومات تاريخية. فحتى تقارير القناصل الفرنسيين بقيت تنعت الجبل بجبل الدروز، والإمارة بالدرزية، وأميرها بأمير الدروز، وسكانها بالدروز. وتنسحب تسمية الدروز أيضاً على موارنة هذه الإمارة في معظم تقارير القناصل الفرنسيين في صيدا وبيروت وطرابلس.

تم اعتماد عاصمتين للإمارة المتمددة كثيراً نحو الشمال والجنوب والبقاع والسواحل. فظلت دير القمر العاصمة التقليدية للإمارة وباتت بيروت تخطو خطوات واسعة لتصبح العاصمة الساحلية للإمارة وأحد مراكز سكن الأمراء الشهابيين على السواحل. وارتبطت ارتباطاً وثيقاً بتطور المقاطعات الاخرى الخاضعة للإمارة الجديدة حتى في إبّان الازمات الحادة وقيام القائمقاميتين والمتصرفية. وكانت بيروت قبل عام 1920، وهو عام اعلانها رسمياً عاصمة لدولة لبنان الكبير، العاصمة العملية، تجارياً وثقافياً بالدرجة الأولى، للمتصرفية نفسها . وكما تم ربط بيروت بمقاطعات إمارة الشوف وامتداداتها، جرى ربط مناطق جبل عامل وحاصبيا وراشيا والبقاع وكسروان وجبيل والبترون والكورة تدريجياً أيام حكم الشهابيين، مع فترات واسعة من السيطرة وبسط النفوذ على المقاطعجيين الحاكمين في عكار والضنية وطرابلس نفسها، وخاصة أيام حكم مصطفى بربر.

وخطت المقاطعات الخاضعة للحكم الشهابي خطوات واسعة نحو الاندماج بشكليه القسري والتحالفي، تبعاً لدرجة الولاء في معركة عين دارة وعلى قاعدة الالتفاف حول الاسرة الشهابية التي تأكدت سيطرتها نهائياً على الحكم وتحكمت في التوازنات السياسية الجديدة بعد زوال أسرة آل علم الدين.

وشهدت المرحلة الممتدة من عين دارة إلى نهاية حكم الاسرة الشهابية تبدلاً سياسياً وطائفياً في مواقع القيادات المقاطعجية المسيطرة. وتميز هذا التبدل بالسمات التالية:

- بروز أمراء السيف وزعماء المناصب المشتراة بالمال

وخير نموذج لهؤلاء هم آل أبي اللمع الذين انتقلوا من مرتبة المقدمين إلى مرتبة الأمراء. وهي المرة الأولى التي تقدم فيها أسرة مقاطعجية مسيطرة على مساواة أسرة

أخرى طوعياً باللقب والمراسلة والمصاهرة السياسية. وقد تم هذا الانتقال لأسباب عسكرية بالدرجة الأولى. فزعماء آل أبي اللمع شكلوا مركز تجمع واستقطاب لكافة مناصري الأمير حيدر. وكانت منطقة المتن الخاضعة لهم موقع الصدام المباشر مع عساكر بو هرموش والولاة الأتراك. ورهنت زعامة هذه الاسرة كذلك مصيرها السياسي بنجاح تلك المعركة العسكرية لأن فشلها فيها كان سيؤدي بها إلى كارثة قد تقضي عليها نهائياً على غرار ما حدث لآل علم الدين. ولذا كان المقدم حسين اللمعي على رأس القوى المهاجمة في عين دارة وقتل بنفسه ثلاثة من أمراء آل علم الدين.

«بعد انفضاض القتال دخل على المقدم حسين رجل فلقبه بالمقدم على عادته. فغضب قائلا: أقتل ثلاثة أمراء ويقال لي مقدم بعد. وقام إليه بالسيف وقتله لأنه يريد أن يلقب بالأمير»[54].

وتكمن أهمية هذه الرواية في إيضاح عادات مقاطعجية جديدة منها:

أ- ان انتقال زعماء آل أبي اللمع من مرتبة المقدمين إلى مرتبة الأمراء، كان بقوة السيف وبموافقة الأمير حيدر الذي لم يكن بمقدوره أن يرفض طلبهم نظراً لدورهم الهام في عين دارة.

ب- أن هناك نوعاً من التشابه مع التقسيم الفيودالي الغربي بين «نبلاء السيف» و«نبلاء الرداء»، أي نبلاء الوراثة ونبلاء القوة. وعلى هذه القاعدة الجديدة اندفع كثير من أصحاب النفوذ إلى التلقب بألقاب مقاطعجية كانت محصورة بعامل الوراثة قبل ذلك الحين.

ج- لقد فتح الباب على مصراعيه أمام الراغبين في الترقي شرط أن يتأمن لهم المال اللازم لشراء الخلعة أو القوة العسكرية لفرضها، أو رضى الأمير الحاكم الذي يغدق الألقاب على أعوانه. ولذا فإن الانتساب إلى العائلة المقاطعجية لم يعد شرطاً أساسياً ووحيداً للترقي المقاطعجي، بل ظهرت نماذج عملية معترف بها: شراء اللقب بالمال (بوهرموش) أو بالسيف (آل أبي اللّمع) أو برضى الأمير الحاكم (آل تلحوق وآل عبد الملك وآل جنبلاط...) وبدأ سيل الألقاب يتساقط على الأسر اللبنانية،

---

(54) الشدياق، ص315. أما حيدر الشهابي فلا يشير في تأريخه إلى هذه الرواية، بل يذكر أن الأمير حيدر زوّج كريمته بعد عين دارة من المقدم عبدالله اللمعي (وعند الشدياق أخته بدلاً من كريمته أي ابنته)، واحبه محبة عظيمة لما شاهد من فتكه في يوم عين دارة، الشهابي، مرجع مذكور، ص14.

فاشترى كثير منها ألقاباً متنوعة (أمير، بيك، آغا، أفندي، شيخ...) حتى باتت التسميات تقرن بكافة الزعامات المحلية... وأحياناً كثيرة لمجرد الحصول على وظيفة في الدولة. ويلاحظ أن الرسائل الموجهة إلى طانيوس شاهين، قائد الانتفاضة الفلاحية في كسروان، كانت تعنون بالشكل التالي:

«إلى جناب البيك طانيوس شاهين»[55].

وقضى فتح باب الانتقال، والترقي المقاطعجي أمام كافة الأغنياء وأصحاب النفوذ وأعوان الأمراء، على احتكار الأسر المقاطعجية القديمة للألقاب. وكانت تلك الأسر إسلامية الطابع ومعظمها من العائلات الدرزية. وأما الأسر المقاطعجية التي ترقت حديثاً فهي أسر مسيحية الطابع، ومارونية بشكل خاص، بالرغم من بروز بعض الأسر المقاطعجية الدرزية وترقيها . فقبل معركة عين دارة لم يكن يجري الكلام اطلاقاً على ألقاب مقاطعجية مسيحية تتعدى المقدم والشدياق، وهي ألقاب ذات مدلول ديني أكثر مما هو سياسي. وفي الفترة التاريخية التي أعقبت عين دارة برز دور المشايخ من الاسر المقاطعجية المسيحية، ولا سيما المارونية منها. كما أن تنصير قيادات شهابية وزعامات درزية ترقت حديثاً ساعد على دفع الزعامات المقاطعجية المارونية إلى مرتبة المساواة مع الزعامات المقاطعجية الدرزية. وهكذا زال الاحتكار الدرزي لتلك الألقاب والتسميات. وتفوقت المقاطعجية المارونية الجديدة بالزخم الاقتصادي الهائل، والطاقات البشرية المنتجة، والعلاقات التجارية مع الغرب، وانتعاش حركة التبشير والمدارس، والتوسع في شراء الأراضي واستصلاحها، والتأثير المباشر على الإمارة الشهابية عبر سلسلة طويلة جداً من المدبرين الموارنة، وتمتين الارتباط بالمخططات الاستعمارية الغربية. وقد دفعت كل هذه السمات وغيرها الصراع السياسي الطائفي إلى حدوده القصوى في نهاية حكم الإمارة الشهابية التي شكلت نوعاً من التوازن بين نفوذ الزعامات الدرزية المقاطعجية والزعامات المارونية المقاطعجية.

وهنا يبرز دور السياسة الشهابية في اضعاف الأولى وتعزيز المراكز الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية للثانية، كما يبرز دور الحكم المصري في ظهور القوى العسكرية المارونية.

---

(55) راجع انطوان ضاهر العقيقي، ثورة وفتنة، باب الملاحق.

حول ترقي الأسرة الجنبلاطية في سلم السيطرة المقاطعجية...

من الواضح أن بروز العائلة الجنبلاطية بقوة على مسرح الاحداث السياسية - الطائفية بعد معركة عين دارة لا يمكن أن يفهم إلّا في إطار فراغ الزعامة الدرزية التقليدية، وتحديداً ضعف بعض العائلات المقاطعجية العريقة أو زوالها. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر إنه يمكن أن ترصد خلال ثلاثة عشر عاماً فقط - وهي مدة زمنية قصيرة جداً - الملامح الأساسية لذلك الفراغ في الزعامة الدرزية العريقة على النحو التالي:

- زوال العائلة الدرزية الأولى آنذاك، أي العائلة المعنية، عام 1697 بعد انقراض أبنائها الذكور ورفض الأمير حسين بن فخر الدين الثاني العودة من الآستانة.

- القضاء على أسرة آل علم الدين في معركة عين دارة عام 1711. وبالرغم من بقاء بعض الأبناء الصغار منها على قيد الحياه، فإن أمل هذه الأسرة باستعادة الزعامة الدرزية العريقة كان قد انتهى إلى غير رجعة.

- إضعاف العائلة الارسلانية إضعافاً كبيراً بتجزئة المقاطعات التي كانت تسيطر عليها وإقامة مقاطعجيين دروز من الصف الثاني منافسين لهم ومدعومين من الاسرة الشهابية الحاكمة. يضاف إلى ذلك الافقار المادي المستمر لهذه الاسرة واجبارها على دفع غرامات باهظة بحيث تقلص نفوذها إلى الغرب من بيروت منبسطاً من الشويفات حتى عرمون فقط. ومنذ عين دارة كانت هذه الاسرة تلعب دوراً سياسياً هزيلاً قياساً إلى زعامتها الدرزية التقليدية العريقة كإحدى أبرز العائلات الدرزية المقاطعجية القديمة.

- فشل محاولة الترقي التي قام بها الزعيم الدرزي محمود بوهرموش من خارج إطار الاسر المقاطعجية الدرزية العريقة بالرغم من نجاحه في السيطرة على الإمارة وشراء لقب باشا. وهذا يثبت أن الترقي السياسي آنذاك كان لا يزال محصوراً في إطار حلف مقاطعجي سياسي - طائفي يتزعم مجموعة عائلات مقاطعجية لا فرداً مقاطعجياً يتكتل الجميع لاسقاطه. ولسوف يتمثل الشيخ بشير جنبلاط جيداً هذه التجربة بعد أكثر من مئة سنة على عين دارة . فقد أصاب غنى هائلاً ونفوذاً سياسياً قوياً، ولكنه لم

يغامر لتصدر الزعامات المقاطعجية كلها والاستيلاء على الإمارة، بل بقي يسعى جاهداً لزعزعة الزعامات الشهابية كلها بحيث تأتيه خلعة الإمارة في ظروف موضوعية تجعل منه الشخصية المقاطعجية الاولى التي تلتف حولها كل الزعامات الاخرى وتؤمن جباية الضرائب بانتظام للسلطنة العثمانية بعد فراغ الاسرة الشهابية من القادرين على الحكم. ولكن المخطط فشل لأسباب عدة[56].

أما بروز زعامة الجنبلاطيين فيرجع إلى وفاة الشيخ قبلان القاضي أحد أبرز زعماء الدروز في منطقة الشوف آنذاك دون عقب مما سهل بروز صهره علي جنبلاط كوريث شرعي لأملاكه وزعامته في المنطقة. ولم يكن بامكان الشهابيين معارضة مثل ذلك الترقي والوارثة لانهم هم أيضاً كانوا قد ساروا على الطريق عينه منذ سنوات قليلة جداً، أي أن ترقيهم السياسي إلى سدة الإمارة كان بفعل عامل المصاهرة السياسية مع المعنيين.

الأسرة الجنبلاطية بعد عين دارة

لم يشارك الجنبلاطيون في معركة عين دارة كأسرة مقاطعجية بارزة لأسباب كثيرة منها.

- قدومهم الحديث إلى إمارة الشوف بعد هزيمة المشروع الذي قام به علي باشا جنبولاد ضد الدولة العثمانية في حلب[57]. وكانت هذه الأسرة قليلة العدد آنذاك. ولا تشير مصادر هذه الحقبة إلى مشاركة الجنبلاطيين القتالية في معركة عين دارة. واذا كانت تلك المشاركة قد حدثت، فلا بد أن حدوثها كان تحت راية الشيخ الدرزي الكبير قبلان القاضي لأن علي جنبلاط كان متزوجاً من ابنة الشيخ وهي كل عقبه بعد وفاة ابنه الوحيد في الهرمل. ولذا نؤكد فقدان أي رابط مباشر بين توزيع المقاطعات اثر معركة عين دارة وبين بروز الجنبلاطيين كأسرة مقاطعجية في الشوف والجبل بكامله. ولعل اللبس الحاصل في الكتب التاريخية التي تكلمت على هذا الموضوع

---

(56) راجع مقالتنا "صراع المركزية داخل النظام المقاطعجي اللبناني - صراع البشيرين"، دراسات عربية، أعداد، 2-7 في عدد واحد لعام 1977.

(57) للتوسع يراجع كتاب الأب بولس قرألي، "علي باشا جنبولاد".

مرده إلى الفارق الزمني القصير جداً، عدة أشهر، بين وفاة الشيخ قبلان وانتصار الشهابيين في عين دارة. والرواية الشائعة تقول: «توفي الشيخ قبلان القاضي اثر سقطة من مكان عال وأوصى بجميع متروكاته للأمير حيدر الشهابي...»[58].

ليس من شك في أن هذه الرواية الواردة عند حيدر الشهابي وطنوس الشدياق، والمكررة في كافة المراجع الأخرى، رواية واحدة مأخوذة بحرفيتها عن حيدر الشهابي، حفيد الأمير حيدر بطل معركة عين دارة. كما نستبعد صدقها ما خلا الجانب المؤكد منها، وهو وفاة الشيخ قبلان القاضي بعد أشهر قليلة من معركة عين دارة .

فالوفاة تأتي في سياق إضعاف العائلات الدرزية العريقة، وهو الإضعاف الذي أشرنا اليه منذ تسلّم الشهابيين للحكم حتى عين دارة. ويعتبر الشيخ قبلان أحد الرموز الأساسية للزعامة الدرزية التي يمكن ان يلتف حولها تكتل مقاطعجي درزي يهدد نفوذ الأمير حيدر. «فالشيخ قبلان القاضي كان كبير طوايف أهل الشوف». ولذلك نستبعد أن تكون وفاته «قضاء وقدراً» أو سقطة من مكان عال ونزعم أن تلك الوفاة كانت قتلاً متعمداً على أيدي الأمير حيدر وأعوانه في اطار إزالة الخصوم السياسين.

- ويمكن استبعاد صدق الرواية لجهة الوصية: «... ولما توفي عام 1711 دون عقب ذكر أوصى بجميع متروكاته وعقاراته للأمير حيدر... فاستولى عليها الأمير»[59]. فوصية الشيخ الدرزي إلى الأمير الشهابي السني وحرمانه صهره علي جنبلاط غير قابلين للتصديق في اطار الصراع السياسي والطائفي لتلك الحقبة. وتأتي عبارة «فاستولى عليها الأمير» لتؤكد أن الوصية المزعومة مجرد وهم لا أساس له من الصحة طالما لم يكشف النقاب عنها حتى الآن. بل نعتقد جازمين انها لم توجد أصلاً، وأن الأمير حيدر هو الذي فرض وصايته على أملاك الشيخ الدرزي طلباً لابتزاز المال واضعاف الوريث الشرعي، وهي عادة كانت متبعة آنذاك لدى جميع الأمراء، والمقاطعجيين، وستظهر بثبات تاريخي في اكثر من مناسبة سياسية في المرحلة اللاحقة. فالأمير حيدر كان بحاجة ماسة إلى تسديد الأموال الأميرية المترتبة عليه بعد عين دارة وإلى أموال إضافية لإرضاء والي صيدا ووالي دمشق ووالي طرابلس.

- ومما يؤكد بطلان تلك الوصية وفشل مخطط الأمير حيدر في الاستيلاء على

---

(58) حيدر الشهابي، ص15، والشدياق، ص 316.

(59) نفس المرجعين والصفحة.

أملاك الشيخ قبلان القاضي، ان الزعامات الدرزية ادركت بوضوح أبعاد ذلك المخطط وتصدت للأمير حيدر وطلبت منه التخلي عن متروكات قبلان القاضي لصهره علي جنبلاط. وهذا ما تؤكده الرواية نفسها: «... لكن عزوة الشيخ قبلان القاضي اختاروا علي بن رباح جنبلاط ليكون رأساً لعزوتهم وزعيماً لفئتهم كما كان الشيخ قبلان، لأنه كان متزوجاً من ابنته. ولما أجمعوا على ذلك حضروا بين يدي الأمير. وبثوا له ما قصدوه وعاهدوه على أن يدفعوا له خمسين ألف قرش إذا سلم متروكات الشيخ قبلان القاضي وعقاراته إلى علي جنبلاط وشيَّخه. فاستصوب الأمير ذلك. ولوقته سلم جميع تركة الشيخ قبلان وعقاراته إلى علي جنبلاط وكانت مبلغاً وافراً جداً . وأقامه شيخاً. واسقط له خمسة وعشرين ألفاً من المال المذكور. وأخذ الباقي منه. ورتّبه في مرتبة الشيخ قبلان القاضي»[60].

- يتضح من هذا الجانب في الرواية عدة ملاحظات هامة منها:

- الملاحظة الأولى: إسقاط منزلة الجنبلاطيين من لقب باشا الذي ناله جدهم علي باشا جنبولاد إلى مرتبة شيخ: «ورتبه في مرتبة الشيخ قبلان القاضي». وقد رضي الشيخ علي جنبلاط بذلك طمعاً في الحصول على المتروكات واعترافاً بعدم القدرة في انتزاع تلك الأملاك بالقوة من الأمير حيدر المنتصر حديثاً في عين دارة. وفي هذا الاسقاط لمرتبة الجنبلاطيين اعتراف ضمني منهم بعدم السعي لاستعادة إمارة الشوف أو إمارة الدروز والرضى بزعامة الدرجة الثانية أي المشيخة. واذا كان الأمير حيدر عاجزاً آنذاك عن البطش بالأسرة الجنبلاطية و«عزوة قبلان القاضي» فإن هذا الاسقاط كان نصراً بارزاً لمخطط الأمير الشهابي بابعاد الأسرة الجنبلاطية عن المطالبة بالإمارة بالرغم من تزعمها لحلف قوي وثابت يشكل البديل الطبيعي للشهابيين في الحكم. ونظراً لهذا الدور الذي أقرته الأسرة الجنبلاطية لنفسها، فإنها بقيت طوال حكم الشهابيين تدعم هذا الأمير الشهابي أو ذاك، وتسقط هذا الأمير الشهابي أو ذاك، لكنها في الحالتين تلعب دور الداعم والحليف لا دور الزعيم الذي يستقطب حلفاً إلى جانبه.

- الملاحظة الثانية: إن الزعامات الدرزية ادركت وضعها بعد عين دارة والخطر

(60) حيدر الشهابي، ص 15، والشدياق، ص 316. للتوسع يراجع هشي، "العائلة الجنبلاطية"، بالفرنسية، الفصل الثاني.

المحدق بها بعد مقتل وإخفاق زعاماتهم التقليدية. فسعت إلى إعادة توحيد صفوف الدروز تحت قيادة علي جنبلاط «رأساً لعزوتهم وزعيماً لطايفيتهم». أي إعادة دور الشيخ قبلان القاضي «كبير طوايف أهل الشوف». وسوف تلعب هذه الزعامة الفتية المسيطرة على الشوف والمناطق المحيطة بمركز الإمارة في دير القمر دوراً أساسياً في تاريخ الإمارة الشهابية لأن الزعامات الدرزية كانت تسيطر على كل المقاطعات المحيطة بدير القمر سيطرة كاملة. وجاء تحالف الدروز يقطع الطريق على مخطط الأمير حيدر الهادف إلى أضعافهم، بشرياً ومادياً، إلى الحد الأقصى. وإذا كان بإمكانه انتزاع خمسة وعشرين ألف قرش ثمناً للإفراج عن متروكات الشيخ قبلان القاضي، فإن الأشهر القليلة القادمة ستثبت بالملموس عجز الأمير حيدر عن استمراره في ابتزاز الزعامات الدرزية واضعافها أكثر فأكثر.

- الملاحظة الثالثة: تناول سطحية الرواية التي يقدمها حيدر الشهابي عن كرم جده الأمير حيدر بالتنازل عن خمسة وعشرين ألف قرش. فالمؤرخ نفسه يشير إلى أن أشهراً قليلة تفصل عام 1712، عام «التخلي» عن ذلك المبلغ للشيخ علي جنبلاط عن متروكات الشيخ قبلان القاضي وعقاراته «التي كانت مبلغاً وافراً جداً» وبين عام 1712 عندما«انكسر عند الأمير من المال الميري عشرون ألف قرش. فجمع أرباب المقاطعات وطلب منهم هذا المال. فأجمعوا أنهم يلتمسون المهلة من عثمان باشا والي صيدا ويضعون عنده رهائن، فأجابهم الوزير إلى ذلك فأرهن الأمير حيدر ولده الأمير أحمد. وأرهن الأمير حسين اللمعي ولده الأمير حسنا. وأرهن الشيخ علي جنبلاط شرف الدين نجم مقدم حمانا. وأرهن المشايخ اليزبكية ابن الشنيف»[61].

فكيف يعاهد «عزوة الشيخ علي جنبلاط» الأمير حيدر على دفع خمسين ألف قرش إذا تخلى عن متروكات قبلان القاضي لصهره، فيقبل الأمير و«يتخلى» لهم عن خمسة وعشرين ألفاً في فترة مالية عصيبة جداً يضطر في نهايتها إلى رهن ابنه وآخرين لقاء عشرين ألف قرش فقط؟ ثم كيف يرهن الأمير ابنه مقابل أن يرهن علي جنبلاط المقدم شرف الدين من حمانا، ويرهن اليزبكية إبن الشنيف؟.

لعلَّ الأمير حيدر عجز عن بلص الأسرة الجنبلاطية وحلفائها بأكثر من خمسة وعشرين ألف قرش كنوع من الخوة على متروكات الشيخ قبلان القاضي. وأن الوصية لا أساس لها من الصحة. وأن تلك الخوة تركت أثراً بالغ السواء في نفوس الأسر

---

(61) الشدياق، ص 316، وحيدر الشهابي، ص 15 - 16.

المقاطعجية الدرزية كلها لأنها جاءت في إطار الأضعاف المستمر لها بالقتل والغرامات الباهظة والبلص وغير ذلك. ولذا فصمت تحالفها السابق عن الأمير حيدر وسارعت إلى تكتيل طائفي سياسي يضمن لها البقاء والقدرة على التحرك والحفاظ على النفوذ. فلم تسارع تلك الأسر إلى مد الأمير حيدر بالمال بل تركته يرهن ابنه لقاء عشرين ألفاً كانت قادرة على دفعها بالتأكيد. وما التمنع عن الدفع إلّا لتأكيد سخطها ورفضها لسياسة الأمير حيدر تجاه الزعامات الدرزية. ونستبعد كذلك أن يكون الشيخ علي جنبلاط قد رهن «شرف الدين مقدم حمانا» لأن هذا المقدم لا يقع في منطقة نفوذه، بل لعل رهن ذلك المقدم كان مرتبطاً برغبة آل أبي اللمع «لأن الأمير مراد اللمعي لم يرهن احداً لأنه لم يكن له من يرهنه» على حد تعبير حيدر الشهابي وطنوس الشدياق. وهكذا يمكن التأكيد بأن الإضعاف الحاصل في الزعامة الدرزية المقاطعجية العريقة قد توقف بعد اشهر قليلة من معركة عين دارة. فقد شهدت الفترة الممتدة من انتقال الحكم إلى الشهابيين عام 1697 حتى هذه المعركة عام 1711 تقلصاً كبيراً جداً في نفوذ أسر الدرجة الأولى من المقاطعجيين الدروز. ولم تغير ترقية أمراء آل أبي اللمع بعد هذه المعركة من وضع العائلات المقاطعجية الدرزية لأن قيادات هذه الأسرة لم تلبث أن تنصّرت في الفترة اللاحقة، واعتنقت قياداتها القليلة العدد الطائفية المارونية[62]. وبزوال الأسرة المعنية ثم أسرة آل علم الدين، وتقلص دور الأسرة الإرسلانية طوال حكم الإمارة الشهابية، كان لا بد من زعامة درزية جديدة تملأ الفراغ الحاصل على الساحة السياسية وتحافظ على الغنى الهائل الموروث على الصعيد الاقتصادي، وتدير طاقات بشرية محاربة ومجربة منذ مئات السنين. وقد توفرت للزعامة الجنبلاطية كل الظروف التاريخية للبروز وقيادة جانب أساسي من الصراع المقاطعجي داخل الإمارة الشهابية.

بروز الزعامة الجنبلاطية في قيادة الصراع السياسي حتى مطالع القرن التاسع عشر

من المؤكد أن ثروة الشيخ قبلان القاضي كانت عاملاً هاماً في دفع الأسرة الجنبلاطية إلى مقام الصدارة بين الأسر المقاطعجية المسيطرة على الجبل، وهي أسر درزية بالدرجة الأولى تقيم علاقات متعددة فيما بينها، ومع باقي الأسر المقاطعجية

(62) الأب نجيم، المقالة السابقة في "لبنان، مباحث علمية واجتماعية"، ص 341.

من سنية وشيعية ومارونية وغيرها. ولكن شخصية الشيخ علي جنبلاط ونفوذه الطائفي والسياسي أمَّنا له قاعدة شعبية واسعة فاقت زعامة عمه القديمة بحيث ارتبط اسمه بأملاك واسعة جداً، وبعلاقات صداقة وتحالف مع الأمراء الشهابيين والولاة العثمانيين والقناصل الأجانب، ولا سيما الفرنسيين منهم. وجاءت الإرساليات الأجنبية تعمل بنشاط في منطقة الشوف الخاضعة لنفوذ الشيخ علي جنبلاط فيقدم لها الحماية الكاملة والأراضي الواسعة لإقامة كنائس وأديرة خاصة كدير المخلص[63].

ويكتب القنصل الفرنسي كلارامبو (Clairambault) من صيدا في تقرير له بتاريخ 15 أيار/مايو عام 1766 «أن الشيخ علي جنبلاط هو أكبر المالكين وكبير مشايخ الدروز»[64].

وكان يقدم الحماية الكاملة للرعايا الأجانب إبان الأزمات الحادة بحيث يكثر القناصل من عبارات المديح له في كافة تقاريرهم، مؤكدين أن ضمانة الشيخ علي جنبلاط كانت كافية لإدخال الطمأنينة إلى قلوبهم[65]. وكان الشيخ الجنبلاطي يقود فصائل كاملة من الدروز العقال[66] ويتنافس على الزعامة مع المشايخ الدروز الآخرين، ولا سيما النكديين وآل عماد.

---

(63) عادل اسماعيل، الوثائق الدبلوماسية والقنصلية، بالفرنسية، المجلد الأول، ص182، تقرير آذار/مارس عام 1717، والمجلد الثاني، ص151 (note)

(64) م ن، المجلد الثاني، ص 139.

(65) م ن، ص 182، تقرير 12 حزيران/يونيو عام 1771.

وفي أثناء حوادث صيدا بين ضاهر العمر والسلطنة العثمانية، انتقل الرعايا الفرنسيون إلى حمى الدروز. وبالرغم من أن كلمة الدروز، في تقارير القناصل الفرنسيين تشير إلى الأمراء الشهابيين وزعماء الدروز وكذلك إلى سكان الجبل من الموارنة، فإن تقارير السبعينات من القرن الثامن عشر تشير بوضوح إلى الزعيم الدرزي الشيخ علي جنبلاط.

عادل اسماعيل، الوثائق الدبلوماسية والقنصلية، تقرير 23 أيار/مايو عام 1772، المجلد الثاني، ص221-222

م ن، تقرير 2 حزيران/يونيو عام 1772، المجلد الثاني، 228 وتقرير 28 حزيران، ص6 وص232.

(66) يروي القنصل الفرنسي في صيدا في تقرير له بتاريخ 9 تشرين الأول/أكتوبر عام 1771، أن الشيخ علي جنبلاط دخل مدينة صيدا على رأس 1500 مقاتل من الدروز العقال.

اسماعيل، الوثائق...، المجلد الثاني، ص189.

كذلك لم تكن علاقة الشيخ الجنبلاطي مع الأمراء، الشهابيين علاقة تحالف دائم، فكثيراً ما قامت صدامات عنيفة بينهما، وذلك ينبع من طبيعة النظام المقاطعجي نفسه. وكثيراً ما كانت للشيخ الجنبلاطي مواقف متميزة عن مواقف حليفه الشهابي فتوتر العلاقات بينهما لدرجة الصدام المسلح وحرق المنازل ونهبها. وقد حدث ذلك مراراً . فصراع الأميرين الشهابيين أحمد ومنصور ومنافسة ابن أخيهما الأمير يوسف الشهابي لهما، وكذلك منافسة أخيهما الأمير اسماعيل حاكم حاصبيا، نموذج للصراع الحاد على خلعة الإمارة يجد تفسيراً له في محاولة الزعامات المقاطعجية الدرزية لإضعاف الإمارة الشهابية. وهذه المحاولة تندرج في إطار صراع المركزية بين تلك العائلات والإمارة الشهابية بحيث يشير تقرير القنصل الفرنسي في بيروت 23 نيسان/ إبريل عام 1667 إلى «أن المشايخ الدروز كانوا يحكمون فعلاً إمارة الجبل باسم الأمير الشهابي». والمشايخ الدروز الذين يحكمون الإمارة يسميهم التقرير وهم: علي جنبلاط وعبد السلام عماد وكليب نكد[67].

وفي تقرير آخر بتاريخ 27 تشرين الأول/اكتوبر عام 1767، يشير القنصل الفرنسي إلى أن الشيخ علي جنبلاط هو «أكبر مشايخ البلاد وأشدهم نفوذاً» وأن هذا الشيخ كان يتذمر من تدابير الأمير منصور الشهابي ويحتج عليها[68].

كان دعم الشيخ علي جنبلاط للأمير يوسف كافياً لإجبار الأمير منصور على التخلي عن الحكم بعد مدة قصيرة من تلك الانتقادات، كما أمن له دعم والي دمشق[69]. وكان الأمير منصور قد حاول التصدي لنفوذ الشيخ علي جنبلاط بدعم من ضاهر العمر، لكنه فشل في ذلك[70]. وتفرد الأمير يوسف بحكم الإمارة، ولكن دعم الشيخ الجنبلاطي للأمير يوسف وكذلك دعم والي دمشق، كانا مرهونين بتجييش الأمير لعساكر من الجبل تحارب ضاهر العمر وأنصاره في جبل عامل الذين اعتبروا عصاة على السلطنة وولاتها. وجرت محاولة لاسترجاع صيدا من ضاهر العمر عام

---

(67) م ن، الوثائق....، المجلد الثاني، ص151.

(68) م ن، ص 159.

(69) م ن، ص 158.

(70) م ن، تقرير 23 كانون الأول/ديسمبر عام 1771، المجلد الثاني، ص199.

1772 بقوى عسكرية قوامها هذا الحلف[71]. وكادت هذه القوى تؤمن الانتصار لولا الدعم الروسي الذي تلقاه حلف ضاهر العمر من البحر[72].

ونظراً لمواقف الأمير يوسف في تلك الفترة ، وهي مواقف شديدة الالتصاق بتوجيهات والي دمشق والشيخ علي جنبلاط ، كانت التقارير الفرنسية تتهم الأمير يوسف بأنه أكثر الأمراء الشهابيين تنفيذاً للسياسة العثمانية فتقول «بأن هذا الأمير الشديد الاخلاص للعثمانيين، سيصل عاجلاً أم آجلاً للتفرد بحكم الجبل». و«أن هذا الأمير الشديد الوفاء للباب العالي سيشارك في حروب الولاة العثمانيين ويضع قواته دوماً إلى جانبهم»[73]. وكان للشيخ علي جنبلاط دور حاسم في مواقف الأمير يوسف الشهابي الوثيقة الارتباط بالسياسة العثمانية في هذه المنطقة.

استمرت هيمنة الشيخ علي جنبلاط على الإمارة الشهابية طوال حياته. ويبدو أنه كان لتلك العلاقة رد فعل سلبي على ولديه حسين وقاسم جنبلاط اللذين ورثا زعامة والدهما السياسية والاقتصادية والطائفية والعسكرية. فقد حاول الأمير يوسف التصدي لزعامتهما، كما حاول الشيخان دعم الأميرين الشهابيين: سيد أحمد وفندي ضد الأمير يوسف. وعجزت عساكر الأمير يوسف المدعوم من الجزار والي عكا عن جمع الضرائب من أتباع الشيخين المدعومين بدورهما من والي دمشق[74]. وكان ذلك مناسبة هامة للجزار كي يجمع ضرائب وفيرة من تنافس الأمراء الشهابيين، في حين كان الأمير يوسف يسعى لمصالحة المشايخ الجنبلاطيين بوصفهم القاعدة الأساسية التي تضمن بقاء أي أمير شهابي في مركز الحكم، وخاصة بعد أن لجأ الشهابيون إلى أسلوب تصفية الأخوة من الأمراء المتنافسين كما جرى للأمير فندي عام 1781 على يد شقيقه الأمير يوسف بالذات[75]، ولكثير من الأمراء الشهابيين الآخرين بوسائل مختلفة، منها القتل وسمل العيون وقطع الألسن.

---

(71) م ن، تقرير 2 حزيران/يونيو عام 1772، المجلد الثاني، ص228، وتقرير 28 حزيران/يونيو عام 1772، المجلد الثاني، ص232-233.

(72) م ن، تقرير 30 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1773، المجلد الثاني، ص318.

(73) م ن، تقرير 28 أيار/مايو عام 1771، وتقرير 2 أيار/مايو عام 1772، المجلد الثاني، ص357 و381.

(74) م ن، تقرير 11 نيسان/أبريل عام 1781، وتقرير أول أيلول/سبتمبر عام 1781، المجلد الثاني، ص357 و381.

(75) م ن، تقرير 11 نيسان/أبريل عام 1781، المجلد الثاني، ص357.

كذلك يمكن التأكيد على أن الزعامة الجنبلاطية بشكل خاص، والزعامات الدرزية المقاطعجية الكبيرة بشكل عام، بقيت حتى مطالع القرن التاسع عشر، وتحديداً حتى قيام المركزية الشهابية أيام الأمير بشير الشهابي الثاني، عاملاً هاماً في تحديد القرار السياسي للإمارة الشهابية.

وعلى قاعدة العوامل التاريخية الكثيرة، تعاظم دور الأسرة الجنبلاطية بشكل سريع، فباتت أكبر الأسر المقاطعجية الدرزية نفوذاً اقتصادياً وسياسياً، ومركز استقطاب أساسي للصراع داخل الإمارة وداخل الزعامات الدرزية نفسها. ففي حين أجبر الأمير حيدر وخلفاؤه من بعده على اعتبار الزعامة الجنبلاطية الغنية مشاركة في الحكم لا على هامشه، كانت الأسر المقاطعجية الدرزية العريقة تعتبر نفسها أحق بزعامة الدروز من الأسرة الجنبلاطية الوافدة حديثاً إلى إمارة الشوف. وقد تجسد الصراع على زعامة الدروز تحت ستار ما يسمى بالصراع الجنبلاطي - اليزبكي، أي بين الزعامات المقاطعجية الدرزية القديمة وحلفائها من جهة، وبين الزعامات الدرزية المقاطعجية التي ترقت حديثاً من جهة أخرى، دون أن يعني هذا التقسيم ثباتاً دائماً في ميزان القوى. فكثيراً ما كانت المصالح الخاصة للزعامات المقاطعجية الدرزية، القديمة منها والمترقية حديثاً، تلعب دوراً أساسياً في الوقوف إلى جانب أحد قطبي الصراع الدرزي الداخلي، الجنبلاطي - اليزبكي. فالصراع كان حول تزعم الدروز لا تزعم الإمارة. ولم يكن هذا الصراع شاملاً، ولا كان بمقدوره أن يصبح كذلك على امتداد المقاطعات بل كان محصوراً فقط داخل العائلات المقاطعجية الدرزية والمناطق التي تسيطر عليها. وقد لعبت الأسرة الشهابية دوراً أساسياً في اذكاء ذلك الصراع، اذ كانت تعمل جاهدة على أضعاف الأسر جميعاً لتشكل قطب الصراع الرئيسي في معركة المركزية التي تجسدها سلطة الأمير الشهابي الحاكم، والتجزئة التي تجسدها سلطة المقاطعجيين المسيطرين، وهم بأغلبيتهم الساحقة من الدروز. فالصراع إذاً صراع بين المركزية والتجزئة أو التشتت المقاطعجي السابق. وقد تمت هذه المركزية في نهاية الربع الأول من القرن التاسع عشر وعلى حساب الأسرة الجنبلاطية نفسها.

ملاحظات نقدية حول ترقي
الأسر المقاطعجية المسيحية بعد عين دارة

يتردد في المراجع التاريخية الحديثة أن الأمير حيدر «ولى» أنصاره من

المقاطعجيين المسيحيين على كسروان والمتن والزاوية والكورة وغيرها في محاولة للإيهام بأن سلطة الأمير حيدر بعد عين دارة باتت تمتد إلى المناطق التابعة لولاية طرابلس. فيقول بولس نجيم في دراسته «لمحة في تاريخ لبنان من العهد العربي حتى اليوم»: «وأما في خارج الشوف فولى الأمير حيدر على كسروان المشايخ الخازنيين أصدقاء المعنيين والشهابيين، ووسدت الزاوية إلى مشايخ بيت الضاهر، والكورة لمشايخ بيت العازار، وجبة المنيطرة لمشايخ آل حمادة الشيعيين»[76] وهنا تبدو محاكمة مثل هذه الأقوال ضرورة علمية ملحّة لأسباب كثيرة منها:

- إن المؤرخين الطائفيين وحدهم هم الذين يختلقون مثل هذه التولية من الأمير حيدر لزعماء الأسر المقاطعجية المسيحية. وأما هيمنة آل حمادة على جبة المنيطرة فقديمة جداً ولا علاقة للأمير حيدر بها[77].

إن هذه «التولية» للمقاطعجيين النصارى في كسروان والزاوية والكورة هي محض اختلاق تاريخي لا أساس له من الصحة. بل أن بروز الأسر المقاطعجية المسيحية على رأس تلك المناطق قد تم في مرحلة تاريخية لاحقة تفصلها سنوات طويلة تتجاوز نصف قرن من الزمن على الأقل، بعد معركة عين دارة.

ويستغرب القنصل الفرنسي في صيدا السيد غوتييه (Gautier) مثل هذه الاسقاطات لنفوذ الأسر المقاطعجية المسيحية في أواسط القرن الثامن عشر. ففي تقرير

---

(76) الأب نجيم، المقالة السابقة في "لبنان: مباحث علمية واجتماعية..."، ص341.

(77) يؤكد المطران بطرس ديب " أن حكم أسرة آل حمادة في الزاوية يعود إلى عام 1655، أي إلى نصف قرن قبل عين دارة، وأن حكم الحماديين الأوائل تميز بالعدل والإدارة الحسنة، ثم ما لبث بعضهم أن قام بأعمال بالغة السوء، دفعت أعداداً كبيرة من الموارنة للنزوح إلى كسروان". مما يؤكد الهيمنة السياسية والعسكرية للزعامات المقاطعجية الشيعية من آل حمادة على تلك المناطق. وتنعدم كل الأسس الواقعية للاسقاطات الحديثة، التي يصور بها المؤرخون الطائفيون "استقلالية" الموارنة في الزاوية وجبيل والبترون منذ القدم. ونخص بالذكر الأب بطرس ضو في مجلداته الأربعة حول "تاريخ الموارنة" وكلها تعتمد على مثل تلك الاسقاطات.

Pierre Dib., *«L'Eglise Maronite»* T2. p. 46.

وراجع أيضاً العينطوريني، "مختصر تاريخ جبل لبنان"، المطبعة الكاثوليكية 1953، ص 120 - 130. حيث يعطي لائحة كاملة بأسماء المشايخ من آل حمادة الذين حكموا جبة المنيطرة.

له من صيدا بتاريخ 31 آب/أغسطس عام 1751 يقول: «... فيما يتعلق بعائلات حبيش والخازن وغيرهما من العائلات المارونية البارزة، فأنا أستغرب فعلاً لماذا يتخذ أفرادها لقب أمراء لبنان. فليسوا في الواقع سوى زعامات فلاحية يرزح معظمها في الفاقة ولا يجدون موارد ودعماً لهم إلّا في ظل حماية الأمير الكبير وهم يدفعون له ضريبة سنوية»[78].

التقارير الفرنسية كثيرة جداً في هذا المجال وكلها تؤكد على هيمنة آل حمادة على مناطق الزاوية وجبيل والبترون والكورة طوال النصف الأول من القرن الثامن عشر، أي بعد سنوات عدة من معركة عين دارة. ولا يستطيع المؤرخون الطائفيون تقديم أي إثبات علمي على ترقي الأسر المقاطعجية المسيحية، ولا سيما المارونية منها، مباشرة بعد معركة عين دارة، وبروز هذه الأسر على قدم المساواة مع باقي الأسر المقاطعجية الإسلامية، فقد بقيت مناطق السكن المسيحي تخضع مباشرة لهيمنة المقاطعجيين المسلمين، وخصوصاً الشيعة من آل حمادة. وقد تلقى الحماديون ضربات موجعة من والي طرابلس بسبب عدم انتظام دفعهم للضرائب قبل أن تحل بهم الضربة التي قضت على نفوذهم نهائياً في مناطق السكن الماروني وذلك على يد الأمير يوسف الشهابي[79]. ولكن ذلك لا ينفي وجود تلك الزعامات المقاطعجية المسيحية المتنفذة في بعض المناطق قبل معركة عين دارة. فقد كان آل حبيش «أصحاب الفتوح» وآل الخازن «أصحاب كسروان» كما دلت على ذلك معركة غزير بين محمود بوهرموش من جهة والأمير حيدر وأنصاره من آل حبيش من جهة أخرى، وذلك عام 1710. وقد أشار الشدياق إلى «أن الشيخ حبيش قدِم بأولاده يوسف ومهنا وسليمان من يانوح في جبة المنيطرة إلى غزير وتوطنها عام 1515... وأنهم كانوا خدماً عند الأمراء العسافيين...»[80] ثم أصبح أولاد حبيش مدبرين للأمراء العسافيين. «وفي سنة 1637 رحلت مشايخ آل حبيش في البلاد عندما قام والي دمشق بتولية آل علم الدين جبل الشوف... واستمر تشردهم حتى عام 1680 عندما كتب الأمير أحمد المعني للشيخ

---

(78) اسماعيل، الوثائق...، المجلد الثاني، ص86.

(79) م ن، المجلد الثالث، ص268، والمجلد الرابع، ص 18.

(80) العينطوريني، "مختصر تاريخ جبل لبنان" ص 49 - 64. حيث نقرأ نبذة عن أصل آل حبيش والخازن والدحداح وشهاب ورعد ومرعب والعازار وغيرهم.

طربيه حبيش وللشيخ يوسف حبيش صكاً بتولية غزير...»[81]. ويتضح من هذه الروايات التاريخية أن آل حبيش كانوا يحكمون غزير من قبل المعنيين، أي منذ سنوات طويلة قبل معركة عين دارة. ويضاف إلى ذلك أن هؤلاء كانوا من المشايخ قبل وصول الأسرة الشهابية للحكم. ومن المرجح أنهم حصلوا على اللقب في عهد الأمراء العسافيين الذين اتخذوا مدبرين لهم من آل حبيش. فهم مشايخ منذ سنة 1637 على الأقل، كما يتضح من رواية الشدياق. ولكن مشيخة آل حبيش ونفوذهم في غزير وكذلك نفوذ آل الخازن في كسروان لم تكن تعني تفردهم بجباية الضرائب والتزامها من الأمير الحاكم لأنهم كانوا يخضعون مباشرة للأمير الشهابي المقيم في غزير. واستمر هذا الوضع حتى مطالع القرن التاسع عشر حيث كان الأمير بشير الشهابي الثاني لا يزال يعين شقيقه أو أحد أبنائه في غزير أو جبيل أو الزاوية وغيرها[82].

- لذا تبدو رواية بولس نجيم مختلقة تماماً ولا أساس لها من الصحة. وجاء نشر مخطوطة طنوس الشدياق يوحي بأن المخطوطة قد أصابها الحذف بشكل واضح. فطنوس الشدياق يروي أخبار آل حبيش منذ مئات السنين ولا يباعد في الكلام بين السنوات بل يروي أخباره أحياناً سنة فسنة. واللافت للنظر أن المخطوطة تقفز من عين دارة سنة 1711 إلى سنة 1840 (أي 130 سنة) قفزة واحدة، وهي السنوات القريبة جداً من عصر الراوي كاتب المخطوطة، مما يؤكد أن حذفاً متعمداً قد أصاب المخطوطة عند النشر. إذ لا يعقل أن يتكلم الشدياق على كافة الأسر المقاطعجية، المسيحية والدرزية والسنية والشيعية، خلال هذه الفترة ويهمل آل حبيش وآل الخازن. ويهدف هذا التغييب المتعمد لنص المخطوطة الأصلي إلى إفساح المجال أمام تضخيم دور الزعامات المقاطعجية المارونية بشكل خاص وجعلها مركز الاستقطاب الرئيسي في الصراع السياسي بعد عين دارة. والذي يؤكد صحة ملاحظتنا أن مخطوطة المؤرخ حيدر الشهابي «الغرر الحسان» لا تتكلم أيضاً على ترقي تلك الأسر المقاطعجية المارونية بعد عين دارة بحيث تبدو رواية الأب بولس نجيم أول مرجع اختلق هذه الرواية ونقلها عنه كثيرون ممن جاءوا بعده دون محاكمة تاريخية، حتى باتت تعتبر وكأنها «حقيقة ثابتة».

---

(81) الأب نجيم، مقالة سابقة منشورة في كتاب "لبنان: مباحث علمية واجتماعية..." ص341.

(82) اسماعيل، الوثائق...، المجلد الخامس، ص195 و244 و252 و278 و312 و331.

وبعد، فما هي الأسباب التي دفعت بولس نجيم لاختلاق رواية «التولية» وابراز المقاطعجيين الموارنة على قدم المساواة مع سائر الأسر المقاطعجية؟

من هذه الأسباب:

- تنصير الأمير حيدر، وهو تنصير غير ثابت تاريخياً. «ففي أيامه دان أولاده بالنصرانية وتابعهم عليها غيرهم من أل شهاب. واقتدى بهم بعض الأمراء، اللمعيين تاركين مذهبهم الدرزي. وكان السبب في تنصير كثير منهما (أي العائلتين) بل معظمهما قصد الانضمام إلى الطائفة المارونية اعتداداً بها واستناداً إليها بالنظر إلى أكثريتها عدداً وأهميتها عُدداً»[83].

فالرواية ذات هدف سياسي، كذلك فإن للتنصير هذا الطابع الذي يقدمه المؤرخون الطائفيون كتعبير مباشر عن مدى نفوذ الزعامات المقاطعجية المارونية بعد معركة عين دارة، وأن الأمير الشهابي بات غير قادر على الحكم بدونها. وهذا التحليل أو التعليل مجرد اسقاط سياسي معاصر لنتائج معركة عين دارة. ويبني هذا الإسقاط لنفسه روايات تاريخية لم تحدث اطلاقاً ولم يتكلم عليها رواة تلك الحقبة، فترى المؤرخين ينزلون بالمخطوطات بترا وتشويهاً بما يتلاءم مع الأهداف السياسية التي رسموها لتلك الأسر المقاطعجية. ونميل إلى الاعتقاد بأن رواية تنصير الأمير حيدر وأبنائه من بعده لا تحمل من الصحة التاريخية نصيباً أوفر من رواية التولية.

كانت الإمارة الشهابية بعد عين دارة تسير حثيثاً على طريق إضعاف الأسر المقاطعجية الدرزية. وقد استطاعت أن تنفذ جزءاً هاماً من مخططها حتى وفاة الشيخ قبلان القاضي وتكتل الأسر الدرزية حول الشيخ علي جنبلاط، ووقف ذلك الاضعاف، وإجبار الأمير حيدر على رهن أحد أبنائه الأمير أحمد لتسديد قيمة العشرين ألف قرش. فالأسر المقاطعجية الدرزية عادت إلى تصدر دور الزعامة في مواجهة الأسرة الشهابية الحاكمة التي كانت معدومة النفوذ التقليدي في إمارة الشوف وامتداداتها بحكم وجودها في منطقة وادي التيم. ولذلك سارع الأمير حيدر إلى بناء تحالفات سياسية مقاطعجية جديدة تعطي دوراً هاماً للزعامات المقاطعجية المسيحية، ولا سيما المارونية منها، ودوراً مماثلاً للأسر الدرزية الجديدة غير الطامعة في الإمارة (جنبلاط وعبد الملك وتلحوق). ولكن عندما أدركت الأسر الدرزية الجديدة مدى الأخطار المحدقة بها، وأن ازدياد نفوذ الأسرة الشهابية سيكون على حسابها دون

---

(83) الأب نجيم، المقالة المنشورة في كتاب "لبنان: مباحث علمية..." ص341.

سواها بحكم سيطرتها المقاطعجية التقليدية على إمارة الشوف، سارعت إلى التكاتف فيما بينها واجبار الأمير حيدر على وقف مخططاته الرامية لإضعافها وضربها . ولم تلبث هذه الأسر الدرزية أن أجبرت خلفاء هذا الأمير على التسابق لكسب ودها، فازداد دورها السياسي كثيراً عندما أخذ الأمراء الشهابيون يتنافسون على شراء خلعة الإمارة. وكان من الطبيعي أن يلجأ الأمير المعزول أو الطامع بالإمارة إلى كسب ود العائلات المقاطعجية المسيحية وبعض العائلات الدرزية المعارضة. فازداد نفوذ العائلات المقاطعجية المسيحية، وخصوصاً المارونية منها. والملاحظ أن ذلك الاستقطاب تم بعد سنوات طويلة من عين دارة.

- وعلى قاعدة ما آل إليه الصراع من استقطاب شهابي للمقاطعجين من الزعامات الدرزية والمارونية على السواء، جاء المؤرخون الطائفيون المحدثون يختلقون تلك الروايات عن تولية الأمير حيدر لزعماء الأسر المقاطعجية المارونية «كي يقوّي تحالفاته السياسية ونفوذه في جبل لبنان». فالكلام هنا يدور على «تحالفات» وعلى «جبل لبنان» لا على إمارة الشوف، وذلك في إطار التنظير الطائفي الدامج بين المارونية ولبنان. وعند الكلام على المقاطعات الشيعية أو السنية، تصبح العلاقة بين الأمير حيدر وزعماء هذه المقاطعات نوعاً من السيطرة القمعية لأن الأمير حيدر «لم يكتف بتقوية سلطته في جبل لبنان حتى أشرب حبه (حب جبل لبنان) مشايخ بلاد بشارة الشيعيين ومشايخ حاصبيا وراشيا ومشايخ البقاع وبعلبك والضنية ومرجعيون...»[84].

أي أن علاقة «جبل الدروز» و«جبل الموارنة» علاقة تدامج طبيعي (!)، وعلاقة سياسية تقوم على التحالف الوثيق بين قيام «جبل لبنان» و«الإمارة اللبنانية». وهذه العلاقة هي إحدى القواعد الرئيسية الثابتة في الأيديولوجيا الطائفية القائلة بالتحالف الدرزي - الماروني لقيام «الإمارة اللبنانية». وأما في باقي المناطق فيقوم التفسير الطائفي لتلك العلاقة بين السنة والشيعة وإمارة الشوف على رفض «البنانية» هذه الطوائف وتلك المقاطعات، وعلى أن تاريخ تلك العلاقة يتميز دوماً بالقمع والقهر لإجبار هذه المقاطعات وسكانها على «اشرب حب جبل لبنان»، بالقوة. وليست هذه التعابير الجغرافية الواردة في هذا المقطع سوى اسقاطات طائفية معاصرة على فترة

---

(84) م ن، ص341.

حكم المعنيين والشهابيين. ومهما قيل في تلك «التولية» فإن نصيبها التاريخي من الصحة معدوم تماماً بالرغم من بروز الهيمنة المقاطعجية المارونية وتعززها بعد عين دارة. فهذه الهيمنة لم تتخذ طابعاً حقوقياً معترفاً به. أي أن الأسر المقاطعجية المسيحية كانت لا تزال بعيدة عن هرم السيطرة السياسية المقاطعجية في رأس الإمارة، ولم تكن قد نالت حتى ذلك الحين اعتراف الدولة العثمانية الحقوقي بها، ولم يصدر أي فرمان بتوليتها، وهو الشرط الأساسي للترقي الحقوقي آنذاك. ولذا بقي هؤلاء المقاطعجيون المسيحيون على اختلاف طوائفهم أسرا مقاطعجية من الدرجة الثانية تجبي ضرائبها وتنقلها عبر وكيل أو مساعد للأمير الشهابي الحاكم المقيم في غزير أو جبيل، أو عبر والي طرابلس. وبالرغم من كثرة رعاياها وازدياد نفوذها السياسي والاقتصادي والتربوي في مقاطعات معينة، فإن دورها في تولية الأمير الشهابي وعزله بقي هامشياً طوال القرن الثامن عشر. وبقيت الأغلبية الساحقة من الفلاحين المسيحيين، ولا سيما الموارنة منهم، تخضع مباشرة لسيطرة الأسر المقاطعجية الإسلامية، شيعية كانت أو سنية ودرزية. وهكذا فإن اندلاع الصراع لاحقاً كان في أحد مظاهره صراعاً طائفياً ينبع من الاختلال الحاصل في طائفية قوى الإنتاج من جهة، وطائفية قوى السيطرة الطبقية من جهة أخرى. وقد حرضت قوى السيطرة المقاطعجية المسيحية، المارونية بالتحديد، على دفع هذا الصراع إلى حدوده القصوى، إذ كانت لها مصلحة أكيدة في التحرر من سيطرة المقاطعجيين المسلمين من جهة، ولتتفرد بجباية الضرائب ونهب الفلاحين في مقاطعاتها من جهة أخرى.

تعتبر ولاية الأمير يوسف الشهابي إحدى حلقات هذا الصراع العنيف، إذ قضى الأمير يوسف على نفوذ آل حمادة الشيعة نهائياً في مقاطعات كسروان والبترون وجبيل والزاوية والكورة وأجلاهم عنها. كما أضعف حلفاء الحماديين في الضنية وعكار، وهم مقاطعجيو آل رعد وآل مرعب السنة. وبضرب نفوذ هذه الأسر المقاطعجية الإسلامية تم إطلاق يد بعض المقاطعجيين المسيحيين فبدأوا يلعبون دوراً مماثلاً للمقاطعجيين المسلمين في قهر فلاحيهم وعمالهم. وتماثلت طائفية المقاطعجي والفلاح في تلك المناطق دون ان تتماثل في المقاطعات الأخرى حيث بقي الاختلال الطائفي، الدرزي في رأس السلطة، والمسيحي في القاعدة حيث القوى المنتجة. وسيقود هذا الاختلال إلى انفجار كبير في أواسط القرن التاسع عشر بسبب الأزمة الاجتماعية الخانقة وتدخل القنصليات الاستعمارية ومواقف السلطة التركية. وقد عم الانفجار المقاطعات ذات الهيمنة المسيحية والمختلطة على السواء وإن بدرجات أشد عنفاً في

المقاطعات المختلطة حيث يلعب الوجه الطائفي للصراع دوراً أساسياً في ازدياد حدته.

يبدو بوضوح أن رواية بولس نجيم حول «تولية» الأمير حيدر للمقاطعجيين المسيحيين بعد عين دارة رواية مختلقة تماماً ولا أساس لها من الصحة. ويناقض نجيم نفسه على الصفحة ذاتها التي يتكلم فيها على تلك التولية. فبعد انتقال الولاية من الأمير حيدر إلى ابنه الأمير ملحم عام 1732، كان اعتلال هذا الأخير ورغبته في تولية ابن أخيه الأمير قاسم مكانه ريثما يبلغ ابنه الأمير يوسف سن الرشد. «غير أن عميه أحمد ومنصور لم يوافقاه في ما أراد من تولية قاسم المنصب العام (الإمارة) فاقتصر على تقليده إمارة غزير وهناك كانت وفاته متنصراً سنة 1768»[85].

أي أن حكم غزير، مركز آل حبيش، بقي بيد الأمراء الشهابيين بعد عين دارة. وكذلك يشير بولس نجيم نفسه إلى الدور السياسي الألحاقي الذي قامت به الأسر المقاطعجية المارونية بعد عين دارة وإلى هامشيتها في التأثير على هرم الإمارة الشهابية المسيطر. فعند الكلام على الصراع اليزبكي - الجنبلاطي، وهو الصراع الدائر لتزعم الأسر المقاطعجية الدرزية، أي الصراع الإقليمي الأقل أهمية من الصراع على الإمارة الشهابية، يورد نجيم أن ذلك الانقسام قد «تطرق إلى الموارنة متابعة ومشايعة للحزبين المذكورين. فانحاز المشايخ الخازنيون إلى زعيم الحزب الجنبلاطي والمشايخ الدحداحيون إلى زعيم الحزب اليزبكي... وطالت حدة النزاع بين الحزبين»[86].

يستدل من ذلك أن معركة عين دارة لم تكن نقطة التحول الجذرية في ترقي الأسر المقاطعجية، المسيحية (لا سيما المارونية منها) إلى مصاف أسر الدرجة الأولى، بل حافظت على موقعها الهامشي في الصراع كحليف فيه لا كقطب مؤثر وفاعل. وقد استفادت الزعامات المقاطعجية المسيحية من هذا الموقع الحليف فتجنبت الكثير من الويلات التي لحقت بالأسر المقاطعجية القوية المتناحرة.

بقي أن نشير أخيراً إلى أن التنصير في هرم السلطة السياسية الشهابية المسيطرة وبعض العائلات التابعة لها قد لعب دوراً أساسياً في ترقي الأسر المقاطعجية المسيحية إلى مصاف أسر الدرجة الأولى في الصراع. فالمؤرخون الطائفيون يشيرون إلى تنصير الأمير حيدر في محاولة للإيهام بأن الأسرة الشهابية بدأت بالتنصر فور

---

(85) م ن، ص342.

(86) م ن، ص342.

حكمها للجبل نظراً لنفوذ المسيحيين فيه، وأن الأمير حيدر أول أمير شهابي فعلي تسلم الإمارة. ثم يؤكدون تنصير أبنائه من بعده، وكذلك إبن أخيه الأمير قاسم الذي «توفي متنصراً في غزير سنة 1768». وكذلك تنصير أمراء آل أبي اللمع، كما يتكلمون على نصرانية الأمير يوسف والمؤرخ حيدر الشهابي، والأمير بشير الثاني وغيرهم. وكان للتنصير دور هام في تبدل مواقف بعض الحكام الشهابيين السياسية[87]. ولكن دور الأمير يوسف في هذا المجال كان أساسياً في تطور نفوذ الأسر المقاطعجية المارونية. فالأمير يوسف: «دان بالنصرانية... وأحرز شأناً خطيراً باستظهاره على الشيعيين مرة بعد أخرى... وأنه تولى رئاسة الموارنة سنة 1766 فبدد شمل الشيعيين في واقعة أميون وطردهم من الكورة بعد أن طردهم من جبة بشري والمنيطرة وبلاد جبيل سنة 1762... ومنذ عام 1766 أصبح شمالي لبنان بعهدة أعيان الموارنة. فأقام المشايخ آل الضاهر ببشري، وبولس الدويهي بإهدن حتى عام 1791، حيث خلف عائلته آل كرم على العهدة، وأقام بنو عواد والشدياق وغيرهم من الأعيان بحصرون وعين طورين وسواهما. وولى الأمير يوسف المشايخ الدحادحة على بلاد جبيل والبترون»[88]. وهنا يعترف نجيم نفسه مجدداً بأن الزعامات المقاطعجية المسيحية لم تترق بعد عين دارة زمن الأمير حيدر بل في إبان حكم الأمير يوسف الشهابي والحقبة التالية.

---

(87) حيدر الشهابي، "لبنان في عهد الأمراء الشهابيين"، المقدمة. وقد ظهرت في مجلة "أوراق لبنانية" التي أصدرها الأستاذ يوسف ابراهيم يزبك، خلال سنوات 1955 - 1975، عدة مقالات حول تنصر الأمير بشير الثاني. وفي تقرير للقنصل الفرنسي في بيروت بتاريخ 3 تموز/يوليو 1844، يشير السيد بوجاد إلى دور التنصير في المجال السياسي بقوله: "لم يكن أمير الجبل (في العهد الشهابي) درزياً ولا مارونياً بل مسلماً عربياً. وقد اعتنق بمفرده، أو مع أفراد عائلته، الطائفية المارونية. فوالد الأمير بشير الحالي (يقصد بشير الثالث) كان كاثوليكياً (أي مارونياً)، وهنا بالضبط تكمن أهمية الثورة الكبرى التي تمت في لبنان. فالعائلة الشهابية التي اعتنقت الكاثوليكية (المارونية) رجحت الميزان لمصلحة الموارنة. ولا يعتبر هذا التبدل مثار اعجاب لمن يعرف الدور الذي تلعبه الطائفية لدى شعوب المشرق..." المزدوجات الواردة في هذا المقطع لنا.
اسماعيل، الوثائق. . .، المجلد السابع، ص375.

(88) بولس نجيم، المقالة المنشورة في كتاب "لبنان: مباحث علمية واجتماعية.."، ص342.

بعض الاستنتاجات

نحاول حصر الاستنتاجات بالتبدلات الطائفية - السياسية التي تمت في هرم السيطرة المقاطعجية للحكم الشهابي وتحالفاته المحلية استناداً إلى انتصار الشهابيين في عين دارة. فقد توطد حكم الأسرة الشهابية السنية على قاعدة تمثيل هذه الأسرة لوحدة السلطة السياسية ومركزيتها في ظل إشراف مباشر من السلطنة العثمانية الحاكمة باسم الإسلام الحنيف. وهكذا جرى التزاوج الطائفي الواضح بين طائفية السلطة المركزية العثمانية وطائفية القوى السياسية المحلية داخل المقاطعات اللبنانية. ويمثل هذا التزاوج ارتباط القوى المقاطعجية المحلية كجزء أساسي من القوى المركزية الخارجية ومشاركتها إياها كثيراً من السمات الطائفية لأساليب القمع والتنظيم السياسي والإداري والعسكري ونظام الضرائب والقضاء والتعليم وغيرها. وهذا التزاوج يجعل الكلام على «استقلالية الجبل اللبناني» عديم الأهمية التاريخية. فتطور المقاطعات «اللبنانية» شكل امتداداً طبيعياً للمنطقة العربية المحيطة بها، وبالتالي ملحقاً بالتطور التاريخي للسلطنة العثمانية. وتجد سمات هذه المرحلة كامل تفسيراتها التاريخية داخل البنية الأقتصادية والأجتماعية والسياسية التي تطورت في ظل التبعية للسلطنة العثمانية من جهة، وبداية الإرتباط بالمخططات الإستعمارية في المنطقة من جهة ثانية. ولما كانت الدولة العثمانية تخطو سريعاً نحو التفكك والانحلال فقد كان الإرتباط بالغرب الإستعماري يتعمق أكثر فأكثر ويدفع بالمقاطعات المحلية إلى الانفصال عن الدولة العثمانية تمهيداً للإلحاق والتبعية بذلك الغرب دون أي حيز جدي من الاستقلال وحق تقرير المصير.

قد تثبت الحكم نهائياً بيد الشهابيين بعد معركة عين دارة لمدة جاوزت القرن وثلث القرن دون انقطاع. ولكن انتقال الحكم من المعنيين إلى الشهابيين لم يكن تبدلاً جذرياً، لا في القوى السياسية الجديدة ونهجها في الحكم، ولا في طائفية القيادات المسيطرة منذ مجيء القبائل العربية الإسلامية. فهذه القبائل كانت سنيّة الطائفية منذ ورودها إلى تلك المقاطعات. وقد اعتنق قسم منها في وادي التيم والشوف الطائفية الدرزية بفعل الانشقاقات المذهبية الحاصلة داخل الدين الإسلامي، تماماً كما حصلت عند اليهود والمسيحيين. ولذا فإن درزية السلطة الحاكمة في المقاطعات «اللبنانية» لم تكن نموذجاً فريداً في المنطقة ولا هي تعبر عن انفصال أو استقلالية أو أي شكل من أشكال التمايز عن السلطة المركزية، سواء كانت عباسية أو مملوكية أو عثمانية.

فالعلاقات بين السلطة المحلية والسلطة المركزية لم تتبدل إطلاقاً بتبدل بعض رموزها المحلية (كتغيير الحكام والأمراء والمقاطعجيين) أو رموزها الخارجية (تبدل السلاطين والصدر الأعظم والولاة...). بل كان الناظم الأساسي لها اعتراف السلطة المحلية بالسلطة المركزية وتقديم الضرائب لها بانتظام والمساعدة في حروبها العسكرية متى طلب منها ذلك، وعدم إعلان العصيان عليها أو الدخول في أحلاف خارجية معادية لها.

لم تتبدل الأسس التي قامت عليها العلاقة بين السلطنة العثمانية والإمارة المعنية عندما انتقلت هذه الإمارة إلى الشهابيين إلّا بمقدار التبدل الحاصل في مستوى العلاقات الأقتصادية والإجتماعية والسياسية داخل السلطنة نفسها من جهة، وبينها وبين الولايات التابعة لها من جهة أخرى. وهو تبدل يتعلق بزيادة حجم الضرائب، أو تكالب الولاة لابتزاز الأموال، أو الدخول في عملية التبديل المستمرة لهرم السلطة المحلية الحاكمة بقصد أضعافها وربطها ذيليا بالولاة والسلطنة، أو اشتداد المراقبة على السلع الواردة إلى المنطقة، أو المصدّرة منها، أو الناشئة داخلها، بقصد فرض ضرائب عليها وتجميع كميات نقدية كبيرة لإعادة شراء منصب الولاية، وكلها تبدلات تمس شكل العلاقة التي لم تتغير جوهرياً بين السلطنة وولاياتها.

يمكن التأكيد أن معركة «عين دارة» لم تشكل «قفزة نوعية» في علاقات السلطنة بولاياتها بل استمراراً للخط الأقتصادي والاجتماعي والسياسي نفسه الضابط لتلك العلاقة بما يضمن وحدة السلطنة وولاياتها، وتشديد هيمنتها وفرض الطاعة عليها، وجباية أكبر قدر ممكن من ضرائبها بقصد افقارها الاقتصادي، واضعاف حكامها المحليين، في ظروف تاريخية شهدت تزايد الضغط الاستعماري الغربي، لضعضعة السلطنة العثمانية عبر الامتيازات الأجنبية، والمعاهدات المباشرة مع الولاة العصاة (أبو الذهب في مصر، وضاهر العمر في عكا، وفخر الدين في الشوف، وعلي جانبولاد في حلب).

كانت زيادة الضغط على الولايات تحمل معها الكثير من سمات الضعف العثماني إذ كثرت هزائم جيش السلطنة وقويت الحركات الانفصالية عنها وزاد استبداد الولاة لابتزاز أكبر في الضرائب وجمع الأموال. وفقدت الدولة العثمانية هيبتها السابقة وبات واضحاً إن التنافس الإستعماري وعدم الإتفاق على اقتسام تركة السلطنة كانا عاملاً أساسياً في تطويل عمر هذه السلطنة قبل البدء بانتزاع ولاياتها تدريجياً.

ومن الملاحظات البالغة الأهمية على الصعيد الداخلي أن تجربة فخر الدين الثاني

في علاقاته ببعض القيادات المارونية (آل الخازن بشكل خاص) ورفعها إلى مرتبة المقاطعجيين جاءت بعد مئات السنين من الحصار السياسي على تلك القيادات. فمن الواضح إن الأنظمة السياسية التي حكمت باسم الإسلام منذ الفتح قد فرضت حصاراً شاملاً على الزعامات السياسية المسيحية بسبب ارتباطها الوثيق بالبيزنطيين ثم بالصليبيين. ولذا جاءت خطوة فخر الدين الثاني إعلاناً صريحاً برفع ذلك الحصار والاستفادة من تلك الزعامات طمعاً في تعميق العلاقات الاستعمارية والبابوية مع الغرب. ومن أسباب التشدد في فرض الحصار أن العلاقات الوثيقة بين الموارنة والبيزنطيين ثم الفرنجة كانت خطراً كبيراً على أمن الأنظمة السياسية الحاكمة باسم الإسلام إذ تفسح في المجال أمام تدخل استعماري خارجي تحت ستار الوحدة الطائفية وإيجاد مواطىء اقدام للدويلات الغربية الطامعة في احتلال المنطقة. وقد استطاعت تلك الأنظمة الإسلامية، أن تمنع بالفعل ذلك الاتصال المباشر طوال مئات السنين، بعد القضاء على الوجود الصليبي في المنطقة، وترحيل أعداد من الموارنة إلى قبرص، وتقوقع القسم الآخر في الجبال المحيطة بوادي قاديشا خاضعين لحكم السلطة المحلية، دافعين ضرائبهم عبر المقاطعجين المسلمين.

لكن الامتيازات الأجنبية وما تلاها من علاقات مباشرة بين الغرب الإستعماري والتجمعات الطائفية داخل السلطنة العثمانية تحت ستار «حماية الأقليات» كانت عاملاً أساسياً في تهديم وحدة الدولة العثمانية وتفتيتها إلى طوائف ودويلات. كما شكلت تلك الإمتيازات المدخل الطبيعي لرفع الحصار السياسي السابق على الزعامات المسيحية (ولا سيما المارونية) التي اعتمدت كإحدى الركائز المحلية لمشروع سياسي يرمي إلى تجزئة الدولة العثمانية وانتزاع ولاياتها، تحت ستار حماية الأقليات فيها. وخطوة فخر الدين الثاني في هذا المجال إحدى حلقات ذلك المشروع السياسي الذي رافقه هجوم عسكري مباشر قام به فخر الدين على كافة المناطق الجغرافية المحيطة بإمارة الشوف. وفشل المشروع فشلاً ذريعاً آنذاك للقوة العسكرية العثمانية التي تصدت له وقضت عليه، ولكنه بقي قيد التنفيذ في المراحل اللاحقة. وبقيت علاقات فخر الدين بالزعامات المقاطعجية المسيحية والإستفادة من القوى المنتجة المسيحية نموذجاً يحتذى. وجاءت معركة عين دارة عام 1711 في مرحلة تاريخية تميزت بضعف السلطنة العثمانية وعجز ولاتها عن قمع الحركات المحلية المتكاثرة ضدها. ولذلك سارعت الأسرة الشهابية الحاكمة إلى صياغة تحالفاتها المحلية تبعاً لمصالحها الخاصة كعائلة مقاطعجية تسيطر على الإمارة الجبلية من خارج جبل الشوف. أي من حاصبيا وراشيا،

وهي في الوقت نفسه بحاجة ماسة إلى قوى مقاطعجية داخلية تدعمها ولا تنافسها على الإمارة. وقد وجدت في الزعامات المقاطعجية المسيحية (لا سيما المارونية)، وبعض الأسر المقاطعجية الدرزية الناشطة حديثاً، قاعدة صلبة لتدعيم ركائز سيطرتها على الإمارة وتوسيعها لتشمل جميع المناطق الجغرافية المحيطة بالشوف. فكانت الإمارة الشهابية تسير في الخط الذي رسمه فخر الدين الثاني وتضيف إليه مكاسب جديدة تنبع من ضعف السلطنة والوجود الإستعماري المباشر عبر القناصل والتجار والأساطيل والحملات...

وتبعاً لظروف المرحلة التاريخية الجديدة التي رافقت عين دارة برز فارق نوعي في دور الأسر المقاطعجية المسيحية. ففي حين تعامل فخر الدين الثاني مع بعض قيادات هذه الأسر كأفراد ومدبرين، جاء الحكم الشهابي يكرس علاقات سياسية جديدة مع تلك الأسر. أي أن الشهابيين رأوا في القيادات السياسية المارونية زعماء لأسر مقاطعجية مسيطرة وأقروا لهم بهذا الدور على قدم المساواة تماماً مع سائر الأسر المقاطعجية الإسلامية. وهكذا شكل حكم الشهابيين، ولا سيما بعد تنصّر قسم من قياداتهم المسيطرة، بداية تحول سياسي بالغ الأهمية في مسار تطور المقاطعات «اللبنانية» من التجزئة إلى الوحدة. فقد ارتبطت مقاطعات كسروان والفتوح والمتن والزاوية والكورة وجبيل والبترون، وهي المقاطعات ذات الأغلبية المسيحية، تباعاً بإمارة الشوف وضعفت تبعيتها لوالي طرابلس. وما أن شارف حكم الأسرة الشهابية على الإنتهاء حتى كانت الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية المحلية، والضغوطات الخارجية الإستعمارية، تفرض تقسيم هذه المقاطعات وإمارة الشوف كما لو كانت وحدة جغرافية يجري تقسيمها طائفياً وسياسياً.

لا بد أخيراً من التأكيد بأن القيادات المارونية المقاطعجية الجديدة، الدينية منها والمدنية، لم تشكل قطب الصراع الرئيسي مع الإمارة الشهابية، ولكنها ساهمت بنشاط في تشجيع اقتتال الشهابيين فيما بينهم، وفي تطاحن الزعامات الدرزية تحت ستار الصراع اليزبكي - الجنبلاطي، وفي الصراع الشهابي مع باقي العائلات المقاطعجية المسيطرة. وكانت الزعامات المقاطعجية المارونية المستفيد الأكبر من ذلك التطاحن بين العائلات المقاطعجية المسيطرة، وكلها عائلات إسلامية، مما أفسح لها في مجال الترقي السياسي الطائفي.

الفصل الثاني

تحوّلات إجتماعيّة إقتصاديّة
وسياسيّة طائفيّة

I

المدلول الاجتماعي والسياسي لتنظيم
الكنيسة المارونية وقواها الرهبانية المنتجة

توطئة

يؤكد كتبة تاريخ الرهبانية المشرقية أن بدايتها تعود إلى القرون الأولى للمسيحية حيث انتشرت الحياة النسكية في مصر والمشرق. لذا تبرز هذه الدراسة فقط لكن الحياة النسكية في هذه المنطقة تستحق دراسة مستقلة، كيفية تحول هذه الحياة إلى قوة إقتصادية واجتماعية كبيرة بفضل تجمع عدد كبير من اليد العاملة النشيطة والمجانية، أي الرهبان ثم الراهبات، في وحدات إقتصادية منظمة هي الأديرة. ومع بروز هذه القوة الإقتصادية والاجتماعية بدأ يتزايد دور رجال الدين في هذين المجالين، وأخذوا يطالبون بحصة أكبر في الحياة السياسية. وقد تم لهم ذلك في نهاية القرن الثامن عشر بشكل عملي، وفي أواسط القرن التاسع عشر بشكل حقوقي، مقروناً بقيام نظام القائمقاميتين، وبالبروز السياسي لرجال الدين، ولا سيما الموارنة منهم.

لا يتسع لدراسة نشوء الأديرة وتطورها إلى وحدات اقتصادية تتعاطى الزراعة وإنتاج الحرير والخمور وتربية الماشية، وكانت تتعاطى كل أنواع الحرف كالتجارة

والطباعة والتجليد وغيرها. إلا أنه لا يمكن تجاهل أهمية هذه الأديرة على الصعيدين الإقتصادي والثقافي، إذ كانت من المراكز الهامة لنشر العلم ونسخ المخطوطات والطباعة وغيرها. والسمة الأساسية لهذه المرحلة تتمثل بأن الأديرة لعبت دوراً هاماً في ترقي الأسر المقاطعجية المارونية، التي اعتبرت نفسها حامية للطائفة المارونية. وفي المرحلة اللاحقة، جرى تبدل هام في الولاء للكنيسة المارونية على حساب هذه الأسر، وهو التبدل الذي حصل منذ مطالع القرن التاسع عشر.

كان للأديرة والرهبان دور مهم في ترقي الأسر المقاطعجية المسيحية، ومن ثم الكنيسة المارونية، وجعلها قوة الصدام الأولى مع المقاطعجيين المسلمين (ولا سيما الدروز منهم) في القرن التاسع عشر، قرن الصدامات الإجتماعية السياسية ذات الوجه الطائفي الواضح.

العمل الكنسي والرهباني قبل القرن الثامن عشر

بعد مناقشة علمية مطولة يتوصل الأرشمندريت أثناسيوس حاج، الدكتور في العلوم الكنسية الشرقية، إلى تحديد سنة تأسيس الرهبانية فيقول: "الخلاصة إنه يمكننا أن نجزم بأن سنة التأسيس الحقيقية هي سنة 1710"[1]. وبالرغم من أن بعض الآراء تعود بالتأسيس إلى أعوام 1693 أو 1697 أو 1700 أو 1705 أو 1713 فإن الفارق الزمني بينها جميعاً لا يتعدى عشرين عاماً على أبعد حد[2]. ولذا يمكن التأكيد بأن

---

(1) حول نشأة الرهبانية يراجع:

- الأرشمندرين الدكتور إثناسيوس الحاج، "الرهبانية الباسيلية الشويرية في تاريخ الكنيسة والبلاد"، ص12 - 15 - 34 - 36.
- المطران بطرس شبلي، اسطفانوس الدويهي، الفصل التاسع في "تأسيس الرهبنة اللبنانية"، ص167 -185.
- الأب يوسف محفوظ، "مختصر تاريخ الرهبنة المارونية"، صفحات 23 -27.
- الأب يوسف محفوظ، "التنظيم الرهباني في الكنيسة المارونية"، ترجمة الأب يوحنا خليفة، منشورات جامعة الروح القدس، الكسليك، 1970.
- الأب مارون كرم اللبناني، "قصة الملكية في الرهبانية اللبنانية المارونية"، ص26 -30.
- الأرب لويس بليبل، "تاريخ الرهبانية اللبنانية المارونية"، 3 أجزاء، خاصة الجزء الأول.

(2) راجع مناقشة كثير من الآراء حول ولادة الرهبانية في أ. حاج ص 88 - 94.

تأسيس الرهبنة تم في السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر والسنوات الأولى من القرن الثامن عشر. وهذا يتزامن عملياً مع انتقال الحكم من المعنيين إلى الشهابيين عام 1697 وإن لم يستتب إلّا عام 1711، أي عام تأسيس هذه الرهبنة. فهل الأمر صدفة تاريخية، أم أن نهاية الحكم المعني كانت تشهد محاولات حثيثة لتكتيل أبناء الطائفة المارونية في تجمعات دينية الطابع ذات توجه اقتصادي - اجتماعي - تعليمي واضح؟.

وهذه وجهة نظر مهمة تقود إلى عدة ملاحظات تاريخية هامة هي:

- تأسيس المدرسة المارونية في روما، وإرسال بعض أبناء الموارنة إليها، وكان الهدف من إنشاء هذه المدرسة اعداد الكادرات اللازمة، ولا سيما الدينية منها، لتنظيم الطائفة المارونية وجعلها قوة متماسكة. وقد أوضح المطران بطرس شبلي هذه الغاية في معرض كلامه على البطريرك الدويهي فقال: "... ولما أنهى الدروس القانونية عام 1654 لم يسافر حالاً إلى لبنان لكنه تأخر نصف سنة إلى أن وجد رفيقاً للسفر. وفي هذه الفرصة أخذ يطوف مدارس روما ومكاتبها ويفتش على كل ما فيه ذكر للموارنة من تآليف الأقدمين وكتب الحديثين. وكان شرع بهذا العمل وهو تلميذ... فلم يترك مؤلفاً إلّا وطالعه، ولا مصفحاً إلّا وتصفحه، ليجد فيه ذكراً للموارنة وكان ينسخ كل ما عثر عليه من الفوائد، وعلى هذه المخطوطات المتنوعة وغيرها كان اعتماد البطريرك اسطفان في كتابة تواريخ الطائفة ودفاعه عنها وفي ردّ تهم الأخصام..."[3] وسيصبح البطريرك الدويهي بهذا المنصب في الأربعين من عمره (أي عام 1670)، ويجد صعوبات كبرى، من داخل الطائفة، وتحديداً من القوى المقاطعجية المحلية، في سبيل تنظيم أمورها. واعتبر الدويهي تبعاً لبعض الروايات المؤسس الأول للرهبانية، وباني عدد هام من المدارس. فوصول الدويهي إلى سدة البطريركية كان مرتبطاً بمخطط بابوي لتنظيم شؤون هذه الطائفة التي تنتسب إلى روما منذ زمن بعيد، وجعلها مركز استقطاب لكثير من الطوائف المسيحية الصغيرة في المشرق كي تحذو حذوها في إعلان الطاعة للبابوية.

- الاستفادة القصوى من التجربة السياسية التي أرساها فخر الدين المعني الثاني، بجعل الإمارة الدرزية تفتش عن دعم مباشر لها في الدويلات الغربية التابعة للبابوية، من اسبانية وإيطالية وغيرها.

هذه العلاقة الجديدة دمغت المرحلة اللاحقة كلها بطابع العداء المستمر بين

---

(3) الأب بطرس شبلي، اسطفانوس الدويهي...، ص 22 - 23.

الأمراء المحليين والسلطنة العثمانية التي فرضت حظراً شديداً على مثل تلك العلاقات الخطرة على مصالحها ونفوذها المهددة لوجودها في المنطقة بالزوال. وقد تجسد هذا الخطر في أشكال متعددة من البطش والعزل والتبديل والبلص وغيرها. وبحكم تلك العلاقات السيئة مع الدولة العثمانية وولاتها بدأت الرغبة المحلية في التخلص منها تزداد تحت شعار "التخلص من الظلم والاستبداد العثماني". واتخذت هذه الرغبة طابعها على صعيد التجمعات السكانية المارونية أي "التخلص من الاستبداد العثماني والحكم الإسلامي معاً". وبالطبع، كانت هذه الرغبة في المراحل الأولى دفينة ولا تتجرأ على الظهور نظراً لشدة العقاب الذي مارسه الولاة العثمانيون. ولعب التنظيم الداخلي وتأسيس المدارس الرهبانية، والأديرة، والتنظيم الكنسي، والتكتل الطائفي، ودعم الأسر المقاطعجية المسيحية للترقي السياسي، ومساندة المدبرين الموارنة في خططهم السياسية لاضعاف الإمارة الشهابية والأسر المقاطعجية الإسلامية، دوراً ملحوظاً، في ترقي الكنيسة المارونية لمرحلة تاريخية مؤاتية، تستطيع خلالها التخلص من السيطرة المقاطعجية الإسلامية والمشاركة الفعلية في الحكم تمهيداً للسيطرة عليه، بعد بروزها كإحدى أقوى الطاقات الإقتصادية والإجتماعية والتعليمية في المقاطعات "اللبنانية".

ترسم هذه الملاحظات الإطار العام للمرحلة التاريخية التي برزت فيها الرهبانية "اللبنانية". وهو يتمثل في الظروف الداخلية المؤاتية للتنظيم في مرحلة انتقالية بين المعنيين والشهابيين، والدعم المباشر من البابوية والدول الأوروبية المساندة لها، والنشاط المكثف للارساليات الأجنبية، في جوٍ من عدم تحسس القوى المقاطعجية المسيطرة بالخطر الماثل في هذه التبدلات الطائفية على الساحة المحلية وفي المقاطعات العربية المجاورة وداخل الدولة العثمانية برمتها.

تعميق التمايز السياسي الطائفي الداخلي

كانت القوى المارونية الساعية إلى تحقيق هذا المشروع شديدة الحرص على انجاحه وعدم الإعلان عن خطواتها إلّا في الوقت المناسب. وبرزت حلقات هذا المشروع متكاملة بعد زمن استغرق القرن الثامن عشر برمته، وذلك على الشكل التالي:

- الإستفادة القصوى من التمدد السكاني الماروني نحو المقاطعات الدرزية. وكان

هذا التمدد الحاصل منذ مطالع القرن السابع عشر، قد بات بحاجة ماسة إلى ضبط طائفي، ما كانت القيادات المقاطعجية المسيحية الضعيفة تستطيع أن تقوم به. ولذلك كان الاعتماد الرئيسي على تنظيم الكنيسة المارونية، لأنها القوة الوحيدة القادرة على هذا الضبط وعلى تأطير طاقات الموارنة أينما كانوا باتجاه دعم مصالح الكنيسة تحت ستار "دعم الطائفة نفسها".

- بناء مؤسسات دينية تكون الإطار العملي لذلك التأطير السياسي الطائفي. وكانت الأديرة النموذج الأفعل في هذا المجال، إذ باتت تشكل تجمعات سكانية ذات طاقة اقتصادية واجتماعية لا ينحصر تأثيرها القوي في أوساط الموارنة والمسيحيين في المقاطعات الدرزية بل يتعداها إلى أوساط العائلات الدرزية نفسها عبر سلسلة طويلة من المدبرين والمعلمين والأطباء والوكلاء والعمال والفلاحين وغيرهم.

- التركيز على بناء المدارس لتعليم أبناء الفقراء بالدرجة الأولى. فقد اعتبرت الكنيسة أن أبناء الفقراء هم القوة الرئيسية في صراعها مع الإمارة "اللبنانية" والمقاطعجيين المسيحيين، ولا سيما الموارنة منهم. فانصبّت توجهاتها على إقامة مدارس لأبناء الفقراء دون سواهم وحرصت على أن يكون التعليم مجاناً على نفقة الأديرة التي ألحقت بها عدة مدارس. وهكذا برزت الأديرة كوحدات اقتصادية عمالية - زراعية من جهة، وكوحدات تعليمية من جهة أخرى[4]. بالإضافة إلى كونها وحدة طائفية تبشيرية تدعو لتكتيل أبناء الطائفة المارونية، والمسيحيين عموماً، وراء رجال الدين الموارنة وكنيستهم التابعة لروما، وذلك بزعامة البطريرك الماروني دون سواه.

- اعتماد اللغة العربية لغة أساسية للتدريس، تضاف إليها لغات أخرى من لاتينية وفرنسية وإيطالية وغيرها. ولعب التركيز على اللغة العربية دوراً هاماً في انخراط الأديرة خاصة، والكنيسة المارونية عامة، مع السكان المحليين على اختلاف طوائفهم. فالتدريس بلغة يفهمها الشعب كان إحدى السمات الأساسية للتركيز على تمايز الأديرة الشرقية، عن الأنماط السائدة في الأديرة الغربية، التي أصرت على تدريس اللاتينية

(4) حتى 1910 كان نظام المجلس الملي الماروني ينص في المادة (15) على شعبة للمعارف اختصاصها "تعليم أولاد الطائفة المارونية وتربيتهم تربية حسنة، والنظر في احداث مكاتب طائفية خيرية بصورة منتظمة في عموم المناطق".
راجع "نظام المجلس الملي الصادر في 17 نيسان/ابريل عام 1910، ص6.

بالدرجة الأولى. وهكذا سعت الأديرة إلى اعتماد اللغة العربية لغة تتميز بها عن العثمانيين الحاكمين من جهة، وعن الأنماط الغربية للأديرة من جهة أخرى. وبذلك اكتسبت عطف السكان من أمراء ومقاطعجيين وعمال وفلاحين.

- تأسيساً على الملاحظة السابقة باتت الأديرة والمدارس الملحقة بها تلعب الدور الأساسي في نشر المخطوطات العربية[5]، وتخريج كادرات واسعة من المثقفين الذين يتقنون اللغة العربية ويجيدون نظمها شعراً. وبرزت عدة أسماء مثل جرمانوس فرحات والصايغ والبساتنة وغيرهم. ونشطت بعض المدارس لتصبح احدى الركائز الأساسية لنشر اللغة العربية والدعوة إلى تطويرها. وقامت الأديرة ومدارسها بدور فعال في تخريج رجال دين موارنة وكاثوليك وأرثوذكس يتقنون العربية ويمارسون الخطابة بها في المناسبات الدينية والاجتماعية. وقد ساعد ذلك على قطع جذور الاتصال باللغة السريانية القديمة وجعل اللغة العربية اللغة الرسمية الأساسية للطائفة المارونية، كما هي الحال بالنسبة إلى سائر الطوائف من مسيحية ومسلمة.

- لم تكن تلك التدابير الداخلية بعيدة عن المخططات الأوروبية الجاري اعدادها في المنطقة. فقد لعبت الامتيازات الأجنبية دوراً مباشراً في ربط قوى طائفية متعددة على ساحة المشرق العربي بعجلة تلك المخططات، بعد أن وضعتها تحت وصايتها وأمنت لها الحماية ووفرت لها الامتيازات التجارية والألقاب وغيرها، حتى باتت السلطة المحلية عاجزة عن التصدي لها.

وأخذ دور القناصل وسفراء الدول الأجنبية يتزايد باستمرار حتى أنه شكل عقبة أساسية في طريق حكم ابراهيم باشا القوي في سوريا، حمله على القول: "إن هؤلاء القناصل والسفراء هم مصدر عذاب لي. إذ يعرقلون في كل لحظة سير شؤون حكومتي. وليس السلطان والباب العالي بشيء إذا ما قورنا بحضرات القناصل. فمع السلطان والباب العالي نستطيع أن نتدارك الأمور وأن نلزم جانب الحذر. أما القناصل فهم مصدر عذابي ولا أستطيع عمل أي شيء حيالهم. إنهم كارثة البلاد[6]".

---

(5) في معرض كلامه على دير المخلص وشهرته عام 1784، يكتب فولني عن مكتبة هذا الدير التي جمعها الرهبان من المخطوطات العربية، المنشور منها وغير المنشور، والتي أتلفت عساكر الجزار قسماً كبيراً منها، عندما هاجمت المنطقة واقتحمت الدير نفسه.
نقلاً عن أ. الحاج، ص 729، مرجع سابق.

(6) جوزف حجاز، "أوروبا ومصير الشرق العربي"، مترجم ص117 - 118.

ولم يصبح هؤلاء القناصل طبعاً "كارثة على البلاد" في القرن التاسع عشر بين ليلة وضحايا، إذ هل يعقل أن تعجز أكبر قوة عسكرية مشرقية عن التصدي لهم لو لم تكن لهم ركائز كانت قد ثبتت وقويت في ذلك الحين؟ ولم تكن هذه الركائز سوى الطوائف المحلية التي ربطوها بوثاق متين من التبعية إلى مخططاتهم ومصالحهم في المنطقة وكان باستطاعتهم تحريكها ساعة يشاؤون ليجعلوا منها مصدر ازعاج دائم للسلطات المحلية غير الموالية لهم. ونظراً لتضارب المصالح الفرنسية والانكليزية في المنطقة فقد شهدت الساحة "اللبنانية" تحريكاً مستمراً لهذه الطوائف على امتداد ثلثي القرن التاسع عشر، قبل أن تتفق مصالح الدول الإستعمارية الغربية على تجميد هذه الساحة حتى نشوب الحرب العالمية الأولى تحت ستار نظام المتصرفية.

حول تأسيس الرهبانية

جاء تأسيس الرهبانية يلعب دوراً بالغ الأهمية في ازدياد نفوذ الكنيسة المارونية الإقتصادي والإجتماعي. فقد مارس الرهبان الأوائل أقصى درجات التقشف وقهر الذات والتنسك. وشكلوا قوى عاملة حقيقية وقدوة للسكان المحليين.

وبدأت أعداد الرهبان تزداد تباعاً بعد أن قام الحلبيون بالدور الأول في تأسيس الرهبانية اللبنانية ومدها بأعداد كبيرة من الرهبان والراهبات الأوائل. وكانت حلب وسائر المناطق السورية التي يقطنها مسيحيون، الخزان الكبير الذي يدفع بمئات الرهبان والراهبات إلى الجبال "اللبنانية" لتبني أديرتها وتسكن فيها. وتُجمع وثائق هذه المرحلة على أن الحلبيين، هم أصحاب الفضل الأول في ولادة الرهبانيات اللبنانية. ويشير الدكتور الحاج إلى وضع الرهبنة في مطالع القرن الثامن عشر بقوله: "كانت الحياة الرهبانية قد انحطت انحطاطاً كبيراً، وكان معظم الأديار أقفرت أو كادت، يقطنها راهب أو اثنان، أو رجل عامي يهتم بأرزاقها ليؤدي حساباً عنها للبطريرك أو للمطران الولي عليها، ومنها ما كان خلال الصيف مقاماً لبعض العيال الوجيهة أو للأمراء المحليين. تستثنى منها أديار ومناسك الرهبان والراهبات الموارنة وبضعة أديار ملكية (للروم الملكيين) في سوريا ولبنان... فالرهبان كانوا يعيشون في جبال لبنان وأوديته، إما أفراداً وإما جماعات، يخضعون للبطريرك، ولم تكن عندهم نذور صريحة ولا فرائض قانونية، بل عوائد نسكية ورثوها عن أسلافهم... وبقيت الحالة هكذا إلى

أن تأسست في لبنان الرهبانيتان، اللبنانية عام 1695، ومار اشعيا عام 1703 على نمط الرهبانيات الغربية اليسوعية والكرملية وغيرهما»[7].

أي إن الأديرة الموجودة كانت مشتتة ضعيفة الموارد الإقتصادية ذات وجود بشري ضعيف جداً، كما كانت تنقصها القوانين الرهبانية ولا تمارس سوى بعض المظاهر العادية لحياة التنسك وقهر الذات.

يؤكد الحاج أن بداية تنظيم الرهبانية انطلقت من دير البلمند للروم الأرثوذكس، وهو الدير المجاور لطرابلس في منطقة الكورة. ويستشهد على ذلك برسالة مطولة بعث بها خمسة رهبان إلى قداسة البابا والكرادلة، يطالبون فيها بالتفرغ للحياة الرهبانية في روما.

ولما لم يتلقوا رداً على ذلك عزموا على تأسيس «دير رهباني في لبنان نفسه»[8].

وأن قراءة متأنية للوثائق التي يقدمها الحاج في كتابه الضخم لتؤكد عدة حقائق تاريخية حول تأسيس الرهبانية اللبنانية وانطلاقها في القرن التاسع عشر، منها:

- حرص البابوية على نشر عدد كبير من المرسلين والرهبان الغربيين في هذه المنطقة لربط تجمعاتها السكانية الطائفية المسيحية بالبابوية. وهذا الحرص يفسره الأب الحاج «بالعناية الالهية السامية الحكمة التي دعت في القرن السابع عشر والثامن عشر، كتائب من الكهنة المرسلين الغربيين لارتياد الشرق المسيحي، واذكاء الحياة الروحية فيه، والمساهمة مع نخبة من الأكليركيين والمسيحيين الغيارى من أبنائه، في بعث الحياة الكاثوليكية والرهبانية معاً».

- وعبارة «العناية الالهية» نفسها هي التي تفسر للحاج «انطلاقة الحركة المباركة من حلب ودمشق وصيدا وطرابلس، ترافقها ميول نخبة من المسيحيين الاتقياء، إلى انتحال الحياة الرهبانية، خصوصاً في الطائفتين المارونية والملكية في حلب ولبنان»[9].

ولكن انتحال الواقع يؤكد أن تلك المناطق كانت تشكل وحدة سكانية شديدة الاندماج في ظل الحكم العثماني. ولم تكن هناك حواجز جغرافية واقتصادية تفصل بينها. وأما

---

(7) أ. حاج - المرجع السابق ص61.

(8) راجع نص الرسالة وتواقيع الرهبان الخمسة عليها في أ. حاج، ص65 - 68.

(9) أ. الحاج، ص74.

الحواجز السياسية فمرهونة بقوة الوالي وشدة نفوذه وامتداده إلى المقاطعات المجاورة، التي يجبي ضرائبها بمباركة من الدولة العثمانية. ولذا كانت هذه المقاطعات تتطور في دورة اقتصادية وسياسية واجتماعية شبه موحدة.

- وعندما رغب رهبان دير البلمند الخمسة بالذهاب إلى روما «شاءت العناية الالهية أن لا يفوزوا بمطلبهم عند الكرسي الرسولي، الذي اكتفى بتوجيه رئيس عام الرهبان الباسليين في رومية للاهتمام بأمرهم إذا أمكن»[10].

يتضح من ذلك أن البابوية تحرص على تأطير الحياة الرهبانية في المشرق العربي من خلال مؤسساتها الرهبانية الغربية المنتشرة في المنطقة دون سواها. ولكن ذلك الحرص كان يقابله حرص آخر للرهبان المحليين بإقامة رهبانية مشرقية خاصة بهم، على أن تتبع البابوية وتكون تحت إشرافها المباشر كإحدى الرهبانيات العالمية المعترف بها، لا كفصيل تابع للرهبانيات.

وبرز هذا الحرص عملياً في منحى لخطط البابوية، أي بالسعي إلى إقامة رهبانية خاصة محلية. «ولما طال انتظارهم، ويئسوا أخيراً من نيل أمنيتهم في رومية، وطدوا العزم على ان يؤسسوا في لبنان نفسه، ولعل ذلك بتدبير إلهي، ذلك الدير الذي يحلمون فيه، ليكون منارة اشعاع روحي للبلاد»[11]. وسيكون لهذا العمل تأثير بالغ على مجرى الحياة الرهبانية نفسها في هذه المنطقة لعدة أسباب منها:

- استقلاليتها النسبية عن سائر الرهبانيات العاملة وتنافسها معها ودعم البطريرك الدويهي لها.

- عدم الاعتراف المباشر بها من قبل البابوية حتى زمن متأخر وبعد أن أثبتت بالملموس قدرتها على البقاء والاستمرار وحاجة البابوية لها لتنفيذ مخططها الرامي إلى تجميع الطوائف المسيحية تحت سيطرتها.

- الصراع اللاحق مع رجال الكنيسة الذي بلغ أحياناً حد اتهام مؤرخي الرهبنة لرجال الدين بتعابير قاسية كالدسائس والتآمر وغيرهما.

---

(10) الأب يوسف محفوظ، "مختصر تاريخ الرهبانية اللبنانية المارونية،" الفصل الثالث: "تأسيس الرهبانية"، ص 29 -41.

(11) م ن، ص75.

- خشية البابوية من استقلال هذه الرهبانية محلياً استقلالاً شبه تام بحيث يصبح ارتباطها بالبابوية ضعيفاً ويقتصر على الشكليات الطقوسية. ولذلك سارعت إلى إرسال موفدها الخاص القاصد الرسولي يوسف السمعاني لتنظيم الرهبانية والكنيسة المارونية في مؤتمر عام سمي بالمجمع اللبناني عام 1736.

- قطع الطريق على رهبانية البابوية باجتذاب عناصر محلية لرهبانيتها. وهذا ما حدث بالفعل، إذ التفت جماهير المؤمنين حول الأديرة المحلية ورهبانها الذين هم أبناؤهم ويتكلمون لغتهم، ولهم عاداتهم وتقاليدهم، ومنحت هذه الجماهير أديرة الرهبانية المحلية أوقافاً هائلة الحجم بحيث باتت قوة اقتصادية كبيرة، نظراً لاتساع الأوقاف من جهة، ولنشاط الرهبان الذاتي من جهة أخرى.

من النتائج العملية لتأسيس رهبانية محلية في فجر القرن الثامن عشر، أن تأسست عدة أديار رهبانية في حلب والمقاطعات «اللبنانية» بالإضافة إلى الازدياد الهائل في عدد الأديار النسكية القديمة وترميمها. ومن خلال منحى التميز عن الرهبانيات الغربية أيضاً، سارع الرهبان الخمسة إلى كتابة بنود خاصة سميت "القوانين الخمسة عشر" لرهبنتهم «إذ كان لا يوجد في دير سيدة البلمند قانون للرهبنة، بل كل بلاد سورية كانت عديمة القانون»[12]...

وهنا يبرز دور البطريرك اسطفان الدويهي في تأسيس هذه الرهبانية المارونية المحلية المتميزة عن مثيلاتها الغربية. فقد قدم له المؤسسون جبرائيل حوا، وعبدالله قراعلي، ويوسف البتن، وجرمانوس فرحات، القانون الأساسي عام 1697 فرفضه «لأنه متخذ عن الرهبانيات الغربية... ولم يوافق عليه إلّا عام 1700 بعد أن حذف منه بعض الفرائض المأخوذة عن الغربيين. فثبته البطريرك في 18 حزيران/يونيو عام 1700»[13].

(12) م ن، ص76.

(13) م ن، ص88. راجع البنود الخمسة عشر، ص 78 -88.

وراجع دور البطريرك الدويهي في تأسيس الرهبنة اللبنانية في كتاب بطرس شبلي، "اسطفانوس الدويهي"، الفصل التاسع، "في تأسيس الرهبنة اللبنانية"، ص167 -185.

بعض العوامل الخارجية التي ساعدت على تنظيم الكنيسة المارونية ورهبانيتها

كان للبابوية من جهة، وللفرنسيين من جهة أخرى، دور حاسم في ذلك التنظيم. ولعبت مدرسة روما المارونية دوراً بارزاً في تخريج عدد وافر من البطاركة والمطارنة الموارنة، الذين اهتموا كثيراً بشؤون الطائفة وتنظيم جهازها الكهنوتي وأديرتها ومواردها الاقتصادية.

لكن دور البابوية بقي يدور في إطار تلك المدرسة وتشجيع الإرساليات الأجنبية على العمل في الشرق الأوسط حيث أوفدوها باعداد وافرة. وكانت تلك الإرساليات تتنافس فيما بينها، وتسيء أحياناً كثيرة إلى الأهداف التي تتوخاها البابوية من ربط الموارنة وتغريبهم داخل محيطهم العربي. فكان بعض المرسلين يسعون إلى نقل اعداد من الموارنة إلى كنف طائفة اللاتين، أي إلى قطع ارتباطهم نهائياً بمحيطهم فينعدم بالتالي كل دور لهم في المنطقة، بالإضافة إلى استحالة تحقيق مثل تلك الأهداف.

وقفت البابوية إلى جانب رجال الدين والرهبان الموارنة، ومنحتهم حق تنظيم أمورهم الكنسية والرهبانية وفق ظروفهم الخاصة، واعترفت بقوانين للرهبانية لا صلة لها بالقوانين الغربية السائدة، بل تعود إلى أنماط من الممارسة كان يعتمدها رهبان شرقيون، ولا سيما رهبان مار انطونيوس. كما أن البابوية نفسها وقفت في وجه دعوات بعض المرسلين الرامية إلى نقل الموارنة إلى كنف أية إرسالية أجنبية واعتبرت البابوية أن هذه الخطوة أي نقل الموارنة إلى اللاتين، لا قيمة لها على الإطلاق، ولا هي من أهداف العمل التبشيري. ووافقت على الاحتجاج الشديد الذي وجهه البطريرك اسطفان الدويهي عام 1696 إلى الآباء الفرنسيسكان في بيت لحم «الذين يعملون على تحويل الموارنة إلى لاتين»[14].

جاء قرار البابوية ضد المرسلين، دعماً صريحاً للطوائف المشرقية التي تسعى للانتقال إلى كنف البابوية، شرط الاعتراف لها بوضعها المميز كطوائف مشرقية، لا يجوز العمل على سلخها عن البيئة الطبيعية التي تعيش فيها، بل ينبغي السعي إلى جعلها «مراكز متقدمة داخل المشرق العربي». وقد تزامن قرار البابوية هذا مع ضربة

---

(14) Joseph Hajjar: *«Le Christianisme En Orient»*, p.20.

أليمة للنفوذ الأرثوذكسي في الشرق تمثل في اعتراف السلطنة العثمانية للحلف المقدس عام 1690 بان تكون حماية الأماكن المقدسة من نصيب الآباء الفرنسيسكان التابعين للبابوية، مما اضطر البطريرك الأرثوذكسي للرحيل عن بيت المقدس وشن حملة عنيفة على المرسلين الأجانب والبابوية معاً، عبر تشديد ارتباطه بالدولة العثمانية وحملها على التخلي عن ذلك الاعتراف، لأن الأراضي المقدسة يجب أن تبقى بيد السلطنة دون سواها. وكانت خشية البطريرك الأرثوذكسي تجد تبريرها في خوفه من فقدان نفوذه من جهة، ومن أن تكون سيطرة الآباء الفرنسيسكان، وبالتالي البابوية، على بيت المقدس مقدمة لحروب صليبية جديدة كان يكثر الكلام عليها خلال تلك المرحلة من جهة أخرى. يضاف إلى ذلك أن ضعف الدولة العثمانية وهزيمتها أمام «الحلف الأوروبي المقدس» الذي تتزعمه البابوية آثارا خوف الأرثوذكس، في الشرق كما في البلقان، من أن تمتد إليهم يد البابوية بالكثلكة، أي من المشروع السياسي - الطائفي الرامي إلى توحيد الكنائس المسيحية بالقوة تحت سيطرة البابوية[15].

كان من نتائج انتصار الحلف الكاثوليكي، أن بدأت حركة ارتباط واسعة بالبابوية، ففي عام 1694، أي بعد أربع سنوات فقط من سيطرة الكاثوليك على بعض الأماكن المقدسة في القدس، أعلن البطريركان المتنافسان على زعامة الروم الكاثوليك في سورية اتناس الثالث (دباس) وكيريل الخامس (الزعيم) ولاءهما للبابا الذي اعترف بسلطتيهما معاً كي لا يغضب أحدهما.

وبعد ثلاث سنوات فقط، أي عام 1697، انضم بعض رهبان دير البلمند الأرثوذكس إلى البابوية، وانتقلوا إلى الشوير حيث أسسوا رهبانية للروم الموحدين (الكاثوليك)، أصبحت أول مركز للرهبانية الباسيلية الملكية الكاثوليكية.

ولم تقتصر المنافسة خلال تلك الحقبة على الكاثوليك وحدهم للسيطرة على المشرق، بل سارعت الكنيسة الانكليكانية الانكليزية عام 1694 إلى تأسيس مركز ديني في أوكسفورد، خصص لتعليم بعض أبناء الروم الأرثوذكس. ونقلت إليه أعداد من الشبيبة الأرثوذكسية ونشرت كميات كبيرة من الكتب الدينية في حلب وجوارها، وكلها تدعو الناس إلى الانخراط في الكنيسة الانكليكانية ورفض الأرثوذكس والكاثوليك معاً، مذكرة بالاصلاح الديني في أوروبا وأثره في تطور النهضة فيها.

---

(15) Hajjar., *Op. Cit.* p. 27.

واعتبر المرسلون اللاتين، من يسوعيين وغيرهم، أن هذه الكتب موجهة ضدهم بالدرجة الأولى، فسارعوا إلى الرد عليها وشراء الكثير منها لاتلافه. وأبدى ملك فرنسا استعداده لتمويل الحملة المعادية للمد الانكليكاني في المشرق العربي. كما قرر العاهل الفرنسي تقديم 12 منحة دينية تبشيرية سنوياً لطلاب من الأرمن والروم والموارنة والدروز(16). وبات واضحاً أن الضربات التي وجهت للأرثوذكس منذ عام 1690 لم تبق دون نتائج مباشرة. فبعد رحيل البطريرك الأرثوذكسي من القدس إلى الآستانة وتحريم التعاون مع الكاثوليك والبروتستانت، سارع المرسلون اللاتين، ولا سيما الفرنسيسكان، إلى السيطرة على القدس، واعتقدوا أن الأجواء باتت مؤاتية لانتقال اعداد كبيرة من الأرثوذكس إلى الكثلكة. لذا ألصقوا علانية برجال الدين الأرثوذكس كافة النعوت السيئة وعلى رأسها الهرطقة، مما ساعد هؤلاء، وهم أصحاب النفوذ الواسع في السلطنة، على شن هجوم مضاد، متهمين اللاتين بمحاولات «تغريب» رعايا السلطنة، وإيجاد ركائز لمخططات استعمارية تهدف إلى شن حرب جديدة على المسلمين بزعامة البابا نفسه. وبرز شعار «كل كاثوليكي سيكون عضواً في الحرب الصليبية المقبلة».

استطاع رجال الدين الأرثوذكس، حمل السلطنة العثمانية على توجيه ضربات أليمة، لتيار الكثلكة وللمصالح الفرنسية في كافة أرجاء السلطنة. ففي عام 1701 بدأت حملة ضد الأرمن الكاثوليك بلغت حد جلد البطريرك وضربه، واستمرت حتى عام 1707. كذلك ضرب البطريرك الكاثوليكي عبد المسيح. ومرت فترات قصيرة كان يحرّم فيها على المرسلين اللاتين القيام بأي عمل تبشيري بين المسيحيين. وكاد البطريرك الماروني اسطفان الدويهي يتعرض عام 1702 لعذاب مماثل للذي تعرض له

---

(16) P. Antoine Rabbath, «*Documents Inédits pour Servir à l'histoire De L'Orient Chrétiens*», Paris, 1910, p522 -523.

يرفع القنصل الفرنسي في صيدا السيد أستيل تقريرا لحكومته بتاريخ 25 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1706 حول هذا الموضوع يقول فيه: "لقد عجزت عن إيجاد طلاب من الدروز بسبب انتمائهم الديني الذي يحرم عليهم ذلك. أما الأرمن فلا وجود لهم. لذا لا بد للاختيار من أن ينصب على الروم والموارنة".

اسماعيل، الوثائق، المجلد الأول، ص363-381.

البطريركان الآخران، بسبب تلقيه درع التثبيت من البابوية مباشرة لا من السلطان العثماني. وقد اتهم بطريرك السريان الأرثوذكس في حلب بتلك الوشاية[17].

ويقول القنصل الفرنسي في صيدا بصدد هذه القضية: «إن البطريرك الماروني المسكين واقع في مأزق صعب. فقد كتب لي في الثالث من هذا الشهر (تشرين الأول/أكتوبر 1702) أن البطريرك اليعقوبي السرياني في حلب قد وشى به إلى الباب العالي إنه تلقى التثبيت من البابوية دون علم السلطان. فأرسل الصدر الأعظم لوالي طرابلس يستطلعه الأمر. وجاء البطريرك في رسالته يطلب حمايتي وحماية قنصل حلب. وقد أجبته أنني لا أستطيع عمل أي شيء من أجله بسبب أوامر السلطان المشددة ضد المرسلين»[18]. وتؤكد هذه الحادثة بشكل قاطع مدى هشاشة القول بحماية الملوك الأوروبيين للرعايا الأجانب والمحليين من دينيين ومدنيين، كما تؤكد أن السلطان وحده كان لا يزال السلطة السياسية الوحيدة التي تقرر حدود تلك الحماية وكيفية التعامل مع المرسلين وغيرهم. ولكن ذلك لم يضعف من رغبة الفرنسيين في تنظيم الطائفة المارونية والتدخل المباشر في شؤونها، وحتى في اختيار بطاركتها.

أما الاتهام المباشر للسريان اليعاقبة فيدل على مدى النفوذ السياسي لرجال الدين الأرثوذكس داخل السلطنة ومحاولة تشكيل جبهة أرثوذكسية مدعومة من الأتراك، تقف بوجه الدعوات الرامية إلى محاربة الأرثوذكسية وتحويل اتباعها إلى الكثلكة. فالصراع ذو طابع سياسي واضح، لأن الوشاية من رجال الدين الأرثوذكس ضد المرسلين وأعوانهم المحليين كانت كافية لانزال العقاب المباشر بهم دون أن يكون بمقدور ملوك أوروبا «المسيحيين جداً» القيام بأي شيء من أجلهم. وبلغت موجة العداء للكثلكة التي نجمت عن اتهام المرسلين الكاثوليك رجال الدين الأرثوذكس بالهرطقة، أن بات كل تعاطف مع الكاثوليك كافياً لضرب الداعي إليه. ووصل الأمر بالأتراك إلى حد تجريد بطريرك الأرثوذكس في الآستانة اثناس الخامس من كل مناصبه في عام 1711 بسبب تعاطفه مع الغرب والكثلكة[19].

---

(17) J. Hajjar, *«Le Christianisme En Orient...»*, p. 29.

(18) P. Raphaël, *«le Rôle Des Maronites dans le retour Des églises Orientales»*, Beyrouth, 1935, p. 155.

وعادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الأول ص510، تقرير في 25 تشرين الأول/أوكتوبر عام 1702.

(19) J. Hajjar, *Op. Cit.*, p.31.

انعكس هذا الموقف، وهو بطبيعته موقف سياسي، على كافة رجال الدين الأرثوذكس في أرجاء السلطنة العثمانية، ومنها المشرق العربي. فلم يسعوا لإقامة علاقات صداقة مع الغرب بل حصروا كل همهم في ضرب نفوذ المرسلين اللاتين. فأخذت تجمعات المؤمنين بالكثلكة تنزح من مناطق السيطرة الأرثوذكسية إلى مقاطعات «جبل لبنان» في فترة شهدت انتقال الحكم من المعنيين الدروز إلى الشهابيين السنة، ثم تنصير بعض القيادات الشهابية، فبدأت «إمارة لبنان» تسير بخطوات سريعة لتصبح المركز شبه الوحيد للنفوذ السياسي الماروني - الكاثوليكي في المشرق العربي.

ولم يلبث المرسلون اللاتين مدعومين مباشرة من القنصليات الفرنسية في المشرق العربي، أن أوقفوا موجة العداء ضدهم. فنشطت حركة الكثلكة بسرعة في العقد الثاني من القرن الثامن عشر وارتفعت أديرة اللاتين عام 1717 إلى 21 ديراً في الأراضي المقدسة كان يقيم فيها 152 رجل دين منهم 120 كاهناً. وكانت أعداد هؤلاء تتكاثر باستمرار، ويرافقها على الصعيد السياسي ترويج لأفكار تتلخص في أن نهاية السلطنة العثمانية باتت قريبة. أو أنها لم تعد على الأقل ذلك المارد الجبار الذي لا يقهر، تبعاً للدعايات التي رافقت دخول الأتراك إلى أوروبا. وكثرت الكتابات التي تؤكد أن انهيار السلطنة أصبح مسألة وقت لازم للاتفاق على اقتسام المغانم بين القوى الأوروبية الساعية إلى اسقاطها.

ولعل من أسباب انتشار دعوة الكثلكة بمثل هذه السرعة أن فرنسا كانت تسير بخط متقارب مع خط القوى الأوروبية التي تتزعمها البابوية باسم الكثلكة. ففي عام 1701 كان البابا يرسل نداء إلى ملك فرنسا يقول فيه: «إلى ولدي الحبيب لويس، ملك فرنسا الكلي المسيحية». طالباً منه حماية كل المسيحيين في الشرق والإيعاز إلى سفيره في القسطنطينية وقناصله في أرجاء السلطنة أن يقفوا بصلابة في وجه «التعصب الأرثوذكسي»، وموصياً إياه بحماية الأرمن لأن بطريركهم أودع السجن دون ذنب بسبب تقربه من البابوية[20].

عادت سياسة فرنسا الكاثوليكية هذه بالضرر البالغ على تجارتها في الشرق فاضطرت للتراجع عنها بعد قليل، مكتفية بدعم التجمعات الطائفية الكاثوليكية التي تمركزت في بعض المقاطعات اللبنانية، ومعززة تجارتها في كافة ارجاء السلطنة

(20) J. Hajjar. *Op. Cit.*, p.22-26.

العثمانية. وقد تم ذلك التحول بعد التدابير القاسية التي اتخذتها الإدارة العثمانية بحق المرسلين الأجانب والمصالح الفرنسية معاً. فأجبر الفرنسيون على تأجيل مشاريعهم الإستعمارية إلى مرحلة لاحقة.

الدعم الفرنسي لتنظيم الكنيسة المارونية

بوفاة البطريرك الماروني اسطفانوس الدويهي كادت الطائفة المارونية تصاب بانشقاق خطير، لولا أن سارعت البابوية وسارع الفرنسيون إلى مساندتها ومنع تفسخها.

وتشير تقارير القنصل في صيدا، السيد استيل (Estelle) إلى هذه المرحلة عبر عشرات الرسائل، كما تشير إلى دور هذا القنصل الذي استحق رسالة شكر خاصة من البابوية على جهوده، في تثبيت البطريرك الماروني يوسف عواد عام 1705. فهذا البطريرك هو أحد تلامذة المدرسة المارونية في روما. ويتهمه القنصل الفرنسي في تقرير له بتاريخ شباط/فبراير عام 1706 «انه غير أهل لقيادة الموارنة. فهو متعجرف وصاحب دسائس وصديق حميم للمال وبالتالي شديد البخل، وهو مكروه جداً. أما انتخابه فقد تم بالخدعة، ولعب المال دوراً أساسياً في عملية الاختيار. وقد أثار ذلك الانتخاب احتجاج المطارنة، فأرسلوا يطلبون مني العمل على خلع ذلك البطريرك»[21].

يبرز هذا التقرير أهمية الدور الذي بدأ يلعبه القنصل الفرنسي في اختيار البطريرك الماروني وتثبيته أو عزله. فهو يتظاهر في نفس التقرير أنه أرسل للمطارنة كتاباً يرجوهم فيه عدم زجه في هذا الموضوع «وأن يتصالحوا مع بطريركهم ويقدموا له الطاعة وأن البطريرك نفسه قد أرسل يبلغ القنصل الفرنسي قانونية انتخابه وشدة تعلقه، مع طائفته، بالفرنسيين».

لكن قضية الانتخاب كانت تتفاعل بعنف، إذ اجتمع المطارنة الموارنة عام 1710، بدعم مباشر من الآباء الكرمليين والجزويت والكبوشيين، وأعلنوا إقالة البطريرك عواد وانتخاب المطران يوسف مبارك، من بلدة ريفون، خلفاً له دون الرجوع إلى الكرسي الرسولي في روما. وبعث الشيخ نوفل الخازن، القنصل الفرنسي في

---

(21) اسماعيل، الوثائق، المجلد الأول، ص66-67.

بيروت، برسالة إلى القنصل الفرنسي في صيدا يعلمه فيها بالتدابير التي اتخذها المطارنة[22].

سارع القنصل الفرنسي في صيدا، السيد بولار (Poullard) إلى حماية البطريرك عواد وإسكانه عنده في صيدا طوال ثلاث سنوات. وبعث برسائل كثيرة إلى البابوية في روما متهماً خصومه بتلفيق التهم الكاذبة بحقه. ولم يقتصر هذا الحدث على رجال الدين بل تعداهم إلى بعض المشايخ في كسروان، ولا سيما مشايخ عجلتون وغوسطا وغزير «الذين يريدون بطريركاً منهم يسكن في كسروان لا في قنوبين، تحت سيطرة آل حمادة»[23].

وتدل غزارة التقارير وما أسفرت عنه من نتائج على أن السياسة الفرنسية كانت تولي أهمية خاصة لجمع شمل الطائفة المارونية. فقد كتب القنصل بولار في تقرير له بتاريخ 23 أيلول/سبتمبر عام 1712 مذكراً وزيره «أن ملك فرنسا هو حامي الكثلكة في العالم، وبأن القنصل هير من يعرف كيف يعزز مصالح الكثلكة في المقاطعات اللبنانية»[24]. وكتب لمشايخ الموارنة العصاة في كسروان رسالة مطولة بتاريخ 26 آب/أغسطس عام 1713 يدعوهم فيها إلى طاعة البابوية والتقيد بتدابيرها «لأن البابوية تعتبر الموارنة وردة بين الأشواك، وإنهم أجمل زهرة في الشرق، وأن ملك الفرنسيين يرغب في عودتهم إلى تلك الطاعة»[25].

ولا ينسى القنصل الفرنسي أن يتهم الآباء الكرمليين صراحة بقيادة العصيان ضد إرادة البابوية، وأنهم يقودون الكاثوليك في المنطقة إلى مزالق خطرة لا ترضى عنها البابوية ولا ملك الفرنسيين[26]. كما لم ينس أن يستنجد بكل القوى المارونية المحلية، من رجال دين ومشايخ ومحليين مهدداً ومتوعداً بأن عصيان أوامر البابوية خطأ مميت يرتكبه الموارنة بحق الكنيسة الرومانية، أم الكنائس، وأن عليهم الطاعة

---

(22) م ن، ص87-88.

(23) م ن، ص152-154، تقرير في 4 شباط/فبراير عام 1714.

(24) م ن، ص31.

(25) م ن، ص142-143.

(26) م ن، ص141، تقرير في 31 تموز/يوليو عام 1713.

وتنفيذ أوامرها بحذافيرها، مذكراً دوماً بالبراءة البابوية التي نالها البطريرك يوسف عواد من روما[27].

ورغم كل الضغوط الخارجية، فإن الزعامات المارونية استمرت في العصيان في كسروان. وينهم القنصل «بولار» مجدداً المرسلين من الآباء الكبوشيين والجزويت والكرمليين بتحدي أوامر البابوية[28]. ويلجأ إلى الأمير حيدر. حاكم «الإمارة اللبنانية» كي يستدعي البطريرك عواد إليه ويبالغ في تكريمه. فألبسه فروة جميلة من المخمل الثمين اثباتاً لتأييده له. وزوده برسالة منه إلى المشايخ الكسروانية العصاة وإلى المشايخ الحماديين يوصيهم خيراً بالبطريرك الماروني[29]. وهكذا استطاعت الدبلوماسية الفرنسية أن تضع المشايخ الموارنة العصاة، والمشايخ المقاطعجيين الشيعة الحاكمين في الزاوية وجهاً لوجه أمام خطر الاصطدام بالأمير الحاكم. فانتخاب البطريرك الماروني وتثبيته تحول من قضية طائفية يرفض فيها عدد كبير من أبناء الطائفة، دينيين ومدنيين، الاعتراف به، إلى قضية سياسية ترتبط مباشرة بالنفوذ الشهابي المحلي، والنفوذ الفرنسي الخارجي، بالإضافة إلى الدعم البابوي.

تراجع الحلف المعارض، وعاد البطريرك عواد إلى مقره في قنوبين «محاطاً بمشايخ كسروان» الذين عادوا إلى الطاعة مع كافة المطارنة والمرسلين. ويؤكد القنصل بولار في تقرير له بتاريخ 20 كانون الثاني/يناير عام 1714 «أن على أوساط روما كما على أوساط المشرق أن تعترف بالأهمية الكبيرة للحماية التي يقدمها ملك الفرنسيين للطائفة الكاثوليكية في العالم كله»[30].

كانت الطائفة المارونية لا تزال في مطالع القرن الثامن عشر بعيدة عن التماسك الداخلي من جهة، وكانت تخضع في قرارها السياسي مباشرة إلى الأمير الحاكم في المقاطعات اللبنانية من جهة أخرى. كما يمكن التأكيد بأن النفوذ الفرنسي والنفوذ البابوي، كانا عاجزين عن تحديد القرار السياسي لزعماء هذه الطائفة التي أصر رهبانها ورجال الأكليروس فيها وزعماؤها المقاطعجيون على تحديد هويتها المشرقية

---

(27) م ن، ص144-145، تقرير في 10 تشرين الأول/أوكتوبر عام 1712.

(28) م ن، ص144-145، تقرير في 20 آب/أغسطس عام 1713.

(29) م ن، ص158-159، تقرير في 4 شباط/فبراير عام 1714، ص153-154.

(30) م ن، ص149، تقرير في 4 شباط/فبراير عام 1714. ص153-154.

ورفض تغريبها عن محيطها. بيد أن نجاح القنصل الفرنسي في تثبيت البطريرك الماروني يوسف عواد، بالرغم من معارضة كثير من زعامات الموارنة من دينية ومدنية، كان خطوة هامة على طريق ذلك التغريب، إذ أعطى عمله السياسي دفعاً كبيراً خاصة بعد توسيط الأمير حيدر الشهابي للضغط على الزعامات المارونية الرافضة وعلى مشايخ آل حمادة المسيطرين في منطقة الزاوية، حيث مقر البطريرك الماروني في قنوبين. فقد سارع إلى توثيق علاقاته بالأمير حيدر وأبنائه. بوفاة الأمير حيدر في شباط/فبراير عام 1732 تولى ابنه الأمير ملحم الإمارة بدعم من والي صيدا وتأييد المقاطعجيين في المناطق التابعة للإمارة. فأرسل القنصل الفرنسي في صيدا السيد غريمو (Grimaud) يهنىء الأمير ملحم ويطلب إليه مساندة الآباء المرسلين، من يسوعيين وكبوشيين وآباء الأرض المقدسة، ليستمروا في القيام بالدور الذي كانوا يقومون به منذ أيام والده الأمير حيدر. ورد الأمير برسالة مطولة يؤكد فيها «أن الصداقة القديمة بين والده والأمة الفرنسية ستزداد كثيراً في المستقبل لأنه لن يدخر جهداً لتعزيز روابط الصداقة بين الإمارة والفرنسيين»[31].

عرفت الدبلوماسية الفرنسية كيف تنمي علاقاتها التجارية والسياسية والطائفية وتحمي عمل الإرساليات التبشيرية في المنطقة بكاملها بفضل الامتيازات الكثيرة التي نالتها تلك الدبلوماسية من الدولة العثمانية، والتي شملت كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية والطائفية. ولم يكن بإمكان الأمير الشهابي، أن يخرج من دائرة تلك العلاقات لأسباب داخلية تتعلق بضمان ولاء الزعامات المقاطعجية المارونية من جهة، ولأسباب خارجية تتعلق بدور القناصل والسفراء الفرنسيين في الضغط على الولاة الأتراك وأجهزة السلطنة العليا، لمنع قيام أية عقبات أمام تطور نفوذ الفرنسيين في أرجاء السلطنة وولاياتها، وخاصة في المقاطعات اللبنانية وحلب التي اعتبرها الفرنسيون نقطة إنطلاق هامة لرساميلهم في المنطقة بكاملها. فأكثرت الدبلوماسية الفرنسية من استخدام تعابير «الموارنة وردة بين الأشواك» و«الموارنة أجمل زهور الشرق»[32] تمهيداً لجعل الطائفة المارونية نقطة ثقل أساسية في مخططات الفرنسيين في المشرق العربي.

---

(31) م ن، ص276-277.

(32) م ن، تقرير في 26 آب/أغسطس عام 1713، ص141-142.

التغريب الداخلي وتنظيم الكنيسة المارونية

في عام 1722 أصدر السلطان العثماني فرماناً شاهانياً، بضغط مباشر من رجال الدين الأرثوذكس، يأمر فيه رعاياه المسيحيين «بالحفاظ على ديانتهم القديمة وعدم اعتناق الكاثوليكية، ومعاقبة المرسلين الذين يزينون لمسيحي السلطنة محاسن الانتقال إلى ديانة البابا»[33].

وكرد فعل عنيف ومتسرع ضد هذا الفرمان، طلب لويس الرابع عشر من سفيره في الآستانة، محاولة السعي لدى السلطان لإلغاء هذا القرار. ولكنه لم يتجرأ على إعلام السلطان بذلك وأرسل لمليكه يشرح له عواقب الأمور التي تنجم عن مثل هذا التدخل في شؤون السلطنة وتضر بالتجارة الفرنسية فيها. واتخذت الإرساليات الأجنبية قراراً خطيراً ومتسرعاً أيضاً، إذ رفعت شعار «كل مسيحي شرقي يجب أن يصبح لاتينياً وأن يعلن انتسابه لإحدى القنصليات كي تحميه». وانطلقت الدعوة من دمشق وظلت ناشطة حتى العقد الرابع من القرن الثامن عشر. وكان لهذا الشعار رد فعل سيء جداً، إذ احتجت عليه الطوائف المسيحية المشرقية التابعة للبابوية وأرسلت احتجاجها إلى البابا بناديكتوس الرابع عشر. وأدرك البابا مخاطر مثل هذه التوجهات على كافة الكاثوليك المشرقيين فوجه رسالة دينية إلى المرسلين الأجانب يقول فيها: «فليكف المبشرون نهائياً عن أغواء المسيحيين المشرقيين العائدين إلى أحضان الكثلكة بالانتساب إلى طائفة اللاتين. فدور المبشرين المرسلين إعادة مسيحيي الشرق إلى الكثلكة لا بجعل إعدادهم تضاف إلى طائفة اللاتين»[34].

لكن هذه الرسالة لم تغير من عمل المرسلين اللاتين، فدارت مناقشات عنيفة بينهم وبين بطريرك الأرمن الكاثوليك. وكذلك قدم بطريرك الموارنة عدة احتجاجات على عملهم في القدس حيث كان يتم نقل أعداد من الموارنة إلى طائفة اللاتين[35].

---

(33) Mgr. Basile. Homsy. «*Les capitulations...*», p. 387.

(34) J. Hajjar. «*Le Christianisme en Orient*», p. 58.

(35) "الأب حجار..."، المرجع السابق، ص 59. يقول الأب حجار: "تشير الاحصائيات حتى 1761 أنه تم نقل 762 مسيحياً إلى طائفة اللاتين منهم 342 من الروم الملكيين و144 من الموارنة و86 من السريان و189 من الأرمن و13 من الأقباط و18 من الكلدان".

وجدت البابوية، بناء على تقارير القناصل الفرنسيين في المنطقة، أن عمل المرسلين الأجانب سيبقى قليل الأهمية بسبب الحصار الطائفي الشديد المضروب حولهم، وبسبب رفع مثل تلك الشعارات التي تسيء إلى كافة المسيحيين في المشرق. وبدا أن الحل الصحيح يقوم على دعم تلك الطوائف المحلية والعمل على تنظيم صفوفها عبر ارتباطها الوثيق بمخططات البابوية والفرنسيين في المنطقة. وكانت تجربة تنظيم الرهبانية منذ عام 1710 خطوة ناجحة يمكن الاستفادة منها على صعيد تنظيم الكنيسة المارونية نفسها، بدل شعار نقل الموارنة إلى طائفة اللاتين. وكان هذا التحول يعني رفض التغريب الكامل والاكتفاء بالمشاركة في القرار السياسي - الطائفي الذي يضمن ولاء الموارنة للبابوية وفرنسا، أي للغرب، مع احتفاظهم بهويتهم المحلية كإحدى الطوائف المشرقية. وبمعنى آخر، رفض تغريب الموارنة والكاثوليك داخل محيطهم العربي المشرقي. وهكذا انطلقت الدعوة من البابوية إذ أرسلت قاصدها الرسولي إلى المنطقة السيد يوسف سمعان السمعاني في محاولة لتنظيم الطائفة وعقد مجمع للمطارنة ورجال الدين الموارنة يحضره البطريرك شخصياً ويتخذ مقررات تنظيمية تهتم بشؤون الطائفة.

يشير القنصل الفرنسي في صيدا السيد مارتن (Martin)، في تقرير له بتاريخ 15 تشرين الأول/أكتوبر عام 1736 إلى «أن القاصد الرسولي قد التقى بالبطريرك الماروني يوسف ضرغام الخازن وأبلغه رغبة البابا بعقد مجمع لرجال الدين الموارنة... وقد تم انعقاد الجلسة الأولى لكن المناقشات الحادة جعلت كلا من المؤتمرين يعود إلى بيته». ويعلق القنصل على سبب الفشل بأن البطريرك الماروني استاء من مثل تلك الدعوة التي تعقد لرجال الدين التابعين له دون أن تكون برئاسته. ولذا أوعز إلى نسيبه الشيخ نوفل الخازن، القنصل الفرنسي ببيروت، أن يفشّل اللقاء[36]... وسارع السمعاني إلى الاستنجاد بالقنصل الفرنسي للضغط على الشيخ نوفل الخازن. وظهر التأثير الفرنسي واضحاً في السعي لتذليل كل العقبات أمام تنظيم الطائفة المارونية.

واستمرت مساعي القنصل الفرنسي أكثر من أربعة أشهر، قبل أن يستطيع القاصد الرسولي تأمين انعقاد المجمع الكنسي الماروني مرة ثانية. وقد استخدم هذا القنصل

---

(36) اسماعيل، الوثائق، المجلد الأول، ص20-32.

نفوذه للضغط على الرهبان والمطارنة والمشايخ العصاة والقنصل نوفل الخازن، كما سعى لدى الأمير ملحم الشهابي كي يتم انعقاد المجمع وتتخذ المقررات اللازمة[37].

واتخذ القنصل الفرنسي من هذه المناسبة، فرصة لتمتين علاقات الفرنسيين التجارية والسياسية بالأمراء الشهابيين. فتبادل الرسائل والهدايا مع الأمير ملحم الشهابي، وطلب إليه حماية المرسلين الأجانب والرعايا الفرنسيين. ورد الأمير ملحم برسالة يقول فيها: «... عليك يا حضرة القنصل التأكد بأنني سأقدم كل حماية للفرنسيين المقيمين داخل حدود إمارة الجبل وسأحمي كذلك كل المرسلين الأجانب وأسهر بشكل خاص على أمن الطريق الممتدة بين صيدا وبيروت وطرابلس حيث تكثر أعمال التجار الفرنسيين وينقلون كميات كبيرة من السلع»[38].

استفاد الفرنسيون من تنظيم الطائفة المارونية لتعزيز تواجدهم في المنطقة، والاستفادة من ركيزة بشرية واقتصادية كبيرة لمصالحهم المادية والمعنوية فيها. فوراء كل مسعى فرنسي باسم «حماية الكاثوليك في الشرق» تكمن مصالح فرنسية كثيرة، يجب التفتيش عنها وإبرازها في صلب كل الأهداف التي كانت فرنسا تروج لها في دعايتها العلنية.

وتؤكد الوثائق الفرنسية لتلك المرحلة على أهمية تعزيز القرار السياسي لزعماء الموارنة بما يضمن مزيداً من التعاون الحر مع الفرنسيين، الورثة الشرعيين للبابوية في «حماية مسيحيي المشرق». وترافق ذلك الارتباط الوثيق مع ازدياد حجم تجارة الفرنسيين في المنطقة والدور الكبير الذي لعبته الإرساليات الأجنبية الفرنسية، بالإضافة إلى الأموال التي وزعها القناصل الفرنسيون على زعماء الموارنة، من دينيين ومدنيين. يضاف إلى ذلك العلاقة الوثيقة التي نشأت بين ممثلي الدبلوماسية الفرنسية في المنطقة وبين الزعامات المقاطعجية المحلية على اختلاف فئاتها وطوائفها، من دروز وشيعة وسنة، إلى شهابيين وآل نصار وجنبلاط وعماد وخازن وحبيش وغيرهم.

---

(37) م ن، ص46، تقرير 14 شباط/فبراير عام 1737، وتقرير 17 تموز/يوليو عام 1737، المجلد الأول، ص47-49.

(38) م ن، المجلد الثاني، ص71-72.

صراع الرهبان والاكليروس الأعلى

استطاع القناصل الفرنسيون كممثلين لـ «حامي الكنيسة الكاثوليكية في العالم» أن يضبطوا حدود الصراع العلني بين الزعامات الدينية، وبينها وبين الزعامات المقاطعجية الحاكمة. وبالرغم من صعوبة ذلك الضبط والاستنجاد بقوى كثيرة، ولا سيما قوى الأمير المقاطعجي الحاكم، فإنه لا ريب في أن المصالح المشتركة، جعلت حدود ذلك الصراع قابلة للتجاوز، إذ أن القوى المتصارعة تندرج بالضرورة في إطار المشايخ المقاطعجيين والاكليروس الأعلى. وباستثناء قلة صغيرة من هذا الاكليروس الأعلى التي تنتمي إلى الفئات الشعبية، فإن الأغلبية الساحقة منهم كانت من العائلات المقاطعجية المسيطرة: الخازن، وحبيش، والدحداح، وصفير، والهاشم،... الخ.

كان وضع الرهبان يختلف جذرياً عن وضع الأكليروس الأعلى. فهم من منابت فلاحية وعمالية وحرفية فقيرة جداً، بالرغم من وجود بعض أبناء المتمولين من حلب في صفوفهم، ولا سيما في الفترة الأولى. شكلت تلك المجموعة من أبناء وبنات الأغنياء الحلبيين فئة الرهبان أو الرؤساء العامين في الرهبانية، في الوقت الذي سادت فيه أفكار الطاعة ونذر العفة والتشدد في قهر الجسد والابتعاد عن الملذات الأرضية وأكل اللحم، والإكثار من الصيام والعمل الشاق. فشكلت تلك الأعمال المضنية الإطار اليومي لمأكل الراهب وملبسه ونومه وعمله منذ تباشير الصباح الأولى حتى ما بعد مغيب الشمس[39].

على العكس من رجل الأكليروس الأعلى الذي ينصرف إلى الحياة العامة بكل مباهجها ومتطلباتها السياسية والاجتماعية، كان الراهب يمثل دور العامل المنتج الخلاق. فهو المزارع والحرفي، ومربي الماشية، والحطاب، والمربي، وناسخ المخطوطات... أي رجل الإنتاج في مجتمع فلاحي قليل الموارد. وكان أكثر التصاقاً بالشعب الفقير، في حين كان رجال الأكليروس الأعلى يمثلون دور الزعامات العائلية - السياسية، ويشكلون تحالفاً سياسياً طائفياً متماسكاً، يسعى للسيطرة على القرار السياسي للطائفة المارونية كلها، ويتصدى بعنف للزعامات المقاطعجية المارونية،

(39) راجع ما كتبه فولني في رحلته عن حياة رهبان المشرق ونظامهم، نقلاً عن أ. الحاج، ص 727 - 728.

ويتهمها بالعجز والتفسخ والانهيار الاقتصادي، والفشل في «تحرير» أبناء الطائفة المارونية من نفوذ المقاطعجيين المسلمين.

وفي ظروف مادية شديدة الصعوبة، جاء بروز المؤسسة الرهبانية بمثابة الوعد الديني بإصلاح أمور الطائفة وزيادة إنتاجها. ومن هنا نشأت فكرة التشدد في التقشف وقهر الذات اقتداء بالسيد المسيح الذي بذل نفسه لإنقاذ الآخرين. وتم الرجوع إلى ينابيع الأصول الرهبانية، ولا سيما رهبانية القديس انطونيوس التي تشدد على قهر الذات في سبيل الآخرين. وانتسبت طاقات بشرية كثيرة إلى هذه الرهبانية وحملت معها قوى مادية هائلة للإنتاج الذي تراكم بكثرة لديهم، نظراً لكثرة المدخول وقلة المصاريف. وكان رؤساء الرهبانية اللبنانية يتنافسون لزيادة أملاكها وإنتاجها. فازدادت تلك الأملاك بسرعة، كما ازداد الإنتاج بحيث لم تستفد الكنيسة من تلك الطاقات التي تكدس خيرات كثيرة يراها رجال الكنيسة بأعينهم دون أن يستطيعوا التحكم بها. بدأ بعض رجال الأكليروس الأعلى العمل للسيطرة على الأديرة وأوقافها وإنتاجها. وبرز صراع عنيف بين قوى الإنتاج، أي الرهبان، وقوى السيطرة، أي رجال الدين، وهو صراع يندرج بسهولة ضمن الخط العام للصراع الاجتماعي نفسه بين المنتج والمسيطر. وهكذا كثر الصدام بين البطاركة والرهبانيات عندما حاول البطاركة وضع يدهم على بعض الأديرة الغنية تحت ستار «مخالفة الرهبان لقوانين الرهبنة». وكانت لمحاولات تغريب الرهبانيات المحلية أثر واضح في ذلك الصدام الذي وصل مراراً إلى مجامع روما[40].

كان ازدياد عدد الأديرة وأوقافها وإنتاجها وقواها البشرية المتماسكة والمستميتة في قهر الذات يصب في مصلحة المؤسسة الرهبانية. ونشط رجال الأكليروس الأعلى

---

(40) في كتاب موجه إلى المجمع المقدس، يسرد الأب العام الكاثوليكي نقولا الصايغ، رئيس دير الشوير، وقائع الخلاف مع البطريرك الكاثوليكي عام 1737 فيقول: "... إن سيدنا كيركيرلس الكلّي الشرف... من عهد تثبيته إلى الآن، قد عرض علينا مرات أن نترك قانوننا ونتحد مع رهبان دير المخلص، لنتمسك جميعنا بقانون الرهبان الباسيليين اللاتين... وكنا نعتذر إلى قدسه، ونتوسل إليه أن نبقى على قانوننا الذي تأسسنا عليه... ومن المعلوم إن قانون الرهبان اللاتين لم يعرف قط عند الشرقيين. وسبب تطبيقه في دير المخلص يعود لتسلط الرؤساء الكنائسين على الدير المذكور...". نقلاً عن أ. الحاج، مرجع مذكور سابقاً، ص 307 - 310.

للسيطرة على الأديرة وإنتاجها وملكياتها الوقفية، التي كانت تتضخم باستمرار، مع محاولة الإبقاء على العمل الرهباني في وتيرته المتصاعدة. فالأكليروس الأعلى يسعى إلى الحفاظ على استقلالية المؤسسة الرهبانية في الممارسة الطقوسية وتوسيع الملكية وبناء الأديرة وزيادة الرهبان، شرط أن يذهب قسم هام من فائض الإنتاج الوفير لجيوب هذا الأكليروس الأعلى الذي سرعان ما شكل حلفاً واضحاً مع بعض رؤساء الأديار والرهبانيات التي اتهمها باختلاس أموال الرهبانية.

لم يكن الحفاظ على تلك الأملاك ليضر بمصالح رجال الكنيسة، بل كان العكس هو الصحيح، فسعوا إلى تكريس هذا التوجه ودفع رؤساء الرهبانيات إلى المزيد من توسيع الملكية الوقفية، إذ أن تقلص عدد الرهبان في المستقبل سيجعل هذه الأملاك تحت تصرف الكنيسة مباشرة. وبردت حرارة الدعوة الرهبانية منذ أواسط القرن التاسع عشر. وكان رجال الكنيسة يخططون لضبط أملاك الرهبانيات وجعلها في خدمة أغراضهم الدينية والمدنية. اندرجت ثمرات اتعاب مئات من المؤمنين الرهبان والراهبات، منذ مئات السنين، في إطار المخطط العام لرجال الكنيسة التي استفادت إلى أقصى حد من تلك الأتعاب ومن ذلك النموذج الطائفي الذي مثله الراهب، نموذج العامل والمزارع والمربي في أوساط الجماهير الشعبية.

والأديرة، كوحدات اقتصادية وتعليمية، والرهبان، كنماذج دينية بشرية يحتذيها سائر المؤمنين المسيحيين، والأوقاف، كأملاك واسعة يحتضنها الدير ورهبانه، شكلوا القاعدة المادية الثابتة لتطور الكنيسة المارونية، وبروز نفوذها السياسي على حساب الطوائف الأخرى التي افتقرت إلى هذه العناصر الثلاثة مجتمعة. فعبر الدير ورهبانه ومدارسه وأملاكه الوقفية، بدأت الزعامات المارونية الدينية والمدنية المرتبطة بها، مدعومة بقوى خارجية فرنسية بالدرجة الأولى، تسير بخطى ثابتة نحو تسلم السلطة في المقاطعات «اللبنانية» منذ أواسط القرن التاسع عشر، عبر نماذج حقوقية معترف بها دولياً، منذ نظام القائمقاميتين حتى الاستقلال مروراً بالمتصرفية ولبنان الكبير.

بعض النتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتنظيم الكنيسة المارونية ورهبانيتها

لعبت المؤسسات التبشيرية والكنسية المحلية على الصعيد السياسي والاجتماعي، دوراً يماثل في أهميته الدور الذي لعبته الأديرة ورهبانها في المجال الاقتصادي.

استطاعت تلك المؤسسات أن تنصّر (تجعلهم نصارى) قيادات سياسية بارزة من أبناء العائلات المقاطعجية اللبنانية المسيطرة (آل شهاب وآل أبي اللمع...)، فسهلت بذلك عملية انتقال القوى المقاطعجية المارونية من السيطرة الاقتصادية وحدها إلى السيطرة الاقتصادية والسياسية معاً. وساهم بعض الأمراء في انتقال أملاك واسعة من الأراضي الأميرية والأراضي المشاع إلى الرهبانية المارونية لقاء ضرائب زهيدة جداً، وانتقالها أحياناً كثيرة بشكل هبات. وغدت جميع تلك الأراضي معفاة من الضرائب. وكانت مرحلة حكم الأمير يوسف وأولاده ومدبريهم من أكثر المراحل أهمية في ازدياد أملاك الرهبانية المارونية وتوسعها داخل المناطق اللبنانية. وكان لتنظيم المؤسسات الرهبانية، وضبط أملاكها، وتأطير قدراتها باتجاه هيمنة القوى المقاطعجية المارونية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، الأثر الحاسم في ازدياد نفوذ زعماء الموارنة، على حساب زعماء سائر الطوائف في مرحلة تاريخية شهدت تفككاً اجتماعياً على كافة المستويات السابقة. وتُعزى إلى ذلك التنظيم معظم النتائج التي شهدتها تلك المرحلة وأبرزها انتقال زعماء الموارنة إلى موقع التقرير السياسي بالإضافة إلى التقرير الاقتصادي والاجتماعي. ثم كان دور القوى الخارجية في تأمين التقرير العسكري، الذي افتقرت إليه القوى المقاطعجية المارونية على الساحة المحلية، بسبب هيمنة العساكر العثمانية والقوى الإسلامية المحلية. وجاء التدخل الخارجي ليؤمن التغطية الكافية لنهوض القوى المقاطعجية المارونية وهيمنتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية.

أما أبرز النتائج في هذا المجال فهي:

- التوسع الهائل في المجال الزراعي واستصلاح الأراضي نتيجة ازدياد اليد العاملة الرهبانية المجانية بحيث باتت الرهبانية من أكبر منتجي الحرير، ان لم نقل أكبرها على الإطلاق، والمنتج الأساسي لعدة سلع زراعية كالخمور والفاكهة والعنب. يضاف إلى ذلك أن الرهبانية امتلكت قطعاناً كبيرة من الماشية[41].

(41) راجع الفصل الخاص: "أضواء على تمركز الملكيات الوقفية للرهبانيات الكاثوليكية المارونية في الإمارة الشهابية: منذ مطالع القرن الثامن عشر حتى القائمقاميتين". وراجع أيضاً دراسة الياس الياس: "الأديرة والمدارس في بلاد البترون خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين"، رسالة كفاءة غير منشورة، كلية التربية، (1978) ولا سيما ص 26 -71 الغنية بالاحصاءات الجديدة حول الرهبان وأعمالهم في منطقة البترون، وهي احصاءات تنشر لأول مرة.

- مع تحول الرهبانية إلى قوة اقتصادية كبيرة تلعب دوراً هاماً في اقتصاديات المناطق الجبلية، وتحاول الامتداد منها إلى السواحل، ازداد دورها التحريضي على المقاطعجيين من كافة الطوائف، لتشكيلهم عائقاً أساسياً أمام ازدياد نفوذها وتطورها. ونميل إلى الاعتقاد بأن الرهبان وصغار الأكليروس هم الذين ناصروا الفلاحين ووقفوا إلى جانبهم في انتفاضاتهم ضد المقاطعجيين، لأن اليد العاملة الفلاحية النشيطة من جهة، والكتبة المتنورين الذين اطلعوا على أفكار الثورة الفرنسية ودبجوا البيانات التي صدرت باسم الفلاحين من جهة أخرى، كانوا من بين أولئك الرهبان.

- لما كانت الأديرة معفاة من الضرائب فإن أعداداً كبيرة من الفلاحين قد وهبتها ملكياتها الصغيرة، تهرباً من دفع الضرائب على ان تقوم الأديرة بإيوائها وتقديم المأكل لها. كذلك «اشتروا» الأراضي الكثيرة بأسعار بخسة من الذين عزموا على الهجرة وكانوا بأمس الحاجة لتكاليف الرحلة.

- كان لنظام الفقر والتقشف مع الأكثار من الصلوات، أثر هام في انتشار سمعة الرهبان الحسنة في أوساط فلاحية شديدة الإيمان بالمثل الأخلاقية الدينية والممارسة العملية على ضوئها. فالتفت حولهم جماهير الفلاحين، وقدمت لهم كل عون. وتسابقت إلى كسب ودهم، وطلبت إليهم إدخال أبنائهم إلى سلك الرهبنة ولو كلف الأمر تقديم حصة من ملكياتهم القليلة. وفي الوقت نفسه، كانت المؤسسة الرهبانية المارونية تختزن طاقات بشرية ضخمة ومادية وفيرة وتسارع خطاها لتصبح القوة الأكثر تنظيماً ونفوذاً اقتصادياً وتربوياً في مناطقها، بحيث ضاقت بمشاركة الرهبان الكاثوليك لها، كما ضاقت بالرهبان الحلبيين الموارنة، وهم أساس نشأتها، فانفصلت عنهم وتسمت بالرهبانية البلدية التي تمتلك القوى الرهبانية المارونية الكبيرة والأملاك الوافرة والاحتياطي البشري الذي جعلها تتزعم كافة الرهبانيات داخل المقاطعات اللبنانية.

- تأسيساً على الملاحظة السابقة كانت الطوائف الأخرى تنظر بعين الحذر إلى ازدياد نفوذ الرهبانية المارونية، لأن تلك الطوائف كانت تفتقر إلى التنظيم الذي يرقى إلى المجابهة الطائفية معها، إذ «لا رهبانية في الإسلام». لذلك لم تكن الأوقاف الإسلامية تختزن مثل تلك الطاقات البشرية التي توظف مجاناً لخدمة الطائفة. فكان السنة يعتمدون أساساً على نفوذ الدولة العثمانية والأوقاف الملحقة فيها بوزارة خاصة. أما الدروز فاكتفوا بخلواتهم الكثيرة المنتشرة في معظم مناطق وجودهم. لكن تلك الخلوات بقيت مشتتة لا رابط يجمعها في مؤسسة واحدة، في حين بقيت الملكية الوقفية قليلة الأهمية والأثر الاجتماعي لدى الشيعة. دفع التنظيم الكنسي والرهباني،

وما رافقه من قدرات اقتصادية وتربوية هائلة بالزعامات المارونية، الدينية والمدنية، للمطالبة بدور مماثل على الصعيد السياسي. لكن سلطة التقرير ليست مرهونة بالعامل الداخلي وحده، بالرغم من أهميته. وكان لا بد من توظيف هذه الطاقات التنظيمية المارونية في شبكة تقاطع المصالح الدولية، مما أمن لزعامات الموارنة دور القيادة الداخلية، المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنجاح المخططات الاستعمارية الفرنسية في المشرق العربي.

- على صعيد الطوائف المسيحية الأخرى، وبالرغم من أن ولادة المؤسسة الرهبانية المارونية - الكاثوليكية انطلقت من دير البلمند الأرثوذكسي قرب طرابلس، حيث كان للأرثوذكس رهبانية واسعة وأديرة هامة كدير مار جرجس الحصن في سوريا، وأديار في الكورة ومعلولا وصيدنايا والمتن وغيرها، فإن تلك الأديار الغنية لم تعرف التنظيم الجيد مما أفقدها طابع الحيوية والنمو. وكانت أملاكها تتقلص باستمرار، وكذلك اعداد القوى البشرية المنتسبة إليها، فتقلص نفوذها السياسي بسبب ارتباط الزعامات الأرثوذكسية، بعجلة المخططات الاستعمارية الروسية القيصرية، التي أصيبت بضربة قاضية بعد نجاح الثورة الاشتراكية في روسيا إبان الحرب العالمية الأولى.

أما على صعيد الملكية العقارية فيمكن رصد النتائج التالية:

أ- تحول أقسام واسعة من الأراضي الأميرية والمشاع والخاصة إلى ملكيات وقفية غير قابلة للبيع والشراء والرهن. وهذه الملكيات تشكل نسبة كبيرة جداً وتختزن طاقات اقتصادية هامة.

ب- تقلص دور ملكية التصرف السابقة، وتحولها إلى ملكية وقفية لمصلحة الأديرة والمؤسسات الدينية الأخرى، أو إلى ملكية خاصة لمصلحة الأمراء وكبار المقاطعجيين والأعيان. وفي الحالتين فإن تحول الملكية من التصرف والمشاع إلى الأوقاف والملكية الخاصة، لم يكن لمصلحة القوى المنتجة الحقيقية، أي الفلاحين. فقد قامت ملكيات عقارية كبيرة أكثر تنظيماً من ملكيات التصرف لكنها أكثر عداء للفلاحين، وذات ثبات قانوني واضح وتستخدم كافة أجهزة القمع لضرب تحركات أولئك الفلاحين.

ولعب تنظيم الكنيسة المارونية والمؤسسة الرهبانية - الكاثوليكية خاصة، دوراً أساسياً في تطور الملكيات الوقفية غير المجزأة والملكيات الخاصة المحمية من السلطة، وسوف تشكل هذه الملكيات عائقاً كبيراً أمام نضال الفلاحين وجميع القوى

المنتجة العاملة في الأرض، وسيكون لها نصيب وافر في زيادة التجزئة الطائفية للمجتمع اللبناني وتأزيم الوضع الاجتماعي أكثر فأكثر عبر تشتيت نضالات القوى الفلاحية. ففي حين كانت المؤسسة الرهبانية تسعى إلى أن تكون لها صلة متينة بالقوى المقاطعجية المسيطرة، نظراً للمصالح الواحدة التي تجمع بينهم جميعاً. لم تستطع القوى الفلاحية توحيد قواها النضالية في وجه ذلك التحالف، ولم تشهد برامجها المطلبية أي ذكر للملكيات الوقفية الكبيرة، بوصفها عائقاً أساسياً أمام تطور المجتمع اللبناني في الريف.

وما تزال العلاقات الاجتماعية في الريف اللبناني شديدة التعقيد، ولا سيما على صعيد الملكيات الوقفية الكبيرة حيث يناضل الفلاحون أحياناً ضد رئيس هذا الدير أو ذاك، دون أن ترقى نضالاتهم إلى المطالبة بتوزيع الملكيات الوقفية وتوزيع قسم كبير منها على الفلاحين.

لكن ازدياد الملكيات الوقفية للرهبانية المارونية، وازدياد سائر الوقفيات الطائفية، لم يكن لمصلحة جماهير الموارنة وجماهير سائر الطوائف، بل أسهم في خلق الملكيات الوقفية الكبيرة غير المجزأة التي لعبت دوراً أساسياً في استغلال الفلاحين ونهب القسم الأكبر من إنتاجهم.

لقد برز الجانب الاجتماعي في صلب الحدث الطائفي، وهو تنظيم الكنيسة ومؤسساتها الرهبانية بشكل يندرج معه في إطار الصراع الاجتماعي بين القوى المسيطرة، سواء أكانت دينية أم مدنية، والقوى الخاضعة لاستغلالها وهي جماهير كل الطوائف التي تنعكس عليها مباشرة أو بشكل غير مباشر كافة الأزمات الاجتماعية الناتجة عن تلك السيطرة وعن الملكية الخاصة للأراضي مصدر الإنتاج الرئيسي في كافة المناطق اللبنانية.

II

أضواء على تمركز الملكيّات الوقفية للرهبانيّات الكاثوليكيّة المارونيّة في الإمارة الشهابيّة منذ مطْلع القرن الثامن عشر حتى القائمقاميّتين

مـدخل

تكاد تجمع كافة المصادر والوثائق التاريخية لهذه الفترة، أن أملاك الكنيسة المارونية والرهبنة «اللبنانية»، كانت قليلة جداً في مطالع القرن الثامن عشر التي شهدت ولادة «الرهبانية اللبنانية» كمؤسسة منظمة لا كمجموعة أديار مشتتة على امتداد المقاطعات اللبنانية[42]. ولم تكن الأديار حديثة العهد بل كان بعضها يرقى زمنياً إلى مئات السنين.

لكن تنظيم الأديرة وأوقافها تزامن مع مرحلة تاريخية شهدت تنظيمات بالغة الأهمية في بنية الكنيسة المارونية (اصلاحات البطريرك اسطفانوس الدويهي وخريجي مدرسة روما المارونية)، وفي المؤسسات الدينية الرهبانية، التي تكاثرت خلال القرنين الثامن والتاسع عشر. ولا تفهم التنظيمات الكنسية والرهبانية، إلّا في إطار العلاقات السياسية التي سيطرت خلال تلك المرحلة. شهدت نهاية القرن السابع عشر، انتقال الحكم من المعنيين إلى الشهابيين أي انتقال الإمارة الدرزية إلى العائلة الشهابية السنية، التي استطاعت تثبيت نفوذها اثر معركة عين دارة عام 1711. وعرفت هذه المرحلة بروزاً واضحاً على صعيد الأسر المقاطعجية المسيحية، وبشكل خاص

(42) إن تعابير "اللبنانية" و"الإمارة اللبنانية"، هي مجرد تعابير جغرافية نشير بها إلى المقاطعات التي تجمعت في دولة مركزية لاحقة سميت دولة لبنان الكبير عام 1920. وقبل هذا التاريخ سيطرت التجزئة المقاطعجية على تاريخ هذه المناطق، التي لم تعرف المركزية إلّا سنوات قليلة جداً مع فخر الدين الثاني المعني وبشير الثاني الشهابي. راجع مقالتنا تحت عنوان "أضواء على جغرافية التطور التاريخي للمقاطعات اللبنانية"، في مجلة "دراسات" التي تصدرها كلية التربية في الجامعة اللبنانية، العدد الأول، 1975.

المارونية، وذلك على حساب تقلص سيطرة المقاطعجيين الشيعة من آل حمادة. فأصيب هؤلاء المقاطعجيون الشيعة، بنكبات اقتصادية وسياسية متلاحقة على امتداد مناطق سيطرتهم في الزاوية والبترون وجبيل والكورة، وحلت بهم في الوقت نفسه ضربات قاسية في مناطق بعلبك وجبل عامل، على أيدي الزعامات الشهابية وحلفائها. كانت المقاطعات ذات الأغلبية السكانية المسيحية، ولا سيما في كسروان وجبيل والبترون والزاوية، أكثر المقاطعات اللبنانية تحللاً من نفوذ المقاطعجيين الشيعة. ورافق ذلك التحلل تمركز هائل في الأملاك العقارية بأيدي المقاطعجيين والكنيسة والأديرة المسيحية، ولا سيما المارونية. وساعد التمركز على تنصّر قيادات شهابية ودرزية على أيدي رجال الدين المحليين أو الأجانب المرسلين. فتنصّرت عدة زعامات شهابية بصورة خاصة إبان حكم الأمير يوسف الشهابي، كما تنصّرت كافة القيادات المقاطعجية لأسرة آل أبي اللمع الدرزية[43]. وعرفت تلك الفترة ازدياداً ملحوظاً في نفوذ المدبرين الموارنة الذين توزعوا على كافة القيادات المقاطعجية المسيطرة[44]. وعبر القيادات المقاطعجية المتنصّرة، سواء تلك التي على رأس القيادة السياسية أو تلك المتحالفة معها، تطورت الأملاك الوقفية الكبيرة. وكانت الأديرة المستفيد الأكبر من هذه التطورات، نظراً لثباتها كمؤسسة تضم آلاف الرهبان العاملين والمنتجين في شتى الحقول الزراعية والصناعية والحرفية والتربوية. وكانت تلك القوى المنتجة والنشيطة، تعمل مجاناً لمصلحة الرهبانية وتنقل إليها كل فائض الإنتاج الذي وظفته المؤسسة الرهبانية، في شراء الأراضي وتوسيعها واستصلاح الأراضي الجديدة. ومع مطالع القرن التاسع عشر، كانت المؤسسة الكنسية تسير بثبات لتصبح أكبر قوة

---

(43) حول تنصّر القيادات السياسية الشهابية يراجع:
- "لبنان: مباحث علمية واجتماعية"، الجزء الأول، ص340 - 341. بحث بولس نجيم "لبنان من العهد العربي حتى الحرب الأولى".
- "دور لبنان في العالم العربي"، بحث أدمون رباط "التفاعل الحضاري في لبنان واثره في العالم العربي"، ص124، بيروت، 1974. هنري أبو خاطر "من وحي تاريخ الموارنة"، بيروت، 1977، ص134.

(44) حول نفوذ المدبرين الموارنة راجع البطريرك اسطفانوس الدويهي: "تاريخ الأزمنة"، ص 423-447-527-531-558-573. راجع الفصل الخاص بنفوذ المدبرين الموارنة، وأثرهم في الأزمات الطائفية الطبقية في المقاطعات اللبنانية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

اقتصادية، في جميع المجالات، وتمتلك مئات الهكتارات الوقفية التي لا تتجزأ، وذلك على امتداد المقاطعات اللبنانية.

قيام المؤسسة الرهبانية وأثره في بروز الملكيات الوقفية في جبل لبنان

بالإضافة إلى الأسباب السياسية العامة والتنظيمية الداخلية الرهبانية والكنسية، يمكن رصد بعض السمات التي مهدت لبروز دور الرهبانية كمؤسسة ذات أملاك عقارية واسعة. من هذه السمات:

أ- كثرة المناوشات الداخلية، وأثرها الواضح في تدمير الاقتصاد الفلاحي البسيط، وهو الاقتصاد القائم على إنتاج محدود، وزراعة بدائية، وتكنيك زراعي متخلف، وأرضٍ زراعية صخرية قليلة الموارد. فكانت تلك المناوشات سبباً أساسياً في ازدياد صعوبة العيش أمام القوى المنتجة الفلاحية في جبل صخري وعر المسالك. فنزحت أعداد كبيرة من الفلاحين الجبليين إلى السهول المجاورة، وجاءت اليد العاملة الرهبانية تملأ الفراغ السكاني بقوى فلاحية رهبانية شديدة الاندفاع للعمل في الأرض والإنتاج.

ب- كثرة الضرائب وطرق جبايتها التي تميزت بكثير من الوحشية، بحيث لم يعد الفلاح في مأمن على حياته واستمراره كإنسان إذ كانت تصادر المدخرات القليلة الموجودة لديه، ويبقى عرضة للموت جوعاً بلا موارد تعيله، ولا قوى خارجية تمده بالقوت الضروري لحياته وحياة عائلته. فقد كانت القوى الخارجية على العكس من ذلك تنتزع منه هذا القوت بالقوة وتقضي على كامل مدخراته.

ج- سياسة البلص، وهي السياسة الرسمية التي يقوم عليها نظام تلزيم الضرائب المتبع في جباية الأموال، فالوالي يُلزِّم الأرض للأمير الحاكم، وهو بدوره يوزع المقاطعات والالتزام على المقاطعجيين المتحالفين معه لقاء مبلغ مقطوع سنوياً، وهؤلاء بدورهم يوزعون الضرائب على الخصوم المحليين ويعفون أتباعهم منها. وهكذا تتكامل حلقات النهب بحيث لا ينجو الفلاح من دفع الأموال السابقة، ولا سيما في سنوات عصيان أحد المقاطعجيين، كما لا ينجو من دفع الضرائب عدة مرات في السنة وإبان كل موسم. يضاف إلى ذلك أن مصادرة المواسم على البيادر، كانت التقليد العادي لسياسة البلص. وكانت عساكر الأمير أو الوالي تصادر في طريقها كل

ما يقع تحت أيديها: فالغلال لإطعام العساكر، والحيوانات تذبح لهذه الغاية. حتى أن المحاصيل لم تكن تكفي المال الأميري وحده، فكيف إذا أضيفت إليها الضرائب المتنوعة والأعناق والجوالي والبلص والسخرة وغيرها.

كان لتلك الأسباب، الداخلية منها والخارجية، أثر واضح في بروز قوى مقاطعجية حاكمة أو حليفة، من كافة الطوائف، تسعى إلى ابتزاز آخر مدخرات الفلاحين وإنتاجهم القليل «حتى أن الملتزمين الموارنة... كانوا أشبه برؤساء عصابات لا يهمهم إلّا مصالحهم واسترضاء ممثلي الدولة. فلا يتورعون عن إنزال الظلم ببطاركتهم ومطارنتهم وكهنتهم ورهبانهم وأبناء طائفتهم»[45].

ولم تكن شراسة المقاطعجيين الصغار تقل عن شراسة المقاطعجيين الكبار. والمقاطعجيون كانوا من جميع الطوائف، ولا فارق بينهم سوى الفارق الزمني، أي تحديد زمن السيطرة لا شكلها ولا أسلوب استغلالها للقوى المنتجة الفلاحية، إذ كان ذلك الشكل والأسلوب موحدين لدى كافة المقاطعجيين من مختلف الطوائف وعلى امتداد المقاطعات اللبنانية كلها.

على قاعدة المناوشات المقاطعجية المستمرة بين الأمير الحاكم أو الوالي من جهة، وبينه وبين سائر المقاطعجيين، لاستنزاف آخر مدخرات الفلاحين المنتجين والرعاة، عبر الضرائب والبلص والمصادرة وغيرها من جهة أخرى، عرفت المرحلة التاريخية التي سبقت تمركز الملكيات العقارية في الجبل سمتين رئيسيتين:

1- نزوح كثيف لفلاحي الجبل اللبناني نحو السهول المجاورة، ولا سيما سهل البقاع، هرباً من الظلم وخوفاً من الموت جوعاً. فالسهول المجاورة تعرف بكثرة الإنتاج، دون أن تنقذ من الظلم والاستغلال. ومع نزوح الفلاحين بارت أقسام واسعة من الأراضي الجبلية، التي تمركزت في أيدي المقاطعجيين الأقوياء المنتصرين في المناوشات وخصوصاً الأمراء والمشايخ الكبار، والزعامات المقاطعجية.

لكن حجم هذه الملكيات بقي قليلاً إذا ما قيس بانتشار أراضي البكاليك أو السلطانية، والأراضي المهجورة قديماً أو حديثاً، وتسعى الدولة إلى تلزيمها بأبخس الأثمان بحثاً عن الضرائب والأموال.

كان لعامل النزوح الفلاحي من الجبل إلى السهول هرباً من التعديات وقلة الإنتاج

---

(45) كمال الصليبي، «الموارنة»، ملف النهار، 1970، ص11.

دور أساسي في تسييب الأراضي التي يعود حق التصرف عليها للحاكم تبعاً لنظام الأراضي العثمانية[46]. لكن هذا التصرف شكل عبئاً إضافياً على الحاكم تجاه الوالي والسلطنة في مرحلة شهدت تكالباً على شراء المناصب وزيادة الرشاوى والضرائب. فجاء نزوح الفلاحين يؤزم الوضع السياسي أكثر فأكثر، نظراً لتشابك الصلاحيات والالتزام بين إمارة الجبل المرتبطة بوالي صيدا، وإمارة سهل البقاع المرتبطة بولاية دمشق، أو سهل عكار المرتبط بولاية طرابلس. وهذا ما يفسر جزئياً المعركة العنيفة التي شنها حكام الإمارة الشهابية خلال هذه المرحلة، لربط سهلي البقاع وعكار بإمارة «الجبل اللبناني» و«الإمارة اللبنانية». وفي هذا التفسير يكمن سبب آخر من أسباب ملاحقة الفلاحين والرعاة، أي القوى المنتجة الأساسية آنذاك، إلى أية منطقة انتقلوا، ولو أدى ذلك إلى نشوب حروب ومناوشات كثيرة. فالأسباب العميقة لتلك الحروب والمناوشات، تبرز الأهمية القصوى لاستغلال القوى المنتجة وملاحقتها أينما حلت.

2- مقابل النزوح الفلاحي من الجبل «اللبناني» إلى السهول المجاورة، كانت تتم حركة معاكسة تماماً تستند إلى انتقال أعداد هامة، من الجبليين خاصة، إلى الجبل، كقوى رهبانية منظمة منذ مطالع القرن الثامن عشر[47]. وكانت تلك الحركة تضم مئات

---

(46) نشر "قانون الأراضي العثماني" في 21 نيسان/إبريل عام 1858 في "المجلة العثمانية". وقد نقله إلى الفرنسية.

Louis Cardon, *«Le Régime de la propriété foncière en Syrie et au Liban»*, Thèse, Paris, 1922.

- وعن نزوح الفلاحين وبوار الأراضي راجع:

Volney, *«Voyage En Syrie...»*, T2, P. 46 - 51.

- كذلك أسامة عانوتي، "الحركة الأدبية في بلاد الشام خلال القرن الثامن عشر"، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت 1971، ص 14 - 15.

(47) حول نشوء المؤسسة الرهبانية ودور الجليين في تأسيسها راجع:

- الأب يوسف محفوظ، "مختصر تاريخ الرهبانية"، الفصل الثالث "تأسيس الرهبانية اللبنانية - المارونية"، ص 29-42، منشورات أوراق رهبانية، رقم 2، الكسليك، 1969.

- الأب مارون كرم، "قصة الملكية في الرهبانية اللبنانية المارونية"، بيروت 1972، ص 121 - 140 - 206 - 214.

- ابراهيم الأسود، "تنوير الأذهان في تاريخ لبنان"، الجزء الثاني، بيروت 1927، ص 175 - 193.

الرهبان وهم قوى ذات طاقة إنتاجية ومادية كبيرة، تعمل ليل نهار لتدعيم المؤسسة التي انتمت إليها، وساهمت في نشوئها وترقيها. وفي حين كان الأمير الحاكم أو المقاطعجي المحلي يسعى إلى يد عاملة تؤمن له تغطية مالية ضرائبية تجاه الوالي، كان الرهبان يفتشون عن أراضٍ يستصلحونها، شرط أن توفر لهم الحماية الكاملة ومنع التعديات وحصة في الملكية والإنتاج. وهكذا قدم المقاطعجيون على كافة مراتبهم إغراءات كثيرة لهؤلاء الرهبان كي يقطنوا في مقاطعاتهم، فأمنوا لهم الأراضي لبناء الدير والكنيسة، ووفروا لهم كل أنواع الحماية وأمدوهم بالمساعدات، وسهلوا لهم فتح المدارس، ووهبوهم مساحات واسعة من الأراضي مجاناً، وخفضوا ضرائبهم إلى الحد الأقصى، وملّكوهم قطعاً واسعة من البكاليك[48]، وتعهد الرهبان في المقابل باستصلاح أراضٍ كثيرة للمقاطعجيين، ونقبوا أراضي صخرية وشجروها بشراكة «الشلش» مع المقاطعجي، أي بأن يملك الرهبان ربع الأرض المشجرة بعد عشر سنوات، وتعود الثلاثة الأرباع الباقية إلى المقاطعجي الذي يستبدل غالباً حصة الرهبان بمساحات شاسعة جديدة من الأراضي البور. فكانت القوى الرهبانية شركاء مرابعين للمقاطعجيين الذين يسيطرون على الأرض المشجرة في الفترة الأولى. لكن ثبات الرهبانية كمؤسسة، وكثرة مناوشات المقاطعجيين ونزوحهم الاضطراري المستمر في نهاية القرن الثامن عشر ومطالع القرن التاسع عشر، جعلا المؤسسة الرهبانية تشتري نقداً أملاك المقاطعجيين، وتضيفها إلى رصيدها الكبير من الأراضي البعلية والصخرية، فباتت الرهبانية مالكة حقيقية لأراضٍ واسعة لا تزال تسيطر عليها حتى الآن.

وتبعاً لهاتين السمتين المتلازمتين (النزوح الفلاحي من الجبل اللبناني إلى السهول المجاورة، وحلول اليد العاملة الرهبانية، مكان أعداد هامة من القوى الفلاحية المنتجة). سيطرت الأديرة على عقارات مهجورة وبائرة ببدل المال الأميري. فدير مار قزحيا مثلاً كان يدفع مالاً سنوياً قدره 450 قرشاً عام 1708، ومساحة أراضيه لا

= - الأرشمندريت الدكتور أثناسيوس الحاج، "الرهبانية الباسيلية الشويرية في تاريخ الكنيسة والبلاد"، الجزء الأول، 1710 - 1833، بيروت، 1973.

(48) Volney, «*Voyage en Egypte et en Syrie*», p. 291.

نموذج الشيخ علي جنبلاط وبناء دير المخلص.

تتجاوز عشرة آلاف متر مربع تقريباً من الأراضي الرملية والصخرية والأحراج. وبات هذا الدير نفسه يدفع عام 1851 مالاً أميرياً عادياً قدره 17947 قرشاً أي بزيادة قدرها 40 ضعفاً تقريباً. وقد أضافت إليه الرهبانية عقارات كثيرة تتجاوز العقارات الأساسية (99%) بتسعة وتسعين بالمئة[49].

كما سارعت الكنيسة المارونية بدورها إلى السيطرة على أراض كثيرة ببدل المال الميري، وسلمتها للعمل الرهباني لاستصلاحها ثم عادت فانتزعتها بعد شكاوى كثيرة ومنازعات مستمرة. والأمثلة على ذلك كثيرة، ولا سيما في أديرة قزحيا، ومار انطونيوس البادواني في بيت شباب، ودير مرت مورا في إهدن، وكنائس جبيل ومعبد القديسة تقلا في المروج وغيرها[50].

كان دخول الرهبان كمؤسسة، ذا تأثير بالغ على ولادة الملكيات العقارية الوقفية غير المجزأة في جبل لبنان التي استمرت قاعدة أساسية للملكية العقارية الكبيرة في لبنان. وقد ساهمت الإعفاءات الضرائبية وغيرها، مساهمة فعالة في زيادة هذه الملكيات الوقفية تباعاً وتمركزها في جوار الأديرة الكثيرة التي رممت أو أنشئت حديثاً على امتداد الساحة اللبنانية وتوزعها الجغرافي والطائفي. وبلغ عدد الأديرة للرهبانية اللبنانية وحدها، أي بمعزل عن أديرة الإرساليات الأجنبية الرهبانية كلها، مئة وديراً واحداً ومدرستين اكليريكيتين، منها 91 ديراً في لبنان و10 أديرة للرهبانية اللبنانية في الخارج، وذلك حتى عام 1925.

وكان للرهبانية المارونية حصة الأسد منها، إذ بلغت أديرتها 69 ديراً في لبنان وستة أديرة في الخارج. وللرهبانية الكاثوليكية 11 ديراً في لبنان، والأرثوذكسية 11 ديراً في لبنان و4 أديرة في سورية. بالإضافة إلى مدرستين اكليريكيتين احداهما مارونية والأخرى كاثوليكية[51].

---

(49) مارون كرم، "قصة الملكية..."، ص 21، حاشية رقم 2.

(50) مارون كرم، "قصة الملكية..."، مرجع سابق، صفحات 26 و33 و57 - 59 و75 و222 - 231.

(51) ابراهيم الأسود، "تنوير الأذهان..."، الجزء الثاني، ص 175 - 193. وقمنا بالاحصاء استناداً إلى المعلومات المتوفرة.

بعض أنواع الوقفيات الرهبانية اللبنانية قبل القائمقاميتين

أولاً: الوقفيات المجانية أو «لوجه الله»:

تندرج تحت هذه التسمية: «المجانية»، عدة وقفيات منها[52]

---

(52) نقدم هنا على سبيل المثال، "وقفية جرجس مشاقة لدير المخلص".
"... فأحضر قبة وأعمدة رخام من أوروبا للمايدة على مصروفه، وهكذا عمل واجهة وأبواب الهياكل الثلاثة وأوقف على الدير أملاكاً كثيرة، قد اشتراها من ماله، منها قرية الوردية في جبل الريحان، وأربعة بيوت في مدينة صيدا، وغير ذلك. وكانت مساعداته للرهبنة متصلة وقد كافأته عنها بترتيب قداس يومي أبدي عن نفسه، وبعمل قداس عيد مار جرجس احتفالي باسمه الذي كتبوه منقوشاً بحجر المرمر على جانبي الهيكل الكبير. هكذا فعلى الجانب الأيمن (أدخل إلى بيتك وأسجد في هيكل قدسك بخوفك) وعلى الجانب الشمالي (لقد أحب جمال مجدك جرجس مشاقة عبدك) سنة 1757..."
د. ميخائيل مشاقة، "منتخبات من الجواب..."، ص3.
- ويؤكد فولني هذه الهبات بقوله: "كثيرون يهبون كل سنة مئة قرش، حتى مئة ليرة ذهباً أو ألف ريال، ولا يبتغون سوى الصلاة على نيتهم، لكي يبعد الله عنهم طمع الحكام..." نقلاً عن أ. الحاج، "الرهبانية مصدر سابق، ص 729.
وكتب فولني عن حياة رهبان المشرق يقول:
إن حالة رهبان الشرق هي إجمالاً أصعب من حالة الرهبان الغربيين، كما تدل على ذلك طريقة معيشتهم، فهم يقضون في اليوم الواحد سبع ساعات في الصلاة، من غير أن يعفى منها أحد. ينهضون الساعة الرابعة صباحاً، ويرقدون الساعة التاسعة مساءً. لا يأكلون في يومهم إلّا أكلتين، الواحدة في الساعة التاسعة، والأخرى في الساعة الخامسة، وينقطعون دوماً عن أكل الزفر، حتى أنهم لا يأكلون اللحم في أمراضهم الكبرى ويصومون كباقي الروم، ثلاثة صيامات كبيرة في السنة. وهنالك عدة صيامات أخرى لا يأكلون في خلالها، لا بيضاً، ولا حليباً، ولا جبناً. ويعيشون القسم الأكبر من السنة على العدس المطبوخ بالزيت، والفول والأرز المطبوخ بالسمن، وعلى اللبن والزيتون، وشيء من السمك المقدّد. وخبزهم صغير خشن، سيء الاختمار يجف ثاني يوم خبزه، ولا يخبزون إلّا مرة في الأسبوع، ويزعمون انهم بمثل هذه الأغذية، يتجنبون الأمراض التي تعتري الفلاحين".
"لكل واحد منهم حجرة صغيرة ليس فيها من الرياش سوى حصيرة وفراش وغطاء... وليسوا بحاجة إلى شراشف، بما أنهم ينامون وثيابهم عليهم. أما لباسهم فهو قميص غليظ، وسروال

أ- مجانية لقاء قداديس لراحة النفس أو للتكفير أو بدافع الحماسة الدينية، التي يكون من نتائجها أن يبني أحد الأفراد ديراً أو كنيسة من ماله الخاص، ثم تتبنى الرهبانية أمر هذا الدير وتوسعه وتقدم له الأثاث اللازم شرط أن يصبح ملكاً لها.

ب- مجانية شرط بناء دير للراهبات كوقفية دير مار سمعان - القرن الذي اشترط مقدمها المطران بولس موسى على الرهبنة أن تبني «ديراً» للراهبات.

ج- بسبب الصراع بين الرهبان أنفسهم، أو بين الرهبان والأهالي. وهي عملية مركزة جميع الأديرة القديمة في أيدي المؤسسة الرهبانية المنظمة. وقد تمت تلك المركزة حتى انقسام الرهبانية «اللبنانية» إلى بلدية ومحلية بالإضافة إلى الرهبنات الإرسالية والمحلية الأخرى.

هـ- مجانية شرط الاستصلاح والترميم. وقد شملت الوقفيات الأديرة القديمة المهدمة التي قامت المؤسسة الرهبانية بترميمها وإعادة بنائها وتأثيثها.

و- مجانية شرط دفع الضرائب والميري المتأخرة عليها.

ز- مجانية شرط الإعاشة الشخصية حتى الوفاة. وهناك نماذج كثيرة عن تلك الوقفيات ولا سيما عند المقاطعجيين المحليين وبعض الأغنياء، الذين لم يرزقوا أولاداً، وبعض الأرامل من ذوات الأملاك الواسعة.

= داخلي، وقباء من الصوف الخشن، الذي لا ينثني لثخانته وقساوته. يدعون شعرهم يطول حتى الثماني الأصابع، مخالفين بذلك عادة السكان. يلبسون قلنسوة من اللباد، كالتي يتعصب بها فرسان الأتراك، طولها عشر أصابع.

"أما الشغل الذي يقومون به، فيتناول جميع المهن التي يحتاجون إليها. كل منهم ما عدا الرئيس ونائبه ووكيل الخرج، يتعاطى مهنة من المهن اللازمة والمفيدة للدير. فمنهم الحائك، والخياط، والاسكاف، والبنّاء، وطاهيان، وأربعة يقومون بإشغال المطبعة، وأربعة بتجليد الكتب. وجميعهم يتعاونون في العجن يوم الخبز.

"إن ذات النظام تتبعه الأديار الأثنا عشر الخاصة بالرهبانية، التي عدد أعضائها نحو مئة وخمسين، ويجب أن نضيف إليها خمسة أديار للراهبات. إن الرؤساء الأولين ظنوا أنهم صنعوا حسناً بإنشائها، وقد أسلف الرهبان بعدئذ على ما فعله - أسلافهم، إذ أن وجود راهبات في هذه البلاد، لا يخلوا من الخطر فضلاً عن أنهن ينفقن أكثر من دخلهن، بيد أن الرهبان لا يقدمون على تسريحهن لأنهن ينتمين إلى أغنى الأسر في دمشق وحلب والقاهرة، وتلك الأسر ترسل بناتهن إلى الأديار ومعهن مهرهن..." نقلاً عن أ. الحاج، ص 727 - 728.

ح- مجانية لقاء تعليم الأولاد في القرية. وقد استهل هذا التقليد البطريرك اسطفانوس الدويهي شخصياً عام 1695، عندما وهب الرهبانية دير مرت مورا في إهدن، على أن ترممه على نفقتها الخاصة، وتقوم بتعليم أولاد إهدن القراءة البسيطة والمبادىء الدينية. وتمت عدة وقفيات مشابهة لوقفية الدويهي، وذلك في عكار، ووقفية دير مار جرجس في دير جنين، ووقفية كنيسة مار سركيس في قرطبة وغيرها[53].

كانت الوقفيات المجانية «لوجه الله» القاعدة التي انطلقت منها المؤسسة الرهبانية للتوسع والامتداد، وكانت قبل الاستصلاح، عديمة الأهمية من حيث المساهمة والإنتاج، لكنها القاعدة المادية للتوسع اللاحق، إذ عرفت المؤسسة الرهبانية كيف ترمم تلك الوقفيات، ومعظمها كنائس قديمة أو أديرة مهجورة، ثم أضافت إليها أملاكاً شاسعة بمشاركة الشلش والمغارسة والهبات الأخرى والشراء النقدي. ولا يمكن النظر إلى تلك الوقفيات المجانية، إلّا من زاوية تأثيرها اللاحق على تطور الملكيات العقارية للرهبانية اللبنانية.

ثانياً: الوقفيات للرهبانية لقاء استصلاح زراعي
يعود بالنفع المادي أو السياسي على الواقف والموقوف عليه معاً:

ترتبط الوقفيات مباشرة بالقوى المقاطعجية الكبيرة. فالواقفون هم في الغالب من الأمراء وكبار المقاطعجيين من المشايخ والأعيان. ولذلك اتسمت هذه الوقفيات بالطابع السياسي الواضح، سواء كانت الإفادة مادية مباشرة أم سياسية، هدفها تدعيم نفوذ الطائفة المارونية على اختلاف مراتبها الكهنوتية والرهبانية والمقاطعجية والفلاحية. لعب المدبرون الموارنة الذين توزعوا تقريباً على كافة القيادات المقاطعجية المسيطرة في الجبل، دوراً بالغ الأهمية في تقديم الوقفيات للرهبانية، بوصفها قوة اقتصادية ذات صلة مباشرة بزيادة النفوذ الاقتصادي والسياسي للطائفة المارونية نفسها.

لكن السبب المباشر أو القريب للوقفيات، كان ذيوع صيت الراهب، كخبير زراعي يتقن عمله بشكل متميز عن جميع القوى الفلاحية، التي كانت تتعاطى الزراعة في هذه المناطق آنذاك. «فكلما وقعت عين أمرىء على بستان فاكهة، أو حقل حنطة،

---

(53) كرم: المرجع السابق، صفحات 26 و36 و40 و49 و57 و63. راجع أيضاً الأب يوسف محفوظ، مرجع مذكور*، ص153.

أو عودة توت، أو كرم عنب وزيتون الخ... بالغ الاتقان، جيد الإنتاج... قطع الناظر جازماً وقال: هذا شغل راهب»...

مارس الرهبان دور «الخبراء الزراعيين الفنيين» و«استعان بهم الحكام والأمراء والمشايخ... والبطاركة والمطارنة على إدارة أملاكهم» و«هذا ما هدى الحكام والأمراء... إلى وقف شيء من أملاكهم على رهبانيتنا، أو أملاك أخرى سائبة موات، طمعاً بما يكفل لهم إنتاجاً أوفر وأجود، وتحسين ثمن أملاكهم بحيث إذا أعطوا قرشاً استردوه، من وجوه شتى قروشاً»[54]...

كان للوقفيات طابع الإفادة المباشرة للواقف والموقوف معاً. وأبرز أسباب هذه الوقفيات هي التالية:

أ- أسباب سياسية، هدفها تعزيز دور الطائفة المارونية. وتمت الوقفيات الكثيرة بتشجيع مباشر من المدبرين الموارنة، وخاصة سعد الخوري وسمعان البيطار ومنصور الدحداح. وأبرز الوقفيات ما قدمه الأمير يوسف الشهابي عام 1770. فقد قدم للرهبانية في بلاد جبيل وقفيات كثيرة، ولا سيما وقفية دير سيدة المعونات أو دار المعونات، ووقفية دير ما يوسف البرج، وخرائب كنائس مدينة جبيل. ومنها كنيسة مار يوحنا مرقس الإنجيلي، وسيدة مرتين، وسيدة البوابة، ومار جرجس، ومار نوهرا، مع عقارات متعددة تابعة لهذه الوقفيات. وكذلك وقفيات عديدة في بلاد البترون أبرزها خربة معبد مار انطونيوس حوب، وخربة مار يعقوب في وادي تنورين، وخربة معبد السيدة في عين الراحة، وخرائب محابس ومعابد مثل محبسة سعيد، ومعبد مار جرجس، ومار مخايل، ومار سركيس، وخربة كنيسة سيدة إيليج في ميفوق، ودير سيدة ميفوق، وخربة دير مار قبريانوس كفيفان، وخرائب ومعابد أخرى ترقى إلى عهد الصليبيين. ومع كل واحدة من هذه الخرائب والمعابد والمحابس، كانت تسلم عقارات تابعة لها، وكلها مهجورة وبائرة، لكنها ملكيات وقفية واسعة، لعبت دوراً هاماً في ازدياد أملاك الرهبانية الوقفية ومراكز انتشارها في كافة هذه المناطق[55].

---

(54) الأب لويس بليبل، "تاريخ الرهبانية اللبنانية المارونية"، المجلد الأول، مصر 1924، ص81.

(55) حول أديرة البترون والوقفيات التابعة لها تراجع دراسة الياس الياس: "الأديرة والمدارس في بلاد البترون في القرنين التاسع عشر والعشرين". كفاءة غير منشورة، كلية التربية، 1978، ص 26 - 73.

ب- وقفيات على سبيل شراكة المساقاة أو الشلش كوقفيات آل أبي اللمع لشركائهم الرهبان في البقاع وزحلة ووقفيات الأمير بشير الثاني للرهبان في معلقة زحلة، والأمير علي شهاب في وادي شحرور، والأمير يوسف في الكرك، والأمير بشير أبي اللمع في المروج، والأمير فارس أبي اللمع في رأس المتن وغيرها[56]. ويلاحظ هنا أن الواقفين هم من الأمراء الشهابيين واللمعيين دون سواهم، أي الأمراء الذين تنصّروا فعلاً أو كانوا متهمين بالتنصّر.

ج- وقفيات لتشجيع الرهبان على السكن والخدمة لدى الأمراء والحكام بقصد تعليم أولادهم وتدبير أرزاقهم. فكان الأمراء يبنون للرهبان كنائس في مناطقهم، ويوفرون لهم الحماية كشركاء لهم، وفي خلال أقل من قرن كانت مدارس الرهبان تنتشر في قزحيا، وصيدا، وعجلتون، وبحرصاف، وتنورين، وبسكنتا، ووادي شحرور، والمروج، والفريكة، وبان، والعبادية، وبيت لهيا، ورأس المتن، والشبانية، والعزرا، وكفر حيال، وعين زبده، وحمانا، وعكار، ودير المخلص، وغيرها[57].

كانت الوقفيات عاملاً أساسياً في ازدياد نفوذ الرهبانية والكنيسة المارونية وفي تزايد عدد الرهبان وأديرتهم ومدارسهم وأملاكهم الوقفية في مرحلة تاريخية تميزت بالسعي لإزالة الفروقات الطائفية التي بدأها الحكم المصري، وأكملتها إصلاحات الدولة العثمانية وخطوطها الهمايونية. أما النتيجة العملية فكانت ازدياد أملاك الأديرة بشكل هائل، بحيث لم يعد بمقدور الكنيسة والمقاطعجيين الموارنة، إلّا تحويل هذه القوة الاقتصادية والتربوية، لمصلحة المشروع السياسي الطائفي الذي تفجر في اواسط القرن التاسع عشر تحت ضغط القوى الداخلية والخارجية، لا سيما الفرنسية والانكليزية.

ثالثاً: أملاك الرهبانية الحاصلة بمشاركة الشلش والاستجار والمساقاة

«الاستئجار أو التطويب، يقع على أرض محلولة لا مالك لها، تطوبها الدولة

(56) كرم، المرجع السابق، ص 73 - 77.

(57) أ. الحاج، مرجع سابق، الفصل التاسع عشر، "الثقافة في الرهبانية"، ص954 وما يليها.

على إسم من يتقدم إليها، مقابل دفع مالها الأميري وضريبة الأعشار تعادل 6.6 بالمئة من تخمين الإنتاج».

«مشاركة الشلش، أن يسلم المالك عقاراً بائراً إلى الشريك فينقبه ويغرسه توتاً - عادةً - على نفقته الخاصة. وبعد مضي ثماني إلى عشر سنوات يصبح الشريك مالكاً وفقاً للتعاقد ويطلق عليه اسم شريك مرابع».

«أما شراكة المساقاة فليس للشريك في العقار ملك ولا شبه ملك، بل له نصف الإنتاج الزراعي بدل أتعابه في قيام الأرض. ويحق للمالك أن يستغني عنه متى شاء دون أي تعويض، إلّا إذا وجد بيده تعاقد يوجب الخلاف»[58].

كانت الأنواع الثلاثة، الشلش والمساقاة والاستئجار، معروفة بكثرة في كافة الأديرة اللبنانية، ولا سيما دير قزحيا ودير مار الياس في رأس المتن، ودير ميفوق، ودير الناعمة وغيرها.

وكانت تلك الأنواع مدخلاً طبيعياً لازدياد أملاك الأديرة، إذ تقدم هذه الأديرة اليد العاملة النشيطة ويقدم المقاطعجيون من آل حمادة ونكد وشهاب وأبي اللمع والخوري وغيرهم أراضي واسعة للاستصلاح في مزارع وقرى متعددة. كذلك استأجرت الأديرة من الأمراء الشهابيين، أراضي وعقارات كثيرة في النبطية وبلاد الشقيف وبلاد بشارة وسهل البقاع وبعلبك وغيرها. يكفي أن نورد نموذجاً معبراً في هذا المجال هو نموذج مزرعة بير سنين.

ففي عام 1740، سلم الأمير منصور شهاب هذه المزرعة إلى رئيس دير رشميا على سبيل المساقاة. واشترط على الرهبان نقب الأرض وغرسها وحمّلهم المال الأميري المتوجب عليها، على أن يتناولوا نصف الغلال. وجدد العقد لمدة 32 سنة. ثم جدد ابنه الأمير فارس شهاب عقد شراكة شلش مع الرهبان على ان يملّكهم ربع الأرض المغروسة. وجرت المقاسمة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1872 أي بعد 132 سنة، كان الرهبان قد اشتروا خلالها قطعة أرض في المزرعة ودار الأمير منصور منذ عام 1757، وحصلوا على ثلاثة أرباع الغلال ونصف الأرض المغروسة منذ عام 1810، وتم شراء كل ما تبقى من الميراث للشهابيين من الأميرة خدوج والأميرين

---

(58) الأب لويس بليبل، "تاريخ الرهبانية اللبنانية المارونية"، الجزء الأول، ص 402، مصر 1924. والثاني، ص211، طبع مصر، 1925.

فارس وأسعد شهاب عام 1872[59]. أي ان الرهبانية استطاعت بفضل ثباتها كمؤسسة أن تتوسع في امتلاك هذه المزرعة وجوارها وصولاً إلى دار الأمير منصور شهاب الذي كان قد استقدمها إلى المنطقة وأبرم معها عقد المساقاة ثم أبرم إبنه عقد الشلش.

يدل هذا النموذج بوضوح على أن الكثير من أملاك الرهبانية تم الحصول عليها عبر مشاركة الشلش والمساقاة والاستنجار. وهذه الأنواع لا تدخل كهبات مجانية للرهبانية بوصفها مؤسسة، لكنها في الواقع هبات مجانية قدمها الرهبان أنفسهم عملاً طوعياً، كانت ثماره تصب في صندوق الرهبانية، فتوسع بها أملاكها ومواردها الاقتصادية دون أن يحصل أولئك الرهبان على أية مكاسب شخصية أو عائلية. بل على العكس من ذلك فإن الراهب المتوفى، تعود حصته في الإرث العائلي إلى المؤسسة الرهبانية، التي كثيراً ما كانت تشترط رسمياً قبول الشاب في سلك الرهبنة على ان يوقع مثل ذلك التنازل عن أملاكه لها. وكان هذا العامل سبباً إضافياً في غنى الرهبانية وافقار عائلات الرهبان. وقامت منازعات كثيرة بين الرهبنة وذوي المترهبين بسبب ذلك الأرث[60].

أما استصلاح الأراضي الموقوفة أو بشراكة الشلش والمساقاة والاستنجار، أو بالشراء النقدي، فيقع على كاهل الرهبان دون سواهم. ولذا لعبت اليد العاملة الرهبانية المجانية دوراً أساسياً في ذلك الاستصلاح وفي ازدياد الملكيات الوقفية أو المشتراة للأديرة. فقد شددت المجامع الرهبانية على «الإقامة والتقشف، والاقتصاد بالنفقات، والانكباب على العمل». وأن «لا يصير عمار أديار إلّا ما تشتغله الرهبان فقط» وأن «لا يصير شراء أراضٍ أو خلافه بالدين. والدين الذي يتم بغير رضى المدبرين ومجمع المشورة لا تلتزم به الرهبانية»[61].

---

(59) الأب بليبل، «تاريخ الرهبانية...»، المجلد الثالث، ص 12 وما يليها، طبع بيروت، 1964.

(60) راجع الدعوى الشهيرة بين آل صفير والبطريركية المارونية حول الأوقاف الخيرية لدير رومية، وقد استمرت من عام 1959 حتى 1972. وقدرت قيمة الأراضي المتنازع عليها بحوالى عشرين مليون ليرة لبنانية. وكانت هذه الأراضي قد قدمت في الأصل كوقفيات لدير رومية عندما كان المشرفون عليها من آل صفير. ثم عاد أولاد الواقفين يطالبون بحصتهم منها. ولكن المحكمة اللبنانية حكمت للبطريركية المارونية لأن الأراضي قدمت «كوقف خيري».
L'Orient le Jour, n° 501, 31 Octobre 1972.

(61) الأب لويس بليبل، «تاريخ الرهبانية...»، المجلد الثاني، ص 93 وما يليها.

كانت الأراضي، في البداية ولفترة طويلة من الزمن، المورد الأساسي لغنى المؤسسة الرهبانية. فقام الرهبان بإنماء ثروتها العقارية بعد أن «انصرفوا إلى شغل الأرض حتى العشق»[62]. وكانت الرهبانية كلها خلية عمل، من الرئيس العام حتى المبتدئين، إذ كان الرئيس العام يعطي المثل الصالح للجمهور ويحبب إليهم العمل... ويقوم بمهن وضيعة كالسكافة والكناسة وغسل آنية المطبخ وعمل اليد بانواعه... وحتى حملة الدكتوراه في اللاهوت من رؤساء الأديار كانوا يشاركون العمال في كل المهن والأعمال ولا يميزهم عنهم مميز.

كان النهج المتبع في الرهبانية عاملاً أساسياً في تماسكها وازدياد أملاكها، واستيعاب الأراضي المكتسبة حديثاً واستصلاحها وبناء أديرة جديدة. وساعدها على ذلك أن الرهبان الأوائل كانوا من منابت جبلية «ومربى الكدح والعمل، أباً عن جد، ولو كان راهباً رئيساً عاماً ومدبراً خاصاً»[63]. وكانوا ذوي قدرة عظيمة على شغل الأرض وتنقيبها وزراعتها وتشجيرها، بحيث لم يبق شبر منها دون استثمار نافع متقن.

خصت الأرض الصالحة للحراثة بزراعة الحبوب المتنوعة والزيتون والفاكهة والخضار والتوت. أما الأرض الرملية والمعدنية فزرعت بالصنوبر، والأرض الصخرية بالأشجار البرية من سنديان وعفص وبلوط. واستخدمت مجاري الأنهار والمستنقعات لزراعة الجوز والدلب والحور. واستثمرت أخشاب الأشجار للتجارة وبناء سقوف الأديار، وحارات القز، وبيوت الشركاء واستثمرت الأراضي الجردية للمراعي. وكانت الأديرة تقيم فيما بينها شبكات واسعة من تبادل اليد العاملة، الزراعية منها والحرفية، بحيث تمد بعضها بعضاً بالمنتوجات والخبرات الفنية. وكان بناء الأديرة الجديدة يقوم على العمل الطوعي المجاني للرهبان ومتطوعي القرى المجاورة، وكذلك استصلاح الأراضي والاستئجار بالشلش والمساقاة. فقد ارتبط بالرهبان عدد واسع من الفلاحين، ولا سيما من ذوي الشباب المترهبين، لأن الترهب في الفترة الأولى كان شديداً. وكانت الرهبانية تنتقي أعداداً محددة من مجموع الراغبين في الترهب، أي تقيم علاقات مباشرة مع أهل الراهب الجديد وعائلته، وهي علاقات تعاون كامل لمصلحة

---

(62) الأب يوسف محفوظ، المرجع السابق، ص68 - 69.

(63) نقلاً عن سيرة الأب مرقص الكفاعي المدونة في روزنامة دير مار عبدا في معاد، والمنشورة في "آثار الرهبانية المارونية"، المجلد الأول، ص 208 -210. وقد ذكرها الأب كرم في حاشية الصفحة 134.

الرهبانية التي انتشرت أديارها في كل المناطق. وهذا ما يفسر أن عدداً قليلاً من الرهبان كان يقدم إنتاجاً كثيراً في الأديار الجديدة. وما كان ليتم لهم ذلك إلّا بمساعدة المؤسسة الرهبانية من جهة، والأهالي المجاورين من جهة أخرى. وكانت بعض الأديرة، كدير قزحيا مثلاً، تضم أنواعاً متعددة من الحرف: ممشى السكافة، وممشى الخياطة، وممشى الحياكة. وبلغ عدد المماشي 12 ممشىً بحيث يخرج الشاب، سواء ترهب في دير أو عاد إلى اهله. مزوداً بحرفة متقنة تضمن له أسباب العيش بالإضافة إلى التعليم الذي حصل عليه في الدير. وعبر هذه الشبكة الجيدة المتينة من العلاقات الاجتماعية استطاعت المؤسسة الرهبانية أن تستصلح أراضي واسعة، وتزيد من نفوذها الاقتصادي والاجتماعي في الوسط الذي عاشت فيه، وتعقد المزيد من عقود المساقاة والاستئجار عبر استقطاب مزيد من الرهبان والمبتدئين والمتطوعين.

رابعاً: أملاك الرهبانية المتصلة إليها بالشراء النقدي

يؤكد الأب مارون كرم أن الوقفيات المذكورة سابقاً، لم تشكل بكافة أنواعها سوى عشرة بالمئة من الأملاك التي اختزنتها الأديرة ورهبانيتها[64]. أي أن أكبر الأملاك حجماً واتساعاً، وهي تعادل تسعين بالمئة، حصلت عليها الأديرة بواسطة المشاركة أو بالشراء النقدي في ظروف تاريخية كانت أسعار الأرض فيها متدنية جداً بحيث كان الشراء أقرب ما يكون إلى الهبات والوقفيات. وهنا يطرح السؤال الأساسي: كيف تجمعت الأموال النقدية لدى الرهبانية من أجل شراء الأراضي؟.

مرت الرهبانية بمرحلتين أساسيتين بعد تأسيسها: المرحلة الأولى قامت على أساس الغيرة الدينية والتقشف الشديد لدى الرهبان، واستغلال الأعمال الصناعية والزراعية والتربوية التي كانت تقوم بها اليد العاملة الرهبانية، وتوظيف كل ذلك مع رسوم الإحسان والنذور لشراء الأراضي، وتوسيع الأديرة وترميمها، وشراء ممتلكات جديدة لها. أما المرحلة الثانية فاعتمدت الأساليب ذاتها. والفارق النوعي لهذه المرحلة هو تأسيس الصندوق العام للرهبانية، أي القيام بالمهمات السابقة لمصلحة الرهبانية، ولكن بشكل علمي منظم. وهكذا جعل الصندوق العام للرهبانية في رأس أهدافه: شراء الأراضي واسعافات الأديرة والإنشاءات الجديدة، أي توسع القاعدة المادية

(64) الأب كرم، المرجع السابق، ص97.

للمؤسسة الرهبانية لتشمل مختلف المناطق. وتطوّرت المؤسسة الرهبانية من العمل غير المنظم إلى التنظيم الكامل، الأمر الذي ضمن للرهبانية دوراً هاماً في الحفاظ على الممتلكات الواسعة التي حصلت عليها، وإدارة هذه الممتلكات إدارة جيدة.

أ- المعادلة الاقتصادية للتقشف الرهباني

إن السمة الأساسية لتطور الرهبانية في مراحلها الأولى وحتى زمن متأخر من القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، هي التقشف الشديد الذي مارسه الرهبان. فقد شددت المجامع الرهبانية على «الأمانة والتقشف، والاقتصاد بالنفقات، والانكباب على العمل... وتلافي الخسارة ولو أدى الأمر إلى إقفال الدير وهجره وتأجير أملاكه»[65].

أي أن ما يهم الرهبانية، هو الاديرة التي تمول نفسها، وتقدم فائض إنتاجها الغزير للصندوق العام، ليشتري أراضي جديدة ويفتح أديرة جديدة. ومن الطريف أن نذكر هنا «أن رهبان دير ميفوق كانوا يربون الخيول الأصائل للدير حتى بلغت قطيعاً كبيراً. وكان الدير يبيع هذه الخيول لأن القانون الرهباني يحرم على الراهب ركوب الخيل. فالراهب لا يركب إلّا حماراً»[66].

أما على صعيد المأكل والملبس فقد كتب الأب بتيكو اليسوعي في مجلة المشرق لعام 1933 يقول: «... يقضي هؤلاء الرهبان سنتين في التجربة، لا يأكلون اللحم أبداً، والفقر لامع في ملابسهم، ينقّمون الصلاة نصف الليل... ويصرفون قسماً من نهارهم في حراثة الأرض وفي الأعمال الخدمية... ويبذلون في حفظ فرائضهم، ولا سيما فريضتي الصوم والصمت الشاق، منتهى الدقة، ويندر أن يروا الناس»[67].

---

(65) «لهذا السبب تم إخلاء دير سيدة طاميش وضم دير مار يوحنا في رشميا إلى دير مار انطونيوس مير، وضم مار انطونيوس قزحيا إلى دير سيدة حوقا عام 1749. وفي سنة 1882 أخلي دير مار قبريانوس في كفيفان. وفي سنة 1886 أخلي دير مار موسى الحبشي... الخ». راجع الأب لويس بليبل، المرجع السابق، المجلد الثاني، ص 97 - 98 - 109.

(66) الأب كرم، المرجع السابق، ص136.

(67) يشير الأب كرم إلى أن هذه المقالة ظهرت في مجلة المشرق لعام 1933، دون ذكر العدد والصفحة والتاريخ. راجع كرم، المرجع السابق، ص265.

ومن يطلع على روزنامات الأديار، يجد أن باب الوفيات فيها قد حوى أسماء مئات الرهبان الذي قضوا نتيجة العمل الشاق والمضني والحرمان الرهباني والطوعي في المأكل والملبس. وكانت النتيجة العملية لذلك ان تجمعت للرهبانية أملاك واسعة جداً، قامت على أكتاف «أقل من خمسماية راهب، أغلبيتهم الساحقة من الأخوة العمال، وذلك في أقل من مائة عام، قاموا خلالها بجميع الأعمال بأيديهم»[68].

ب- المردود الاقتصادي للثروة الحيوانية الكبيرة التي امتلكتها الرهبانية

لم يكن العمل المضني يتناول الزراعة فقط، بل امتد إلى كافة الفروع الاقتصادية المنتجة. فأمنت الرهبانية لنفسها ثروة كبيرة جداً، حتى أن معظم الأراضي الرهبانية الصخرية والحرجية، غير الصالحة للزراعة، استثمرت كعقارات لمراعي الماشية فأعطت إنتاجاً لا يقل عن ريع الأرض الزراعية. فاقتنى دير قزحيا قطعان ماعز وغنم وبقر وخيل وجاموس وبغال وجمال وحمير... تربو على ألفي رأس، تقضي فصل الصيف في أحراج الدير وأحراج الضنية، وفصل الشتاء في سهول عكار. «وكان لكل دير، مثل ميفوق، وحوب، ومشموشة، ومار موسى... قطعان مماثلة لقطعان دير قزحيا... وكل دير من سائر أديارنا خمسمائة رأس ماشية أو أكثر»[69].

= ونضيف هنا أن القانون الأساسي للرهبانية قد حرّم على الراهب أكل اللحم إلّا لعلة مرض حسب إشارة الطبيب وأذن الرئيس. ولم يسمح للرهبان بأكل اللحم بصورة قطعية قبل عام 1875، ولا بأن يطبخوا طعامهم بالسمن قبل عام 1805. وجاء في القانون الأساسي للرهبانية: "لتكن مائدة الراهب سهلة الوجود". أما من حيث الكسوة فأمر القانون أن تكون "العباءة من صوف والقميص من خام"، وكلا الصنفين من إنتاج الأديار وصنع الرهبان. كما حرّم المجمع الرهباني العام سنة 1714 و1761 التدخين على الرهبان، واعتبر المخالفة ذلة ثقيلة للغاية توجب القصاص الصارم على الراهب وعزل الرئيس فوراً من الوظيفة.

راجع بليبل، "تاريخ الرهبانية"، المجلد الثاني، ص 254 - 279، والمجلد الثالث، ص 218 وما يليها، و311 وما يليها.

راجع أيضاً الأب محفوظ، المرجع السابق، ص70.

(68) الأب كرم، المرجع السابق، ص263.

(69) م ن، ص136.

من مردود الثروة الحيوانية وفرت الرهبانية مواد غذائية، ومواد كسوة وسكافة وسماداً، وربّت خلايا نحل. وكان الرهبان والراهبات يقومون بجميع الأعمال والصناعات بأيديهم. يضاف إلى ذلك أن رعاة الماشية ارتبطوا مباشرة بالأديرة، وبلغت أعدادهم أكثر من مائة عائلة ترعى مواشي الأديرة[70] وتضيف للرهبانية يداً عاملة منتجة بأجور زهيدة جداً.

وكانت قطعان الماشية مصدر وفر نقدي كبير. فكانت المؤسسة الرهبانية تبيع الحليب والجبن والسمن، إذ كان لا يزال جارياً تحريم أكلها على الرهبان، وتشتري بأثمانها مواد أخرى، أو أرضاً، أو تبني أدياراً ومدارس...

ج- العمل الحرفي الرهباني يمد الرهبانية بفائض نقدي وافر

وإذا كانت الموارد الزراعية مدخلاً للاكتفاء الذاتي للرهبانية وبيع بعض الفائض من الإنتاج، فإن العمل الحرفي قدم للمؤسسة الرهبانية فائضاً مادياً نقدياً بالغ الأهمية. فقد مارس الرهبان صنعة الطبابة بالعقاقير والأعشاب «فكان في كل دير، تقريباً، راهب ملم بأصول هذا الطب، متمرس به، يستعين بمخطوطات ووصفات على معالجة أخوته الرهبان، ومن يقصده من العلمانيين (أي كل من هو خارج السلك الرهباني) وكانت مكافأة الرهبان - الأطباء تعود للأديرة». كذلك مارس الرهبان الطباعة. كانت مطبعة دير قزحيا بكر المطابع في المقاطعات المشرقية. ثم أضيفت إليها مطبعة دير طاميش. فقدمت المطابع أعداداً من الكتب للصلاة والمدارس. «فأمنت حاجة مدارسها ومدارس أخرى، إلى الكتب المدرسية، وسهلت وجود الكتب الطقسية والروحية ومنعت الدس فيها على أيدي النساخ والخطاطين بقصد تشويه عقيدة «بيت مارون». وأضافت إلى اقتصادها من ناحية ثالثة شيئاً من الربح، وأوجدت عملاً لأبنائها ولسواهم، وأسهمت في نشر العلم والثقافة الروحية والأدبية»[71].

وترتبط بصناعة الطباعة صناعة أخرى، هي دباغة الجلود أو العرم لتجليد الكتب. فكان الرهبان يفرزون الجلد الناعم الرقيق من جلود الماشية التابعة للأديرة ويدبغونها

---

(70) م ن، ص 138 و150 - 153.

S.O.S. «*Le Liban Foyer Chrétien Du Proche-Orient*», p. 18-22.

(71) كرم، المرجع السابق، ص165، حاشية رقم2.

دبغاً فنياً ملوناً: أحمر ضارباً إلى الأخضرار وخمرياً بنياً وأسود قاتماً... الخ. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الرهبانية أمنت يداً عاملة صناعية عبر دخول الرهبان إليها من المناطق الصناعية ذات الحرف المتوارثة، وبخاصة منطقة بيت شباب حيث دخل الرهبانية 110 رهبان[72] منها كان لهم دور أساسي في دعم الصناعات الرهبانية إذ كانت لهم من تنشئتهم الصناعية المتوارثة مهارة فائقة في الصناعات الدقيقة التي عادت بأرباح وفيرة على المؤسسة الرهبانية. كما دخلت الرهبانية أعداد كبيرة من ذوي المنابت الحرفية التي كانت تمارس التصوير والصياغة وطلي آنية التقديس بالذهب والفضة، وتصليح الساعات، وتوشية الكتب المطبوعة بخيوط ذهبية وغيرها. وكان معظم هؤلاء من حلب وبيروت وطرابلس وبيت شباب، أي من المدن والقصبات الصناعية. وكان إنتاجهم يعود كله للمؤسسة الرهبانية. وكانت هناك كذلك صناعات أخرى انتشرت في كل دير تقريباً، ولا سيما أديار الابتداء كصناعات الحياكة والخياطة والسكافة والنجارة والحدادة. وكانت الرهبانية تؤمن «الاكتفاء» الذاتي «عبر الرهبان العاملين فيها، وفائض الإنتاج يباع ويعود ريعه للمؤسسة الرهبانية»[73].

كانت الصناعات ذات مردود نقدي مباشر لمصلحة الرهبانية، وهناك حرفتان وفرتا لها أموالاً طائلة بفضل اليد العاملة فيها. وهاتان الحرفتان هما البناء والتجارة. ونظراً لتكاليف هاتين الحرفتين، وصلتهما الوثيقة بزيادة عدد الأديرة وترميم المتداعي منها وبناء حيطان البساتين وغيرها، حافظت الرهبانية بدقة على قرار مجمع المدبرين لعام 1736 الذي نص: «لا يصير عمار (بناء) في الأديرة إلّا ما تشتغله الرهبان فقط، وإذا دعت الضرورة إلى استئجار بنّاء واحد ليساعد الأخوة فلا مانع...»[74]. وقد تقيد الرهبان بهذا القرار فبنوا الأديار والمدارس والأناطيش والحوانيت والطواحين والزرائب والحارات وبيوت الشركاء ومعاصر الزيت وغيرها.

يورد الأب كرم نماذج معبرة فعلاً عن تطبيق هذا القرار. فالأب عبدالله

---

(72) كرم، المرجع السابق، يراجع الفصل الرابع بعنوان «رهباننا الصناعيون»، صفحات 151-180.

(73) الأب بليبل: "تاريخ الرهبانية المارونية..."، المجلد الأول، ص407. راجع أيضاً ما كتبه أسامة عانوتي عن دور الراهب عبدالله زاخر في عمل الصاغة في كتابه الحركة الأدبية في بلاد الشام، ص18.

(74) الأب بليبل، المرجع السابق، المجلد الأول، ص232.

الإهمجاني الملقب بشيخ البنائين قد عمر بيده دير مار سركيس في قرطبا بكامله، ونصف دير سيدة ميفوق القديم، وأقبية دير حوب جميعها، والطابق الشرقي العلوي، ومعرمة دير قزحيا، أما الأخ عبدالله الخباز فقد عمر بيده أو بمعاونة ابن أخيه الأخ مخايل، دير مار مارون - عنايا بكامله، ودير مار يعقوب الحصن بكامله، ودير الجديدة بكامله، ودير مار روكز في مراح الأمير بكامله، وطاحون دير مار الياس الراس في نهر الكلب، وطاحون دير البرج، وكذلك طاحون دير الحصن في نهر كفر حلدا، وطاحون المحورة في ميفوق، وجسر نهر رشعين، وجسر طاحون قزحيا، وأكثر بيوت الشركاء في كل منطقة، وحارات القزّ في الأديار، وحوانيت الأديار، وزرائب المواشي في أكثر الأديار، وجدد بناء دير مار يوحنا في رشميا، وجدد بناء دير مار ساسين في بسكنتا، وبنى دير مار شليطا في القطارة بكامله. فإذا كان هذا وضع راهب واحد أو راهبين أو ثلاثة، فمن الضروري ملاحظة الفائدة المادية العميقة التي قدمها طوعاً، ودون أي مقابل، ولمدى الحياة، مئات الرهبان. وما ينطبق على البناء ينطبق كذلك على التجارة المرتبطة به، أي منجور الأديرة والكنائس والخزائن وصناديق القمح والحفر وقوالب قباب الأجراس وغيرها[75]. فكانت هذه الصناعات مصدر توفير مادي أساسي للرهبانية ومصدر أرباح إضافية تزاد إلى صندوقها العام لمصلحة شراء الأراضي الجديدة.

في هذا الإطار أدخلت المؤسسة الرهبانية كافة الشباب والشابات الراغبين والراغبات في الترهب، وكانت تطلق عليهم وعليهن تسمية المبتدئين. «وكانت العادة المألوفة أن يوزع المبتدئون دورياً على أصحاب الوظائف الديرية، لكي يعاونوهم ويتمرسوا بها، ويتدربوا على أيديهم، وفقاً لأهلية كل منهم حتى يتخرج كل مبتدىء من جميع الوظائف الديرية. فإذا مهر في احداها، وجهته الرهبانية إليها ووفرت الوسائل للمزيد من المهارة، وأحصته في عداد المعلمين المعول على آرائهم، واستشير في كل قضية إحصائية»[76].

---

(75) راجع الأب محفوظ، المرجع السابق، ص159-165. ويشير الأب محفوظ إلى قرار المجمع اللبناني "اعملوا بأيديكم كما أوصيناكم... ومن لا يشاء أن يعمل لا يُطعم"، ص160.

(76) الأب كرم، المرجع السابق، ص146.

كانت الرهبانية المارونية تؤمن لنفسها أعداداً كبيرة من الرهبان العمال، المتخصصين في كافة المجالات الحرفية والزراعية والتربوية. فقد ترهب فيها 2967 راهباً حتى عام 1971، توزعوا على 69 ديراً بالإضافة إلى مئات الراهبات. وكانت أخصب فترات الترهب ما بين عام 1800 و1875، إذ دخل الرهبنة ثلث أعداد الناذرين خلال 75 سنة[77]. فقط بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي رافقت ازدياد نفوذ الرهبانية والكنيسة.

لعبت اليد العاملة المتخصصة دوراً بالغ الأهمية في توسع أملاك الرهبانية فبلغت مئات الهكتارات على امتداد كافة المناطق اللبنانية.

د - مردود النذور والقداديس

بالإضافة إلى الإنتاج الوافر، فإن الأديرة كانت تجمع النذور ورسوم الإحسان من

---

(77) م ن، صفحات 88 و139 - 141 و149 - 150 و206 - 208. راجع أيضاً ابراهيم الأسود، "تنوير الأذهان..."، الجزء الثاني، صفحات 175 -193. والأب يوسف محفوظ، المرجع السابق، ص179 وما يليها.

أما الإحصائيات المفصلة حول أعداد الرهبان فيمكن إيراد بعض الأرقام العامة بشأنها. فقد بلغت أرقام الناذرين 733 راهباً ما بين 1695 و1800. ثم بلغ عدد الناذرين 1278 من عام 1800 حتى عام 1875.

وانخفض العدد إلى 308 ما بين 1875 و1900. ومن عام 1900 حتى عام 1940 بلغ عدد الناذرين 429 راهباً. وفي الفترة الممتدة من 1940 إلى 1971 لم يترهب سوى 230 راهباً فقط إذ كان قد توفي 405 رهبان في المدة ما بين 1875 و1971. وهذا مؤشر واضح على تقلص عدد الرهبان، في حين حافظت الرهبانية على أملاكها الواسعة. وأما توزع الرهبان على المناطق اللبنانية فكان كالتالي:

المكان	عدد المترهبين من	عدد المترهبين في
الشوف	403	412
المتن	385	405
كسروان	452	452
جبيل والبترون	1048	1064
الجبة	513	542
مناطق متفرقة	150 أديرة متفرقة	90

القرى المجاورة، وكذلك رسوم القداديس للمشتركين في شراكة مار انطونيوس قزحيا. والقداديس نوعان: محددة العدد والزمن، كأن يقدس كهنة الدير عدداً معيناً من القداديس في يوم معين سنوياً لقاء أجر معين يدفع للدير نقداً أو عيناً، وقداديس مطلقة، كأن يقدس جميع كهنة الدير، بالغاً ما بلغ عددهم، على نية الواقف أو لراحة نفسه ونفوس ذوي قرباه في أعياد محددة. وكانت القداديس تسجل في روزنامة الدير ويوقع عليها الأب العام وحده، بحيث يصير رئيس الدير ورهبانه ملتزمين بإيفائها ضميرياً في مواقيتها. «وقلما يخلو دير من هذه القداديس التأسيسية»[78]. وفي عام 1725 أجاز البابا بناديكتوس الثالث عشر بتاريخ 23 آب/أغسطس، تأسيس شراكة القداديس لدير قزحيا التي أربى عدد المشتركين فيها على مليون[79] يدفعون سنوياً إعانات مادية، نقدية وعينية، للأديرة لقاء القداديس والغفران والصلاة على النفس وغيرها. ولما كان رؤساء الرهبانية مغرمين باقتناء الأملاك والمحافظة عليها ولا يبيعون منها شبراً مهماً كانت الظروف، «فمن البديهي القول إن النقود الوافرة العائدة للأديرة من النذور والإحسانات والقداديس وشراكة دير قزحيا كانت توظف كلها في شراء أملاك جديدة وبناء أديرة جديدة أو ترميم أديرة قديمة وإضافة أملاك واسعة إليها».

بعض الملاحظات

يمكن توصيف القاعدة الأساسية الاقتصادية للرهبانية، الحصول على أكبر قدر من الإنتاج، واستهلاك أقل نسبة منه، وبيع الباقي لشراء أراضٍ جديدة تضاف إلى الأراضي الواسعة السابقة. واستخدمت لهذه الغاية اليد العاملة الرهبانية، الذكور لحراثة الأرض وسائر الحِرف والصناعات، والراهبات لغزل الصوف وغيره، واليد العاملة الأجيرة كعائلات فلاحية تابعة من نواطير ومكارين ورعاة وغيرهم. وكانت المؤسسة الرهبانية تنظم الإنتاج بشكل دقيق فتستفيد من كل طاقة في موقعها. فحتى السماد الذي

---

(78) بليبل، المرجع السابق، الجزء الأول، ص 87 - 88 - 332 وما يليها.

(79) يقول الأب مارون كرم، أنه يوجد في دير قزحيا كفيفان كرّاس مطبوع على مطبعة قزحيا بهذا الموضوع، راجع "قصة الملكية..."، ص216، حاشية رقم 3.

كان يستغل لإخصاب الأراضي الرهبانية «كان يباع حيث يتعذر نقله أو يدفع بدل مراعٍ»[80].

نظم الصندوق العام للرهبانية عام 1748 شؤون الرهبانية طوال 140 سنة، أي حتى عام 1888 وهي الفترة التي تنظمت خلالها المؤسسة الرهبانية وتوسعت أملاكها إلى الحد الأقصى، مما حمل الأب مارون كرم على اتهام «الضعف البشري، وتدخل الأيادي الأجنبية، وجنوح بعض رؤساء عامين ومدبرين لا يتجاوزون عدد أصابع اليد الواحدة، ففرّطوا في موارد هذا الصندوق، وخرجوا بها عن العام إلى الخاص، فتسببوا، شيئاً فشيئاً، بانكفاء كل منطقة إلى ذاتها، ثم بانطواء كل دير على نفسه، فأصيبت مرافق الحياة العامة بالركود والجمود وفتر التعاطف والأريحية والمبادرة، ومنيت الحياة العفوية بالتفكك والضعف»[81]. لكن الأب كرم يكتب «قصة الملكية في الرهبانية اللبنانية المارونية» كمؤرخ راهب ذي «منهجية طائفية مثالية غيبية» لذا فهو يجهل أو يتجاهل الموارد الاقتصادية الهائلة للرهبانية، والأملاك الواسعة التي سيطرت عليها، واليد العاملة المجانية الرهبانية التي استغلتها طوال مئات السنين، ويتجاهل كذلك مصير فائض إنتاج اليد العاملة الرخيصة التي سهلت لها التوسع لشراء أملاك جديدة، ومدخرات شراكة القداديس التي بلغت مليوناً من المشتركين، وغيرها من العوامل التي ساعدت الرهبانية على الغنى الاقتصادي والمادي فأبعدتها عن التبشير والعمل الروحي. واتهام اليد الأجنبية بضرب «العائلة الرهبانية اللبنانية الموحدة» لن يحل إشكالية دراسة المؤسسة الرهبانية نفسها بعد تطورها إلى مالكة حقيقية لأراضٍ شاسعة، ومهيمنة فعلية على إنتاج أعداد كبيرة من الناس، رهباناً كانوا أو فلاحين ومرابعين ورعاة ونواطير ومكارين. وبالتالي فإن رئيس الدير والمدبرين سيحاولون الاحتفاظ لأنفسهم بأموال كثيرة، كما سيحاول كل دير أن يستقل بموارده وأملاكه. فكثرة الموارد الإنتاجية، ولا سيما في الأديرة الغنية، جعلت رؤساء الأديرة والمدبرين ورجال الأكليروس يسعون إلى زيادة نفوذهم الشخصي داخل الطائفة المارونية.

---

(80) م ن، ص137.

(81) م ن، ص231 ويؤكد في الصفحة 116 «أن ما طرأ على تعكير هذا الجو العائلي في بعض الأديرة أسبابه أجنبية يعرفها كثير من الرهبان والشركاء».

كانت جميع مداخيل الأديار تجمع في الخزانة العامة، فيتسلمها الوكيل العام، وينفقها على الأديار «حيث تدعو الحاجة»، وذلك تحت إشراف مجمع المدبرين. وجعلت الرهبانية لها مستودعات تخزن فيها الإنتاج. مما حوّل مسؤولي الأديرة والمدبرين إلى أشباه أرباب عمل فعليين. ونشأت «الوظيفة العامة» أي رئاسة المدبرين كنموذج واضح لذلك. فقد اقتنت عقارات خاصة بها منذ مطالع القرن التاسع عشر، وأقامت لها المشاريع الخاصة لزراعة التوت وإنتاج الحرير على حساب يد عاملة، رهبانية وفلاحية، مجانية. وكانت موارد الأرض تقدم سنوياً آلاف الليرات الذهبية للوظيفة العامة. فقد قدر إنتاجها من موسم الشرانق الحريرية وحده بـ 3500 ليرة ذهبية في العام، بالإضافة إلى المداخيل التي جعلت الوظيفة العامة تختزن ما بين عشرة آلاف وخمسة عشر ألف ليرة ذهبية سنوياً[82]. وكانت النتيجة الطبيعية لذلك أن الرهبان واجهوا «الانحراف» في أعلى الهرم الرهباني «بانتفاضات» متتالية[83]، كانت نتائجها عديمة الأهمية بسبب قوانين الطاعة الصارمة والأمانة التي تقول بها الرهبانية. وكان من

---

(82) م ن، ص 236 - 238.

(83) يشير الأب مارون كرم إلى أربع من هذه الانتفاضات: الأولى سنة 1834، والثانية سنة 1843، والثالثة سنة 1856، والرابعة سنة 1877، مع كتابة نقاط متتابعة بعدها، مما يؤكد وجود انتفاضات أخرى. ولكن الأب كرم يكتفي بهذا التعليق: "لا مجال لسرد الأسباب الموجبة لهذه الانتفاضات والملابسات التي رافقتها وتسببت بها، ولكن القائمين بها كانوا دائماً على حق كما اتضح للمراجع الدينية العليا ولو بعد حين. ومما تجدر الإشارة إليه أن أسباب الانحراف كانت دائماً من تدخل اليد الأجنبية لمآرب في النفس". م ن، ص 88، حاشية رقم 1.

وهذه المنهجية الغبية التي تتهم اليد الأجنبية مجدداً بالإساءة إلى "العائلة الرهبانية اللبنانية الموحدة"، لا تحل الإشكالية الأساسية التي أشرنا إليها سابقاً. فاليد الأجنبية هنا هي الإرساليات التبشيرية اليسوعية والفرنسيسكان واللعازاريين وغيرهم، الذين كانوا أكثر تحللاً في كثير من مظاهر الأمانة والتقشف الرهباني المحلي. ولكن الأب كرم يغيّب عاملاً أساسياً من عوامل الانتفاضة وهو دور الوظيفة العامة المتزامنة مع هذه الانتفاضات. فهو يشير إليها من طرف خفي. ونميل إلى الاعتقاد بأن غنى الوظيفة العامة وتحولها إلى طاقة اقتصادية كبيرة، وابتعادها عن الرسالة الروحية للرهبانية، وتعاطيها الأعمال السياسية مباشرة، وتحللها من القيود الصارمة للتقشف الرهباني، كل هذه الأسباب وغيرها كانت في صلب تلك «الانتفاضات الرهبانية» التي لا زالت بحاجة قصوى للتنقيب عنها ودراستها.

نتائجها غير المباشرة أن تقلصت أعداد المترهبين تباعاً بعد فترة من هذه «الانتفاضات» الرهبانية.

بالمقابل، كانت الأيديولوجية الدينية التي تبثها «الوظيفة العامة» خاصة، والمؤسسة الرهبانية عامة، تقول «بأن الراهب يستعيض من ذوبان شخصيته الفردية، بشخصية اجتماعية عفوية لها كرامتها وقيمتها وميزتها». وما كان لهذه الأيديولوجيا التي سادت في فترة الحماسة الدينية والأمانة الطوعية والاضطرابات الطائفية أن تخدع جماهير الرهبان وعامة الناس إلى الأبد. ولذا تقلصت أعداد الرهبان تدريجياً، وبدأوا ينقطعون تباعاً عن الأعمال اليدوية، في الزراعة والحرف وغيرها، حتى ان الأخ ميخائيل الخباز (1856 - 1905) كان «خاتمة رهباننا البنائين». أي أن المؤسسة الرهبانية بدأت تقطع صلتها بالقواعد التي أدت إلى ازدهارها. وانقلب الرهبان الدراويش من التضييق على انفسهم مكتفين باللقمة اليابسة والثوب الفقري والعمل الشاق والصوم والتقشف والأمانة. إلى رهبان يمارسون التعليم أحياناً إلى جانب إلقاء بعض المواعظ الدينية، وانقطعوا كلياً عن الأعمال السابقة «فأسقط في يد اقتصادنا زراعياً ومدرسياً بعد أن تحول رهباننا تدريجياً عن العمل والمحراث إلى القلم والكتاب، وأوكلوا الزراعة إلى العمال بأجور زادت على الإنتاج، ثم اضطروا إلى الاستعانة بمدرسين وعمال في المدارس بأجور أربت على رواتب التلاميذ أو كادت»[84]. وبعبارة أخرى، انقلبت إلى مؤسسة طائفية تستثمر أملاكها الواسعة وتتعاطى التعليم على قاعدة الربح المادي كأية مؤسسة تعليمية خاصة.

كانت القوانين السابقة تحرّم بيع الأراضي الرهبانية حتى أن مجمع بكركي المنعقد في 1 نيسان/إبريل عام 1856 قرر ما يلي: «أنه غير مسموح لأحد الموظفين ان يمارس وظيفته قبل أن يقسم بأنه لا يبيع ولا يرهن ولا يغير شيئاً من املاك الرهبانية والأديرة المتعلق به تدبيرها، ولا يبدد مداخليها».

وكانت تلك الوصية تنفذ بحذافيرها، إذ كان بعض رجال الرهبانية «مغرمين بإقتناء الأملاك وقيامها أحسن قيام والمحافظة عليها ولا يبيعون منها شبراً مهما كانت الظروف...»[85].

---

(84) م ن، صفحات 148 و174 و226 - 227. لكن الأب محفوظ، المرجع السابق، يرى أن العمل الرهباني اليدوي استمر حتى الحرب العالمية الثانية"، ص163.

(85) م ن، ص 116 - 117.

لكن المرحلة الممتدة من الربع الأخير من القرن التاسع عشر إلى اليوم شهدت تقلصاً في حجم الرهبنة، رهباناً وراهبات، حتى أن البابا أصدر قراراً يمنع بيع أراضي الأديرة قبل الحصول على إذن خطي منه.

كان الدير قد شكل في البداية وحدة اقتصادية متكاملة، بحيث يتغذى صندوقه باستمرار، من ادخار مالي وفير جداً، بلغ عشرات الألوف من الليرات الذهبية سنوياً مع زيادات هائلة في حجم الأملاك الموقوفة والموهوبة والمشتراة وغيرها. ولم يمضِ قرنان على ولادة المؤسسة الرهبانية المارونية بشكل خاص، حتى كانت تدخر أموالاً طائلة، وتمتلك مساحات شاسعة وأديرة كثيرة، في حين كانت أعداد رهبانها تتناقص باستمرار منذ عام 1875 حتى اليوم، أي في المئة سنة الأخيرة. وحمل هذا التغيير النوعي في البنية البشرية للرهبانية معه تغييراً نوعياً في بنيتها الاقتصادية. فانعدم وجود الراهب الحرفي والمزارع و«الكادح» في عمل شاق، وانحصر وجوده في بعض المجالات التربوية، ولا سيما إدارة المدارس. ولم يتورع عدد كبير من رؤساء الأديار والمدبرين عن بيع عدد من أملاك الديرة. ولكن حجم الأملاك المبيعة كان ضئيلاً جداً، بالقياس إلى الملكيات الواسعة التي لا تزال تسيطر عليها حتى الآن. ومنذ انفراط الصندوق العام للرهبانية في أواخر القرن التاسع عشر، كانت الكنيسة المارونية والبابوية نفسها تسارع إلى مراقبة مصير هذه الأملاك مراقبة دقيقة ومستمرة. وشملت هذه المراقبة كل الرهبانيات التابعة للكنيسة الكاثوليكية، وهي الرهبانيات الأكثر غنى والأوفر ملكية.

بعض النتائج الاجتماعية لازدياد الأملاك الوقفية للرهبانية اللبنانية

يبدو الكلام على الأملاك الوقفية الرهبانية في المقاطعات اللبنانية وكأنه يحمل اسقاطاً متعمداً لسائر الأوقاف الطائفية، مسيحية كانت أو إسلامية، ولملكياتها في لبنان. بيد أن هناك عدة أسباب تبرر هذا الكلام في المرحلة التاريخية التي تناولناها بالدراسة من بينها:

أ- إن الملكية الوقفية للطائفة السنية، وهي الملكية الواسعة التي نظمت لها معظم الدول العربية وزارات خاصة للأوقاف، لم تكن منظمة خلال هذه الفترة، وكان وجودها محصوراً بشكل أساسي في المدن اللبنانية، حيث تكاثر السكن الإسلامي

السني. ولم تكن «جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية»، قد ولدت في بيروت وصيدا، إلّا في نهاية القرن التاسع عشر ولسنوات قليلة جداً، حلت بعدها وأعيد تشكيلها بعد الحرب العالمية الأولى، أي في الفترة التي لا تصل إليها هذه الدراسة.

ب- كانت الأوقاف الإسلامية الشيعية ضعيفة وقليلة داخل حدود الإمارة «الدرزية»، ثم «اللبنانية»، بسبب الوجود الشيعي الكثيف في جبل عامل وبعلبك والهرمل وجبة المنيطرة. وكان السكن الشعبي الأكثر كثافة خلال تلك الفترة يقع خارج حدود مقاطعات الإمارة «اللبنانية».

ج- كانت الأوقاف الدرزية أكثر الأوقاف الإسلامية أهمية داخل «جبل لبنان» آنذاك، ولكن حتى هذه الأوقاف نفسها لم تكن منظمة، وكانت محصورة ضمن حدود الخلوات الدرزية ومراكز الأئمة الكبار، ولا سيما في البياضة قرب حاصبيا، وفي «عبيه» مركز الإمام عبدالله التنوخي، وفي العبادية قرب عاليه. والذي يميز الأملاك الوقفية للخلوات، أنها مجرد هبات قدمها أبناء الطائفة الدرزية لمراكزهم الدينية. ولم تتخذ هذه المراكز طابع المؤسسة الدينية ذات الأملاك الواسعة واليد العاملة الدينية المستقرة داخلها كما هو الحال في المؤسسة الرهبانية. ولذا بقيت تلك الهبات دون زيادات تذكر، ولم يجر الاهتمام بها جدياً إلّا في مطالع القرن العشرين، مع تأسيس «جمعية الوقف الدرزي»، التي أقامت أبنية كبيرة في بيروت وغيرها، وباتت اليوم إحدى دعائم الملكيات الوقفية الكثيرة والمنتشرة على الأرض اللبنانية[86].

د- تشمل الملكيات الوقفية المسيحية، غير المارونية وغير الكاثوليكية عدة مؤسسات وقفية أرثوذكسية وسريانية وكلدانية وأرمنية، ولكل طائفة من الطوائف الكثيرة القاطنة في لبنان، ومنها ست عشرة طائفة رسمية معترف بها. ولكن معظم هذه الرهبانيات والوقفيات محصور في مناطق محددة دون سواها، ولا تنتشر فوق الأرض اللبنانية بكاملها[87]. وكذلك فإن أكثرها كان يشكو من عدم التنظيم كمؤسسة موحدة

(86) حول الأوقاف والملكيات الدرزية تراجع دراسات الشيخ عارف النكدي بشكل خاص في أعداد مجلة "الضحى".

(87) يلاحظ ابراهيم الأسود أن وجود الأديرة الأرثوذكسية، في لبنان عام 1925 كان موزعاً كالتالي: 11 ديراً في لبنان و3 أديرة في سوريا. وأن ديري الراهبات الأثنين كانا في سوريا (صيدنايا ومعلولا). أما أديار الرهبان الأرثوذكس فهي: البلمند قرب طرابلس، ومار الياس قرب الشوير، ودير السيدة في جبل حماطورة، ودير مار يوحنا في دوما، ودير مار جرجس

طوال الفترة التي تتناولها هذه الدراسة[88].

استناداً إلى هذه الملاحظات التوضيحية يمكن القول إن الملكيات الوقفية للرهبانية المارونية والكاثوليكية كانت أكثر تنظيماً وثباتاً. وهي وحدها التي عرفت الازدياد الهائل في حجم الرهبانية، رهباناً وأديرة، وفي حجم الأملاك بجميع أنواعها، الموهوبة وقفاً، أو المشتراة لتكون وقفاً للرهبانية. وكل هذه الأنواع تتلاقى لتشكل قاعدة أساسية للملكية غير المجزأة داخل المقاطعات اللبنانية.

وعلى قاعدة تلك الملكية غير المجزأة والتابعة لرهبانية شديدة التنظيم والتماسك برزت عدة نتائج اجتماعية منها:

أولاً: على الصعيد الاقتصادي

تحولت الأديرة إلى مؤسسات اقتصادية وافرة الإنتاج، وتحولت معها المؤسسة

= في قرية دير الحرف، ودير السيدة المعروف بدير النورية في حامات، ودير كفتون ودير كفتين في الكورة، ودير مار ميخائيل في المتن، ودير مار جرجس في سوق الغرب، ودير سيدة الناطور في أنفة بالكورة. هذا بالإضافة إلى دير مار جرجس الحصن في سوريا. أي أن أديرة الأرثوذكس تتمركز في الكورة والمتن بالدرجة الأولى.

راجع "تنوير الأذهان..."، المجلد الثاني، ص 187 - 190.

(88) يبدي ابراهيم الأسود في معرض حديثه عن أديار الأرثوذكس بعض الملاحظات التي تؤكد التقهقر المستمر لهذه الأديار. «فمدرسة البلمند الأكليريكية التي ازدهرت كثيراً في السابق وتخرج منها كثيرون من رجال الدين قد أقفلت أبوابها اليوم»، ص 187. و«دير مار الياس شويا ودير البلمند، لو حصلت عناية مخصوصة بتحسين أملاكهما فلا يقل ريع تلك الأملاك عن ثلاثة آلاف ليرة ذهباً سنوياً. ولكن الإهمال قد خيم عليهما وعلى جميع الأديار الأرثوذكسية»، ص 187. ودير مار جرجس الحصن «أملاكه شاسعة واسعة وثمراتها قليلة جداً»، ص188 «ومدرسة دير سيدة كفتين كانت في مقدمة المدارس الزاهرة ولكن حياتها لم تطل»، ص189.

وهذا يؤكد وجهة نظرنا بأن الأملاك الواسعة لم تكن السبب الوحيد في غنى الرهبانية المارونية. بل أن اليد العاملة الرهبانية المجانية والفلاحية الملحقة بها، هي العامل الأساسي في ذلك. وهذا ما يبرر شعار «الرهبانية أرض ويد» الذي رفعه الأب كرم في كتابه «قصة الملكية...»، ص109.

الرهبانية إلى منظمة اقتصادية شبه احتكارية، مع قيام الصندوق العام للرهبانية، منظمة تنتج أكبر حصيلة اقتصادية، زراعياً وحرفياً. وتمتلك مساحات شاسعة من الأراضي، وأعداداً كبيرة من قطعان الماشية. وفي الوقت نفسه كانت هي القوة الاقتصادية الوحيدة المنظمة ذات الطاقة البشرية النشيطة التي تعتمد أساليب زراعية وحرفية أكثر تطوراً من التي تعتمدها القوى المنتجة الأخرى.

كانت تلك القوة المنظمة تعمل بتفانٍ منقطع النظير لمصلحة المؤسسة الرهبانية التي تنتمي إليها. ولذا كان من الطبيعي، أن ينعكس شعار«الحد الأدنى من الاستهلاك والحد الأقصى من الأدخار»، على وضع المؤسسة الرهبانية برمته، بحيث يصبح كالتالي: «الحد الأقصى من الملكية غير المجزأة، والحد الأدنى من الرهبان الذين ينتسبون إلى مؤسسة لا يملكون فيها غير ملكية اسمية فقط». فتمركزت أراضٍ شاسعة وقفية «لا تباع ولا تجزأ ولا ترهن ولا تقايض»، تِبعاً لتعاليم المجامع الرهبانية، وكانت المؤسسة الرهبانية تتبنى شعار «الرهبانية أرض ويد».

وقد شكّل هذا الوضع عقبة أساسية أمام تطور المجتمع اللبناني، وزاد من صعوبة حل القضية الزراعية فيه لمصلحة القوى المنتجة الفلاحية. فالسيطرة في هذا المجتمع لا تزال لمصلحة القوى السياسية التي تكدس الملكية الخاصة، وتمنع التعدي على الملكيات الوقفية، التي حافظت على ثباتها وضخامتها، على حساب فقر الفلاحين، وتأزم أوضاعهم المعيشية، واضطرار قسم كبير منهم إلى النزوح أو الهجرة إلى الخارج.

ثانياً: على الصعيد التربوي والثقافي

ارتبطت صورة الراهب في أذهان الناس، على اختلاف مراتبهم الاجتماعية من أمراء ومشايخ ومقاطعجيين صغار وفلاحين ورعاة، بصورة الإنسان المتفاني في ممارسة طقوسه الدينية وتنسكه وقهره لنفسه بالتقشف والأمانة. مقابل ذلك كان الراهب نموذج الفلاح الكادح، والحرفي الذي يقوم بأعمال يدوية بالغة الدقة والمهارة. وأما في المجال التربوي والثقافي فهو الراهب المربي، وباني المدارس لتعليم الأولاد، وناقل المخطوطات، وناشر الكتب عبر الطباعة التي احتكرتها الأديرة لمدة طويلة من الزمن. أي أن الصورة التي رافقت الراهب خلال مراحله الأولى هي صورة «الأب»

و«الأخ» و«المدبر»، و«الناسك» و«الخبير الزراعي» و«الحرفي الماهر» و«المربي»، وكلها صفات محببة إلى قلوب الناس أهلته لأن يكون موضع ثقتهم ومحبتهم[89].

وكانت مقررات المجامع الرهبانية كلها والأوامر البابوية، تصر على ضرورة فتح المدارس وتعليم الأولاد. وتجدر الملاحظة هنا إلى أن تلك الأوامر والمقررات كانت تلح على ضرورة اتقان اللغة العربية بالدرجة الأولى بالإضافة إلى لغات أخرى، كالسريانية واللاتينية والفرنسية وغيرها.

برع كثير من الرهبان في اتقان اللغة العربية والكتابة بها شعراً ونثراً. وكانت الطباعة منذ البداية باللغة العربية المكتوبة بالحرف الكرشوني، ثم بالحرف العربي العادي. ومن اللافت للنظر أيضاً، أن البطاركة والرهبان، كانوا يؤرخون بالتقويم الهجري[90]، مما يؤكد انتسابهم الكامل إلى محيطهم العربي، وهو انتساب في اللغة

---

(89) كان لمارون عبود الذي اشتهر بنقده اللاذع للمؤسسة الكهنوتية في كثير من مؤلفاته، نظرة مثالية إلى الرهبانية. وقد جاءت هذه النظرة ذات المسحة الإنسانية الصوفية في بداية عهد مارون عبود بالكتابة أي عام 1912 بالتحديد. فقد شهد مارون عبود «أن الأوقاف مشتراة بدم الرهبان، وأن رجال الدين وأوقافهم أمناء يحافظون على أموال فقراء طوائفهم ويدخرونها للنكبات... وأنهم هم الذين صيّروا أرض لبنان جنة غناء بعد أن كانت صخوراً «صماء» ينحدر عنها السيل، ولا يرقى إليها الطير. فمن العار والشطط أن نحسدهم، أو نفكر باختلاسهم أرزاقاً سقوها عرق جبينهم... وأن الرهبان رجال سود الملابس بيض القلوب ساهرين على راحة الإنسان». راجع كتابه تحت عنوان: الأكليروس في لبنان، ص14. أي أن مارون عبود كان يتكلم على الراهب لا على الرهبنة كمؤسسة مالكة تقيم علاقات استغلال للرهبان والفلاحين معاً. ومن الغريب أن تهمل كل كتابات مارون عبود اللاحقة عن الرهبانية كمؤسسة، وهي الجانب الأساسي من كتاباته، وينحصر الاستشهاد بكلام لمارون عبود قاله في عام 1912 يمدح به الرهبان وعملهم الشاق، فيصدر هذا القول على غلاف الكتاب كشهادة من أديبنا الكبير للمؤسسة الرهبانية التي أمضى عمره يكتب في تفنيد مساوئها واستغلالها.

راجع مارون عبود، "الأكليروس في لبنان"، عشيت، 1912.

(90) يراجع على سبيل المثال لا الحصر كتاب البطريرك اسطفانوس الدويهي، تاريخ الأزمنة، وكثير من الكتابات التاريخية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ويذكر الأب كرم أن المحامين الرهبان كانوا يؤرخون دعاويهم بالتاريخ الهجري أيضاً. راجع صفحة 155 و156 و157.

والعادات والتقاليد والتراث والتاريخ، بالرغم من محاولات التميز الطائفي التي بدأت تظهر مع رجوع طلاب المدرسة المارونية في روما إلى المقاطعات اللبنانية. ومع تحول الرهبانية إلى مؤسسة اقتصادية وتربوية تبشيرية تجارية على قدم المساواة مع المدارس الخاصة الإرسالية والمحلية على السواء. وما تزال هذه المؤسسة الرهبانية تمتلك أعداداً كبيرة من المدارس على امتداد الرقعة اللبنانية حتى اليوم[91].

ثالثاً: على الصعيد الماروني - الكاثوليكي

كانت المؤسسة الرهبانية تضع في رأس أهدافها «إن مداها الحيوي لبنان واللبنانيون المقيمون والمغتربون، ولا سيما بيت مارون»[92]، وهو هدف طائفي واضح يتمثل في جعل لبنان مدى حيوياً للرهبانية المارونية، أي للطائفة المارونية نفسها. وعلى هذا الأساس استقطبت كثيراً من قاصدي الترهب من المناطق المجاورة. ولكن هدفها الرئيسي «جعل المنطقة نقطة ثقل رهباني لبناني خالص»[93]. وتحقيقاً لهذا الهدف «احتكرت الرهبانية اللبنانية وحدها هذه المنطقة (لبنان) دون سائر الرهبانيات الوطنية والأجنبية، وزرعت فيها أديارها من مفقس الموج حتى مرمى الثلج، سواحل ووسطاً ومردوداً... واستحبس فيها عشرات الرهبان... وأنجبت 1046 راهباً، وكذلك ترهب من أبنائها فيها وفي غير أديار 1068 راهباً»[94]، أي الأغلبية الساحقة من الرهبان خلال كل تاريخ الرهبانية المارونية. ورغم أن الهدف أيضاً كان الرهبان يعملون على «إعادة الطابع الماروني الأصيل للمنطقة (جبيل والبترون والزاوية) من سنة 1766 فصاعدا وطبعوها بطابعهم الرهباني اللبناني الخاص»[95]. وقد تطول استشهاداتنا لإثبات هذه الأهداف الشديدة الوضوح التي كانت الركيزة الأساسية «للوطن القومي المسيحي» في عهد المتصرفية بحيث أبدل شعار «لبنان بيت مارون أو المدى الحيوي

---

(91) الأب يوسف محفوظ، «النشاط الثقافي والتربوي للرهبانية»، في «مختصر تاريخ الرهبانية اللبنانية المارونية»، المرجع السابق، صفحات 146 - 159.

(92) الأب كرم، المرجع السابق، ص123.

(93) S.O.S., Le Liban foyer Chrétien du Proche-Orient, Conclusion.

(94) الأب كرم، المرجع السابق، ص87 - 88.

(95) الأب بطرس ضو، "تاريخ الموارنة"، ولا سيما المجلد الرابع، "الوطن القومي الماروني والوجه العسكري".

للرهبانية» بشعار «الوطن القومي الماروني». ورغم أن بناء الأديرة اللبنانية قد تم في البداية على أيدي «مختلف الطوائف ومختلف الطبقات الاجتماعية»[96]، فإن الرهبانية اللبنانية كانت تسير بخطى ثابتة لإظهار «لبنانيتها أو مارونيتها» الخالصة، فلم تقبل بشراكة الرهبان الحلبيين الذين أسسوا وحدهم في البداية هذه الرهبانية نفسها، بإقامة الأديرة للرهبان والراهبات. وأصرت المؤسسة الرهبانية على قسمة الرهبانية بين «حلبية وبلدية أي لبنانية»[97]. وقد اندرج الإصرار على القسمة بالضرورة في إطار الهدف السياسي الرامي إلى عزل الموارنة عن محيطهم العربي المجاور، وعن سائر الطوائف القاطنة في هذا المحيط، سواء كانت مسيحية أو إسلامية. وكان الهدف الأهم هو الحفاظ على املاك الرهبانية الواسعة.

رابعاً: بين الرهبانية والأكليروس الماروني
تبادل الأدوار لأهداف واحدة

هل كان بمقدور الرهبانية اللبنانية، بتكوينها البشري القليل العدد، وانتشارها الواسع والمشتت أن تحقق مشروعاً سياسياً بحجم الطائفة المارونية كلها أو بحجم «بيت مارون»؟ وبالتالي ما هو موقف الكنيسة المارونية من هذا المشروع الذي تعتبره مبرر وجودها الطائفي والسياسي؟

شهدت الساحة اللبنانية آنذاك بروز قوتين طائفيتين داخل صفوف الموارنة: الرهبانية والكنيسة. فالرهبانية شديدة التنظيم، واسعة الأملاك، كثيرة الفاعلية الاقتصادية والتربوية والثقافية، قليلة النفوذ السياسي. ولعل فقدان الزعامة السياسية، كان من عوامل ازدياد نفوذها وفاعليتها في المجالات المذكورة، إذ التف حولها الكثير من

---

(96) الأب محفوظ، "مختصر تاريخ الرهبانية اللبنانية المارونية"، ص74، "كانت الرهبانية ترحب بكل الراغبين في الرهبنة دون أن تفرق بين الماروني والرومي، الكاثوليكي والأرثوذكسي، السرياني والأرمني والقبطي واليعقوبي وحتى اليهودي... على اختلاف مذاهبهم وطبقاتهم...".

(97) حول قسمة الرهبانية راجع حاج، "الرهبانية الباسيلية الشويرية..."، الجزء الأول، ص 886 وما يليها.
والأب محفوظ، المرجع السابق، الفصل العاشر: "انقسام الرهبانية إلى لبنانية وحلبية"، ص122 - 137.

الزعامات الطائفية وأيدوها وجعلوها موضع ثقتهم بعد أن رأوا في الرهبانية تجمع محبة وتسامح وعمل مثمر. فمنحتهم بعض الزعامات الطائفية، من مختلف الطوائف، التأييد والدعم والأملاك. «فمعظم الأملاك المشتراة هي من أمراء ومشايخ بني معروف الدروز في الشوف والمتن، ومن آل حمادة الشيعة في جبيل والبترون والجبة (بشري والمنيطرة)، ومن الأمراء الشهابيين السنّة في كل المناطق. وقلة من هذه الأملاك اشترتها الرهبانية من المسيحيين ومن الآغاوات السنيين»[98].

«لقد شاركت جميع طوائف لبنان، ولا سيما غير المسيحية، في تدعيم نشأة الرهبانية»[99]. لكن تطور النفوذ الاقتصادي لهذه الرهبانية، كان يجري على حساب المقاطعجيين، ولا سيما الشيعة والدروز، وعلى حساب الفلاحين من كافة الطوائف. وكان هؤلاء الفلاحون يختزنون الحقد الدفين لهذه المؤسسة التي تنافسهم على لقمة العيش وشراكة المقاطعجيين، سواء بالشلش أو المساقاة والاستئجار.

كان الحقد ينفجر حيال الأديرة وأملاكها ورهبانها في الأزمات الحادة التي يغلب عليها الوجه الطائفي، فتسرق الأديرة وتحرق أو تهدم. كما إن أعداداً من الرهبان قتلوا في الأزمات المتلاحقة بين عام 1840 و1860[100].

أما الكنيسة فكانت ذات نفوذ طائفي يشمل المؤمنين الموارنة على امتداد الساحة اللبنانية وخارجها. وكان لها ارتباط وثيق بالبابوية في روما وعلاقات متينة بسائر الطوائف الكاثوليكية الشرقية، وصلات سياسية بالأمراء والحكام والقناصل وسفراء الدول الأجنبية. أي أن الكنيسة تمتلك القوة البشرية والمعنوية لتحقيق الطموح السياسي في «الاستقلال» أو «المدى الحيوي لبيت مارون».

يضاف إلى ذلك أن الرهبانية نفسها خاضعة للكنيسة ومطارنتها وبطاركتها كما هي خاضعة للبابوية. وبالرغم من محاولاتها الظهور مظهر المستقل عن الكنيسة، فإن الرهبانية كانت عاجزة، طائفياً وسياسياً، عن خوض معركة الاستقلال عن الكنيسة. كان آباء الكنيسة يخططون لوضع اليد على القوة الاقتصادية والتربوية للرهبانية المارونية

---

(98) م ن، ص 103.

(99) م ن، ص 111.

(100) يروي الأب بليل في "تاريخ الرهبانية..."، المجلد الثالث، ص10، أن أحد زعماء الدروز قال لزعيم مسيحي عام 1771: "ان هؤلاء السود يُفزع منهم لأنهم ما دخلوا إلى مطرح (مكان) وعادوا خرجوا منه".

وتوظيفها سياسياً لمصلحة الطائفة المارونية بزعامة الأكليروس الذي يترأسه البطريرك. اعتبر البطريرك الماروني أن الكنيسة وحدها هي المؤهلة بحكم علاقاتها الداخلية والخارجية لتحقيق شعار الرهبنة القائل بأن «لبنان مدى حيوي للرهبانية»، على أن تبدل كلمة الرهبانية بـ «المارونية». وبرزت مصلحة مشتركة تحت شعار سياسي واحد هو «لبنان مدى حيوي للمارونية».

كانت الرهبانية تصر على حيادها تجاه الكنيسة والزعامات المقاطعجية المارونية على السواء. وهو الحياد الذي أكسبها مزيداً من الملكية والمال وعطف الناس واحترامهم. بالمقابل، كان آباء الكنيسة يصرون على وضع اليد على الرهبانية وأملاكها. فبرز صراع حاد بين الكهنة والرهبان وصلت أصداؤه مرات عديدة إلى البابوية في روما، التي تدخلت في غالب الأحيان لمصلحة رجال الكنيسة. ولذا طفت على السطح عدة مؤشرات أساسية في هذا الصراع منها:

- تحريم رجال الكنيسة على المؤمنين تقديم النذور واللمة الدعوية كما حدث في دير قزحيا[101].

- إشراف البطريرك الماروني المباشر على وضع قوانين الرهبانية.

- تنشيط الخلاف بين الرهبان للوصول إلى شق الرهبانية إلى بلدية وحلبية، مما أضعف الرهبانية وزاد في سيطرة الكنيسة عليها[102].

- استرجاع بعض الأديرة والكنائس من الرهبان بعد ترميمها وإصلاحها. وقد تم الاسترجاع لمصلحة الكنيسة[103].

- وبلغت حدة الخلاف أحياناً درجة استنجاد المطارنة الموارنة بالمقاطعجيين الشيعة من آل حمادة لمعاونتهم على الرهبان الموارنة. «ففي سنة 1737 - أي بعد عام واحد على قيام المجمع اللبناني في اللويزة - دفع المطران الياس محاسب إلى الشيخ بو قاسم حمادة (500) خمسماية قرش ليضايق الرهبان فيضطروا إلى ترك الدير كما تركوه سنة 1723 هرباً من المظالم والإهانات والتعديات والتوزيعات والأموال

---

(101) الأب يوسف محفوظ، المرجع السابق، ص139.

(102) الأب كرم، المرجع السابق، صفحات 50 - 55 و125 - 126.

(103) م ن، ص 57 - 58 - 59 - 60.

الأميرية المتصاعدة اعتباطاً. فغرق الدير في الديون حتى بلغت لدائن واحد، هو مخائيل طوبيا العمشيتي، سنة 1847، مبلغ 103950 قرشاً»[104].

كانت الظروف الداخلية والخارجية تميل باستمرار لمصلحة آباء الكنيسة المارونية والقوى المقاطعجية المارونية. فكثرت التعديات على أديرة الرهبان، وجرت منازعات كثيرة لسلبهم بعض الأراضي التي حصلوا عليها بالوقف أو بالهبات أو بالشراء أو غير ذلك.

وفقدت الرهبانية فعلاً الكثير من تلك الأملاك في الزاوية وعكار ورروميه وكفرزينا وجبيل والمروج وغيرها[105].

ويبرز مؤرخ «الملكية في الرهبانية اللبنانية المارونية» الأب كرم تلك الحقيقة بقوله: «... كانت الأسباب للقضاء على أكثر رسالاتنا الرهبانية خارجية قاهرة، مصدرها الحسد، وأشياء أخرى... كانت رسالة رهباننا ومدارسهم شبه مجانية... لذلك أحبهم الشعب وأقبل على أديارنا ومدارسنا وإرسالياتنا. فشق هذا الأمر على بعض البطاركة والمطارنة والخوارنة، وتلاميذ المدرسة المارونية بروما، والإرساليات الأجنبية، والرهبان العباد... حتى بلغ منهم الحسد إلى أن ناصبوا رهباننا العداء السافر واتهموهم بالهرطقة، وأغروا بهم الحكام، واحتالوا على الشعب لينفروه منهم... لذلك قاوم رهباننا المرسلين:

1- بعض بطاركة ومطارين موارنة واستعدوا علينا بعض إرساليات أجنبية وناصروها علينا.

2- قاومنا مجمع بكركي سنة 1728 وسنة 1790.

3- قاومنا تلاميذ المدرسة المارونية بروميه.

4- قاومنا الرهبان العباد.

5- قاومنا المرسلون الأجانب: يسوعيون، كبوشيون، فرنسيون، وعازاريون...

6- قاومنا الأخوان المنفصلون والحكام، فطردوا رهباننا وأعدموا بعضاً، وشردوا آخرين فداروا على الأبواب يستعطون ويتسولون...

---

(104) الأب بليبل، المرجع السابق، المجلد الأول، ص 108 - 281.

(105) راجع أسماء الأديرة والكنائس والأملاك التي فقدوها في كتاب الأب كرم، «قصة الملكية»...، صفحات 33 و50 - 53 و57 - 59 و61 - 62 و91.

هذه المقاومات ومضاعفاتها وملابساتها استنزفت مالية الرهبانية، وهدرت دماء أبنائها، وعطلت جهودهم، وأنزلت بهم الاضطهاد والحرم الكنسي بغير حق... فتراكمت عليها الديون بسبب هذه الإرساليات البعيدة عن الجبل... فكان الفقر والبؤس أحد الأسباب التي عجلت في القضاء عليها تدريجياً»[106].

ان هذه الشهادة من راهب لبناني ماروني تؤكد أن الكنيسة المارونية كانت تسعى لوضع اليد على الرهبانية وأملاكها وإدخالها في مشروعها السياسي الرامي إلى «الوطن القومي الماروني». وقد استطاع رجال الكنيسة إيجاد تيار رهباني يؤيد وجهة نظرهم، ويدعو للإنخراط في هذا المشروع كسبيل وحيد «لحماية الرهبان في وطن قومي مسيحي، وحماية أملاك الأديرة الوافرة المكتسبة من خطر استعادتها للمقاطعجيين، ولا سيما المسلمين منهم». فبرزت مشاكل متعددة داخل الأديرة بين الكهنة والرهبان، أو بين الرهبان أنفسهم[107]. وبرزت عدة قيادات رهبانية تعمل لمصالحها الخاصة «إذ جنح بعض الرؤساء العامين والمدبرين، ففرطوا في موارد الصندوق العام وخرجوا بها عن العام إلى الخاص، فتسببوا بانكفاء كل منطقة إلى ذاتها ثم بانطواء كل دير على نفسه»[108]. وكان هذا الانكفاء إيذاناً بوضع الكنيسة يدها على الرهبانية وأوقافها الكثيرة. فتقلص المد الرهباني منذ أواسط القرن التاسع عشر حتى اليوم وبرز دور الكنيسة المارونية ورجالاتها كمالكة حقيقية لمساحات شاسعة من الأراضي الوقفية، وفي مقدمتها الأملاك الرهبانية الوقفية.

وكان هذا الدور يتزايد على حساب تقلص نفوذ القوتين الأساسيتين الآخريين داخل الطائفة المارونية أي الزعامات المقاطعجية والقيادات الرهبانية. فقد كانت الانتفاضات الفلاحية المدعومة مباشرة من الكنيسة المارونية تقض مضاجع الزعامات المقاطعجية المارونية منذ مطالع القرن التاسع عشر، وانتهت في أواسط هذا القرن بتقليم أظافر المقاطعجيين وتقليص ملكياتهم العقارية الواسعة وتفتيت كثير منها لمصلحة التمركز الهائل في أملاك الكنيسة، وهي أملاك وقفية غير مجزأة. ولم ينل

(106) م ن، ص 221 و222 - نقلاً عن بليبل - المرجع السابق، المجلد الأول والثاني، صفحات مذكورة في الهامش.

(107) كرم، المرجع السابق، ص91.

(108) م ن، ص231.

الفلاحون سوى بعض الوعود «بالمساواة» وبإلغاء القيود الإقطاعية «-والأصح المقاطعجية - في حين فتح باب الهجرة واسعاً أمامهم للسفر إلى الخارج».

في الوقت نفسه كانت الكنيسة المارونية تضع يدها على الرهبانية وأملاكها، بحيث اعتبر مؤرخو الرهبانية أن عام 1888 هو بداية الانحدار للمؤسسة الرهبانية بعد زوال صندوقها العام. وهكذا برزت الكنيسة المارونية أكبر قوة عقارية في جبل المتصرفية ولا تزال حتى اليوم تحتفظ بهذا الطابع للملكية غير المجزأة. وبرز بطاركتها كناطقين رسميين باسم الطائفة المارونية وباسم لبنان بأسره في بعض الأحيان(109).

عرفت المؤسسة الكهنوتية المارونية كيف توظف الطاقات الفلاحية من أجل تكديس عقارات وقفية كثيرة لمصلحتها بالعمل الطوعي الرهباني للفلاحين الفقراء الرهبان، وبالانتفاضات الفلاحية لصغار الفلاحين ضد المقاطعجيين الموارنة منهم بالدرجة الأولى. وقاد التطور التاريخي للمقاطعات اللبنانية طوال القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين الكنيسة المارونية إلى زعامة الموارنة السياسية، وإلى الهيمنة العقارية على مساحات شاسعة من الأراضي جمدتها كأملاك وقفية وحرمت منها جماهيرها الفلاحية المارونية، كما حرمت جماهير الفلاحين من كافة الطوائف.

إن دراسات علمية معمقة لموضوع الملكيات العقارية الوقفية لسائر الطوائف، المسيحية والإسلامية على السواء، تشكل المدخل الطبيعي لدراسة الملكيات العقارية التي تشكل اليوم القاعدة الأساسية للملكيات العقارية الوقفية الطائفية في لبنان. يعبّر نموذج الأملاك العقارية الوقفية المارونية بشقها الرهباني، بوضوح عن دور هذه الأملاك الوقفية في تأزم الوضع الطائفي والاجتماعي والسياسي في لبنان منذ أواسط القرن التاسع عشر. ولذلك فإن أي إصلاح يتجاهل توزيع هذه الأملاك الوقفية، لدى جميع الطوائف وفي جميع المناطق اللبنانية، لن يكتب له النجاح، لأن هذه الأملاك دخلت في صلب التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والسياسية للمجتمع

---

(109) من هؤلاء البطاركة الياس الحويك. وبعض الكتب التاريخية التي تدمج بين المارونية ولبنان، تجعل البطريرك الحويك ناطقاً سياسياً باسم لبنان في مؤتمر الصلح. راجع مقالتنا: «الطائفية والمنهج في دراسة تاريخ لبنان الحديث والمعاصر»، مجلة «الفكر العربي»، العدد الثاني، 1978.

اللبناني[110]. لكن النظام السياسي اللبناني المسيطر هو نظام طائفي - طبقي تبرز فيه الطائفية والطبقية كوجهين لعملة واحدة. وفي حين تفتت كثير من الأملاك العقارية المقاطعجية الكبيرة منذ انتفاضات الفلاحين في أواسط القرن التاسع عشر، فإن الأملاك الوقفية الطائفية لا تزال تحافظ على نفوذها واتساعها. .

(110) في 11 آذار/مارس عام 1964 صدر القانون رقم 15470 الذي ينص على السماح للرعايا العرب بتملك بعض المساحات من الأراضي في لبنان، وذلك في محاولة لاستقدام الرساميل العربية. فقادت الرهبانيات معركة عنيفة لتجميد ذلك القانون وإلغائه. وعقدت عدة مؤتمرات، وطيرت برقيات كثيرة «لأن الأرض من لبنان كالنفس من الإنسان... وأن لبنان تسكنه طوائف مذهبية مختلفة وتستوجب أوضاعه إيجاد توازن دقيق بين هذه الطوائف. وهذا التوازن يختل إذا تمكنت إحدى الطوائف من مشترى أراضي الطائفة الأخرى، إذ أن انتقال الملكية من الطائفة البائعة يجعلها في حالة استعباد، أو يضطرها إلى الهجرة...».
راجع وثائق هذه المعركة في كتيّب بعنوان: «على هامش قانون تملك الأجانب في لبنان وموقف الرهبان اللبنانيين منه»، تشرين الثاني/نوفمبر عام 1966، وهو في 47 صفحة.

مُلحق

نماذج من الوقفيات للرهبانية اللبنانية

نقلاً عن الأرشمندريت أثناسيوس حاج
«الرهبانية الباسيلية الشويرية في تاريخ الكنيسة والبلاد»
الجزء الأول، 1710 - 1833
بيروت 1973

صك من سنة 1683

«وجه تحرير هذه الأحرف وهو ان الخوري رزق ريس دير مار يوحنا اشترى علقه وهبه الحاوي في بطشه توت عامر وداثر... مبلغ قدره ثلاثين غرش أسديه... تمين ابن محمد ابن زيد من قرية زرعون... حرر ذلك سنة 7192 لأبونا آدم عليه السلام اثنين وتسعين ومابة وسبعة آلاف (= 1683م)».

شهود الحال

محرر الأحرف	ايلياس	أبو سعد	أبو كساب	الخوري
الخوري كرم	صوايا	التبشراني	صليبا	عبدالله

صك من سنة 1099 للهجرة

وجه تحريره وهو ان الخوري رومانوس رئيس دير القديس مار يوحنا في وادي عيسى اشترى طاحون دير القديس مار الياس في وادي عيسى. وكان ذلك المبيع على يد الخوري سليمان ابن الدهان والثمن... أربعين غرش أسدية نصفها عشرين غرش... وصارت إلى دير مار يوحنا وكان ذلك في سنة تسعة وتسعين وألف عليه السلام.

شهود الحال

كاتبه	الخوري	أبو خليل
الخوري يوسف	كرم صوايا	سماحه
الخوري	الشماس	الخوري
عبدالله مجاعص	جرجس ابن أبو عزيز	جرجس ابن كسب

صك من سنة 1689

... اشترى الخوري رزق ريس مار يوحنا من أم رزق الله توتاتها في وادي عيسى وتوتها الذي في بطبشه وجميع علقه أبو موسى الحاوي في الموضع المذكور بمبلغ قدره واحد وخمسين غرش أسديه... حرر ذلك في سنة 7198 ثمانية ومابة وسبعة آلاف لأبينا آدم عليه السلام.

شهود الحال

وهبه الحاوي ضامن الشفعة عن أولاد عمه من كل وجه

محمد ابن زيد	أبو خليل	بو فارس	الخوري	الخوري	عبدالله
من قرية زرعون	ابن أبو سماها	غصوب	الياس	كرم	الخوري

صك من سنة 1106 هـ أي 1694م

...اشترى الخوري رزق ريس دير مار يوحنا من جبرائيل ابن الحاوي التوت الذي له في وادي عيسى وفي بطبشه... بمبلغ قدره ثلاثين غرش أسدية، حرر ذلك في سنة 1106 ستة ومابة وألف بحضور الشهود:

كاتب الأحرف	أبو رزق	بو محمد المشمن
الخوري كرم	الحاوي	من زرعون

صك من سنة 1109 هـ أي 1697م

... ان فارس ابن سمعان سميا وأخيه باعو حصتهم في خندق بو سليمان إلى الدير وهبه شوره ونصف مبلغ قدره أخمس عشر قرش في تمين بشارة سابا... حرر ذلك في سنة 1109 صح شهد بذلك:

واكيم صوايا	محرر الأحرف	قابلين على أنفسهم
	موسى خنيصر	أولاد سمعان سميا

وهناك صك من سنة 1119 هـ أي من سنة 1701م

«وجه تحريره هو اشترى الخوري رزق من أبو خطار الكرم الذي له في بتغرين ماء وهواء مبلغ وقدره ثمانية وثلاثين غرش ونصف... في تثمين أبو بشير قانصون من زرعون حررت في سنة ألف وماية وتسعة عشر».

شهود الحال

موسى ابن بو يوسف نعمة	كاتب الأحرف الخوري جرجس	أبو يزبك خطار

صك من سنة 1123 هـ

وجه تحرير الحروف وهو أنه قد بعنا إلى حامل هذه الوثيقة الخوري جرجس والخوري سليمان خدام مار يوحنا المعروف بالشوير الأرض الكائنة في وادي عيسى قدام الطاحون... بثمن ستة غروش وقبض البايع أبي نصرالله المذكور الثمن... حرر للهجرة سنة 1123.

شهد بذلك بو كرم منصور	شهد بذلك بو كمال	بو موسى سرور

نموذج آخر: وجه تحريره أننا بعنا إلى ... الخوري جرجس والخوري سليمان وجماعة الرهبان الحلبيين الأرض التي في وادي عيسى قدام الطاحون وهي قسمة أبي نصر وأبي سليمان... وقبض البايع زيدان ثمنها سبعة غروش وشاهيتين وما بقي له شيء.

شهود الحال

سرور بو موسى	الكاتب نصرالله	سليمان بن يونس فرح	يوسف بن بو مطر

صك من سنة 1710م

«بسم الله الرحمن الرحيم. مجلس الحكم المنيف ومحضر الشرع الشريف اشتريا القديسين المطهرين اللذين يدعيان يومئذ الخوري جرجس والخوري سليمان الحلبيان اللذين كانا قاطنين في دير البلمند القاطنين اليوم في دير ما يوحنا... اشتريا بمالهما لأنفسهما دون غيرهما... من حضرة الجناب العالي المحترم الأمير أبو حسين

المكرم... الشهير بإبن أبي اللمع... جميع القطعة السليخ المسهلة للزراعة يحدها من القبلة المعظمة ساقية السرادين ومن الشرق الشير ومن الشمال ساقية الطيبة... ومن الغرب راس القلع إلى الناووس... بثمن مبلغه مايتين وخمسون غرش صحيحة أسدية ضرب سكة الإسلام المعامل بها يوم تاريخه. وأيضاً اشتريا... جميع النصف من التوت الكتنئ بالمزرعة المذكورة بيت عيال الذي هو شركة بيت الجرادق وبيت الرحباني بثمن مبلغه ثمان وأربعون غرش صحيحة أسدية تكون جملة المشترى المباركة سليخ وتوت ثلاثماية غرش تعجز غرشين... في العشر الأول من شهر شوال الذي هو من شهور السنة 1222 (10 ك1 سنة 1710م)».

شهود الحال

قانصون بشير من زرعون من الراس	أبو حسين ناصيف	محرره الحقير محمد أبو نعمة عفى عنه	مكان الختم (عبدالله)	الامضاء الأمير عبدالله

صك من سنة 1141 هـ

«وجه تحريره وموجب تسطيره وهو أن يقول كاتبه المطران نعمة أني أقر وأعترف... بأنني ان وقعت أنا وقيعة على دير مار يوحنا بطبشه إلى حكام الوقف أو على الديورة الذي في يدهم... بعد التدقيق والتحقيق أنها مني أو بعلمي... أكون أنا الملزوم بالخسارة الذي بيخسروها إلى حضرة ولي النعم الأمير حيدر المحترم... حرر ذلك في أواخر شهر ربيع الثاني من شهور سنة 1141 كاتبه على نفسه المطران نعمه. وأي راهب أو خوري في أبرشيتي واقع على هل جماعة وديورتهم ووقفاً في ديورتهم التزم أنا بمقاصته بموجب أمور ديني».

الحمد لله وحده.

عرضت علي هذه الشرطية وصحة الإقرار متى ما ظهر بذلك بأن يلزم المقر إقراره شرعاً والله أعلم علقه الحقير عبد اللطيف القاضي ببلاد الشوف وتوابعها.

كذلك استكتب الأميرين أحمد وعساف حجة تعهد بخصوص دير مار اشعيا جاء فيها:

«وجه تحريره... عاهدنا واشترطنا على أنفسنا إلى حافظي هذه الوثيقة الخوري نصرالله والخوري نقولا والخوري مخايل ورهبانهم أن عمرنا لا نأخذ فيهم كلام ولا

نقبل عليهم دفيعة ولو أجانا خمس أكياس لا نقبلها وهل إيمان الذي حلفناه عن كان منغيّر أو منبدّل يكون خصمنا وخصم عيالنا ووقع الرضا والشروط أن يعمروا ويجددوا قدرتهم حرر أول ت 1 من شهور سنة 1140 (1728 مسيحية)».

علقه الحقير عبد اللطيف

القاضي بلاد الشوف وتوابعها يعمل بموجب هذه الحجة من غير خلاف — الختم

كاتبه شهاب حيدر الختم — كاتبه عساف الختم — كاتبه أحمد الختم

صك من سنة 1731 و1732م

«وجه تحريره... أبعنا إلى الخوري ميخائيل الرئيس العام ورهبانه الروم الملكية القانونيين الحلبية الحصة التي اشتريناها من خالد واخوته أولاد أبو موسى غانم وهي الحصة الذي لهم في المزرعة فوق عين زوق مصبح وذلك بمبلغ قدره مايتين وثمانية عشر غرش كما هو مسطر في حجتها... من بيوت وتوت وأرض وتين وخروب وعامر ودائر... ثم إننا أوقفنا إلى الرهبان المذكورين حصتنا التي كانت لنا بشراكة خالد واخوته المذكورين لكي يبنوا في المزرعة ديراً مقدساً وقد أوقفنا لهم وإلى رهبنتهم وقفاً مؤبداً مخلداً... وقد أعطيناهم قول ان نأخذ منهم عشر غروش مكفّا في كل سنة إلى حين الديموس حرر في شهر شعبان الذي هو من شهور سنة 1143 ثلاثة وأربعين ومابة وألف (آذار سنة 1731م)».

محرر هذه الأحرف سليمان قطان الخوري موسى الروم — كاتبه يوسف الخازن الختم — كاتبه موسى الخازن الختم

يشهد بذلك عبدالله زاخر الحلبي

وفي أول أيار من هذه السنة ابتاعت الرهبانية من دير اللويزة أرض كرم مجاورة بثمن 29 غرشاً كما أنه في شهر آب من السنة نفسها جرى تسجيل ومصادقة مبيع المزرعة بكاملها حصص الموقعين كما يلي:

«وجه تحرير الأحرف... حضر موسى ابن غانم وصادق الخوري ميخائيل... بصحة مبيع المزرعة التي له ولأخوته خالد وهيكل ولاد بو موسى غانم وأشهد على نفسه بأنه قد باع معهم الحصة التي تخصه... بموجب الحجة التي بيدهم وحرر ذلك... في شهر آب المبارك الذي هو من شهور سنة 1731».

شهود الحال

يوسف ابن عم البايعين	كاتب الأحرف القس طوبيا اللبناني	جرجس النصراني	المعلم ميخائيل ابن أبو نجم	الخوري الياس ابن يشوع

صك من سنة 1732

في خلال سنة 1732 ابتاعت الرهبانية أيضاً أرضاً حوالى الدير بموجب صك جاء فيه: «بعنا إلى حضرة أبينا الخوري نقولا... العلقة التي اشترينا من أبينا الشيخ أبو عبدالله ابن غانم الحاقلاني... توت وبيوت وخروب من فاكهة... بمبلغ قدره 2/ 1/ 384 غرشاً تحريراً في 6 آب سنة 1732 مسيحية الموافقة للهجرة 1145 كاتبه على نفسه».

شهد	شهد	شهد	شهد	
أبو عبدالله البايع	الشيخ جرجس دهان	كليرس عضبان	شدياق يوسف	موسى الخازن الختم

حول خلاف الرهبان الكاثوليك

مع بطريرك الروم الكاثوليك سنة 1735

والبطريرك الماروني في كتابه للأب الأقدس يقول:

«... ان الحال الواقع الآن عند أخوتنا طائفة الروم الكاثوليك هو أمر محزن... يدل على هلاك مزمع لأنفس كثيرة وعلى خطر انشقاق... نقول إن أولادكم الرهبان الروم القانونيين، قد سبق لهم عدة سنين، فيما هم عليه من حسن الأمانة، والمثل الصالح، ولأنهم لا يزالون متمسكين بطقوس كنيستهم المهملة عند أخينا البطريرك كيرللس المكرم، فلذلك بغضهم المذكور، ولم يزل يعاملهم بما يكدرهم ويتعبهم... ما عاد يرسم لهم كاهنا ولا شماسا وقصده الظاهر أن يذوبوا... ثم من قبله وبسببه، قد اتصلت أيضاً الفتن المتواترة، ما بين الرهبان المذكورين والعوام المهملين الطقوس... والضرار للرهبان من هذه الفتن ثقيل... وها نحن قد عرضنا الأمر على قدسكم غيرة على الأنفس. سطر في 22 شباط سنة 1735».

عبد قدسكم المتواضع والخضوع

يوسف بطرس البطريرك الأنطاكي

ولدكم وعبدكم طوبيا	ولد كم وعبدكم ابراهيم	ولدكم وعبدكم عبدالله
أسقف نابلوس	أسقف حلب الأرمني	أسقف بيروت
م	م	م

حول خلاف الراهبات وتدخل البطاركة بشؤونهن

«... بعد أن كمل عمار الدير المذكور حضرت البنات الملكيات الحلبيات فأخذ رهبان الشوير يقهروهن ضد خاطرهن ليمسكونهن قانون غير قانون الذي ابتدأن عليه... وأخيراً... التجأن إلى بطركهم كيرللس... وبعد أن فحص اغتصاب الشويريين لهؤلاء المسكينات عزاهن ومنع الشويريين عنهن... ونحن نرى أن هذا هو عين الصواب، ونرجو من محبتكم بذلك العناية والاجتهاد لأنهن حقاً إذا يرجعن إلى تدبير الشويريين يخربن بذلك بلا شك لأنهن يبغضونهم كثيراً والدعا».

توما اللبودي	الإمضاء
أب عام لبناني	الحقير المطران طوبيا

III

دور المُدبرين في ترقي الأسر المقاطعجية المارونية إبان الحُكم الشهابي

مدخل

إن وجود مدبرين لدى الأمراء يديرون لهم أملاكهم، ويشرفون على تربية أولادهم، يمتد إلى زمن تاريخي طويل قبل قيام الأسرة الشهابية. وقد برز هؤلاء المدبرون بوضوح إبان حكم فخر الدين المعني الثاني، ولا سيما المدبرين من آل الخازن. ونعتقد أيضاً بأن بعض المدبرين خدموا الأمراء المعنيين الذين تعاقبوا على الحكم بعد نكبة فخر الدين الثاني، أو الأمراء الذين لم يطالبوا بخلعة الإمارة، إذ ليس من مسوغ تاريخي لانقطاع الصلة بين المعنيين وأصدقائهم المدبرين[111].

بيد أن ما تجدر الإشارة إليه، هو أن المدبر في العهد الشهابي أو «الكاخية» كما كان يسمى، لم يعد مجرد مشرف على تنظيم مداخيل الأمراء وثرواتهم وتعليم أبنائهم. ففي ظل الشهابيين أصبح لوظيفة المدبر امتيازات سياسية واسعة، حتى بات يتحكم أخيراً بالأمير الشهابي نفسه. ومن هذه الامتيازات:

---

(111) تشير معظم الدراسات التاريخية التي تنتسب إلى تيار مجلة «المشرق» اليسوعية، إلى دور بعض القيادات المارونية في إدارة فخر الدين الثاني وبعض خلفائه. ومن تلك القيادات المشايخ أبو نوفل الخازن، وأبو صافي الخازن، وكذلك الشيخ يوسف حبيش وغيرهم. ويتبرع أحد الآباء اليسوعيين بشهادة عن أبي نوفل الخازن تقول «أن الأمير فخر الدين الثاني كان يعتبره أباً له ويستشيره في جميع أموره، وقد أوكل إليه أمر جباية الضرائب من المسيحيين في كسروان وإقامة العدل بينهم». ولم ينج المطران بطرس ديب من مثل هذه الإسقاطات حينما أكد حكم الموارنة لأنفسهم «منذ مئات السنين عبر مقدميهم في بشري قبل أن يدخلوا في سيطرا آل حمادة منذ عام 1655». وعلى قاعدة مثل هذه النظريات التي لا تستند إلى أية ركائز تاريخية بنى الأب بطرس ضو الأغلبية الساحقة من مقولاته في كتابه «تاريخ الموارنة» عبر المجلدات الأربعة.

راجع .Pierre Dib, L'Eglise Maronite, T2, p.62 - 67

- حمايته الشخصية وحماية أفراد عائلته من أي اعتداء يوجه إليه لأنه يقوم بخدمة الأمير.

- تدخله المباشر في الشؤون السياسية وتقديمه استشارات مصيرية أحياناً للأمير الحاكم، ولا سيما صغار السن من الأمراء.

- حق الوراثة في المنصب، إذ يبقى هذا المدبر في منصبه بعد وفاة الأمير الحاكم. وكثيراً ما كان يضطر للهرب معه إذ يعتبر الأثنان حلفاً سياسياً موحداً أو ثابتاً. فتولدت مصلحة سياسية لهذا المدبر بالدفاع عن الأمير ومحاولة تثبيت الحكم له أو شراء خلعة الإمارة مجدداً للعودة إليها.

- حق توريث المنصب لأبنه من بعده أو لأخيه أو لأحد أنسبائه. وبقدر ما كانت العائلية الطائفية - السياسية قاعدة للحكم المقاطعجي آنذاك، ولدت إلى جانبها عائلية وظيفية، إذ لعبت بعض العائلات أدواراً تاريخية معينة ودائمة بفعل الوراثة.

- كان المدبرون من الكتبة الذين حصّلوا ثقافة ذلك العصر في علوم الحساب والخط واللغة. وكان معظمهم ينظم الشعر ويمدح الأمراء فينال حظوة واسعة لديهم، تماماً كما كان يفعل شعراء التكسب العرب القدماء.

- كان المدبرون يقومون بتربية أولاد الأمراء وتثقيفهم وتلقينهم الشعر والكتابة وبعض مبادىء الحساب. ولما كان هذا العمل يتطلب وقتاً طويلاً فقد بات وجود هؤلاء المدبرين في بلاط الأمير أمراً طبيعياً يمتد أحياناً لمدى الحياة، فيتزوج المدبر وينجب أولاداً يقيمون صداقات مباشرة مع أولاد الأمراء ويرافقونهم في الحكم عندما يصلون إليه.

- شكلت فئة المدبرين بفضل وجودها الدائم في البلاط وفي قصور الأمراء القوة السياسية الوحيدة التي تعرف خفايا العائلة الشهابية ومخططات أمرائها. ونظراً لطائفية هؤلاء المدبرين وأغلبيتهم الساحقة من المسيحيين، وبشكل أخص من الموارنة، فإن دور الكنيسة المارونية أخذ يتزايد باستمرار بفعل دعم هؤلاء المدبرين لرجالاتها، وتحقيق كثير من رغباتهم، ومنح الكنيسة أملاكاً وقفية كبيرة كما فعل كثير من الأمراء الشهابيين.

- وفي حين بدأت وظيفة المدبر أو الكاخية[112] «كمدبر» للأعمال ومرب

---

(112) «كان الكاخيا في الأصل أحد خدم الصدر الأعظم الخصوصيين دون أن يكون له أدنى اتصال بالإدارة. وإذ تعاظمت أهمية رئاسة الوزارة ومسؤولياتها ارتفع شأن وظيفة الكاخيا

«للأمراء الصغار لقاء أجر نقدي بسيط وعيش دائم في البلاط ودور الأمراء، فإنه سرعان ما نال المدبرون التزام أراض واسعة أغدقها عليهم الأمراء في مناسبات اجتماعية متنوعة، كإلقاء قصيدة جميلة في مدح الأمير أو زوجته، أو انتهاء دراسة الأمير، أو تولي الأمير الصغير سدة الإمارة الخ... ونشير هنا إلى أن تلك الأراضي كانت معفاة عملياً من الضرائب».

- كان الامتياز الوراثي أكثر العوامل أهمية في بروز دور المدبرين. فعند وفاة الأمير الحاكم عن أولاد صغار كان المدبر يغدو قائماً بأعمال الأمير الصغير، والمدبر العملي لها والموجه الحقيقي لهذا الأمير لطلب خلعة الإمارة، فيقيم له الصلات الخارجية مع الولاة، ويدفع المال اللازم لذلك. وكانت هذه الأمور جميعاً امتداداً لما كان المدبر يقوم به في حياة الأمير الوالد من أعمال. ونظراً لكثرة التبدل والعزل والقتل والتشويه الدائم، فإن انتقال خلعة الإمارة كان يرافقه عداء شديد بين أفراد الأسرة الشهابية نفسها. وكان هذا العداء سبباً إضافياً لزرع الحقد في نفس الأمير المعزول ودفعه للانتقام من أقربائه، وهم في معظم الأحيان الأخوة وأبناء العم.

وعلى قاعدة هذه الإمتيازات الواسعة للمدبرين كحكام فعليين للإمارة في فترة الضعف، ونظراً للتفسخ الشديد داخل الأسرة الشهابية الحاكمة، بات المدبر يتمتع بصلاحيات شبه مطلقة جعلته يسيطر على الأمير والإمارة معاً في فترات حكم الأبناء، ولا سيما الضعاف منهم.

ونظراً لتنصّر بعض الأمراء الشهابيين الذي سمح بتطابق طائفية بعض الأمراء مع طائفية المدبرين، بات الصراع السياسي على خلعة الإمارة يتخذ وجهاً طائفياً واضحاً. ولكن ترقي الأسر المقاطعجية المسيحية في ظل نفوذ المدبرين الموارنة إلى المرتبة الاقتصادية والثقافية الأولى دفع تلك الأسر للمطالبة بحصتها السياسية أيضاً، فباتت تطمح للقيام بدور قطب الصراع، ولا تكتفي بدور الحليف لإحدى العائلات المقاطعجية الإسلامية المتناحرة.

= وازداد هو بالتالي فخامة ونفوذاً، وانتهى الأمر إلى أن أصبح يشغل تلك الوظيفة بانتظام كبار موظفي الدولة...».

راجع جب وبوون، «المجتمع الإسلامي والغرب»، الجزء الأول، ص 171. ونعتقد نحن أن كاخيا الأمير أو مدبره كان محاكاة لمنصب الكاخيا الأصلي، مع الفارق الكبير في دور كل منهما تبعاً لنفوذ الشخصية السياسية التي ينتسب إليها.

لم يكن الترقي الداخلي اقتصادياً وثقافياً، والسيطرة على الفلاحين، كافيين لإبراز دور تلك الأسر المقاطعجية المسيحية في محيط يهيمن عليه تقليد الحفاظ على طائفية الحاكم منذ مئات السنين، وهي الطائفية الإسلامية. ولذا كان لا بد من وضع طموح الترقي المقاطعجي المسيحي في إطار القوى العاملة على تجاوز ذلك التقليد وجاءت الامتيازات الأجنبية تخترق فعلاً ذلك التقليد المحافظ وتبدأ عملية تفسيخ الدولة العثمانية من الداخل.

لعبت الإرساليات الأجنبية دوراً مماثلاً على الصعيد الثقافي، كما لعب المدبرون الموارنة دوراً متمماً وحاسماً على الصعيد المحلي الضيق. وجاءت المركزية المقاطعجية أيام بشير الثاني تضعف الأسر المقاطعجية الإسلامية إلى أقصى الحدود، كما أضعفها حكم ابراهيم باشا، وإعلانه المساواة بين الطوائف، وتجنيده المسيحيين في حروبه مع الدروز. ثم جاءت الخطوط الهمايونية لتعلن المساواة بين الرعايا على صعيد السلطنة العثمانية كلها.

وتجد هذه المؤشرات الأساسية التي برزت في أقل من نصف قرن تعبيراتها الداخلية في انتفاضات الفلاحين في وجه المقاطعجيين. والتي كانت تهدف للتخلص من نير الظلم والسخرة، وتحظى بمساندة قوى الكنيسة المارونية وطموح زعامات مقاطعجية مسيحية للتفرد بالسيطرة على مقاطعات السكن الماروني دون إشراف إسلامي مباشر. وفي هذا الإطار تبرز الأهمية التاريخية لنشاط المدبرين الموارنة للوصول إلى مركز القرار في الإمارة الشهابية، وتقسيم المقاطعات «اللبنانية» إلى قائمقاميتين، ثم ولادة المتصرفية، وكلها رموز سياسية ذات مدلول سياسي - طائفي باتت حصة المسيحين فيه - ولا سيما الموارنة منهم هي الراجحة، بل المهيمنة.

بدايات نفوذ المدبرين

يلاحظ أن المصادر التاريخية لتلك الفترة لا تذكر الكثير عن نفوذ المدبرين المسيحيين[113] قبل حكم الأمير ملحم الشهابي، أي بعد حوالى نصف قرن تقريباً على انتقال الحكم من المعنيين إلى الشهابيين.

---

(113) هناك إشارة مطولة من قنصل فرنسي في صيدا لسيد استيل (Estelle) في تقرير له بتاريخ 5 آب/أغسطس عام 1707 عن علاقة نسب بين المدبر الماروني «أبو ناصيف» وزوجة الأمير بشير الأول.

فقد أورد المؤرخ حيدر الشهابي أنه في عام 1748 «غضب الأمير ملحم على كاخيته بطرس العشقوتي ووضعه في السجن وضبط جميع أملاكه. والسبب أنه كبرت نفسه عنده ودخل جوانه من أرزاق الأمير ملحم... فعظم عليه ذلك... وقتل نفسه. فتكدر خاطر الأمير ملحم لأنه لم يكن يريد قتله بل يأخذ المال الذي عنده ويرجعه إلى وظيفته لأنه كان نافع الأمير في الحكم ورأيه حسن في تدبير الأحكام(114)».

وما يعنينا من هذه الرواية عدة نقاط أساسية منها:

- ان الكاخية، وهو هنا المدبر المسيحي الماروني، كان يجمع ثروة طائلة جعلت الأمير يخطط للسيطرة عليها ولتقليص نفوذه. وفي اعتقادنا أن هذه الثروة لا يمكن أن تجمع من ممارسة التعليم وتدبير الأمور، بل من التحكم بموارد إضافية على حساب الأمير وأملاكه.

- ان الكاخية لم يتورع عن بلص الأمير نفسه ووضع اليد على بعض ممتلكاته، مما يؤكد أن سيطرة هذا المدبر كانت واسعة، وأنه كان يسعى إلى الاستقلال المالي عن الأمير الحاكم، بحيث يجني لنفسه أموالاً خاصة طائلة. وبالرغم من المحاذير الكثيرة التي كانت ترافق هذا المنحى وتثير ريبة الأمير الحاكم، فإن الأغلبية الساحقة من المدبرين سارت على هذه القاعدة، سواء لدى الأمراء الشهابيين أو لدى الولاة أنفسهم. ويكفي أن نذكّر بوضع آل فارحي وآل السكروج وآل مشاقة وغيرهم إبان حكم الجزار أشد ولاة المنطقة عنفاً خلال تلك الفترة.

- إن اقتناء ثروة واسعة في كنف الأمير الحاكم مباشرة يقود بالضرورة إلى إعادة هذه الثروة إلى صندوق الأمير وضرب المدبر مهما كان «رأيه حسنا في تدبير

= وكان ذلك المدبر شاعراً يتمتع بثقة الأمير الكاملة ويدخل قصره بحرية، مما سهل له إقامة علاقة وثيقة مع زوجة الأمير ودفعها لاعتناق المارونية. وبعد وفاة الأمير بشير مقتولاً قام المدبر أبو ناصيف بتهريب زوجة الأمير وأولادها إلى بيروت في محاولة لخطفها إلى قبرص. وحال دون نجاح العمل تدخل والدها وعساكر السلطة، فأودع السجن وأعيدت الزوجة إلى بيت أبيها. وفشلت كل تدابير الأمير حيدر الزجرية في إجبار المدبر على الاعتراف بمكان ثروة الأمير بشير، إذ كانت لدى الأمير قناعة بأن أبو ناصيف يعرف مكان تلك الثروة. ويؤكد كل هذا الدور الهام الذي لعبه ذلك المدبر.

عادل اسماعيل، الوثائق الدبلوماسية والقنصلية، بالفرنسية، المجلد الخامس، ص71-75.

(114) حيدر الشهابي، تاريخ الأمراء الشهابيين، ص 36 - 37.

الأحكام». فقد مر الأمراء في فترات مالية عصيبة كانوا مضطرين معها لرهن أبنائهم لدى الولاة. ولذا كان من الطبيعي أن يصادروا المال القريب المتوفر لدى المدبرين، ما دام هؤلاء الأمراء قد كانوا السبب المباشر في منحهم إياه أيام الرفاه. ولم تسلم أية طائفة من المدبرين من تلك الضربات العنيفة التي أنزلها بهم الولاة والأمراء طمعاً في ارجاع المال إلى خزائنهم (آل فارحي وآل السكروج وآل مشاقة وآل مسعدة وآل الصباغ وآل العشقوتي وآل باز وآل سعد الخوري).

- وتأسيساً على الملاحظة السابقة كان المدبر يعمل لقوى أخرى لا يمثلها هو بالضرورة. بمعنى أنه لم يكن يطمح إلى أن يصبح بديلاً للأمير الحاكم، بل كان يساعد قوى سياسية مقاطعجية تسعى لإضعاف الإمارة وتحاول المشاركة في السلطة. فالمدبر يتمتع بنوع من العمل الوظيفي الذي يجعله خاضعاً باستمرار للعقاب المباشر. كما أن أملاكه عرضة للمصادرة، وهو نفسه عرضة للقتل في أية لحظة يغضب فيها عليه ولي نعمته. فحيز الاستقلالية لهذا المدبر ضيق جداً، ومصلحته المباشرة تربطه بالأمير الحاكم، إذ لا نفوذ له بدونه.

وما أن بدأت الأسر المقاطعجية الطائفية التي ينتمي إليها هذا المدبر تتملص من سيطرة الأمير الحاكم حتى وجد له مصلحة مماثلة في ترقيها. فهو يحافظ على مركزه في المدبرية بدعم مباشر من زعامات تلك الأسر ذات المصلحة الأكيدة في ذلك، ويضع نفسه في تصرف قوى سياسية مقاطعجية جديدة ينتمي إليها طائفياً ولا تشكل خطراً مباشراً على نفوذه، لأنها، على العكس من ذلك، بحاجة ماسة إليه كي تترقى سياسياً. وهنا بالضبط تكمن الأهمية التاريخية لفئة المدبرين الموارنة ودورها في الترقي السياسي للأسر المقاطعجية المسيحية من جهة، وإضعاف العائلة الشهابية تمهيداً لضربها من جهة أخرى. وهي المرحلة التاريخية التي رافقت حكم الأمير يوسف الشهابي وأولاده، واستمرت حتى معركة المركزية التي خاضها بشير الثاني وكانت في أحد مظاهرها ضد حكم المدبرين الموارنة، ولا سيما جرجس وعبد الأحد وفرنسيس باز[115].

---

(115) P. Dib, L'Eglise Maronite, T2, p.190 - 191.

ازدياد نفوذ المدبرين
إبان حكم الأمير يوسف الشهابي

«سنة 1761 مرض الأمير ملحم فأقام على أولاده سعد الخوري صالح وصياً لأنهم كانوا صغاراً...»[116].

لهذا التاريخ أهمية خاصة في بروز المدبرين الموارنة. فسعد الخوري صالح[117] بات «وصياً» لا مجرد مدبر لأولاد الأمير المتوفى الذين يملكون الأهلية التاريخية للمطالبة بخلعة الإمارة تبعاً للسمات الأساسية للنظام المقاطعجي «اللبناني»، وهي السمات التي تخول كل فرد من أفراد العائلة المسيطرة أن يطالب بالإمارة لنفسه، شرط أن يتكفل بدفع الضرائب والهدايا، وأن يظهر مقدرة في فرض الطاعة على الرعية.

وبدافع من تحريض الوصي - المدبر قام الأمير الشاب يوسف، ابن الأمير ملحم، ينافس عميه أحمد ومنصوراً لشراء خلعة الإمارة لنفسه. وبدأ اسم الأمير يوسف يلمع على ساحة الإمارة مقروناً دوماً باسم مدبره، الوصي سعد الخوري صالح، الذي استطاع تأمين وصول الأمير يوسف إلى سدة الإمارة عدة مرات[118].

من جهة أخرى، تكثر الروايات التاريخية حول تنصّر الأمير يوسف منذ وقت مبكر، كما أن بعض الروايات تشير إلى تنصير عمه الأمير سيد أحمد منذ عام 1754. ويقول الشدياق: «وفيها (أي 1754) نصرّ الخوري ميخائيل فاضل الماروني البيروتي الأمير علي حيدر (شهاب) ثم تنصّر من أولاد الأمير ملحم الأمير قاسم والأمير سيد أحمد والأمير حيدر وتبعهم أكثر الأمراء الشهابيين ثم تنصّر الأمراء اللمعيون». ويضيف

---

(116) طنوس الشدياق، «أخبار الأعيان...»، ص323.

(117) يطلق القنصل الفرنسي في صيدا في تقرير له بتاريخ 11 نيسان/إبريل عام 1781 على المدبر سعد الخوري لقب «وزير الأمير يوسف الشهابي» ويصفه بأنه مسيحي درزي... ورجل فتنة... مكروه في كافة أنحاء الجبل... وتقارير الفرنسيين تسمي الموارنة خلال هذه الفترة بالدروز والإمارة بالدرزية.

اسماعيل، الوثائق، المجلد الثاني، ص361 (no.71, note).

(118) I.. Harik, Politics And Changes.., p.33.

الشدياق في مكان آخر أنه في عام 1764 «نصرّ البطريرك يوسف اسطفان الغسطاوي الماروني الأمير قاسم عمر (شهاب)»[119].

ليست القضية هنا من تنصّر قبل الآخر من الأمراء الشهابيين على رأس السلطة السياسية المباشرة، بل كيف أن ظاهرة التنصير باتت واسعة الانتشار، وأنها أخذت تلعب دوراً هاماً في التبدل الداخلي للصراع السياسي - الطائفي في الإمارة. فلم يعد الأمير الشهابي مجرد أمير حاكم باسم الإسلام السنّة أو التحالف الدرزي - الشهابي، بل بات ينظر إلى طائفته كجزء أساسي من المخطط العام الذي تتأرجح فيه الطوائف «اللبنانية» بين الترقي الجديد لبعض العائلات المقاطعجية، ولا سيما المسيحية، وبين الانحدار السريع لبعض العائلات المقاطعجية الإسلامية. ويشمل هذا الترقي وذاك الانحدار كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، قبل ظهور الجانب العسكري وإصلاحات ابراهيم باشا والخط الهمايوني العثماني القاضي بالمساواة بين الرعايا والطوائف.

لذلك نظر بولس نجيم إلى الأمير يوسف في معركته مع المقاطعجيين الحماديين في الكورة وجبة المنيطرة وجبيل والبترون من منظار هذا الترقي وذاك الانحدار في

---

(119) الشدياق، مرجع سابق، ص 327

يؤكد المطران ديب تنصر الأمراء الشهابيين قائلاً: «ان أول أمير مسيحي تسلم أمور لبنان هو الأمير يوسف ابن الأمير ملحم الشهابي. فقد تسلم هذا الأمير حكم الجبل في مؤتمر الباروك الوطني لعام 1770. لكن هذا الأمير بقي درزياً في نظر الدروز، ومسلماً في نظر المسلمين... لذا يجب انتظار فترة حكم بشير الثاني الكبير (1789 - 1840)، لرؤية أمير لبناني على سدة الحكم يعلن صراحة إيمانه المسيحي».

لكن المطران ديب يعود فيعترف بأن الأمير بشير الثاني أصدر قراراً عام 1832 يحرّم بموجبه انتقال الدرزي إلى المسيحية تحت طائلة العقوبات الصارمة. ولا ينسى المطران ديب أن ينسب ذلك القرار إلى «ضغط الإدارة المصرية على الأمير، وهو الضغط الذي أجبره على اخفاء إيمانه المسيحي وعدم البوح به علانية(!)».

Voir Pierre Dib, *L'Eglise Maronite*, T2. p. 170 - 176.

وإذا كان لا بد من الاستنتاج في هذا المجال فإن الأمير الشهابي كان يتوسل لتعزيز دوره السياسي في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية - الطائفية في سدة الحكم، ويتقرب من الزعامات الطائفية المقاطعجية تبعاً لمصلحته السياسية بالدرجة الأولى، وهذا ما يؤكد الجانب السياسي كأساس في أية احداث ذات وجه طائفي أو متمظهرة بهذا المظهر.

النفوذ السياسي. «فالأمير يوسف تولى رئاسة الموارنة 1766... فبدد شمل الشيعيين في واقعة أميون وطردهم من الكورة... ومنذ ذاك اليوم أصبح الشمال لبناني (!) بعهدة أعيان الموارنة... وولى الأمير يوسف المشايخ الدحادحة على بلاد جبيل والبترون»[120].

وتبرز هذه الرواية، أو التحليل الطائفي لتلك الأحداث، عدة سمات أساسية منها: أن زعامة الأمير يوسف للموارنة استناداً إلى فكرة تنصيره أمر مشكوك بصحته. فحتى عام 1771، أي بعد سنوات على الزعامة المزعومة عام 1766، كانت تقارير القنصل الفرنسي في صيدا تتهم الأمير يوسف بالإرتماء في أحضان الولاة العثمانيين وتنفيذ سياستهم، وأنه الأداة الضاربة للعثمانيين في المنطقة بأسرها[121]. لكن سياسة الأمير يوسف الشهابي كانت تهدف فعلاً إلى ضرب الزعامات المقاطعجية الإسلامية وإضعاف نفوذها الاقتصادي والسياسي، وذلك نابع من طبيعة النظام المقاطعجي الذي يسعى معه الأمير الحاكم إلى مركزة الحكم في يديه، وعلى حساب التشتت المقاطعجي. فاتخذت المركزية، زمن الأمير يوسف وإبان حكم بشير الثاني، طابعاً طائفياً واضحاً، لأن القوى المقاطعجية المسيطرة كانت من عائلات إسلامية. وكان إضعافها سيقود بالضرورة إلى تفلت القوى المقاطعجية المسيحية من قبضتها والسعي للحصول على مكانة سياسية تنسجم مع حجم قواها الاقتصادية والبشرية.

تميزت فترة حكم الأمير يوسف وأبنائه بامتداد نفوذ الكنيسة المارونية وأديرتها، وجعل هيمنتها الاقتصادية والسياسية هيمنة شبه مطلقة على أتباعها. وقدم الأمير يوسف وأبناؤه الكثير من الوقفيات والهبات[122] للكنيسة وأديرتها مع إعفاء شبه كامل من الضرائب، في الوقت الذي رزحت فيه القوى المقاطعجية المدنية تحت أثقال الضرائب وزيادتها بسبب التنافس على خلعة الإمارة. وخرجت الكنيسة المارونية مع نهاية حكم أولاد الأمير يوسف، أي في مطالع القرن التاسع عشر، كإحدى القوى الأكثر غنى

---

(120) الأب نجيم، المقالة المنشورة في «لبنان، مباحث علمية...»، ص342.

(121) راجع التقارير التالية على سبيل المثال: 28 حزيران/يونيو عام 1771 و20 آب/أغسطس عام 1771 و2 أيار/مايو عام 1772.
عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الثاني، ص186 و210 و247.

(122) راجع أسماء الوقفيات في كتاب مارون كرم، قصة الملكية في الرهبانية اللبنانية المارونية، ص 59- 61.

ونفوذاً، إن لم نقل أقواها على الإطلاق. ولعبت الأديرة والإرساليات التبشيرية والهبات وحكم المدبرين والانفتاح التجاري على الغرب ونمو الحرف وغيرها، دوراً أساسياً يضاف إلى دور الرهبان الاقتصادي في بروز الكنيسة المارونية في ظروف سياسية ملائمة جداً زمن الأمير يوسف وأبنائه ومدبريهم.

وكان للأمير يوسف الشهابي دور بالغ الأهمية في ضرب الزعامات الشيعية في جبل عامل وجبة المنيطرة، وبعض الزعامات الدرزية في جبل الشوف وغيره، والزعامة الشهابية في دير القمر نفسها وحاصبيا وراشيا. وشكل إضعاف الأسر المقاطعجية الإسلامية مجالاً واسعاً لترقي الأسر المقاطعجية المارونية. وكان كاخية الأمير يوسف، المدبر، الوصي سعد الخوري صالح، صاحب الكلمة الأولى في هذه التدابير، فكان يقود جيوش الأمير يوسف بنفسه، ويصاحب عساكر المغاربة التي يرسلها الجزار لتثبيت الأمير يوسف، ويستنفر القوى المسيحية، ولا سيما القوى المارونية لنصرة هذا الأمير. ولكن الإمارة الشهابية، والإمارة المعنية وما سبقها، لم تلجأ قبل هذا التاريخ للاستنجاد بعساكر الولاة لتثبيت الأمير القائم إلّا في حالات نادرة جداً. أما في زمن الأمير يوسف وأبنائه فباتت عساكر الولاة القاعدة الأساسية لذلك التثبيت. فهو لا يتم بدونها، إذ يجري العصيان فور انسحابها، مما يدل على عجز القوى الداخلية على حسم الصراع بأدواتها المحلية، كما يدل أيضاً على المعارضة العنيفة التي تلقاها مثل هذه التدابير من القوى المقاطعجية ذات السيطرة القديمة. والاستنجاد بعساكر السلطة يجبر القوى المقاطعجية والفلاحين التابعين لها على تقديم كل نفقات العساكر بالإضافة إلى السرقة والنهب والبلص، مما يسبب افقاراً كبيراً في المقاطعات العامة، وهي بمعظمها إسلامية، وتشريداً في قواها المنتجة. فهُدّم الكثير من المنازل، وصوردت الأملاك مراراً وقتل الكثير من الشبان في المعارك المستمرة[123]. المقابل، كانت معظم المناطق ذات الأكثرية السكانية المسيحية تحافظ على أكثر قواها البشرية المادية، لأن المعارك كانت تدور خارج أراضيها.

---

(123) حول ارتفاع الضرائب حول القرى التي أحرقت تراجع كتب: الشدياق، ص 382 و359 و370. ومشاقة، 10 و36 و45 و82 و153. وحيدر الشهابي، ص 116 و118 و123 و134.

نماذج من سياسة المدبرين وانتقامهم

يروي المؤرخ حيدر الشهابي كثيراً من النماذج، منها:

«أنه في عام 1771، تجمع المشايخ من آل حماده في العاقورة ضد الأمير بشير السمين، عم الأمير يوسف ومعتمد في منطقة بلاد جبيل... ولما وصل الخبر إلى الأمير يوسف في بيروت توجه كاخيته سعد الخوري وصحبه المغاربة الذي حضرت (الذين حضروا) مع الجزار إلى مدينة بيروت وفي وصوله إلى جبيل بلغه أن الحمادة جمعوا أعيالهم ونزحوا في البلاد. وفي الحال أتبعهم الشيخ سعد الخوري. فالتحق بهم في قرية القلمون... وحضرت أهالي جبة بشري على صوت الشيخ سعد... وهزموا المتاولة...»[124].

يلاحظ من هذه الرواية أن بلاد جبيل كانت لا تزال تحت حكم الشهابيين مباشرة. وأن الشيخ سعد الخوري كان ذا سلطة واسعة، يأمر وينهي دون الرجوع للأمير يوسف. وكان يستحث القوى المسيحية على مساعدة قوى الوالي العثماني، للتخلص نهائياً من سيطرة المقاطعجيين الشيعة آل حمادة. الشيخ سعد الخوري يخطط للقضاء على سيطرة هؤلاء المقاطعجيين على مناطق جبيل والبترون والكورة وكسروان والزاوية. وهي المناطق ذات الأغلبية السكانية المسيحية التي لا تزال ترزح تحت حكم المقاطعجيين الشيعة، وتؤكد بطلان الرواية بتوزيع تلك المقاطعات على الأسر المقاطعجية المسيحية بعد عين دارة وترقي تلك الأسر إلى مصاف الأسر المقاطعجية الإسلامية القديمة.

اغتنم الشيخ سعد الخوري تلك الفرصة إلى أقصى حد. واستغل وجود عساكر الجزار المغاربة للقضاء على الحماديين بمشاركة فعلية من القوى المسيحية سكان تلك المناطق، بحيث كانت المعركة قاضية على نفوذ الحماديين فيها، وبالتالي على التواجد المقاطعجي الشيعي، فانحسر وجود آل حمادة إلى الهرمل وجبة المنيطرة، وتقلص معهم الوجود الشيعي في المناطق التي كانت خاضعة لهم. ولم يكتف سعد الخوري بهزيمة الحماديين وترحيلهم. بل حاول استغلال ظروف الهزيمة لضرب المقاطعجيين المسلمين السنة في الضنية لضمان حزام أمني حول المناطق المسيحية. فدفع الأمير يوسف للهجوم على هؤلاء دون أي سبب مباشر. وبعد أشهر قليلة على هزيمة

(124) حيدر الشهابي، مرجع سابق، ص94.

الحماديين «جمع الأمير يوسف عسكراً من دياره عام 1772 وسار قاصداً مقاطعة الضنية لقتال ولاتها بني رعد، لأنه رأى منهم ميلاً وتوجهاً إلى مظاهرة الحمادية...». وكانت الضنية تابعة لولاية طرابلس. وسارع والي طرابلس للتدخل لوقف غزوة الأمير يوسف. وعند وصوله إلى قرية «عفصديق» في الكورة، وجه له والي طرابلس آنذاك أمراً بالامتناع عن الغزو وبمصالحة آل رعد الخاضعين لولايته تحت طائلة عزله من الإمارة، «... فاضطر إلى ذلك... وبعد نهوضه من القرية أمر بحريقها لأن صاحبها الأمير أحمد الكردي كان من المايلين إلى الحمادية أيضاً...»[125].

فتحت ستار محاربة الحماديين وكل حلفائهم السابقين، كان الأمير يوسف، ومن ورائه مدبره سعد الخوري يخططان للبطش بالقوى المقاطعجية الإسلامية، داخل المقاطعات ذات الأغلبية السكانية المسيحية أو جوارها. وكان يسعى إلى تجديد خلعة الإمارة باستمرار. وفي حال عجزه عن دفع ما يتعهد به، كان الأمير يوسف يسارع إلى البطش بالقوى المقاطعجية، وغالبيتها إسلامية، كما لم يتورع عن طلب المال من القناصل الفرنسيين لتأمين استمراره في حكم الإمارة[126].

ضرب الحماديون ضربات موجعة وجرى التخطيط لضرب آل رعد في الكورة وآل مرعب في عكار. وتم القضاء على نفوذ الأمراء الأكراد في «رأس نحاش» وجوارها في منطقة الكورة. وجرى تعميق الروابط بين إمارة الشوف السابقة والمقاطعات المسيحية الجديدة بشكل نهائي. ولعب تنصير الهرم السياسي الشهابي المسيطر والمدبرون الموارنة والقوى الرهبانية الاقتصادية، والإرساليات الأجنبية، والدعم الأوروبي الضاغط، دوراً أساسياً في ربط تلك المقاطعات بإمارة الشوف.

منذ ذلك التاريخ، أي زمن تفرد الأمير يوسف بالحكم بمساندة المدبرين، كثر

---

(125) م ن، ص 95-95.

(126) كتب الفصل الفرنسي في صيدا دو توليس (De Taules) في تقرير له بتاريخ تشرين الثاني/ نوفمبرعام 1773 إلى حكومته، أن الأمير يوسف أرسل يطلب منه قرضاً بقيمة 15 ألف غرش لسد العجز، وأنه يتعهد بتأدية هذا المبلغ بعد شهرين أو ثلاثة. وكاتب الرسالة هو الشيخ سعد الخوري نفسه. وإذ اعتذر السفير عن دفع المبلغ كتب إليه الأمير يوسف يتوعده في رسالة تتضمن كثيراً من تعابير الرسالة الأولى. مما يؤكد أن كاتب الرسالتين هو سعد الخوري صالح مدبر الأمير يوسف.
عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الثاني، ص 313-324.

الكلام على هزائم متكررة لزعماء الشيعة في تلك المقاطعات، وكذلك للزعامات السنية الصغيرة فيها، كما جرى إضعاف الزعامات الدرزية باستمرار. ولم تنج الزعامة الشهابية نفسها من ذلك المخطط الذي بدأ تنفيذه في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر.

«وفي عام 1774، أراد الأمير يوسف الانتقام من الأمير منصور الشهابي، أمير راشيا، لسبب تعصبه لأخيه (أخ يوسف) الأمير سيد أحمد. فادعى عليه بألف قرش كانت ديناً عليه لمشايخ بيت أبو نكد. وضم إليها رباها سنة فسنة فبلغت سبعة آلاف وخمسماية قرش. فوجه في طلبها عمه الأمير حسين إلى راشيا. لكنه توفي فيها... فادعى على الأمير منصور بأنه دس لعمه السم وأماته به... وأظهر الغيظ والحنق. وأشاع أنه يريد الأخذ بثأر عمه... وأرسل كتيبة وافرة إلى راشيا لتحصيل ذلك المال... فأرسل الأمير منصور كتاباً إلى الشيخ سعد الخوري، مدبر الأمير يوسف، يطلب منه اصطلاح أمره... فتوسط بذلك واصطلح الحال على خمسة عشر ألف غرش يدفعها الأمير منصور»[127].

تعتبر هذه الرواية فعلاً أحد النماذج الأساسية لتعامل الأمير يوسف مع الخصوم: اتهام بالوقوف إلى جانب خصومه السياسيين تمهيداً لتوجيه حملة عسكرية تنتهي بالإخضاع الكامل وضم المناطق مباشرة إلى نفوذه والتحكم بالمقاطعجيين. وانتهى ادعاء الأمير يوسف على عمه أمير راشيا بقتل العم الآخر، وجبايته الألف قرش مضاعفة خمس عشرة مرة، علماً بأن الدين لآل نكد، واخضاع راشيا. فالاتهام بالخصومة يعقبه تعجيز اقتصادي ثم قتل وتدمير بقصد تحصيل المال المزعوم أو فسخ التحالف. فقد جرى اقتسام راشيا بين الأمير منصور والأمير محمد ابن الأمير حسين المتوفى. «وقيل كان ذلك بدسيسة من الأمير يوسف انتقاماً من الأمير منصور».

ليس من السهل التمييز بين خطوات الأمير يوسف وخطوات مدبره سعد الخوري بيد أن ما نتج عن تلك الحادثة هو أن الأمراء الشهابيين أنفسهم باتوا يبعثون برسائل التوسط للشيخ سعد الخوري لعلمهم أنه القادر على تغيير موقف الأمير يوسف ساعة يشاء. وامتدت «وساطته» لتشمل العلاقات بين الإمارة الشهابية وبعض الأسر المقاطعجية الدرزية القديمة. فالأمير يوسف يقوم بالإذلال والشيخ سعد الخوري يعرض

---

(127) حيدر الشهابي، مرجع سابق، ص 105.

الصلح والوساطة مع الأمير. وهذه العملية كانت محور كثير من الحوادث التاريخية آنذاك. وعلى سبيل المثال علاقات الأمير يوسف بالنكديين. ففي عام 1778 «جعل الأمير يوسف يواصل القهر والمذلة بالمشايخ آل نكد وكان أكثر ذلك على الشيخ كليب. ففر من دير القمر بأولاده وخواصه هارباً إلى جبل عامل، فاستولى الأمير يوسف على أماكنه ومساكنه وعقاراته وسلمها إلى أخويه الأمير سيد أحمد وفندي وولاهما على الانتقام منه ومن رهطه. وذلك ليبقي بين أخويه وبين المشايخ بيت أبو نكد النفرة....»[128].

إن الدمج بين الخصومة السياسية والتنكيل الاقتصادي سمة أساسية من سمات حكم الأمير يوسف. ويشمل هذا التنكيل أفراد الأسرة الشهابية، أنسباءه، كما يشمل الأسرة المقاطعجية المؤيدة لهم على السواء. وتتكرر العبارات الدالة على البلص والإذلال حيال هؤلاء المقاطعجيين الدروز والشيعة والسنة على السواء. ففي عام 1774 «جعل الأمير يوسف يجافي أصحابه وثقّل على قرى الشيخ علي جنبلاط التي في البقاع نكاية بأخيه لأنه (علي جنبلاط) كان من أعظم أحزابه...».

وفي عام 1776 «شاور الأمير يوسف أرباب تدبيره بأمر تحصيل المال الأميري. فأشاروا عليه بأن يضع يده على ما للأمراء الشهابيين من القرى والمزارع. ويجمع من ريعها ذلك المبلغ المطلوب. فاستصوب ما أشاروا به ووضع يده على إقطاع جميع الأمراء واستورد ما يرد منها»[129].

وفي عام 1776 أيضاً «قسّم الأمير يوسف المال الأميري على أهالي البلاد ووجوهها وأمرائها. وكان بيت أبي اللمع قد أبوا القسمة عليهم. وتمنعوا عن دفع ما يصيبهم من ذلك المال. وأظهروا العصيان بذلك الشأن. فارتأى أن يوجه إلى مدينة بيروت لقطع ما لهم في ساحلها من الأشجار ولإتلاف ما لهم هناك من الأملاك والعقار. ويقهر الأمراء بيت أبي اللمع ويقودهم لإطاعته... فوجه إليهم طائفة اللاوند. فأحرقوا المكلس والجديدة والدكوانة التابعين اقطاع أمراء بيت أبي اللمع... وصادف جماعة من بعض أهالي جبل الشوف فقتلهم وفعلوا فعالاً ردية»[130].

(128) «تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم من وادي التيم»، محفوظة في المتحف اللبناني رقم 6468، نشرها وعلق عليها الدكتور سليم هشي، 1971، ص135.

(129) حيدر الشهابي، مرجع سابق، ص 116.

(130) م ن، ص120.

قد يطول الاستشهاد في هذا المجال لأن كل سنة من حكم الأمير يوسف كانت تحمل إخفاقاً لعائلة مقاطعجية إسلامية أو لأكثر من عائلة، كما تحمل قتلا وإضعافاً للشخصيات الشهابية المناوئة. لكن الجانب الآخر لهذا الإضعاف هو أن نفوذ المدبرين كان يزداد باستمرار، وأن تلك التدابير كانت تتم بناء على اقتراحات مدبريه بحيث كانت الأسر المقاطعجية المنكوبة تضطر لتوسيط المدبر، الخصم والحكم، للعودة إلى مقاطعاتها. ففي عام 1778 وبعد الضربة التي تلقاها النكديون فاضطروا للنزوح إلى جبل عامل «... أرسل الشيخ كليب النكدي إلى سعد الخوري بأن يستجلب له العفو والرضى من الأمير، فأجابه بما طلب وأصدر له كتاباً من الأمير بأن يطيب نفسا ويرجع آمناً...»[131]. وهذه الوساطة تتكرر مراراً واثر كل نكبة. لكنها تكون مقدمة لضربة موجعة لعائلة مقاطعجية أخرى، وتأتي في الخط الناظم لسياسة المدبرين الموارنة القاضية بإضعاف الأسر المقاطعجية الإسلامية.

«وبرجوع الشيخ إلى المناصب أضمر الأمير سيد أحمد والأمير فندي الشر لأخيهما الأمير يوسف وأخذا يستميلان إليهما بيت جنبلاط لأن الأمير استرجع الشيخ كليب نكاية بهم أيضاً...»[132].

يرتبط كل تدبير بحلقة سياسية واقتصادية جديدة يكون من نتائجها إضعاف الأمراء الشهابيين وتفتيت الأسر المقاطعجية الإسلامية وافقار زعاماتها وإذلالها، وفرض الضرائب الباهظة عليها ومصادرة أملاكها. وهي السمات التي رافقت حكم الأمير يوسف وأبنائه ومدبريه كما استمرت قاعدة الحكم الشهابي حتى زواله. فمع الأمير يوسف بدأ صراع المركزية والتشتت المقاطعجي يظهر بعنف حتى استقرت مركزية الإمارة في يد بشير الثاني لفترة طويلة من الزمن أنهت حكم الإمارة والتشتت المقاطعجي وأفسحت أمام حكم القائمقاميتين وتعديلاته أيام المتصرفية ولبنان الكبير.

سيطرة المدبرين إبان حكم أولاد الأمير يوسف الشهابي

تعتبر فترة حكم الأمير يوسف مسرحاً لنفوذ المدبرين الموارنة. وكانت الفترات

(131) م ن، ص126.

(132) م ن، ص127.

المتقطعة التي حكم فيها أبناؤه من بعده، بمثابة الاستمرار في الخط التاريخي نف
وبأسماء جديدة من المدبرين، ولا سيما آل باز الذين يستوحون مخطط الشيخ سعد
الخوري وابنه غندور في البطش بالأسرة الشهابية وإضعاف الأسر المقاطعجي
الإسلامية وإفساح المجال أمام الأسر المقاطعجية المسيحية، ولا سيما المارونية منها،
بالترقي السياسي إلى مصاف العائلات المقاطعجية العريقة. وأبرز سمات هذه المرحل
هي التالية:

- انها مرحلة تاريخية طويلة تمتد من بداية حكم الأمير يوسف حتى عزوف
أولاده نهائياً عن المطالبة بخلعة الإمارة مكان أبيهم. وتتجاوز هذه المرحلة الخمسين
سنة قبل قيام المركزية بزعامة بشير الشهابي الثاني.

- ترسيخ وظيفة المدبر وظيفة وراثية. فكما يورث الأمير ابنه حق المطالبة بالإمار
شرط نيل رضى الوالي، كذلك يورث المدبر ابنه وظيفته شرط أن ينال رضى الأمير
الحاكم. وهذا عامل أساسي وهام ساعد على ازدياد نفوذ المدبرين واستمرار سيطرته
على مقدرات الإمارة.

- إن عامل الوراثة كان يمتد إلى كافة أفراد الأسرة بحيث يبدأ بالأب وينتقل إلى
الأخوة أو الأبناء. وقد أفسح هذا العامل المجال أمام تماسك العائلة السياسي
الجديدة، عائلة المدبرين، كي تبني لنفسها مستقبلاً سياسياً مضموناً بالتوزع على كاف
الأمراء، ولا سيما الطامحين إلى خلعة الإمارة.

- ان مراقبة دقيقة لسلسلة المدبرين أو الكاخيا توضح انهم كانوا في الغالب من
الطائفة المارونية بشكل خاص، والطوائف المسيحية بشكل عام. وكانت الطائف
الكاثوليكية تأتي في المرتبة الثانية بعد المارونية وكانت دائرة المدبرين تتسع لتشمل كل
الأمراء الشهابيين بحيث أن ذهاب الأمير القديم وكاخيته يفسح المجال أمام أمير
جديد ومدبر جديد أكثر حنكة وتخطيطاً للسير في المخطط ذاته، وهو مخطط طائفي
سياسي يهدف للفتك بأفراد الأسرة الشهابية خاصة، ومصادرة أملاكها وإضعاف
الزعامات المقاطعجية الإسلامية، درزية كانت أو شيعية أو سنية، بالضرائب الباهظة
وهو المخطط الذي برع فيه المدبرون سعد الخوري وابنه غندور وأسرة آل باز.

- إن الوجه الطائفي المسيحي، الماروني - الكاثوليكي بالتحديد، رافق إمار
يوسف الشهابي على امتداد الفترة التاريخية التي أعقبت حكمه حتى نظام القائمقاميتين
أثبت الأمير يوسف أنه الشخصية الشهابية الأولى التي التف حولها كثير من زعماء
الموارنة بحيث تركزت سياسته على دفع القوى المقاطعجية المسيحية الغنية لتلعب دور

هاماً على مسرح الإمارة السياسي بعد إضعاف الأسر المقاطعجية الإسلامية إلى أقصى الحدود. وقد لعب المدبرون دوراً أساسياً في تنفيذ هذه السياسة على جميع الأصعدة الضرائبية والتعليمية وتوسيع أملاك الكنيسة المارونية وأديرتها واعفائها من الضرائب، وتحرير القوى المسيحية من سيطرة المقاطعجيين المسلمين في جبيل والبترون والزاوية والكورة وكسروان.

- كان الكاخيا الجديد أو المدبر يبدأ من حيث ينتهي سلفه، وهو عادة أبوه أو أخوه، في تنفيذ المخطط السياسي الطائفي الذي قام به الأمير يوسف الشهابي. اتصف الشيخ سعد الخوري بالذكاء الحاد والدهاء السياسي والقدرة على التحكم بالأمير يوسف وتسييره طوع بنانه. لكن ابنه الشيخ غندور كان أوسع حيلة إذ أضاف إلى نفوذه الداخلي بعداً خارجياً. «فاستحصل لنفسه على وظيفة قنصل لفرنسا على مدينة بيروت»[133]. ثبت هذا التقليد الجديد مواقع المدبرين الموارنة بقوة، مما جعل الأمراء الشهابيين يتسابقون لكسب ودهم والاستفادة من الدعم والحماية اللذين تؤمنهما لهم القنصليات الفرنسية. ولم يبق أمير شهابي واحد، على الأرجح، دون كاخية أو مدبر ماروني. وكذلك سار كثير من الزعامات المقاطعجية الإسلامية، ولا سيما الدرزية، على هذه الخطى. فاعتمدوا مدبرين مسيحيين لإدارة أملاكهم وتعليم أبنائهم إذ كانت وظيفة المدبر أشبه ما تكون بوظائف مدير المالية ومربي الأبناء وأمين السر معاً.

- تجدر الإشارة إلى أن الأمير فخر الدين الثاني كان مؤسس تقليد المدبرين. لكن سياسته هذه قامت آنذاك على تنويع المدبرين، وبالتالي تنويع الطوائف بقصد اجتذابها إليه، تماماً كما كانت سياسته في مجال المصاهرات السياسية مع العائلات المقاطعجية المسيطرة. وأما الأمير يوسف وأبناؤه من بعده فقد خالفوا هذه السياسة، واعتمدوا مدبرين موارنة فقط. وهنا تكثر الأقاويل حول تنصرهم الحديث، واثر ذلك في سلوكهم السياسي لإثبات طائفيتهم المارونية. أما الأمير بشير الثاني الشهابي فقد عاد إلى سياسة سلفه فخر الدين. وتزاحم على بابه عدد كبير من المدبرين الذين أوكل إليهم مراكز كثيرة ومتنوعة، منها الخط، والكتابة، وإدارة الأملاك، وشؤون

(133) ميخائيل مشاقة: منتخبات من الجواب على اقتراح الأحباب، ص15.
وعادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الرابع، ص 48.

المفاوضات، وتنظيم المالية، وشؤون الحوالة، وشاعر البلاط، وتعليم الأبناء وغير ذلك.

وتبعاً لهذه السياسة لم يقتصر الأمر على بروز كاخيا واحد للأمير بشير، بل تعداه إلى بروز عدة شخصيات في مجالات متفرقة متوزعة على طوائف متنوعة. فكان من خواصه حسون ورد الدرزي، وحنا الدحداح، أمين المساحة الماروني[134]، وشاعر البلاط بطرس كرامة الحمصي الكاثوليكي، ومدبره فارس ناصيف الماروني، وغيرهم.

والملاحظة الأخيرة عن أهمية المدبرين إبان حكم أولاد الأمير يوسف هي أنهم باتوا يدخلون في بنود اتفاقيات الصلح بين الأمراء المتنازعين، مما يوحي بأن الأمير الشهابي لم يعد بمقدوره إدارة أملاكه وإقامة تحالفاته السياسية دون استشارة المدبرين. وفي ذلك دلالة واضحة على أن السلطة السياسية كانت للشهابيين، بينما كانت السلطة العملية، الإدارية والمالية والتربوية، كما كان التوجيه السياسي في أيدي المدبرين الموارنة. وللتدليل على ذلك نورد بنداً من إحدى اتفاقيات الصلح التي تمت عام 1792 بين أمراء شهابيين من دير القمر والأمراء من آل أبي اللمع حكام المتن. قام بالصلح الأمير حيدر أحمد الشهابي، وكان من شروطه «إطلاق سراح سلوم الدحداح من السجن لأن كانوا الإمارة قبضوا عليه واتهموه أن يعلم (يشي) وديع الشيخ غندور الخوري... فأطلقوه الإمارة وألبسوه فروة»[135]. فطائفية المدبرين دفعتهم لتشكيل حلف طائفي - سياسي فيما بينهم والوشاية بكل تحركات الأمراء الشهابيين وحلفائهم. فكان نفوذهم كبيراً يعمل لمصلحة المخطط الرامي إلى إبراز الأسر المقاطعجية المسيحية، ولا سيما المارونية منها. وجاءت مرحلة المركزية زمن بشير الثاني تلجم هذا المد الذي تم أيام الأمير يوسف دون أن تقضي عليه، بل أعطته على العكس من ذلك زخماً طائفياً جديداً عبر انتفاضات الفلاحين على الضرائب، وإعلان المساواة بين الطوائف، وكسر احتكار الطوائف الإسلامية للتجنيد والقتال، واستخدام المصريين لأساليب عسكرية كان لها أثر مباشر في تأزم الوضع السياسي والعسكري على امتداد معظم المقاطعات «اللبنانية».

من النتائج العملية لهذه المرحلة على الصعيد الطائفي التدهور المتسارع في نفوذ

---

(134) الشدياق، مرجع سابق، ص370.

(135) الشهابي، مرجع سابق، 172.

الأسرة الشهابية الحاكمة بسبب الصراع السياسي داخل الهرم المسيطر. وزاد في حدة هذا التدهور انتشار الأخبار الكثيرة عن تنصير كثير من القيادات الشهابية وأسرة آل أبي اللمع. وهذا ما زاد في خشية العائلات المقاطعجية الإسلامية، ولا سيما الدرزية، من أن تخرج الإمارة كلياً من دائرة نفوذهم ومناطقهم فتنتقل إلى مناطق جديدة وزعامات طائفية جديدة، بعد أن أوشكت الأسرة الشهابية على السقوط في أيدي المدبرين الموارنة. وعبرت الزعامات الدرزية عن خشيتها بسلسلة طويلة من الدسائس والانتفاضات في وجه بعض الأمراء الشهابيين ومدبريهم الذين وجدوا في الجزار سنداً قوياً لهم، في عساكره قوى ضاربة لخصومهم وتثبيتاً لهم في السلطة، وفي القوى الاقتصادية والاجتماعية للطائفة المارونية معيناً أساسياً لشراء سلعة الإمارة وسد جشع الجزار.

وبنفس الخشية السياسية كانت العائلات المقاطعجية الشيعية تواجه التبدلات السياسية الحاصلة في الهرم السياسي للسلطة الشهابية. لكن الضربات الأليمة التي حلت بهم منذ مطالع الحكم الشهابي جعلت تلك الأسر المقاطعجية الشيعية عاجزة عن التصدي. فاضمحل نفوذ آل حمادة نهائياً من منطقة الزاوية. وتمدد الموارنة أكثر فأكثر باتجاه كسروان والشوف. وتحكم الأمير يوسف باختيار الأمراء من آل حرفوش في بعلبك[136]. ومنذ عام 1777 تسلمت الزعامات المقاطعجية المارونية من آل كرم وعواد والضاهر وغيرهم أمر جباية الأموال الأميرية في الزاوية[137]. ويعترف المطران بطرس ديب صراحة بأن التبدلات الجديدة في الهرم السياسي «الفيودالي» كانت الدافع الأساسي للقيادات المارونية كي تكثف نشاطها من أجل تحقيق أطماعها في الوصول إلى السلطة السياسية لحكم الإمارة اللبنانية[138].

محاولات القضاء على المدبرين

أدرك كثير من الزعامات الشهابية وزعماء الأسر المقاطعجية الإسلامية، ولا سيما الدرزية، أن الشيخ سعد الخوري هو المدبر والمخطط لسياسة الأمير يوسف وأنه

---

(136) الشدياق، مرجع سابق، ص353.

(137) Le P. Lammens, *La Syrie*. T2. p.96-102.

(138) P. Dib, *L'Eglise Maronite*, T2. p.196.

حاكم الإمارة الفعلي. لذا استغلوا النقمة العارمة على سياسة الأمير الضرائبية فأعلنوا العصيان عن تقديم ضريبة بزر القز عام 1779. «فدس المير سيد أحمد والأمير فندي دسيسة إلى المشايخ بيت جنبلاط بأن يهيجوا العامة... فهاجوا هياجاً شديداً... وأظهروا الامتناع عن ذلك الراتب (دفع ضريبة البزرية). ثم نهضوا وجمهروا بإزاء دير القمر واتحدوا على أن يطردوا الأمير يوسف من دير القمر ويقتلوا الشيخ سعد لأنه كان هو مدبر الأمور وكان كل ما يحدث من الأمير يوسف هو منه وينسب إليه. وكانت عند الجميع أنفة من ذلك... ثم اتفق الأميران مع بيت جنبلاط على أنهما يثوران على أخيهما الأمير يوسف ويخلعانه من الولاية... ويفقيان (يفقآن عينيه) ويقتلان الشيخ سعد الخوري ويهلكان بيت أبو نكد...»[139].

أثبت الحلف الشهابي - الجنبلاطي مدى الضرر الذي تلحقه سياسة الأمير يوسف ومدبره سعد الخوري بالعائلة الشهابية وسائر الأسر المقاطعجية الإسلامية، ولا سيما الدرزية. لكن التنافس المقاطعجي المحلي كان أقوى من التحالفات الطائفية فخشي آل نكد الدروز من ازدياد نفوذ آل جنبلاط ووقفوا في وجه الحلف وأفشوا أسراره للأمير يوسف. فاتخذ كافة الاحتياطات التي انتهت بالقبض على الأمير فندي «وأدخلوه إلى أخيه الأمير يوسف. وفي دخوله عليه نهض إليه من مجلسه وقتله بيده...»[140].

وكانت ميتة مشابهة تنتظر الزعامات النكدية على أيدي الحلف الشهابي - الجنبلاطي نفسه بعد سنوات من هذه الحادثة. وبمقتل الأمير فندي انفجر الصراع داخل الإمارة الشهابية بعنف واتضحت معالم المخطط الذي يقوده الأمير يوسف ومدبروه للقضاء تدريجياً على الزعامات الشهابية وإضعاف القوى المقاطعجية الإسلامية. وكانت ردة فعل العائلة الشهابية الشجب الكامل لهذه الجريمة والوقوف علناً في وجه الأمير يوسف.

«وعند الصباح جمع الأمير يوسف أمراء بيت شهاب القاطنين يومئذ في دير القمر وجعل يعتذر لهم عن قتله أخيه... وكتب بذلك لباقي الأمراء الذين في خارج دير القمر»[141]. لكن خشية الأمراء الشهابيين من مخططات الأمير يوسف ومدبريه وانتشار

---

(139) حيدر الشهابي، مرجع سابق، ص127.

(140) «تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم»، مرجع سابق، ص 139 -141.

(141) حيدر الشهابي، مرجع سابق، ص128.

أبناء تنصّره جعلت ركائز حلف شهابي - جنبلاطي - عمادي تتقوى على قاعدة خلع الأمير يوسف وتقليد الإمارة لسيد أحمد. فهرب الأمير يوسف إلى عكا مستجيراً بالجزار، واعداً إياه بدفع ثلاثماية ألف قرش. فأجابه لما طلب وكانت عساكر الجزار كافية لإنزال الهزيمة بالحلف المعارض. ففر زعماء الحلف إلى جبل عامل الذي بات ملجأ القوى المقاطعجية الهاربة من تدابير الأمير يوسف. وبدأت خطة إضعاف الزعامات الدرزية تتحقق فصولاً عبر عساكر الجزار التي نزلت في ديارهم داخل قرى الجديدة وبطمه وبعدران والمختارة. «ووضع الأمير يوسف يده على أرزاق بيت جنبلاط. وأتلف عقاراتهم. وهدم عماراتهم. وجرّم كل من يعتز إليهم. وثقل بالقصاص عليهم. ثم وجه الرسل إلى الأمراء بيت أبي اللمع بأن يغرموا له مالاً لأجل نفقة العساكر، وإلّا يدهمهم بالعساكر ويجعلهم عبرة للناظر. وكان ذلك حنقاً عليهم لوجود عيال بيت جنبلاط عندهم... ووجه كتيبة إلى ساحل مدينة بيروت لإتلاف مالهم من العقارات والأملاك هناك... فاضطروا لدفع خمسة وعشرين ألف قرش للأمير يوسف...»[142].

كانت ملامح الصراع تتبلور على محورين أساسيين:

أ- محور الأمير الشهابي ومدبريه، وهو المحور الذي تؤيده معظم الزعامات المقاطعجية المسيحية دون أن تشارك فيه مباشرة بل تحارب بعساكر الجزار. وبلغ من دهاء المدبرين انهم التقطوا الخيط الأساسي الذي يرضي الجزار ويضعف العائلات المقاطعجية الإسلامية معاً. فكانوا يشترون الإمارة لقاء مبالغ طائلة يدفعها الأمير يوسف من جيوب المقاطعجيين المسلمين، ولا سيما الدروز. ومع كل تبادل في الخلعة كانت تضاف ضرائب جديدة ومصادرات وهدم منازل وتنكيل واضعاف سياسي واقتصادي في حين كانت زعامات المقاطعات المسيحية تدفع ضرائب عادية وتستمر في غناها الاقتصادي لأنها ليست قطب الصراع الأساسي من جهة، ولأن المعارك المدمرة لا تدور على أراضيها فتسلم ممتلكاتها من الحرق والتقطيع من جهة ثانية فاختزنت طاقاتها للمعارك اللاحقة حين تصدرت زعامة الصراع.

ب- محور الأمراء الشهابيين المنافسين للأمير الحاكم والمدعومين من أهم الأسر المقاطعجية الدرزية والسنية والشيعية، أي معظم الأسر المقاطعجية الإسلامية. ويعتمد

---

(142) م ن، ص 130 -131.

هذا المحور أو الحلف على قواه المحلية، وهي قوى لا تقاس بحجم عساكر الجزار. كان تصديها للأمير يوسف بمثابة التحدي للجزار وعساكره. وكانت تصاب بخسائر بشرية ومادية جسيمة. واستمرت تلك الأسر تضعف طوال الفترة اللاحقة، باستثناء السنوات التي شهدت علاقة تحالف بين هذا المحور والوالي العثماني. وارتفع فيها عنها خطر النكبات التي كانت تنزلها عساكر الوالي بالمقاطعات التي يسيطر عليها ذلك الحلف. وبالرغم من أن هذا التحالف استطاع القضاء على حكم المدبرين، فإن صراع المركزية والتشتت المقاطعجي لم يلبثا أن فسخا هذا الحلف وأضعفا أبرز زعاماته المقاطعجية الدرزية لمصلحة المركزية الشهابية.

الارتباط المصيري بين الإمارة والمدبرين

من السمات الأساسية لحكم الجزار وعلاقته بالإمارة اللبنانية قيامه بتبديل الأمراء باستمرار وبيع خلعة الإمارة لمن يدفع أكثر. لذلك لم يكن صفاء الجزار للأمير يوسف وسائر الأمراء المتنافسين ثابتاً بل سريع التبدل. وبقدر ما كان الأمير يعجز عن جباية ما يتعهد به، وكان يتعهد بمبالغ طائلة لم يكن قادراً على جبايتها - كان عزله يغدو في نظر الجزار ضرورة ملحة. عزل الأمير يوسف عدة مرات، كما عزل الأمير بشير الثاني سبع مرات على أيدي الجزار وخلفائه في ولاية عكا. وكان كل عزل مشفوعاً بالأمل في العودة على أن تكون مصحوبة بزيادة كبيرة في نسبة الضرائب.

وفي عام 1783 عزل الأمير يوسف وهرب مع مدبره سعد الخوري إلى نواح متفرقة خارج الإمارة حتى استقر في صافيتا. وفي عام 1785 «حضر كتاب إلى الشيخ سعد الخوري من المعلم مخائيل السكروج النصراني الذمي، مدبر أمور الجزار، بأن يستنهض الأمير يوسف للرجوع إلى ديار لبنان. وانه إذا حضر يحصل له من الجزار الأمان ويعيد له ولاية تلك الديار...»[143]. وتتضح من هذه الرواية ثلاثة أمور أساسية:

أ- عجز الأميرين البديلين اسمعيل وسيد أحمد الشهابيين عن تحصيل الضرائب، مما أضعف موارد الجزار المالية «فأمر مدبره أن يكتب إلى الشيخ سعد أن يحضر الأمير يوسف إلى بلاده...»[144].

---

(143) م ن، ص 138.

(144) الشدياق، مرجع سابق، ص346.

ب- التوجه إلى الأمير يوسف عبر مدبره سعد الخوري بدلاً من مخاطبته بطريقة مباشرة. وهذا يدل على انقياد الأمير يوسف للشيخ سعد الخوري الذي بات يمثل قوى مقاطعجية مسيحية تحاول البروز السياسي على مسرح الإمارة بعد أن ازداد نفوذها الاقتصادي والثقافي بشكل هائل منذ مطالع القرن الثامن عشر.

ج- تشكل حلف من المدبرين المسيحيين العاملين لدى الجزار والأمراء الشهابيين معاً. وهو الحلف الذي كان يرغب في إيصال زعامة مارونية إلى إمارة الجبل في إطار الحكم الطائفي المسيطر في المنطقة بكاملها. لكن نفوذ هؤلاء المدبرين كان ضعيفاً، مما جعلهم يتهيبون الدخول العلني في هذا الصراع خوفاً من بطش الجزار، وإن لم يتورعوا عن العمل الضمني له.

لبى الأمير يوسف على الفور دعوة الجزار مع مدبره الشيخ سعد الخوري آملاً في العودة بخلعة الإمارة. «فنقل الجزار الأمير يوسف معه بحراً من بيروت إلى عكا، وأرسل الشيخ سعد براً مع غلمانه إليها»[145]. ولكن الشيخ سعد الخوري كان من الدهاء بحيث لم يسلم ابنه غندور الخوري للجزار كما سلم نفسه، بل أرسله إلى صليما وعهد به إلى الأمراء من آل أبي اللمع في محاولة للابقاء عليه إذا ما أصابه هو والأمير يوسف مكروه، نظراً لتقلب سياسة الجزار.

وبعودة الأمير يوسف إلى كنف الجزار بدأت خشية الأمراء الشهابيين المسيطرين على الإمارة تزداد لأن المصير القاتم ينتظرهم إذا ما عاد الأمير يوسف بخلعة الإمارة. «فأرسل الأمير اسمعيل والأمير سيد أحمد الشهابيان يلتمسان من الجزار قتل الأمير يوسف ويتعهدان له على ذلك بدفع خمسماية ألف غرش»[146]. ولكن الجزار أعلم الأمير يوسف بذلك طمعاً في مزيد من الابتزاز وإيماناً منه بعجز الأميرين الحاكمين عن جباية المبلغ غير أن الأمير يوسف لم يتعهد بشيء حتى قدوم مدبره. «وعندما وصل مدبره سعد الخوري تعهد له الأمير يوسف بمليون قرش وانه يدفعها في مدة

---

(145) كتب توفيق توما هذا الحدث على الشكل التالي: «نجح الأمير يوسف ومدبره سعد الخوري في إقناع الجزار انطلاقاً من فهمه لنقطة ضعفه. فقد وعده بستماية ألف قرش مقابل عزل بشير الثاني وتسليم خلعة الإمارة للأمير يوسف».

T. Touma, *Paysans et Institutions Féodales*, T1, p. 101.

(146) «تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم»، ص142.

ثلاثة أشهر... والتمس منه الولاية... فقبل الجزار...»[147]. ويتضح من ذلك مدى نفوذ سعد الخوري وارتهان الأمير يوسف له. كانت خطة المدبر سعد الخوري ذات وجهين أساسيين.

أ- خروجه والأمير يوسف سالمين من سجون الجزار، وضمان عودة الأمير إلى سدة الإمارة.

ب- استقدام عساكر الجزار للبطش بالمقاطعجيين الكبار، وكلهم من المسلمين، ومصادرة أملاكهم وهدم منازلهم وتقديم الضرائب اللازمة للجزار.

الخطة إذن شديدة الاحكام، لأنها تضمن العودة للسيطرة على الإمارة وإضعاف الخصوم المحليين من جهة، وترضي الجزار برفع المبالغ الموعودة إلى عشرة أضعاف ما كانت عليه خلال أعوام قليلة جداً. لكن الجزار أدرك ابعاد الخطة فوافق على الجانب الذي يقدم له فائدة كبيرة، وقطع الطريق على انتقام الشيخ فاستبقاه عنده «رهناً على المال»[148]. ومن المعروف آنذاك أن الولاة الأتراك، لا سيما الجزار، كانوا يستبقون الرهائن من أبناء الأمراء أو ذوي قرباهم الأدنين كضمانة لدفع المال. واعتبر الجزار الشيخ سعد الخوري أقرب إلى الأمير يوسف أكثر من أحد أبنائه أو اخوته، لأنه ساعده الأيمن.

وهنا يبرز عامل الوراثة في المدبرية كما في الإمارة. إذ «سرعان ما حضر الشيخ غندور الخوري من مخبئه وتسلم تدبير الأمور لدى الأمير يوسف، كما كان أبوه»[149].

أظهر غندور الخوري مقدرة في المدبرية تضاهي مقدرة أبيه. وكانت حصيلة هذه المدبرية في ثلاثة أشهر كالتالي:

- الاستيلاء على راشيا وحاصبيا، أكبر مراكز الشهابيين ومعقل الأمير اسمعيل الشهابي الحاكم، ومصادرة ما فيهما من أموال للشهابيين.

- فرار الأمير الشهابي، شقيق الأمير اسمعيل، بأولاد أخيه اسمعيل إلى حوران خوفاً من بطش المير يوسف ومدبره الجديد.

---

(147) م ن، ص145.

(148) الشدياق، المرجع السابق، ص 140.

(149) تاريخ الأمراء الشهابيين، المرجع السابق، ص148.

- هروب الشيخ محمد القاضي، حليف الشهابيين الأساسي، إلى قرية كفرحمّل. ولكن الأمير يوسف استقدمه بعد وقت قصير وسمل عينيه وقطع لسانه.

- «تجريم بيت جنبلاط بأموال وافرة»، وهي العائلة الدرزية التي شكلت الزعامة الأولى والحليف القوي المساند للأمراء الشهابيين المعادين للأمير يوسف. وبالإضافة إلى «تجريم بيت جنبلاط بالأموال الوافرة، فإنه فعل فعالاً هايلة حتى أرهب أهل البلاد...»[150].

- «قبض على بني الصغير الشيعية الذين أقاموا في مشغرة بناء لطلبه (أي الأمير يوسف) وهرباً من الجزار. لكنه غدر بهم بعد ان كتب له الجزار، عن يد الشيخ سعد الخوري، بأن يرمي القبض على بني الصغير الذين عنده ويبعث بهم إلى عكا... فقبض عليهم ولم يحفظ الجوار... وفي وصولهم إلى عكا قتلهم سليم باشا، نايب الجزار فيها... ثم مرض الشيخ سعد الخوري فأرجعه الجزار إلى جبيل ولم يلبث أن توفي فيها بعد أيام قليلة...»[151].

تلك هي رواية المؤرخ حيدر الشهابي الذي يؤكد المؤرخون الطائفيون الموارنة تنصّره واعتناقه المارونية. وهي روائع تتسم بالكثير من الصدق والأخلاقية في معالجة ما قام به الأمير يوسف من أعمال إجرامية: القتل، وسمل العيون، وقطع الألسن، والاجبار على النزوح، ومصادرة الأموال، والتحريم بالأموال الوافرة، والغدر بالأصدقاء: «وفعل فعالا هايلة حتى أرهب أهل البلاد...»،

انصبت الأعمال الانتقامية على رؤوس المقاطعجيين المسلمين وحدهم، على اختلاف طوائفهم، الشهابية السنية، والجنبلاطية الدرزية، وبني الصغير الشيعة. وبعد أن استتبت له أمور الداخل، آنس في نفسه القوة فعمل على عصيان أوامر الجزار نفسه. فبعد أن تعهد له بدفع مليون قرش خلال ثلاثة أشهر، دفع منها 850 ألف قرش وتمنع عن دفع المئة والخمسين ألفاً الباقية. «وعزم في نفسه على أنه لا يدفعها أبداً. وكان يقول مدبره الشيخ غندور الخوري أن هذه المائة وخمسين ألف نقدر على أن نحارب بها الجزار ثلاث سنوات، فكيف ندفعها له...»[152]. قد يكون السبب في ذلك

(150) م ن، ص150.
(151) الشدياق، المرجع السابق، ص140 - 141.
(152) م ن، ص142.

أن المدبر غندور الخوري أدرك أن الجزار يسعى للقضاء نهائياً على حكم الإمارة وتسليم مقاطعاتها إلى «متسلمين» يتبعونه مباشرة في مناطق جبل عامل وجوارها. وبالرغم من تلك الخشية فإنه لا بد أن يبرز التساؤل التالي: لماذا دفع الشيخ غندور الخوري الأمير يوسف إلى الاصطدام بالجزار في وقت كان يدرك فيه أن مثل ذلك الاصطدام يشكل النهاية المحتومة للأمير يوسف المدعوم من عساكر الجزار بالدرجة الأولى والذي جاءت تدابيره الداخلية تزيد من كره الناس له وحقدهم على أعماله الإجرامية؟ يضاف إلى ذلك أن هذا «العصيان» جاء عام 1788، أي قبل سنوات من الحملة الفرنسية إلى مصر، فكيف يبرر هذا العصيان والتمنع عن دفع مبلغ 150 ألف قرش فقط بعد دفع 850 ألف قرش في فترة تاريخية تميزت بشدة بطش الجزار ونفوذه؟

يمكن تفسير هذا الحدث البالغ الأهمية بمحاولة المدبر غندور التخلص من الأمير يوسف نفسه للتعامل سياسياً مع أبنائه، وهو تعامل أكثر سهولة نظراً لتقارب السن وقلة خبرتهم السياسية. فنظراً لانتصار الأمير يوسف على منافسيه المحليين، ساد لدى غندور الخوري اعتقاد بأن العائلة الشهابية خلت من المنافسين الجديين للأمير يوسف، وأن مقتله سيفسح المجال لظهور أبنائه الضعفاء على المسرح السياسي، فيصبح المدبر الجديد الحاكم الفعلي كما كان والده أيام الأمير يوسف.

لكن الحلف المعادي للأمير يوسف وأبنائه - وكان بزعامة شهابية وجنبلاطية، أدرك مرامي هذه الخطة فسارع إلى إبراز الأمير بشير قاسم إلى الواجهة السياسية كي يكون بديلاً لأبناء الأمير يوسف في حال مقتل هذا الأخير. «وكان الأمير بشير مغموراً جداً ولا يملك من حطام الدنيا سوى حمار وجمل»[153]. وبوصول الأمير بشير إلى الحكم عام 1788، هرب الأمير يوسف بمدبره إلى جبة بشري وأقام في إهدن. مما يشير بوضوح إلى مصدر الدعم الأساسي الذي كان يعول عليه، أي القوى المقاطعجية المسيحية، ولا سيما المارونية منها.

بولاية الأمير بشير الأولى بدأت مرحلة جديدة من صراع المركزية داخل الإمارة. إذ بدأ حكمه بالارتكاز على الجنبلاطيين «إذ كان عمره 21 سنة. وكان مدبره رجل

---

(153) S. Hichi, La Famille des Djoumblatt, p.128-130.

ماروني أرعن يسمى فارس ناصيف»[154]. وبمساندة الجنبلاطيين، استطاع الأمير بشير، مدعوماً بعساكر الجزار، أن ينزل الهزيمة بالأمير يوسف، ففر هذا الأخير إلى بعلبك ثم إلى الشام وتخلف عنه مدبره غندور الخوري. ويؤكد هذا صحة اعتقادنا بأن هذا المدبر كان يخطط للتخلص من الأمير يوسف بالذات. وبدعم مباشر من والي الشام استطاع الأمير يوسف الحصول على حكم «بلاد جبيل، فأقام كاخية له فارس الشدياق عوض الشيخ غندور الخوري[155]. في حين كان وهبه توما كاخية للأمير قاسم، شقيق الأمير يوسف»[156].

لكن ظروف المرحلة دفعت الجزار إلى إعادة الأمير يوسف إلى سدة الإمارة عام 1790 بعد أن تعهد له أعوان الأمير أن يدفع له الأمير يوسف ماية وخمسين كيساً، وأن يبقى الشيخ غندور الخوري مع إبن الأمير يوسف رهناً في عكا، وأن يحضر فارس الشدياق كاخية مع الأمير يوسف وعندما قدم الأمير يوسف وحاشيته إلى عكا، نزل إليها الأمير بشير وتعهد للجزار بدفع مايتين وخمسين كيساً شهرياً. «فقبل الباشا وأنعم عليه بالرجوع إلى الحكم وأمر على الأمير يوسف وكاخيته الشيخ غندور الخوري، وعشرة أنفار من خدمه بيت الدحداح وسمعان البيطار وفارس الشدياق وابن أبو مراد في الحبس...»[157]. ولم يلبث الجزار أن أعدم الأمير يوسف ومدبره غندور الخوري في عكا. وأما بقية الخدم فتعهد الأمير بشير بأن يدفع عنهم ماية كيس إلى الجزار، وأحضرهم لخدمته.

من آل سعد الخوري إلى آل باز

لم يغير مقتل الأمير يوسف ومدبره غندور الخوري في عكا على يد الجزار من طبيعة تلك المرحلة التاريخية وهي التكالب على خلعة الإمارة وتدمير الأسرة المقاطعجية الشهابية الطامحة إليها وكذلك الأسر الملتفة حولها، وكلها أسر مقاطعجية

---

(154) الشدياق، مرجع سابق، ص 350. لكن المؤرخ حيدر الشهابي يقول عن فارس ناصيف انه «كان شاعراً فصيح اللسان»، المرجع السابق، ص149.

(155) م ن، ص150.

(156) م ن، ص163.

(157) م ن، ص160.

إسلامية درزية بالدرجة الأولى. لذلك سارع أبناء الأمير يوسف للمطالبة بخلعة الإمارة مكان والدهم. «وفي هذه السنة 1792، جرجس باز أبو شاكر، ابن أخت الشيخ سعد الخوري وقف كاخية عند أولاد الأمير يوسف، وأخذهم إلى مدينة جبيل وضمنوها... فمالت إليهم البلاد»[158]. فعامل الوراثة واضح إذن في طموح الأمراء الصغار إلى الإمارة، والمدبرين للحلول مكان خالهم سعد الخوري المتوفى، وابنه غندور المقتول. والملاحظة البالغة الأهمية في هذا المجال أن الأمراء أبناء الأمير يوسف كانوا صغار السن، ولم تكن لهم أية خبرة سياسية بشؤون الحكم والعلاقات بالولاة وكيفية العمل للحصول على خلعة الإمارة. حتى أن المصادر التاريخية لهذه الفترة تتجاهل صفات هؤلاء الأمراء وأعمالهم تجاهلاً تاماً في حين تفرد الصفحات الطوال للكلام على آل باز وعاداتهم وأعمالهم وشجاعتهم وكرمهم... يقول الشدياق: «كان جرجس باز كريماً جداً، مبذراً، شجاعاً، عاقلاً، فصيحاً، جباراً يجذب إليه القلوب بلسانه وسخائه»[159]. ومثل هذا الكلام يتكرر دوماً في جميع مصادر هذه الفترة.

ونظراً لحداثة سن الأمراء وانعدام خبرتهم السياسية، بات جرجس باز وأخواه عبد الأحد وفرنسيس الحكام الفعليين للإمارة زمن حكم هؤلاء الأمراء إذ لا يرد اسمهم إلّا مقروناً بأعمال مدبريهم آل باز. ولم يكن آل باز مجرد مدبرين عاديين، بل شكلوا استمراراً للخط السياسي الذي أسسه خالهم الشيخ سعد الخوري، القاضي بإضعاف الأسر المقاطعجية الإسلامية (ولا سيما الشهابية) واستفادة الإمارة من تحالفات مقاطعجية جديدة يكون عمادها الزعامات المقاطعجية المسيحية، المارونية بالدرجة الأولى. وبهذا يفسر الدور التاريخي الذي لعبته جبيل إبان حكم الأمير يوسف وأبنائه من بعده. فهي مركز الاستقطاب السياسي - الطائفي لإيصال الأمير يوسف وأبنائه إلى حكم دير القمر. وأهمية هذا الاستقطاب تنبع من وقوع جبيل في قلب المقاطعات ذات الهيمنة السكانية المسيحية، وكونها بعيدة عن نفوذ الأسر المقاطعجية الدرزية، الحليفة الأساسية للشهابيين المناوئين للأمير يوسف وأبنائه، وبعيدة كذلك عن دير القمر مركز الإمارة القريب من مركز تجمع عساكر والي عكا في عانوت الشوف.

---

(158) م ن، ص173.

(159) الشدياق، المرجع السابق، ص389.

هكذا تتضح ملامح من المرحلة الجديدة التي أعقبت وفاة الأمير يوسف ومدبره، منها:

- طموح الأبناء للحلول مكان الأب. والفارق الأساسي هنا أن الشكوك التي ساورت المقاطعجيين حول تنصّر الأمير يوسف لم تعد شكوكاً بعد تنصّر أولاده الفعلي، إذ لم يعد هناك مجال لنكران التنصّر. وهو تبدل بالغ الأهمية في هرم السلطة السياسية المسيطرة، وعامل تفسيخ طائفي وسياسي للأسرة الشهابية نفسها.

- إن مركز الاستقطاب لهؤلاء الأبناء بات يستند إلى مقاطعات السكن المسيحي لا إلى وادي التيم، مركز انطلاق الأسرة الشهابية ونفوذها، ولا إلى دير القمر مركز الإمارة. وسيجر هذا الاستقطاب الجديد كافة المقاطعات للدخول تباعاً في صراع الإمارة نظراً لمصلحتها الأكيدة في هذا الصراع، بعد التبدلات الحاصلة في طائفية الأمير وطائفية مركز الاستقطاب. ولعبت الكنيسة المارونية دوراً اساسياً في هذا المجال.

- السيطرة العلنية للمدبرين على الإمارة والامراء معاً. فالمصادر التاريخية لهذه الفترة لا تذكر الأمراء أبناء الامير يوسف إلّا بالاسم، إذ لا دور تاريخياً مهماً لهم إلّا كواجهة سياسية بفعل انتسابهم للاسرة الشهابية. فالمدبر الماروني هو الذي يطلب خلعة الإمارة من الوالي، وهو الذي يتعهد بدفع الضرائب، ويقود العساكر، ويعاقب المتمردين... «ففي عام 1793 كاتب جرجس باز والي عكا الجزار، فحضر له جواب مقبول. فارسل له مايتين (مايتي) كيس واخيه (واخاه) عبد الأحد رهن (رهناً) على كمالت (كمالة) الدفعة... فارسل الجزّار لهم خلعة الإمارة مع عرب الشلفون... وكان معهم المغاربة ألف نفر... وسار بهم الأمير قعدان شهاب وجرجس باز إلى نبع الباروك»[160].

فمن الواضح أن الجزّار لا يطلب رهناً من الامراء بل من المدبرين، وفي ذلك إثبات أكيد لدورهم السياسي الطائفي كحكام فعليين للإمارة والامراء معاً.

هكذا بدأ الاختلال السياسي الطائفي يبرز على سطح الإمارة «اللبنانية» مع نهاية القرن الثامن عشر نتيجة عدة عوامل داخلية وخارجية منها:

- تمسك الدولة العثمانية بالقوى المقاطعجية المحلية بزعامة الاسرة الشهابية

---

(160) الشهابي، المرجع السابق، ص 173.

الحاكمة دون الدخول في طائفية الامراء الشهابيين الساعين إلى السلطة. فشرط الاعتراف بسلطة الدولة العلية وجباية الضرائب اللازمة لها وفرض الطاعة على القوى المقاطعجية المحلية هي الاسس العملية التي اعتمدها العثمانيون وولاتهم دون سواها للإقرار بشرعية الأمير الحاكم. علماً أن الأمراء الشهابيين، حتى المتنصّرين منهم، لم يعترفوا علناً بتنصّرهم، بل أبقوا هذا التنصّر سراً كي لا يعيق مشروعهم السياسي الطائفي فيجلب عليهم غضب الدولة العثمانية وولاتها. وظلوا يعلنون انتماءهم للإسلام السني دين الدولة.

- الانحطاط العسكري الحاصل في قوى السلطنة العثمانية وبروز المخططات الاوروبية الاستعمارية لاقتسام ولاياتها. وقد تمثل هذا الخط بالحملة الفرنسية على مصر والمشرق العربي وما تلاها من حملة انكليزية. ونميل إلى الاعتقاد بأن المدبرين الموارنة لم يكونوا بعيدين عن تلك المخططات، وإنهم شكلوا على العكس أدواتها المحلية لإضعاف الدولة العثمانية من الداخل.

برز دور هؤلاء المدبرين بقوة قبيل مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر، وازداد كثيراً إبانها، حتى باتوا الحكام الفعليين للإمارة ومقدرات البلاد وليس صدفة على الإطلاق أن يرافق فشل الحملة الإنكليزية على مصر القضاء على المدبرين الموارنة الأقوياء أي أسرة آل باز - قتلا على يد الأمير بشير الثاني، وبتحريض مباشر من الأسرة الجنبلاطية.

- الاختلال العملي الحاصل في طائفية الهرم السياسي المسيطر الذي كان نتيجة مباشرة للاختلال الحاصل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. فالقوى المقاطعجية ذات الأملاك الواسعة كانت لا تزال إسلامية الطابع، في حين باتت القوى التجارية الناشطة والغنية هي القوى المسيحية الساعية إلى بسط نفوذها على الحكم والمشاركة فيه. وساهمت المدارس والإرساليات الأجنبية بعمق في التحولات الاجتماعية لمصلحة القوى المسيحية دون سواها، إلى جانب مساهمة الأديرة بما لها من قوة اقتصادية وثقافية. ووجدت القوى المسيحية في حكم المدبرين وتنصّر بعض الأمراء الشهابيين وآل أبي اللمع وغيرهم دعما مباشرا لترقيها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فباتت تطمح إلى حصة كبيرة في الحكم تعادل دورها في الإنتاج، ولاسيما أن الأغلبية الكبرى من القوى المنتجة الفلاحية والتجارية والحرفية والتعليمية، كانت مسيحية على امتداد كثير من المقاطعات "اللبنانية" ذات الهيمنة السياسية المقاطعجية الإسلامية والمسيحية على السواء.

- الاختلال الحاصل في توزيع العمل وفي علاقات الإنتاج. فقد تشكلت القوى المنتجة بأغلبيتها الكبرى من الفلاحين والتجار المسيحيين، بينما كانت القوى المسيطرة لا تزال إسلامية في الغالب. في حين كان هرم السلطة السياسية المسيطرة في المقاطعات "اللبنانية" يتميز دوماً بطفيلية الحاكم وعدم مشاركته في الإنتاج. وتشكل العلاقات الإنتاجية القاعدة الأساسية للصراع الاجتماعي بين القوى المسيطرة والقوى المسيطر عليها، هذا الصراع الذي يتجسد مظهره السياسي والطائفي في نهب القوى المسيطرة، وهي قوى إسلامية في الغالب، لقوى الإنتاج، وهي قوى مسيحية في الغالب. وكان من السهل أن يتحول الصراع عن مجراه الاجتماعي ويتحول إلى صراع طائفي بضغط من هذه التركيبة السياسية والطائفية المعقدة.

- جرّ التكالب على النفوذ وبسط السيطرة على القوى المنتجة المحلية العائلات المقاطعجية إلى صراع عنيف اضعفها جميعا. فالقوى المقاطعجية الشهابية، خارج فرع الأمير يوسف العائلي، كانت تسعى لضرب حكم المدبرين الموارنة وتلقى الدعم الكامل من الأسر المقاطعجية الإسلامية الأخرى، ولا سيما الدرزية منها.

وبتحريض مباشر من هذه القوى قتل الأمير يوسف الذي كان يطمح إلى الحلول محل أخيه، ومدبره وهبه توما[161]، وتمت تصفية كثير من الأمراء الشهابيين من سلالة الأمير يوسف، وتصفية مدبريهم من أسرة آل باز وغيرها، وعلى رأسهم جرجس وعبد الأحد باز. وكان من شأن تلك التصفيات المستمرة قيام الصراع السياسي مجدداً بين الأمير الحاكم والمقاطعجين المحليين.

- بالمقابل فإن الصراع المقاطعجي في مرحلة نفوذ المدبرين الموارنة أضعف العائلات المقاطعجية المسيطرة، وكلها عائلات إسلامية، إضعافاً كبيراً على يد الأمير يوسف وأبنائه ومدبريهم. وتمت مصادرة أملاك الجنبلاطيين مراراً. وكانت أساليب المصادرة تزداد شراسة المرة تلو المرة. وقد تمت مصادرة تلك الأملاك زمن حكم الأمير يوسف. وعند وصول أبنائه حسين وقعدان وسعد الدين إلى الحكم عام 1793 بواسطة جرجس باز، قام هذا المدبر "بإحراق حارات المشايخ الجنبلاطيين في بعدران وهدمها. وضبط أرزاق بيت جنبلاط واغلالهم ... وبلصوا الإمارة (أولاد

---

(161) م ن، ص 163.

يوسف) أهل الشوف وكل من هو من غرض (حزب) الشيخ قاسم جنبلاط..."[162]. وحلت النكبة بكثير من الأسر المقاطعجية الدرزية الأخرى. وأما النكبة الكبرى التي حلت بالمقاطعجيين الجنبلاطيين فقد تمت عام 1825 على يد حليفهم بشير الثاني[163].

- لم يكن حلف أبناء الأمير يوسف ومدبريهم دون دعم درزي. فقد دفع العداء المقاطعجي التقليدي بين الأسر الدرزية المتنافسة على الزعامة كافة الأسر الدرزية المعادية لزعامة الأسرة الجنبلاطية للوقوف إلى جانب حلف أبناء الأمير يوسف ومدبريهم. وشاركت بعض الأسر الدرزية في الغزوات التي شنت على قواعد الجنبلاطيين في المختارة وبعدران، وكان آل نكد أبرز العائلات التي تزعمت العداء للجنبلاطيين. لذا سارع الجنبلاطيون إلى تصفيتهم بدعم مباشر من الأمير بشير الثاني في مطلع حكمه، مما يؤكد الطبيعة السياسية لهذا الصراع المقاطعجي داخل الإمارة الشهابية.

كثرة المدبرين المسيحيين في بلاط الأمير بشير

إن كثرة المنازعات الداخلية بين الأمير بشير وأنسبائه الشهابيين على خلعة الإمارة رافقتها زيادة كبيرة في نسبة الضرائب، وضرورة ملحة لضبط الموازنة، والأمور المالية لإيفاء التعهدات للجزار. وكان المدبرون وأغلبيتهم الساحقة من المسيحيين، يشكلون العصب الرئيسي للإدارة المالية منذ مطالع حكم الشهابيين. وهذا ما أكدته أسماء أبرز المدبرين ودورهم الرئيسي طوال القرن الثامن عشر. ولم يتغير الوضع كثيراً في مطالع القرن التاسع عشر طوال الفترة الممتدة حتى نهاية حكم الشهابيين. وبات الاعتقاد راسخاً بأن تغيير الأمراء لا يغير من طبيعة سيطرة المدبرين على الأمور المالية التي أضيفت إليها سيطرة أخرى خلال هذه الفترة هي هيمنة رجال الدين على التعليم. "فقد كان أبناء السكروج، الروم الأرثوذكس، ذوو النفوذ الكبير عند الجزار ووظيفتهم إدارة

---

(162) م ن، ص 174

(163) مسعود ضاهر، "صراع المركزية داخل النظام المقاطعجي اللبناني"، دراسات عربية، العدد الثالث، 1977.

الخزينة والمحاسبات"[164]. وكان كتّاب الخزينة المعلم جرجس مسدية وابراهيم الصابونجي.. وكتاب التحريرات العربية المعلم حنا العورة، وهو من المصابين بوحشية أعمال الجزار فكان مقطوع الأنف، وبمعيته أولاده ميخائيل وابراهيم وجميعهم من الماهرين بالخط والإنشاء.. والمعلم حاييم فارحي اليهودي هو الذي استلم مركز مدير خزينة الجزار بعد قتل أولاد السكروج الأرثوذكس. وقد أصابه أذى الجزار فقطع أنفه ثم أذنه اليمنى ثم قلع عينه..."[165].

أما إدارة الخزينة في دمشق فكانت تتأرجح بين بيت فارحي اليهود وبين آل السكروج الأرثوذكس، ثم يوحنا البحري الكاثوليكي، الرجل القوي زمن الحكم المصري في سوريا[166].

وإذا كانت إدارة الجزار في عكا وإدارة دمشق على هذا النسق، فإن إدارة دير القمر أيام الشهابيين كانت شبه احتكار للمدبرين المسيحيين لأسباب تاريخية متنوعة. فقد كان المدبرون المسيحيون موزَّعين بين جميع الأمراء وكثير من زعماء الأسر المقاطعجية الدرزية.

وكانوا يعدون بالعشرات في إدارة الأمير بشير الثاني وفي أيام الأمير يوسف وأبنائه، بحيث بات وجودهم ثابتاً فيها بالرغم من تبدل الإمارة. وكان وجودهم يتعزز باستمرار بعناصر جديدة من الكاثوليك خاصة. فبالإضافة إلى فارس ناصيف مدبر الأمير، وسمعان البيطار وآل الدحداح العشرة وغيرهم "وكان ناظر المساحة عند الأمير بشير هو الشيخ ناصيف الدحداح"[167]. وكان طبيبه الخاص الذي كان في

---

(164) مشاقة، مرجع مذكور، ص14.

(165) م ن، ص 23 و33 و39.

(166) أورد القنصل الفرنسي في طرابلس في تقرير له بتاريخ 11 كانون الثاني/يناير عام 1813 اسم حاييم فارحي اليهودي مقرونا بعبارة "صراف الميري والحاكم الفعلي للشاطئ السوري بأكمله".
اسماعيل، الوثائق، المجلد الرابع، ص415، والمجلد الخامس، ص325.

(167) "تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم من وادي التيم"، مرجع سابق، ص 163 - 166. وعادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الرابع ص114.

الوقت نفسه طبيب الشيخ بشير جنبلاط "خوري علماني من طائفة الروم الكاثوليك يقال له الخوري اسطفان، وهو طبيب حاذق يثق به الأمير كثيراً"[168].

"منذ 1813 قدم من عكار إلى بلاط الأمير بشير في بيت الدين بطرس بن ابراهيم كرامة الملكي الكاثوليكي الحمصي. فجعله عنده نديما ثم معلما لولده الأمير أمين ثم كاتبا للخارجين عن بلاده لأنه كان عاقلاً، عالماً نحوياً، شاعراً فصيحاً، ذا خط حسن....

وبعد رجوع الأمير بشير من مصر جعله مدبراً له"[169]. وفي عام 1821 "جعل الأمير عباس شهاب عنده الشيخ مرعي الدحداح مدبراً..."[170].

وقد يطول الاستشهاد كثيراً إذ تم تعداد مدبري الأمراء كافة. كانت تلك المرحلة بالغة الأهمية في نشوء الصراع الاجتماعي الحاد واتخاذه مجرى سياسياً - طائفياً لعبت فيه طائفية الأمراء والمدبرين معاً دوراً أساسياً.

بعض سمات الإدارة والمالية في الثلث الأول من القرن التاسع عشر

كانت الإدارة تضم عناصر مسيحية ويهودية كثيرة، ولا سيما في الأمور المالية. ولم يكن تبدل العهود ليغير من طبيعة هذه الإدارة الطائفية، حتى أن عهد الجزار نفسه لم يفلت منها. كما أن استبدال أحد المدبرين الماليين بآخر كان يتم ضمن الإطار الطائفي. وكان لليهود والمسيحيين أكبر نصيب في عمليات الإستبدال. ففي عام 1820، أي بعد ستة عشر عاماً من وفاة الجزار، كان حاييم فارحي لا يزال في إدارة مالية عكا. وبتحريض طائفي إسلامي مباشر على فارحي "قام عبد الله باشا والي عكا بقتل حاييم فارحي. وطلب من جرجس مسدية، المتقدم في كتّاب الخزينة، أن يقوم بوظيفة المعلم حاييم. فاعتذر عن قبولها.

وتمارض وهرب من عكا إلى صيدا ثم إلى دمشق لعند بيت فارحي. وكان معهم

---

(168) مشاقة، مرجع سابق، ص 46.

(169) الشدياق، مرجع سابق، ص 393.

(170) م ن، ص 424.

في خدمة خزينتها مع أولاده ابراهيم افندي ونقولا افندي وحفيده قيصر افندي الذين هم الآن بخدمة حكومة دمشق"[171].

ومقتل فارحي بتحريض إسلامي يعني أن الوجه الطائفي المسيحي واليهودي للإدارة المالية كان قد بدأ يثير تذمر العناصر الإسلامية. فالعناصر الإدارية المسيحية واليهودية كانت أكثر ثباتاً من بعض الولاة والأمراء المقاطعجيين. ويؤكد النص على أن الإستبدال قد تم من داخل هذا التوجه الطائفي نفسه وبقيت العناصر الإسلامية محرومة منه.

كان للمركز المالي والإداري الذي يتمتع به المدبرون وكتاب الخزينة المسيحيون واليهود دور أساسي في سيطرتهم على الأمور المالية والربا. كما ساعدهم على ممارسة العمل التجاري الذي يدر الأرباح الطائلة، وعلى تقديم الأموال الكثيرة للولاة والأمراء والمقاطعجيين بشكل قروض مالية تدفع فوائدها هبات من الأراضي والإلتزام على حساب القوى الفلاحية المنتجة.

تعاظم دور هؤلاء المدبرين المالي والتجاري والسياسي، فبات الأمير الحاكم يستثنيهم من الغرامات والمصادرة التي كانت إحدى السمات الأساسية لأساليب الحكم.

فعندما أمر بشير الثاني بهدم بيوت المشايخ النكدية وضبط أرزاقهم، هدمت البيوت "وإما أرزاقهم فأرتفع الضبط عنها بواسطة بيت مشاقة بدعوى الدين الذي لهم عليهم"[172]. وكان الأمير نفسه يستدين من آل مشاقة، وكان بحاجة دائمة إلى نقودهم وإقامة علاقات وطيدة معهم بسبب تقلب مزاج الجزار وخلفائه الولاة الذين قاموا بعزله مرارا وكان يلجأ في كل مرة منها إلى التعهد بزيادة أموال الضرائب التي عليه أن يدفعها.

وبشهادة أحد أبناء صور، يروي ميخائيل مشاقة أن جده ابراهيم مشاقة وضع يده على نحو 300 قرية لمدة ثماني سنوات في جبل عامل وجواره، وأن والده جرجس مشاقة التزمها مدة من الزمن قبل أن تحل به نكبة الجزار[173].

---

(171) مشاقة، مرجع سابق، ص70.

(172) م ن، ص 121.

(173) م ن، ص22.

أما نكبة جرجس مشاقة على يد الجزار فتذكّر بكثير من النكبات المماثلة التي حلت بالمدبرين المسيحيين واليهود. فمن آل السكروج إلى آل فارحي إلى آل مشاقة إلى آل سعد الخوري إلى آل باز وغيرهم، خيط ناظم واحد يدل على اختلال الوضع الإداري والمالي والتجاري في هذه المقاطعات، بحيث أن غنى هؤلاء المدبرين كان يستثير حسد الكثيرين، لكنه لم يكن ينجيهم من نقمة الوالي نفسه أو الأمير أو المقاطعجيين، الذين كانوا يبطشون بهم ويصادرون أملاكهم وأموالهم. مما يضفي على العقاب وجها طائفياً يبدو معه وكأنه موجه إلى المسيحيين أو اليهود. في حين أنه يندرج بالضرورة في إطار تفتيش الولاة عن الأموال النقدية أينما وجدت للإستيلاء عليها وضمان شراء المنصب من جديد، نظراً للعزل المستمر الذي كانوا عرضة له.

فالعقاب لم يكن ينزل بهؤلاء كمسيحيين ويهود، بل كأغنياء، أي كتجار وأصحاب أموال. وهو ينبع من طبيعة السلطة المستبدة التي تضع قوى الإنتاج تحت رحمتها باستمرار، سواء أكانت فلاحية أم حرفية أم تجارية أم مالية. وكان ضرب أحد المدبرين المسيحيين أو اليهود الأغنياء يقود إلى بروز مدبر مسيحي أو يهودي آخر. واستمرت الحال على هذا المنوال عشرات السنين، واستمرت معها سيطرة المدبرين المسيحيين واليهود كما استمرت النكبات تحل ببعضهم عندما كان يكثر غناهم ويصبحون هدفاً سهلاً لشهوة الوالي أو الأمير الحاكم أو المقاطعجي المتنفذ. وكثيراً ما كان بعضهم يوزع أمواله على مناطق متعددة، كما فعل آل مشاقة مثلاً إذ وزعوا أموالهم وتجارتهم بين صور وعكا ومصر ودمشق ودير القمر وبيروت وغيرها هرباً من بطش الولاة.

لا يمكن أن يخفي وجه العقاب الطائفي السبب الحقيقي أو الدافع الأساسي إليه، وهو نهب القوى التجارية والمالية كنهب القوى الفلاحية والحرفية سواء بسواء. وكثيراً ما كان يتم هذا العقاب بأيد منفذة من داخل الطائفة نفسها كما حدث لنصارى بيروت عام 1790[174].

لم يغير مجيء الحكم المصري من طبيعة هذه الإدارة. فكل ما فعله أنه ساوى بين جميع الطوائف بأن أفسح لها المجال للدخول في القوى العسكرية، وجاء الخط الهمايوني يكرس هذا المنحى. ولم يتقلص دور المدبرين المسيحيين، بل حدث العكس تماماً "إذ كان الخواجة حنا البحري، الروم الكاثوليك وجيها عند محمد علي

(174) حيدر الشهابي، مرجع سابق، ص 160.

باشا في مصر وقيماً على الأمور الإدارية والمالية". وتصفه تقارير القناصل الفرنسيين بوزير المالية، والرجل القوى الذي يتمتع بثقة محمد علي الكاملة ويشارك ابراهيم باشا في إدارة سوريا[175].

ختام دور المدبرين وبروز الكنيسة المارونية

عرف المدبرون المسيحيون، ولا سيما الموارنة منهم، كيف يتوزعون على جميع الأمراء الشهابيين وعلى كثير من المقاطعجيين الدروز. وكانت الزعامة السياسية للأسرة الشهابية تتهاوى بسرعة نتيجة المنافسة الحادة على خلعة الإمارة وما رافقها من تقتيل ودمار اقتصادي وتنصير. بالمقابل، كان المدبرون يعززون مواقعهم تباعاً في كل تشكيلة سياسية تبرز على سطح الحكم: فمن نفوذ سعد الخوري وابنه غندور إبان حكم الأمير يوسف، إلى نفوذ آل باز زمن ابنائه، إلى نفوذ آل الدحداح وناصيف وغيرهم إبّان حكم بشير الثاني، إلى حنا البحري زمن الحكم المصري، إلى عائلات السكروج ومشاقة والعورة وغيرها زمن الجزار وخلفائه.. وحذا الأمير بشير الثاني حذو فخر الدين الثاني بالاعتماد على مدبرين من كافة الطوائف، لكن ظروف القرن التاسع عشر كانت تختلف كثيراً عن ظروف القرن السابع عشر. وعندما اضطر الأمير بشير للنزوح عام 1821 إلى مصر "رافقه ولداه خليل وأمين وأربعة وتسعون رجلاً من خدمه منهم سبعة من بني الدحداح"[176]، ويؤكد ذلك أن عدد المدبرين المسيحيين كان كبيراً في بلاطه.

وكان للمدبرين الموارنة دور بالغ الأهمية في ربط مناطق السكن المسيحي، ولا سيما المناطق المارونية، بإمارة الشوف التي اتسعت تسميتها لتصبح "الإمارة اللبنانية" أو "إمارة جبل لبنان".

كانت مناطق السكن المسيحي تقيم علاقاتها السياسية عبر المدبرين الموارنة، وتتخطى والي طرابلس الضعيف. ومنذ مطالع القرن التاسع عشر، بدأت تلك المقاطعات تخطو بسرعة لتشكل جزءاً أساسياً من "الإمارة اللبنانية". ولم يكد يتصف

---

(175) مشاقة، مرجع سابق، ص88 و142.

وعادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الخامس، ص314، تقرير 12/ 11/ 1834.

(176) الشدياق، ص423

هذا القرن حتى كانت تشكل على أرضها قائمقاميتان ثم متصرفية تتسع إلى حدود ولاية طرابلس وتسلبها كثيراً من المقاطعات التي كانت تابعة لها حتى ذلك الحين. وبرز دور "الوساطة السياسية" للمدبرين الموارنة في ربط المناطق اللبنانية بإمارة الشوف في الوقت الذي كانت هجرات الفلاحين الموارنة إلى المقاطعات ذات السيطرة المقاطعجية الدرزية من الكثافة بحيث أن الأغلبية السكانية في هذه المقاطعات باتت مسيحية.

وإذا كان سعد الخوري وابنه غندور القابضين الحقيقيين على زمام الإمارة إبان حكم الأمير يوسف، فإن سنوات حكم الأمير بشير الثاني، قبل فترة المركزية، لم تعدم مثل ذلك النفوذ للمدبرين الموارنة. فقد كان السكان يلجأون إليهم للتوسط لدى الأمير. وكانت كلمتهم مسموعة عنده إلى حد أنه ألغى قراراً لأخيه بالذات بناء على تدخل من المدبر جرجس باز. "ففي عام 1870 أرسل الأمير حسن شقيق الأمير بشير، الشيخ ناصيف الدحداح ناظراً على كسروان. فالتجأت الخوازنة إلى جرجس باز طالبين رفع المسح عن مقاطعتهم لأنه يزيد عليهم المال المتروك من زمن الأمير فخر الدين الثاني المعني. ودفعوا له خمسين ألف قرش. فأجابهم إلى طلبهم وأرسل إلى الأمير يطلب منه إبطال المسح. فأبطله ضد إرادته وأضمر الشر لجرجس باز"[177].

وبالرغم من أن المسح قد تم بعد فترة قصيرة بضغط من الدولة العثمانية "لمسح الأرض وزيادة المال"[178]، فإن الرواية السابقة تؤكد مدى النفوذ السياسي الذي بات يتمتع به المدبرون الموارنة منذ أيام الأمير يوسف. واستمر هذا النفوذ يتعزز تباعاً في إدارات عكا ودمشق ودير القمر وغيرها. ففترة حكم بشير الثاني أضعفت نفوذ المدبرين المسيحيين دون أن تقضي على دورهم. ورغم ضغط الجنبلاطيين الناجح في تلك المرحلة للقضاء على جرجس وعبد الأحد باز اللذين قتلا وضبط الأمير بعد قتلهما كل مال آل باز، فإن هذا التدبير لا يخرج عن إطار الصراع السياسي لمركزة الإمارة في يد الأمير.

في تلك المرحلة كان الأمير بشير يعتمد على الجنبلاطيين لتصفية خصومه السياسيين، وعلى رأسهم أولاد الأمير يوسف ومدبروهم آل باز وحلفاؤهم من الأسر

---

(177) م ن، ص 386

(178) م ن، ص 386 - 387

المقاطعجية المسيحية. وعلى هذا الأساس تفهم عبارة الشدياق "... ثم جاء الأمير بشير إلى زوق مكايل وغرّم الخازنيين بخمسين ألف قرش لالتجائهم إلى جرجس باز لإبطال المسح وأمر بأجرائه حسبما كان شرع فيه أخوه. وأجبر الأمراء الثلاثة أولاد الأمير يوسف على الذهاب إلى درعون. وأرسل معهم الشيخ بشير جنبلاط. فأمر أحد قواده الدروز أن يسمل عيون الأمراء الشهابيين في درعون ويرجع إليه إلى جبيل. ففعل"(179).

يأتي هذا العمل في إطار مركزية الإمارة فيقضي على أكثر الخصوم خطراً، وهم أبناء الأمير يوسف ومدبروهم وأعوانهم آل الخازن. وهو الحلف الذي لا يستطيع القيام بأي تحرك عسكري ضده بفضل تحالف الأمير مع الجنبلاطيين. وعند مقتل جرجس باز في دير القمر "هاج أهل دير القمر وهجموا على السراي. فلما بلغهم قتل كبيرهم ذهب كل إلى مكانه"(180).

تخلص الأمير بشير من خصوم سياسيين دون معارك عنيفة وبات وجها لوجه مع المقاطعجيين الدروز الأكثر نفوذاً سياسياً وغنى مادياً. وقد أجبره على النزوح مراراً عن الإمارة مفتشاً عن دعم خارجي وجده في الحكم المصري الطامع للسيطرة على الولايات السورية. فخاض الجنبلاطيون معركة خاسرة مع محمد علي يدعمهم والي عكا.

كانت تلك المعركة إيذاناً بضرب نفوذهم طوال فترة الحكم المصري الزاحف على أبواب العاصمة العثمانية نفسها.

---

(179) ينقل المطران دبس عن الكاتب الفرنسي فارديناند بيريه (Ferdinand Perrier) المقطع التالي عن عقاب الأمير بشير لأولاد الأمير يوسف ومدبرهم من آل باز عام (1807 - 1808). فيقول "لقد تجمع في نفس الأمير حقد كبير بحيث بدا أن تقتيل أنسبائه بات أمراً لا مفر منه. لذا أوكل المهمة إلى جلادين مهرة. فقطعت السن هؤلاء التعساء وفقئت أعينهم بشكل وحشي وصودرت أملاكهم. وكانت نتيجة ذلك أن ثمانية أمراء من أنصار الأمير سابقاً قد أعدموا أو نكل بهم. لذلك فإن موت أخيه الأمير حسن جعله الحاكم المطلق في كل أنحاء لبنان".

Pierre Dib. *L'Eglise Maronite*, T2, p.190.

(180) الشدياق، ص 387-389. حول مقتل آل باز يراجع تقرير 2 حزيران/يونيو عام 1809. اسماعيل، الوثائق، المجلد الرابع، ص223 و148.

لذا كانت نهاية حكم الأمير بشير الثاني بمثابة النهاية العملية للأسرة الشهابية كلها، إذ سقطت بعده بسنتين فقط، بعد أن عجز بشير الثالث عن الحكم. وبينما انتهى حكم الأسرة الشهابية في ظروف تاريخية شهدت في الداخل إضعافاً كبيراً للأسر المقاطعجية الإسلامية، ولا سيما الدرزية، وتكالباً استعمارياً خارجياً للسيطرة على المنطقة، كانت القوى المقاطعجية المسيحية تحافظ على احتياطي بشري ومادي كبيرين وذلك على امتداد المقاطعات ذات الهيمنة المقاطعجية المسيحية والدرزية على السواء. يضاف إلى هذا الاحتياطي الغنى الإقتصادي الهائل للأديرة والكنيسة المارونية، ودورها الثقافي والحرفي والتعليمي، والنتائج التي خلفها نفوذ المدبرين السابق. فوفاة مدبر، أو عائلة مدبرين، لم تكن لتغير من الوضع السياسي العام، بعد أن تغلغل المدبرون في كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية والتجارية والثقافية وغيرها للإمارة.

وأفسح الحكم المصري في المجال أمام هذه القوى الجديدة للمطالبة بدور سياسي يوازي دورها على الأصعدة الكثيرة المذكورة. وباتت الكنيسة المارونية في مطالع هذا القرن ترفض أن يمثلها بعض المدبرين لدى الأمراء. وقد شهدت تبدلات جذرية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيم الطائفي والسياسي، وكانت تسعى إلى إبراز نفوذها السياسي المستقل المتمثل برجال الدين الموارنة. وتم لها ذلك، لا على حساب المقاطعجيين المسلمين وحدهم، بل على حساب المقاطعجيين المسيحيين أيضاً، والموارنة منهم بشكل خاص. وبفعل التنظيمات الدينية والاقتصادية والتعليمية التي أدخلت عليها، باتت القوة السياسية الأكثر نفوذاً بين جماهير الموارنة وحظيت فوق ذلك بالدعم المباشر من الفرنسيين.

وإذا كانت الكنيسة المارونية، ممثلة برجال الدين فيها، قد ارتضت لفترة طويلة أن يمثلها بعض المدبرين المسيحيين لدى الأمراء، فإن عقم التجربة دفع رجال الدين الموارنة إلى تجاوز هؤلاء المدبرين[١٨١]. فما أن يغتني أحد المدبرين ويصبح ذا مكانة

---

(١٨١) يُنهي القنصل الفرنسي غيز تقريره من طرابلس بتاريخ 14 آذار/مارس عام 1808، قائلاً: "لقد اختار البطريرك الماروني الاعتكاف في مقره بقنوبين منذ النكبة التي حلت بأمراء جبيل (يقصد آل باز).. فالبطريرك الماروني كان على علاقة وثيقة بهؤلاء الأمراء". والمقصود هنا البطريرك يوسف تيان.

اسماعيل، الوثائق، المجلد الرابع، ص122 و148.

ونفوذ حتى يثير ريبة الوالي أو الأمير فيبطش به ويصادر أملاكه. وليس المدبر المسيحي في التحليل النهائي مجموعة أو قوة سياسية، بل فرد يسهل البطش به دون أن يثير ذلك أي رد فعل سياسي طائفي. وخير نموذج لذلك بطش الأمير بالمدبر جرجس باز صاحب السطوة الشديدة. فهياج أهل دير القمر لم يلبث أن خمد فوراً بعد مقتله.

أدركت الكنيسة المارونية أنها القوة المنظمة الوحيدة القادرة على التصدي والصمود في حلبة الصراع السياسي. وكان نفوذ المدبرين المسيحيين قد شجع رجال الدين الموارنة على الدخول مباشرة في هذا الصراع. لكن مقتل آل باز وتقلص نفوذ المدبرين وسطوة الأمير بشير جعلتهم يسكتون على مضض ويتحينون الفرص للانتفاضة عليه. "فالأمير بشير لم يكن من الذين يطلقون العنان للرؤساء الروحيين أن يتخطوا دائرة حدودهم الروحية ويتدخلوا في حدود الأحكام الزمنية. فكان ذلك موجباً لعدم رضاهم منه"[182]. فرجال الدين الموارنة يدعمون الأمير في معركته ضد المقاطعجيين الدروز، ولكنهم يخشون حكمه الصارم كما يخشاه المقاطعجيون الموارنة وسائر المقاطعجيين. ونميل إلى الاعتقاد بأن الانتفاضات الفلاحية التي حدثت في العشرينات كانت تلقى الدعم المباشر من رجال الدين الموارنة والزعماء المقاطعجيين المعارضين على السواء. وهذا يفسر قول مشاقة "فأما جبل لبنان الشمالي، من قبل استيلاء المصريين على سوريا، كان دائماً يميل لمقاومة الأمير بشير. وفي سنة 1236 هـ الموافقة سنة 1821 (عام انتفاضة الفلاحين في لحفد) قاموا ضده بفتنة جسيمة. وكان الأكليروس يعضدهم والبطريرك الماروني يصمت عنهم خصوصاً بمدة البطريرك يوسف حبيش..."[183].

---

(182) ويشير تقرير 20 أيار/مايو عام 1807، أن آل باز كانوا على علاقة وثيقة بالانكليز، ص 113. ويؤكد القنصل الفرنسي في طرابلس في تقرير له بتاريخ 30 حزيران/يونيو عام 1809 أن البطريرك يوسف تيان قد اعتكف في مقره بقنوبين احتجاجا على مقتل آل باز في جبيل. وهذا يؤكد مقولتنا عن الأهمية التي كان يوليها الاكليروس الماروني الأعلى لدور المدبرين في السيطرة على الإمارة الشهابية.
اسماعيل، الوثائق، المجلد الرابع، ص223.

(183) مشاقة، مرجع سابق، ص 144

أضعفت الانتفاضات الفلاحية حكم الأمير بشير لكن القوى المقاطعجية الحليفة، لاسيما الجنبلاطيين، أمدته بالدعم الكافي للقضاء على تلك الانتفاضات وفرض الغرامات الباهظة على القوى المقاطعجية الدينية والمدنية الداعمة لها، وهي قوى مسيحية على الغالب. بيد أن الوجه السياسي والطائفي للصراع كان يتعمق باستمرار، بالرغم من الكلام الكثير على مسيحية الأمير بشير. فهو لم يكن ذا وجه طائفي محدد. فقد قيل أنه سني المولد، درزي السياسة، مسيحي الوفاة، أي أنه استغل كافة الطوائف في سبيل تثبيت دعائم مركزية السياسة المقاطعجية. لكن سياسته المتبعة، وسياسة حلفائه المصريين، أذكتا نار الطائفية السائدة والمتحفزة دوما للوثوب بسبب الاختلال السياسي والطائفي الحاصل بين قوى السيطرة وقوى الإنتاج، يضاف إليها قوى التدخل الخارجي ومخططاتها. وتفجرت الطائفية السياسية فور وفاته بعد أن مثل دور الكابح لبروزها طوال سنوات عديدة.

كانت الظروف التاريخية مؤاتية لمثل ذلك التفجر:

- فراغ الأسرة الشهابية من الحكام الأقوياء.

- رفض الإنكليز والعثمانيين إعادة بشير الثاني، ورفض الأكليروس الماروني ضمناً، لهذه العودة بالرغم من تأيد بعض السياسيين الفرنسيين لها.

- طموح القيادات المقاطعجية المسيحية، المارونية منها على الأخص، إلى تزعم مقاطعاتها، واصطدام هذه القيادات بطموح رجال الدين الموارنة السياسي.

- عودة الزعماء الدروز من المنفى ومطالبتهم باسترجاع أملاكهم التي سيطر عليها الأمير بشير الشهابي أو الكنيسة المارونية وأديرتها والفلاحون الموارنة.

- التكاثر السكاني المسيحي في المقاطعات الدرزية "وأما جنوبي لبنان 1840 - أي جنوب الإمارة وهي مقاطعات السيطرة الدرزية، إذا لم يتدارك أمره فتمتد إليه العدوى من شماله لأن الموارنة فيه هم أشد رجال موارنة الجبل"[184].

- المخططات الاستعمارية، ولا سيما الانكليزية والفرنسية والروسية، الساعية إلى تفتيت الدولة العثمانية تمهيداً لإقامة دويلات طائفية تكون قاعدة لنفوذها وركيزة لسيطرتها اللاحقة على ولايات السلطنة العثمانية بأكملها.

---

(184) م ن، ص 145

لقد أبرزت النصوص التاريخية الكثيرة التي أشرنا إلى بعضها أن المدبرين، ومعظمهم من الموارنة، كانوا يتوزعون على كافة الأمراء الشهابيين، سواء من كان منهم في سدة الحكم ومن كانوا خارجها. وتبعاً للسمات السياسية للنظام المقاطعجي اللبناني التي تجعل العائلة المقاطعجية، لا الفرد المقاطعجي قاعدة للحكم. كان الأمراء الشهابيون يتنافسون للحصول على خلعة الإمارة. ولعب المدبرون دوراً أساسياً في دفع كثير منهم نحو تلك الطموحات السياسية أملاً في ترقي الأمير والمدبر معاً، سياسياً واقتصادياً.

وبسبب الظروف التاريخية السائدة آنذاك فإن الكثير ممن الذين تعاطوا الأعمال الإدارية أو المالية في معظم مناطق السلطنة وولاياتها كانوا من المسيحيين، ولا سيما الارثوذكس والكاثوليك، وكان بينهم بعض اليهود. أما على صعيد المقاطعات اللبنانية، فإن هؤلاء الإداريين والمدبرين كانوا في الغالب من الموارنة والكاثوليك. لعبت الإرساليات التبشيرية دوراً أساسياً في توزيع المدبرين المسيحيين على معظم العائلات المقاطعجية اللبنانية والولاة المجاورين(185).

ورغم علاقات الود والمصلحة المشتركة بين الأمير والمدبر فإن الكثير من المدبرين لم يسلموا من الانتقام ومصادرة الأموال. لكن الانتقام لم يكن بدافع طائفي، بل سببه حاجة الأمير الدائمة إلى الأموال لتغطية ما يتعهد به للوالي من ضرائب تعجز القوى المحلية المنتجة عن أدائها. ونظراً لالتزامه المسبق بدفعها في أوقات محددة تحت طائلة العزل، كان يلجأ إلى مصادرة تلك الأموال أينما وجدت، ومن الأشخاص الذين لا تثير مصادرتها منهم أية صعوبات سياسية أو عسكرية. ويأتي

---

(185) يؤكد القنصل الفرنسي في صيدا في تقرير له بتاريخ أول أيلول/سبتمبر عام 1871 إن رزق الله أبو عساف، ونعتقد أنه من الطوائف المسيحية - كان مدبراً للشيخين حسين وقاسم جنبلاط. ومن المعروف أن زعماء هذه العائلة قد استخدموا الكثير من المدبرين المسيحيين. عادل اسماعيل، "الوثائق"، المجلد الثاني، ص 383. أما دور المدبرين من آل صباغ ومشاقة والسكروج والعوره من الطوائف المسيحية، وآل فارحي اليهود وغيرهم، فكان شديد الوضوح في مراكز الإدارة والمالية في صيدا وعكا ودمشق وغيرها. وقد أشرنا إلى نماذج من أدوار هؤلاء المدبرين يُظهر أحدها أن ابراهيم الصباغ، الذي ذاع صيته إبّان حكم ضاهر العمر والجزار، كان بمثابة وزير المالية ومسؤول الإدارة والطبيب الخاص للوالي.

المدبرون في طليعة هؤلاء إذ يعتبر الأمير أن تلك الأموال من هباته ويستطيع التعويض عنها فيما بعد.

لكن تلك التدابير كانت تترك آثاراً طائفية لأن الأمير المصادرة أمواله ينتمي إلى إحدى الطوائف الإسلامية، في حين كان المدبر الذي يتعرض للمصادرة يهودياً أو من إحدى الطوائف المسيحية. فوجدت القوى المقاطعجية المسيحية أن دور المدبرين الموارنة، مهما بلغ من القوة، لا يمكن أن يشكل البديل لدور القوى المارونية المقاطعجية المنظمة القادرة على حماية ممتلكاتها التي ازدادت بشكل كبير. وكانت القوى المارونية المقاطعجية، دينية ومدنية، تخطط للتفرد بالسيطرة على مقاطعاتها، وبحكمها بصورة مباشرة، وبالتزام ضرائبها دون وساطة، بعد زوال نفوذ الأسر المقاطعجية الإسلامية عنها. وباتت القوى المقاطعجية المارونية تسعى جاهدة للتفرد بمقاطعاتها وإعلان سيطرتها السياسية والطائفية عليها. وبالرغم من أن ضغط الأمير بشير الشهابي الثاني منعها من تحقيق ذلك الهدف، فإنه ساعدها كثيراً على بلوغه بعد زوال حكمه، إذ أزال من طريقها معظم العقبات الداخلية وأضعف القوى المقاطعجية الدرزية، وعلى رأسها العائلة الجنبلاطية. وكانت تلك الأهداف تتقاطع مع المخططات الإستعمارية الخارجية، ولا سيما المخططات الفرنسية التي تسعى إلى إيجاد موطئ قدم لها في المشرق العربي.

لقد تداخل الضغط الخارجي مع الطموحات التجزيئية الداخلية لقيام نظام القائمقاميتين على أعقاب المركزية الشهابية أيام بشير الثاني والحكم المصري. وهذا النظام تعبير سياسي مباشر عن تحقيق بعض أحلام الزعامات المارونية المقاطعجية، الدينية والمدنية، في السيطرة على المقاطعات التي حكمتها منذ أيام الأمير يوسف ومدبره سعد الخوري، وبجهود المدبرين غندور الخوري وآل باز وغيرهم في الفترة اللاحقة.

ومن خلال الدور المتزايد للكنيسة والأسر المقاطعجية المارونية بدأت تبرز ملامح مرحلة جديدة تتميز بالصراع العنيف، لا سيما الصراع العسكري، بين القوى المقاطعجية القديمة التي فقدت الكثير من سيطرتها، والقوى المقاطعجية الجديدة الساعية إلى السيطرة.

وكان النصف الأول من القرن التاسع عشر مسرحاً لذلك الصراع الذي اتخذ

وجها طائفياً واضحاً بسبب التركيبة الطائفية نفسها لقوى الصراع السياسي المقاطعجي. وكان الفلاحون وقود ذلك الصراع. فدفعوا غالياً ثمن النزاعات بين القوى المقاطعجية، وهي نزاعات مستمرة حتى الآن"[186].

(186) راجع: عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الثاني، ص242، تقرير 28 حزيران/يونيو عام 1772.

الفصل الثالث

التفجّر السّكاني في الإمارة الشّهابيّة
وأثرُهُ في صِدَامَاتِ القرن التّاسِعَ عشرْ

أضواء على جغرافية الإمارة المعنية قبيل زوالها

دفن الأمير أحمد المعني في المحلة المسماة "قبة الشربين" في أعالي بلدة دير القمر، تاركا وراءه في عام 1697 سبعة مقاطعجيين يسيطرون على المقاطعات التالية: الشوف والمناصف والعرقوب والجرد والمتن والشحّار والغرب. فاجتمع المقاطعجيون لاختيار خلف للأمير المعني وتم الاتفاق على الأمير بشير الأول الشهابي حاكم راشيا، وابن أخت الأمير أحمد المعني، لأسباب سياسية بالدرجة الأولى تعود إلى دعم الأمير بشير لخاله المعني في حروبه مع الأميرين موسى وعلي آل علم الدين[1]. وبالرغم من حكم الأمير الشهابي لإمارة الشوف أو إمارة جبل الدروز، فإن راشيا بقيت خارج تلك الإمارة سنوات طويلة بعد تسلم الشهابيين حكم الإمارة. ولذا كان الأمير الشهابي ينتقل بمفرده، كما فعل بشير الأول وحيدر، إلى دير القمر فيحكمها بعد الموافقة العثمانية ودعم الولاة المجاورين. وقد ورث الأمير الشهابي عن خاله ثروة طائلة قدرت بحوالى 150 ألف قرش[2] ساعدته كثيراً على استمالة الولاة المجاورين، ولا سيما والي صيدا ثم والي دمشق ووالي طرابلس فتمددت إمارته كثيراً نحو الشمال والجنوب والبقاع. ورغم صدور الفرمان السلطاني بدعم مباشر من الأمير

---

(1) عادل اسماعيل، "الوثائق الدبوماسية والقنصلية" بالفرنسية، المجلد الثامن، ص 421

(2) م ن، ص 422.

حسين فخر الدين المعني بتولية الأمير حيدر الشهابي ابن بنت أحمد المعني باسم أمير الشوف، فإن الأمير بشير الأول كان الحاكم الفعلي لهذه الإمارة حتى وفاته مسموماً. واجه الأمير بشير أول تجربة عملية لمقدرته على الحكم بعد أشهر قلائل من تسلمه السلطة حين ثار الشيخ مشرف، بن علي الصغير على والي صيدا عام 1698، فكلف الوالي الأمير بشير بقمع الانتفاضة في بلاد بشارة مقابل منحه التزام مقاطعة صفد وثلاث مقاطعات في جبل عامل هي: بلاد بشارة والشومر والتفاح. ثم عاد فمنحه بلاد الشقيف بعد انتصاره[3]. فبدأت هذه المقاطعات الجنوبية في جبل عامل تنتسب إلى الإمارة الشهابية الحديثة العهد عبر الالتزام في فترات القوة، وتعود إلى والي صيدا في فترات الضعف. وبقيت تلك المقاطعات تابعة مباشرة إلى والي صيدا، ولم تشكل أية وحدة اندماجية مع الإمارة الشهابية[4].

بعد وفاة بشير الأول وتسلم الأمير حيدر حكم الإمارة الشهابية، قام والي صيدا بفصل مقاطعات صفد وبلاد بشارة والشومر والتفاح والشقيف مباشرة عن إمارة الشوف، فأعطى التزام صفد وعكا إلى ضاهر العمر الزيداني، ومنح التزام اقليمي الشومر والتفاح لآل منكر، والتزام الشقيف لآل صعب[5]. وكان بنو علي الصغير يستعيدون حكم تلك المقاطعات في جبل عامل عندما يقيمون علاقات جيدة مع ولاة صيدا. لكن تلك المقاطعات لم تدخل إمارة الشهابيين إلّا في فترات كانت تصاب فيها قواها المقاطعجية المحلية بهزائم عسكرية. واستطاع الأمير حيدر انزال الهزيمة بآل علي الصغير في معركة النبطية عام 1706 وعين مكانهم الشيخ محمود بو هرموش حاكماً على بلاد بشارة وجابي ضرائبها من قبل الأمير. وبقي وضع المقاطعات يتأرجح تبعاً لرغبات والي صيدا حتى قام الجزار بتسليمها إلى أعوان له من خارج المقاطعجيين المحليين. وفي مطالع القرن التاسع عشر كانت تلك المقاطعات ترتبط بتحالفات وثيقة عبر زعمائها المقاطعجيين مع الزعامات المقاطعجية في الإمارة الشهابية، ولا سيما إبّان صراع البشيرين الشهابي والجنبلاطي. ثم اتبعت بحكم الإمارة إبّان الحكم المصري ووكيله بشير الشهابي وكانت تدفع ضرائبها عبر هذا الأمير.

---

(3) م ن، ص 433.

(4) م ن، ص 208.

(5) م ن، ص 425.

لم تكن حدود تلك المقاطعات الجنوبية واضحة المعالم بل كانت تمتد أو تتقلص تبعاً لنفوذ الزعيم المقاطعجي الذي يحكمها. وباستثناء بعض مناطق جزين[6] والتفاح وحاصبيا ومرجعيون، بقيت تلك المقاطعات خارج الصراع السياسي الطائفي الذي أعقب سقوط الإمارة الشهابية، ولا سيما إبّان حكم القائمقاميتين والمتصرفية، وبقيت تتبع ولايات صيدا وبيروت ودمشق حتى دخول عساكر الانتداب الفرنسي وتجميع المنطقة في دويلات طائفية تابعة لها. فكان نصيب المقاطعات الجنوبية أن اتبعت بدولة لبنان الكبير. ويلاحظ أن أساليب الفرنسيين قد فشلت في تحريك بعض الزعامات المارونية المحلية للقيام بأعمال عسكرية تكون مقدمة لانضواء تلك المقاطعات تحت لواء المشروع الفرنسي الساعي للهيمنة على المنطقة الشرقية من البحر المتوسط تحت ستار حماية الأقليات المسيحية ولم يكن وجود يذكر لنفوذهم في المقاطعات الجنوبية حتى مطالع القرن العشرين في حين ازداد نفوذهم في جزين والشوف والمتن والبقاع وجبيل والبترون والكورة والزاوية وساحل بيروت وغيرها في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

تشير التقارير الفرنسية إلى مناطق السكن في المقاطعات التي انتقلت لحكم الشهابيين مركزة على النقاط التالية:[7]

- تعتبر بلاد التيم، واكبر قواعدها راشيا وحاصبيا، مركز نفوذ العائلة الشهابية الأساسي بحيث يندمج تاريخ هذه المنطقة بتاريخ العائلة الشهابية نفسها.

- تعتبر منطقة جبل عامل وبلاد بعلبك في البقاع مناطق السكن الشيعي (يسميهم التقرير المتاولة) منذ سنوات طويلة قبل بداية القرن التاسع عشر. وهم يسكنون المنطقة الممتدة بين صيدا وصور ويهيمنون بالالتزام على مناطق الزاوية وجبيل والبترون والكورة. ويسكن بعض زعمائهم من آل حمادة في مدينة جبيل على الساحل. وتمتد حدودهم إلى جوار جبيل وطرابلس وبعلبك. وكان السكن الشيعي يمتد عبر قوسي دائرة تنتهي أطرافها في البحر المتوسط: الأول، أو الجنوبي، ينغرز في صيدا، والثاني، أو الشمالي، ينغرز في جبيل. ويتقابل الطرفان دائرياً، كل باتجاه الآخر، نحو الداخل في البقاع.

---

(6) بعد عين دارة كانت جزين من نصيب الشيخ علي جنبلاط، ونال الشيخ أبو نكد بلدة الناعمة وجوارها، المجلد الثامن، ص 431.

(7) عادل اسماعيل، الوثائق الدبلوماسية والقنصلية، بالفرنسية، المجلد التاسع، ص 184-189.

- حتى مطالع القرن السابع عشر، أي زمن تسلم الشهابيين حكم الإمارة، كانت التسمية الجغرافية تشمل جبلين لم يكن الباب العالي يعترف ألّا بأحدهما، وهو جبل الدروز أو إمارة جبل الشوف. وأما الجبل الثاني، أو جبل كسروان، فتسمية محلية غير معترف بها حقوقياً لأن كسروان تابعة لجبل الشوف. ويتوهم التقرير أن منطقة كسروان لم تكن حتى نهاية الحكم الصليبي منطقة سكن مسيحي، بل كان سكانها من المسلمين، وأن المسيحيين لم يمكنوا طوال حكم الفرنجة سوى بعض المدن الساحلية.

- مع بروز الحكم الشهابي، كان الوضع السكاني في كسروان قد تبدل كثيراً، ولا سيما بعد حملة المماليك على الدروز والشيعة والنصيريين العصاة في كسروان. وكان للتهجير أثر حاسم في انتقال جماعات سكانية كبيرة من الجبال المحيطة بطرابلس إلى بلاد كسروان بحيث بات الوجود الإسلامي فيها قليلاً جداً. ويشير التقرير السابق إلى هذا الوجود بقوله أنه مجرد ذكرى لمسجد قديم مهدم.

- ولما كان ارتباط الدرزية بأعمال الحرب والسياسة المقاطعجية وثيقاً، فإن شؤون الزراعة وتربية الماشية والحرف قد تركت بمعظمها لليد العاملة المسيحية التي انتقلت إلى مقاطعات جبل الدروز أو جبل الشوف من كسروان وجبيل وسائر أرجاء سوريا. وحتى الزعامات المقاطعجية المسيحية التي ظهرت لاحقاً في القرن التاسع عشر، كآل الخازن وغيرهم، كانت زعامات فلاحية ترقت في مقاطعاتها فسيطرت على مساحات شاسعة من الأراضي، ونالت التزام ضرائبها بإشراف الأمير المقاطعجي الشهابي. وكانت زعامات كسروان والمتن والزاوية والكورة وجبيل والبترون وغيرها، فلاحية ترقت حديثاً ولا تنتسب إلى السلالات المقاطعجية العريقة التي سيطرت على هذه المنطقة منذ مئات السنين كالمعنيين والشهابيين والبحتريين وآل علم الدين والتنوخيين والإرسلانيين وغيرهم.

- ويشير التقرير أخيراً إلى اختلاط السكن في المتن الذي يقع إلى جوار بلاد كسروان. وكان هذا الاختلاط السكني الأول من نوعه في إمارة الشوف. وكان المتن منطقة الحدود بين الامتداد السكني المسيحي الماروني بخاصة، والتجمع السكني الدرزي الذي يعتبر بداية امتداد التجمعات السكنية الدرزية الكبيرة في الشوف بصورة خاصة. وبعد زمن طويل من التبدلات السياسية والنكبات التي حلت بزعماء الدروز، ولا سيما النكبات العسكرية والاقتصادية، بات المرابعون القدماء أسياد الأراضي التي يعملون عليها إذ تملكوها بطرق مختلفة، منها الشراء النقدي والهبات والمغارسة

وشراكة الشلش وغيرها. وتؤلف منطقة المتن بشكل خاص، وبعض مناطق ساحل بيروت والدامور حتى دير القمر وعين دارة ورشميا وحمانا بشكل عام، المناطق المختلطة التي جرت فيها الصدامات الدموية ذات الوجه الطائفي، وهي الصدامات التي تجد الكثير من تفسيراتها العلمية في التبدلات السكانية، والملكية العقارية الجديدة، والهيمنة المقاطعجية، ونظام الضرائب، بالإضافة إلى الأصابع الخارجية ومشاريعها لتصديع السلطنة العثمانية وانتزاع ولاياتها تحت ستار حماية الأقليات الطائفية فيها.

التمدد على حساب ولاية طرابلس

كان المقاطعجيون آل حمادة يسيطرون على مقاطعات جبيل والبترون والكورة وبلاد الزاوية. وكانوا تابعين لوالي طرابلس يدفعون ضرائبهم إليه، ويتمنعون عن دفعها في كثير من الأحيان. وقد تزامن حكم بشير الشهابي الأول مع حملة قام بها والي طرابلس قبلان باشا، شقيق ارسلان باشا والي صيدا، لإخضاع الحماديين وإجبارهم على دفع الضرائب المتأخرة التي قدرت بحوالى 250 الف قرش[8]. مما يؤكد أن زمناً طويلاً كان قد مضى على مقاطعجيي آل حمادة دون أن يدفعوا ضرائبهم لوالي طرابلس. واستطاعت الحملة العسكرية إخضاع الحماديين، وسجن كثير منهم في قلعة طرابلس، فتدخل الأمير بشير الشهابي الأول لمصلحتهم وطلب العفو عنهم وضَمَن تأديتهم ضرائبهم، بما فيها جميع المتأخرات. وقبل والي طرابلس كفالة الأمير الشهابي ومنحه لقب "حاكم بلاد آل حمادة"[9]. فكان الأمير يرسل سنوياً عدداً من المراقبين إلى جبيل والبترون فيشرفون مباشرة على جباية الضرائب وإرسالها إلى والي طرابلس. وكان هذا الوالي يجدد الالتزام للأمير الشهابي والحماديين في وقت واحد، فبقي الحماديون جباة ضرائب تلك المقاطعات بضمان وإشراف مباشرين من الأمير الشهابي.

بقيت علاقات تلك المقاطعات بالإمارة الشهابية سطحية جداً، أي على مستوى ضمان الأمير للمقاطعجي المحلي، ومن غير تدخل في شؤونها. وكانت هذه المقاطعات تابعة لولاية طرابلس مباشرة، ولم تدخل في صراع مع الإمارة الشهابية إلّا

---

(8) م ن، المجلد الثامن، ص 424.

(9) م ن، المجلد التاسع، ص 207 - 208.

بعد تولي الأمير يوسف حكم جبيل والبترون وبلاد الزاوية بالالتزام من والي طرابلس في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر. ولذلك يمكن التأكيد بأن التوسع الشهابي بدأ باتجاه بيروت لإيجاد مركز تجاري للإمارة على الساحل، بعد حرمان الإمارة المعنية من مرفأ صيدا وإعلانها ولاية تراقب تحركات الأمراء منذ عام 1666.

وتم ربط بيروت بالإمارة الشهابية منذ أيام الأمير ملحم الذي نال التزامها لنفسه دون أن تتبع الإمارة. ولكن مصير بيروت بدأ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمصير الإمارة منذ مطالع القرن الثامن عشر، وكذلك مصير البقاع، مع فارق كبير بينهما، إذ عمد والي دمشق إلى تلزيمه للأمير ملحم الشهابي منذ عام 1749[10]. وظل التزام بيروت يتجدد للأمير ملحم من والي صيدا طوال 25 سنة، الأمر الذي عمق ارتباطها بالإمارة فباتت قاعدتها التجارية الأولى. أما التزام البقاع فكان يتنقل باستمرار بين الأمراء الشهابيين والمشايخ الجنبلاطيين ومشايخ بعلبك، وكذلك كان التزام منطقة زحلة التي خضعت لأمراء آل أبي اللمع. واستمر وضع المقاطعات التابعة للشهابيين دون تعديل في التسميات حتى نهاية القرن الثامن عشر. فالإمارة الشهابية كان يطلق عليها إمارة الدروز، وأميرها أمير الدروز، وسكانها هم الدروز، سواء أكانوا من المسيحيين أم من المسلمين. وهنالك تسميات أخرى جغرافية أو مقاطعجية، كبلاد الزاوية أو بلاد المتاولة. وكانت جبيل والبترون والكورة تسمى أحياناً "جبل لبنان" دون أن تعني هذه الصفة أية إشارة إلى طائفة معينة، لأن سكان الإمارة كلهم كانوا يُعرفون بالدروز. أما سكان المقاطعات التابعة لولاية طرابلس فيعرفون بأسماء المقاطعجيين الذين يجبون ضرائبهم، أو بأسمائها الجغرافية كبلاد عكار، والضنية، والمنية، والنصيرية والكورة...[11].

يشير القنصل الفرنسي في صيدا، دو توليس (De Taulès) في تقريره بتاريخ 2 حزيران/يونيو عام 1772، أي في أواخر القرن الثامن عشر، إلى "بلاد المتاولة" و"بلاد الدروز" التابعة جميعاً لولاية صيدا. "فبلاد الدروز تمتد على الساحل من صيدا حتى طرابلس وعلى عمق 15 كلم، وتعتبر بيروت مرفأها البحري. وأما بلاد

---

(10) م ن، ص 212.

(11) م ن، المجلد الثالث، ص 285 - 287.

المتاولة فتمتد من الرأس الأبيض على طول تسعة كيلومترات ساحلية ومثلها تقريباً نحو الداخل، ومرفأها مدينة صور. ومن الرأس الأبيض تبدأ بلاد صفد"(12).

وبناء على طلب من وزارة العلاقات الخارجية الفرنسية لإعلامها بوضع الدروز والموارنة في الإمارة الشهابية في مطالع القرن التاسع عشر، يرسل مسؤول العلاقات التجارية في القنصلية الفرنسية في صيدا أجوبة مفصلة على الأسئلة المطروحة نستعرض بعضها:(13) "فالموارنة فقراء لكنهم شديدو التعلق بالأمة الفرنسية. وأما الدروز فأغنياء، و لاسيما مشايخهم وهم معادون للأوروبيين، وبشكل خاص للفرنسيين. وعدد السكان الدروز عشرون ألف رجل، وعدد الموارنة ما بين 75 إلى 80 ألفاً. وهنالك 6 آلاف درزي مسلح مقابل 25 ألف ماروني يحمل السلاح.. وينحصر نفوذ الدروز في حدود الإمارة، في حين يقيم الموارنة علاقات هامة مع سائر الطوائف المسيحية في سوريا وفلسطين. والحرير أبرز منتوجاتهم، وفي الجبل ست وثلاثين قرية كبيرة أو "مدينة". ومركز الجبل في دير القمر. وينقسم السكان طائفياً كالتالي: ابتداء من نهر الكلب حتى طرابلس كلهم من الموارنة. ومن نهر الكلب حتى الجبال المحيطة بصيدا دروز وموارنة معاً. ومركز سكن المتاولة من الجبال المحيطة بصيدا حتى عكا. ومدينة جونية هي المكان المفضل ليكون أكبر مرفأ للمسيحيين. وأما على صعيد القوى العسكرية للطوائف فالموارنة هم أكثرهم عدداً، ولكن المتاولة الذين لا يعدون أكثر من إثني عشر ألف نسمة في ولاية صيدا جنود ممتازون. وهم يقيمون علاقات عداء شديدة مع الدروز، لكنهم يتعايشون مع المسيحيين. وأما الأتراك (أي السنة - ملاحظة لنا) فيتآخون مع الموارنة ويتعاونون معهم للقضاء على الدروز والمتاولة معاً..."

وأما عن موقف هذه الطوائف السياسي من الحكم التركي والإنكليزي والفرنسي، ولا سيما في حال الإقدام على إرسال حملة فرنسية جديدة، فيبرز التقرير المعلومات التالية:

"لا أهمية للنفوذ الإنكليزي في هذه المنطقة، فهو شبه معدوم لأن الرأي العام يدعمنا بقوة، وذلك بفضل جهود رجال الدين ومشايخ الموارنة.. وأما الأمير بشير

---

(12) م ن، المجلد الثاني، ص 252.

(13) م ن، المجلد الثاني، ص 49-52.

فيحترم الإنكليز ظاهرياً، ولكنه يرغب في إقامة علاقات وطيدة معنا. وما بعض الضربات التي توجه لنفوذنا بين الحين والآخر إلّا لتذكيرنا بأننا نهمله عمداً".

".. وإما علاقات الموارنة والدروز والمتاولة بالباب العالي فمجرد علاقات دفع ضرائب والتزام وهم لا يعتبرون أنفسهم معنيين إطلاقاً بمصير السلطنة العثمانية. إنهم يتبعون زعماءهم مباشرة ولا يعرفون أية فرمانات تصدر عن الباب العالي ألّا عبر هؤلاء الزعماء..

وفي حال نجاح حملة عسكرية فرنسية بالتمركز في هذه المنطقة فإن الدروز سيتركون كل ملكياتهم ويرحلون إلى فارس(!). وإما الموارنة فبفعل الحب، بل أقول بفعل العشق، سيهللون ويفرحون، وكذلك سيفعل المتاولة، إنما بكثير من التحفظ.."[14].

يتحدث هذا التقرير على سهولة الفتح الفرنسي للمنطقة، ويؤكد على اهتمام فرنسي بالغ بدقائق الوضع الجغرافي والسكاني والسياسي للمشرق العربي. فالفرنسيون بدأوا منذ مطالع القرن التاسع عشر يخططون لغزو المشرق العربي إنطلاقاً من مناطق السكن الماروني ومحاولة التودُّد إلى الأقليات الطائفية الأخرى كالشيعة. كما أن علاقاتهم السياسية بزعماء الدروز لم تكن سيئة بالرغم من أن التقرير يصنف الدروز في خانة المعادين لكل الأوروبيين. فهنالك عدة تقارير تشير إلى العلاقات السياسية الجيدة بين الفرنسيين وكثير من الزعامات المقاطعجية الدرزية. ولسوف يكون هذا الاهتمام الفرنسي بالمنطقة أحد المصادر الرئيسية لدراسة تطورها السكاني والعمراني والجغرافي والسياسي بحيث يمكن تقديم لوحة احصائية هامة عن ذلك التطور من خلال معلومات الأرشيف الفرنسي.

وتتشعب أسئلة وزارة الخارجية الفرنسية باستمرار لتشمل كافة المعلومات حول المنطقة، وتتوسع أجوبة القناصل الفرنسيين فتستغرق عشرات الصفحات في كل مرة.

فتقرير أول أيلول/سبتمبر عام 1806 يقارب الأربعين صفحة، وكذلك التقارير الأسبوعية لوزارة التجارة الفرنسية، وتقرير أواخر أيار/مايو عام 1812 الذي يتجاوز الثلاثين صفحة ويعطي معلومات تفصيلية هامة.

ومن تلك التقارير يمكن استخلاص النتائج التالية:

---

(14) م ن، المجلد الثالث، ص 50 - 51.

"يتجاوز عدد سكان المناطق المحيطة بطرابلس لجهة عكار وبلاد النصيرية السبعين ألفاً. وقاعدة بلاد النصيرية هي صافيتا، وحاكمها يسمى شيخ الجبل، أي شيخ جبل النصيرية. وأما بلاد عكار فمقاطعة يسكنها الأتراك (أي المسلمون السنّة) والروم (أي الأرثوذكس). ويحكمها ثلاثة زعماء هم: علي بك ومقره في القرية التي يسمى القضاء باسمها (عكار العتيقة اليوم)، وعبود بك، وقدور بك، وكلهم من آل المرعبي.."[15]، وبين منطقة عكار وبلاد النصيرية تسكن قبيلة "عرب الجحيش" ويبلغ تعدادها أكثر من خمسة آلاف نسمة وتسيطر على أراضي واسعة[16].

ونشأت بعد وفاة حسن شهاب، شقيق الأمير بشير، عام 1808، أزمة عنيفة بين والي طرابلس والأمير بشير حول مقاطعات البترون وجبيل. فقد كان الجزار أول من فصلها عن ولاية طرابلس عندما تولى ولايتي طرابلس وصيدا معاً، وجعل عليها الأمير يوسف الشهابي لقاء ضريبة باهظة. واستمر هذا التقليد بعد وفاة الجزار. ولكن والي طرابلس حاول انتزاعها من الأمير بشير حتى أقنعه هذا الأخير بكميات وافرة من المال، وفرض الأمير لقاء ذلك ضرائب جديدة أهمها ضريبة 5 قروش على كل فرد من عمر 13 سنة وصاعداً[17].

في تلك الفترة، وبناء على إلحاح الدولة العثمانية بالمساحة تمهيداً لفرض ضرائب جديدة، بدأ المسح في مقاطعات جبيل والبترون والجبة والكورة بإشراف الأمير بشير. لكن الدولة العثمانية منحت أراضي المالكانة في جبيل والبترون والجبة والكورة إلى سليمان باشا، والي طرابلس الذي حاول انتزاعها من الأمير الشهابي وتسليمها لابنه علي آغا. ونظراً لتداخل الأراضي وكيفية تلزيمها وجباية ضرائبها بات الأهالي يدفعون الضرائب عدة مرات في السنة الواحدة كما حدث سنة 1811 عندما دفعوا الضريبة أربع مرات في العام نفسه.

هذا الواقع دفع الأهالي للاحتجاج والتهديد بالعصيان، وسبب صراعاً عنيفاً بين الأمير بشير ووالي طرابلس، وكادت الحرب تقع بينهما. ونقل الأمير مركزه مؤقتاً من دير القمر إلى غزير ليكون على مقربة من المنطقة. ولكن والي طرابلس تفاهم أخيراً

---

(15) م ن، المجلد الرابع، ص 102 و339.

(16) م ن، ص 375.

(17) م ن، ص 195 و197 و244 و252 و287 و289.

مع الأمير بشير الذي عين ابنه الأمير قاسم على تلك المقاطعات ليجبي ضرائبها، وقاد بنفسه حملة عسكرية وصلت إلى أميون. وتدخل البطريرك الماروني للصلح بين أهالي بشري والأمير بشير الذي عاد بضريبة مقدارها 41 كيساً.

توضح التقارير أن تلك المقاطعات كانت تابعة مباشرة لولاية طرابلس حتى إعلان القائمقاميتين رسمياً عام 1845. ولم يكن المقاطعجيون فيها يتمتعون بنفوذ سياسي أو عسكري كبير طوال الحكم الشهابي، مما ينفي صفة "الاستقلالية" المزعومة لهذه المقاطعات "وحكم نفسها بنفسها"، ويؤكد أنها كانت تتأرجح بين الخضوع لوالي طرابلس، الحاكم الحقوقي باسم الدولة العثمانية، والخضوع للأمير الشهابي، الحاكم الفعلي بالتفاهم مع والي طرابلس لجباية ضرائب تلك المنطقة[18].

ومنذ مطالع القرن التاسع عشر بدأت تقارير الفرنسيين تشير إلى تعبير "لبنان" كمصطلح جغرافي يضم حدود الإمارة الشهابية. ففي تقرير بتاريخ 2 حزيران/يونيو عام 1809، يشير قنصل طرابلس إلى هذا المصطلح بقوله "يقسم لبنان إلى مقاطعتين كبيرتين: شمالية تابعة لولاية طرابلس ومركزها جبيل حيث سكن حاكمها الأمير الشهابي، وجنوبية مركزها دير القمر حيث سكن الأمير الشهابي الحاكم. ولذا فإن ثمن خلعة الإمارة يقسم بين والي طرابلس الذي ينال 130 كيساً، ووالي عكا - والي صيدا سابقاً - وحصته 60 كيساً.

ومن الواضح أن المنطقة المارونية هي التي تدفع القسم الأكبر من الضرائب التي تصل في الجباية إلى 400 كيس[19].

فتقارير الفرنسيين تتكلم إذن على مقاطعتين: درزية ومارونية، وهما تسميتان سوف يكثر استعمالهما فيما بعد. كذلك بدأت تلك التقارير تتحدث عن "لبنان" و"جبل لبنان" و"الإمارة اللبنانية" بدل التسميات السابقة "جبل الدروز" و"الشوف" و"إمارة الدروز" و"بلاد الدروز" وغيرها. ونعتقد أن التسميات التي ظهرت في الكتابات التاريخية اللاحقة[20] هي التسميات التي أطلقتها تقارير القناصل الفرنسيين، والتي

---

(18) م ن، ص 312 و313 و329 و331 - 333.

(19) المجلد الرابع، صفحات 221-222. "ولبنان مباحث علمية..."، المجلد الأول، ص43.

(20) يشير أثناسيوس الحاج مثلاً إلى أن "عدد سكان لبنان عام 1771 (كذا) كان يناهز المئتي ألف. وكان جيش لبنان (!) إبان الحرب لا يقل عن الأربعين ألفاً..." "الرهبانية الشويرية"، الجزء الأول، ص95.

بدأت تتخذ في الاستعمال مضامين سياسية - طائفية جديدة تنسجم مع ازدياد هيمنة الزعامات المارونية، الدينية منها والمدنية، على سائر الزعامات المقاطعجية السابقة. ومستخدمو هذه التعابير يندرجون، بأغلبيتهم الساحقة، في إطار المدرسة التاريخية الطائفية لمجلة "المشرق" اليسوعية.

وهي تقدّم معلومات إحصائية مفصلة عن تلك المقاطعات، سواء ما كان منها تابعاً مباشرة بالالتزام للإمارة الشهابية، أو ما كان تابعاً لولاية طرابلس.

فتقارير عام 1812 تحدد عدد سكان مدينة طرابلس بحوالى 14900 نسمة (في تقرير آخر 14200) منهم مئة من اليهود، ومئتان من الموارنة، و2700 من الروم الارثوكس، و9000 من المسلمين، و800 من الإشراف الذين ينتسبون إلى الرسول. وأما الباقون فمن عساكر السلطة العثمانية. وسكان أسكلة طرابلس أو الميناء يبلغون حوالى ثلاثة آلاف نسمة[21].

علاوة على ذلك يشير تقرير القنصل الفرنسي في طرابلس إلى النزوح الشتوي للموارنة الرعاة نحو طرابلس ."ففي فصل الشتاء، يزداد سكان طرابلس بأعداد كبيرة من العائلات المارونية الفقيرة التي لا تجد لها عملاً في جبال لبنان (!) المرتفعة والمغطاة بالثلوج، فتنحدر بقطعانها لتسكن المغاور المحاذية لمجرى النهر (نهر أبو علي أو قاديشا) أو في البيوت المهجورة بجوار المدينة، مما يرفع عدد سكان طرابلس إلى أكثر من 15 ألف نسمة"[22].

وفي جوار طرابلس تقع "مقاطعة الزاوية التي يسكنها الموارنة ويدمجون اسمهم بالدروز.. والموارنة طائفة شديدة الإخلاص لفرنسا، ويعتبر بطريركهم ملك الفرنسيين حامياً لرعاياه الذين يعدون مئة ألف ويشكلون ثلثي سكان المنطقة[23].

"والقسم الأكبر من الجبل المحيط بمدينة طرابلس تابع أمير الدروز، ويسكنه الموارنة حتى كسروان. وأبرز مناطقهم جبة بشري ومركزها قصبة تحمل اسم بشري.

---

(21) عادل اسماعيل، الوثائق الدبلوماسية والقنصلية، بالفرنسية، المجلد الرابع، ص 337 - 367.

(22) م ن، المجلد الرابع، ص 367.

(23) م ن، ص73.

وأكبر معاقلهم أهدن وقنوبين، مركز البطريركية المارونية، ودير قزحيا، وهو أكبر أديرة الموارنة، ويحمل اسم القديس انطونيوس، وزغرتا، وهي البلدة القريبة من طرابلس. وتنتج هذه المناطق الخمر الجيد.

وهنالك إلى الشمال مقاطعات المنية والضنية وتسكنها أغلبية أسلامية تحت زعامة آغا. والضنية منطقة غنية بالأشجار المثمرة وخشب البناء. وتشتهر كذلك بالرخام وتربية النحل وتجارة الثلوج التي تنقل صيفاً إلى طرابلس لصناعة المرطبات. وأكبر زعاماتها آل رعد، وملتزم ضرائبها علي آغا رعد"[24]

"وهنالك على محاذاة الساحل البترون، وهي مرفأ صغير، وتتبعها بلدة دوما وفيها منجم حديد تصنع منه حدوات الخيول في كل أرجاء سوريا. وأما جبيل فهي مقر الأمير الشهابي الحاكم، وسكانها من الموارنة والمتاولة والروم (الأرثوذكس). وهاتان المقاطعتان يسيطر عليهما أمير الدروز (الأمير الشهابي) لقاء 20 كيساً من الضرائب. وأما تعداد سكانها فيتجاوز خمسة وعشرين ألف نسمة[25]. ومقاطعة جبيل هي حدود ولاية طرابلس التي تضم أيضاً قضاء الكورة حيث يكثر سكن الروم (الأرثوذكس) والمسلمين السنة. والكورة قسمان: السفلى والعليا وتكثر فيها زراعة التبغ الجيّد".

ويلخص التقرير علاقة هذه المقاطعات بوالي طرابلس عام 1818 بأنها "علاقة غير مباشرة ترتكز فقط على جمع الميري وتلزيم هذه الضريبة سنوياً. وتقتصر سلطة الوالي فعلياً على مدينة طرابلس وجوارها"[26]. وهذه الإشارة، ـ معطوفة على وضع الإمارة الشهابية زمن بشير الثاني، توضّح مدى ارتباط تلك المقاطعات ارتباطاً مصيرياً بمستقبل النظام السياسي الشهابي منذ مطالع القرن التاسع عشر، وتفلتها من التبعية الصارمة التي كانت تخضعها سابقاً لولاية طرابلس إبان حكم آل حمادة لتلك المقاطعات.

---

(24) م ن، ص 375.

(25) م ن، ص 376.

(26) م ن، ص 339 - 340.

شهدت مطالع القرن التاسع عشر تقلصاً كبيراً في نفوذ ولاة طرابلس حتى أن ثلاثة منهم هم ابراهيم باشا، ومحمد باشا ابنه، وكالاندر باشا عجزوا عام 1812 عن تسلّم المدينة من مصطفى بربر، حليف الأمير بشير الشهابي الثاني[27]، لممارسة ولايتهم عليها.

بدأت زعامات المقاطعات التابعة لهذه الولاية تتملص من نفوذ واليها وتقيم لها تحالفات محلية. ويشير تقرير القنصل الفرنسي في أواخر أيار/مايو عام 1812 إلى أن "حكومة اللاذقية أكثر غنى وامتداداً عن ولاية طرابلس. فهي تضم 13 مقاطعة، وفيها 40 شيخاً يتمتعون بنفوذ محلي كبير ويجبون ضرائبهم مباشرة ويقدمون التزامها للمتسلم. حتى أن البعض منهم، متحصناً في جباله، يرفض تسليم المال المتوجب عليه"[28].

يتخذ بعض المؤرخين الطائفيين من هذا الواقع الذي يجد تفسيره دوماً في صراع المركزية عبر كافة المراحل التاريخية مقياساً للتدليل على "استقلالية الجبل اللبناني" وانفصاله المبكر عن السلطنة العثمانية. لكن التقارير الدبلوماسية تؤكد على أن حالات العصيان، ورفض تسليم الضرائب، والتمرد على سلطة الولاة الضعفاء، والامتناع عن المشاركة في حروبهم، ولا سيما خارج مقاطعات سيطرتهم، لم تكن حكراً على المقاطعجيين اللبنانيين، بل كانت قاعدة عامة للعلاقة بين السلطة المركزية العثمانية ممثلة بالولاة، وبين الحكام والمقاطعجيين المحليين. أما تاريخ تطور تلك العلاقة فيمر عبر مراحل متعددة من المركزية الصارمة والتشتت المقاطعجي الذي كان ينجم عنها حتى نهاية الحكم العثماني.

كانت حدود ولاية طرابلس لعام 1812 كالتالي: من السويدية شمالاً، وهي بلدة في نهاية مقاطعة اللاذقية، إلى نهر الكلب جنوباً، ومن البحر الأبيض المتوسط غرباً إلى الجبال التي تنحدر حتى مجرى وادي العاصي شرقاً.

ويتوزع سكان ولاية طرابلس على المقاطعات بالنسب التالية[29]:

---

(27) م ن، ص 355.

(28) م ن، ص 377.

(29) م ن، ص 341.

إسم المقاطعة	السكان
اللاذقية وجوارها	86130 نسمة
صافيتا	40000 نسمة
عكار	20000 نسمة
جزيرة ارواد	2000 نسمة
طرطوس	4000 نسمة
الضنية	6000 نسمة
المنية	3000 نسمة
ما يتبع عن (جبال لبنان) لولاية طربلس	60000 نسمة
مدينة طرابلس والقلمون	14900 نسمة
المجموع السكاني العام لولاية طرابلس عام 1812	236030 نسمة

حقل الصدام السكاني

في إطار جمع المعلومات عن مقاطعات الإمارة الشهابية والولايات السورية بكاملها تشير تقارير الفرنسيين عام 1812 إلى أن سكان مدينة صيدا كانوا يعدون حوالى 10500 نسمة منهم 3400 عامل يتوزعون على حرف الحدادة والدباغة والحياكة والصيد البحري وصناعة الفخار والكلس والبناء والجلود والخياطة والحبال. ومنهم كذلك عدد من المكارين الذين يستخدمون الجمال والبغال، كما أن منهم من يهتم بالبساتين والحراثة وزراعة الخضر وغيرها. وتنعدم في صيدا عام 1812 كل أنواع العملة الورقية وكذلك البنوك والبورصة التجارية وتتعرض فيها أسعار النقد لأزمات حادة بسبب المضاربة. وتباع في صيدا جميع المنتجات الصادرة عن المقاطعات التابعة لها وعن المناطق المجاورة. وأبرز تلك المنتجات القمح والشعير والخضر والفواكه والذرة والسمسم والحرير والقطن والتبغ والزيت والعسل والغراء وغيرها[30].

---

(30) المجلد الثالث، ص 104-106.

وتشير المعلومات الاحصائية لعام 1812 عن الإمارة الشهابية التي يسميها التقرير "الجبل الممتد من جسر صيدا حتى جسر المعاملتين" إلى أن عدد السكان يقدر بحوالى 180 ألف نسمة منهم 60 ألف عامل في جميع الفروع المذكورة في مدينة صيدا. وفي هذه الإمارة محترفات (يسميها التقرير فبارك) لصنع الثياب، والقرميد والجزادين والخيام، وأخرى للحياكة كما أن فيها صناعة صابون وطباعة وغير ذلك[31].

أي أن تقارير الفرنسيين تجعل سكان الإمارة الشهابية 240 ألف نسمة منهم 180 ألفاً تابعون لولاية صيدا و60 ألفاً تابعون لولاية طرابلس. ويجبي الأمير الشهابي ضرائب تلك المناطق بالالتزام. علماً أن تلك الأرقام غير دقيقة بسبب غياب الإحصاء الرسمي واعتماد التقديرات من بعيد، لكن لا مناص من ايراد بعض الأرقام لإعطاء فكرة احصائية عن تلك المقاطعات الخاضعة للإمارة الشهابية، سواء بالوراثة عن المعنيين أو بالالتزام من الولاة.

يناقش دومينيك شفالييه بعمق الأرقام المقدمة عن سكان الإمارة الشهابية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتحديداً حتى نهاية الحكم الشهابي، فيستعرض معظم التقارير والكتابات التي قدمت احصاءات عن هذا الموضوع وكيفية تحديدها للإمارة الشهابية ومقاطعاتها، وما إذا كان الإحصاء يتناولها بالإجمال أم يتناول كل مقاطعة على حدة. ويستبعد الأرقام التي ترفع عدد سكان الإمارة إلى 400 ألف نسمة مع اختلال هائل في نسبة الموارنة إلى الدروز. ويرجح الأرقام التي تجعل سكان هذه الإمارة بين 210 ألاف نسمة و260 ألفاً إلى الإحصاءات، ولا سيما أحصاء ادواردز (R. Edwards)(213 ألفاً) وتوفينيل (Thouvenel) (245 ألفاً) وأشيل لوران (Achille Laurent) (218 الفاً). وأما هنري غيز فيرفع الرقم إلى 300 ألف نسمة شاملاً مرجعيون التي يقدر عدد سكانها بحوالى 8000 نسمة.

أما طنوس الشدياق فيحدد الرقم بحوالى 107 آلاف ذكر، وهو رقم قريب من الإحصاء الذي تقدمه التقارير الفرنسية لعام 1860 أي 105 آلاف ذكر باستثناء رجال الدين. وأما القنصل الفرنسي بوريه (Bourée) فيقدم الرقم 194 ألفاً لعام 1847 لسكان "جبل لبنان"، ولا سيما القسم الجنوبي منه حيث دارت الصدامات الدموية بين الدروز والموارنة.

---

(31) م ن، ص 107-110.

ويشير شفالييه إلى أن أرقام القنصل بوريه كانت رداً على تيار يتزعمه بعض النواب الفرنسيين الذين دعموا الشركة الفرنسية المسماة "شركة الإغاثة العاملة من أجل مسيحيي لبنان" التي أسسها الأب اليسوعي جان عازار وكان يدعمها المطران عبد الله البستاني وجوزف كونتي، أحد موظفي السفارة الفرنسية في صيدا. وكانت هذه الشركة تحظى بدعم الشركة الأم التي تتفرع عنها وهي الشركة الفرنسية المسماة "شركة مار فنسان دوبول (St. Vincent de Paul) ذات النفوذ الهام داخل الإدارة الفرنسية. وكانت أرقام الأب عازار وبستاني وكونتي وشركاهم ترفع سكان "لبنان" إلى 345 ألفاً و350 ألفاً لإيهام الرأي العام الفرنسي بحجم الموارنة في المنطقة، فجاءت أرقام القنصل بوريه أي "194 ألفاً" تصب الماء البارد على تلك الرؤوس الحامية، التي راحت تضفي عليه جميع النعوت السيئة[32].

تبرز تلك الأرقام بضع ملاحظات أساسية نوجزها كما يلي:

- أنها ليست تقديرات علمية صحيحة بل هي ذات طابع سياسي واضح، وترتبط مباشرة بالسياسة الفرنسية الاستعمارية لحملها على اتخاذ قرارها النهائي بغزو المنطقة تحت ستار "حماية المسيحيين فيها، ولا سيما الموارنة".

- تفجُّر المشكلة الاجتماعية بجانبها السكاني في الإمارة الشهابية حيث تتمركز إعداد بشرية كبيرة في مساحات جغرافية ضيقة. فقد قدرت المساحة التي سيطر عليها بشير الثاني بحوالى 3200 كلم2، منها 80 ألف هكتار فقط قابلة للزراعة. فإذا قدرنا سكان الإمارة آنذاك بحوالى 200 ألف، أصبحت الكثافة السكانية 250 نسمة في الكلم المربع الواحد من المساحة القابلة للزراعة. وهي كثافة سكانية كبيرة إذا ما نظر اليها من زاوية التكنيك الزراعي البدائي المستخدم في مطالع القرن التاسع عشر في أرض صخرية غير قابلة للري والاستصلاح[33].

- إن تفجر المشكلة السكانية مقرون أيضاً بقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. فالقوى البشرية الفلاحية العاملة على أرض صخرية وعرة المسالك معتمدة بشكل خاص على زراعة التوت وإنتاج الحرير قد رهنت مصيرها الحياتي باستيراد كميات وافرة من القوت تأتيها من المناطق السهلية المجاورة. وبما أن إنتاجها من الحبوب لا يكفيها،

---

(32) D. Chevallier, *La société du Mont-Liban*, p. 30-40.

(33) D. Chevallier, *Op. Cit.* p.42.

في أحسن الحالات، سوى أربعة أشهر فقط، فإن أي اختلال في السوق الرأسمالية المستوردة للحرير تعرض حياة الفلاح للخطر الشديد. كما أن أي اختلال في العلاقات الاجتماعية والسياسية مع المنطقة المجاورة تهدد حياة هذا الفلاح بالموت جوعاً في جباله الوعرة.

– هناك جانب آخر من جوانب المسألة الإجتماعية ساعد على تفجيرها خلال هذه الفترة ينبع من التمركز الهائل للملكية العقارية، سواء بالمالكانة أو بالالتزام، أو بالملك الخاص. فالكنيسة المارونية ورهبانيتها تسيطران على مساحات شاسعة من الأراضي. و الشيخ بشير جنبلاط وحده يسيطر على مقاطعات الشوفين، الحيطي والسويجاني، مع بعقلين، وإقليم الخروب، وإقليم التفاح، وجبل الريحان، وإقليم جزين، وبعض سهل البقاع، بالالتزام، ويمتلك عشرة آلاف رأس ماعز. والنكديون يسيطرون على إقليمي دير القمر والمناصف[34]. وكذلك سائر الأسر المقاطعجية.

جاءت معركة المركزية بين الأمير بشير الثاني وخصومه المقاطعجيين، من شهابيين وجنبلاطيين وغيرهم، لتزيد في تأزم الوضع الاجتماعي للقوى المنتجة بعد أن توزعت ثروات المقاطعجيين الذين تعرضوا لقمع بشير الثاني على الأمير وأبنائه. فتفرد بحكم الإمارة وسيطر على كافة المقاطعات التي كانت تحت سيطرة خصومه[35]. ولكن ثمن تلك المركزية كان باهظاً جداً، وقد دفعته القوى المنتجة، ولا سيما الفلاحية منها. فقد "منح الباب العالي الأمير بشير التزام الجبل لمدة تسع سنوات متواصلة"[36]، وشارك الأمير مشاركة فعلية في حروب الولاة في المنطقة بجيش قوي ساعده على فرض هيمنته على كافة المقاطعجيين المحليين، وجعل الولاة بحاجة ماسة إليه وإلى قواه العسكرية لتوسيع نفوذهم. وكان ذلك عامل دعم هام للأمير بشير. فبدلاً من أن يدفع الضرائب مرات عدة في السنة كما كان يفعل أيام الجزار، مع خط التبديل وبيع خلعة الإمارة، أخذ الولاة يتوددون إليه، ويدفعون له الأموال، ويضمنون ثباته مع أبنائه في حكم المقاطعات التي يسيطر عليها. ويشير القنصل الفرنسي في بيروت في

---

(34) مسعود ضاهر، صراع المركزية داخل النظام المقاطعجي اللبناني أو صراع البشيرين، مرجع سابق.

(35) S. Hichi. *«La famille des Djoumblatt»*, p.69.

مسعود ضاهر: "صراع المركزية داخل النظام المقاطعجي اللبناني أو صراع البشيرين".

(36) عادل اسماعيل، الوثائق الدبلوماسية والقنصلية، بالفرنسية، المجلد الخامس، ص 49.

تقرير له بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر عام 1830 إلى "أن الأمير قد تلقى من والي عكا مبلغاً قدره 50 ألف فرنك ثمناً لمشاركته في حروب نابلس..."[37] وفي تقرير لاحق بتاريخ 9 أيار/مايو عام 1831 يشير القنصل الفرنسي نفسه إلى أن الأمير بشير "قد تلقى فور عودته إلى الجبل هبة من والي عكا مقدارها ألف كيس تحسم من الميري المتوجبة عليه نظراً لمشاركته في حصار سانور"[38]. وبدعم مباشر من الأمير بشير لمصطفى بربر حاكم طرابلس، عجز ثلاثة ولاة عام 1812 عن تسلم مركز عملهم في المدينة[39].

وبالرغم من مجيء الحكم المصري إلى سوريا فإن مساندة الأمير بشير له دعمت مركزه فاعتبر نائب والي مصر في سوريا، وشارك في قمع انتفاضات حوران ونابلس والعلويين وعكار وجبل عامل على الحكم المصري[40]. وكانت تقارير الفرنسيين لعام 1833 تسميه "الأمير الحاكم بمفرده في ظل الحكم المصري، الذي لا يستطيع المقاطعجيون المحليون القيام بأي تحرك ضده"[41]. لقد امتدت الإمارة الشهابية كثيراً نحو الشمال والجنوب والبقاع، وأقامت علاقات تحالف وثيق مع سائر المقاطعات. لكن الحكم المصري كان يحمل معه مشروعاً سياسياً وإدارياً حاول فرضه على كافة الزعامات المقاطعجية في المنطقة، وذلك في مؤتمر عام لهذه الزعامات دعا إليه ابراهيم باشا في أضنه عام 1834. وبموجب هذا المشروع يتسلم الزعيم المقاطعجي المحلي مقاطعة معينة يجبي ضرائبها لمصلحة الحكومة المصرية بواسطة موظفين ماليين.

وقد تم تعيين أمير راشيا في أيار/مايو عام 1834 بناء على هذا المشروع الذي جاء يهدد سلطة الأمير بشير الثاني المطلقة والموارد التي كان يجبيها[42]. وهكذا التزم لنفسه ولأبنائه أراضي واسعة بالمالكانة في البقاع والشوف وجبيل، واحتكر صناعة الصابون "فكانت عساكره تجوب الجبل وتصادر كل أنواع الصابون الأخرى".

---

(37) م ن، ص 191-192.

(38) م ن، المجلد الخامس، ص 355.

(39) المجلد الرابع، ص 355.

(40) م ن، ص 288 و291 و421.

(41) م ن، ص 259.

(42) م ن، ص 357 - 358.

فالصابون المستهلك في كافة أرجاء الجبل يجب أن يكون مصدره المصنع الذي استأجره الأمير بشير بموافقة السلطات المصرية[43] التي أطلقت يده في المقاطعات التي يسيطر عليها نظراً للمساعدات العسكرية والمادية الكبيرة التي قدمها لها. ولكن الأمير بشير كان مع ذلك عقبة أمام فرض اتفاقية أضنة لعام 1834 ونظام الاستلام الناجم عنها.

ويؤكد تقرير القنصل الفرنسي في بيروت بتاريخ 24 آب/أغسطس عام 1837 على "أن السلطات المصرية تنتظر وفاة الأمير بشير كي تطبق نظام الاستلام الذي تعمم على كافة أرجاء سوريا. وأنا لا أشك إطلاقاً في أن ذلك النظام لن يكون أكثر فائدة لسكان الجبل. فالإدارة أيام الأمير بشير أكثر الإدارات شراسة في جمع الضرائب. ولن تلبث الإدارة المصرية أن تثبت الأرقام الكبيرة للضرائب التي يفرضها الأمير الشهابي"[44]. لكن نهاية الحكم المصري كانت أسبق من نهاية الأمير بشير، فلم يطبق قانون الاستلام في أية مقاطعة من مقاطعات الإمارة الشهابية.

مع نهاية حكم الأمير بشير، وهي النهاية العملية للإمارة الشهابية، كانت مقاطعات الإمارة الشهابية تنقسم إلى معاملتين: شمالية تمتد من حدود طرابلس إلى جسر المعاملتين، وقاعدتها جبيل، وهي تابعة لولاية طرابلس. وجنوبية تمتد من جسر المعاملتين إلى نهر الأولي، وقاعدتها دير القمر، وهي تابعة لولاية صيدا. وقد سمي الجسر الفاصل بينهما جسر المعاملتين. والمقاطعات التي اتبعت بالمعاملة الشمالية ثمانٍ هي: الزاوية والكورة والقويطع وجبة بشري وبلاد البترون وبلاد جبيل وجبة المنيطرة والفتوح.

أما المقاطعات التي اتبعت بالمعاملة الجنوبية فست عشرة مقاطعة وإقليم هي: كسروان والقاطع والمتن وساحل بيروت والغرب الأسفل والغرب الأعلى والجرد والشحار والمناصف والعرقوب والشوف والخروب وجزين والتفاح وجبل الريحان والشوف البياضي[45].

---

(43) م ن، ص 364 - 365.

(44) م ن، ص 364.

(45) الأب نجيم، المقال المنشورة في لبنان: مباحث علمية واجتماعية، المجلد الأول، ص43-48.

ورغم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ربطت تلك المقاطعات والأقاليم بعضها ببعض من خلال المركزية الصارمة لحكم الأمير بشير الشهابي الثاني، فإن تلك المناطق بقيت تابعة لولايتي صيدا وطرابلس، كما بقي سهل البقاع تابعاً لولاية دمشق، على الرغم من أن الأمير بشير كان يحصل لنفسه أو لأبنائه في ذلك السهل أراضي واسعة بالالتزام كما فعل قبله الشيخ بشير جنبلاط. لكن الالتزام وأراضي المالكانة التي نالها الأمير بشير رسمياً لم تبدل من علاقة البقاع بولاية دمشق قبل قيام الانتداب الفرنسي الذي ألحقه مع الاقضية الأربعة وبيروت وطرابلس وصيدا بمتصرفية جبل لبنان، فتولدت من ذلك الالحاق دولة لبنان الكبير التي أعلنت عام 1920.

ويلاحظ أن حدود الإمارة لم تعد مقتصرة على حدود "جبل الدروز" أو "إمارة الدروز"، رغم أن التسمية بقيت سائدة حتى أواسط القرن التاسع عشر، وإن سكان الإمارة الشهابية كانوا لا يزالون يعرفون بالدروز، حتى وإن كانوا من الموارنة. كما كان أميرهم يدعى أمير الدروز، مع أنه كان سنياً وأما ممن اعتنقوا المارونية سراً. وبقيت تلك التسميات شائعة في كافة تقارير الفرنسيين حتى عام 1840، أي حتى بدايات التفجر الاجتماعي الطائفي الذي أخذت تظهر معه تسميات السكان بالمسيحيين والدروز.

أخذت حدود الإمارة الشهابية تتسع كثيراً نحو الشمال والجنوب والبقاع، أما بواسطة الالتزام، وأما عبر السيطرة الفعلية بسبب ضعف الولاة المجاورين في دمشق وطرابلس وصيدا. لكن الاعتراف الحقوقي العثماني بهذا الامتداد لم يحصل قبل قيام القائمقاميتين ثم نظام المتصرفية. وبقيت مقاطعات جبيل والبترون وطرابلس وعكار والضنية والكورة والزاوية والبقاع وجبل عامل وبيروت وحاصبيا وراشيا ومرجعيون خارج حدود الإمارة الشهابية حقوقياً، وإن كان معظمها قد أخذ يقيم علاقات اقتصادية وسياسية وثيقة معها عبر الالتزام، ونظام المالكانة، والهيمنة المباشرة، وسلسلة العائلات المقاطعجية المسيطرة فيها، ومواقف البطريركية المارونية الساعية إلى ربط سياستها بالإمارة الشهابية لا بولاية طرابلس التي كانت تابعة لها.

التبدلات الجغرافية زمن القائمقاميتين

باستثناء تعيين الأمير حيدر أبي اللمع على المتن عام 1836 والطلب إليه بأن

يتوجه مباشرة في إدارته إلى ابراهيم باشا لا إلى الأمير بشير، فإن الحكم المصري لم يجدد في الوضع المقاطعجي للجبل إلّا في مجال فرض الضرائب وطرق جبايتها[46]. وحتى هذا التجديد لم يستمر سوى سنوات قليلة انتهت بانتهاء الحكم المصري. لكن بعض الزعامات المقاطعجية المارونية ولا سيما زعامات آل حبيش في كسروان وآل كرم في الزاوية استفادت من فترة الحكم المصري لتبرز كجباة ضرائب له في مقاطعاتها، في حين فرض الأمير بشير حظراً إدارياً قاسياً على آل الخازن بعد أن اتهمهم بمساندة خصمه الأساسي الشيخ بشير جنبلاط[47].

مع سقوط الإمارة الشهابية بدأت تقارير الفرنسيين تجمع الإحصاءات عن سكان المقاطعات السورية بكاملها، مما يؤكد أن المخططات الفرنسية بدأت تسعى لوضع هذه المقاطعات تحت سيطرتها المباشرة إلى جانب مقاطعات الإمارة الشهابية. ويبرز تقرير يرجع إلى عام 1841 الاهتمام بـ "سكان سوريا الذين يعدون حوالى مليون واربعماية ألف نسمة، منهم ثلاثماية ألف مسيحي. وإن هذه الأقلية المسيحية مدعوة للقيام بنهضة تعم الأغلبية السكانية المحيطة بها. وهذه النهضة بحاجة إلى مؤسسات واسعة توضع بإشراف الفرنسيين وتربي أبناء الطوائف المسيحية مجاناً كي يصبحوا رجال النهضة الثقافية والصناعية في المستقبل. وهم يتكلمون اللغة الفرنسية ويقيمون أوثق العلاقات مع فرنسا. فالمطلوب بناء كلية دينية ومزرعة نموذجية ومدرسة للصنائع والفنون. وقد وافق الحبر الأعظم على هذا المشروع. والآباء اليسوعيون على استعداد كامل لتقديم الأساتذة.... ووافقت "جمعية نشر الإيمان" التابعة للبابوية على تقديم ثلث التكاليف للمشروع الذي سيضم من 150 إلى 200 طالب في البداية، والتكاليف المقدرة هي حوالى "50 ألف فرنك فرنسي"[48]... ولنا عودة إلى دور الإرساليات الأجنبية في التفجير الاجتماعي لهذه الفترة نشير فيها إلى عشرات التقارير المماثلة.

يعتبر سقوط بشير الثاني النهاية الحقيقية للإمارة الشهابية، بالرغم من استمرارها عدة أشهر أيام بشير الثالث. كذلك يعتبر عام 1840 بداية المخططات الفرنسية لتحويل

---

(46) عادل اسماعيل، الوثائق القنصلية والدبلوماسية، بالفرنسية، المجلد الخامس، ص 357-358.

(47) م ن، ص 22 و69 و181.

(48) م ن، المجلد السادس، ص 316-317.

المناطق المسيحية، المارونية بالتحديد، في الإمارة الشهابية إلى مركز انطلاق لنفوذها في المنطقة السورية بكاملها.

فكل اخراج لمنطقة مسيحية من دائرة هذا المخطط يدفع الفرنسيين إلى الاحتجاج بأشكال مختلفة، مع الحذر الشديد من إغضاب السلطات التركية، بهدف إيجاد قائمقامية مسيحية تكون نواة للنفوذ الفرنسي الذي سيتسع حتى يغدو الانتداب الذي فرض عام 1920. تلك هي الآفاق التاريخية لولادة القائمقاميتين والمتصرفية ودولة لبنان الكبير. فكل تسمية من هذه التسميات الحقوقية كانت تحمل معها توسعاً في رقعة النفوذ الفرنسي تحت ستار التوسع المسيحي في المنطقة. وقد اعتمد الفرنسيون خطة تشجيع قوى طائفية جديدة على الانخراط دائماً في المشروع السياسي الفرنسي "لتوسيع رقعة الامتداد المسيحي في المشرق العربي".

فبعد إعلان نظام القائمقاميتين الأول عام 1842 بحيث يفصل بينهما طريق الشام، بقيت مناطق تمركز مسيحي واسعة خارج إطار هذا النظام. بدأت المطالبة الفرنسية بضمها إلى القائمقامية المارونية وإيجاد حل للمناطق المختلطة. ويرفض القنصل الفرنسي بوريه في تقرير له من بيروت بتاريخ 19 كانون الثاني/يناير عام 1843 كل التسميات المقاطعجية القديمة فيقول: "بعكس ما يزعم السر عسكر التركي، لا يوجد في لبنان جبلان: جبل للدروز وآخر للمسيحيين. فهنالك فقط منطقة يقطنها دروز مع المسيحيين، ومنطقة أخرى ليس فيها دروز. وتتوزع الطوائف كما يلي: كسروان ويقطنها الموارنة وحدهم، والمتن نسبة الموارنة إلى الدروز فيه ثلاثة إلى واحد. وكسروان والمتن كلاهما خارج سيطرة القائمقام المسيحي، وأما في مقاطعات القائمقامية الدرزية، ولا سيما مقاطعات الجرد والغرب والساحل والشحّار والمناصف وإقليم الخروب، فإن نسبة المسيحيين تتجاوز ثلاثة الأخماس مقابل خُمسين من الدروز. يضاف إلى ذلك أن الوجود الدرزي يكاد لا يذكر في مقاطعات جزين والتفاح والعرقوب، وهي المقاطعات التابعة لآل جنبلاط الدروز.... فالدروز يشكلون أغلبية فقط في مقاطعة الشوف باستثناء دير القمر التي تكاد تكون كلها من الطوائف المسيحية الكاثوليكية"[49]. هكذا تنكر الفرنسيون أنفسهم لكل تقاريرهم السابقة والتسميات

(49) م ن، المجلد السابع، ص 290-292.

السائدة فيها، فراح القنصل الفرنسي يهاجم في تقريره ما يسميه "الفصل الاعتباطي لمناطق الجبل" باعتبار أن كل من يسكن جنوب خط الشام بيروت تابع للحكم الدرزي، وكل من يسكن شماله تابع للحكم المسيحي.

ونكتفي هنا بالجانب الجغرافي من عمل الفرنسيين الذين تركز تقارير قناصلهم على رفض فكرة قائمقامية ثالثة للارثوذكس في الكورة. فقد حاربوا محاربةً الفكرة بعنف ورفعوا شعار "قائمقام مسيحي واحد لكل المسيحيين"، وذلك ضمن الخط السياسي الهادف إلى توحيد المقاطعات التي يقطنها مسيحيون تحت هيمنة الفرنسيين، وإعادة تخطيط القائمقاميتين بحيث تضمان كافة مقاطعات السكن المسيحي، ومد القائمقامية المسيحية شمالاً نحو جبيل والبترون. نص قرار المفوض التركي أسعد باشا على إخراج بلاد جبيل من دائرة نفوذ القائمقام المسيحي. وكانت بلاد جبيل تمتد من غزير حتى طرابلس، وتضم مقاطعات الفتوح وجبيل (المدينة) والعاقورة والبترون وبشري والقاطع والكورة ومنطقة الزاوية المحيطة بطرابلس[50]. وبدأ ضغط الفرنسيين لضم مقاطعات بلاد جبيل وزحلة إلى القائمقام المسيحي. فسارع أسعد باشا إلى تعيين قدري بك حاكماً لبلاد جبيل، وهدد المقاطعجيون في جبيل والبترون وجبة بشري بالعصيان والتمرد، لكن القنصل الفرنسي منعهم من القيام بأي تحرك تحت ستار "إن مصير جبيل سيتقرر في القسطنطينية لا في لبنان"[51]. وبالفعل نجح الضغط الفرنسي على الآستانة في تغيير القرار العثماني. ففي تقرير للسيد غيزو، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ تموز/يوليو عام 1844، يشرح الوزير لسفيره في بيروت خلفيات القرار العثماني المتعلق ببلاد جبيل فيقول: "... بما أن المقاطعات الثماني التي تتألف منها بلاد جبيل وتضم أكثر من أربعين ألف كاثوليكي (ماروني) تقريباً، لم تكن تابعة لولاية صيدا، ولم يسيطر عليها الأمير بشير إلّا بالالتزام، فإن الباب العالي كان ميالاً إلى إخراجها من قرار 7 كانون الأول/ديسمبر عام 1842 المتعلق بالقائمقاميتين. ولكن وزير الملك المفوض في الآستانة قدّم احتجاجاً على هذا التعليل وأيده في ذلك سائر

(50) م ن، ص280-281.

(51) م ن، ص 296.

زملائه السفراء. وهكذا اتبعت بلاد جبيل لإدارة الأمير حيدر أبي اللمع القائمقام المسيحي...» ويوصي الوزير سفيره بالعمل على فصل دير القمر عن دائرة نفوذ القائمقام الدرزي، «لأن أغلبية سكانها من التجار الكاثوليك - الموارنة»[52].

سيتكرر هذا النموذج باستمرار طوال المرحلة الممتدة من 1842 إلى 1864، ثم لدى تثبيت نظام المتصرفية، فالذريعة كانت دائماً أن هنالك تجمعات مسيحية في منطقة معينة تحكمها زعامات مقاطعجية درزية. وتحت ستار حماية المسيحيين كانت السياسة الفرنسية تعمل على إخراج تلك التجمعات من دائرة النفوذ الدرزي، الذي يعادل في المفهوم السياسي الفرنسي النفوذ الإنكليزي. فتقرير القنصل الفرنسي في بيروت بتاريخ 28 نيسان/ابريل عام 1843 يوصي بأنه ينبغي أن تكون مدينة دير القمر ومقاطعات جزين وساحل بيروت وإقليم التفاح تابعة للقائمقامية المسيحية. وكذلك إقليما الخروب والعرقوب حيث «يوجد 510 مسيحيين (ذكوراً) مقابل 818 ذكراً مسلماً ولا يوجد دروز. وإنه من الأفضل أن يوضع المسلمون تحت حكم الأمير المسيحي»[53]. اما دير القمر فيجب أن يوضع لها حكم ذاتي[54]. كذلك لا يكف القنصل الفرنسي في بيروت، بوجاد (Poujade)، عن المطالبة بضم ساحل بيروت وراشيا ومجدل المعوش إلى القائمقامية المسيحية[55].

يبرز وراء كل تقرير فرنسي اهتمام جدي بضرورة توسيع حدود القائمقامية المسيحية على حساب تقليص نفوذ القائمقامية الدرزية وتشجيع الحكام الاتراك على البطش بالزعامات المقاطعجية الدرزية. وذلك هو المحور الأساسي للسياسة الفرنسية خلال هذه الفترة والتشديد على إيجاد حاكم مسيحي واحد للجبل مع تفضيل عودة أمير شهابي، ولا سيما الأمير أمين، ابن بشير الثاني. وقد نجحت السياسة الفرنسية في الوصول إلى مخططاتها بحذر شديد ودون إحداث صدام مع الاتراك. فقد كانت

---

(52) م ن، ص 414.
(53) م ن، ص 310 و319.
(54) م ن، ص 310 و319.
(55) م ن، ص 443.

تتحاشى مثل ذلك الصدام وتوصي اتباعها المحليين برفض القيام باستفزازات مسلحة حيال القوى العسكرية التركية. لكنها كانت تعمل سراً على مد أعوانها بكل أنواع الدعم المادي والسلاح والذخيرة وتحبير العرائض لهم، واستخدام نفوذ قناصلها وسفرائها للدفاع عنهم وإجبار الأتراك على تقديم تعويضات كبيرة لهم.

وفي عام 1844 كانت سلطة الزعامات المقاطعجية الدرزية تنتشر ضمن المقاطعات التالية: العرقوب والشوفين الحيطي والسويجاني والغرب الأسفل وجزين والجرد والخروب والمناصف والتفاح والساحل[56]. وكانت الاقتراحات الفرنسية تنهال بكثرة على الإدارة التركية لسحب المناطق ذات الهيمنة العددية المسيحية من حكم الزعامات الدرزية. فمن القول بالحكم الذاتي لدير القمر، إلى القول بإيجاد مجلس بلدي لها عام 1844، إلى مجلس للوكلاء، إلى القائمقام المسيحي ونائبه الدرزي لكل الجبل[57]... وبدعم مباشر من القنصلية الفرنسية، هدد المطران طوبيا عون القنصل الانكليزي بقوله: "لن تنجحوا في إجبار المسيحيين على الخضوع للدروز.... سنقاتل حتى اللحظة الأخيرة... وإذا كان لا بد من حاكم واحد على الجبل فنطالب بحاكم تركي ولن نخضع للأمير أحمد إرسلان، القائمقام الدرزي"[58].

كانت المعركة قد احتدمت أساساً للسيطرة على المقاطعات المختلفة، وهي المقاطعات ذات الهيمنة المقاطعجية الدرزية، إذ لم يكن يوجد خارج إطار المعركة سوى الشوف حيث نسبة السكن الدرزي كبيرة جداً، بعد أن اعترف لدير القمر بوضع خاص في ظل حاكم تركي.

والمقاطعات المختلطة عام 1844 يقدرها القنصل الفرنسي بأربع عشرة مقاطعة يتوزع سكانها كالتالي[59]:

---

(56) م ن، ص 335.

(57) م ن، ص 342-343.

(58) م ن، ص 343.

(59) م ن، ص 402 وما يليها.

اسم المقاطعة	المسيحيون	الدروز	المسلمون السنة والشيعة
المتن	10990	2105	100
العرقوب	2760	2790	-
الشوفان	4290	8695	-
الغرب الأعلى والغرب الأسفل	3675	3940	40
جزين	5330	65	560
الجرد	2410	1820	-
الخروب	3390	45	3190
المناصف	1195	1695	-
الشحّار	3970	1050	-
الساحل	7395	75	899
التفّاح	8415	5	105
دير القمر	4385	1979	-

أبرز الفرنسيون حجة استخدمها زعماء الموارنة كثيراً في عرائضهم ومفادها أن حكم الدروز لم يكن حكماً ثابتاً بل كان يخضع لتبدلات القوى ومزاج الأمير الحاكم. وإن الأمير الشهابي بشير الثاني قلص حكم الزعامات الدرزية من المقاطعات الأربع عشرة إلى مقاطعتين فقط هما الجرد والغرب. وكانت دير القمر تابعة له مباشرة. كذلك أوكل حكم المقاطعات الاحدى عشرة الباقية إلى زعامات أخرى، منها الدرزية ومنها المسيحية. «وأن تدخل الدول الأوروبية لحماية مسيحيي الجبل عام 1841 لم يكن بدافع تسليمه للدروز. فالدول الخمس الكبرى ترفض وضع المسيحيين الكثيري العدد تحت حكم الأقلية الدرزية...». وقد قدمت عرائض كثيرة بهذا المعنى إلى القناصل الأجانب في بيروت لترفع إلى وزراء الخارجية في بلادهم[60].

(60) م ن، ص 402-405.

نشطت الدبلوماسية الفرنسية بكل الوسائل لايجاد قاعدة ثابتة لرساميلها في المنطقة تتغلغل منها نحو الداخل السوري والعراقي بكامله. ومع ولادة القائمقامية المسيحية، بدأت مظاهر الصدام تنحو منحى طائفياً بالدرجة الأولى، وتطغى على كافة الجوانب الاجتماعية. فالشعار المرفوع «تحرير المسيحيين من سيطرة الحكم الدرزي»، شعار فرنسي يستقطب الأغلبية الساحقة من الموارنة، بالرغم من رفض الزعامات الأرثوذكسية الطابع الطائفي له وعدم حماسة الزعامات الكاثوليكية ذات الوجود السكني المديني التي تطمح إلى الاستقرار الأمني، بسبب سمتها التجارية الواضحة. واعتبرت معظم الزعامات المقاطعجية غير المارونية أن المشروع الفرنسي مشروع ماروني على وجه التحديد، وأنه يرتكز على دور رجال الأكليروس الأعلى الماروني بالدرجة الأولى. ولم تتورع بعض الزعامات المارونية كذلك عن معارضة الفرنسيين سياسياً دون أن يكون بمقدورها معارضة مشروعهم السياسي الطائفي. كانت بعض الزعامات ترتمي تباعاً في أحضان القنصلية الفرنسية التي استقطبت حولها قوى مارونية، دينية ومدنية فاعلة، بحيث بدت الزعامات المدنية المتمردة أشبه بالقيادات دون عساكر، فسهل قمعها وعلى رأسها بشير عساف وفرنسيس الخازن وخليل حبيش ويوسف كرم وغيرهم[61]. فالمشروع السياسي الفرنسي عرف كيف يستقطب الزعامات المسيحية تحت ستار التحرر المسيحي والتخلص من النفوذ الدرزي أولاً والتركي ثانياً.

جرى توسيع القائمقامية المسيحية لتضم جبيل والزاوية وأقسام واسعة من الكورة. وكانت المطالبة تشتد لاخراج دير القمر من سيطرة الزعامات الدرزية. وتطالب بضم زحلة وساحل بيروت إلى القائمقامية المسيحية[62]. ونجحت بالفعل في ضم ساحل بيروت اليها وتقليص الهيمنة المقاطعجية الدرزية على دير القمر. وتحريك المطالبة ببلدة جزين التي تتبع آل جنبلاط[63]، وتأزيم الوضع في المناطق المختلطة، ولا سيما المتن حيث تشير تقارير القناصل الفرنسيين وردود الحكام الأتراك على عرائضهم عام 1845 إلى ما يلي: «أن المتن قد فرغ تقريباً من الدروز فلم يبق سوى وجود درزي

---

(61) م ن، المجلد العاشر، ص 107.
(62) م ن، المجلد الثامن، ص 119 و126 - 129 و285.
(63) م ن، ص 227 و309 - 314.

في ثلاث قرى فقط هي العبادية وبعلشميه وقبيع». ويشير تقرير وجيهي باشا إلى القناصل الخمسة في بيروت إلى أن هذه القرى الثلاث سلمت من الحريق بسبب الحماية الدرزية لها من المناطق الأخرى، وأنه أرسل عساكره لترحيل «الدروز الغرباء» عن المنطقة والابقاء على سكانها المحليين وحدهم ووضع تلك القرى تحت الحماية التركية المباشرة[64]... وكادت الحوادث الطائفية المتكررة ترمي إلى تهجير طائفي من المناطق المختلطة، ونزوح متبادل بين القائمقاميتين تحت سمع السلطات التركية وبتواطؤها الفاضح. وتوسلت الدبلوماسية الفرنسية عدة طرق للوصول إلى توسيع رقعة نفوذها عبر القائمقامية المسيحية: فمن الضغط في الآستانة إلى التوسع نحو جبيل والبترون والكورة والزاوية (وقد تم لها ذلك)، إلى ضم ساحل بيروت، (وقد تم لها ذلك)، إلى اخراج دير القمر من دائرة الزعامات الدرزية (وقد تم لها ذلك)، إلى تشجيع القوى الطائفية المارونية على كافة أنواع العصيان وحرق القرى والتقتيل لإجبار الجيوب الدرزية غير المحمية على الرحيل، وقد نجحت في هذا المخطط أيضاً على مراحل خلال سنوات (1842 ـ 1864)، إلى المساعدات المادية الهامة، من سلاح وذخيرة ومال إلى القوى المارونية الطائفية في المقاطعات المختلطة التي بقيت مناطق الصدام الأساسية خلال هذه الفترة. فالمشروع سياسي يحمل بصمات الفرنسيين مع وعود غامضة للفلاحين «بالتحرر من ذل الأتراك والدروز». ودفع أولئك الفقراء الموارنة آلاف القتلى ثمن تلك الوعود التي باركها زعماؤهم الدينيون والمدنيون المرتبطون ارتباطاً وثيقاً بذلك المشروع السياسي الفرنسي الذي قال عنه البطريرك الياس الحويك إبان حكم الانتداب: «إن فرنسا كالشمس، تنير من بعيد وتحرق من قريب». لكن فقراء الموارنة وحدهم هم الذين احترقوا بذلك المشروع.

على قاعدة ذلك المخطط المتنوع الأساليب كان يجري التفاهم مع السلطات التركية كي تنفذ بنفسها بعض بنوده. فوافقت على البقاء خارج كثير من مناطق السكن الماروني. ففي عام 1845 تم استرضاء قائد القوات التركية المرابطة قرب زحلة بالمال الوفير كي يبقى جنوده خارج اطار البلدة، وقُطع عليه عهد بتأمين الحماية العسكرية الكاملة لها في وجه أي هجوم درزي محتمل[65]، وبكلام آخر وضع الدروز

(64) م ن، ص 126.

(65) م ن، ص 136.

مباشرة في مواجهة القوات التركية، واظهارهم بمظهر الجاني ومسبب الاضطراب توصلاً إلى المطالبة بضرب زعاماتهم وتهجيرهم من المنطقة. ودعم الفرنسيون الأتراك لضرب الزعامات المقاطعجية الدرزية «وترك الزمن يفعل فعله لصالح الموارنة»، والتخلص من ترتيبات شكيب أفندي، ومد الموارنة بأكثر من مليون فرنك في المناطق المختلطة في عام 1846 وحده، وتحريضهم على عصيان الزعامات الدرزية[66]. وفي الوقت نفسه كان يجري دعم الآباء الجزويت للانتشار في المناطق المختلطة عبر المدارس والتبشير والأديرة، والسعي لمد المعركة إلى جزين وتقديم مساعدات مالية لموارنتها[67]، وتقليص نفوذ القائمقام الدرزي في دير القمر، ودعم أجنحة سياسية درزية موالية للفرنسيين خاصة من آل نكد[68]، والعمل على ضرب الركائز الأساسية للنظام المقاطعجي في جميع المقاطعات الخاضعة لحكم القائمقاميتين مع تشجيع الزعامات الكنسية المارونية على أن تملأ الفراغ السياسي في مناطق السكن المسيحي الماروني، ولعب المطران طوبيا عون دوراً أساسياً في هذا المجال[69]. وتبرز الصدامات العسكرية ذات الوجه الطائفي الواضح خلال هذه الفترة على أنها صدامات سياسية باعتراف الفرنسيين أنفسهم، حتى أن كثيراً من تقاريرهم يرفض تسميتها حرباً طائفية ويسخر من فكرة إبادة المسيحيين في الشرق[70].

كانت مشكلة السكان في المناطق المختلطة هي لب الصدامات بعد أن عجزت كافة الترتيبات عن إيجاد حل لها. فقد فشلت كل أنواع التهجير الطائفي والسعي المتبادل اليه، كما فشلت فكرة نقل المسيحيين من هذه المناطق المختلطة إلى الجزائر عام 1848[71]. وكانت السياسة الفرنسية عبر قناصلها، أول الرافضين لهذا المشروع، إذ كان المطلوب بقاء الموارنة في تلك المقاطعات تمهيداً لمد النفوذ الفرنسي تحت ستار حماية المسيحيين وتوسيع القائمقامية المسيحية لتضم جميع مناطق السكن المسيحي. فكان لا بد أن يواجه هذا التوسيع صدامات دموية مع الزعامات الدرزية ومناطق السكن الدرزي، وهي صدامات لم يكن من الممكن تلافيها إلّا بخضوع

(66) م ن، ص 24 و29 و46 و54 و66 و70 و130.

(67) م ن، ص 88 - 89 و107.

(68) م ن، ص 76 - 127.

(69) م ن، ص 85

(70) م ن، ص 152 و157.

(71) م ن، ص 268.

الزعامات الدرزية للمخطط ومشاركتها في تنفيذه، أي مشاركتها في إعدام نفسها وضرب نفوذها المقاطعجي بيدها.

على هذا الأساس بنت السياسة الفرنسية كامل استراتيجيتها مع محاولة لتلافي الصدام وجعل السلطات التركية تقوم بهذا الدور. لكن تلك السلطات ترددت كثيراً في الاقدام على إضعاف قوى مقاطعجية إسلامية تابعة لها، فتركت فرقاء النزاع يتصادمون دموياً كي تصبح وحدها قوى فصل النزاع وسيدة الموقف بعد رفع شعار «منع أي تدخل أوروبي في شؤون الجبل». فالمشكلة «اللبنانية» خلال تلك الفترة كانت تنحصر في المناطق المختلطة التي كانت السياسة الفرنسية تسعى إلى ضمها لدائرة نفوذها في ظل معارضة الزعامات الدرزية ذات النفوذ المقاطعجي عليها، والجماهير الدرزية التي تتعرض للتهجير القسري والاقتلاع من أراضيها. وظهر التلاحم التام بين جماهير الدروز وزعاماتها في معركة كانت تهددهم معاً في آن واحد. وكانت المعركة تدور في اطار النشاط الفرنسي والانكليزي للهيمنة على المنطقة، وفي ظروف تفكك القوى الضاربة العثمانية، بالرغم من بعض مظاهر القوة التي أظهرتها. ففترة (1840 ـ 1860) هي فترة «غياب السلطة المركزية في كل من تركيا ومصر»[72] كما يسميها جان دوكروبيه (Jean Ducruet). واذا لم يكن هناك غياب كامل، فإن التفكك العثماني خلال هذه الفترة أمر لا يمكن نكرانه. فإثر الترتيبات التي أجراها شكيب أفندي ضغطت القوى الاستعمارية الأوروبية على السلطان وأجبرته على عزله والغاء ترتيباته[73]. كما كثر الحديث عن تغريب السلطنة نفسها وعمالة الكثير من قياداتها للقوى الاستعمارية الخارجية[74].

لقد بات الصدام الدموي لفرض التهجير الطائفي حتمياً لبسط نفوذ القائمقام المسيحي، وبالتالي النفوذ الفرنسي، على مناطق السكن المختلط، وكان يجري رصد أعداد السكان في المناطق التي ستكون أرض الصدام، ورصد الانتماءات الطائفية والقوى الصدامية القادرة على حمل السلاح في تلك المقاطعات. تقدم القنصل

---

(72) Jean Ducret. *Les Capitaux Européens au Proche-Orient. Préface.*

(73) عادل إسماعيل، الوثائق الدبلوماسية والقنصلية، المجلد الثامن، ص270 - 274 و278.

(74) م ن، المجلد الحادي عشر، ص88 و90. كان فؤاد باشا، المندوب التركي لحل الأزمة اللبنانية يقول: «أنا أمثل النموذج السياسي الفرنسي»، راجع م ن، المجلد الحادي عشر، ص 88.

الفرنسي إلى وزارة خارجيته عام 1845 بتقرير مفصل عن القوى الصدامية تحت عنوان «وضع الرجال القادرين على حمل السلاح في جبل لبنان عام 1845». نقتطف منه الاحصاءات التالية[75].

اسم المقاطعة	الموارنة	الكاثوليك	ارثوذكس	الدروز	السنة والشيعة	اليهود	المجموع
دير القمر	660	390		140		58	1248
الشوف	250	685	75	1700			2710
العرقوب	350	350		680			1380
الجرد	440			748			1188
الغرب الأعلى والغرب الأسفل	221	200	700	1030	17		2168
المناصف	190	150		320			660
الشحار	550	150	200	360			1260
جزين	900	550		120			1570
الريحان	40	40			184		264
التفاح	200	600			25		825
الخروب	200	400			850		1450
زحلة والبقاع		3100	400	120	502		4122
البقاع الشرقي	50	600	150				800
المتن	2500	1000	200	1300			6800
الساحل	1250	150	200	282			1882
كسروان	12500	300	2500		580		15880
المجموع العام	20301	8665	6225		2158	58	44207

(75) م ن، المجلد الثامن، ص 161 وما يليها.

مهما يكن نصيب تلك الأرقام من الدقة العلمية فإنها تشير إلى المناطق المتوقع أن يتم فيها الصدام، أي المتن والساحل والغرب والشحار والمناصف وزحلة، وهي مناطق الصدام الرئيسية. أما خارج هذه المناطق فتحدث صدامات فردية بسبب عدم التكافؤ في القوى المحلية للصدام. فالمتن مثلاً يضم قوى بشرية صدامية كبيرة (2500 ماروني مقابل 1300 رجل درزي) إلى جانب الامدادات التي تأتي من الخارج. وكذلك الأمر بالنسبة إلى دير القمر ذات الكثافة السكانية الهامة والمحاصرة بقوى طائفية معادية وداخلة في عمق الصراع. يضاف اليها زحلة التي يعتبر سقوطها نقطة تحول هامة في السيطرة على كامل منطقة البقاع والتي هي مركز تجاري كبير تسعى الزعامات المقاطجعية الفقيرة إلى اقتنائه.

المعركة إذاً حتمية، والسياسة الفرنسية تدرس كل الامكانيات لتحويل نتائجها لمصلحة امتداد نفوذها في المنطقة على حساب مآسي المسيحيين والدروز معاً وحرق بيوتهم ومصادرة أملاكهم وتقتيل أبنائهم ونفي كثير من زعامائهم. وكانت تدفع السلطات التركية دفعاً إلى اتخاذ قرارات تضعف من نفوذ الزعامات الدرزية وتطالب بنزع سلاح الفلاحين الدروز وتمهد لدخولها العسكري المباشر إلى المنطقة. ويشير القنصل الفرنسي في بيروت بوريه في تقرير له بتاريخ 10 آذار/مارس عام 1846 إلى وضع المناطق المختلطة، وهي لب الصدام آنذاك، بقوله: «أن عدد المقاطعات المختلطة هو احد عشرة مقاطعة تضم نسبة ضئيلة من المسلمين (السنة والشيعة) و38 ألف مسيحي مقابل 25 ألف درزي. والمسيحيون يقبلون بسيطرة الزعامات الدرزية عليهم شرط أن تكون هناك سلطة أقوى من سلطة هذه الزعامات وفوقها تحميهم من كل اعتداء»[76]. المسألة سياسية بامتياز: فالتمهيد لعودة أمير شهابي مسيحي لحكم الجبل، وإلّا فلا بديل للحماية الفرنسية نفسها. مما يؤكد أن السياسة الفرنسية هي السبب المباشر في ذلك التأزم وهي القادرة على لجمه في حال ضمان المنطقة لمصلحة نفوذها ورساميلها فيها. ولا يمكن فهم الأسباب العميقة لصدامات (1842 ـ 1860) بمعزل عن هذا النمط الفرنسي.

وتفضح تقارير الفرنسيين هذا المخطط باستمرار. فالقنصل بوريه يؤكد في تقرير له بتاريخ 27 آب/اغسطس عام 1847 النقاط التالية: «أن حدود المقاطعات التي كان

---

(76) م ن، ص 329.

يحكمها بشير الثاني حتى عام 1840 تمتد من صيدا إلى طرابلس على امتداد الساحل وسهل البقاع حتى بعلبك. وهي بعرض يتراوح بين 8 و10 فراسخ على اعتبار الفرسخ المسافة التي يقطعها راكب الحصان في الساعة. ويمكن اعتبار حدود لبنان مستطيلاً بطول 24 فرسخاً وعرض 9 فراسخ. وقد جرى تقسيم هذه المقاطعات إلى قائمقاميتين بموجب ترتيبات شكيب أفندي، الأولى أغلبية سكانها من المسيحيين مع وجود حوالى ستة آلاف درزي وتمتد على مساحة ثلثي المستطيل تقريباً وتضم حوالى 140 ألف مسيحي. وهذه المنطقة بكاملها خارج دائرة الصراع تقريباً. وتضم القائمقامية الثانية أو الدرزية ما بين 55 و58 ألف نسمة في منطقة تشبه مربعاً طول كل من أضلاعه 8 فراسخ تقريباً. وهي تضم النسبة السكانية التالية: 27525 نسمة من الموارنة والكاثوليك، و4144 من الارثوذكس المرتبطين دوماً بالدروز، و21271 درزياً، و4287 سنياً وشيعياً»[77]. ويعترف القنصل في تقريره بأن المشكلة هي مشكلة 27 إلى 28 ألف كاثوليكي ـ ماروني فقط، مع الاشارة إلى خروج الارثوذكس منذ البداية من دائرة الصراع «ووقوفهم إلى جانب الدروز» أي بتعبير دبلوماسي، للدلالة على عدم انخراطهم في لعبة الحماية الفرنسية المزعومة. وعدم مشاركتهم يعود إلى فشل زعاماتهم، ومن ورائها الدبلوماسية الدولية، في ايجاد قائمقامية ارثوذكسية خاصة بهم[78]. كما أن النمسا كانت تحاول الضغط لحماية الكاثوليك، ولم تتورع عن الدعوة لقيام تحالف بين زعامات الارثوذكس والكاثوليك للوقوف بوجه التفرد الفرنسي في حماية المسيحيين في الشرق[79]. ولكن تلك الدعوات جميعها فشلت وبقي النفوذ الفرنسي يتزايد باستمرار.

ويشير التقرير بوضوح إلى أن المشكلة هي مشكلة 27 أو 28 ألف كاثوليكي ـ ماروني من أصل سكان يراوح عددهم 190 و195 ألف نسمة «وأن الاهتمام الأوروبي والعرائض، الصحيحة والمزورة، عن مآسي المسيحيين في الشرق لا تشمل إلّا هذه المجموعة من السكان التي يمكن مساندتها وانقاذها بالتركيز على المدارس لا على

---

(77) م ن، المجلد التاسع، ص 100 ـ 106.

(78) م ن، المجلد السابع، صفحة 189، والمجلد الثامن، ص 186 و249.

(79) م ن، المجلد الثامن، ص 247 ـ 251، والمجلد العاشر، ص 30 و41.

الصدام العسكري، وعلى بناء الأديرة وتقديم المعونات المادية لمسيحيي المناطق المختلطة»[80]. فالسياسة الفرنسية تحاول قدر الامكان تلافي الصدام المسلح وجعل القوى العسكرية العثمانية تقوم بدور القمع حيال الزعامات والجماهير الدرزية، ليزول العائق الأساسي أمام ترقي الزعامات المسيحية، الدينية بخاصة، وامتداد نفوذها نحو مناطق جديدة، وهو امتداد للنفوذ الفرنسي بالدرجة الأولى. ولا تكتفي بمد المعركة إلى جزين وساحل بيروت والشوف وغيرها بل تفتش أيضاً عن المدى الحيوي للجماهير الفلاحية المسيحية في سهل البقاع «هذا السهل الرائع الذي يمتد بين لبنان (السلسلة الغربية) ولبنان المقابل (السلسلة الشرقية) والذي كان يخضع بالالتزام للأمير بشير فقامت السلطات العثمانية بانتزاعه من سكان الجبل الذين يحرثونه منذ سنوات طويلة. وهو تابع الآن لولاية دمشق ويوزع بالالتزام على جباة الضرائب الذين يقومون بدورهم بتوزيع التزامهم إلى قطع صغيرة على الفلاحين لقاء ضرائب باهظة. ومعظم هؤلاء الجباة من الأكراد والتركمان، وهم لا يسكنون في هذا السهل بل يأتونه كالغربان في مواسم الحصاد فينتزعون القسم الأكبر من الإنتاج... ولذا يجب العمل على ضم سهل البقاع إلى الجبل ودفع الالتزام عنه»[81]... كما أن التوجهات الفرنسية لا تكتفي بضم «مناطق السكن المسيحي» بل تتعداها إلى المناطق الأخرى في الشمال والجنوب والبقاع. حتى أن بعض التقارير الفرنسية تضم مقاطعات مرجعيون وحاصبيا وراشيا واقليم البلان واقليم التفاح إلى مقاطعات الجبل، وهي المقاطعات التي لم يحكمها الأمير بشير الثاني، بحيث يرتفع سكان «المقاطعات اللبنانية» إلى 338426 نسمة عام 1847 منها 193935 نسمة في مقاطعات القائمقاميتين[82].

فقد بلغ سكان القائمقاميتين 129545 في المقاطعات ذات السكن المسيحي، و64390 نسمة في المقاطعات المختلطة. وهذه الأرقام التي يقدمها الأب عازار وشريكاه البستاني وكونتي الموظف في السفارة الفرنسية في صيدا، تبدو ظاهرياً غريبة عن عمل القناصل الفرنسيين، لكنها في الواقع شديدة الالتصاق بتيار استعماري كان مهيمناً على البرلمان الفرنسي خلال تلك الفترة. وهي توظف بالتالي لمصلحة النفوذ

---

(80) م ن، المجلد التاسع، ص 105 ـ 106.

(81) م ن، المجلد التاسع، ص 162 ـ 164.

(82) م ن، المجلد التاسع، ص 174 ـ 175.

الفرنسي بالدرجة الأولى، وهو النفوذ الساعي للانبساط على المقاطعات المجاورة. وقد عمل الانتداب الفرنسي عام 1920 على ضم تلك المقاطعات وسهل البقاع وعكار والضنية وطرابلس وبيروت وصيدا وجبل عامل إلى المتصرفية، وشكل منها دولة لبنان الكبير. ولذلك يجب التفتيش عن جذور هذا التوسيع في تلك الأرقام والمقاطعات المقترحة منذ 1847 لمنطقة النفوذ الفرنسي الذي توسع كثيراً نحو سوريا. وما ظهور تيارين فرنسيين: تيار «مغالٍ» بقيادة كونتي، وتيار «معتدل» بقيادة قنصل فرنسا في بيروت، إلّا توزيع للأدوار داخل المشروع الفرنسي الواحد.

في هذا الاطار أيضاً بدأت تقارير الفرنسيين تتكلم على طرابلس خلال هذه الفترة. ففي تقرير بتاريخ 15 تموز/يوليو عام 1856 نجد اهتماماً خاصاً بطرابلس «عاصمة الولاية التي تحولت الآن إلى سنجق يحكمه قائمقام باشراف والي صيدا. وهذا السنجق مقسم إلى ست مقاطعات: مدينة طرابلس وعكار وصافيتا والضنية وطرطوس والشعرة، تتبعها مقاطعات صغيرة أخرى كالكورة وعرب الجحيش وغيرها. ويبلغ تعداد سكان هذا السنجق أكثر من 120 ألف نسمة، وحكامها من السكان المحليين الذين لا تربطهم بالسلطات التركية سوى علاقات جباية الضرائب. فما يهم الباب العالي هو تأمين الضرائب دون أن يتدخل في الأمور المحلية... وسكان مدينة طرابلس حولي 24 ألف نسمة، منهم 18 ألفاً في المدينة بالذات و4000 في الميناء و2000 في الجوار... وطرابلس مدينة غنية تنفتح على سهول واسعة خصبة فيها أنواع كثيرة من المزروعات والأشجار المثمرة، وفيها المساكن الفخمة. وهي مدينة تجارية ذات موقع هام، وثلث سكانها من المسيحيين والثلثان الآخران من المسلمين السنة، ولا يوجد فيها سوى 600 إلى 700 ماروني...»[83].

وسيكون هذا الاهتمام بطرابلس وطوائفها وغناها والمقاطعات التابعة المدخل المباشر لمحاولة مدّ النفوذ الفرنسي اليها الذي تأخر حتى عام 1920.

برز تحرك عثماني لإحباط هذا المخطط الفرنسي عبر ضم القائمقاميتين إلى والي صيدا عام 1848. ثم فصل زحلة عن ولاية صيدا وضمها إلى طرابلس عام 1859، إذ أضيف إلى هذا السنجق ما بين 10 و12 ألف نسمة في محاولة لاضعاف القائمقام المسيحي، لأن زحلة كانت من اقطاعيات آل أبي اللمع، وهي عائلة القائمقام بشير

---

(83) المجلد العاشر، ص 71 ـ 76.

أحمد. وكذلك محاولة فصل أميون عن القائمقامية النصرانية وضمها إلى طرابلس في العام نفسه، ثم اعادة فصل زحلة وضمها إلى ولاية دمشق[84]... ورغم من هذا التحرك العثماني لإضعاف القائمقامية المارونية وبالتالي النفوذ الفرنسي، فإن الرد الفرنسي كان جازماً فحرك أعوانه في زحلة للمطالبة بالحماية الفرنسية. وقدم القنصل الفرنسي احتجاجاً شديداً على هذه التدابير، كما احتج على ترحيل القائمقام الماروني إلى الآستانة. وانتهت التدابير العثمانية بالإخفاق التام نتيجة سقوط تركيا نفسها في قبضة القوى الاستعمارية الأوروبية، وبخاصة الفرنسية والانكليزية. فتم ارجاع القائمقام الماروني إلى مركز عمله وأقلع العثمانيون عن فكرة فصل زحلة وأميون عن الجبل[85]. وجاءت الانتفاضة الفلاحية الكبرى في كسروان لتعيد طرح «المشكلة اللبنانية» من جديد على ضوء المخطط الاستعماري الفرنسي الرامي إلى ضرب الزعامات المقاطعجية، ولا سيما الدرزية، ثم المارونية المعارضة لها، وتشجيع الزعامات الدينية المارونية على قيادة الصراع السياسي. فالكنيسة المارونية، بقواها الاكليروسية المنظمة، وقواها الرهبانية المنتجة، وقواها الفلاحية الكبيرة العدد، المغرقة في الأيديولوجية الطائفية وروح الثأر والانتقام من ماضي الخضوع للزعامات المقاطجعية الإسلامية، كل تلك العوامل كانت تجعل من الاكليروس الماروني الأعلى صاحب الحظ الأوفر في تزعم السيطرة السياسية على الجبل، بعد السيطرة الطائفية والإنتاجية والتربوية على أقسام واسعة منه.

وقد حمل عام 1860 معه كل بذور الانفجار السكاني والاجتماعي والطائفي مدعوماً من قوى استعمارية خارجية ذات مصلحة فيه. فكان مركز الصدام المباشر المقاطعات المختلطة التي باتت تضم ما بين 80 و85 ألف نسمة منهم 20 إلى 22 ألف رجل يحملون السلاح، وهم موزعون كالتالي: 40 ألف مسيحي من كل الطوائف يقابلهم 42 ألف درزي وحوالى 2000 أو 2500 مسلم سني وشيعي[86]. أما مقاطعات الصدام فسبع يسيطر عليها المقاطجعيون الدروز. وكذلك كان الأمر في

---

(84) م ن، المجلد التاسع، صفحة 336، والعاشر ص 91 ـ 92 و136 ـ 137، و140 ـ 141.

(85) م ن، المجلد العاشر، ص 116 و119 و144.

(86) م ن، ص 191 ـ 192.

بيروت حيث اكتشف الوالي العثماني «مؤامرة» نظمتها «الجمعية المارونية في بيروت» «المدعومة من الفرنسيين للاقتتال الطائفي في المدينة»[87]. وهذه أول إشارة لنقل الصراع إلى مدينة بيروت تمهيداً لادخالها في المخطط الفرنسي للسيطرة على المنطقة.

ولعب الاكليروس الماروني[88] بزعامة طوبيا عون، والارساليات الأجنبية، ولا سيما الجزويت، والسلطات العثمانية نفسها، والارساليات التبشيرية الموالية للانكليز، وغيرها، أدواراً هامة في اذكاء نار الصراع الذي امتدت رقعته لتشمل منطقة سكانية تضم 150 ألف مسيحي منهم 35 ألف رجل قادرون على حمل السلاح منهم 20500 ماروني و8500 كاثوليكي و6000 أرثوذكسي[89]. لكن القوى المسيحية لم تشارك، باعتراف الفرنسيين أنفسهم، في تلك الصدامات إلّا بأعداد قليلة جداً. وهذا يفسر انتصار المقاطعجيين الدروز وقيادتهم لجماهير درزية منظمة، ونجاحهم في احراق زحلة ودير القمر. وكانت بداية الصراع في المتن في 27 أيار/مايو عام 1860، وامتدت حتى 21 حزيران/يونيو منه، ثم انتقلت إلى دمشق والى بعض المدن السورية في تموز/يوليو من العام نفسه[90]. ويوضح هذا الامتداد الصدامي الدموي الذي أودى بحياة الآلاف من الناس واحراق عشرات القرى وتهجير اعداد كبيرة من السكان التأزم الداخلي الذي ظل مضغوطاً طائفياً عشرين سنة بدعم مباشر من المخططات الخارجية. فهذا العدد الضخم من القتلى والخسائر خلال أسابيع قليلة فقط لا يمكن أن يفسر إلّا بالحجم الكبير للتعبئة الطائفية وشحن قوى الصدام بكافة أنواع آلات القتل والدمار والحقد الطائفي، لأن نظام القائمقاميتين كان بشهادة العاملين له، «تنظيماً للحرب الأهلية أي الطائفية في لبنان».

المتصرفية أو لبنان الصغير

تؤكد جغرافية التطور التاريخي لمقاطعات القائمقاميتين واعلان المتصرفية ثم لبنان الكبير، أن الخط الفرنسي الذي بدأ في عام 1840، قد هيمن بعد التعرجات الكثيرة

---

(87) م ن، ص 194 ـ 195.

(88) م ن، ص 274.

(89) م ن، ص 274 ـ 275.

(90) م ن، ص 145 و148 و151 و173 و179 و187.

التي مر بها. فقد بدأ الفرنسيون بالكلام على «إمارة كاثوليكية في لبنان»[91] بعد انتهاء الإمارة الشهابية بسقوط بشير الثاني ثم بشير الثالث. وتوسعت الدعوة لحماية المسيحيين داخل القائمقاميتين أولاً ثم داخل المقاطعات خارج حدودهما[92] وصولاً إلى بيروت وطرابلس والبقاع. وجاءت متصرفية 1861 و1864 خطوة على طريق تلك الحماية في ظل متصرف مسيحي بالرغم من اختياره من بين أفراد السلطنة العثمانية. فقد أُقر مبدأ الحكم الذاتي للمسيحيين في ظل الهيمنة العثمانية وضمانة الدول الأوروبية. وتم تنفيذ هذا المبدأ في نظام القائمقاميتين وما ضمتا من مناطق مختلطة كانت السبب في اندلاع صدام دموي مدعوم من الخارج. كما ترّسخ هذا المبدأ مع نظام المتصرفية الذي ضم الأغلبية الساحقة من الموارنة في المنطقة مع تقسيم للدروز بين «جبل لبنان» وجبل حوران الذي انتقلت اليه تسمية جبل الدروز عوضاً عن إمارة الشوف. وضمت المتصرفية عام 1861، سبعة أقضية هي «الكورة باستثناء بلدة القلمون، والقسم الشمالي الممتد من الكورة حتى نهر الكلب، وزحلة وجوارها، والمتن المتضمن الساحل والقاطع وصليما، والمقاطعات الواقعة جنوبي طريق الشام حتى جزين، وجزين مع اقليم التفاح، مع استقلال اداري لدير القمر»... كما نص البروتوكول الصادر في 9 حزيران/يونيو عام 1861 على مبدأ المساواة بين المواطنين والغاء الفرائض المقاطجعية واقامة مجلس إداري يتألف من 12 عضواً: مارونيان ودرزيان وأرثوذكسيان وكاثوليكيان وشيعيان وسنيان، صلاحياته فرض الضرائب وتقديم مشورة للمتصرف»[93]. أي الاقرار بمبدأ طائفية الحاكم والمجلس معاً، ثم أضيفت اليها طائفية القوى العسكرية والمحاكم وغيرها فباتت الطائفية هي قاعدة للمتصرفية برعاية الدولة العثمانية نفسها وعلى قاعدة ونظام الملل السائد فيها.

أما سكان المتصرفية عام 1863 فتقدرهم تقارير الفرنسيين بحوالى 226601 نسمة موزعين كالتالي بحسب الطوائف[94]:

---

(91) م ن، المجلد السادس، ص 28.

(92) م ن، ص 264 و391.

(93) م ن، المجلد الحادي عشر، ص 102 - 111.

(94) م ن، ص 388 ـ 389. أما في تقرير آخر عن العام 1863 نفسه فيرتفع رقم الموارنة إلى 150 و160 ألفاً. المجلد الحادي عشر، ص 400 ـ 401.

موارنة	131800 نسمة
ارثوذكس	29320 نسمة
دروز	28560 نسمة
كاثوليك	19370 نسمة
شيعة	9820 نسمة
سنّة	7611 نسمة
بروتستانت	100 نسمة
يهود	20 نسمة
المجموع	226601 نسمة

أي بكثافة سكانية مسيحية تقارب 170 ألف نسمة، وبهيمنة مارونية فيها تتجاوز الثلثين. وحمل المشروع الفرنسي أيضاً تجنيد قوى عسكرية للمتصرفية الجديدة بإمرة ضباط فرنسيين، وبنسبة 7 بالألف من السكان على أساس تحضير ألف رجل نظامي مدرب كل عام وصولاً إلى قوى عسكرية تبلغ 10 آلاف جندي للمتصرفية[95]. وتبعاً للتقسيم السكاني ونسبة 7 بالألف التابعة لها في التجنيد تكون الأغلبية الساحقة من القوى المدربة من الموارنة بالدرجة الأولى. لكن المتصرف داود باشا، أدرك مخاطر هذا الجيش الطائفي، ولا سيما بعد الرسالة التي وجهها الامبراطور الفرنسي إلى ضابطه المكلف بتدريب قوى المتصرفية والتي يقول في مقدمتها: «إن الأمبراطور الفرنسي سيكون مسروراً جداً لنجاح مهمة الضابط فان (Fain) بتدريب قوى عسكرية محلية مدعوة لأن تلعب دوراً أساسياً، لا في حفظ الأمن الداخلي فحسب، بل في الحفاظ على الامتيازات المكتسبة»[96]. وقد أثارت هذه العبارة خوف المتصرف داود باشا لما تحمل من وضوح في المخططات الفرنسية في المنطقة.

وبالفعل بدأت المطالبة الفرنسية الحثيثة بضم سهل البقاع إلى المتصرفية منذ عام 1863، أي قبيل الاعلان عن البروتوكول النهائي عام 1864 تحت ستار «أن المسيحيين والمسلمين في هذا السهل يطالبون، وعلى مرأى ومسمع من الحاكم

---

(95) م ن، ص 390.

(96) م ن، ص 305.

العثماني، بضم سهل البقاع إلى جبل لبنان»[97]. وأثار الفرنسيون مشكلة أراضي البكاليك في المتصرفية وكيفية جبايتها وطالبوا بالتعويض عن تلك الضرائب بأراضي التزام في سهل البقاع. وسعى الجزويت كذلك إلى ضم المعلقة إلى زحلة وبالتالي إلى الجبل، «وكانوا يعلّمون طلاب مدارسهم حب الفرنسيين، وحب الحرية. فهؤلاء لن يقبلوا بتركيا ولا بحكمها... وبهذا المعنى أثنى داود باشا على جهودهم بقوله: إنكم تخرِّجون ثوريين»[98]. ولا معنى للثورية هنا إلّا حب الفرنسيين والتحرر من العثمانيين. وهو المنحى العام الذي سار فيه تطور المقاطعات الشهابية وجوارها وصولاً إلى دولة لبنان الكبير. ولا يفهم ذلك التطور إلّا في اطار علاقات التفجر السكاني الداخلي من جهة، والمخططات الاستعمارية الخارجية من جهة أخرى، وتفكيك بنى السلطنة العثمانية واقتسام ولاياتها وتفاهم القوى الاستعمارية على حصص معينة لها من أراضي السلطنة الواسعة، بحيث لا يخرج أي صراع بين هذه القوى الاستعمارية من دائرة التأثير المباشر على تطور الأحداث إلّا بمقدار زيادة الحصص لا غير. فوراء الصراع الفرنسي ـ الانكليزي على اقتسام المنطقة كان هناك تفاهم كامل على اقتسام السلطنة نفسها ووراثتها وتلافي الصدام بين الفرنسيين والانكليز على الحصص. وهذا ما ظهر بوضوح في اتفاقية سايكس ـ بيكو ـ سازارنوف (1915 ـ 1916)، واتفاقية لويد جورج ـ كليمنصو (1919)، واتفاقية «حسن الجوار» بين الانتدابين الانكليزي والفرنسي عام 1923[99].

بعض الاستنتاجات

إن بداية التمدد الماروني في العهد العثماني مر بمرحلتين أساسيتين:

الأولى: السكن على أطراف المقاطعات الدرزية بعد أن دمرت حملة كسروان المملوكية في مطالع القرن الرابع عشر قسماً كبيراً من مناطق السكن الدرزي والنصيري والشيعي في كسروان وجوارها. فأفسحت في المجال أمام قوى فلاحية ورعاة موارنة

(97) م ن، ص 340.

(98) م ن، ص 410.

(99) مسعود ضاهر: «تاريخ لبنان الاجتماعي» الباب الأول ـ الفصل الأول «سياسة الوفاق الاستعماري وفرض الانتداب على سوريا ولبنان».

للانتقال إلى تلك المقاطعات شبه الخالية من السكان. وتميز هذا النزوح بخضوع القوى الفلاحية المارونية للمقاطعجيين الشيعة، ولا سيما آل حمادة، والدروز سنوات طويلة امتدت إلى نهاية القرن الثامن عشر.

الثانية: الانخراط السكني الماروني في مقاطعات الهيمنة الدرزية، ولا سيما في الشوف والمتن والغرب والجرد والمناصف والعرقوب وجزين والساحل وغيرها. وتم هذا الانخراط على أساس فلاحين ومرابعين ورعاة وشركاء شلش ومغارسين وحرفيين.

ولم يبدأ تملّك القوى المنتجة المارونية في المناطق التي انطلقت اليها إلّا في أواخر الحكم المعني، وبخاصة في زمن فخر الدين وأحمد المعني[100]. وكان التملك يتم على أساس مكافأة لشيخ ماروني من الفلاحين على خدمات يؤديها للأمير الدرزي الحاكم. لكن القوى المارونية سرعان ما استفادت من تناقضات المرحلة اللاحقة التي تميزت بصراع حاد بين الشهابيين وكثير من الزعامات المقاطعجية الدرزية للسيطرة على الإمارة. وكانت مقاطعات السكن الدرزي تغتني بروافد إضافية من الفلاحين والرعاة الموارنة من كافة أرجاء المنطقة، وقوى رهبانية من حلب ودمشق وغيرهما.

يركد صراع النفوذ على الإمارة أهمية القوى المنتجة الفلاحية في رفد الزعامات المسيطرة بكميات كبيرة من الضرائب وأموال التجارة التي قام بها عدد كبير من المسيحيين، ولا سيما الكاثوليك والموارنة، بالارتباط الكامل مع القنصليات الأوروبية، ولا سيما الفرنسية.

بهذ معركة عين دارة امتد الحكم الشهابي إلى مقاطعات الريحان وجبل عامل وراشيا وحاصبيا والبقاع وبيروت وبلاد جبيل وطرابلس. وتثبت هذا الامتداد بقوة في فترة حكم الأمير بشير الثاني، فضمت الإمارة الأغلبية الساحقة من الموارنة في منطقة تخضع لنفوذ أمير واحد يوزع ولاءه بين ولاة طرابلس وصيدا ودمشق. وبات مطلب خضوع المنطقة لحاكم واحد يتكرر باستمرار مقروناً بمسيحية الأمير الحاكم على غرار تنصّر بعض القيادات الشهابية. ودعم الفرنسيون بقوة هذا المشروع السياسي بحيث يحكم أمير مسيحي كافة المقاطعات المسيحية بالتعاون معهم. وعلى قاعدة هذا

---

(100) Dominique Chevallier, *La Société du Mont-Liban à L'époque de la révolution industrielle en Europe*, p. 12 - 13.

المخطط ساعد الفرنسيون على تنظيم الرهبانية المارونية ـ الكاثوليكية ومنع تفسخها، وتنظيم الكنيسة المارونية نفسها ودعم بطاركتها ومطارنتها، وتشجيع الارساليات الأجنبية (ولا سيما الجزويت) للقيام بدور ناشط في ايجاد فئات مثقفة تتشرب اللغة والتراث الفرنسيين وتدعو لحضور الفرنسيين إلى المنطقة. برز تماسك ماروني قاعدته الكنيسة والرهبانية، والارتباط بالغرب، أي محاولة تغريب الموارنة في موقعهم المشرقي بالذات، ورفض فكرة تهجيرهم التي برزت عام 1848 مع العمل على زيادة ارتباطهم باللغة العربية والعادات المشرقية على قاعدة دعم المصالح الفرنسية في تمددها، لا داخل المقاطعات «اللبنانية» فحسب، بل في الداخل السوري والعراقي برمته، في مرحلة شهدت تفكيك بنى الدولة العثمانية كلها.

بالمقابل، حدث تماسك بين الدروز على أساس أسبقية الزعامات المقاطعجية المسيطرة من جهة، وتقلص عددهم واعتمادهم على القمع الدموي من جهة أخرى. وكان هذا التماسك قادراً على فرض الطاعة على جماهير الموارنة الفلاحين والرعاة طوال مئات السنين، لكنه تعرض للتفسخ في مطالع القرن التاسع عشر بعد سلسلة طويلة من الضربات التي وجهت اليه. ورافقه تفسخ آخر على صعيد السلطنة العثمانية منذ نهاية القرن الثامن عشر، اذ لاحت طلائع غزوة استعمارية (الحملة الفرنسية) للسيطرة على المنطقة ونجحت في انتزاع مصر. وبالرغم من هزيمتها في سوريا فإن إمكانية نجاحها كانت متوفرة. أما هزيمتها فتعود لأسباب أوروبية بالدرجة الأولى. فقد شغلت أوروبا عشرات السنين في حروب بونابرتية. وكان التفسخ المحلي يمهد الطريق للغزو الأوروبي. فالطائفية أو بالأحرى نظام الملل العثماني، والامتيازات الأجنبية، والادعاء بحماية المسيحيين في الشرق، والقدرة العسكرية والمادية الهائلة للغرب الصناعي ورساميله التي تفتش عن المواد الخام والأسواق التجارية، كانت من مؤشرات ذلك التفسخ. وبات الصدام مؤكداً بين قوى غربية انتقلت إلى عصر الاستعمار والسيطرة المباشرة عبر الحملات العسكرية، وبين مشرق، أو بالحري دولة عثمانية منهكة مجزأة إلى عدة تقسيمات داخلية ينخرها نظام الملل العثماني، وتسيطر عليها ادارة فاسدة، وتسودها ثقافة غيبية، ومعارف محصورة في اطار الكتاتيب والتلقين، وتقوم على نمط إنتاج تقليدي خراجي قاعدته زراعة متخلفة وحرف تتقهقر باستمرار وتجارة ضعيفة. وكان على السلطنة أن تواجه تحديات الغرب بقوى عسكرية مفككة، تعتبر الهزائم جزءاً أساسياً من قدراتها القتالية.

واذا كان للعامل الخارجي دور أساسي في حقل الصدام في مطالع القرن التاسع

عشر، فإن العامل الداخلي كان بالغ الأهمية في مقاطعات الإمارة الشهابية. ويمكن رصد بعض تجليات هذا العامل على الصعيد السكاني كما يلي:

ـ مقاطعات جبلية كثيفة السكان وعرة المسالك قليلة الخصب غير قابلة للاستصلاح الزراعي بمنظار التكنيك القائم الشديد البدائية خلال تلك الفترة. فقد بلغت مساحة الأراضي التي سيطر عليها بشير الثاني حوالى 3200 كلم^2 تضم حوالى 200 ألف نسمة بكثافة سكانية تبلغ تقريباً 250 نسمة في الكلم المربع الواحد للمساحة المزروعة. وهي نسبة سكانية عالية جداً قياساً إلى سكان المنطقة آنذاك[101].

ـ نمط إنتاج زراعي يعتمد أساساً على الأرض كمعيل شبه وحيد للسكان، ولا يكفي لأربعة أشهر من الحبوب في السنة بسبب التكنيك الزراعي البدائي وقلة الأراضي الصالحة للزراعة. لذا اعتمدت تلك القوى الفلاحية على التشجير والمزروعات التجارية التي تنتج الحرير خاصة فارتبطت مباشرة بالغرب، بحيث كانت تصاب بضربة أليمة في حال عدم شراء المواسم.

ـ بالمقابل كانت هناك سهول زراعية بالغة الخصب تحيط بالجبل من كافة الجهات وتتعرض لغزوات البدو من جهة، ونظام الالتزام الضرائبي من جهة أخرى. وكان هذا النظام يفسح في المجال أمام الجبليين للانتقال نحو السهول المجاورة كي يرعوا ماشيتهم أولاً ثم يستقروا فيها كمزارعين ومرابعين ومحاصّين في الفترات اللاحقة. وذلك في ظل حماية مقاطعجية للزعامات المسيطرة في الجبل أو في تلك السهول. وعلى سبيل المثال يشير فولني عام 1784 إلى أن سكان بعلبك كانوا لا يتجاوزون المئتي نسمة يتوزعون في بيوت حجرية في جوار معبد الشمس في حين كانت بعلبك تضم حوالى خمسة آلاف نسمة في مطالع القرن الثامن عشر. ويؤكد فولني على دور غزوات البدو والصراعات السياسية المحلية من جهة، وغزوات الجراد والفئران من جهة ثانية، في تقليص سكان بعلبك إلى ذلك الحد في مساحة شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة.

لكن تلك السهول كانت جزءاً لا يتجزأ من حياة الجبل. فسكان الجبل كانوا بحاجة ماسة إلى إنتاج تلك السهول كي يظلوا على قيد الحياة. وكانت معركة تموين السكان الجبليين بالحبوب من المعارك البالغة الأهمية التي خاضها كل الأمراء

---

(101) Ibid., p. 42.

الشهابيين والزعماء المقاطعجيين دون استثناء. اختلط سكن الجبل بسكن السواحل والسهول بحيث كان قسم كبير من سكان تلك السواحل والسهول يلجأ إلى الجبال في الأزمات الحادة، وفي أوقات انتشار الأوبئة، ولا سيما الطاعون والكوليرا. فارتبط تطور الجبل دوماً بتطور السهول المجاورة، لأن السكان فيها وحدة لا تتجزأ، وحدة تنتمي إلى العائلة العربية والعادات واللغة والتقاليد والتراث العربي، مهما تباينت الانتماءات الطائفية.

- على قاعدة الفلاحين والرعاة الذين يكثرون من الأطفال، وهي القاعدة المتبعة لدى كل طوائف لبنان، والقوى المقاطعجية المسيطرة التي تنجب عدداً محدوداً منهم حفاظاً على الجاه السياسي والسيطرة العقارية التي لا يجوز أن تتجزأ، كانت جماهير الموارنة والشيعة والسنّة وفقراء الدروز وسائر الطوائف تزداد باستمرار في حين تتقلص أعداد الزعامات المقاطعجية المسيطرة، ولا سيما الدرزية والشيعية والسنية الشهابية، بسبب الصراع السياسي فيما بينها. وكان للتجنيد الاجباري والمشاركة العسكرية في حملات العثمانيين أثر بارز في إضعاف القوى الرجالية عند الطوائف الإسلامية في حين تم الاحتفاظ بطاقات هذه القوى عند الطوائف المسيحية. وقد أثر ذلك في عملية الانجاب لدى تلك الطوائف. وأعطى دومينيك شفالييه احصاء دقيقاً في هذا المجال استخرجه من وثائق الأرشيف الفرنسي لعام 1847 يتبين منه أن مقاطعة الجرد كانت تضم 5179 نسمة منهم 3319 من المسيحين و1860 من المسلمين، وأن المسيحين موزعون إلى 1155 رجلاً و847 امرأة و1317 طفلاً مقابل 572 رجلاً درزياً و600 امرأة و886 طفلاً[102]. أي أن نسبة النساء أكثر من نسبة الرجال لدى الدروز، بعكس ما هي عليه عند المسيحين. وأن نسبة إنجاب الأطفال عند المسيحين أكبر بكثير منها لدى الدروز، وهذا يعود تفسيره إلى وفاة عدد كبير من رجال الدروز في الحروب.

- تعتبر فترة بشير الثاني، وبالتالي النصف الأول من القرن التاسع عشر، ذات أهمية خاصة على طريق التفجر السكاني في المقاطعات التي خضعت لحكمه. فقد شكل المسيحيون 79 بالمئة مقابل 12 بالمئة للدروز في مناطق سيطرة بشير الثاني. وفي مناطق هيمنة القائمقام الماروني بعد بشير الثاني كان المسيحيون يشكلون 90

(102) Ibid., p. 46 - 47.

بالمئة من السكان مقابل 3 بالمئة للدروز. و60 بالمئة في القائمقامية الدرزية مقابل 32 بالمئة للدروز[103]. بالمقابل كان لبيروت نفسها مظهر سكني طائفي لمصلحة المسيحيين. ودلت احصاءات 1846 على وجود 9020 مسيحياً مقابل 9 آلاف سني و1100 من الطوائف الأخرى. فكان السكن المسيحي في بيروت أكثر منه في أي مرفأ من مرافىء المنطقة اذ لم يتجاوز في صيدا الثلث من أصل 8 آلاف نسمة، وفي صور الربع من أصل 900 نسمة. هذا التوجه السكني المسيحي نحو بيروت مؤشر هام على طريق جعل هذه المدينة عاصمة للدولة المارونية المزمع إقامتها على مراحل تبدأ بقائمقامية مسيحية ثم تتوسع إلى متصرفية ثم إلى دولة لبنان الكبير. والجامع الأساسي في المراحل الثلاث هو النفوذ الفرنسي المتزايد باستمرار في هذه المنطقة منذ 1840 حتى 1943، أي عام الاستقلال السياسي للدولة اللبنانية.

ـ ملاحظة أخرى في هذا المجال أن التجمع الماروني في المنطقة، تمركز بأغلبيته الساحقة في المقاطعات التي شكلت القائمقاميتين، بحيث بات عديم الأهمية وقليل الحضور في أية رقعة أخرى في المشرق العربي نجمت عن صراع زعماء الموارنة، في حين بقيت تجمعات الأرثوذكس تنتشر إلى جانب تجمعات الكاثوليك في كافة المدن السورية والفلسطينية والعراقية المجاورة. وتشير أرقام هذه التجمعات عام 1842 إلى نسبة 15 بالمئة من السكان الذين يتوزعون بنسب عالية جداً في المدن الكبرى لا في الأرياف، مما يسمح لهؤلاء المسيحيين أن يلعبوا دوراً مالياً وتجارياً هاماً فيها. فالمشكلة الطائفية اللبنانية هي مشكلة سياسية في بعض المقاطعات اللبنانية على السلطة مع الزعماء المقاطعجيين الآخرين.

وقد تولدت عن تلك التبدلات بعض السمات التي لعبت دوراً هاماً في التفجر الصدامي الطائفي في أواسط القرن التاسع عشر. فحدود السكن الدرزي لا تتجاوز منطقة المتن بل تنحصر في مقاطعات قليلة، في حين كانت التجمعات السكانية المسيحية، لا سيما المارونية، تنتشر في كافة المقاطعات، مما أوحى لدومينيك شفاليه بثلاث مناطق سكنية هامة خلال تلك الفترة.

الأولى: شمال نهر ابراهيم حيث التجمع الماروني الأساسي مضافاً إليه تجمع أرثوذكسي في الكورة وتسمى هذه المنطقة بلاد جبيل.

---

(103) Ibid., p. 51.

الثانية: ما بين نهر ابراهيم ووادي نهر بيروت وفيها كثافة مارونية هامة تخضع للدروز، وتسمى جبل كسروان.

الثالثة: جنوبي نهر بيروت حيث السيطرة الدرزية هي الأساسية، مع وجود أعداد كبيرة من الموارنة وسائر الطوائف المسيحية، وتسمى جبل الشوف[104].

وكانت مقاطعات الدروز الأساسية تتوزع على الغرب الأعلى، والغرب الأسفل، والشحار، والعرقوب، والجرد، وجبل الريحان، واقليم الخروب، واقليم جزين، واقليم التفاح، وقسم من اقليم ساحل بيروت.

أما مقاطعات السكن الماروني بخاصة والمسيحي بعامة فكانت تتوزع على بشري، والزاوية، والبترون، والفتوح، وجبيل، وكسروان، والقاطع، والمتن، وقسم من اقليم ساحل بيروت، وزحلة، وقسم من البقاع.

وكانت نسبة التوزع السكاني للمسيحيين والدروز خلال تلك الفترة كالتالي[105]:

38 بالمئة من مسيحيي «جبل لبنان» يعيشون في المنطقة الأولى ويشكلون 90 بالمئة من السكان.

39 بالمئة من مسيحيي «جبل لبنان» يعيشون في المنطقة الثانية أو الوسطى ويشكلون 90 بالمئة من السكان.

23 بالمئة من مسيحيي «جبل لبنان» يعيشون في المنطقة الثالثة أو الجنوبية ويشكلون 60 بالمئة من السكان.

والتوزع الدرزي كالتالي:

20 بالمئة من الدروز الذين يعيشون في «جبل لبنان» يسكنون في المنطقة الوسطى ويشكلون 6 بالمئة من السكان.

80 بالمئة من الدروز الذين يعيشون في «جبل لبنان» يسكنون في المنطقة الجنوبية ويشكلون 30 بالمئة من السكان.

وبالمقابل توزعت الملكية العقارية بين الدروز والموارنة كما يلي:

45 بالمئة من الأراضي القابلة للاستصلاح الزراعي هي في المقاطعات الشمالية، و20 بالمئة في الوسطى و35 بالمئة في الجنوبية. ويشير شفالييه إلى أهمية هذا العامل

---

(104) Ibid., p. 58.

(105) Ibid., p. 59 - 60.

في انتفاضة الفلاحين في كسروان عام 1858، بسبب السيطرة المقاطعجية على أراض صخرية غير قابلة للاستصلاح الزراعي إلّا بنسبة 20 بالمئة فقط، في ظل كثافة سكانية كبيرة.

كانت منطقة كسروان وحدها تضم 20295 ألف رجل قادر على حمل السلاح من مجموع الرجال القادرين على حمله في كافة المقاطعات التي شكلت القائمقاميتين، ولا يتجاوز تعدادهم 105055 رجلاً يتوزعون كالتالي: 5560 في جزين، و24085 في الشوف، و23148 في المتن، و4533 في زحلة، و5954 في الكورة، و20295 في كسروان، و20122 في البترون، و1358 في دير القمر. أي أن حقل الصدام الرئيسي في المتن وزحلة ودير القمر وجزين لم يكن يضم أكثر من 29 ألف رجل بنسبة تتدنى عن الثلث للقوى الرجالية القادرة على حمل السلاح. وهنا بالضبط تكمن أهمية العامل الخارجي في تفجير الصراع داخل المقاطعات المختلطة. ولهذا العامل الخارجي هنا وجهان:

الأول: محلي، بمعنى أنه خارج المقاطعات المختلطة ولكنه ضمن حدود القائمقاميتين.

الثاني: قوى استعمارية من خارج حدود القائمقاميتين.

وفي حين لعب التماسك المقاطعجي والفلاحي الدرزي من جهة، والتماسك الماروني بزعامة الاكليروس الأعلى من جهة أخرى، دورَ القطب الأول في قيادة العامل الخارجي المحلي، لعبت السلطات العثمانية من جهة، والتدخل الاستعماري الانكلو ـ فرنسي من جهة ثانية، دور القطب الأول أيضاً في قيادة القوى الاستعمارية التي أشعلت نار الصراع.

وإذ أولينا أهمية كبرى للعامل المحلي الذي يقدمه دومينيك شفاليه في دراسته، فإننا نؤكد أن ذلك العامل لم يكن بمقدوره منفرداً تفجير الصراع على الساحة «اللبنانية». لذا يجب الربط بين التفجر وطابع القرن التاسع عشر، عصر الامتداد الاستعماري للسيطرة على المنطقة الذي افتتح بحملتين، فرنسية وانكليزية لانتزاع مصر، ثم بحملات عسكرية لاحتلال الجزائر واليمن وقبرص. وهنا بالضبط يكمن مفتاح الصراع وأدواته المحلية. فالقوى الاستعمارية الخارجية وجدت في ذلك الوضع السكاني، وما يستتبعه من سيطرة مقاطعجية درزية ذات جذور تاريخية ترقى إلى مئات السنين، أرضاً خصبة لتفجير الصراع على الساحة اللبنانية توصلاً إلى أهداف استعمارية لا تمت بصلة إلى مصلحة القوى البشرية القاطنة على هذه الساحة إلّا

نظرياً. وأثبتت الصدامات الدموية التي ذهب ضحيتها عشرات الآلاف من اللبنانيين خلال أقل من ربع قرن، أن النظام السياسي الذي ولد على أنقاض الإمارة وحمل تواقيع السلطنة العثمانية والدول الخمس الاستعمارية الأوروبية، لا يقل بشاعة عن نظام الإمارة، ولا يحمل إضافات أساسية تحرر القوى المنتجة الفلاحية والحرفية والتجارية المحلية من سيطرة الفروض المقاطعجية ونظام الملكية الخاصة الذي تعزز أكثر فأكثر لمصلحة كبار الملاكين، والهجوم التجاري والمالي الغربي لتدمير الحرف المحلية وربط الاقتصاد المحلي بتبعية كاملة للغرب الاستعماري. وحدها فئة ضئيلة من التجار الوسطاء وكبار رجال الدين استفادت فعلاً من تلك التبدلات التي هزت الساحة «اللبنانية» في أواسط القرن التاسع عشر وشكلت تحالفاً طبقياً وثيقاً مع كبار الملاكين، من دينيين ومدنيين، للتحكم بمصير القوى المنتجة اللبنانية منذ أكثر من مئة عام، سواء في ظل قوى خارجية، أم منفردة بعد الاستقلال السياسي للبنان.

فقد ارتبطت الأولى بعلاقات وثيقة من التبعية التجارية للغرب، وشكلت فئة الوسطاء التجاريين له في المنطقة بكاملها، وجنت من ذلك أرباحاً طائلة. وفتحت لنفسها مصارف خاصة عززتها كثيراً بعد مرحلة الانتداب والاستقلال السياسي. وكانت إيذاناً بولادة بورجوازية تجارية وسيطة تلعب دوراً هاماً على الصعيدين اللبناني المحلي والعربي المجاور[106].

أما الثانية فقد تبوأت مركز الصدارة السياسية خلال مرحلة القائمقاميتين والمتصرفية والانتداب ولا يزال لها نفوذ كبير داخل كل الطوائف اللبنانية. جاء ذلك النفوذ الهام على حساب الفلاحين والحرفيين، ولا سيما الموارنة منهم، وحتى على حساب بعض المقاطعجيين الموارنة أيضاً. ولا يمكن فهم انتفاضات الفلاحين إلّا في إطار الترقي السياسي للاكليروس وسيطرته على مساحات شاسعة من الأراضي الوقفية، أراضي الأديرة والرهبان بالتحديد.

وبات الدور السياسي للاكليروس الأعلى، مرتكزاً على قاعدة اقتصادية كبيرة من الملكية العقارية والإنتاج واليد العاملة النشيطة وشبه المجانية، مضافاً إليها دور بالغ الأهمية على الصعيد الثقافي والتربوي، مطمحاً عاماً لكافة الزعامات الطائفية

---

(106) Dubar, Claude et Nasr Salim, «*Les classes Sociales au Liban*». Chapitre IV. remarques sur les origines de la bourgeoisie Libanaise, 1840-1945», p. 51 - 59.

الأخرى، الدينية منها والمدنية، سواء تلك التي أثبتت قوتها وتلك التي لا تزال تفتش عنها. وهذا ما يدفعنا للتأكيد بأن الانفجار الاجتماعي ذا الوجه الطائفي الواضح، كان ولا يزال شديد الالتصاق بالدور الذي تطمح القيادات الطائفية، ولا سيما الدينية، إلى أن تلعبه في قيادة ذلك الصراع. لكن ظروف القرن التاسع عشر والقرن العشرين تؤكد بما لا يقبل الشك، أن هذا الدور بالذات غير بعيد عن المخططات الخارجية في المشرق العربي بل هو جزء أساسي من تلك المخططات الرامية إلى تجزئة المنطقة إلى دويلات طائفية تبرر قيام اسرائيل وتكون شديدة التبعية لها.

الباب الثاني

تفجر الداخل الطائفي في اطار الهجوم الاستعماري لتفكيك بُنى السلطنة العثمانية

الفصل الأول

ملل، رعـايـا، إرساليـات، حِماية

توطئة

منذ معركة مرج دابق عام 1516، حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وما تبعها من إعلان نهاية السلطنة العثمانية رسمياً، هناك ثلاث مراحل أساسية في عمر هذه السلطنة يمكن إبرازها على الشكل التالي:

الأولى: من الاحتلال العثماني للمشرق العربي حتى تشكيل "الحلف المقدس" عام 1683 بزعامة البابوية لوقف التوسع العثماني في أوروبا، والمحاولات الحثيثة لاستنهاض الدعوة نحو صليبية جديدة.

الثانية: من قيام "الحلف المقدس" ووقف الزحف العثماني إلى سقوط الجزائر في يد الاستعمار الفرنسي عام 1830 وإعلان أوروبا الحرب الاستعمارية على السلطنة. وقد رافق هذه المرحلة عدة محاولات عثمانية لإبراز بعض مظاهر القوة وقمع حركات التمرد والعصيان التي كان للاستعمار الغربي يد طولى في إثارتها داخل الولايات التابعة للسلطنة.

الثالثة: منذ سقوط أول ولاية عثمانية عام 1830، بيد قوة استعمارية غربية حتى انهيار السلطنة نهائياً وتقسيم ولاياتها بين تلك القوى في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

لعب العامل الخارجي دوراً مباشراً وحاسماً في تصديع السلطنة وتفكيك بناها. ولم تكن مظاهر هذا التفكيك لترتسم بعنف وبشكل فجائي في القرن التاسع عشر، بل كان قد تم التحضير لها منذ مئات السنين عبر سلسلة طويلة من الضغوط الأوروبية

للسيطرة على موارد السلطنة واسواقها والتأثير المباشر على تطور المجتمعات الخاضعة لها.

ويمكن رصد مظاهر تلك الضغوط على عدة مستويات أهمها:

1- المستوى الاقتصادي: عبر الامتيازات، والتنافس التجاري الشديد، وتوظيف الرساميل، ومد السكك الحديدية، والسيطرة على المواد الخام وغيرها.

2- المستوى الطائفي: عبر الادعاء بحماية النصارى في المشرق العربي وسائر أرجاء السلطنة مع ما يرتبط بذلك من الإرساليات والمبشرين والرهبانيات وتنظيم الكنائس المشرقية ومحاولات البابوية تجميع هذه الكنائس تحت سيطرتها. ومنذ مطالع القرن التاسع عشر بدأ تأزم الوضع الطائفي ينعكس على تركيب "نظام الملل العثماني" ويساعد على تفجيره، ولا سيما بعد إصلاحات ابراهيم باشا الطائفية في كل من مصر وسوريا. ولعب هذا التأزم دوراً أساسياً في تفجير الصدامات الدموية الطائفية على الساحة المشرقية، في مقاطعات الإمارة الشهابية بخاصة.

3- المستوى العسكري: وقد تمثل هذا التفكيك في البنى التقليدية للعساكر العثمانية وإدخال بعض التكنيك الغربي إليها. ولم يكن ذلك الإدخال بهدف تقوية تلك العساكر، بل كان خطوة على طريق تغريب السلطنة والتحكم بقواها العسكرية وبقرارها السياسي، لأن مجموعة الخبراء العسكريين فيها باتت تلعب دوراً في حروب السلطنة. فلم يعد بقاؤها مرهوناً بقدرة قواها العسكرية على الصمود والتصدي بل بسبب خلاف القوى الاستعمارية على اقتسام المغانم والقيام بمحاولات عسكرية منفردة لاحتلال أجزاء من السلطنة (الحملة الفرنسية ثم الحملة الإنكليزية على مصر، واحتلال الجزائر ثم اليمن ... الخ ...).

4- المستوى السياسي: أجبرت القوى الاستعمارية الأوروبية السلطنة العثمانية على القيام "بإصلاحات" على غرار الإصلاحات الأوروبية، ولكن بنمط إنتاج تقليدي شديد الركود والتخلف، مما ساعد على تفجر الوضع السياسي عبر المطالبة بتطبيق تلك الإصلاحات التي لم يكن بمقدور السلطنة، لأسباب بنيوية أن تقوم بها إلّا إذا تحول كثير من بناها السياسية القائمة. فبقيت الخطوط الهمايونية حبراً على ورق، وأخذت دعوات الإصلاح من الداخل والخارج، ولأسباب مختلفة، تشتد باستمرار، وتدفع الوضع السياسي في السلطنة إلى مزيد من التأزم والانفجار.

لم تكن المستويات الأربعة منفصلة بعضها عن بعض، بل تكاد تتدامج حتى التطابق، لأنها تعبر عن بنية إجتماعية ذات سمات خاصة كانت قائمة منذ مئات

السنين. وكان الضغط الأوروبي يدرك مخاطر التماسك الداخلي لتلك البنية الاجتماعية في عرقلة مخططاته الاستعمارية وازدهار تجارته وتوظيف رساميله. وكانت كافة التوصيات السياسية تشدد على التطور التدريجي ودفع البنى الداخلية العثمانية نحو مزيد من التصادم والتفكك، تمهيداً لإدخال أنماط رأسمالية في شقوق ذلك التفكك، تجعل إعادة وحدتها أمراً مستحيلاً، كما تجعل السلطنة العثمانية تابعة ذيلياً للقوى الغربية وأنماط إنتاجها الرأسمالية.

في هذا الإطار العام يمكن فهم الصدامات الدموية في المشرق العربي كإحدى حلقات الضغط الأوروبي من جهة، والرد العثماني على ذلك الضغط من جهة أخرى. فقد أدرك العثمانيون، بعد فوات الأوان، أن أحداث البلقان والمشرق العربي وشمالي إفريقية تتجه نحو تفكيك السلطنة وانتزاع أجزائها. وحاولوا عبثاً أن يتصدوا عسكرياً لمحمد علي، وفي البلقان، وفي حروب القرم والجزيرة العربية وغيرها. ولم يكن الفضل الأساسي في الحؤول دون انتزاع بعض تلك المناطق في احوال النجاح المؤقت يعود إلى قوى السلطنة العسكرية، بل إلى أساطيل القوى الاستعمارية الأورروبية أو إلى دعم والي مصر. فقواها العسكرية في القرن التاسع عشر كانت تقتات بخبز الهزيمة في كل حرب تخوضها. ولا يجوز التفتيش عن سبب تلك الهزائم في رؤوس القوى العسكرية العثمانية وسلاحها ولباسها وذخيرتها، بل في تخلف البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المفككة التي ترتكز إليها، وفي نمط الإنتاج التقليدي الذي كان سائداً في السلطنة وولايتها وكان عليه أن يواجه النمط الرأسمالي الأوروبي المندفع في تطوير بناه الأساسية في كافة المجالات، على قاعدة من ثورة صناعية، واكتشافات بحرية، وتجارة ناشطة، ورساميل ضخمة، وقوى عسكرية قادرة على تحطيم المقاومة العثمانية بسرعة. نتيجة لذلك، بات تفكيك السلطنة وانتزاع ولاياتها منذ القرن التاسع عشر وانهيارها النهائي في مطالع القرن العشرين حتمية تاريخية لا يمكن تلافيها.

لمحة خاطفة عن تاريخ المرحلة

يعتبر عام 1683 بداية مرحلة تاريخية حاسمة في مسار تطور السلطنة العثمانية، فحتى ذلك التاريخ كانت الدولة العثمانية لا تزال تتوسع وتخضع لسلطانها مزيداً من الولايات. وخلال عام 1683 كانت جيوشها تحاصر فيينا في قلب أوروبا، مما دفع

القوى الأوروبية إلى الاتحاد بزعامة البابوية وتشكيل حلف سمي الحلف المقدس لوقف الزحف العثماني. وكانت عائلة هابسبورغ في النمسا على رأس هذا الحلف الذي كان يضم بولونيا وجنوى ويحظى بدعم قوى أوروبية أخرى.

جاءت الانتصارات المحدودة لهذا الحلف لتزيد في متانة القوى الأوروبية التي تشكله أو تدعمه، وأخذت البابوية تبشر بميلاد حروب "صليبية" جديدة مع العثمانيين المسلمين لطردهم من أوروبا واحتلال المشرق من جديد. وقد أجبر هذا الحلف القوى التركية على التراجع عن أبواب فيينا لترابط في المجر. فتوقف بذلك الزحف التركي داخل أوروبا بشكل نهائي. وانتقلت الاستراتيجية العثمانية من مرحلة الهجوم والتوسع إلى مرحلة الدفاع والاحتفاظ بالمناطق التي كانت تسيطر عليها في أوروبا، وتجدر الإشارة إلى أن زمناً طويلاً مرّ على تأسيس هذا الحلف قبل أن تدخله فرنسا، وذلك حفاظاً على امتيازاتها وتعميقاً لصلاتها بالسلطنة العثمانية التي منحتها لقب "الدولة الأوروبية الصديقة". أما روسيا القيصرية فقد انضمت إلى هذا الحلف منذ وقت مبكر وحاولت الضغط على المقاطعات البلقانية التابعة للسلطنة كما حاولت ضرب النفوذ العثماني في منطقة البحر الأسود.

ومن جهة أخرى، استطاع الحلف أن يقيم روابط متينة مع شاه إيران للضغط على السلطنة العثمانية من الشرق. الأمر الذي يؤكد الطبيعة السياسية للحلف والأهداف الرامية إلى تصديع السلطنة واقتسام ولاياتها. وتدخل التحالفات الجديدة للحلف المقدس بزعامة البابا في إطار تلك الأطماع الاستعمارية.

استطاع الحلف استرجاع بودا في المجر، وأرسل مرتزقة لإثارة الاضطرابات داخل اليونان منذ عام 1687، واسترجع بلغراد عام 1688. لكن تلك الانتصارات لم تؤكد ضعف السلطنة وعجزها عن الدفاع عن ولاياتها، إذ سرعان ما قام العثمانيون بهجوم مضاد فاسترجعوا بلغراد عام 1690. وتوسعت جيوشهم في الفتوحات داخل عدة مقاطعات أوروبية قبل أن تصاب بهزيمة فادحة عام 1697 في معركة زنيتا (Zneta) وبدأت المفاوضات التي انتهت بصلح كاولوفيتز عام 1699. وكان من نتائج الصلح أن قدّمت السلطنة سلسلة طويلة من التنازلات الجغرافية والسياسية والتجارية والدينية لكل من النمسا وهنغاريا وبولونيا وروسيا. لكن تنفيذ تلك التنازلات ظل رهناً بقدرة السلطنة العثمانية على الهجوم المعاكس الذي بدأ عام 1714 باسترجاع بلغراد التي عاد الحلف فانتزعها بهجوم مضاد عام 1716. وانتهت الحملة بصلح باساروفيتز (Passarovitz) عام 1718 وبتنازلات جديدة وضعت حداً لأحلام العثمانيين في

التوسع غرباً. وكانت تلك النتائج مدعاة لتحقيق الأطماع الروسية في البلقان فشنت روسيا القيصرية عام 1722 هجوماً واسعاً عليه وعلى ضفاف البحر الأسود. وشكل الضغط الروسي نقطة الخطر الداهم على السلطنة نظراً لقرب روسيا من عاصمتها. فسارعت إلى توقيع إتفاقيات مع السويد عام 1737، ومع بروسيا عام 1788، ومع النمسا عام 1791، وكلها تهدف إلى درء الخطر الروسي بتقديم تنازلات للدول الأوروبية الأخرى حتى باتت السلطنة مسرحاً واسعاً لكافة أنواع الامتيازات الاقتصادية والتبشيرية وغيرها. وكلها تؤكد مرحلة الضعف الشديد التي كانت تمر بها السلطنة منذ أواسط القرن الثامن عشر والتي تميزت بسلسلة متواصلة من حركات التمرد والعصيان المحلي في عكا وصيدا ومصر وغيرها. وكان لروسيا القيصرية نصيب وافر من دعم تلك الحركات، ولا سيما حركة ضاهر العمر في عكا. وبالرغم من أن عجز الدولة العثمانية كان واضحاً للدول الأوروبية منذ مطالع القرن الثامن عشر، فإن حركات التمرد والعصيان في أواسط هذا القرن جاءت تؤكد عجزها الفاضح تجاه ولاتها بالذات. وكانت السلطنة العثمانية تجد أن خير وسيلة لحماية نفسها من السقوط أن تقدم المزيد من التنازلات للدول الأوروبية التي لم تكن تحاربها، مع العلم بأن تحالفات هذه الدول كانت سريعة التقلب، إذ ما كانت إحدى الدول تنال امتيازات جديدة حتى تسارع أخرى إلى شن حرب على السلطنة لانتزاع امتيازات تفوق ما حصلت عليها الأولى[1].

على الصعيد المحلي، وجدت السلطنة العثمانية أن الطريق الوحيد للحفاظ على تماسكها هو الإقدام على تنازلات لولاتها، حتى من كان منهم في حالة عصيان. فقد منحت ضاهر العمر ألقاباً متعددة وسلطات واسعة، كما منحت الجزار لقب حاكم صيدا وطرابلس، وولته على دمشق، وسلمته قيادة قافلة الحج طوال السنوات الواقعة بين 1790 و1795، ثم كانت له فيما بعد منذ 1799 بعد مجيء الحملة الفرنسية على مصر[2]. لذا لم يقطع الولاة صلتهم بالسلطنة العثمانية التي باتت تكتفي بأن يُعترف رسمياً بسلطتها وتقدم الضرائب لخزائنها مع إطلاق يد الوالي في تسيير أمور

---

(1) عادل اسماعيل: "الوثائق الدبلوماسية والقنصلية"، بالفرنسية، الجزء الأول، المقدمة، ص 25.

(2) J. Hajjar, *«Le Christianisme en Orient..»*, p. 3.

مقاطعاته، سواء بقي ضمن حدودها أو توسع إلى مقاطعات جديدة يسيطر عليها بالقوة ويضمن الحصول على التزامها من جانب السلطنة لقاء دفع ضرائبها.

استطاعت السلطنة المفككة ابتداءً من رأس الهرم السياسي العثماني أن تبقى سنوات طويلة على قيد الحياة، رغم حالة "الرجل المريض"، أو "الجثة التي هي في حالة متقدمة من الاهتراء" حسب تعبير ماركس. فقد أنقذها التنافس الاستعماري الأوروبي من مصيرها المحتوم، وأمد في عمرها حتى الحرب العالمية الأولى "إذ لم يكن في أوروبا كلها قوة عسكرية واحدة لم تكن على استعداد لتقديم آخر رجل وآخر فلس لديها كي تمنع سقوط السلطنة العثمانية وتحطمها"[3].

كانت الدول الاستعمارية خلال القرن التاسع عشر تخشى الصدام العسكري المباشر مع السلطان، لا خوفاً من جيوشه، بل خوفاً من تصادمها فيما بينها من أجل اقتسام التركة. وبات واضحاً أن القوى الاستعمارية الخارجية كانت تسعى للاتفاق "الودي" فيما بينها قبل الإقدام على ضربة عسكرية تكون مضمونة النتائج على قاعدة ذلك الاتفاق، بعد أن باتت قدرة السلطنة على الرد معدومة تماماً.

تساقطت الولايات العثمانية تباعاً، داخل البلقان وآسيا وإفريقيا، في أيدي القوى الاستعمارية، لا سيما الفرنسية والإنكليزية والروسية. وعزلت القوى الاستعمارية الفتية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبخاصة ألمانيا وإيطاليا، عن كل احتمال باقتسام أجزاء من تلك السلطنة، أو اجزاء من إفريقيا غير مساحات صحراوية لا قيمة لها. وبهذه الوسيلة استمرت السلطنة على قيد الحياة حتى قيام صدام شامل في مطالع القرن العشرين بين القوى الاستعمارية الساعية إلى اقتسام العالم.

تبعاً لهذه اللوحة التاريخية السريعة التي تمثل السلطنة العثمانية منذ نهاية القرن السابع عشر حتى سقوطها النهائي في مطالع القرن العشرين، يمكن تلمس الأسباب العميقة التي أدت إلى ضعف السلطنة وانحطاطها ثم زوالها. وإذا كانت هذه اللوحة السريعة تشير إلى الدور الهام الذي لعبه العامل الخارجي في تفكيك بنى السلطنة، المتمثل بالأطماع الاستعمارية لاقتسام العالم في عصر التدامج بين الرأسمالين المالي والصناعي، فإن هناك كثيراً من السمات المحلية المرتبطة بالبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والعسكرية للسلطنة العثمانية ساعدت فعلاً على تحقيق

---

(3) J. Hajjar, *op. cit.*, p. 81.

الأهداف الخارجية لتصديع السلطنة واقتسام ولاياتها. مما يساعد على إبراز الترابط بين التفكيك الاستعماري لبنى السلطنة العثمانية والتأزم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للإمارة الشهابية والصدامات التي قضت عليها في أواسط القرن التاسع عشر وسمحت بظهور دويلات طائفية على أنقاضها باسم القائمقاميتين والمتصرفية.

لخص عادل اسماعيل أهم أسباب انحطاط السلطنة العثمانية بـ: "عدم كفاءة السلاطين في إدارة الحكم، وفساد الإدارة، وانتشار الرشوة داخل القوى المسلحة وعدم نظامية قوى الإنكشارية، والنقص في القوانين الخاصة بدولة مترامية الأطراف تمتد من المحيط الأطلسي حتى الهند وتضم في أحشائها أجزاء واسعة من أواسط أوروبا ..."[4]. وكانت تلك العوامل وراء سقوط أي سلطنة أو امبراطورية امتد حكمها مئات السنين، كما حدث للخلافة العباسية أو دولة المماليك أو سلطنة العثمانيين أو امبراطوريات أوروبا وآسيا وغيرها. لذلك لا بد من رصد بعض السمات البنيوية التي هي في صلب التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للسلطنة العثمانية والتي ساعدت على تفجيرها. وأبرزها نمط الإنتاج التقليدي والعلاقات التي تتولد على أساسه. فالسلطة العثمانية سلطة ذات طبيعة طبقية بالضرورة لأنها تقيم علاقات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإنتاج والعمل وتوزيع الملكية وحصص الأرباح. لا يغير في جوهر هذه العلاقات بعض السمات الخاصة بنظام الملل والطوائف والرعايا، وملكية السلطان العليا للأرض، والاحتكام إلى الشريعة الإسلامية وغيرها. وهي تعمل لمصلحة قوى إجتماعية داخل السلطنة، وهي قوى طبقية بالرغم من عدم وضوح التمايز الطبقي بشكل كاف، لأن هذا التمايز كان يبرز بوضوح مع تزايد الفرز الاجتماعي في السلطنة وولاياتها.

يبرز دور العامل الخارجي الاستعماري الذي كان يعمل لمصالح الرأسمالية الأوروبية الناشطة في تفسيخ السلطنة، واقتسام ولاياتها، والسيطرة على أسواقها التجارية، واستغلال قواها المنتجة. وعلى قاعدة هذه الخلفية النظرية يمكن رسم صورة للتركيبة البنيوية للسلطنة العثمانية القائمة على اتساع رقعتها في أوروبا وآسيا وإفريقيا من جهة[5]، وعلى عوامل التفسخ والتفكك القائمة في صلب ذلك الاتساع الذي حمته

---

(4) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد أول، المقدمة، ص 25.

(5) جب وبوون، "المجتمع الإسلامي والغرب"، ص 32 - مترجم.

لفترة طويلة قوى عسكرية قوية في المرحلة الأولى، واختلاف على اقتسام "التركة" بين القوى الاستعمارية في المرحلة التالية حتى الحرب العالمية الأولى.

ولا بد من إبراز عاملين ساعدا على تفكيك بنى السلطنة العثمانية، ولهما علاقة مباشرة بالمسألة الطائفية. وهما: تفكيك نظام الملل العثماني، وتفكيك البنى الاقتصادية وأثره في التأزم الاجتماعي على صعيد الإمارة الشهابية. أما تغريب السلطنة وتفكيك بناها السياسية والعسكرية فتمت الإشارة إليها في فصول أخرى من هذا الكتاب.

عن التفسخ الطائفي المذهبي وتفكيك نظام الملل العثماني

استمدت السلطة المركزية العثمانية كثيراً من قوانينها طبقاً للشريعة الإسلامية على أساس المذهب الحنفي، واعتبرت نفسها الوريث الشرعي للخلافة الإسلامية، وتلقب السلطان العثماني بـ "خادم الحرمين الشريفين" ... الخ.

أما علاقة هذه السلطة المركزية بغير المسلمين، أو بأهل الكتاب من مسيحيين ويهود وصابئة، فكانت طبقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية، فسمح لهم بالحفاظ على عقائدهم الخاصة، وبأن يتمتعوا بالحماية كرعايا للسلطان شرط ان يدفعوا الجزية عن رؤوسهم والخراج عن أراضيهم. وفي صلب تطبيق العثمانيين للشريعة الإسلامية يبرز منذ البداية التمييز الطائفي، لا بين المسلمين وأهل الكتاب فحسب، بل بين الطوائف الإسلامية نفسها، إذ اعتبروا أنفسهم ممثلين "للسنة" أو الإسلام الحنيف وعاملوا الشيعة وباقي الطوائف غير السنة، من دروز ونصيرية وغيرهم، معاملة قاسية عرفوا معها من أنواع الاضطهاد ما لم تعرفه أية طائفة من طوائف أهل الكتاب. وكانت تلك التدابير باسم "الشريعة الإسلامية" عاملاً مؤثراً في تقويض بنيان السلطنة وقد اعتبرت كافة الطوائف الإسلامية، من غير السنة، أن الدولة العثمانية تسعى دوماً لاضطهادها الطائفي فأكثرت من حركات التمرد والعصيان عليها فكانت هذه الحركات عوامل التفجر الدائم في داخلها.

مع بروز الأطماع الاستعمارية الأوروبية في المنطقة، كان يجري التحضير لجعل الطوائف المسيحية، واليهود، عامل تفجير آخر ضد السلطنة بحيث عرف القرن التاسع عشر، وهو عصر الاستعمار المباشر الكثير من الحركات الطائفية كانت ترمي إلى

إيجاد "أوطان قومية طائفية" من مسيحية ويهودية. بالرغم من كثرة الكلام على حسنات السلطنة وتسامحها مع الطوائف من غير السنة، كانت المسألة الطائفية عامل انحطاط للسلطنة إذ أحدثت خللاً كبيراً في التركيبة البنيوية لسكان السلطنة، سواء في البلقان أو في الولايات العربية.

فالعثمانيون الذين اعترفوا بالمذاهب الإسلامية الأربعة فضلوا تطبيق الشريعة على أساس المذهب الحنفي ورفضوا رفضاً قاطعاً الاعتراف بالمذهب الجعفري، بل سارعوا إلى منع أي تعليل أو تفسير، فلم تعد هناك إمكانية للتطوير في مجال الشرع. لذا تحالف شاه إيران وهو أكبر حكام الشيعة في نهاية القرن السابع عشر، مع "الحلف المقدس" ذي الأهداف الصليبية الواضحة بزعامة البابا على السلطنة العثمانية. وكان لقيام دولة شيعية في فارس أثر واضح في ازدياد عدوانية السلطنة العثمانية حيال رعاياها من الشيعة إذ كانت السلطنة تسعى جاهدة لكي تبقى المركز الإسلامي الوحيد في العالم ويبقى السلطان نفسه ممثلاً للرسول في "حماية الدين وسياسة الدنيا". وكانت وتيرة الاضطهاد تشتد خاصة إبّان حركات التمرد على السلطنة، إذ اعتبرت تلك الحركات معادية لوحدتها وعامل تهديم لبنيانها السياسي والطائفي. وصنفت حركات التمرد التي قام بها الدروز والنصيريون وغيرهم بمثابة عداء كامل للسلطنة، وقُمعت بقسوة إبّان الفترة التي شهدت تزايد قوة العثمانيين العسكرية الضاربة.

بالإضافة إلى التفكك البنيوي على الصعيد الطائفي كانت مظاهر هذا التفكك تتغلغل في جميع جوانب الحياة اليومية وتحدد علاقة السلطة المركزية بالسكان على أساس انتماءاتهم الطائفية. "لذا أصدر السلاطين لوائح، كل منها يسمى "قانوناً"، بقصد تحديد التبعات التي تتضمنها هذه العلاقة بالنسبة إلى الأشخاص الذين هم في خدمة الحكومة بالفعل، بالإضافة إلى تحديد أوضاعهم وواجباتهم وأزيائهم، إلى غير ذلك"[(6)]. أي أن مظاهر ذلك التفكك البنيوي الطائفي دخلت في عمق التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والإدارية وغيرها، بحيث لعبت الطائفية دوراً بالغ الأهمية في تقسيم الناس إلى كتل بشرية تعامل على أساس انتمائها الطائفي.

---

(6) Antoine Fattal, «*Le statut Légal des non-musulmans en pays d'Islam*», chap VI. «*Les droits Civiques et politiques*», p. 232-263.

ومهما كانت حدة هذه العلاقة الطائفية، ولا سيما، إبان الأزمات فإن ذلك الانتماء لم يستطع أن يلغي أو يكون بديلاً للانتماء الاجتماعي ذي الوجه الطبقي الواضح. فعندما يضطهد أحد التجار المسيحيين أو اليهود فإن عاملاً طبقياً يكمن في صلب ذلك الاضطهاد وهو غناه المادي لا إنتسابه الطائفي. فذلك الغنى هو السبب المباشر في بروز أطماع الولاة الأشعبية حياله، إذ كثيراً ما يكون هو نفسه الساعد الأيمن لذلك الوالي في الأمور الإدارية والمالية والتجارية. وتجربة ولاة دمشق وصيدا وعكا، ولا سيما الجزار، مع عائلات السكروج وفارحي ومشاقة والصباغ خير دليل على ذلك. كما أن اضطهاد الدروز والنصيرية والشيعة وغيرهم لم يكن مجرد اضطهاد طائفي، بل كان قمعاً لحركة تمرد أو عصيان ترى السلطنة العثمانية أنها تهدد وحدتها وسلامة أمنها. ويكون قمع هذه الحركة أكثر عنفاً وشراسة إذا كانت صادرة عن طوائف معادية للمذهب السني ومرتبطة بأعداء السلطنة في الخارج.

لم تقتصر حملات العصيان على الأمراء أو الحكام العصاة بل تتعداهم إلى كافة رعاياهم، وهم بالضرورة رعايا طوائف معينة تبعاً للتساكن الطائفي في مقاطعات السلطنة، وفي مقاطعات الإمارة بخاصة.

أما حركات التمرد الداخلية بين الولاة فلم تكن تخيف السلطنة إذا ما سارع الوالي القوي إلى إعلان خضوعه للسلطان وتعهد له بدفع الضرائب عن الولايات التي يسيطر عليها. ولم تكن جميع الولايات تخضع للضرائب نفسها، بل كانت السلطنة العثمانية تتكيف مع واقع تلك الولايات. فمعظم الممتلكات الأوروبية بقيت تحت إشراف السلطة المركزية المباشر، في حين كانت الولايات الآسيوية تدفع الجزية. وأما نيابات شمالي إفريقية الثلاث فكانت شبيهة بولايات القرم. وكذلك كانت حال أشراف مكة الذين كانوا يعترفون بسيادة السلاطين الذين ثبتوهم في مراكزهم. فلم يكن أحد من حكام شمالي إفريقيا والقرم وأشراف مكة يدفع الجزية بل كانوا جميعاً على العكس من ذلك يتلقون الهدايا من الباب العالي.

كان أشراف مكة يعتبرون أنفسهم نسل النبي، ولهذا كانت الهدايا التي ترسلها إليهم الدولة العثمانية تصلهم سنوياً في موسم الحج. وسرعان ما انتقلت عدوى الامتيازات الطائفية لأهل البيت أو "الأسياد" إلى كافة أرجاء السلطنة، ومنها المقاطعات الشهابية في جبل عامل خاصة. ومع انحطاط السلطنة باتت الامتيازات مكاسب ثابتة لقوى طائفية تعيش طفيليات على حساب جماهير القوى المنتجة. وكان على الولايات التي تدفع الضرائب أن تقدم كميات كبيرة منها لتسد النقص الناجم عن

إعفاءات الولايات الأخرى والمصاريف المترتبة من جراء الهدايا المقدمة إلى بعض الحكام ورجال الدين والأسياد من نسل النبي وغيرهم. هكذا يبدو بوضوح أن الامتيازات الطائفية كانت امتيازات طبقية تخص القيادات الحاكمة والقوى الاجتماعية المرتبطة بها وذلك على حساب القوى المنتجة.

كان نظام الملل العثماني السبب الأول في تفسخ سكان السلطنة طائفياً إلى ملل ومذاهب ورعايا. وكان تطبيق هذا النظام يراوح بين اللين والصرامة تبعاً لمزاج الولاة وقدرتهم على تنفيذ رغباتهم. فالسلطنة تمتد مساحات شاسعة من المحيط الأطلسي حتى أواسط أوروبا وإفريقيا وآسيا، وتضم تكتلات طائفية كثيرة تعتبر بحماية السلطان شرط الاعتراف بالطاعة وتقديم الضرائب. وعرفت السلطنة في فترات القوة تدابير صارمة تجاه كل تدخل أجنبي في شؤون الملل أو الادعاء بحماية رعايا تابعين للسلطان. فقد اعتبر أن هذا الأخير هو الوحيد الذي يحق له تقديم مثل تلك الحماية لرعاياه، واحتكرها طوال مئات من السنين لم يكن ملوك أوروبا الأقوياء يتجرأون فيها على ادعاء الحماية، بل كانوا يوعزون إلى سفرائهم لدى الباب العالي أن يلفتوا نظر السلطان إلى بعض التعديات التي تحصل على رجال الدين التابعين لهذا الملك أو ذاك.

كانت التعديات دائماً فردية وذات علاقة وثيقة بتصرف الحاكم المحلي، إذ لا يُعرف أن السلطنة اتخذت رسمياً أية تدابير قمعية بحق أي من الطوائف أو الملل الخاضعة لها.

ونظراً لأهمية هذه السمة في "المسألة الطائفية في لبنان" أفردنا لها شرحاً وافياً يثبت أن حماية الملوك الأوروبيين والبابوات للمسيحيين في الشرق كانت مجرد إسقاطات وهمية إذ لم تمارس تلك الحماية إلّا عبر السلطان نفسه. أما التفجر الذي حدث في القرن التاسع عشر فيجد كامل تفسيره الطائفي والسياسي في المخططات الاستعمارية الغربية التي استخدمت بعض الطوائف المسيحية للضغط على السلطنة وإجبارها على تقديم تنازلات إقتصادية وسياسية تمهيداً لتفكيكها النهائي واقتسامها.

حول ادعاء ملوك أوروبا حماية المسيحيين من رعايا الدولة العثمانية

تكثر الإسقاطات في الكتابة التاريخية الطائفية، ولا سيما المارونية، عن حماية

ملوك فرنسا للرعايا المسيحيين داخل السلطنة العثمانية، وتبالغ في شأن الحماية فتنسب إليها دوراً هاماً في بقاء المسيحية والمسيحيين في المشرق العربي وسائر أرجاء السلطنة. لكن الواقع التاريخي يؤكد أن أياً من ملوك أوروبا، وعلى رأسهم ملك فرنسا، لم ينل مثل تلك الحماية، أو يقم بالدور المزعوم في الحفاظ على المسيحية والمسيحيين داخل السلطنة العثمانية. على العكس من ذلك، لم تكن نكبات المسيحيين تتم إلّا بتدبير مباشر من الدول الاستعمارية الغربية، وبتحريض منها، كتوطئة للتدخل في شؤون السلطنة، والتوسع في نيل امتيازات تجارية فيها.

فرعايا السلطان العثماني، على اختلاف طوائفهم، كانوا تابعين للسلطان والهرم السياسي المنفذ لأوامره، ولم يكن للحماية الخارجية أي أثر. أما الامتيازات التي نالها ملوك أوروبا سوى امتيازات لرعاية شؤون الأجانب، أي الأوروبيين ، فلم تكن تشمل غير أفراد قلائل جداً من الرعايا المحليين الذين يعملون في سفارات الدول الأوروبية وقنصلياتها. ولم تعف الرعايا الأجانب أنفسهم من الاعتراف بالطاعة وتقديم الضرائب في القطاعات التي يعملون فيها، ولا سيما القطاعات التجارية، تسهيلاً لأعمالهم وحماية لأرواحهم وممتلكاتهم. وهي عادات متبعة في تجارة العرب مع الخارج منذ زمن بعيد.

هنا يطرح السؤال الأساسي: ما هو الهدف من نشر كتابات واختلاق "حقائق تاريخية" عن حماية ملوك أوروبا "المسيحيين جداً" للرعايا المسيحيين التابعين للسلطنة العثمانية؟

يبدو أن الجواب عليه يختزل الكثير من الإسقاطات السياسية المباشرة عن الحماية "والوطن الماروني" والكلام المستمر على اضطهاد المسيحيين في الشرق، وتضخيم الحوادث الاجتماعية ذات الوجه الطائفي لاستدرار عطف الدوائر الغربية على مسيحيي الشرق[7]. ولذا لا بد من توضيح بعض الحقائق التاريخية في محاولة لرصد تطور مقاطعات الإمارة وبيان أثر الفكر الطائفي على تجزئتها.

كان السلطان العثماني يملك وحده حق حماية الرعايا التابعين له والأجانب المقيمين داخل حدود سلطنته، وتقديم الامتيازات للملوك الأوروبيين لتسهيل تنقلات رعاياهم وتجارهم ومرسليهم، والحفاظ على أشخاصهم وارزاقهم.

---

(7) D. Chevallier, «*La Société du Mont-Liban..*», p. 40-42.

فسلطته تشمل إذن هؤلاء الأجانب بقدر ما تشمل رعاياه المحليين، ويسقط بذلك كل ادعاء بحماية ملوك أوروبا للرعايا الأجانب أو المحليين. إذ لم تظهر مناسبة واحدة طوال تاريخ السلطنة العثمانية الذي يناهز أربعماية سنة، بدت فيها تلك الحماية وكأنها تتعارض مع رغبة السلطان وصلاحياته المطلقة. يكفي التذكير بأن السفراء الأجانب والقناصل كانوا هم أنفسهم عرضة للترحيل والقتل، وكذلك التجار والمرسلون. فكثيراً ما تعرض بطاركة موالون للبابوية وسفراء وقناصل لعقوبات صارمة من جلد وإهانة، دون أن تستطيع أية قوة خارجية حماية هذا السفير أو ذاك القنصل أو ذلك البطريرك.

كانت سيطرة السلطان العثماني غير المحددة تطول كل شبر من أراضي السلطنة، وكل فرد من سكانها. أضف إلى ذلك أنه كانت ترد في كل نص من نصوص الاتفاقيات الكثيرة المسماة بالامتيازات تعابير تؤكد حرفية العبارة التالية: "سوف يقيم هؤلاء الرعايا في ظل حمايتنا ويعيشون في كنفنا السلطاني الذي يحميهم من كل اعتداء"[8].

لم يميز السلطان العثماني في هذا المجال بين مسيحيين غربيين ومسيحيين شرقيين بل يعامل الجميع على هدي توصيات القرآن بإكرام أهل الكتاب وعدم الاعتداء على أشخاصهم وممتلكاتهم شريطة أن يعلنوا الطاعة ويدفعوا الجزية والخراج.

كان إعفاء الرعايا الأجانب من هاتين الضريبتين لسبب واقعي هو عدم تملكهم للأراضي وعدم اعتبارهم من رعايا السلطنة المسيحيين المعفين من الخدمة العسكرية لقاء دفعهم الجزية أو ضريبة الرؤوس. فتعامل السلطان مع الأجانب كان ينبع من طبيعة نظام الملل العثماني الذي قسم سكان السلطنة إلى مسلمين يدفعون الزكاة والخمس والعشر وغيرها، ورعايا من غير المسلمين يقدمون الخضوع للسلطان ويدفعون الخراج والجزية[9]. وكان من الطبيعي أن يصنف الأجانب في عداد الرعايا العثمانيين من غير المسلمين وأن يدفعوا الضرائب التجارية لأن أكثرهم كانوا من التجار ولا علاقة لهم بملكية الأراضي الزراعية وإنتاجها.

فالسلطان أو من يفوضه من صدر أعظم أو وزير أو والٍ، كان المسؤول الوحيد

---

(8) B. Homsy, *«Les capitulations..»*, p. 44.

(9) A. FATTAL, *op. cit.*, chap VII, *«Les DIMMIS et l'impôt»*, p. 264-343.

عن تطبيق الاتفاقيات مع الملوك الأجانب تبعاً لإرادته الشخصية من جهة، وقدرة السلطنة العثمانية على المجابهة من جهة أخرى. أما حماية ملوك أوروبا وأباطرتها "المسيحيين جداً" لنصارى الشرق فلم يكن لها أي وجود عملي إلّا عبر السلطان وولاته المحليين بالرغم من "رسائل الحماية" التي كانت تغدقها البابوية وملوك فرنسا وغيرهم على المسيحيين في الشرق(10). وتؤكد وثائق تلك الفترة أن أياً من ملوك أوروبا، وعلى رأسهم لويس الرابع عشر وغيره، لم يشذ عن تلك القاعدة. فالسلطان هو الحامي الحقيقي الوحيد لجميع الأجانب المقيمين داخل حدود سلطنته بالقدر الذي يحمي به رعاياه من كافة الطوائف، ولا سيما المسيحيين منهم. وبذلك تسقط الادعاءات بحماية ملوك أوروبا لنصارى الشرق كإسقاطات وهمية لا أساس تاريخياً لها(11).

أضف إلى ذلك أنه بإمكان الولاة العثمانيين، لا سيما في مراحل ضعف السلطنة وانحطاطها، تجاهل كل الامتيازات المبرمة بين السلطان العثماني وملوك أوروبا، دون أن يستطيع أي ملك أوروبي أو السلطان العثماني نفسه اتخاذ أي إجراء ضدهم. ولم نستطع الحصول على نموذج واحد يؤكد تدخل السلطان أو الصدر الأعظم لعزل أحد الولاة بسبب سوء معاملته للرعايا الأجانب وقناصلهم وسفرائهم وتجارهم. حتى أن أحمد الجزار، والي عكا، قام بطرد كل التجار والرعايا الفرنسيين، وعلى رأسهم القنصل، من صيدا وعكا(12). ورغم احتجاج السفير الفرنسي في الآستانة، فإن أية

---

(10) على سبيل المثال راجع رسالة لويس الرابع عشر بتاريخ 28 نيسان/إبريل عام 1649، ورسالة لويس الخامس عشر بتاريخ 12 نيسان/أبريل عام 1737. عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الخامس، ص 177-180.

(11) Homsy, *op. cit.*, p. 50.

(12) Homsy, *op. cit.*, p. 48-49.

وتجدر الإشارة هنا إلى عملية الطرد التي تمت عام 1789. ولكن علاقة الجزار بالقنصل الفرنسي والرعايا الفرنسيين في صيدا كانت قد بدأت تسوء قبل ذلك التاريخ بزمن طويل. فالقنصل الفرنسي في صيدا يشير في تقرير له بتاريخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1773 إلى أن الجزار طلب من أحد الفرنسيين مرافقته لرؤية القنصل. ولما اعتذر الرجل لأسباب خاصة نهره الجزار قائلاً "أيها الكلب، هل تعتقد أن بإمكانك الرفض عندما يطلب منك بوسناكي مثلي مرافقته لمقابلة قنصلك؟".

عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الثاني، ص 318.

عقوبة لم تنزل بالجزار بل كوفيء بإضافة ولاية دمشق إليه، وبترؤس قافلة الحجاج إلى مكة طوال السنوات الخمس بين 1790و 1795، وهو مركز يدل على تميز الوالي وارتفاع قدره في نظر السلطنة العثمانية.

كان النظام السياسي العثماني المسؤول الوحيد عن حماية رعاياه، على اختلاف جنسياتهم وطوائفهم، وعن جميع الرعايا الأجانب القادمين إلى السلطنة لممارسة التجارة أو التبشير والتعليم في المدارس. أما اضطهاد سكان السلطنة العثمانية، من مسلمين وغير مسلمين، فكان ينبع من السيطرة الطبقية للنظام السياسي السائد. وتشمل هذه السيطرة كافة السكان وإن بدرجات متفاوتة تبعاً للغنى والملكية والأرباح وكثرة النقود المدخرة.

حماية الإرساليات والمرسلين الأجانب

حتى ظهور إتفاقية عام 1604 لم تكن هناك بنود خاصة بالمرسلين الأجانب والعمل التبشيري. فقد كان وجود أولئك المرسلين مقتصراً على بضعة كهنة يرافقون الرعايا الأجانب، ويقيمون معهم قبل أن تسمح لهم الامتيازات بحراسة بعض الأماكن المقدسة في القدس وغيرها.

كانت جهود المرسلين المبشرين من الأجانب حتى نهاية القرن السابع عشر عديمة الفائدة. إذ اقتصرت على إعادة بعض الكاثوليك القدماء إلى حمى الكثلكة ويرى موسيه عام 1696 أن جهود المرسلين لم تكن قد أفلحت في استمالة أعداد تذكر من أقباط مصر[13].

وكانت حصيلة هذا القرن من الذين عادوا إلى الكثلكة أو تنصّروا بفضل جهود المرسلين كما يلي[14]:

7 من الكاثوليك القدماء.

12 من الطوائف المنشقة عن الكاثوليكية.

2 من الأرثوذكس، ويسمونهم الهراطقة الأرثوذكس.

---

(13) M. Musset, *Histoire du Christianisme et spécialement en Orient*, Jérusalem 1948, TII, p. 216.

(14) Hajjar, op. cit., p. 20.

2 من الأتراك.

يهودي واحد.

أي أن المجموع العام كان 24 كاثوليكياً منهم 21 من المسيحيين ومسلمان ويهودي واحد، وهي حصيلة مخيبة للآمال. وعندها توجهت جهود المرسلين لاحتضان الموارنة بشكل خاص، مما دفع البطريرك الماروني عام 1696 إلى تقديم احتجاج شديد اللهجة إلى البابا بشأن الآباء الفرنسيسكان المقيمين في بيت لحم "الذين يعملون على تحويل الموارنة إلى لاتين".

وأكدت إحصائيات عام 1752 تخوف بطريرك الموارنة من غزو الآباء المرسلين لرعاياه، لا سيما في المناطق الواقعة خارج حدود المقاطعات اللبنانية. ففي إحصاء عام لنشاط المرسلين التابعين للبابوية في المشرق العربي بخاصة، تطالعنا الأرقام التالية لطائفة اللاتين:

333 في القدس، منهم 139 مارونياً.

315 في بيت لحم.

95 في مار يوحنا.

115 في حلب.

وأما مدارس هؤلاء المرسلين اللاتين فكانت تضم خلال هذه الفترة الأعداد التالية:

21 في القدس.

95 في بيت لحم.

5 في مار يوحنا.

15 في قبرص.

هذه الأرقام هزيلة جداً إذا ما قيست بالدعاية الضخمة التي رافقت تحليل دور الامتيازات الأجنبية في حماية المسيحيين في الشرق، ودور المرسلين في دفع أعداد كبيرة منهم إلى أحضان الكثلكة. أما رد الفعل الأرثوذكسي فكان شديداً تجاه عمل المرسلين. فكثيراً ما تعرضوا للضرب والإهانة، واستُصدرت الفرمانات السلطانية للحد من نفوذهم، وجمع بين فكرة "تغريب المسيحيين المشرقيين وانتمائهم إلى طائفة اللاتين" وبين العداء للسلطنة العثمانية على اختلاف سكانها وانتماءاتهم الطائفية. وكان لهذا العامل أثر حاسم في إعاقة عمل المرسلين في المشرق العربي بكامله. فاضطر بعضهم للنزوح إلى المقاطعات اللبنانية التي بدأت تختزن أعداداً كبيرة من كافة

الطوائف المنتمية إلى الكثلكة. مما يطرح على بساط البحث أمر توضيح الامتيازات الهشة التي يكثر استخدامها في الأدبيات الطائفية المسيحية، ولا سيما المارونية والكاثوليكية.

لقد صاحب الانتصارات الأوروبية عبر الحلف المقدس لعام 1684 والعامل على مقاومة جيوش السلطنة العثمانية في اوروبا بروز اتفاقيات تحمل امتيازات جديدة. فنالت دول الحلف، لا سيما النمسا، امتيازات دينية في الأراضي المقدسة داخل فلسطين. وكانت تلك الامتيازات تشمل حماية الحجاج والأماكن المقدسة وحرية زيارتها وضمان الأرواح والممتلكات، كما نصت إتفاقية كارلوفيتز (Carlovitz) في بندها الثالث عشر[15].

كانت السلطنة قد منحت إمتيازات مماثلة للرعايا النمساويين تتصف بميزتين هامتين: الأولى تقضي بحماية الكهنة الكاثوليك وتمنع تعديات الكهنة الأرثوذكس عليهم أثناء ممارساتهم الطقوسية في الأماكن المقدسة، وتفرض على السلطات التركية رفع المظالم عنهم والكف عن اعتماد سياسة "البلص" معهم. أما الميزة الثانية، وهي الأهمّ فنصَّت على اعتبار كنيسة دير مار يوحنا في القدس ملكية خاصة للكاثوليك، واعتبار أديرة ومناطق أخرى تابعة لهم في بيت لحم والناصرة، والسماح لهم بممارسة شعائرهم الدينية علانية على جبل الزيتون، ومنحهم حق ترميم بعض الكنائس والأديرة وإصلاح ما تهدم منها واستقبال الحجاج الأوروبيين.

اعتبرت الكنيسة الأرثوذكسية أن تلك الامتيازات تشكل اعتداء صارخاً على امتيازاتها المحتكرة في هذا المجال منذ سنوات طويلة. لذلك سارعت روسيا القيصرية، التي كانت تدّعي حماية الأرثوذكسية، للحصول على امتيازات أكبر منذ مطالع هذا القرن وضرب المكتسبات الكاثوليكية السابقة. فتم لها ذلك في عام 1722 بصدور الفرمان السلطاني القاضي بتحريم عمل المرسلين الكاثوليك بين رعايا السلطنة ومعاقبة المسيحيين المشرقيين الذين يرتّدون إلى الكثلكة أو يعتنقونها. وهو فرمان سياسي يظهر بوضوح سياسة السلطنة العثمانية لإيجاد سياسة أوروبية توازن بين مطامع القوى الاستعمارية وتجعلها حكماً في توزيع تلك الامتيازات. وبالرغم من أن تلك الامتيازات بقيت قليلة الأهمية وأن أمر تنفيذها ظل يعود إلى السلطان نفسه، أو إلى

(15) Hajjar, op. cit., p. 4.

من يتدبه لذلك من الولاة، فإنها شكلت مرحلة جديدة في حياة السلطنة العثمانية أدت إلى إضعافها وتفتيتها. لقد وضعت الامتيازات بعد سلسلة من الهزائم المتواصلة ابتداء من عام 1683، ولم تعدل بعض الانتصارات العثمانية من طبيعة هذه المرحلة التي حولت سياسة السلطنة، من الهجوم إلى الدفاع، ولا سيما بعد معركة بلغراد عام 1739. ولم يؤد "التوازن" بين اطماع القوى الاستعمارية إلّا إلى ازدياد مستمر في نفوذ الدول الأوروبية داخل السلطنة، وليس صدفة أن يصبح النصف الثاني من القرن الثامن عشر نقطة التحول الكبرى في تاريخ السلطنة فتكثر الانتفاضات وحركات العصيان والتمرد عليها، لا في قسمها الأوروبي فحسب، بل في قسمها الآسيوي والإفريقي أيضاً، وبشكل خاص في المشرق العربي ومصر على أيدي ضاهر العمر الزيداني، وعلي بك الكبير، والجزار ثم محمد علي.

كان الخيط الجامع بين كل حركات التمرد والعصيان تزايد النفوذ الأوروبي باستمرار، سواء داخل السلطنة أو في المناطق العاصية نفسها. وبات للمرسلين والتجار الأجانب مراكز ثابتة ينطلقون منها ويعززونها باستمرار. ولم يعد بمقدور الولاة المتمردين الوقوف في وجه ذلك النفوذ إذ أخذ القناصل يطلبون من دولهم القضاء على كل والٍ تسول له نفسه الحد من امتيازاتهم. فكتب القنصل الفرنسي لحكومته تقريراً مفصلاً أورد في نهايته العبارة التالية: "لقد أضعف الجزار تجارتنا بشكل قاتل لذا يجب أن يزول الجزار.."[16].

تجدر الإشارة إلى أن خيطاً دقيقاً جداً كان يفصل بين عمل التجار وعمل المرسلين الأجانب، لأن كلا من العملين كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالقنصليات، وبوزارات الخارجية، وممولاً منها مباشرة أو من غرف التجارة. ومما ساعد على بروز رجال الدين المرسلين إلى المشرق العربي أن بعض القناصل كانوا قد تعاطوا التجارة مدة طويلة ثم انتقل قسم منهم إلى سلك العمل الإرسالي. وعلى سبيل المثال فإن قنصل فرنسا فرنسوا بيكيه (François Piquet) أمضى سنوات طويلة في قنصلية حلب وتعرف بدقة على تجارة السلطنة وولاياتها قبل أن يدخل سلك الإرساليات ويترقى فوراً إلى رتبة أسقف[17]. ولم تكن ظاهرة هذا القنصل فريدة من نوعها، بل كانت

(16) Homsy, op. cit., p. 182.

(17) Homsy, op. cit., p. 64.

كثيرة الشيوع طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر. لذلك شكل القناصل والمرسلون والتجار الأجانب حلقة واحدة متعددة الأهداف، لكن نتائجها كانت تصب بالضرورة في مخططات وزارة خارجية البلد الذي تنتمي إليه وترتبط ارتباطاً وثيقاً بغرفه التجارية التي تمول مشاريع أولئك الناس الطويلة الأمد. وكان للعمل التبشيري أهداف سياسية واضحة تستعير أكثر سماتها من نهضة أوروبا الصناعية، ووفرة سلعها، وازدياد تجارتها، وسعي رساميلها لغزو الأسواق الخارجية تارة باسم الدين، وطوراً باسم تبادل السلع والأفكار. وكان الجامع المشترك يكمن في الهيمنة الطبقية لأصحاب الرساميل الذين أخذوا يسيطرون على العالم ويقسمونه إلى مناطق نفوذ ومحميات ومستعمرات، ويتحاربون منذ مطالع القرن العشرين لإعادة توزيعه فيما بينهم. وظلت الحماية الدينية مع ذلك جزءاً أساسياً من الحماية الاستعمارية وموطىء قدم لها.

المدلول السياسي لحماية الأقليات المسيحية في المشرق العربي

كانت الأقليات المسيحية الكاثوليكية تهرب من نفوذ الأكثرية الأرثوذكسية المدعومة من السلطنة، وهي ظاهرة سياسية ذات وجه طائفي واضح. فالسلطنة العثمانية كانت تضم أربع مناطق مسيحية تحكم نفسها بنفسها في ظل قياداتها المسيحية الأرثوذكسية، وهي: إمارة الفالاش (Valache) وإمارة البغدان، ومملكة ترانسلفانيا، وجمهورية دوبرونديك التي استمرت حتى 1804 عندما قضت عليها جيوش نابوليون بونابرت[18].

لم يكن هذا النوع من الحكم الذاتي مخالفاً للشريعة الإسلامية التي تسمح بأن تضم دار الإسلام دولاً يحكمها قادة من "أهل الكتاب" شرط أن يدفعوا جزية للخليفة. فكانت الدويلات الأربع تدفع الجزية للسلطان العثماني. ولم تكن علاقة السلطان برعاياه من غير المسلمين علاقة طائفية من جانب واحد تفترض دوماً وجود حاكم مسلم على رأس كل ولاية، بل كثيراً ما تولى السلطة حكام مسيحيون يدينون بالولاء للسلطان. وكانت الأغلبية الساحقة من المسيحيين داخل السلطنة تتجمع حول الأرثوذكسية التي اعتبرت "الدين المسيحي الرسمي للسلطنة" إلى جانب المذهب

---

(18) جب وبوون المجتمع الإسلامي والغرب، الجزء الأول، ص 236 - 242.

الإسلامي السني الحنفي. وكان بطريرك الآستانة يتمتع بنفوذ كبير لدى السلاطين ويشارك عملياً في قمع الطوائف المسيحية التي لا تدين له بالولاء، وكانت السلطنة تقدم له القوى العسكرية اللازمة لتنفيذ ذلك القمع. ونص دستور إمارة البغدان مثلاً على أن السلطات موزعة بين الهسبودار (Hespodar)، أو الأمراء المحليين، والكنيسة وأصحاب الأراضي. وكان ثلاثة ممثلين عن هؤلاء جميعاً يجلسون معاً في محكمة عليا فيعلن كبير الأساقفة القانون، ويقرر أصحاب الأراضي إدانة المتهم أو براءته، وينطق الهسبودار بالحكم[19]. أما التنفيذ فتقوم به القوى العسكرية المحلية أو العثمانية التي تستقدم من خارج الإمارة.

وتبرز هنا أهمية موقف الإكليروس الأرثوذكسي الرافض لدعوات التبشير والساعي إلى عرقلتها وضربها وتأليب السلطان والسكان المحليين الأرثوذكس عليها. وتبدو هذه المسألة طائفية من حيث الشكل لكنها تندرج بالضرورة في إطار سياسي عام ينبع من تركيبة السلطة العثمانية نفسها. فهذه السلطة التي تحكم باسم المسلمين والشريعة الإسلامية على هدي المذهب السني الحنفي، كانت في الواقع تفسح المجال واسعاً أمام تحالف طائفي سني - أرثوذكسي بسبب الامتداد العثماني في البلقان، وهو امتداد سياسي تم فيه السيطرة العثمانية بواسطة حلف طائفي-طبقي حاكم. وكانت العلاقات الطائفية السيئة بين البابوية من جهة، والكنيسة الأرثوذكسية من جهة أخرى، عاملاً هاماً في تعزيز روابط ذلك الحلف الطائفي - الطبقي للسيطرة على الولايات العثمانية في أوروبا وآسيا وإفريقيا. وكانت السياسة العثمانية شديدة المرونة في كل منطقة من هذه المناطق. وما كان يهمها هو استمرار سيطرتها، فتم لها ذلك طوال عدة قرون.

لم يكن الرعايا الأرثوذكس يشعرون في هذه السلطنة بعقدة الأقليات وبضرورة التجمع في منطقة معينة، ولم يتعرضوا لاضطهاد طائفي على أساس من أرثوذكسيتهم. فحوادث القمع كانت تتم لأسباب سياسية أبرزها ارتباط الزعامات الأرثوذكسية بالأطماع التوسعية لروسيا القيصرية التي كانت تدعي حمايتهم. مع ذلك كانت السلطنة تلجأ إلى العنف في قمع هذه التوجهات السياسية التي من شأنها أن تقضي على وجودها إذا استطاعت روسيا القيصرية استمالة الأرثوذكس، ولا سيما بعد ازدياد ضغط الدول الأوروبية الاستعمارية لتصديع السلطنة تحت ستار حماية الأقليات الطائفية والعرقية فيها.

---

(19) م ن، ص230.

نتيجة لذلك برز تياران سياسيان أخذا ينظمان جماهير الطوائف المسيحية داخل السلطنة العثمانية منذ مطالع القرن الثامن عشر:

الأول: تيار بزعامة الكنيسة الأرثوذكسية التي كانت تشارك فعلياً في السلطة السياسية العثمانية عبر مجموعة كبيرة من الأمراء ورجال الدين في دويلات البلقان. وظل هذا التيار شديد الارتباط بالسلطنة العثمانية حتى مطالع القرن التاسع عشر عندما اشتدت الدعوات القومية لإقامة دول مستقلة في البلقان بدعم مباشر من روسيا القيصرية.

الثاني: تيار الأقليات الطائفية التي انتسبت إلى الكاثوليكية بزعامة البابا وكانت كل من فرنسا والنمسا وبروسيا تدّعي حمايتها. وعلى أساس الفرز الطائفي ظهرت مواقف سياسية شديدة الوضوح منذ مطالع القرن الثامن عشر. فعندما احتل الجنويون الكاثوليك مناطق أرثوذكسية في اليونان والبلقان، سارع البطريرك الأرثوذكسي في الاستانة إلى إعلان الحرم الديني لكل يوناني يقدم أية خدمة للجنويين أو يتعاون معهم. وشجع هذا الموقف الرافض للاحتلال باسم الأرثوذكسية قيصر روسيا على التحرك ودعوة شعوب البلقان إلى العصيان والثورة على الأتراك والجنويين معاً. ودعاها عام 1711 للانضمام إلى عساكره "التي تناضل تحت راية الأرثوذكسية". كانت التقارير الواردة من المناطق البلقانية الخاضعة للجنويين تؤكد أن "السكان الأرثوذكس يفضلون ألف مرة الحكم التركي على حكم الفرنج"[20]. ولعل مردّ ذلك يعود إلى ذاكرة البلقانيين التي اختزنت مئات المآسي إبّان حملات الفرنجة (الصليبية) التي بدا معها الحكم التركي أكثر رحمة وعدلاً من الناطقين زوراً باسم الصليب.

كما أن سياسة "كل مسيحي شرقي تابع للبابا يجب أن يكون من طائفة اللاتين" كانت قصيرة النظر ومضرة جداً بعمل الإرساليات التبشيرية. فقد أدركت البابوية مخاطر هذه السياسة بعد تكاثر الاحتجاجات والشكاوى على المرسلين الأجانب. كما قدمت الإحصائيات نماذج معبرة عن عقم مثل تلك السياسة التي تحصر عمل التبشير المسيحي بالمسيحيين من الطوائف المختلفة. أضف إلى ذلك أن رد الفعل الأرثوذكسي كان عنيفاً جداً بحيث تماسك طويلاً في وجه سياسة الكثلكة. وساعد العثمانيون على فرز سياسي واضح في صفوف المسيحيين المشرقيين بين أنصار البابوية والكثلكة، أي

---

(20) Hajjar, op. cit., p. 11.

أنصار تغريب المسيحيين على هدي شعار المرسلين اللاتين، وبين الموالين للسلطنة العثمانية مع الدعوة إلى تطويرها من الداخل عبر القيام بإصلاحات تساوي بين الرعايا على اختلاف مناطقهم وطوائفهم. واستمر هذا التيار الأخير حتى نشطت الدعوات القومية الرامية إلى تجزئة السلطنة العثمانية وتحرير شعوبها. فجاء انسلاخ دويلات البلقان بضغط مباشر من روسيا القيصرية متزامناً مع هجوم الدول الاستعمارية الأوروبية، ولا سيما فرنسا وروسيا والنمسا وإنكلترا، لانتزاع أجزاء من هذه السلطنة منذ مطالع القرن التاسع عشر.

بعد تلك الهزات العنيفة التي أصابت السلطنة منذ أواسط القرن الثامن عشر، تكاثرت حركات التمرد والعصيان عليها. ففَقَد شعار دفع مسيحيي الشرق إلى أحضان الكثلكة الكثير من الزخم والدعم. ثم تقلص نفوذ البابوية السياسي والاقتصادي، وبات واضحاً أن التفكير بحرب "صليبية" جديدة مع السلطنة العثمانية ضرب من الوهم. وسرعان ما سارعت فرنسا إلى تثبيت أقدامها التجارية في عاصمة السلطنة وولاياتها وتزعمت الدعوة لحماية الكاثوليك في الشرق.

لقد برز الوجه الحقيقي لسياسة الكثلكة التي تزعمتها فرنسا بعد الثورة طوال القرن التاسع عشر. وهي سياسة استعمارية بحتة تتخذ من الكثلكة هدفاً لتوسيع نشاطها في السلطنة العثمانية تنفيذاً لمشارعها اللاحقة. فالحكومة الفرنسية التي أقرت فصل الدين عن الدولة، وقلمت أظافر رجال الدين داخل بلادها، كانت تدعم هؤلاء في الخارج لأن "سياسة معاداة الاكليروس ليست للتصدير" على حد تعبير غامبيتا (Gambetta) رئيس وزراء فرنسا.

وإذا كان من الواضح أن أسباباً عديدة ساعدت على جعل الساحة اللبنانية مركز تجمع الأغلبية الساحقة للطوائف المسيحية المشرقية الكاثوليكية التابعة للبابوية ومعظم بطاركتها، فإن الادعاء الفرنسي بحماية الكاثوليك في الشرق، يعني بوضوح أن تلك الساحة ستصبح منطلق الفرنسيين للتوسع داخل السلطنة العثمانية والضغط عليها من أجل تحقيق مكاسب تجارية ومالية فيها[21].

---

(21) يرى وضاح شرارة أن تفجر الساحة اللبنانية في أواسط القرن التاسع عشر كان بهدف الضغط على العثمانيين لانتزاع الموافقة على قناة السويس. وقد تم للفرنسيين ذلك عام 1861 . "في أصول لبنان الطائفي..."، ص 36.

وكان لانتقال الحكم من المعنيين إلى الشهابيين، وما تبعه من معارك مقاطعجية، ولا سيما معركة عين دارة، لإثبات قدرة الزعامات الشهابية الجديدة على الحكم، الأثر الكبير في تثبيت الساحة اللبنانية كأحد المراكز الأساسية لتجمع الكاثوليكية ومؤسساتها في المنطقة. وبعد تزايد نفوذ المدبرين الموارنة داخل العائلة الشهابية، ووصول قيادات متنصّرة منها إلى سدة الحكم، أخذت مقاطعات الإمارة تسير بخطى متسارعة لرسم حدود سياسية طائفية شديدة الارتباط بحماية الفرنسيين للكاثوليك وحماية خصومهم الإنكليز للدروز. وهي الحدود السياسية والعسكرية لتقاطع المخططات الاستعمارية الأوروبية والدفاع العثماني الداخلي الذي يحاول تأجيل سقوط السلطنة في قبضة القوى الاستعمارية. وكانت الساحة اللبنانية بحكم هشاشة تركيبها الطائفي، أكثر مناطق المشرق العربي قابلية للانفجار.

أضواء على الدور الفرنسي - الإنكليزي في تفكيك نظام الملل العثماني

كانت أوروبا القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ترفض السير في مخططات البابوية لحروب صليبية جديدة مع "الشرق الإسلامي". فنمط الإنتاج الرأسمالي الذي بدأ يعمها خلال هذه المرحلة كان شديد الارتباط بالدعوات العقلانية وتشجيع الثورة الصناعية العلمية منطلقاً للتطوير الاجتماعي الذي هو من صنع البشر أنفسهم لا من صنع القوى الماورائية. فبدأ يتقلص ظل البابوية وينحسر بسرعة عن مسرح التأثير المباشر على الأحداث ولا سيما بعد الضربة الموجعة التي نزلت بها على أيدي قادة الثورة الفرنسية الكبرى عام 1789، ثم على يد نابوليون بونابرت فيما بعد. لكن ذلك الانحسار كان لمصلحة الفرنسيين في المشرق العربي بشكل خاص. لكن الدور الفرنسي لم يكن يتعارض مع المشاريع البابوية الهادفة إلى دفع الطوائف الكاثوليكية المشرقية إلى أحضان روما. لذلك قدمت القنصليات الفرنسية في بيروت وعكا وطرابلس وحلب ودمشق خدمات كبيرة لهذا المشروع السياسي الطائفي الرامي إلى تمايز مسيحيي الشرق داخل محيطهم العربي "وتغريبهم" السياسي والاجتماعي والثقافي، ونقل الزعامات المقاطعجية المارونية، من دينية ومدنية، إلى مرتبة مساوية لمرتبة سائر المقاطعجيين المحليين. وبدأت الإرساليات الأجنبية تحضّر أبناء الموارنة

والكاثوليك وبعض الدروز وأبناء الطوائف الأخرى لمرحلة "التصدي" للحكم العثماني والتحرر من نيره.

لعبت فكرة "تمايز المسيحيين في محيطهم الشرقي" دوراً أساسياً في تعميق صلة الموارنة والكاثوليك المشرقيين بالبابوية والغرب، وبشكل خاص بالفرنسيين. ولم تعِ الدولة العثمانية القائمة على نظام الملل العثماني أن التمايز الطائفي سيكون المدخل إلى تمايز سياسي، وإلى تفكيك نظام الملل نفسه عبر سلسلة من "الإصلاحات" الرامية إلى المساواة بين جميع الرعايا،، بمعزل عن الطائفة والعرق والانتماء الديني. وكان للحكم المصري الذي تبنى النموذج الفرنسي للتحديث والإصلاح أكبر الأثر في تفكيك نظام الملل العثماني وتفجير الصدامات الدموية في أواسط القرن التاسع عشر.

أ- دعم الإكليروس الآتي من الخارج

كانت فكرة "الحرية الدينية" أي حرية ممارسة الشعائر الدينية، في صلب الامتيازات الأولى التي نالها الفرنسيون منذ عام 1535[22]. لكن تلك الامتيازات بقيت مجرد نصوص غير ذات أهمية، إذ لم تظهر اية حوادث طائفية تقتضي تدخل ملك الفرنسيين لحماية من خوله السلطان حق حمايتهم. واقتصرت الامتيازات على حرية ممارسة الشعائر الدينية في القدس وسائر أماكن العبادة المسيحية، ولم يسمح السلطان لأي ملك أوروبي بأن يمارس أية صلاحيات طائفية داخل حدود سلطته.

في عام 1629 - بدأ تمركز الآباء الكبوشيين الفرنسيين في طرابلس[23]، وتملكوا فيها بعض البيوت منذ عام 1650 ثم توسعوا نحو عينطورة وغيرها. في حين كان "آباء الأرض المقدسة" يبنون لأنفسهم أديرة في القدس وسائر أرجاء فلسطين. ويعتقد أن مجيء الجزويت لأول مرة إلى المنطقة كان عام 1581 ثم كان في المرة الثانية عام 1831، فقد أقاموا ديرين في طرابلس وعينطورة عام 1659. واشتد نفوذهم خلال هذه الفترة قبل أن يأمر البابا بإغلاق مؤسساتهم وينتقل بعضها إلى الآباء اللعازاريين، كما حدث لديرهم في طرابلس سنة 1783[24]. كذلك شهدت هذه الفترة قدوم الأباء

---

(22) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الثالث، ص 220.

(23) م ن، المجلد الرابع، ص 67.

(24) م ن، ص 69 - 70، والخامس، ص 250 - 251.

الكرمليين والآباء اللاتين وغيرهم. والملاحظ أن تقرير القنصل الفرنسي يؤكد "أن الموارنة يعتنقون المذهب الروماني (الكاثوليكي) وأنهم كانوا دوماً تحت الحماية الفرنسية". وهذه الفكرة تتكرر باستمرار في معرض توصيف الموارنة، وتضخيم أعدادهم، وامتدادهم الكنسي، وضرورة تقديم كامل العون لهم كي يتميزوا عن سائر الطوائف في المنطقة تحت ستار انتمائهم الطائفي إلى الكنيسة الكاثوليكية[25]. لكن الحقيقة السياسية تؤكد حرص الفرنسيين على إعطاء الطائفة المارونية دوراً مميزاً في المخططات التي يعدونها للمشرق العربي.

ويؤكد تقرير القنصل الفرنسي في صيدا بتاريخ آب/أغسطس عام 1702 أنه "زار مركز البطريركية المارونية في قنوبين، وصلى في كنيستها، فوجد صورة الملك (الفرنسي) على يمين الكنيسة. وتوجه البطريرك الماروني بالصلاة الحارة من أجل حماية الملك والدعاء له بطول العمر"[26]. وفي تقرير بتاريخ 25 تشرين الأول/أكتوبر عام 1702 يصف هذا القنصل نفسه "ديانة الأمة المارونية" بأنها "مثل ديانة الفرنسيين تماماً ولا يميزها عنها سوى استخدام اللغة السريانية أثناء القداس".. كما يتحدث القنصل عن "مساعدات مالية هامة قدمتها فرنسا للبطريركية المارونية"[27].

وهناك أمثلة كثيرة مشابهة تؤكد حرص الفرنسيين على دعم الإرساليات التبشيرية الموالية لهم وخوض معارك تبشيرية عنيفة مع المرسلين التابعين للإنكليز. وشدد الفرنسيون على ضرورة التصدي لهؤلاء المبشرين، فعقد مؤتمر طائفي لكافة الإرساليات والطوائف المعارضة للإرساليات الإنجيلية الإنكليزية والأميركية في عام 1827، واتخذ قرارات صارمة بحقهم، ورفض بشير الثاني تقديم أية ضمانات لهؤلاء الإنجيليين في صراعهم مع الإرساليات التابعة للفرنسيين. وكان دعم الإرساليات جزءاً أساسياً من عمل القنصليات الفرنسية وشغل حيزاً كبيراً من تقارير قناصلهم[28].

مع عودة اليسوعيين الثانية، بدأ الاهتمام الجدي بالأعمال الطبية للتغلغل في طوائف ومناطق جديدة. كما نشطت حركة المدارس بشكل واضح. وكان الموارنة

---

(25) م ن، ص 67 - 76 و296.

(26) م ن، الوثائق، المجلد الأول، ، ص 38.

(27) م ن، ص 47 - 51.

(28) م ن، الوثائق، المجلد الخامس، ص 115-120 و125 و137 و253 وما يليها.

يعتمدون على التعليم الفرنسي الإرسالي حتى ذلك التاريخ. وفي رسالة للأمير بشير الثاني إلى القنصل الفرنسي في بيروت، اتهم الأمير المرسلين الأجانب بالصراع من أجل تقسيم المسيحيين في إمارته إلى مناطق نفوذ وحملهم مسؤولية كبرى في الصدامات الطائفية.

ورافق دخول الحكم المصري إلى المنطقة نمط جديد في كتابة القناصل الفرنسيين إلى حكومتهم. فقد ركز هؤلاء على فكرة "حرية العبادة في الجبل" كأحد أبرز منجزات الحكم المصري فيه. وأكدوا على أن هذه الحرية "اعتقت الموارنة من الحاجة الملحة إلى المرسلين ومدارسهم"[29]. وفي ذلك إشارة واضحة إلى ضرورة التخلي عن الدعم الكامل للمرسلين الأجانب ودعم رجال الدين الموارنة، في إطار المخطط الفرنسي العام الرامي إلى تمايز قيادات الموارنة ودورهم اللاحق. وهو الدور الذي يجب أن يوكل إلى قيادات مارونية، دينية ومدنية، لأنها الوحيدة القادرة على ذلك. وفي هذا الإطار تأتي محاولات تنظيم الرهبانية الكاثوليكية - المارونية، ثم تمايز الموارنة داخلها باسم "البلديين". وبرزت كذلك محاولات الفرنسيين الناجحة لتنظيم الكنيسة المارونية نفسها والتدخل في انتخاب بطاركتها ومطارنتها وتأمين الالتفاف الشعبي الكامل لهم تحت ستار وحدة الطائفية المارونية ومنع تفسخها[30].

شكلت إصلاحات الحكم المصري الطائفية في سوريا الباب الواسع الذي دخلت منه الإرساليات والرهبانيات المحلية لتمعن في تفكيك نظام الملل العثماني. ودأب الموفدون الفرنسيون لدراسة المنطقة على إبراز أهمية العمل الإرسالي الثقافي وفتح كليات فرنسية للتعليم المجاني، ولا سيما كلية العلوم، ومدرسة للصنائع والفنون، ومزرعة نموذجية في البقاع. وأوصت بعض التقارير الصادرة بعد عام 1840 بتقديم المساعدات المادية والثقافية عبر الآباء اليسوعيين نظراً لأهمية دورهم في تحقيق المشروع الفرنسي[31]. وكان دعم اليسوعيين يأتي في إطار التصدي للمرسلين الإنجيليين المدعومين من الإنكليز والأميركيين. وقد نالوا حرية الحركة بعد القضاء

---

(29) م ن، ص 149 و195 و267 و279.

(30) م ن، الوثائق، المجلد الثامن، ص 80 و289 - 292، والمجلد التاسع ص 390.

(31) م ن، الوثائق، المجلد السادس، ص 305 - 311 و366 - 367.

على الإمارة الشهابية وازدياد النفوذ الإنكليزي في السنوات الواقعة بين 1840 و1860[32].

يشدد الأب بلانشيه (Planchet) رئيس الآباء اليسوعيين في "سوريا ولبنان" في تقرير له بتاريخ 25 شباط/فبراير عام 1844 على "ارتباط اليسوعيين الدائم بالقنصليات الفرنسية" وعلى أن "المرسلين الإنكليز والأميركيين على اتصال دائم بالقنصليات الإنكليزية والأميركية التي تمدهم بكامل الدعم". ويوجه أنظار الفرنسيين إلى زحلة "حيث لا منافسة للآباء اليسوعيين. وهي قرية مسيحية كبيرة تلعب دوراً هاماً في منطقة البقاع". ويطلب الأب اليسوعي دعماً كاملاً لمشاريع الآباء اليسوعيين "لأنه تتجسد فيها المصالح الفرنسية". كما يسانده تقرير آخر غُفْل مرسل إلى وزير الخارجية الفرنسية غيزو، بتاريخ شباط/فبراير عام 1844، يوصي بضرورة تقديم ذلك الدعم الكامل لليسوعيين "لأنهم يتلقون إغراءات كثيرة من الحكومتين الإنكليزية والنمساوية"[33].

لا تحتاج تلك التقارير إلى التأكيد على أن الحكومات الأوروبية كانت تفتش عن تقاطع المصالح المشتركة بينها وبين المرسلين الأجانب، سواء أكانوا يسوعيين أو عازاريين، أو كبوشيين، أو إنجيليين، أو غير ذلك. وبأن المصالح المشتركة كانت تقتضي تنشيط العمل الإرسالي التبشيري في إطار تفكيك البنى الاقتصادية والسياسية السائدة عبر تنصير القيادات، ونشر ثقافة المستعمرين، والتبشير بـ«إصلاحات» تقود إلى أحضان القوى الاستعمارية الخارجية ومُثُلها الإيديولوجية.

وكثيراً ما كان يظهر حيز ضيق من التعارض بين عمل المرسلين وعمل القنصليات الأجنبية دون أن يكون ذلك التعارض مستعصياً على الحل. فتكاثرت مؤسسات اليسوعيين في المنطقة بشكل كبير ما بين بيروت وطرابلس ودمشق وفلسطين وزحلة وقرى الإمارة الشهابية. وكانوا يقومون بتعليم الكهنة الموارنة والكاثوليك بصورة خاصة. لكن تقارير الفرنسيين كانت تتخوف دائماً من "تعاطيهم بالأعمال السياسية.. فاليسوعيون قدموا خدمات جلى للفرنسيين، ومنهم كهنة ممتازون وأساتذة نشيطون، ومبشرون شديدو التحمس للإيمان الكاثوليكي في لبنان. ولكنني متخوف جداً من أن

(32) م ن، الوثائق، المجلد السادس، ص 434، والسابع، ص 18 - 19 و25.

(33) م ن، الوثائق، المجلد السابع، ص 327 - 333.

يصبحوا أداة شغب وفوضى في المنطقة"[34]. فهل كان لليسوعيين مشروع آخر أم أن التخوف الفرنسي كان من استعجال اليسوعيين لقطف ثمار غير يانعة؟

كان الفرنسيون يصرون على أن يبقى عمل اليسوعيين مقصوراً على الصراع الثقافي مع الإرساليات الأخرى. فإذا أنشأ الإنجيليون مدرسة دعم الفرنسيون اليسوعيين لإقامة أخرى، لأن سياسة الفرنسيين آنذاك كانت تصر على عدم إغضاب السلطنة العثمانية، وتسعى في الوقت نفسه إلى جرها لصدامات مع الزعامات المقاطعجية الأخرى. وكانوا يدفعون اليسوعيين لتعليم أبناء الزعامات المقاطعجية في القائمقاميتين النصرانية والدرزية على السواء. لأن المشروع الفرنسي لا يقتصر على حكم الموارنة والمسيحيين بل يتعداه إلى حكم كافة التجمعات السكانية في المنطقة. وكانوا يمدحون عمل اليسوعيين في تثقيف أبناء الزعامات المقاطعجية الإسلامية ويدفعون لهم أموالاً كثيرة في هذا المجال[35]. كما طلبوا من الآباء اللعازاريين و"إخوة المدارس المسيحية" (Les Frères des Ecoles Chrétiennes) منذ عام 1847 أن ينتشروا في المقاطعات المختلطة "لأن هذه المدارس سوف تنشر الثقافة وتنشر معها المساوىء التي يمارسها المقاطعجيون".

كان مخطط الفرنسيين يهدف إلى الإقلاع عن فكرة توزيع المعونات المادية "لعدم جدوى مثل هذا الوسائل" والتركيز على "مكتسبات الحكم المصري" ولا سيما حرية العبادة وبناء المدارس والأديرة[36].

استمرت الإرساليات في نشاطها المتصاعد المدعوم من جانب الفرنسيين والإنكليز في ظل تغطية كاملة من السلطات العثمانية. وأدرك شكيب أفندي أن المرسلين الأجانب باتوا خطراً حقيقياً على أمن القائمقاميتين، فاقترح تدابير عملية لترحيلهم عن الجبل. وبدأت تلك التدابير تدخل بالفعل دور التطبيق العملي. ولكن ضغط الفرنسيين والإنكليز كان أشد على الآستانة، فعزل شكيب أفندي، وألغيت تدابيره، ورسخت هيمنة الإرساليات الأجنبية على سكان المقاطعات.

بات لليسوعيين نفوذ كبير جداً يشير إليه القنصل الفرنسي في بيروت بالتحديد في

---

(34) م ن، الوثائق، المجلد التاسع، ص 40-42 و 365 و 388 و394.

(35) م ن، ص 50 - 51، والمجلد الحادي عشر، ص 338.

(36) م ن، ص 105.

عام 1861 قائلاً: " التقيت الآباء اليسوعيين في غزير وهم يتمتعون بنفوذ كبير في البلاد .. كما التقيت البطريرك الماروني والبطريرك الأرمني .. ووجدت لدى الجميع إخلاصاً شديداً لفرنسا"[37]. وفي 20 شباط/فبراير عام 1864، يكتب الملحق الفرنسي المكلف بقيادة القوى اللبنانية، بأن المدارس اليسوعية واللعازارية "تزرع الفرح والثقة في نفوس الشبيبة اللبنانية كما يشتهيها لهم الفرنسيون. إنّها شبيبة تتربى على أفكار جديدة هي الأفكار التي ترفض السلطنة العثمانية كما ترفض حكمها .. " وعلى هذا قال داود باشا عن اليسوعيين: إنّهم يخرّجون ثوريين"[38].

كان اليسوعيون واللعازاريون يخرّجون "ثوريين" مشبعين بنموذج التحديث الفرنسي، كما أن مدرسة عبية الإنكليزية كانت تخرّج "ثوريين" مشبعين بنموذج التحديث الانكلوساكسوني. وكانت المدرسة التي تبرعت بها "نساء الوزراء الأميركيين لبنات لبنان عام 1846" تخرّج "ثوريات" مشبعات بنموذج التحديث الأميركي[39]. وكانت جميع الإرساليات تلتقي على "رفض الأتراك وحكمهم"، كما تلتقي مع الجمعيات الدينية الروسية القيصرية على الأهداف والأساليب.

لعبت الإرساليات الأجنبية، بدعم مباشر من القنصليات والسفارات، دوراً أساسياً في تفكيك نظام الملل العثماني وإقامة مؤسسات مرتبطة بتلك السفارات تعمل ضد الحكم التركي تحت ستار "حرية العبادة وحرية إقامة المؤسسات والأديرة". وقد وساعدت السياسة التركية على تفسيخ إحدى ركائزها الأساسية بأيدي ساستها بالذات، وساهم المرسلون الأجانب في توسيع قاعدة التدخل السياسي الأجنبي، في حين اعتمدت القنصليات العمل الإرسالي قاعدة رئيسة لذلك التدخل[40].

ب- العمل على تميز الموارنة عبر تنشيط الإكليروس الداخلي

لا يقتصر هذا الإكليروس الداخلي على طائفة واحدة أو تيار سياسي معين، بل تتلاقى مصالحه على ضرب نظام الملل العثماني الذي يقسم سكان السلطنة إلى مسلمين ورعايا ويميز بينهم في الضرائب والجندية وبعض المناصب الإدارية، وأحياناً

(37) م ن، الوثائق، المجلد الحادي عشر، صفحة 91.

(38) م ن، صفحة 410.

(39) م ن، الوثائق، المجلد التاسع، ص 51.

(40) م ن، ص 88، 105، 166.

في الملبس وأساليب العبادة وغيرها. ويعتبر هذا النظام المسؤول المباشر عن تأزم الوضع الطائفي الداخلي، لأنه أفسح المجال واسعاً أمام ممارسات سياسية لها طابع الاستبداد الطائفي بفئات معينة من السكان. وقد شكل ذلك النظام المدخل لكافة القوى الخارجية كي تدّعي لنفسها "حماية المسيحيين في المشرق" وتقسيمهم إلى طوائف متعددة بتعدد الولاءات الطائفية والسياسية ما بين موارنة، وكاثوليك، وأرثوذكس، وبروتستانت، وإنجيليين، وسريان، ولاتين، وأرمن موزعين على معظم هذه الطوائف، وأشوريين وغيرهم. وكانت زعامات الطوائف، لا سيما الدينية منها العاملة في السياسة تسعى إلى ربط طوائفها بعجلة إحدى القنصليات العاملة في المنطقة.

ونظراً لكثافة الطائفة المارونية في مقاطعات الإمارة،، كان عمل القنصليات يشتد في محاولات محمومة للتقرب من زعامات هذه الطائفة، الدينية بشكل خاص، وذلك نظراً لتماسك دور هذه القيادات على قاعدة من الإنتاج تجعل الكنيسة صاحبة القدرة الأولى في الطائفة، إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً، ومجاوزة هذا الدور حدود المقاطعات الضيقة الخاصة بأي من المقاطعجيين الموارنة. وكان للفرنسيين دور واضح في تنظيم الكنيسة المارونية وأديرتها ورهبانها والادعاء بحمايتها منذ الامتيازات الأولى، في حين كان القياصرة الروس يظهرون دعمهم الكامل للكنيسة الأرثوذكسية ورعاياها داخل السلطنة العثمانية، وذلك في إطار ثنائية الادعاء بالحماية بين فرنسا زعيمة الكثلكة، وروسيا زعيمة الأرثوذكسية. فبدأ منذ وقت مبكر ربط الطوائف المشرقية بأهداف سياسية مرسومة في الخارج[41]، والمحاولات الجدية لتفكيك نظام الملل العثماني.

ومع أن إنكلترا كانت تدعي حماية الدروز في القرن التاسع عشر، فإنها لم تكف يوماً عن محاولة استمالة الموارنة وكسب بعض زعمائهم. كما لم تكف عن محاولة تفتيت الكنيسة الأرثوذكسية وجذب الكثير من رعاياها إلى أحضان الكنيسة الإنجيلية. افتعل المرسلون التابعون لها صدامات دموية مع الأرثوذكس في حاصبيا تحت ستار "حماية الأرثوذكس المعمدين الذين اعتنقوا المذهب الإنجيلي"[42].

---

(41) م ن، الوثائق، المجلد الرابع، ص 146 و416.

(42) م ن، الوثائق، المجلد الثالث، ص 389 - 392. والمجلد التاسع، ص 54.

وكانت تقارير القناصل تشير دوماً إلى مواقف الطوائف اللبنانية من حملات استعمارية فرنسية أو إنكليزية أو روسية مرتقبة لاحتلال المنطقة[43]. مما يؤكد دخول تلك الطوائف في عمق المخططات الاستعمارية الخارجية منذ زمن مبكر، وإن لم يتضح ذلك إلّا في القرن التاسع عشر، قرن الاستعمار المباشر وقطف الثمار اليانعة لشعار "حماية الأقليات المسيحية في الشرق". فالتقارير الفرنسية خلال القرن الثامن عشر تشير إلى علاقات جيدة مع العائلة الجنبلاطية[44]. أما قيادات تلك العائلة فتصنف في عداد المحميين من الإنكليز في القرن التاسع عشر. كما أن بعض قيادات آل الخازن كانت قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالمخططات الفرنسية منذ القرن السابع عشر. وكان لفرنسا دور مباشر في رفع مكانة بعضهم وحمايتهم واعتمادهم قناصل محليين، فأصبحوا الزعامة المقاطعجية المارونية الأولى التي تنال مثل تلك الحظوة ويخصها بعض ملوك فرنسا برسائل مباشرة، وكانت الحارسة الأمينة للبطريركية المارونية نفسها بعد انتقالها من وادي قنوبين إلى بكركي. وكان هناك تقليد يقضي بأن يكون حملة السيوف على باب البطريركية يوم الانتخاب من آل الخازن[45].

لكن موقف آل الخازن الداعم للشيخ بشير جنبلاط جر عليهم سخط الأمير بشير الشهابي ومن ورائه القنصليات الفرنسية، فحرموا من العمل في إدارة الأمير[46]. وظهر تركيز فرنسي على المقاطعجيين من آل حبيش منذ عام 1827، في حين كان بعض المقاطعجيين من آل الخازن يتقلون إلى حماية القنصليات الإنكليزية ويطالبون لإنزال الجيش الإنكليزي في جونية لمحاربة إبراهيم باشا عام 1840. وكانت القنصليات الفرنسية تتهمهم بقبض الليرات الذهبية تحقيقاً لذلك الإنزال[47].

وازداد نفوذ المقاطعجيين من آل كرم والضاهر في الزاوية، ولا سيما في أوائل القرن التاسع عشر[48]، فكان هؤلاء المقاطعجيون يتقاسمون الولاء بين الفرنسيين والإنكليز، لكن بغلبة واضحة للفرنسيين. وذلك بسبب مواقف البطريركية المارونية التي

---

(43) م ن، ص 52.

(44) م ن، الوثائق، المجلد الرابع، ص 168.

(45) م ن، ص 178-180، والمجلد الأول ص50 و180 و200 - 204 و208.

(46) م ن، الوثائق، المجلد الخامس، ص 19 - 22.

(47) م ن، الوثائق، المجلد السادس، ص 105 و209 وما يليها.

(48) م ن، الوثائق، المجلد الثامن، صفحة 226.

حدت من نفوذ المرسلين الإنجيليين في تلك المنطقة، وبالتالي من نفوذ الزعامات المقاطعجية المارونية التابعة للإنكليز[49]. لقد توزع ولاء الزعماء المقاطعجيين السياسي، من كافة الطوائف، بين الفرنسيين والإنكليز والروس والنمساويين والبروسيين، بالإضافة إلى الارتباط الثابت مع العثمانيين. ولم يقتصر دعم الفرنسيين على الزعامات المقاطعجية المدنية، بل تعداه إلى دعم الكنيسة المارونية ورهبانيتها ورجال دينها بالدرجة الأولى، وإشعارهم بدروهم السياسي الطائفي الهام في المقاطعات اللبنانية بوصفهم تجمعاً سكانياً كبيراً فيها.

كذلك كان وضع الروس مع الأرثوذكس وكنيستهم. في حين كان الإنكليز يدعمون الزعامات المقاطعجية الدرزية المدنية لأن مشروعهم السياسي والطائفي كان يرتكز، منذ 1840 على الأقل، على قيام وطن قومي لليهود في فلسطين. وكان ذلك المشروع دائماً في رأس أهدافهم السياسية التي يسعون لتحقيقها دون أن تكون لهم توجهات جدية لإقامة دولة درزية مدعومة منهم[50]. وبعد قيام هذه الدولة في أعقاب مرحلة الانتداب، تأكد من خلال الوثائق الأصلية أنّ الدافع إليها هم الفرنسيون إلى جانب الإنكليز، وذلك في إطار مشروع سياسي لتجزئة الولايات السورية السابقة تسهيلاً لحكمها من جهة، ولجعل النموذج الطائفي والسياسي اللبناني في دولة لبنان الكبير، مقبولاً في المنطقة من جهة ثانية.

أما القنصل النمساوي فكثيراً ما طالب، دون جدوى، بحماية الكاثوليك، ورفض احتكار الفرنسيين لها[51]. كذلك سعى القنصل الروسي عبثاً لإقامة قائمقامية أرثوذكسية على غرار قائمقاميتي الموارنة والدروز. وحاول تكتيل زعماء الأرثوذكس والكاثوليك في تحالف ضد الفرنسيين، والتصريح بأن القائمقامية النصرانية ليست سوى قائمقامية مارونية لا علاقة للأرثوذكس والكاثوليك بها[52].

---

(49) م ن، الوثائق، المجلد الخامس، ص 69.

(50) م ن، الوثائق، المجلد السادس، ص 256 و285 و315.

(51) م ن، الوثائق، المجلد العاشر، ص 30 و41.

(52) م ن، الوثائق، المجلد السابع، ص 189، والثامن، ص 186 و247 - 251.

أثر الحكم المصري في تفكيك نظام الملل العثماني في سوريا

ساعدت تدابير ابراهيم باشا القاضية بإعلان حرية العبادة وبناء الكنائس والأديرة لكافة الطوائف على تقليص مفهوم الحماية الأوروبية للأقليات المسيحية في المشرق. وجاءت تلك التدابير تعمل لمصلحة المسيحيين بالدرجة الأولى، إذ قامت الإدارة المصرية بتجنيدهم وتدريبهم لأول مرة في تاريخ المشرق العربي منذ الفتح الإسلامي. فقد كان المسيحيون معفين من الجندية والمشاركة في الحروب، لقاء ضرائب محددة يدفعونها سنوياً. وكانت هيمنة القوى العسكرية الدرزية كاملة طوال مئات السنين. لكن التوازن السكاني كان قد اختل منذ فترة طويلة بين المسيحيين والدروز. وكانت القوى العسكرية، بمساندة القوات النظامية التركية وقوات الولاة المحليين، وحدها الكفيلة بإخضاع أعداد كبيرة من المسيحيين، ولا سيما الموارنة، لأقلية درزية مقاطعجية مع قواها الفلاحية والعسكرية، لأن المسيحين كانوا عزلاً من السلاح.

جاءت تدابير ابراهيم باشا لتؤزم الوضع الطائفي، لا سيما داخل مقاطعات الإمارة. فقد اصطدم المصريون بانتفاضات درزية ونصيرية وشيعية متالية بعد أن حرمت القيادات المقاطعجية الإسلامية من جباية الضرائب. وجرى تنظيمها بشكل يضمن للسلطة المركزية المصرية مداخيل ضرائبية ثابتة بالإضافة إلى تدابير المصادرة والاحتكار والسخرة وغيرها.

ولم يكتفِ ابراهيم باشا بتقليص نفوذ المقاطعجيين المسلمين، لا سيما الدروز، بل قام بضرب البدو وأجبر أعداداً كبيرة منهم على الاستيطان ومنع تعدياتهم على الفلاحين وأسكن قسماً منهم في القرى المهجورة.

وشاركت القوى المسلحة المارونية بأمرة الحكم المصري في قمع انتفاضات الدروز والبدو والشيعة والنصيرية والحركة الوهابية. وكانت تلك المشاركة سبباً مباشراً في تأزم الوضع الطائفي داخل مقاطعات الإمارة.

مع ازدياد صعوبة المواصلات أمام جيوش المصريين في حروبهم مع السلطنة تكاثرت الانتفاضات المحلية عليهم. وساعد على قيامها ما أورثه عنف القمع من حقد، ومن حقد طائفي مضاعف على الفلاحين الموارنة المشاركين في قمعهم[53].

لقد باتت إصلاحات المصريين على الأصعدة الزراعية والإدارية والطائفية مهددة

---

(53) Picere Dib. «L'Église Maronite». TII. p. 238.

بالتآكل الطائفي. فالمجلس الاستشاري لمدينة بيروت الذي تشكل عام 1834 من 12 عضواً مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، كان باكورة التمثيل الطائفي الرسمي ذي الصلاحيات الاستشارية العديم الفاعلية[54]. أما المساواة بين الطوائف فقد أثارت ارتياح المسيحيين وأزعجت القوى المقاطعجية الإسلامية. وقد عبر أحد الآباء اليسوعيين عن هذه المساواة بقوله: " أظهر ابراهيم باشا تجاه المسيحيين كل الأفكار الليبرالية التي بشر بها الفرنسيون في مصر. فبالنسبة إليه، أي ابراهيم باشا، فإن المسيحيين والدروز والمسلمين متساوون أمام القانون، وهو يسعى لمعاملة الجميع دون أي تمييز. وأيده في ذلك الأمير بشير الثاني وكافة الكاثوليك (ضمناً الموارنة - الملاحظة لنا)[55]. أي أن الارتياح الكاثوليكي إلى تدابير محمد علي بادياً في جميع الوثائق التاريخية لهذه المرحلة، حتى ان أحد المرسلين الذين قابلوا محمد علي في القاهرة خرج بالانطباع التالي: "تحدث إلينا وكأنه أحد المطارنة". كذلك كان انطباع الموفد البابوي إلى سوريا الذي استفاض في مدح محمد علي ومحاسن إدارته وطيب العلاقة التي أقامها مع المسيحيين[56].

لقد قطعت التدابير النازعة إلى المساواة بين الطوائف بشكل فجائي كل صلة بنمط العلاقات الطائفية القائمة على أساس نظام الملل العثماني. وكانت الدبلوماسية الأوروبية تستغلها إلى أقصى حد لتفرض على السلطنة العثمانية "إصلاحات" مماثلة تفكك نظام الملل الذي يعتبر إحدى الركائز الأساسية للسلطنة.

وأشار الأب لامنس إلى تلك الناحية بقوله: "إن إصلاحات ابراهيم باشا في سوريا كانت تدابير ليبرالية مهدت الطريق لإزالة كافة العادات والتقاليد التي تحط من كرامة المسيحيين (كحرمانهم من ركوب الخيل، أوتميزهم باللباس وغيره).. وكانت هذه الإصلاحات ملحة لإنهاض سوريا من الفوضى التركية والقمع الذي عانته على يد

---

(54) Sabri, *L'Empire Egyptien sous Mohammad Ali et la question d'Orient, 1811-1849*, Paris, 1930, p. 346.

(55) Le P. Julien., *«La nouvelle mission de la Compagnie de Jésus en Syrie, 1831-1895»*, TI, p. 26. et T2, Tours, 1898.

(56) Charles-Roux, F. *France et Chrétiens d'Orient*, Paris, 1939, p. 153.

الباشوات"[57]. ويضيف شارل رو (Charles Roux): "أقامت الإدارة المصرية في سوريا النظام والأمن بشكل لم يسبق له مثيل في هذه البلاد. واختفت تماماً كل أنواع الاضطهاد الطائفي التي مارسها الأتراك، فنعم المسيحيون، كهنة ومؤمنين، بهدوء كامل لا تعكره أية أحداث"[58].

ساهمت تدابير السخرة، والمصادرة، وزيادة الضرائب، والتجنيد الإجباري، وجمع السلاح، في قيام صدامات دموية مع الحكم المصري وفي إنزال الجيوش الإنكليزية على سواحل جونية عام 1840. وكان للتدخل الاستعماري الخارجي الدور الأول في تحضير تلك الصدامات مع المصريين. وكان زعماء الطوائف يتسابقون للارتماء في احضان الأتراك والإنكليز بناءً على وعود كثيرة أغدقها عليهم القنصل البريطاني وود (Wood). وشارك بعض المشايخ من آل الخازن المحرومين من إدارة بشير الثاني بنشاط كبير في تلك الصدامات. كذلك شارك فيها أمير بعلبك خنجر الحرفوش الذي عزله المصريون عنها منذ عام 1834. وكانت وعود وود (Wood) الإنكليزي تصدر باسم الحكومة البريطانية وتتعهد "بالعمل من أجل استقلال لبنان والحفاظ على امتيازات الموارنة والدروز فيه ... وكان يبذر الأموال الطائلة في الجبل، وتقوم المراكب الإنكليزية بحركة نشيطة جداً إلى مرفأ جونية حاملة معها المؤن والذخيرة"[59].

فهل كان بالإمكان "الحفاظ على امتيازات الموارنة واستقلال لبنان الموعود"؟ وما هي الأسباب التي دفعت القنصل الفرنسي في بيروت إلى أن يكتب إلى حكومته في 21 أيار/مايو عام 1840 قائلاً: "لم أجد مؤيداً واحداً لوالي مصر محمد علي، ولا صادفت رجلاً واحداً، سواء أكان أميراً أم شيخاً، مطراناً أم كاهناً عادياً، مارونياً أم درزياً، لم يُبدِ استعداده للانخراط في العصيان على الحكم المصري عند إعلان إشارة الهجوم؟"[60].

كانت تدابير الحكم المصري قد أزمت الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي

---

(57) Lammens. «*La Syrie*». TII. p. 156-157.

(58) Charles Roux. «*France et Chrétiens d'Orient*». p. 153.

(59) Charles Roux. «*L'Egypte de 1801 à 1882*». p. 219.

(60) عادل اسماعيل، الوثائق الدبلوماسية والقنصلية، المجلد الخامس، ص 42.

والطائفي على كافة المستويات وكافة الطوائف. فالضرائب الباهظة والسخرة وسياسة الأمير بشير الثاني، ومشاركة المسيحيين الطائفية في قمع إنتفاضات الدروز والشيعة والنصيرية، والمطالبة مجدداً بجمع السلاح من السكان والتجنيد الإجباري، كل تلك التدابير وغيرها أحدثت خوفاً كبيراً عند الجماهير من كل الطوائف. فوجدت الجماهير نفسها مرتبطة بمعركة حتمية مفروضة عليها، تبعاً لارتباط زعاماتها المقاطعجية الدينية والمدنية بتلك المعركة التي كانت تخوضها باستمرار والتي هي نتيجة حتمية للنظام المقاطعجي المسيطر. كان المقاطعجيون الدروز الذين ضربتهم تدابير بشير الثاني ومحمد علي يحاولون العودة إلى مقاطعاتهم السابقة فيصطدمون بالشهابيين وحلفائهم الجدد، لا سيما الإكليروس الأعلى المستفيد الأكبر من تلك التدابير.

ويمكن التأكيد على أن تدابير ابراهيم باشا وإصلاحاته في سوريا ساعدت كثيراً على تأزيم الوضع الطائفي فيها، لا سيما ضمن حدود الإمارة الشهابية. وذلك نظراً لما أحدثته من تأزم كبير في العلاقات الاجتماعية والطائفية مضافاً إلى التأزم الاقتصادي والسياسي والعسكري القديم. واستغلت القوى الاستعمارية هذا التأزم لتقيم لنفسها ركائز طائفية تابعة تستخدمها في بسط نفوذها على المنطقة وفي تصديع بنى السلطنة ونظام الملل المستندة إليه. وجاءت الصدامات الدموية ذات الوجه الطائفي الواضح تزيد في تفسخ ذلك النظام، لا داخل الإمارة فحسب بل على امتداد السلطنة كلها.

بعض الاستنتاجات

في أواسط القرن الثامن عشر لم تكن السلطنة العثمانية في مرحلة التفسخ والانهيار بالرغم مما بدأ يعتريها من مظاهر الضعف وما نزل بها من الهزائم العسكرية. لم تكن القوى الاستعمارية الأوروبية قد وصلت إلى مرحلة القرار النهائي بحسم موضوع السلطنة واقتسام مناطقها، بل كانت لا تزال تعتمد أسلوب الحصول على مزيد من الامتيازات الدينية والتجارية، والتدخل العسكري إلى جانب السلطنة لمنع سقوطها قبل الاتفاق على توزيع التركة.

والملاحظ أن الأفكار التي نادت بسقوط السلطنة العثمانية خلال هذه الفترة كانت تنطلق في الغالب من كبار رجال الدين المسيحيين في أوروبا الذين ركزوا على شعار "الخطر العثماني الإسلامي على المسيحيين". وكانت تلك الأصوات الدينية ترتبط

مباشرةً بالبابوية ومشاريعها لإحياء حروب صليبية جديدة مع السلطنة العثمانية وتأليب "أوروبا المسيحية" عليها.

كانت الدراسات تركز على الأراضي المقدسة في فلسطين، وتطالب بتجهيز حملات عسكرية لاحتلال هذه الأراضي وتسليمها إلى البابوية. وكانت بعض الدراسات توزع "مغانم" السلطنة فتعطي أجزاء منها لفرنسا وأخرى لروسيا وإنكلترا والنمسا وغيرها[61].

لكن "الصليبية" الجديدة باسم الأراضي المقدسة ما كانت صالحة "لتوحيد أوروبا المسيحية جداً" في وجه "السلطنة الإسلامية"، ولا سيما بعد قيام الإصلاح الديني في أوروبا وانتشار التيارات العقلانية في القرن الثامن عشر، وانتقال كثير من الدول الأوروبية إلى نمط الإنتاج الرأسمالي والدعوات البورجوازية للإصلاح السياسي والاجتماعي والتربوي والعسكري وإزالة كل المعيقات القائمة على النمط الفيودالي التي كانت تحد من تطور الراسمالية وتوظيفاتها، وتفجير الثورة الصناعية وربط الأرياف بالمدن وإيجاد السوق الرأسمالية العالمية وغيرها.

أخذت تلك الأفكار الإصلاحية البورجوازية تنحو منحى آخر للسيطرة على السلطنة والولايات التابعة لها. فدعت لغزو السلطنة عبر الرساميل و"الإصلاحات" السياسية والعسكرية والدينية والاقتصادية والتربوية. أي إلى تفكيك بنى السلطنة السياسية بحيث يسهل ضربها عسكرياً وجعلها عاجزة عن الدفاع عن أراضيها وولاياتها. وبدأت بعض الخطط "الإصلاحية" تأخذ طريقها للتنفيذ أيام السلطان محمد الخامس منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، واستمرت طوال القرن التاسع عشر.

كانت خطط "الإصلاح" التي قامت على قاعدة الامتيازات الدينية والتجارية مدخلاً أساسياً لتعميق تفكيك السلطنة وتفتيتها إلى تجمعات بشرية تتمايز في الدين وطرق العبادة والسكن وأنماط التعليم واللغة والقضاء واحتكار الحرف والتجارة وغيرها. وأيقظت تلك التمايزات الشعور بالابتعاد شبه الكامل عن السلطنة. ودفع شعار "الحماية الطائفية للأقليّات المسيحية فيها" الأقليات نحو الارتباط شبه الكامل، سياسياً واقتصادياً وطائفياً، بالدول الأوروبية الحامية. فتشكلت لهذه الدول الاستعمارية

(61) Hajjar, op. cit., p. 45.

ركائز بشرية هامة في كنف السلطنة العثمانية. وكانت الإمارة الشهابية إحدى أبرز ساحات ذلك الارتباط والحماية بعد أن تكاثرت على أرضها كافة أنواع الإرساليات الدينية، ولا سيما المؤيدة للبابوية أو التابعة للكنيسة الإنكليكانية وبالتالي للقنصليات الإنكليزية والأميركية. وباتت مقاطعات الإمارة اللبنانية ملتقى كثير من الطوائف الكاثوليكية التي بدأت تهاجر إليها من المناطق العربية المجاورة منذ مطالع القرن الثامن عشر ولا تزال تتمركز فيها تلك القيادات الدينية، أي الإكليروس الأعلى لجميع الطوائف الكاثوليكية في المشرق العربي.

لكن الشعار القائل بأن "على كل كاثوليكي أن يأتمر بأوامر البابوية"، أي شعار "تغريب" المسيحيين عن محيطهم الذي يعيشون فيه، أثبت فشله الكامل في مختلف المجالات فرفضته جميع الكنائس الكاثوليكية المشرقية واحتجت عليه بعنف، واعتبرته محاولة لجعل الكاثوليك المشرقيين يتبعون طائفة "اللاتين". كما احتجت عليه الرهبانيات المحلية ورفضت إتّباع الأنماط الغربية للرهبانية وأصرت على طابعها المشرقي. وقدم ذلك الشعار ورقة رابحة للإكليروس الأعلى الأرثوذكسي الذي شن حملة عنيفة على المرسلين والتابعين لهم، وذلك بدعم مباشر من السلطنة العثمانية. واقنع الإكليروس السلطان العثماني بمخاطر هذا الاتجاه على بقاء السلطنة نفسها. فأصدر السلطان عام 1722 أوامره الشاهانية التي منع بموجبها عمل الإرساليات الأجنبية وقضى بمعاقبة الرعايا المحليين التابعين لها. وأجبرت تلك التدابير، مقرونة بالفشل العملي المشار إليه، البابوية على الوقوف في وجه المرسلين اللاتين. فتقلصت دعوتهم واصبحوا أصغر الطوائف المسيحية في المنطقة. واستعاضت البابوية عن شعار "تغريب" المسيحيين الكاثوليك المشرقيين بانتسابهم إلى اللاتينية الطائفية واللغوية والسياسية والثقافية، بشعار "تغريب" الكاثوليك المشرقيين داخل محيطهم العربي والإبقاء على لغتهم وعاداتهم وتقاليدهم وطقوسهم المحلية مع انتسابهم إلى الكثلكة واعترافهم بسلطة البابا.

وبدلاً من أن يعلّم المرسلون الأجانب رجال الدين وجماهير المؤمنين لغتهم اللاتينية، أخذ المرسلون يتعلمون اللغة العربية ويدعون إلى تعزيز دورها وتنشيط العمل بها وفتح المدارس التي تنشرها في كافة أرجاء التجمعات المسيحية. وباتت الأديرة، بفضل رجال الدين فيها، والمدارس التابعة لها والأساتذة العاملين فيها، أحد المراكز الأساسية لنشر الثقافة باللغة العربية. وكانت حلب أحد أهم هذه المراكز في المنطقة.

هذا بالإضافة إلى ظهور مدارس هامة ومطابع رهبانية ساعدت كثيراً على نشر العلم والمعرفة باللغة العربية.

كان هذا التبدل الأساسي في صلب الأهداف الاستراتيجية للقوى الأوروبية نابعاً من طبيعة الدور الموكول إلى القوى المحلية في إطار المشاريع الجاري تنفيذها في المنطقة. وأسدلت البورجوازيات الأوروبية الستار نهائياً على فكرة الحروب «الصليبية» الجديدة، وبالتالي على دور البابوية السياسي بالذات، دون أن تتخلى قيد شعرة عن تحقيق الهدف الرئيسي الذي ورثته عن سياسة البابوية، وهو تجزئة السلطنة العثمانية وتفكيك ركائزها البنيوية واقتسام ولاياتها.

وقدمت السنوات الأخيرة للقرن الثامن عشر إثباتاً قاطعاً على فشل مشاريع البابوية. فوجهت الثورة البورجوازية الفرنسية الكبرى عام 1789 ضربة أليمة إلى رجال الدين في فرنسا وساءت علاقاتها البابوية. انعكس ذلك التأزم على شعار "حماية الأقليات المسيحية".

يقول القنصل الفرنسي شوازيل (Choiseul) في معرض هجومه على الجزار: "أن الفرنسيين لم يعودوا يهتمون إلّا بالتجارة. وهم لا يقومون بأي نشاط لنشر الكثلكة بين الرعايا في المنطقة، ولا يعملون على وضعهم تحت حمايتهم لكي يتحرروا من دفع الجزية"[62].

ساعد هذا الموقف الفرنسي السلطنة على توجيه ضربة إلى عمل المرسلين. وأصدر السلطان أمراً سلطانياً في 26 أيلول/سبتمبر عام 1809 حرم بموجبه عمل المرسلين اللعازاريين في كافة أرجاء السلطنة. كان اللعازاريون يشكلون إحدى أبرز الإرساليات في المشرق ويضمون في صفوفهم سبع رهبانيات، وكان لهم مركز ثابت في القسطنطينية. فأحدثت هذه الضربة بلبلة واسعة في صفوف جميع الرهبانيات والإرساليات فلجأت إلى السفير الفرنسي في الاستانة كي يسعى لإنقاذها "ضماناً" للمصالح الفرنسية في المشرق وفي جميع أرجاء السلطنة[63].

لكن تلك الضربة شكلت مناسبة ثمينة للحكومة الفرنسية كي تربط عمل الإرساليات نهائياً بمشاريعها في المنطقة، وتحظر عليها أي خروج على أوامر

---

(62) Hajjar, op. cit., p. 94.

(63) Archives Nationales de Paris, feuille 19. 6238, et Hajjar, op. cit., p. 91.

قنصلياتها. واشترطت الحكومة الفرنسية عام 1811 لحماية الإرساليات في المشرق أن تلتزم الإرساليات بالمبادىء التالية:

أ- تفادي كل ما يؤدي إلى الخلاف مع الأتراك، ولا سيما في تفسير نصوص الامتيازات المتعلقة بالأمور الدينية.

ب- الحفاظ على وحدة متينة بين الكهنة الكاثوليك والمرسلين الأجانب داخل السلطنة.

ج- تحاشي كل صدام مع الأرثوذكس.

د- السعي لدى البابا والسلطات التركية بعدم التدخل في أمور المرسلين الشخصية[64].

ويبدو واضحاً أن ما سمي "حماية الأقليات المسيحية في الشرق" أو "حماية المرسلين الأجانب فيه" لم يكن في الواقع سوى جزء من المشاريع الاستعمارية الأوروبية في المنطقة. فزوال تلك الحماية عن المرسلين الأجانب كان يؤدي فوراً إلى الاعتداء على أشخاصهم وممتلكاتهم، لا من جانب السلطات العثمانية فحسب، بل من جانب رجال الدين الآخرين، وبخاصة الأرثوذكس.

وكانت صدامات رجال الدين فيما بينهم تتكرر باستمرار تبعاً للضغط الخارجي على السلطنة من روسيا حامية الأرثوذكس، وفرنسا حامية الكاثوليك، وإنكلترا حامية الإنجيليين أو التوراتيين. ومع ازدياد حدة التوازنات الأوروبية الاستعمارية وافول نجم فكرة الحروب "الصليبية" الجديدة، بدأت دراسات علمية تتحدث عن "مسيحيي المشرق" بلغة جديدة تماماً.

وحين خفتت الدعوة إلى "التغريب"، ظهرت أصوات تقارن وضع الأرثوذكس في روسيا بوضع العبيد في العصور الوسطى. في حين جاهرت أصوات أخرى بالقول إن السلطان العثماني كان يقدم من الحرية لرعاياه المسيحيين أكثر مما تقدمه كثير من الدول التي تدعي حماية المسيحيين[65]. هكذا بات شعار "حماية الأقليات المسيحية في المشرق" شعاراً سياسياً يتخذ من المسيحيين المشرقيين مطية لتحقيق أهداف استعمارية لا تمت إلى مصلحة المسيحيين بصلة.

---

(64) Hajjar, op. cit., p. 94 et 296. Note.

(65) Hajjar, op. cit., p. 83.

لقد اتضحت بعض أهداف المشاريع الاستعمارية التي كانت تستتر بشعار "حماية الأقليات المسيحية" في المشرق العربي. فهناك مشروع روسي لإقامة قائمقامية أرثوذكسية، ومشروع نمساوي للحلول مكان الفرنسيين في حماية الكاثوليك والموارنة، ومشروع إنكليزي لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين يستخدم الورقة المقاطعجية الدرزية للضغط من أجل تحقيق ذلك وإزالة العراقيل من طريقه، ومشروع فرنسي لإقامة قائمقامية مارونية "حدودها آخر بيت ماروني تكون منطلقاً لحماية المسيحيين في المشرق العربي".

كانت تلك المشاريع تنطلق من نقطة أساسية ظهرت بوضوح في مخططات عام 1840، وهي تعمل على أساس "أن السلطنة العثمانية باتت بحكم المنهارة أو "الجثة الميتة"[(66)].

وبرز تبدل نوعي في مفهوم "الحماية الفرنسية للموارنة"، تمثل في الانتقال من الكلام العام على الحماية إلى تطبيق تلك الحماية وإقامة دويلة طائفية مارونية تدين بوجودها وتطورها وبقائها لقوى خارجية تحميها. وكثر الحديث عن حماية فرنسية كانت تقوم منذ مئة سنة على الأقل. فقد شرح القنصل الفرنسي غيز في تقرير له من طرابلس بتاريخ 7 ايلول/سبتمبر عام 1808 مفهومه للحماية بقوله: "أؤكد بكل صدق أن الأمراء الشهابيين والشعب الماروني بأسره مشدودون بروابط متينة إلى الأمة الفرنسية. وهم جميعاً ينتظرون بشغف أن يحكم الفرنسيون بلادهم"[(67)]. وفي تقارير لاحقة يشير القناصل إلى أن سائر الطوائف كانت ترفض أقوال الفرنسيين جملةً وتفصيلاً وتتخذ مواقف معادية منهم، "باستثناء الموارنة الذين تربطهم بنا علاقات ود والذين يصدقون كل ما نقوله لهم"[(68)].

وبدأت التقارير تشدد على دور القوى المارونية الاقتصادية والعسكرية والكنسية والرهبانية، "وعلى أربعين ألف ماروني مستعدين لحمل السلاح إلى جانبنا". وتؤكد أن حرية العمل متاحة أمام الفرنسيين كي يدعموا الإرساليات التبشيرية والقوى الكنسية

---

(66) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد السادس، ص 312 - 347.

(67) م ن، الوثائق، المجلد الرابع، ص 168.

(68) م ن، ص 414، والمجلد الخامس، ص 20.

والرهبانية المارونية[69]، واستعداد تلك القوى للمشاركة في المخططات الفرنسية اللاحقة على أساس القواعد التالية:

- اعتبار تنصير القيادة الشهابية "ثورة داخلية" لمصلحة الموارنة، والتشديد الدائم بعد عام 1840 على قيام أمير شهابي[70].

- التركيز على دور البطريرك الماروني، وجعله القائد السياسي والروحي لجماهير الموارنة، وإزالة كل من يعترض سبيله من الزعامات المقاطعجية المارونية[71].

- دعم الإرساليات الأجنبية والرهبانيات اللبنانية المحلية وإضعاف كل الإرساليات الإنجيلية المناوئة لها لإبراز تميز الموارنة عن سائر الطوائف.

- اعتبار صراع محمد علي والسلطنة العثمانية "صراعاً عائلياً"، على حد تعبير القنصل الفرنسي، وتقديم النصح للموارنة بعدم الانخراط في حرب الولاة والحفاظ على قواهم الذاتية تمهيداً لمعارك تكون مضمونة النتائج لتميزهم وزيادة نفوذهم[72].

- الإيعاز إلى قوى طائفية محلية بأن تطلب تدخل القوى الأجنبية. وظهر مثل هذا الطلب سنة 1841[73]، وفيه دعوة إلى تدخل عساكر إنكليزية، أو نمساوية أو فرنسية، أو تدخلها جميعاً. فكان ذلك بداية الارتباط الكامل بالحماية العسكرية الخارجية بعد الإنزال العسكري الإنكليزي في جونية خلال هذه الفترة.

لقد دخلت المشكلة اللبنانية في عمق المخططات الاستعمارية الخارجية، ولم يعد للعامل الداخلي دور حاسم فيها بعد أن سلمت القيادات المقاطعجية والدينية زمام أمورها للقنصليات الأجنبية. وبات الاتفاق المقاطعجي الداخلي شبه مستحيل. فالزعامة الخازنية تسعى لجعل سلطة القائمقام الماروني غير ذات بال، فتتصدى لها الزعامة البطريركية المدعومة من الفرنسيين، والتي كانت تخطط "للبنان الماروني" بزعامتها المباشرة أو غير المباشرة مع هجرات متبادلة بين القائمقاميتين[74].

وفي حال اتفاق زعماء المقاطعات، من دينيين ومدنيين، على الأمور التي تقرب

---

(69) م ن، الوثائق، المجلد الخامس، ص 155 و169 - 170.

(70) م ن، الوثائق، المجلد السادس، ص 438، والمجلد السابع، ص 24 و48 و75 و444.

(71) م ن، الوثائق، المجلد الخامس، ص 172، والسادس ص 391.

(72) م ن، الوثائق، المجلد الخامس، ص 176 و202 و235.

(73) م ن، الوثائق، المجلد السادس، صفحة 391، والثامن، ص 103.

(74) م ن، الوثائق، المجلد السابع، ص 326 و366 و405. والمجلد الثامن، ص 49.

بينهم، كانت القنصليات تتدخل لمنع تنفيذ ذلك الاتفاق، كما كانت العساكر العثمانية تتدخل للأهداف ذاتها[75]. ولم يعد هناك أي سبيل مقترح لحل الأزمة سوى «التهجير المتبادل، والوكلاء الطائفيين في المناطق المختلطة، وتثبيت مكتسبات الحكم الشهابي لمصلحة الكنيسة المارونية ورهبانيتها على حساب المقاطعجيين الدروز، والمناداة بتوسيع القائمقامية المارونية لتضم كل الموارنة في الجبل، والمناداة بحاكم مسيحي واحد لجبل موحد، وتعيين وكيل له من المقاطعجيين الدروز في إطار مباركة فرنسية ـ انكليزية ـ تركية ـ روسية مستحيلة... وتفجير أحداث طائفية في مناطق جديدة ولا سيما حاصبيا وراشيا»[76].

كانت النتيجة الحتمية لتلك الحماية «تزايد الحقد والبؤس المسيحيين والاستعداد الكامل للقتال حتى الموت لأن الحل المقترح تهجير قسري يشمل المسيحيين بشكل خاص»[77]. وينسى التقرير الذي وضع يده على المشكلة الحقيقية أن يؤكد على دور كبار رجال الدين، والمقاطعجيين الدروز، الذين كانوا في صلب تلك الخطة للتهجير القسري الذي سينفجر حرباً مصيرية تقودها قوى فلاحية بائسة لم يترك لها أي خيار سوى القتال أو التهجير الطائفي. وفي كلتا الحالتين كان هناك موت محتم ينتظر الكثير من القوى الفلاحية التي تزودت بأسلحة الانكليز والفرنسيين والعثمانيين ليقتل بعضهم بعضاً وسط ضجيج إعلامي خارجي يقول «بتحرر المسيحيين» من جهة، ويستنهض الهمم لدعم ذلك «التحرر» المزعوم بكل وسائل التقتيل والإبادة وبفتات الخبز والاعاشة.

لقد سقطت جميع القوى الفلاحية، أسيرة التهييج الطائفي للصراع الدائر بين قوى مقاطعجية تسير نحو الانهيار الاقتصادي والسياسي، وقوى طائفية بقيادة الإكليروس الأعلى، تسير نحو قيادة الصراع السياسي بعد أن تحكمت بقواعد أساسية من الغنى الاقتصادي والتأثير الثقافي المباشر.

فكان الصراع السياسي الذي انفجر بعد نهاية الإمارة الشهابية حتمياً بين قوى مقاطعجية درزية كانت منفية معزولة منذ حوالى عشرين سنة وتريد العودة لحكم

---

(75) م ن، ص 374 ـ 380.

(76) م ن، ص 291 ـ 294 و400. والتاسع، ص 30.

(77) م ن، الوثائق، المجلد السابع، ص 323 ـ 324 و400.

مقاطعاتها واعادة فرض سيطرتها على القوى المنتجة فيها وأغلبيتها الساحقة من الفلاحين، وقوى مقاطعجية مارونية استفادت من حكم بشير الثاني لتقيم علاقات اقتصادية وسياسية وطائفية مع الغرب الاستعماري المتمثل بالفرنسيين. فوقع المشروع السياسي العثماني للسيطرة المباشرة على الجبل في عهد عمر باشا النمساوي في مأزق مصيري اذ رفضته القوى المقاطعجية المحلية المدعومة من الفرنسيين والانكليز معاً. وكانت السلطنة العثمانية نفسها تعاني حالة من الضعف الشديد باتت معها عاجزة عن التصدي للنفوذ الأوروبي في الجبل وفرض المشروع السياسي الذي وضعه شكيب أفندي وانتهى بسقوطه على يد القوى الاستعمارية الساعية إلى اقتسام المنطقة.

تطورت الأحداث تبعاً لنجاح المخطط السياسي الفرنسي المتدرج من قائمقامية مسيحية أو «إمارة كاثوليكية» كما كانت تسميها تقارير القناصل الفرنسيين، إلى متصرفية مسيحية، إلى دولة واسعة بزعامة سياسية مسيحية. ومهما يكن من أمر تلك التسميات فإنها كانت في صلب الأهداف السياسية الفرنسية. وهنا يطرح السؤال الأساسي: ما هو مدى الدعم الانكليزي للمشروع المقاطعجي الدرزي الرامي إلى اعادة السيطرة على المقاطعات السابقة؟ والجواب أن السياسة الانكليزية كانت متفقة إلى حد كبير مع السياسة الفرنسية على أمور أساسية أهمها: عدم قيام صدام مسلح بين الدولتين، وحل كافة المشاكل «بالطرق السلمية» أي بما يضمن مزيداً من الحصص الكبرى على حساب أراضي السلطنة العثمانية وولاياتها. هكذا تم الاتفاق النهائي على سقوط «الرجل المريض». ومقابل الإعداد الفرنسي لدويلة مارونية كبديل للإمارة الشهابية، كانت السياسة الانكليزية تعد بشكل حثيث لاقامة وطن قومي لليهود منذ عام 1840. وقد أشار الموفد الفرنسي بمهمة رسمية لدراسة أوضاع لبنان عام 1840، السيد بارتو (Bertou)، في تقرير له بتاريخ 6 تشرين الثاني/نوفمبر على رئيس الوزراء السيد غيزو بما يلي: «أن لدى انكلترا مشروعاً آخر أشرت اليه منذ زمن بعيد ولم يعد خافياً على أحد. فعملاء الانكليز يسعون لاقامة مملكة اسرائيل. وقد أوفدت بريطانيا لجنة برئاسة الدكتور كيث (Keith) (صاحب كتاب واسع الانتشار في بريطانيا حول تحقق النبوءات) إلى سوريا منذ أربعة أشهر. ومع أن هذه اللجنة موفدة من قبل الكنيسة الاسكتلندية، إلّا أنها شديدة الصلة بالحكومة البريطانية التي طلبت منها جمع أدق التفاصيل عن «الدولة اليهودية في فلسطين، وإمكانية نقل اليهود من أوروبا اليها... ولذا فكرت بريطانيا بغزو سوريا من جبل لبنان. وغزو فلسطين عبر هذا الجبل وعبر

سوريا، لأن أية دولة تقوم وتكون على عداء مع الجبل لا يمكن أن تستقر في فلسطين وتستوعب ثمانية ملايين اسرائيلي يؤمونها من أوروبا»[78].

ويتجلى في هذا التقرير، معطوفاً على تقرير آخر للقنصل الفرنسي في بيروت بتاريخ 18 كانون الأول/ديسمبر عام 1840، أي بعد أيام معدودة على التقرير السابق، الموقف الفرنسي من السياسة البريطانية: «فالانكليز لا يسعون إلى ترسيخ نفوذهم بين المسيحيين في المنطقة، فهم يعملون أساساً لاستمالة الدروز ولكنهم يركزون مشروعهم السياسي على اليهود، ذلك المشروع الذي يحاول كسب ود اليهود»[79]. أي كسب ود الرأسمال اليهودي في أوروبا بشكل خاص. وفي تقرير آخر، يشير المبعوث الفرنسي إلى دور المرسلين الانكليز «الذين يتقربون من اليهود ويتقاسمون معهم أوهام أبناء اسرائيل واقامة مملكتهم المرتقبة، وهؤلاء المرسلون يرفضون باحتقار كل إمكانية للتقارب مع الطوائف المسيحية ويصرون على التعاون مع اليهود فقط»[80].

لذلك بقي الدعم الانكليزي للمشروع الدرزي في حدود الضغط على الفرنسيين لحملهم على تأييد المشروع الانكليزي الرامي إلى اقامة «مملكة اسرائيل في فلسطين». وكان مشروع اقامة تلك الدولة يحظى بالاهتمام الفرنسي والتأييد الضمني له بقدر ما كان يحظى مشروع اقامة دويلة مسيحية مارونية على انقاض الإمارة الشهابية فقيام دولة إسرائيل، في حال نجاحه، سيشكل نجاحاً للمشروع الانكليزي الأكثر أهمية بالنسبة للسيطرة الاستعمارية الانكليزية على المشرق العربي.

لقد نجح الضغط الفرنسي في إبراز «تمايز الموارنة» السياسي والطائفي تحت ستار حماية الأقليات المسيحية في المشرق العربي. واستطاع الفرنسيون دفع الزعامات العليا في الأكليروس للقيام بدور تاريخي في «تجميع الطائفة المارونية وتعميق وحدتها» تحت ستار انقاذها من الهيمنة المقاطعجية الدرزية. فكان الأكليروس الأعلى على صلة وثيقة بالفرنسيين في مقاطعات الإمارة، وذلك باعتراف الفرنسيين أنفسهم[81]. وبعد أن اعتبر الفرنسيون أن تنصير الشهابيين كان بمثابة «الثورة

(78) م ن، الوثائق، المجلد السادس، ص 283 ـ 284.

(79) م ن، ص 256.

(80) م ن، ص 315.

(81) م ن، ص 80 و292. والثامن، ص 243 ـ 244.

الداخلية»[82]، رأوا أن «تمايز الموارنة» كان ضرورياً للتحرر المسيحي الكامل من نظام الملل العثماني»[83].

قدم الحكم المصري مكاسب جدية للزعامات المارونية، لا سيما الاكليروس الأعلى، أهمها: تقلص نفوذ الزعامات المقاطعجية الدرزية بعد أن ضربت تلك الزعامات ضربات موجعة إبّان حكم بشير الثاني. وازداد عبر ذلك التقلص نفوذ الأكليروس الأعلى، وكان من نتائج ذلك دمار القوى الفلاحية المارونية[84].

كما عرف الاكليروس الماروني الأعلى، مدعوماً من القنصليات الفرنسية، كيف يوظف اصلاحات الحكم المصري على الصعيد الطائفي، لضرب ركائز نظام الملل العثماني بالذات وذلك على حساب السلطنة التركية والمقاطعجيين المسلمين، ولا سيما الدروز، والقوى الفلاحية المارونية. لكن تدمير «نظام الملل العثماني» لم يحمل معه تدابير اجتماعية لمصلحة القوى المنتجة بل مجرد نقل البلص والنهب والسخرة وتحويل الضرائب على أيدي المقاطعجيين المسلمين إلى أيدي مقاطعجيين موارنة تحت ستار «وحدة الطائفة المارونية وتحررها وزيادة نفوذها».

هكذا بدأ تفكيك نظام الملل العثماني في العهد المصري وترسخ في الخطوط الهمايونية التي جاءت في مرحلة عرفت حكماً عثمانياً شديد الضعف والتفسخ. لذا لم يتم ربط «الرعايا» سابقاً في إطار دولة عثمانية قوية تساوي بين سكانها بمعزل عن الانتماء العرقي والطائفي، بل ربط أولئك الرعايا بدول خارجية قوية تسعى لتفكيك السلطنة وانتزاع أجزائها.

كان نظام الملل العثماني من العقبات الأساسية أمام تلك الدول الاستعمارية نظراً لما يحمله في داخله من تماسك بنيوي تلعب الطائفية فيه دوراً بالغ الأهمية في ظل نمط إنتاج زراعي كان يتعرض لهجمات عنيفة على جميع الأصعدة التجارية والحرفية والعسكرية والادارية والسياسية.

إن تفكيك نظام الملل العثماني تحت ستار تجاوز شعار «حماية المسيحيين في

---

(82) م ن، الوثائق، المجلد السابع، ص 375.

(83) م ن، الوثائق، المجلد السادس، ص 300 و322 و368 و391.

(84) م ن، الوثائق، المجلد السادس، ص 368 و391 و427. والسابع ص 87 و308 و367 و419.

الشرق» إلى شعار «المساواة بين سكان السلطنة في الحقوق والواجبات» قد حمل معه مكتسبات هامة للقوى المسيطرة على ساحة القائمقاميتين والقوى الداعمة لها في اطار مشاريع استعمارية خارجية. وبقيت جماهير القوى المنتجة، من كل الطوائف، ترزح تحت وطأة كافة أشكال الضرائب والسخرة والمصادرة والبلص وغيرها. وأكدت تقارير بعض الموفدين الفرنسيين منذ عام 1847، على «أن حرب الجبل ليست حرباً طائفية بل هي حرب اجتماعية.. وأن مقولة اعتبار الموارنة تاريخياً رعايا فرنسيين مغلوطة تماماً ولا قيمة لها... وأن بعض المحليين الجديين من الكاثوليك هنا يقابلون بالسخرية والضجيج الاعلامي الخارجي القائم على معلومات كاذبة، من أن الكاثوليك في المنطقة يتعرضون لخطر الابادة على يد الأتراك والدروز. فهذه الترهات لا أساس لها من الصحة. فحرية العبادة مضمونة لكل الناس.. والقضية اذا سياسية أولاً وأخيراً»[85].

لقد انتهت صدامات (1842 ـ 1860) الدموية ذات الوجه الطائفي الواضح بتعزيز ركائز المارونية السياسية المدعومة من الفرنسيين، وبموافقة ضمنية من الإنكليز وسائر القوى الاستعمارية الأوروبية الساعية إلى تجزئة السلطنة واقتسام ممتلكاتها.

تشهد على ذلك التأييد جميع العرائض الشديدة اللهجة التي كان يوجهها بشكل جماعي القناصل الأوروبيون في بيروت إلى الحاكم العثماني على التدابير التي كان يقوم بها في الجبل والتي من شأنها أن تضعف، ولو قليلاً، من المخططات الطائفية الجاري اعدادها للمنطقة. وقد تم اقرار تلك المخططات بنجاح تام في ظروف شهدت تفكيك بنى السلطنة العثمانية واجبارها على الخوض في «اصلاحات» طائفية تقضي على ركائز أساسية قامت عليها، وعلى رأسها نظام الملل. فالنظام العثماني الذي قلد الأوروبيين في اصلاحات (1839-1856) والخطوط الهمايونية المتلاحقة، بات عاجزاً عن الحكم في عصر القوميات الأوروبية المتفجرة والاستعمار الغربي الساعي إلى السيطرة على السلطنة.

فسقطت السلطنة وولاياتها تباعاً في قبضة ذلك الاستعمار عبر مختلف أنواع «الاصلاحات» و «الدعم المادي» و «الديون» و «البنوك» و «سكك الحديد» و «مساواة الرعايا» و «تدريب العسكر العثماني»، و «التشريعات الأوروبية التحديثية». وكان دعاة

---

(85) م ن، الوثائق، المجلد التاسع، ص 131 ـ 138 و157 ـ 159، مقالات هامة جداً.

الاصلاح الحقيقي في الداخل يقبعون تباعاً في سجون السلاطين العثمانيين. ولم تعد المسألة الأساسية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر مسألة اصلاحات ومساواة ونظام ملل، بل أصبحت مواجهة حادة بين نمطين من الإنتاج: نمط رأسمالي أوروبي مزود بثورة صناعية ورساميل ضخمة وعساكر مدربة ووعود بالاصلاح السياسي وإقامة مجتمعات قومية ليبرالية ترفع شعار «الأخاء والحرية والمساواة» على اختلاف في الجنس والدين واللغة، ونمط إنتاج تقليدي يقوم على زراعة متخلفة وتكنيك أكثر تخلفاً، وثقافة دينية غيبية، وادارة فاسدة، وقوى عسكرية معتادة على الهزائم، ونظام حكم طبقي يرتكز على كبار الملاكين، وعلى رأسهم السلطان ذو الوجهين الديني والزمني، ويمتص خيرات القوى المنتجة الفلاحية والحرفية إلى أقصى حد، ويمنع تطور الحرف والتجارة ويفسح في المجال أمام هيمنة الرساميل الغربية عبر الامتيازات والاعفاءات الضريبية التي تعطي الأفضلية الهائلة للتجار الأجانب الذين يدفعون 3%، على التجار المحليين وغير المحميين والذين يدفعون 10 بالمئة عند نقل سلعهم في كل مرفأ.

إن تلك الأسباب وغيرها جعلت الصدام السياسي بين قوى السلطنة المتداعية على الرغم من بعض مظاهر القوة، وقوى الغرب الاستعماري، يميل لمصلحة هذه الأخيرة دون صعوبات تذكر بعد أن تم تنشئة قيادات عثمانية تتسابق لتقليد الغرب وتنفيذ مخططاته الاستعمارية. والملاحظ أن الساحة اللبنانية كانت ساحة أساسية أصر الغرب الاستعماري، لا سيما الفرنسي، على اقامة نظام سياسي طائفي متخلف عليها. فالقائمقاميتان ثم المتصرفية ثم لبنان الكبير كانت أشبه بدويلات تجد كامل رموزها السياسية والطائفية في نظام الملل العثماني بالذات. مع الأخذ بعين الاعتبار قشرة الاصلاحات العثمانية خلال هذه الفترة (1839 ـ 1856) أي الدعوة إلى تبني «المساواة» بين الرعايا والملل والأجناس. أخيراً، ليس بإمكان أي نظام طائفي في لبنان أن يتلافى الانهيار إلّا بتجاوز نظام الملل نفسه والانتقال إلى المرحلة العلمانية التي باتت مدخلاً حقيقياً لآفاق التطور السياسي الطبيعي للمجتمع اللبناني في محيطه العربي. وأكدت الحرب الأهلية في لبنان على استحالة صمود أي نظام سياسي قائم على أساس نظام الملل العثماني.

الفصل الثاني

طوائف، حرف، امتيازات، تجارة

مدخل

المفهوم العثماني «للطوائف» وعلاقته بالصراع الاجتماعي

تعتبر «الطائفة» احدى الركائز الأساسية للنظام الاقتصادي العثماني. وإذا كان تعبير «الطائفة» قد انتشر لاحقاً وارتبط بمفاهيم دينيه في الكتابة التاريخيه اللبنانيه بشكل خاص، فانه لم يكن ذا دلالة دينية مقرونة بنظام الملل العثماني، وانما يفسّره البنيان الاقتصادي بالذات. لكن هذا البنيان يندرج بدوره في اطار المفهوم الإسلامي للمجتمع. «فاذا كان الدين هو البنيان الإسلامي للمجتمع، فإن الطوائف كانت الاحجار التي بني عليها... فالتجار والحرفيون والعمال والطلاب والمعلمون وخدم المنازل وكل التجمعات المدينية لها لوائح منتظمة، ورؤساء منتظمون، ومقادير معينة من الضرائب المفروضة عليها. وكل فرد من اعضاء الهيئة الاجتماعية ينتسب بالضرورة إلى احدى الطوائف ويعتبر عضواً فيها»[1].

فالطائفة، بالمفهوم الإسلامي تعبير عن تجمع ديني واجتماعي في آن، وهي تخدم عدة أغراض، ويشعر الافراد في داخلها بالأمان الاجتماعي، لأن الحكام بوجه عام يحترمون استقلال الطوائف كلها وطرائقها التقليدية. وهذه الطوائف هي التي ساعدت

---

(1) جميع الاستشهادات هنا من كتاب جب وبوون: «المجتمع الإسلامي والغرب»، الجزء الثاني، ص 114- 116.

على قيام التضامن الاجتماعي وأوقفت المنافسة الخفية بين الحرفيين وحافظت على مستوى الحرف، وخدمت اغراض مجتمع يقوم على تأمين افراده واقامة العلاقات بينهم بما يضمن لهم توازنات صارمة داخل مجتمعات تتميز بالتراتب الاجتماعي الواضح.

لكل طائفة، شيخ، ومجموع المشايخ يشكل حلقة تمثيل الطوائف لدى السلطات. فهم الذين يوزعون الضرائب على أعضاء طوائفهم ويتولون جبايتها. وكل شكوى يجب أن توجه عبر شيخ الطائفة الذي يحكم في نطاق الدين والعادات والتقاليد، مما يؤمن لتلك الطوائف حرية نسبية من الحكم الذاتي والاستقرار والقابلية للتكيف تبعاً للظروف السياسية.

وتبعاً لهذا الانقسام الطوائفي، كانت المدينة الإسلامية تقسم إلى احياء منفصلة يسمى كل حي منها حارة. وكان كل حي يكتفي بذاته وله مبانيه العامة والخاصة، وبوابة خاصة به، مما يؤكد كيانه المستقل. إنه وحدة ادارية يرأسها «شيخ الحارة». ويرتبط سكان الحي أو الحارة فيما بينهم بروابط مختلفة، كالأصل والمهنة والدين. وتتكون منهم مجموعات متجانسة على هذا المستوى ومختلفة على المستويات الاخرى من غنى، ونشاط ثقافي، ومهام اجتماعية أو عسكرية، وغير ذلك من الامور.

وتبعاً لتمايز تلك المستويات لم تكن الاحياء السكنية أو الحارات وحدات متجانسة، بل كانت تقوم في داخلها منازعات مستمرة ذات طابع اجتماعي. كما أن بنيتها بالذات كانت ترتكز على عوامل قابلة للتفكيك والتفسخ بسبب الانغلاق الذاتي على نفسها وتمايز المراتب داخل كل طائفة بما لا يسمح للترقي إلّا في حدود التوارث الطبيعي بعد الوفاة أو في نطاق ضيق جداً كالانتقال من رتبة المبتدىء إلى رتبة الشيخ أو شيخ الطائفة. لذا كانت الطائفة تدافع عن نفسها كوحدة اقتصادية متماسكة طوال مئات السنين. ولكن المنافسة الخارجية واغراق الاسواق بالسلع الأجنبية الرخيصة هددا حياة آلاف الحرفيين فتشتت كثير منهم، ووجهت ضربة أليمة إلى ذلك التماسك فسهل تفكيك بنى طوائف الحرفيين وضربها.

هناك عامل آخر ساعد على تفكيك هذه الطوائف هو إن مجموعة الحرف كانت مدينية الطابع بحيث كان ينعدم وجودها في الأرياف، وإذا وجدت فعلى قدر ضئيل جداً من التنظيم والتماسك. وكان النظام الطوائفي المديني يترك الريف عرضة لكافة اشكال النهب والاستغلال والتفكك دون محاولة جدية لربطه بالمدينة. وهذا ما شهدته المرحلة اللاحقة، ابتداء من القرن التاسع عشر بشكل خاص، عبر سلسلة من التدابير

الاقتصادية ذات النمط الرأسمالي، كسكك الحديد، والطرقات، والبنوك، والاحتكار، والسلع الخارجية الرخيصة، واقامة المصانع في الريف، واعتماد اساليب البيع والشراء بالنقود بدل المقايضة، ثم ادخال السيارات والجرارات الزراعية وغيرها في أوائل القرن العشرين. فالانفصال بين المدينة والريف في المجتمعات الإسلامية كان انفصالاً بنيوياً يشير اليه مؤلفا كتاب «المجتمع الإسلامي والغرب» بالقول:

«يندر جداً أن يكون التعارض القائم في كل مجتمع بين أهل الريف وأهل المدينة بالوضوح الذي كان به في العالم الإسلامي. ففي هذا المجتمع لم يكن الامر مجرد تعارض بين العزلة والتجمع، بين اقتصاد القرية المشتت واقتصاد المدينة المركز، بين الاملاق المضطهد والحرية والثروة النسبيين، بين المنتج والمستهلك، بل كان تعارضاً بين حضارتين. فالثقافة الإسلامية الوسيطة هي قبل كل شيء ثقافة حضرية. ومع أن الإسلام لم يمس الحياة العلمانية في الريف إلّا مسّاً رفيقاً، فإنه اعاد بناء المدن وتشكيل مستوياتها بشكل جذري... ولم يكن بين المدينة المصرية - أو السورية- والمناطق الريفية التابعة لها سوى روابط طفيفة لا تتعدى قط الروابط الاقتصادية، هذا اذا وجدت، والحق إن احتمال قيام اي رابطة أقوى من ذلك كان يقضي عليه احتقار ابن المدينة للفلاح»[2].

فهل يبدو مثل هذا القول لمؤلفين كبيرين ساهما بعمق في تحليل بنية النظام العثماني مثيراً للجدل في حال تطبيقه على مقاطعات الإمارة الشهابية؟ إن هذه المقاطعات ذات طبيعة جبلية بالدرجة الاولى، وتفتقر إلى المدن الكبيرة على السواحل. فبيروت[3] كانت مرفأ صغيراً في مطالع القرن التاسع عشر، وكذلك كانت صيدا[4] بعد انتقال الولاية منها إلى عكا، وطرابلس[5] ولا سيما بعد الضعف الشديد الذي انتاب ولايتها في مطالع هذا القرن، حتى إن ثلاثة منهم عجزوا، عام 1812، عن تسلم مركز الولاية. أما صور[6] فكادت تكون غير مسكونة لفترة طويلة من القرن

---

(2) م ن، ص 113.
(3) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الثاني، صفحات 100 و105 و107 و163 و205.
(4) م ن، ص 137 و221.
(5) م ن، ص 163- 165، والرابع ص 55 .
(6) م ن، الوثائق، المجلد الثاني، ص 133.

الثامن عشر. ولم يكن الربط الاساسي بين مقاطعات الإمارة وولاية دمشق ثابتاً دائماً بسبب المنازعات المستمرة بين ولاة المنطقة. مع ذلك، يبقى لدمشق دور محدد في رسم تطور هذه المقاطعات والتأثير عليها في كافة المجالات.

هناك اذاً «بعض التمايز» الذي لا يمكن نكرانه في نمط العلاقة بين المدينة والريف الإسلاميين في حال تطبيقه على مقاطعات الإمارة الجبلية حيث تهيمن عددياً جماعات طائفية مارونية بالدرجة الأولى، تقيم علاقات تجارية وثيقة مع الغرب والداخل. وهذا التمايز الطفيف يشير إليه المؤلفان جب وبوون في احدى الحواشي بالقول «إن بلاد الموارنة والدروز والمتاولة، هي جميعاً خارج نطاق النظام الإسلامي بكل ما في الكلمة من معنى»[7].

من الممكن القول إن اخراج هذه المقاطعات من دائرة النظام الإسلامي يعود في رأي المؤلفين إلى التمايز السكاني الطائفي، وغياب المدن الكبيرة، وضعف الطوائف الحرفية، وهيمنة دور التجارة الوسيطة، والاعتماد على الزراعة المعدة للتصدير، وغير ذلك.

ومن اليسير جداً اثبات أن المدن اللبنانية الكبرى، ولا سيما الساحلية منها كبيروت وطرابلس وصيدا، تندرج في الإطار الإسلامي العام لتكوين المدن وطوائفها من صناع وحرفيين وتجار وغيرهم. إذ تنطبق عليها كل الصفات السابقة بالاضافة إلى أن السكن في القرى الريفية نفسها كان يتمّ تبعاً للنمط العام للحارات أو الأحياء في المدن.

كذلك شهدت المدن والقصبات الحرفية (كجزين، وبيت شباب، وراشيا الفخار، والفاكهة في البقاع، وعيدمون في عكار، ودوما في البترون، وغيرها) تنظيمات حرفية شديدة الالتصاق بذلك النمط الطوائفي الإسلامي. وكانت الطوائف الحرفية تشكل وحدات مغلقة على نفسها، وتمنع تسرب الحرف أو المهن إلى العائلات الأخرى من الدين الواحد والقرية الواحدة.

كان الانقسام الطوائفي والانغلاق داخل كل طائفة اجتماعية لا دينية، من السمات الاساسية للتساكن داخل المدن والارياف «اللبنانية». وكانت تلك الطوائف الاجتماعية، المدينية منها بخاصة، تضم مجموعات من الحرفيين، أو التجار أو غيرهم من كافة

(7) «المجتمع الإسلامي والغرب» الجزء الثاني، ص 98 حاشية رقم2.

الطوائف، بهيمنة عددية إسلامية في المراحل الأولى من الحكم العثماني. وكانت الطوائف المسيحية تتعاطى الزراعة بالدرجة الأولى، واليهود يقومون، على قلة عددهم، ببعض الأعمال المالية والتجارية. لذا لم تظهر أية خلافات طوائفية ذات طابع ديني قبل تفجر الأزمات الاجتماعية وتمظهرها بمظاهر طائفية في أحيان كثيرة، وبتحريض مباشر من العوامل الخارجية الناتجة عن ضعف السلطة المركزية العثمانية وتدخل الارساليات الأجنبية ووسائل الحماية والوصاية عبر السفراء والتجار والقناصل وغيرهم.

لم يكن التدخل الخارجي ليحرث، في أرض بكر. فهناك الطوائف وتمايزها الاجتماعي، والانقسامات الطائفية الدينية أو الطوائفية الحرفية أو التجارية. «فالحرف مثلا كان يقوم بها مسلمون ومسيحيون معاً». ولكن بعضها كان مقصوراً على المسلمين وحدهم: كطوائف العطارين ومبيضي المنازل. وكان المسلمون يسيطرون على تسعة أعشار تجارة المواد الغذائية. وكانت الطوائف تضم مسيحيين ومسلمين في البداية قبل أن يتم الفرز بينهم على أساس ديني منذ أواسط القرن التاسع عشر. فقد حصل المسيحيون على حق انتخاب شيوخ لطوائفهم وباتت الطوائف منقسمة بعضها على بعض طائفياً، وتجتمع في أماكن منفصلة وتقيم كل منها احتفالاتها الخاصة تبعاً لانتمائها الديني»[8]. وساهمت السياسة العثمانية منذ اواسط هذا القرن في ابراز هذا الانقسام الديني- الطوائفي كما ساهمت في انقسام آخر اكثر حدة من السابق، ويقوم على أساس التمايز بين طوائف التجار وأرباب الحرف. مما سهل تفتيت الوحدة السابقة لهذه الطوائف فضعفت مقاومتها للمنافسة التجارية والصناعية الخارجية.

تبعاً للسياسة العثمانية كان على كل طائفة أن تتصدى بمفردها لتلك المنافسة الخارجية بحيث كانت تسقط تباعاً وتختفي من الوجود وينتقل كثير من أفرادها، ولا سيما من الطوائف غير الإسلامية، إلى التجارة وبيع السلع الاجنبية.

وحتى القرن التاسع عشر كانت الطوائف المحلية، الحرفية منها والتجارية، لا تزال تقاوم بنجاح وتعمل على احياء دورها الاجتماعي عبر سلسلة محددة من الإنتاج والحفلات الخاصة وتخريج دفعات من الطوائفيين الجدد الذين ينتسبون إلى طوائف شبه وراثية، متخصصة ضمن عائلات معينة. وكانت العلاقات بين الطوائف من أديان

---

(8) م ن، ص 131- 136.

مختلفة تضيق تباعاً نتيجة للاعتبارات الدينية الخاصة بها ولحصول الطوائف غير الإسلامية على حق اقامة حفلاتها وانتخاب شيوخها والعمل بمعزل عن الطوائف الاخرى المشابهة لها اجتماعياً وغير المختلفة عنها إلّا بالدين.

كانت النتائج الاجتماعية والسياسية لهذا التقسيم الديني موحدة للكثير من الطوائف ولزوال كثير من الحِرف. وكان هناك توجه واضح نحو التجارة وبعض الصناعات. وبالرغم من أهمية تلك الصناعات الحرفية فإن التجارة باتت العصب الاساسي للغنى السريع نظراً للصعوبات الكثيرة التي كان يواجهها العمل الحرفي، ولا سيما غياب الآلات الحديثة وازدياد حدة المنافسة، وفقدان حماية السلطة، والانغلاق الطوائفي الحرفي على عائلات معينة، وغير ذلك من الامور.

إلا أن الجمود السلطوي العثماني وشدة اضطهاده للقوى المنتجة، من زراعية وحرفية وغيرها، دفعا أعداداً كبيرة من السكان المحليين إلى تعاطي العمل التجاري دون أن تنجو من الابتزاز والتسلط العثماني. ولما كان معظم المنخرطين في هذا المجال يندرجون في خانة الطوائف غير الإسلامية، وكان الابتزاز يتخذ وجهاً طائفياً واضحاً هو اضطهاد المسيحيين واليهود. وكان الابتزاز في جوهره ينبع من حاجة السلطنة المستمرة إلى الاموال النقدية في فترة تكاثرت فيها هزائمها وازداد جشع ولاتها. وقد وجد ذلك الجشع بعض مآربه في جيوب التجار الاجانب والمحليين المرتبطين بهم، وهم في الغالب من المسيحيين وقسم ضئيل منهم من اليهود. فالسلطة العثمانية هي التي سهلت قيام تلك الطوائف من التجار والحرفيين من غير المسلمين، لا بدافع المساواة بين الطوائف الدينية، بل بدافع اطلاق يد تلك الطوائف في تجميع الثروات مقابل اطلاق يد الولاة في اقتطاع ما يرونه مناسباً لهم من تلك الثروات. كان النظام الطوائفي بكافة اشكاله، الدينية والحرفية والتجارية، ليعمل من اجل زيادة نفوذ الهرم السياسي العثماني المسيطر، وإطالة أمد حكمه على رقاب جميع الطوائف. وهنا تكمن كثير من السمات الاجتماعية الطبقية لهذا النظام الطوائفي، ويظهر هزال الدعوة إلى حصرها في الإطار الديني وحده.

يستنتج من ذلك إن تفكيك البنى الاقتصادية في مقاطعات الإمارة انطلق بعد القرن التاسع عشر بشكل خاص من قاعدة التفكك الطائفي بالمعنى المذهبي، والطوائفي بالمعنى الاقتصادي. فالتجمعات المدينية الساحلية كانت ذات اغلبية سكانية إسلامية (من السنّة بشكل خاص) بحكم ارتباطها الوثيق بآلة السلطة العثمانية المسيطرة فيها.

وأما التجمعات الجبلية والريفية فكانت ذات اغلبية سكانية مسيحية (مارونية بشكل خاص). يضاف إليها تجمعات شيعية ودرزية وارثوذكسية وكاثوليكية، تبعاً للمناطق. وفي حال تشكل مدن داخلية فإنه ينظر إلى الدور الاقتصادي المرهون تحقيقه بهذه المدن لا بتكونها الطائفي فقط. وكانت مدن كزحلة، ودير القمر، والنبطية، واميون، وبعقلين، وبعلبك، وغيرها تنمو نظراً لموقعها الاقتصادي، التجاري بالدرجة الاولى. وكانت المدينة منها تصبح، بحكم وقوعها في منطقة ذات سكن طائفي مذهبي معين ذات أكثرية تابعة لهذا المذهب أو ذاك. فزحلة ذات طابع كاثوليكي، ودير القمر ماروني، والنبطية شيعي، واميون ارثوذكسي، وبعلبك سني، والهرمل شيعي، وبعقلين درزي... الخ. وكان الدور الاقتصادي لهذه القصبات الداخلية، ولا سيما الدور التجاري، موكولاً إلى قوى سكانية تنتمي إلى طوائف معينة وتتوسع في تجارتها واعمالها الحرفية داخل حدود الطائفة التي تنتمي أليها بحكم طبيعة الانغلاق السكاني- الطائفي القائم على أسس عائلية وطائفية واضحة. وظهرت عائلات تجارية وعائلات حرفية، كما كانت هناك من قبل عائلات مقاطعجية، وكما ستظهر لاحقاً العائلات الإدارية العسكرية منها والمدنية على السواء. فالضابط الكبير يدخل ابناً له أو اكثر، كما يُدخل اقرباء وانسباء، في الادارة العسكرية، وكذلك يفعل الموظف المدني الكبير في الادارة العامة، ويورث النائب ابنه أو اخاه أو أحد أفراد عائلته منصبه الذي بات شبه وظيفة أو احتكار لعائلات معينة. وقد تطول استشهاداتنا في هذا المجال، لأن المفهوم العثماني للطوائف من حيث هي تجمعات بشرية دخلت في عمق التركيبة الاجتماعية على كافة الصعد السياسية والحرفية والتجارية والعسكرية والادارية وغيرها، كان يحمل الكثير من الانغلاق الاجتماعي والتفكك البنيوي. وقد عرفت القوى الخارجية كيف تفسخ ذلك الانغلاق الاجتماعي الطائفي والطوائفي وتزيد في تفكيك قاعدته البنيوية عبر اشكال جديدة من الإنتاج التجاري ذات النمط الرأسمالي الواضح. وكانت الامتيازات الأجنبية احدى أهم وسائل تلك القوى الخارجية لتفكيك بنى السلطنة العثمانية.

حول مفهوم الامتيازات الاجنبية

ليست فكرة التسهيلات التجارية والحماية الشخصية للممتلكات والاشخاص

الاجانب مرتبطة بالسلطنة العثمانية بل تعود إلى سنوات طويلة من حكم الخلفاء المسلمين وبخاصة هارون الرشيد والمأمون، لتستمر فيما بعد إبان حكم المماليك وأوائل حكم العثمانيين مع السلطان سليم الاول.

وتمت إشارات غير موثقة تاريخياً إلى توقيع اول الامتيازات الاجنبية ذات الطابع التجاري البحت بين السلطنة العثمانية وتجار البندقية بعد عام واحد على سقوط القسطنطينية عام 1454. فنال اولئك التجار تسهيلات كثيرة في التنقل وتبادل السلع وحماية الاشخاص والممتلكات لكنها كانت خاصة بهم دون سواهم من التجار والرعايا الاوروبيين[9].

أما أول الامتيازات الكبيرة الهامة فقد نالها الفرنسيون عام 1535 بعد سلسلة طويلة من الرسائل المتبادلة بين سليمان القانوني وفرنسوا الاول ملك فرنسا. مرد ذلك إلى النزاع الفرنسي-الألماني للسيطرة على أوروبا. لكن معركة بافي (Paviè) التي جرت عام 1525، وسقوط فرنسوا الاول أسيراً بيد شارلكان دفعا ملك فرنسا للتفتيش عن حليف خارجي لايجاد توازن أوروبي في وجه المانيا.

كانت بداية المراسلات بعد عام واحد من المعركة، أي عام 1526[10]. وجاءت

---

(9) Homsy: «*Les capitulations*», p. 13.

(10) يبدو أن الامتيازات الأولى التي منحتها الدولة العثمانية القوية كانت للبندقية، وذلك بعد عام واحد من القسطنطينية عام 1454. وكان مضمون هذه الامتيازات يدور على جوانب اقتصادية بحتة أبرزها حق اقامة مؤسسات مالية داخل تركيا والاشراف على بناء وادارة خطوط المواصلات في بعض أرجاء السلطنة. وكانت البندقية تحرص على التفرّد بتلك النعم أطول مدة ممكنة.

ولكن الفرنسيين سرعان ما دخلوا مجال هذه الامتيازات بعد أقل من قرن شهدت خلاله البندقية عصرها الذهبي. فكانت الامتيازات الاولى التي نالتها فرنسا ترقى إلى عام 1535 بعد أن مهد فرنسوا الأول من سجنه لدى شارلمان برسائل متعددة منذ 1526 إلى «صديقه» السلطان سليمان الثاني. ومضمون تلك الرسائل يقوم على ايجاد ركائز لعلاقات متينة من التحالف ضد شارلكان. وأما شكل المعاملة فينم عن مدى السيطرة العثمانية وقدرتها على التعامل من موقع القوة مع الدول الاوروبية. ففي جواب لسليمان على احدى رسائل فرنسوا الاول لعام 1526 كتب السلطان العثماني إلى «صديقه» ما يلي:

«.. أنا عضد السلاطين وملك الملوك.. وانت يا فرنسوا ملك بلاد الفرنج أرسلت إلى بابنا

الاتفاقية لتفوق اتفاقية تركيا مع البندقية نظراً لما حملته من مكاسب تجارية وغيرها، لا للرعايا الفرنسيين فحسب، بل للرعايا الاجانب بصورة عامة، شرط أن يرتبطوا بصورة مباشرة بالقناصل والسفراء الفرنسيين الذين أعطوا افضلية على سائر السفراء في السلطنة.

ومع أن أصل الاتفاقية قد فقد أو هو غير موجود أصلاً، فإن الخطوط العريضة التي بقيت منها عبر العرف والعادة في الممارسات قادرة على توضيح جوانبها الأساسية. لكن قراءة واعية لتلك الخطوط العريضة تقدم لنا السمات الأساسية(11) التالية:

- الاتفاقية هي تعبير سياسي عن تحالف بين سلطان عثماني قوي وملك فرنسي ضعيف. والسلطان لا يتنازل عن أي من صلاحياته تجاه رعاياه كما هو شائع من تفسير الاتفاقيات في فترات انحطاط السلطنة وعجزها. بل هناك تعهد معنوي دون الزام يقدمه السلطان للملك الفرنسي يقضي بحماية أرواح الرعايا الفرنسين وممتلكاتهم من أي اعتداء، شرط تقديم كل الضرائب المتوجبة عليهم كتجار، والاعتراف العلني بالسيطرة السياسية العثمانية. فالسلطان لم يتنازل لملك الفرنسيين عن أي حق من حقوقه السياسية أو الجغرافية تجاه رعاياه، سواء أكانوا من المسيحيين أم من المسلمين. ولم تكن للرعايا الأجانب أية امتيازات على الاطلاق على رعايا السلطنة، حتى أن دفن موتاهم كان محظراً عليهم إلّا بأمر من الوالي، إلى أن سمح لهم بإقامة مقابر خاصة(12).

- لم يتنازل السلطان العثماني عن حقوقه التجارية والبحرية لأية قوة أوروبية.

= العالي، ملجأ الملوك، تطلب عبر خادمك فرانكيان أن نستجيب، ولو شفوياً، لرغباتك. إنك تقول أنك في السجن وأن العدو يحيط ببلادك، ولذلك تطلب مساعدتنا لانقاذك. فكل ما طلبت قد عرض على أقدام عرشنا، ملجأ العالم، ونظرت إليه ارادتنا الشاهانية بعطف، فليس غريباً أن يهزم الملوك في المعارك وأن يسجنوا. فلتشد عزيمتك... وأما نحن فإننا دوماً ساهرون وسيفنا بيدنا قد شهرناه، وجوادنا سرجناه... فليقدم الله كل ما فيه الخير...»

القسطنطينية، تحريراً في بداية قمر ربيع الآخر 932 للهجرة (1526 م)

Homsy: «*Les capitulations*», p. 2-3.

(11) Homsy, op. cit., p. 3.

(12) Op. cit., p. 25 - 26.

فالتجارة وكافة التنقلات البحرية كانت باشراف السيطرة التركية نفسها وتلزم كل السفن التي تدخل المياه الاقليمية التركية بأن ترفع العلم التركي اعلاناً بالخضوع.

- قد يجري التساؤل عن ظاهرة اعفاء الرعايا الأجانب، بموجب نصوص الاتفاقيات، من دفع الخراج والجزية وغيرها. كانت الضرائب تفرض على الرعايا المسيحيين داخل السلطنة وتشكل مورداً أساسياً للخزينة السلطانية مقابل أن يُعفى هؤلاء المسيحيون من الخدمة العسكرية الاجبارية والمشاركة في الحروب. وكان الاعفاء عاملاً ايجابياً لمصلحة الرعايا غير المسلمين إذ حافظوا على طاقاتهم الإنتاجية، كما حافظوا على روابط ثابتة في العمل بالأرض أو الحرف أو التجارة أو المدارس أو غيرها.

- كانت الاتفاقيات على الصعيد الطائفي الديني من جانب واحد، بمعنى أنها لم تكن تشمل المسلمين في أوروبا إذ لا وجود لهم على الأرض الفرنسية. فلم تقم الاتفاقيات على قدم المساواة بين العثمانيين والفرنسيين بل شكلت تنازلاً سياسياً لمصلحة طرف ضعيف يهبه السلطان القوي حقوقاً داخل سلطنته، وان كانت حقوقاً اسمية فقط، اذ يعود أمر البت بتحديدها والعمل بها إلى السلطان نفسه. وكان بمقدور السلطان أن يرفض الاتفاقية ساعة يشاء أو يعدلها ساعة يشاء، إذ لا حدود اطلاقاً لنفوذه في هذا المجال، ولا هو يطلب من الملك الأوروبي غير «الصداقة».

- كان الملك الأوروبي يسعى باستمرار لاقامة علاقات حسنة مع السلطنة لضمان رضاها وتوسيع قاعدة تلك الامتيازات وتأمين تطبيقها بشكل ودي من جانب السلطان وممثليه في الولايات. ولم تكن تلك الاتفاقيات تخلو من نتائج عملية لمصلحة السلطنة. إذ كان العثمانيون يهدفون لاضعاف الجبهة الأوروبية المناوئة لهم، وذلك بتحييد قوى عسكرية كبيرة والتلويح بامتيازات لقوى أخرى كي تبقى خارج إطار الصراع لكن حصول فرنسا، او أية قوية أوروبية، على امتيازات من قبل السلطنة له دلالته السياسية لأن الدولة التي نالتها باتت على علاقة حسنة بها، أو أنها خرجت نهائياً من دائرة الاطماع التوسعية لاقتسام أراضيها. وهنا تكمن أهمية تلك الامتيازات في تفتيت السلطنة تدريجياً، لأنها لم تدرأ عنها أخطار التصدع، بل زادت الأطماع الاستعمارية لنهبها والسيطرة على أسواقها وولاياتها.

يضاف إلى ذلك أنّ الاتفاقية كانت تحدد زمنياً بوجود السلطان نفسه، وانها كانت

بحاجة إلى تعزيز وتطوير واعتراف من جانب السلطان الجديد. والتعزيز والتطوير يتناولان الجوانب التجارية قبل اي شيء، لأن الامتيازات قامت اساساً على التجارة وتسهيل تبادل السلع، وظلت كذلك فيما بعد.

لم تكن في اتفاقية عام 1535 اية امتيازات حقوقية للاجانب على رعايا السلطنة العثمانية، ولا كانت الامتيازات الاخرى تشمل رعايا السلطنة المسيحيين. لكن هذا الجانب بدأ يتطور باستمرار مع الاتفاقيات التالية، ولا سيما اتفاقية عام 1604 المعقودة بين السلطان احمد الاول والملك هنري الرابع، واتفاقية عام 1673 المعقودة بين السلطان محمد الرابع والملك لويس الرابع عشر، واتفاقية عام 1740 المبرمة بين السلطان محمود والملك لويس الخامس عشر. وظلت الامتيازات[13] تحافظ على الخط التجاري العام لاتفاقية عام 1535 بعد اضافات دينية كثيرة. ويؤكد هذا الامر الجانب السياسي للاتفاقيات الدينية. اذ سعت الدول الاوروبية، ولا سيما فرنسا، إلى توسيع رعايتها لتشمل كافة الرعايا الاوروبيين في مرحلة اولى، وكل المسيحيين المشرقيين والغربيين التابعين للبابوية في مرحلة تالية. وبدأ التوسع مع اتفاقية عام 1604 التي نصت صراحة على حضور مترجم امام القاضي مع المدعى عليه من الفرنسيين أو الاجانب، وضرورة اقتران صحة المحاكمة بحضوره. ولكن المشرّع العثماني احتاط للأمر بما يضمن عدم استغلال الفرنسيين لهذا الجانب للتلاعب بمصير الشكوى. وكذلك اعترفت هذه الاتفاقية للرعايا الفرنسيين أو الاجانب التابعين لهم بحل خلافتهم دون تدخل من جانب السلطات التركية. وقد حاول الفرنسيون تباعاً توسيع رقعة التدخل في شؤون الرعايا المسيحيين في السلطنة عبر نقل حمايتهم من المسيحيين الغربيين إلى المسيحيين المشرقيين المرتبطين بالبابوية.

وعبر التدخل المباشر في فترة انحطاط الدولة العثمانية كان يشتد الضغط على الولاة العثمانيين الرافضين له، ومديح الولاة الآخرين الذين تصفهم تقارير السفراء والقناصل «بتفهم روح العصر والاقتداء بالنهضة الاوروبية»[14]. وكان التجار الاجانب من فرنسيين وغيرهم يسارعون مع كل اتفاقية جديدة ونفوذ متزايد باستمرار، إلى تنشيط الحركة التجارية مع جميع مدن الشرق. كما كانت خطى الإرساليات التبشيرية تتسارع

(13) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الاول، المقدمة، ص 21. اسماء كثير من الامتيازات.

(14) Homsy, Op. cit., p. 107.

لفتح المدارس التي ازدادت اعدادها في الولايات المشرقية بشكل كبير بحيث يعزو الكثير من المؤرخين هذا النشاط في المشرق العربي، لا سيما في مقاطعات الإمارة، إلى تجمع اعداد كبيرة من المسيحيين المرتبطين بالبابوية والكثلكة كمركز وحيد في ارجاء السلطنة العثمانية الآسيوية والافريقية. ولم يمض زمن طويل حتى باتت الولايات السورية، والجبال «اللبنانية»، وجبال الكرمل بصورة خاصة، مركز التجمع الاساسي للمرسلين الاجانب والرهبانيات المحلية المرتبطة بالكثلكة والبابوية. في حين باتت حلب بالدرجة الاولى ثم طرابلس وصيدا والقدس وعكا مراكز تجمع التجار الاجانب، ولا سيما الفرنسيين.

ومن المؤكد تاريخياً أن مقولة الامتيازات الفرنسية التي بدأت عام 1535 ظلت قرابة نصف قرن تحمي رعايا فرنسا وتجارها وجميع رعايا وتجار اوروبا العاملين في أرجاء السلطنة العثمانية. فتبوأت فرنسا مركزاً مميزاً لمدة طويلة في الامتيازات الممنوحة من السلطنة العثمانية، قبل أن تنال بروسيا لقب «الدولة الاكثر صداقة مع السلطنة».

أما المنافسات الجدية الاولى مع الفرنسيين في مجال الامتيازات فقد تمت على يد الإنكليز عام 1583، ثم هولندا عام 1609، ثم جنوى عام 1666، وصدرت بعد ذلك امتيازات أخرى شملت جميع المجالات ومعظم الدول الاوروبية، ولا سيما روسيا وبروسيا والنمسا والسويد.

كانت فرنسا حتى مطالع القرن السابع عشر الدولة الاكثر امتيازاً في جميع أرجاء السلطنة العثمانية. ويكفي أن نذكّر هنا بالمادة الرابعة من اتفاقية عام 1604 التي نصت على ما يلي: «أن البنادقة والانكليز والاسبان والبرتغاليين والكاتالونيين والجنويين والفلورنسيين ورعايا كل الشعوب الاخرى على اختلاف جنسياتهم الاوروبية يستطيعون القيام بالأعمال التجارية في بلادنا شرط أن يستظلوا الراية الفرنسية التي تشكل لهم درع الحماية»[15].

لكن السياسة البابوية الرامية إلى شن حرب «صليبية» جديدة على الدولة العثمانية جرفت معها فرنسا سنوات طويلة حصدت فيها تجارتها ازمات حادة دفعت غرفة التجارة في مرسيليا، وهي اكبر الغرف التجارية الفرنسية التي كانت تتعامل مع الشرق

---

(15) عادل اسماعيل، الوثائق، المقدمة، ص 21، بالفرنسية.

آنذاك، إلى تكتيل قوى برلمانية وسياسية وتجارية عام 1664 لمطالبة العاهل الفرنسي بالتراجع عن سياسته الداعمة للبابوية باسم «الملك الاوروبي المسيحي جداً»، فتجارة الفرنسيين داخل السلطنة تعرضت لمضايقة شديدة. وإذا ما طرد الفرنسيون من المشرق فلن يعود بامكانهم العودة إليه بسهولة، لأن الانكليز والهولنديين سيحلون مكانهم، وهم يقومون بجهد حثيث لتعميق شقة الخلاف بين الفرنسيين والعثمانيين ودلّ أحد التقارير المرفوعة من قنصل فرنسا في صيدا إلى لويس الرابع عشر على أن «الأمة الفرنسية أقل الامم احتراماً من رعايا السلطنة العثمانية، واقلها احتراماً من جانب الامم الاوروبية الآخرى»[16].

وسارع لويس الرابع عشر، ووزير ماليته كولبير (Colbert) إلى انشاء شركة تجارية في عام 1666 باسم «شركة الشرق» تحت حماية الملك والوزير كولبير. وأرسل سفيره إلى الآستانة ليمهد الطريق لاتفاقية صداقة مع العثمانيين. مما يؤكد على أن السبب الاساسي لأية امتيازات كان ينبع من الحرص على تطوير التجارة وحركة الرساميل. وقع الفرنسيون والعثمانيون اتفاقية عام 1673 التي نصت على امتيازات تجارية جديدة لمصلحة الفرنسيين. كذلك نالت بروسيا عام 1761 اول معاهدة صداقة تجارية مع السلطنة وهي تضم ثمانية بنود تتعلق بالاعفاءات الجمركية والتسهيلات البحرية والخدمات القنصلية وحماية الرعايا البروسيين لدى زيارة الأماكن المقدسة وبقي العمل بها حتى عام 1890.

واذا كان هناك ما يميز الاتفاقيات الفرنسية- العثمانية عن سائر الاتفاقيات فهو أنها كانت تعتبر الفرنسيين في موقع «الصديق الدائم والحميم» للسلطنة، وأنها كانت تمنح هذا الصديق حق الاهتمام برعاياه ورعايا كافة الدول الاوروبية الاخرى في حين كانت سائر الاتفاقيات الأخرى ترتبط تحديداً برعايا الدولة الموقعة للاتفاقية دون سواها...

على قاعدة تلك «الصداقة الحميمة» بقيت فرنسا خارج الصراع الأوروبي مع السلطنة ولم تشارك في أية معارك عسكرية متحالفة ضد قواتها. حتى أن نابليون بونابرت حاول تبرير حملته على مصر بإخضاع الولاة العاصين للسلطنة، ولم يتورع عن تلفيق الادعاء بأنه قام بالحملة على المماليك بالاتفاق مع العثمانيين وكان موقف

---

(16) م ن، ص 23.

الفرنسيين شديد الغموض عندما قرر حليفهم محمد علي غزو السلطنة في عقر دارها إذ وقف الفرنسيون أخيراً إلى جانب القوى الضاغطة على محمد علي لإجباره على الانسحاب والاعتراف بالسيطرة العثمانية على مصر. وكانت بريطانيا تراقب بحذر شديد تطور النفوذ الفرنسي في المنطقة.

فمنذ العقد الاخير من القرن الثامن عشر راحت بريطانيا تركز سياستها الخارجية على تأمين طريق الهند بعد ازدياد الخطر الروسي في المتوسط وآسيا الوسطى ودخول أساطيل روسيا لدعم المتمردين في المشرق العربي، لا سيما ضاهر العمر. وقامت بريطانيا بعقد اتفاقية مع بروسيا عام 1788 لوقف الزحف الروسي داخل السلطنة.

استطاعت بروسيا تأمين اتفاقية 1790 التجارية التي نالت بموجبها امتيازات واسعة هدف السلطان منها إلى ايقاع الخلاف بين الروس والانكليز والبروسيين. وقدم العثمانيون تنازلات كبيرة دفعت احد الدبلوماسيين البروسيين إلى أن يكتب من الآستانة إلى امبراطوره قائلاً: «لقد بات كل عثماني هنا ذا ميول بروسية كاملة... ويمكن القول أن وزير الخارجية العثماني بالذات اصبح طوع أناملي كعجينة طرية»[17]. وعلى قاعدة درء الخطر الروسي، سارعت السلطنة العثمانية إلى الارتماء في احضان القوى المعارضة لروسيا وتأكيد امتيازاتها السابقة ومنحها امتيازات جديدة. فقد نال النمساويون عام 1791 اتفاقية اعادت لهم حق حمايتهم السابقة للأماكن المقدسة وحماية الحجاج والمرسلين الكاثوليك التي نالوها في اتفاقية بلغراد عام 1739. وبات الباب العالي في نهاية القرن الثامن عشر يغدق الامتيازات دون حساب على جميع القوى المتحالفة معه مرحلياً. فباتت السلطنة نفسها أسيرة ذلك التنافس الاستعماري الاوروبي وترهن مصيرها ومواردها بتوازنات استعمارية تفكك ركائزها باستمرار. فما أن تخرج من حلف سابق أو معركة عسكرية ينتصر فيها حلفاؤها حتى تكون اتفاقيات وامتيازات جديدة قد أبرمت لصالح القوى المنتصرة. فتدخل السلطنة في حلف جديد يفرض عليها تنازلات وامتيازات اكثر من السابق.

لكن كثرة الامتيازات والاتفاقيات بين السلطنة «وحلفائها» الاوروبيين لم تكن تعني تطبيق تلك الاتفاقيات بحذافيرها، لأن امر التنفيذ كان مرهوناً بالولاة أنفسهم. فبالرغم

---

(17) J. Hajjar: «Le Christianisme en Orient», p. 67, *d'après Djuvera, «Cent projets»*, p. 333.

من كثرة التجار في المنطقة خلال هذه الفترة فإن الجزار، والي عكا، لم يتورع عن طرد التجار الفرنسيين من عكا وصيدا دون أن تستطيع فرنسا ارجاعهم إليها. لكن مظاهر تلك القوة كانت قليلة، إذ سرعان ما كان يشتد الضغط على السلطان وولاته لتسهيل تطبيق الامتيازات. فتكاثر عدد التجار بسرعة مذهلة في أواخر القرن الثامن في المشرق العربي ومصر. والسبب في ذلك يعود إلى الغنى السريع الذي كانوا يحصلون عليه في المشرق العربي. وكانت تقارير الرحالين تصف هذه المنطقة بتعابير عن الغنى الأسطوري وسهولة الربح. وقد أشار فولني إلى جوهر هذا الواقع بقوله: «إذا استثنينا الباب العالي، فإننا لا نجد أية حكومة في العالم تفضل التجار الأجانب على رعاياها المحليين. فهي لا تفرض على تجارنا سوى 3 بالمئة ضريبة للجمارك في حين تفرض على التجار من رعاياها 10 بالمئة»[18].

كانت الاغلبية الساحقة من التجار في هذه المنطقة تنحصر في صفوف الفرنسيين. وكان القناصل الفرنسيون ينعتون المشرق العربي ومصر بـ «المستعمرات الفرنسية الاكثر غنى». وبعد تدابير الجزار بحقهم قامت حملة نشيطة تطالب بالتخلص منه ومفادها أنه: «في سبيل اعادة السلم والامن والبحبوحة إلى هذه المنطقة (!) وفي سبيل زيادة سكانها ورخائهم (!) يجب ازالة الجزار»[19].

حتى عام 1798، عام الحملة الفرنسية على مصر، كانت السلطنة قد وقّعت اتفاقيات ذات امتيازات واسعة لكل من فرنسا وانكلترا والنمسا والدانمارك وبروسيا وروسيا والسويد. وهي امتيازات شملت كافة مجالات الملاحة والتجارة، وحماية الاراضي المقدسة، وعمل المبشرين والارساليات، وبناء الاديرة والكنائس وغيرها. وكانت الامتيازات تقوض ركائز السلطنة وتسير بها نحو التفكك والتجزئة. ونعتقد أن تقلص النفوذ الفرنسي السابق وتحول فرنسا إلى دولة ذات امتيازات كسائر الدول الاوروبية الأخرى، كانا في أساس السعي الاستعماري الفرنسي لاحتلال مصر. فكانت حملة نابوليون عليها بمثابة اعلان الحرب على السلطنة العثمانية من جهة، وعلى سياسة التوازن الأوروبية الاستعمارية التي تمنعها من السقوط، من جهة أخرى.

فاحتلّت بريطانيا جزيرة مالطا عام 1800 لتكون قريبة من مسرح الاحداث في

(18) Volney, «*Voyage en Orient*», TI, p. 182.

(19) Homsy, «*Les capitulations*», p. 180-185.

المشرق العربي. وتمّ التقارب بين بريطانيا وروسيا للوقوف بوجه فرنسا واطماعها الاوروبية والآسيوية والافريقية. وبعد فشل حملة مصر الفرنسية ثم الانكليزية ادرك نابوليون إن السيطرة على السلطنة تمر بالضرورة عبر انتصار اوروبي يصبح معه سقوط السلطنة امراً مؤكداً. وهكذا بات مصير السلطنة مرهوناً إلى حد كبير بمصير الحرب الاوروبية الطاحنة. وانتقلت بروسيا منذ عام 1803 إلى مركز الدولة «الاكثر صداقة للباب العالي التي يحظى تجارها ورعاياها بمعاملة خاصة في كافة ارجاء السلطنة وولاياتها، وفي كافة المجالات»[20] وذلك تبعاً لنصوص اتفاقية ذلك العام. وبدأ القرن التاسع عشر بتوازانات أوروبية قادت إلى حروب عنيفة. كان من شأنها، بمعزل عن نتائجها، وأياً يكن المنتصر فيها، أن تؤدي في مطلق الاحوال إلى تزايد تفكيك السلطنة واقتسام المغانم الناجمة عن ذلك التفكيك.

بين التجار الاجانب والتجار المحليين

كان التنافس التجاري والحصول على امتيازات وتسهيلات ابرز الدوافع الاساسية لابرام اية اتفاقية مع السلطنة العثمانية. وازداد عدد التجار الاجانب مع كل اتفاقية جديدة. كما زاد فتح باب الامتيازات امام جميع القوى الأوروبية في عدد القناصل والتجار ورجال الدين بشكل كبير جداً. فاتسعت المنافسة بينهم طمعاً في الاحتكار والسيطرة وكانت الرشاوى المدخل الطبيعي لكل مخالفة للقانون وتحايل عليه، وللحصول على امتيازات جديدة. وسرعان ما انتشرت الرشوة في جميع وظائف السلطنة من اعلى الهرم إلى أسفله.

كان التنافس الاستعماري ينعكس بالضرورة على سكان السلطنة فترتفع نسبة الغلاء ويشتد الاحتكار وتنطلق يد التاجر في تحديد اسعار سلع التصدير والاستيراد. وشارك الولاة انفسهم في التجارة، وبدأ السفراء والقناصل الساعين إلى حماية تجارة بلادهم وتأمين ازدهارها وانتشارها، في ظروف تبدل الولاة والحكام المحليين المستمر، يمارسون الرشوة نيابة عن تجارهم أو إلى جانبهم. لكن تلك السياسة سرعان ما انقلبت عليهم اذ باتت الرشوة وسيلة لابتزاز الاوروبيين وسلبهم الكثير من الاموال بعد أن كانت وسيلة تحايل على القانون وتهرباً من دفع ضريبة الجمارك.

(20) Hajjar. *Le Christianisme...*, p. 73-74. *d'après G. Naroudoughian. Receuil...* p. 67-68.

وذلك يتطلّب توضيح المدلول الاجتماعي للضريبة. فقد كان التجار الاجانب يدفعون 3% فقط في حين كان التجار العثمانيون وكل تجار السلطنة يدفعون 10%، مما سبب نقمة شديدة في صفوف التجار المحليين. فباتوا يحرضون على التجار والرعايا الاجانب الذين جنوا ارباحاً طائلة بسبب الاحتكار، وتنوّع السلع، والتسهيلات المقدمة إليهم في التصدير والاستيراد.

ونظراً للضائقة الاقتصادية التي مرت بها السلطنة العثمانية طوال سنوات بسبب كثرة الحروب وحركات التمرد والعصيان في الداخل، اصيبت التجارة المحلية بضربات أليمة ادت إلى افلاس كثير من التجار. ولم ينج منه إلّا قلة كانت ترتبط مباشرة بالتجار الاجانب وتقوم بدور الوساطة لترويج بضائعهم. وكانت تلك الفئة تتألف بشكل شبه حصري من التجار المسيحيين من رعايا السلطنة: الأرمن واليونان والاقباط والحلبيين واللبنانيين. وكانت تقوم بدور اداري ومالي في مراكز الولايات، وتقدم خدماتها لكافة ولاة المنطقة. فعلى سبيل المثال كانت ادارة ضاهر العمر الزيداني في عكا تضم مجموعة من المسيحيين امثال جوزف القسيس، وجوزف دياب، وابراهيم الصباغ الذي كان مسؤول المالية في تلك الادارة واستمر في منصبه سنوات طويلة بعد تولي الجزار الذي استعان أيضاً بآل السكروج وآل مشاقة الكاثوليكك وآل فارحي اليهود وغيرهم. وجميع هؤلاء تعاطوا التجارة وجنوا ارباحاً طائلة وهم يمارسون وظائفهم، مما كان يثير عليهم حفيظة الجزار فيصادر ممتلكاتهم ويحكم عليهم بالاعدام[21].

وبروز هذه الفئة التجارية المحلية يعبر بوضوح عن حقيقة بالغة الاهمية في حياة التجارة المشرقية والعلاقة بالتجار الاجانب بحيث يمكن الكلام على مرحلتين اساسيتين رافقتا التنافس التجاري الاوروبي في المشرق العربي خاصة، والسلطنة العثمانية:

المرحلة الاولى: عودة التجار الاوروبيين بكثرة إلى المنطقة بعد سنوات طويلة من الانقطاع اثر حروب الفرنجة (الصليبية).

المرحلة الثانية: بروز المنافسة المحلية والمحدودة للتجار الاجانب، والسياسة العثمانية التي قضت على تلك المنافسة المحدودة واخذت تراقب المنافسة بين التجار الاجانب انفسهم وذيلية التجار المحليين في الارتباط بهم.

---

(21) Homsy. op. cit.. p. 155.

أولاً: الامتيازات الاجنبية
وكثرة التجار الاوروبيين في المشرق

من سمات تلك المرحلة إن غرف التجارة كانت تختار القنصل وترسله إلى المنطقة للتعرف عليها قبل أن تتوسط لدى الملك لتعيينه في احدى قصباتها الرئيسية. وكان دور القنصل حماية تجارة بلده وتطويرها. كان الملك يعين سفيره لدى السلطان في الآستانة، اما سائر القناصل فيتم تعيينهم بناء على اقتراح من غرف التجارة نفسها. وعلى من يود تعاطي التجارة أن ينتسب إلى غرفة التجارة ذات التنظيم الدقيق فتحدد له مركز تجارته في دمشق أو حلب أو صيدا أو بيروت أو عكا أو القاهرة أو غيرها. كانت غرف التجارة في البداية تتعهد بكل تكاليف القنصليات التي كانت ملحقة رسمياً بوزراة الخارجية أو بوزارة البحرية[22]. ولعبت غرفة التجارة في مرسيليا وغرفة تجارة مدينة ليون الدور الأساسي في هذا المجال. وكانت العلاقة وثيقة بين غرف التجارة والوزارتين وكانت تتعاون جميعاً على رسم خطط عمل التجار في كل منطقة وحدود العلاقة بالسلطات العثمانية تبعاً للظروف السياسية، اذ لم يكن يجوز لأي تاجر أو فرد من الرعايا، تحت طائلة سحب الرخصة التجارية أو الترحيل، أن يقوم بأي عمل يعرض أمن المجموعة كلها للخطر. فأي صدام بين تاجر أوروبي والسلطات العثمانية كان ينعكس بالضرورة على مجمل اوضاع الرعايا والتجار الأجانب. وبقيت غُرف التجارة الضابط الأساسي لعمل التجار في علاقاتهم بالسلطات التركية طوال مئات السنين. ويمكن مد هذا الزمن حتى مطالع الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان الذي لعبت غرفة التجارة في مرسيليا دوراً بالغ الوضوح في فرضه.

لقد مرت سنوات طويلة قبل أن تصبح للسفراء الاجانب وقناصلهم كلمة مسموعة داخل السلطنة العثمانية. وتشمل هذه السنوات فترات القوة التي مرت بها السلطنة قبل افتضاح عجزها في القرن التاسع عشر بشكل خاص حين بات للسفراء دور محدد في تفكيك هذه السلطنة وخلخلة اجزائها. ففي الفترات الاولى لم تكن للسفير اية كلمة نافذة بل كان دوره ينحصر في حمل الشكوى إلى السلطات العثمانية العليا وتقديم التقارير إلى الملك أو الامبراطور. وكان القنصل نفسه عرضة للترحيل في اية لحظة، لا من جانب السلطان أو الصدر الاعظم، بل من جانب الوالي القوي. وكان دور

---

(22) Homsy, Op. cit., p. 31.

السفير «احتجاجياً»، ولم يكن يملك أية صلاحيات في بادىء الأمر. وكانت مهمته تقتصر على أن يكون صلة الوصل بين السلطان والملك أو الامبراطور لمراقبة تطبيق الاتفاقيات المعقودة لحماية ارواح الرعايا الاجانب وممتلكاتهم والابلاغ فقط عن وقوع الاعتداءات.

وبازدياد الاتفاقيات وتشعبها نما الجسم السياسي والتجاري الاوروبي، ورافقه عدد كبير من رجال الدين المرسلين والمبشرين. وكثرت مجالات الاحتكاك والصدام بين الرعايا الاجانب انفسهم وبينهم وبين رعايا السلطنة، وبينهم وبين الولاة، بسبب الضرائب والرشاوى والبلص. وفي هذه الحالات، بقيت الكلمة الفصل للسلطات العثمانية دون سواها.

كان الفصل بين المتنازعين الاجانب يعود إلى السلطان العثماني صاحب قرار الادانة أو العفو، وصاحب السلطة التنفيذية للترحيل أو القصاص دون أية إمكانية لتدخل خارجي من سلطات الرعايا الاجانب المتنازعين داخل السلطنة العثمانية. واستمر هذا الوضع مدة طويلة قبل أن يسمح السلطان للاجانب بالتقاضي أمام محاكم خاصة بهم بموجب نصوص الاتفاقيات المعقودة زمن انحطاط السلطنة. وكان القنصل، في غالب الأحيان، من رعايا الدولة الاوروبية نفسها يقيم مع رعاياه داخل السلطنة في خان المدينة حيث كانت تسكن الجالية في البداية. وعندما ازداد حجم هذه الجالية التجارية بدأت بالتوسع إلى الابنية المجاورة للخان، وشكلت تدريجياً أحياءً خاصة بها. وكان التجار يفضلون سكن المدن البحرية والمدن ذات التجارة الناشطة مع أوروبا. فسكنت تجمعات الفرنسيين الاولى في طرابلس وحلب حيث كانت القنصليتان شبه متدامجتين في الفترة الاولى[23]. وكان هؤلاء القناصل ملزمين بدفع الضرائب دون أن تكون لهم اية ميزة على سائر الرعايا. وكان التميز السكني لهؤلاء الرعايا الاجانب ينبع من الحرص على عدم الاختلاط بالسكان المحليين. وهو حرص يجد تبريره في اختلاف اللغات والعادات والتقاليد والاهتمامات. وكذلك في رقابة السلطات العثمانية على عمل هؤلاء الاجانب ومنع احتكاكهم بالرعايا المحليين. وكل اتصال يتم بين الأجانب والمحليين كان يهدف إلى اقامة شبكة من العلاقات التي تعزز تجارة

---

(23) Homsy, op. cit., p. 57..

الاوروبيين في الداخل. كان أبرز المنتسبين إلى تلك العلاقات: التراجمة والوسطاء المحليون أو السماسرة[24]. ولم تكن السلطات التركية تسمح للدول الاوروبية بتعيين قناصل لها من الرعايا المحليين. ولكن بعض القناصل من آل الخازن (أبو نوفل، وحصن) ومن آل الخوري[25] (غندور بن سعد الخوري) وغيرهم شكلوا طليعة القناصل الفخريين التي لم تكن معروفة آنذاك وكانوا يتمتعون بشرعية حقوقية، وكانت أسماؤهم ترد في بعض المراسلات التجارية والكتابات التاريخية الحديثة.

كما شكلوا حلقة التجار الوسطاء بين الخارج والداخل العربي، وتعزز دورهم باستمرار بتعزز الوجود السياسي والاقتصادي الفرنسي في هذه المنطقة. وبرزت اسماء وسطاء جدد من عائلات حبيش، والدحداح والضاهر، وسرسق، وبسترس، والاصفر، وغيره.

كانت الامتيازات والاتفاقيات التجارية تسير في خط واحد هو تعزيز دور التجار الأجانب في السيطرة على مقدرات السلطنة العثمانية. وكانت حماية التجار ترتبط بحماية الرعايا الاجانب، اي المسيحيين، ولذلك انعكست هذه الامتيازات على سلوك كثير من الولاة العثمانيين ولا سيما في شمالي افريقيا، الذين كانت مهمتهم مراقبة سفن الاوروبيين وضرب القراصنة في البحر المتوسط. وكان القضاء على القراصنة سبباً أساسياً لنشأة الأسطول البحري العثماني الذي لم يلبث أن مارس القرصنة بدوره[26]. وقد ارتدت تلك القرصنة طابعاً طائفياً بحكم طبيعة العلاقات التجارية بين الغرب والشرق، اذ كانت ملكية اكثر السفن تعود إلى دول مسيحية. وتعالت صرخات التجار الاوروبيين احتجاجاً على سيطرة المسلمين على سفنهم. ويؤكد صاحبا كتاب «المجتمع الإسلامي والغرب» هذه الظاهرة بقولهما:

«كان بعض رعايا السلطنة يسعون إلى الربح بالاستيلاء على السفن التجارية

---

(24) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الرابع، ص 37، والخامس 19- 20.

(25) Homsy, op. cit., p. 37-38.

(26) «إذا كانت القرصنة قد غلبت على البحر المتوسط أكثر مما غلبت على أي مكان، فإنما مرجع ذلك إلى أن هذا البحر كاد يكون منطقة غير تابعة لأحد ما بين الممتلكات المسيحية ودار الإسلام، وإن كلاً منها كان يعتبر نفسه في حالة حرب مستمرة مع الآخر، الأمر الذي ترتب عليه امكان تبرير الهجمات على تجارة العدو على الأقل، باعتبارها عمليات مشروعة...»، جب وبوون «المجتمع الإسلامي والغرب»، الجزء الاول ص 132.

المحملة بالبضائع القيمة، وكانوا يفضلون الاستيلاء على السفن المملوكة من غير المسلمين»[27].

لكن الوجه الطائفي للقرصنة لا يقود إلى أي استنتاج علمي. فتفضيل القراصنة السفن التي يملكها مسيحيون يعود إلى نفاسة ما كانت تحمله، لا إلى هويتها الطائفية. وهذا يندرج بالضرورة في خط سيطرة الولاة على التجار المحليين وبلص التجار الاجانب، لا بسبب مسيحية هؤلاء التجار بل بحكم امتلاكهم القوة النقدية الكبيرة التي يسيل لها لعاب الولاة ولا توجد إلّا لديهم. فلم يكونوا يتورعون عن بلص أي تاجر مسلم يمتلك تلك النقود. ولنا في تجربة وضع الدولة العثمانية يدها على ثروات الولاة بعد وفاتهم وبشكل خاص ثروات بعض ولاة دمشق الأغنياء من آل العظم وثروة الجزار الطائلة[28] خير نموذج على ذلك.

نماذج من تجارة الإمارة الشهابية قبل اوائل القرن التاسع عشر

يشير القنصل الفرنسي في صيدا في تقرير له بتاريخ 22 حزيران/يونيو عام 1685، أي قبل سنوات قليلة من صعود الشهابيين إلى سدة الإمارة، إلى أن تجارة الفرنسيين في هذه البلاد ترتكز اساساً على الحرير. «فصيدا هي مركز العمليات التجارية على طول هذا الساحل وتتمركز فيها القنصليات الفرنسية والتجار. اما صور، المدينة المشهورة تاريخياً، فمدمرة تماماً وغير مأهولة بالسكان وتستخدمها مراكبنا شتاء لكي تتجنب العواصف. وفي عكا لنا قنصلية بالنيابة مع 15 أو 20 تاجراً فرنسياً. ولنا وجود تجاري أيضاً في حيفا، مرفأ منطقتي الرملة والقدس... اما بيروت فقد هجرناها بعد أن أقلعنا عن شراء الحرير منها لأن حرير الشوف الجديد يكاد يباع في بيروت وحدها... وابرز السلع التي نشتريها من هذه المناطق هي: الحرير، والقطن،

---

(27) المرجع السابق، ص 131. ويبدو أن ماركس وأنجلز ما كتبا عن احتلال فرنسا للجزائر نظرا إليه من وجهة المصالح التجارية الاوروبية. فقد كتب انجلز يقول: «ومن الجزائر ظهر إلى حيز الوجود نظام القراصنة الذي عانت منه الدول المسيحية حقبة طويلة من الزمن والذي جعل القراصنة الجزائريين بخاصة مرهوبي الجانب في البحر المتوسط..»، راجع: «ماركس - انجلز، الماركسية والجزائر» ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت 1978، ص 23.

(28) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الثالث، ص 25.

والصوف، والرماد الذي يُجلب من جزيرة العرب، وجوز الطيب، والصمغ. وأما صادرات اوروبا إلى هذه البلاد فتتركز في السلع الحريرية والقطنية المصنعة في فرنسا وانكلترا وهولندا. وكذلك خشب البرازيل والسكر والورق والنقود الاسبانية... وابرز انواع الموازين والمكاييل هي الرطل والأقة والذراع والفرسخ... والنقود كلها معدنية ولا وجود للنقد الورقي... وابرز المضاربات تأتينا من جانب الانكليز والهولنديين...»[29]. وفي تقرير آخر بتاريخ 1692، يشير القنصل إلى اهمية تجارة الفرنسيين في صيدا التي تعتبر احد «أكبر مراكز الفرنسيين في المشرق حيث ينمو النفوذ الفرنسي باطّراد»[30]. فصيدا كانت شبه احتكار على تجارة الفرنسيين في حين شاركهم الإنكليز والهولنديون في تجارة حلب وطرابلس وعكا أزمير وحيفا وغيرها. وكانت تجارة صيدا الفرنسية شديدة الصلة بغرفة التجارة في مرسيليا، وكذلك حال التجارة في عكا. وكانت ضرائب الجمارك لا تتعدى 3% تبعاً للاتفاقيات التجارية المعقودة في نظام الامتيازات، وكانت تدفع في الجمارك تبعاً لنوع السلع. وكانت المزاحمة تشتد بين غرف التجارة الاجنبية منذ أوائل القرن الثامن عشر للسيطرة على موانىء المنطقة وتجارتها[31].

كانت المنافسة تدور بين التجار الفرنسيين من جهة، والانكليز والهولنديين من جهة أخرى. وفي عام 1717 كان في صيدا وحدها 14 بيتاً للتجارة، وأكثر منها في عكا، و8 في الرملة[32]. مما يؤكد على أن الفرنسيين لم يعودوا مطلقي اليد في احتكار تجارة المنطقة. فكان يباع في صيدا وحدها بأكثر من 100 ألف قرش ذهبي من خيطان الحرير فقط. وكذلك نشطت المزاحمة المحلية المرتبطة أيضاً بغرفة تجارة مرسيليا عبر وكالات «البعض اليهود والتجار المغاربة لقاء حسم قدره 30%، فكانوا ينافسون الفرنسيين ويبيعون السلع الفرنسية بأقل مما يبيعها منتجوها انفسهم، الأمر الذي سبب لهم احراجاً كبيراً تجاه السكان والولاة»[33].

---

(29) م ن، المجلد الاول، ص 16 - 21 - 42 و270.

(30) م ن، ص 25 و28

(31) م ن، احصائيات على الصفحات 102- 106 و164 - 168، و171 - 173.

(32) م ن، ص 176.

(33) م ن، ص 176 و249. والمجلد الرابع، ص 316.

ظاهرة اخرى بدأت تتجلى في تقارير القناصل من صيدا وطرابلس هي أن بعض التجار الفرنسيين كانوا يجوبون القرى المجاورة ويقدمون قروضاً للمزارعين لقاء شراء المحصول القادم من الحرير[34].

وسيكون لهاتين الظاهرتين اثر هام في تطور العمل التجاري في المنطقة. فظهور الوسطاء التجاريين من المغاربة واليهود، ثم الموارنة في فترة لاحقة، وتسليف المزارعين نقوداً لشراء المحاصيل القادمة سيثيران نقمة سائر التجار من جهة، ونقمة الولاة من جهة اخرى، لأن شراء السلع المنتجة مباشرة من السكان المحليين، كالقطن أو الحرير، كان يعتبر بمثابة التهرب من دفع الضرائب والباج البالغ 2 بالمئة. وقد وجه حاكم صيدا التركي إنذاراً مباشراً إلى الفرنسيين بالكف عن مثل هذه الاعمال[35].

وكان شراء المواسم مسبقاً أرضاً خصبة للمضاربات التجارية. اذ كثيراً ما عمد التجار الانكليز والهولنديون إلى تقديم اسعار اعلى أثناء شراء المواسم، الامر الذي اثار نقمة المزارعين على الفرنسيين وتجارهم. فقد اعتبروا شراء المحصول سلفاً خدعة تجارية. لكن التجار الانكليز والهولنديين كانوا يلجأون في العام التالي إلى تخفيض الاسعار عن السابق، فيرفض التجار الفرنسيون شراء المواسم بأسعار الماضي ويفرضون شراءها بالسعر الحالي. وبدأ الإنتاج المحلي يصبح عرضة لتقلبات الاسعار واحتكار التجار الاجانب منذ اوائل القرن الثامن عشر دون تدخل فعلي من جانب السلطنة العثمانية لمنع ذلك التلاعب. وكل ما فعلته السلطات المحلية هو ضبط مواعيد فتح الأسواق فكانت هذه حتى عام 1730 تفتح يومين في الاسبوع هما الاثنين والثلاثاء، ابتداء من الساعة العاشرة صباحاً. وكان ذلك الضبط يهدف إلى جباية الضرائب بشكل منتظم، وإلى منع الشراء من خارج السوق تهرباً من رسم الباج[36].

القنصلية الفرنسية في صيدا قديمة العهد ترقى إلى عام 1616. وقبل هذا التاريخ كانت ترتبط بقنصلية حلب، اقدم القنصليات الفرنسية في المنطقة، التي كان قنصلها يتمتع بلقب القنصل الفرنسي العام في سوريا. وكانت القنصليات الفرنسية الاخرى في المنطقة تابعة لهذه القنصلية، وفي أواسط القرن الثامن عشر كان هناك ثلاث مؤسسات

---

(34) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الاول، ص 244.

(35) م ن، ص 258.

(36) م ن، ص 263.

تجارية فرنسية في الرملة، وواحدة في حيفا، وثلاث عشرة في عكا وسبع عشرة في صيدا[37]. مما يدل على تقلص حجم المؤسسات التجارية في عكا وزيادته في صيدا التي كانت في طريقها لتصبح مركز الفرنسيين الأساسي في المنطقة.

وكانت أعمال التجار الفرنسيين تتجه بشكل أساسي إلى احتكار شراء بعض السلع المحلية، ولا سيما الحرير والرماد والقطن[38]. ومنذ أواسط القرن الثامن عشر، وبالتحديد بعد تولي ضاهر العمر حكم صيدا، بدأ الفرنسيون يركزون على مرفأ بيروت، ويطالبون بإلغاء مركز القنصل الفرنسي الفخري الممنوح لآل الخازن فيها، وتعيين قنصل فرنسي بدلاً منه، مع اشارات مسهبة إلى اهمية بيروت. وصلاحية مرفأها للتجارة والملاحة طوال ايام السنة. وافضليتها على مرافىء طرابلس وعكا، وبعدها عن الاضطرابات السياسية التي سببت تدهور تجارة صيدا وبقاء مرفأ صور عديم الاهمية تجارياً حتى ذلك الحين[39]. وكان للحوادث السياسية اثر هام في جعل عكا مركز الولاية مما ضرب تجارة صيدا فتحولت إلى عكا وقبرص[40].

لكن اتخاذ صيدا منذ 1660 مركزاً لولاية تراقب إمارة الدروز، أفقد المعنيين، ثم الشهابيين، مرفأهم الاساسي على البحر، فتحولت انظار الإمارة إلى بيروت كي يستطيع الامراء التحكم بتجارتها ومداخليها[41].

وتشير تقارير الفرنسيين لعام 1772 إلى «أن الدروز يعتبرون بيروت عاصمة الإمارة». وتعبير «الدروز» هنا مرادف للإمارة المعنية والشهابية التي كانت تحاول الاستعاضة عن خسارة مرفأ صيدا بتطوير مرفأ بيروت.

حاول الامير منصور مد يده للفرنسيين فقام بتلزيمهم محاصيل المرفأ فيها لقاء ثلث الواردات[42]. لكن القنصلية الفرنسية احتجت رسمياً على ذلك التلزيم أو الضمان تحت ستار تعارضه ونصوص الامتيازات الاجنبية. والحقيقة السياسية الكامنة وراء ذلك أن الفرنسيين كانوا يخشون دخول الامراء معترك التجارة ونهب التجار عبر الاحتكار

---

(37) م ن، ص 293.

(38) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الثاني، ص 83 - 85.

(39) م ن، ص 100 - 105 - 107 و112 و126 و137 و163..

(40) م ن، ص 242.

(41) م ن، ص 205 - 206.

(42) م ن، ص 141 - 145 و 252.

والتهرب من دفع الضرائب، وتدني المكوس الجمركية المدفوعة بمعدل 3 بالمئة فقط للاجانب مقابل 10 بالمئة للسكان المحليين.

يضاف إلى ذلك أن الامير يوسف الشهابي حاول تقديم خدمة كبرى للمصالح الفرنسية عام 1788 عندما وعد الفرنسيين باعفائهم من نصف الجمارك المترتبة على سلعهم في مرفأ بيروت «وهذا ما يدر على مؤسساتنا التجارية في صيدا وطرابلس ربحاً سنوياً كبيراً من جراء الاتجار بالحرير الذي يصدّر من مرفأ بيروت»[43]...

لكن ذلك الوعد لم يتحقق، ووفاة الأمير يوسف حدثت بعد ذلك الوعد بقليل. لكن نوع التعامل الداخلي مع التجار الاجانب كان يشير إلى تفضيل دائم للتجار الفرنسيين على سائر التجار الاجانب حتى مطالع القرن التاسع عشر، وأن الضريبة الجمركية المتدنية جداً كانت مجال محاولات أوروبية حثيثة للتخلص منها واغراق الاسواق المحلية بسلع أجنبية جيدة ورخيصة تؤدي إلى القضاء على الصناعات الحرفية المحلية غير المحمية، وغير القادرة على المزاحمة.

وبقدر ما كانت الدولة العثمانية تبتعد عن فرض اية قيود على السلع الاجنبية، كانت التجارة الخارجية تفكك البنى الاقتصادية الطوائفية المحلية وتدمر قسماً كبيراً منها عن طريق المنافسة المتكافئة. وقد انهارت سلع كثيرة كانت تنتج محلياً واستعيض عنها بسلع من الخارج. وربطت السلع المنتجة محلياً برباط وثيق من التبعية للاسواق التجارية التي كان يفرضها الاحتكار الاجنبي. واذا بقي هناك متنفس لذلك الإنتاج المحلي، فبسبب التنافس التجاري الخارجي للسيطرة على المواد الخام والاسواق التجارية المحلية. كان التنافس يؤمن بعض المداخيل النقدية المحلية التي يذهب قسم كبير منها إلى السلطة العثمانية، المركزية والمحلية على السواء، عبر مختلف أشكال البلص والنهب ومصادرة الإنتاج.

هناك ملاحظة أساسية في هذا المجال هي أن الأديرة كانت أحد المراكز الأساسية لإنتاج السلع المعدة للتصدير، وبخاصة الحرير. وكانت الاديرة معفاة من الضرائب وخارج دائرة البلص وفرض الخوة لأسباب طائفية سياسية ترتبط بالسلطنة وولاتها والمقاطعجيين التابعين لها، لمنع التدخل الاوروبي في شؤونها تحت ستار «حماية الاقليات المسيحية». فلم تتعرض تلك المراكز الاقتصادية الهامة للافقار المستمر كما حدث لسائر القوى الفلاحية المنتجة، بل ازدهرت على العكس حرفها

---

(43) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الرابع، ص 49.

التي أمنت جميع متطلبات العمل الرهباني، وكفلت توسيع دائرة الاديرة، وجعلت احتياجاتها من المأكل والملبس والبناء والاثاث وغيرها تؤمن عن طريق اليد الحرفية الرهبانية المجانية. مما أمن وفراً كبيراً لصندوق الاديرة التي كانت تصدّر في الوقت نفسه كميات كبيرة من الحرير الخام والمصنع والخمور وغيرها.

باتت الاديرة تدخر وفراً نقدياً كبيراً وظفته في شراء أراض جديدة واستصلاح اخرى. وكانت النقود التي تأتيها من بيع محصول الحرير الذي تنتجه عاملاً أساسياً من عوامل تماسكها الطائفي والاجتماعي والسياسي لمصلحة مشروع الكنيسة المارونية الرامي إلى «تمايز الموارنة» داخل محيطهم المشرقي. لذلك لا يجوز اغفال دور التجارة في تفكيك بنى الحِرف الطوائفية المدينية من جهة وكانت في الغالب حرفاً إسلامية الطابع، وفي تنشيط إنتاج سلع معدة للتصدير الخارجي لا سيما الحرير، من جهة أخرى. وبالرغم من أن ذلك التنشيط قد تعرض لأزمات حادة، فإن اديار الرهبانية المارونية لم تتأثر بتلك الازمات كما تأثرت بها القوى المنتجة الاخرى. فالقوى العاملة الرهبانية كانت قوى مجانية لا تعيل إلّا نفسها ولها موارد كثيرة من النذور والقداديس والتعليم والحرف وتربية الماشية، بالاضافة إلى الاعمال الزراعية. وكانت القوى الفلاحية تعتمد على موسم الحرير مصدر رزقها الوحيد. وكان تعرّض شراء المواسم لأية هزة يؤدي بتلك القوى إلى التضعضع والاستدانة خوف الموت جوعاً. هكذا استفادت الرهبانية من المداخيل النقدية التي كانت توفرها لها التجارة لتزيد في مساحة اراضيها وقدراتها الطائفية والاقتصادية لتصبح الكنيسة المارونية احدى أكبر القوى المقاطعجية في الإمارة، في حين كان غياب السلطنة العثمانية عن ساحة التجارة والتشريع التجاري والرقابة على المرافىء بشكل جدي، يسبب دماراً شبه كامل للقوى الحرفية الطوائفية التي كافحت بعنف دفاعاً عن بقائها في وجه الغزو التجاري الاوروبي في مطالع القرن التاسع عشر. وهذا العامل يفسر جانباً هاماً من أسباب انتقال الحوادث الطائفية إلى دمشق في تموز/يوليو عام 1860.

الوجه الطائفي المسيحي للتجار الداخليين

يقول جب وبوون، «... ولم تكن النقود متوفرة بكثرة. وكان اقتراضها يتم بفوائد فاحشة يحدّدها اليهود والاقباط، لأن إقراض المال بفائدة لم يكن أمراً مألوفاً بأي حال لدى المسلمين. ونظراً لكثرة النقود المتوفرة لدى التاجر الاجنبي، وقدرته على

توظيف قسم كبير منها في التجارة المتحركة، ازداد حلول التاجر الاوروبي محل التاجر المسلم منذ القرن الثامن عشر. وارتبطت بالتجار الاوروبيين مجموعات كبيرة من التجار المسيحيين المحليين الذين شكلوا وسطاء لهم في الداخل»[44].

كانت للتجار المسيحيين السيطرة المطلقة حتى القرن الثامن عشر وكان «كبار التجار يعتبرون من بين «أعيان» مدينتهم. وقد اتيح لكثير من اسر التجار أن تحصل على ثروات ضخمة وأن تصاهر البكوات والارستقراطية العسكرية، واسر المشايخ»[45]. فالعوامل التي ساعدت على ذلك التبدل في القرن الثامن عشر شديدة الارتباط بالامتيازات الاجنبية وكثرة النقود وارتباط التجار المحليين بطابع الوساطة للرساميل الاجنبية. وكان أكثر هؤلاء الوسطاء من الاقباط واليهود.

اما على صعيد الإمارة الشهابية بشكل عام، فيتحدث تقرير فرنسي يعود تاريخه إلى عام 1806، عن غنى التجار الارثوذكس في طرابلس وغيرها من المدن الساحلية، وعن تعاطي المسيحيين واليهود الربا بفوائد باهظة وارتباطهم بالتجار الاجانب والقنصليات. ويؤكد فولني الوجه الطائفي لهؤلاء التجار بقوله: «يزاول التجارة في سوريا الفرنج والروم والأرمن، وكانت فيما مضى بيد اليهود. واما المسلمون فإنهم لا يكترثون لها. وليس إعراضهم عنها ناجماً عن خمول أو مراعاة لعقائد دينية كما يظن بعضهم، بل نظراً للعراقيل التي وضعتها الدولة العثمانية في سبيلهم. فبدلاً من أن يفضل الباب العالي رعاياه على غيرهم، كان يؤثر الاجانب عليهم طمعاً في الربح. فبعض الدول الاوروبية توصلت إلى حمل الباب العالي على الرضى بمكوس ضريبية مقدارها ثلاثة بالمئة على البضائع التي تبعث بها إلى بلاد الدولة، بينما يؤدي رعايا السلطان من سبعة إلى عشرة في المئة على بضائعهم».

ويضيف فولني قائلاً: «التجار الاوروبيون المقيمون في سوريا يتخذون وكلاء من المحليين اصحاب الطقس الديني الكاثوليكي. وقد توصلوا إلى اشراكهم في امتيازاتهم. ولأجل ذلك فإنه ليس للحاكم وعماله سلطة عليهم، ولا يستطيع احد تغريمهم. وأمر مقاضاتهم متروك لديوان القنصل. ويعرف هؤلاء الوكلاء في الشرق بـ «تراجمة اصحاب البراءة». والبراءة يمنحها السلطان للسفراء المقيمين في الآستانة، ويمنحها هؤلاء

---

(44) «المجتمع الإسلامي والغرب»، الجزء الثاني، ص 150.

(45) م ن، ص 152.

بدورهم إلى الوكلاء المحليين. لكنهم بدأوا الآن (في نهاية القرن الثامن عشر) يبيعونها فيجنون منها أرباحاً لا بأس بها. فثمن الواحدة ألفا قرش، أو ألفان وأربعماية. وكل سفير يعطى خمسين براءة. وإذا مات صاحب البراءة حصل السفير على براءة جديدة بدلاً منها...،»[46].

لكن سيطرة الوالي على أصحاب البراءات غير صحيحة اذا اخذت في المطلق لا سيما في القرن التاسع عشر. لأنها تخضع لقدرة الوالي على بسط نفوذه على الرعايا التابعين له، وبصعوبة أكبر على الاجانب. إلا أن الشرح الذي يقدمه فولني يصح لبناء ركائز هامة لفهم أسباب التبدل التجاري الطائفي في المنطقة: الامتيازات الاجنبية، ونفوذ السفراء والقناصل، والتجار المحليون المرتبطون بالخارج، ووفرة الرساميل النقدية اللازمة للتجارة، والاقراض بفوائد باهظة أو الربا مع مراعاة العامل الديني الذي يحرّمه على المسلمين. فالأغلبية الساحقة من التجار المسلمين التزمت بهذا المبدأ حتى زمن متأخر من القرن التاسع عشر دون أن تتعاطى اعمال الربا والاقراض بفوائد فاحشة. يضاف إلى ذلك أن تجارة الحرير والتبغ لعبت دوراً هاماً في التميز الطائفي لمصلحة التجار المسيحيين؛ «فكان في مدينة دمشق تاجر حرير من معتبري تجار دير القمر اسمه بطرس الجاويش»[47]. «وفي عام 1752 انتقل جرجس مشاقة إلى صيدا وتعاطى تجارة التبغ المعروف بالتتن إلى بر مصر. وبسبب هذه التجارة صارت المعاملة بينه وبين مشايخ المتاولة (الشيعة) الحاكمين على مدينة صور وبلاد بشارة الكثيرة التبغ»[48]. يربط مشاقة بين الوجه التجاري الطائفي والوجه السكني الطائفي «ثم إن المشايخ الحاكمين في صور استمالوا جرجس مشاقة أن ينتقل لعندهم. وأنها (أي صور) أوفق لأشغاله مع أهالي بلاد بشارة لقربها وكثرة الحاصلات في التوتون (ألتبغ) والحبوب والاخشاب. ولم يكن وقتئذ يوجد أحد من المسيحيين ساكناً في مدينة صور. فحضر إليها وحضر معه أقرباؤه بيت منسى وغيرهم. وعندما اجتمع فيها جملة بيوت تكاثر ورود المسيحيين إليها من الخارج، وجميعهم من طايفة الروم الكاثوليك... ولما تكاثر المسيحيون صار الشروع بعمار كنيسة على اسم القديس توما الرسول. وحيث

---

(46) رحلة فولني، تعريب حبيب السيوفي، ص 97.

(47) مشاقة، الجواب على اقتراح الاحباب، ص 81.

(48) م ن، ص 2.

البلدة لم يكن فيها جامع للمسلمين... استحسن جرجس مشاقة أن يبني من ماله جامعاً للمسلمين. وحصل الشروع بعمارته مع عمارة الكنيسة...»[49].

لقد كان التجار وراء السكن الطائفي المسيحي في المدن الساحلية ووراء فكرة «التعايش الإسلامي - المسيحي» التي ظهرت بقوة خلال القرن التاسع عشر وترسخت في ميثاق 1943. وتؤكد الوقائع التاريخية على أن المدن الساحلية لم تشهد أية حوادث طائفية في فترة الصدامات الدموية (1840- 1860) وإن بروز تلك الصدامات في حلب ودمشق يجد كامل تفسيره في مفهوم المدينة الإسلامية الذي تكلم عليه جب وبوون، ونظام الطوائف الحرفي في داخلها. ويتركز هذا التفسير في مدى الدمار الذي حل بتلك الحِرف من جراء المنافسة الاوروبية التجارية وارتباط التجار المسيحيين بها. كذلك نجد جانباً من تفسيره في الاحتكار الذي قام به بعض التجار إذ «كانت تباع غرارة الحنطة بثمانية عشر غرشاً في الموسم. وفي آخر السنة، بعد كوانين، ترتفع أسعارها إلى خمسة وأربعين غرشاً»[50]. فالأزمة الاجتماعية الحادة كانت تلعب، إلى جانب الضرائب الفادحة دوراً أساسياً، في تفجير النقمة الشعبية على المحتكرين، وعلى أكثرهم غنى وهم من الطوائف المسيحية واليهود. ونشير أيضاً إلى دور الادارة والملتزمين في زيادة حدة التميز الطائفي على صعيد التجارة. فالأمية كانت سائدة بين الجماهير الشعبية على اختلاف طوائفها. ولكن مدارس الارساليات ساهمت في ترقي بعض المسيحيين الذين تحولوا إلى مدبرين لأبناء كثير من الأمراء وابناء الزعامات المقاطعجية على اختلاف طوائفها.

وقد بينا سابقاً أن عمل المدبرين لم يقتصر على تربية الامراء الصغار بل كانوا يتمتعون بصلاحيات ادارية وتربوية وصحية واسعة. «فقد كان الطبيب التاجر، الوافر الغنى، المعلم ابراهيم الصباغ، من طائفة الروم الكاثوليك، وزيراً لمالية ضاهر العمر ثم الجزار. والمعلم ابراهيم هو جد الخواجة حبيب الصباغ الموجود الآن من معتبري تجار دمشق. وكان ابراهيم الصباغ يقدم للشيخ ضاهر العمر كل ما يلزمه لمصاريفه ويستوفي بدلاً عنها الزيت والقطن والحبوب. وغير مسموح لغيره أن يتاجر بها. وكان الشيخ يعتمد رأيه لحسن عقله ومزيد ادراكه وعلمه...»[51].

---

(49) م ن، ص 3.

(50) علي الزين، العادات والتقاليد في العهود الاقطاعية، ص 180.

(51) مشاقة، المرجع السابق، ص 7.

هذا نموذج عن الطبيب، التاجر، الاداري، وزير المالية، المدبر، المحتكر الذي يورّث إبنه التجارة في إحدى أكبر مدن المنطقة. «وبعد مقتل ضاهر العمر، تم القبض على أولاده وعلى المعلم ابراهيم الصباغ وضبط كل ما وجدوه من مال الشيخ وأولاده والمعلم ابراهيم. وقيل أنه وصل منه إلى خزينة السلطان ثلاثة وثمانون ألف كيس بأسعار معاملة ذلك الوقت التي تساوي قيمة خمسة ملايين ليرة أو خمسة وعشرين مليون فرنك. هذا خلا ما اختلسه حسن باشا لنفسه وما انتهبه المأمورون من طرفه بضبط هذه الاشياء. وقيل أنه وجد عند الصباغ دواة كتابة من حجر الزمرد وغطاها حجر الماس»[52]. اما في عهد الجزار فبرزت عائلة السكروج من الروم الارثوذكس، وكانت وظيفتها ادارة الخزينة والمحاسبات. وبعد مقتل ابناء السكروج استحضر الجزار رجلاً يهودياً من دمشق هو المعلم حاييم فارحي، واليهود يسمونه الحاخام. فاستخدمه الجزار مدبراً لاعمال خزينته: «وكان أحياناً يزعل عليه بغير ذنب ويسجنه ثم يرضى عنه ويرجعه لوظيفته. حتى إنه في زعله قطع انفه ثم اذنه اليمنى، ثم قلع عينه اليمنى.. وادارة الخزينة وأمواله الايالة منها منافع جمة لا تقاس بها وظيفة اخرى. وقد قتل حاييم على يد عبد الله باشا بضغط من رجال الدين المسلمين»[53].

وترتب على قتله بعض التغيير في المجال التجاري. «فعمدة التجار في عكا قد نزحوا منها، بعضهم إلى بيروت وبعضهم إلى لبنان، حذراً من تقلبات الوالي... حتى أن المعلم جرجس مسدية، المقدم في كتّاب خزينته، عرض عليه أن يكون بوظيفة المعلم حاييم فاعتذر وفر إلى دمشق»[54].

«وفي عهد الجزار أيضاً أنشأ ابراهيم مشاقة، الذي تولى التزام بلاد ايام الجزار، شركة تجارة في صور مع رجل دمشقي اسمه جرجس سرور. وهذا هو والد مخائيل سرور الذي كان نائب قنصل فرنسا بدمياط في مصر»[55].

«وكان مدبر الامير يوسف هو الشيخ غندور الخوري الذي كان ايضاً قد استحصل لنفسه على وظيفة قنصل فرنسا في مدينة بيروت»[56].

---

(52) م ن، ص 8.

(53) م ن، ص 14 - 15 و33 و43.

(54) م ن، ص 69 - 70.

(55) م ن، ص 21.

(56) م ن، ص 15.

وكان مدبر الامير بشير الكبير في اول عهده الشيخ أبو خطار سلوم الدحداح. وهو نسيب الشيخ مرعي الدحداح الذي أقام تجارة واسعة في مرسيليا.

وهناك أيضاً اسماء آل العورة وآل البحري في كل من ادارتي صيدا وعكا، ودمشق خاصة، حيث كان نفوذ يوحنا البحري زمن الحكم المصري لسوريا.

قد تطول استشهاداتنا في هذا المجال. ولكن الوجه الطائفي المسيحي لادارة المالية أو الخزانة، ولأقلام التحريرات والجباية وغيرها، بات شديد الوضوح. وكان المدبرون يتعاطون التجارة ويحثون الامراء على تعاطيها. وكان من نتيجة ذلك ازدياد الغنى في أوساط التجار المسيحيين والخراب في أوساط التجار والمقاطعجيين المسلمين، حتى إن كثيراً من المقاطعجيين كانوا يرهنون مواسم الحرير لهؤلاء التجار ويبيعونهم الكثير من اراضيهم. كذلك كان التجار يسيطرون على أراضي المقاطعجيين المغضوب عليهم تحت ستار أن هؤلاء المقاطعجيين استدانوا منهم مبالغ كبيرة لشراء المواسم القادمة. وهذا ما حدث بالضبط لأملاك آل نكد التي سيطر التجار من بيت مشاقة على مساحات كبيرة منها بذريعة وفاء الدين[57].

بقي أن نشير إلى ظاهرة التجار المحليين الذين شكلوا حلقة الوساطة مع التجار والرساميل الاجنبية من جهة، ومع الدوائر الاستعمارية لتلك الرساميل من جهة اخرى. فقد اتخذ بعضهم لقب قناصل فرنسيين (من آل الخازن والخوري وسرور وغيرهم) وانخرطوا مباشرة في المشروع الفرنسي الذي بدأ تنفيذه لاحتلال المنطقة مع حملة نابوليون على مصر. ولعبت البراءات دوراً هاماً في ايجاد قاعدة تجارية محلية للرساميل الخارجية. وساعد غياب الرقابة العثمانية على توزيع تلك البراءات على اخراج عدد وافر من الرعايا المحليين من دائرة الخضوع لاجهزة السلطنة وولاتها وانخراطهم الكامل في القنصليات الأجنبية كتراجمة وتجار محليين وغيرهم. «ففي عام 1793 وحده، زاد عدد «التراجمة» في حلب فبلغ 1500 ترجمان، مما اضطر السلطان إلى ارسال مندوب للكشف عليهم. فأبقى على ستة فقط وعاقب الباقين وحرمهم من البراءات»[58].

فإلى أي مدى كانت السلطنة العثمانية قادرة على فرض قوانينها وتنفيذها منذ

---

(57) م ن، ص 121.

(58) جب وبون: «المجتمع الإسلامي والغرب»، الجزء الثاني، ص 162.

مطالع القرن التاسع عشر، وبالتالي على الحد من تهافت الوكلاء المحليين، واغلبيتهم الساحقة من المسيحيين، على الارتماء في احضان القنصليات الاجنبية؟ لكن الجواب عن هذا السؤال يختصر تاريخ السلطنة في القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين. فلم تشهد فترة قوة إلّا شهدت على أثرها فترات انحطاط شديد وتفسخ. وبات السفراء الاجانب يلعبون دوراً أساسياً في تسيير شؤون السلطنة وتمزيقها والسيطرة على مواردها واحتكار مداخيلها.

وفي هذا الاطار يدخل ارتباط تجار الإمارة الشهابية، وهم تجار حرير بالدرجة الاولى[59]، وتجار المدن الساحلية في بيروت وطرابلس صيدا وصور، كحلقة ناشطة بدرجات متفاوتة حتماً، بعجلة الرساميل الخارجية في غياب كل تماسك طوائفي وحرفي في داخلها. فكانت هناك حرية كاملة لتلك الرساميل في غزو اقتصاديات الإمارة وسواحلها تمهيداً لتوسيع سوقها الرأسمالية إلى فلسطين والداخل السوري - العراقي. لعب التجار المسيحيون من موارنة وكاثوليك وارثوذكس في الإمارة وبيروت دوراً أساسياً في ارتباط الإمارة بعجلة الرساميل الخارجية، مع ابقاء حيز واسع لكثير من الاسر التجارية السنية في بيروت.

وكانت العائلات التجارية المحلية ركائز للتوسع الرأسمالي، ولا سيما الفرنسي - الانكليزي، نحو الداخل، فجنت ارباحاً طائلة من ذلك الارتباط وبدأت تدخل بوضوح في علاقات ذات طابع رأسمالي واضح.

ثانياً: بروز المنافسة المحلية للتجار الأجانب وموقف العثمانيين منها

اتخذ الفرنسيون حلب قاعدة لانطلاقتهم التجارية في المنطقة فكانت ابرز مراكزهم التجارية طوال سنوات في المشرق العربي.وقد جنى الفرنسيون اموالاً طائلة من المنطقة مما أثار عليهم حفيظة الحكام الاتراك من جهة والتجار المحليين من جهة اخرى. وكثيراً ما تعرض التجار الفرنسيون للبلص والنهب والاغتيال دون أن يكون بمقدور القناصل أن يقدموا لهم غير الاحتجاج على ما يحصل. ونظراً للضريبة المتدنية التي

---

(59) Dubar & Nasr, *Les classes sociales au Liban*, chap. IV, *«Remarques sur les origines de la bourgeoisie Libanaise 1840 - 1945»*, p.51-59.

كان التجار الاجانب يدفعونها لجمارك السلطنة، وهي 3% فقط، تجمّع لديهم احتياطي كبير من الاموال النقدية في فترة شهدت تكالباً كبيراً على هذه الاموال لشراء خلعة الإمارة والولاية وتقديم الرشاوى. كان الوالي يفتش عن المال اينما وجد. كان من الطبيعي أن تصادر منتجات الفلاحين والحرفيين والرعاة وغيرهم. لكن الولاة كانوا يخططون لإجبار التجار الاجانب على تقديم جزء من ارباحهم الكبيرة إليه لتمكينه من شراء منصبه مجدداً واعداً اياهم بتسهيلات اضافية[60].

ولدى عزل كل والٍ كان التجار الاجانب يسعون إلى التهرب من دفع الضرائب والاستعاضة عنها بالرشوة. كانت الرشوة مفتاحاً جديداً لنيل امتيازات هامة. لكن الباب العالي كان بسبب حاجته الماسة للنقود يدفع ولاته إلى التشدد مع التجار الاجانب ويجبرهم على تحصيل كميات نقدية وافرة منهم. وكان الباشوات من الولاة والحكام والامراء يلجأون إلى أساليب متنوعة، وبخاصة في فترات القلاقل، فيشجعون القبائل على غزو القوافل التجارية لإجبار التجار على مزيد من الدفع لحراس تلك القوافل الذين كانوا في النهاية من الولاة والحكام وأعوانهم[61].

بقيت حلب مدة طويلة أبرز المدن التجارية في المشرق العربي فامتد نفوذها إلى كثير من المناطق المجاورة. وساعد مرفأ الاسكندرون على تنشيط تجارة حلب واصبح محطة أساسية للتجار الفرنسيين والانكليز للقيام بالتصدير والاستيراد والترانزيت. فكانت سلع الشرق تمر عبر حلب إلى اوروبا، وسلع هذه الاخيرة تمر عبرها إلى الهند عن طريق بغداد والبصرة والخليج العربي. ارتبطت حلب بهذه المناطق عبر عشرات القوافل التجارية الناشطة في البر والمحمية من جماعات الاكراد. والتركمان وغيرهم[62].

وكانت طرابلس تلعب دوراً بالغ الاهمية في تجارة الاوروبيين منذ الحروب الصليبية. وقد عادوا إليها بعد دخول الاتراك مع تفضيل لحلب حتى اوائل القرن السابع عشر إذ زاد اهتمامهم بالمدينتن معا فاتخذ الفرنسيون لهم قنصلية متنقلة بينهما[63].

---

(60) Paul Massaon. «*Histoire du commerce français dans le Levant au XXVIIe siècles*, p.1 et 2. Cité par Homsy. Op. cit., p. 58.

(61) Homsy, op cit., p. 72.

(62) Homsy, op cit., p. 68.

(63) Homsy, Op. cit., p. 74.

اما صيدا فبرز دورها التجاري الناشط زمن فخر الدين مع انتعاش طرابلس زمن يوسف سيفا. وظلت صيدا مزدهرة طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر. وسمح فخر الدين للفرنسيين بانشاء مركز لهم في صيدا يكون تابعاً لقنصليتهم في حلب. وفي عام 1615 أنشأوا لهم قنصلية في صيدا.

وبدأت علاقة الطرابلسيين بالتجار الاجانب تسوء منذ أوائل القرن الثامن عشر. ففي عام 1708 حدثت صدامات دامية ادت إلى مقتل عدد من التجار الفرنسيين وسرقة سلعهم التجارية التي قدرت بحوالى 80 كيساً ذهبياً. كذلك فإن تقارير غرفة التجارة في مرسيليا تشير إلى أن صدامات دامية وقعت بين تجارهم واهالي صيدا، حتى أن تقريراً صادراً عن هذه الغرفة في عام 1657 يؤكد أنه «من المستحيل بقاءنا في صيدا مدة طويلة بسبب كثرة الرشاوى والبلص بحق القنصل والتجار على السواء. وحيثما حللنا نجد أنفسنا عرضة للسرقة والاختلاس»[64].

قد يكون في تلك التقارير بعض جوانب من الصحة، لكن غرفة التجارة في مرسيليا كانت تستغل كل حادث يتعرض له أحد رعاياها، من التجار وغيرهم، مهما يكن صغيراً، فتضخمه، وترفعه شكوى رسمية على الوالي، إلى السلطان بهدف نيل امتيازات جديدة وضمانات تزيد من نهبها للسكان المحليين.

كانت حصيلة احداث طرابلس إذ سارعت غرفة التجارة في مرسيليا إلى فتح قنصلية لها في طرابلس عام 1719 وعززت دورها التجاري فيها. فكتب باسيل حمصي متشفياً «لقد خرج الشرف الفرنسي مصوناً بعد هذه المحنة القاسية، وتعزز دور الفرنسيين في قلب العالم الإسلامي. بالمقابل دفع الطرابلسيون غالياً ثمن حماقتهم بحق التجار الفرنسيين، وذلك بدعم مباشر من الباب العالي الذي أصر على نصب ميزان العدل وتطبيق نصوص الامتيازات»[65].

لكن الصدامات كانت تتكرر دامية مع التجار الاجانب في طرابلس وصيدا وحلب ودمشق، الامر الذي يؤكد أن «الشرف الفرنسي» لم يكن إلّا منافسة حادة للتجار المحليين وبعض القوى المرتبطة بهم.

كانت هذه الصدامات ترتبط مباشرة بالوالي لتصل إلى السلطان. فالوالي هو الذي

---

(64) Homsy, op. cit., p. 96-97, d'après Archives de Marseille 15 Août 1657.

(65) Homsy, op. cit., p. 79.

يقدم الحماية للتجار أو يحرض عليهم. وهو الذي يحسم الصدام بين التجار والمرسلين الاجانب وبين التجار والرعايا المحليين. وكانت القاعدة الاساسية للحسم أن يكون البخشيش والرشوة سيد الموقف فتفتح كل الابواب وتجهز الجيوش لحماية التجار والمرسلين الاجانب ويوهب الكثير من الامتيازات الجديدة. ولما كان الباب العالي غالباً ما يقف إلى جانب التجار الأجانب في نزاعهم مع التجار والسكان المحليين، فإن حصيلة تلك المواقف كانت فرمانات متعددة تذكّر بالامتيازات الاجنبية وبضرورة حماية التجار والرعايا الاجانب باسم الصداقة القائمة بين السلطنة والدول الاوروبية[66]. وتزايدت تجارة الاجانب باستمرار بدعم مباشر من سياسة السلطنة، ولم تبدأ المنافسة معهم إلّا بظهور بعض الولاة والامراء المتمردين على السلطنة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر - من امثال ضاهر العمر وعلي بك الكبير واحمد باشا الجزار.

كانت علاقات ضاهر العمر بالتجار الفرنسيين حسنة في البداية واستمرت كذلك طوال عدة سنوات. وبسبب تمرده على العثمانيين بات امر تطبيق الاتفاقات بين السلطنة والدول الأوروبية في يده بالذات. استمر هذا الشيخ يجبي ضرائبه من التجار الاجانب كالسابق. لكنهم سرعان ما بدأوا يتحايلون على الخزانة ويقومون بعمليات غش وتزوير، كثيرة عرضتهم للقصاص[67]. وفي أثناء ادارة ضاهر العمر وادارة الجزار من بعده، وبدعم مباشر منهما، نشطت مجموعة تجارية هامة بزعامة ابراهيم الصباغ في عكا حاولت فعلاً تقليص تجارة الاجانب وتحويلها لمصلحة التجار بزعامة الصباغ وشركاه على أن تؤدي لخزانة عكا كميات وافرة من النقود[68]. وهنا يتضح جانب هام من السياسة الاستعمارية القائمة على التجارة ونهب السكان المحليين والتهرب من دفع الضرائب. «فقد أصاب الصباغ مباشرة مطعناً هاماً في التجارة الأجنبية اذ تناول مصدر الربح فيها بحيث حولها إلى الدولة التي هو مسؤول ماليتها، دون أن ينسى كيف يخصص لنفسه قسطاً كبيراً من الارباح»[69]. وابراهيم صباغ مسيحي كاثوليكي، وهو

---

(66) Homsy, op. cit., p. 99.

(67) Archives de Marseilles, Acre 27 Janvier, 1754.

(68) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الثاني، ص 242.

(69) Homsy, op. cit., p. 159.

مسؤول مالية ضاهر العمر، ثم الجزار، الذي كشف القناع عن فضائح التجار الاجانب، ولا سيما الفرنسيين منهم، كما فضح أساليب الاحتيال التي كانوا يلجأون إليها.

فكيف نظرت تقارير القناصل إلى هذا التاجر المسيحي الكاثوليكي ذي المركز المالي المرموق في ادارة الجزار، وكيف نظرت إليه الادارة العثمانية نفسها؟

ليس من شك في أن الإجابة عن هذين السؤالين مسألة هامة تبرز مدى دعم الادارة العثمانية للتجار المحليين وكيف انعكس هذا الدعم اقتصادياً على الداخل. لكن الدعم كان مؤقتاً. إذ سرعان ما قضت الضغوطات الأوروبية على كل مقاومة داخلية فأجبرت التجار المحليين على الارتباط التبعي بعجلة الرساميل الخارجية في الوقت الذي كانت فيه السلطنة العثمانية تسير نحو الانحطاط والتفسخ. ويقدم الصباغ نموذجاً لمسيحي كاثوليكي كان يعمل في ادارة الجزار مسؤولاً لمالية عكا بعد أن شغل المنصب عينه إبان ادارة ضاهر العمر.

كان ابراهيم الصباغ منظم المالية والتجارة الداخلية لضاهر العمر ثم للجزار. وتعتبر مدة توليه الادارة نموذجاً بالغ الدلالة على أهمية العائلات المسيحية في ادارة الشؤون التجارية والمالية في كثير من الولايات المشرقية. وقد لقي الصباغ الدعم الكامل من ضاهر العمر ثم من الجزار لمواجهة التجار الاجانب الذين شنوا حملات شرسة للقضاء على نفوذه وابعاده. ومن المحتمل أن يكون موت الصباغ، وموت كثير من آل السكروج ومشاقة وفارحي، قد تمّ بضغط مباشر من هؤلاء التجار وقناصلهم من جهة، وبسبب رغبة الولاة الملحة في السيطرة على الثروات الطائلة التي جنتها تلك العائلات التجارية والمالية من جهة اخرى.

يقول فولني في محاولة لاظهار تميز الصباغ النسبي عن الولاة العثمانيين وسياستهم تجاه التجار الأجانب وابراز مصادر غناه، وهي محاولة فيها كثير من النظرة الطائفية القائمة على مسيحية التجار وإسلامية الولاة، «لم يكن بمقدوره اعتماد اساليب الأتراك في الخوة والبلص، ولكنه لم يعدم وسائل الغنى السرية. فقد احتكر التجارة إذ كان وحده المخول بيع القمح والقطن إلى الخارج، وكذلك بعض السلع المصدرة، وهوالوحيد المخوّل شراء القماش والسكر وكثير من السلع الأخرى المستوردة»[70].

(70) Volney, «*Voyage en Egypte et en Syrie..*», *p. 365.*

هذا بالضبط السبب الاساسي لتذمر التجار الاجانب وهو ما يشير إليه باسيل حمصي بعبارة «لقد اصاب الصباغ فقتل التجارة الاجنبية ومصدر ربحها المباشر»[71].

كانت الشكاوى تتكاثر مع افتضاح التلاعب بالقوانين والتهرب من دفع الضرائب واعتماد الرشوة. لذا وقف الجزار بعنف في وجه هؤلاء التجار، ولا سيما الفرنسيين، وسارع إلى دعم مسؤول ماليته[72]. وتشكلت قوى تجارية من آل الصباغ والسكروج والقرداحي والقسيس وغيرهم من العائلات التجارية المسيحية التي أقنعت الجزار بتغيير الاسلوب القديم الذي اتبعه الولاة العثمانيون القاضي بفرض الخوة والبلص والمصادرة على التجار الاجانب مع ما يستتبع ذلك من تدخل الباب العالي لحمايتهم. وكانت الخطة الجديدة تقضي باستدرار الذهب التجاري إلى خزائن الوالي لا إلى خزائن التجار الاوروبيين. واقتنع الجزار بضرورة المتاجرة شخصياً أو عبر المجموعات التجارية المحلية[73].

بدأت تقارير غرفة تجارة مرسيليا تتكلم كالتالي: «لقد بات الجزار يشرف بنفسه على مبيع إنتاج المقاطعات الخاضعة له. وقد احتكر كل السلع المصدرة والمستوردة. وهو الذي يسيّر قافلة من المراكب البحرية إلى الموانيء الخاضعة له والموانيء العثمانية الأخرى، بحيث بات التجار الاجانب يتهيبون الالتقاء بها...» ويتباكى القنصل في نهاية تقريره على المقاطعات السورية والفلسطينية التي كانت «مصدر غنى عميم للتجار الفرنسيين الذي جمعوا منها ثروات طائلة بحيث سميت هذه المقاطعات الاراضي الموعودة وينتهي التقرير مطالباً بازالة الجزار[74].

لكن ازالة الجزار دونها صعوبات كثيرة بسبب نفوذه السياسي والعسكري، وبسبب دعم الدولة العثمانية له في وجه الاطماع الاجنبية. لكن تجربته بقيت يتيمة بعد تدخل سفراء الدول الاجنبية منذ مطالع القرن التاسع عشر لمنع قيام جزار جديد يشكل عقبة امام تطور رساميلهم وتجارتهم.

كانت نتيجة الصراع على النفوذ التجاري بين التجار الاجانب وابراهيم الصباغ

---

(71) Homsy, op. cit., p. 159.

(72) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الرابع، ص 53، 141، 288.

(73) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الثاني، ص 236.

(74) Homsy, *«Les Capitulations»*, p. 181- 182.

وما يمثله من قوى تجارية ومالية محلية مدعومة من الجزار، أن طُرد هؤلاء التجار والقنصل الفرنسي من صيدا وعكا. وعبّر احد التقارير عن عملية الطرد بما يلي «لا أستطيع أن أصف لكم مدى الاهانة التي ألحقها ابراهيم الصباغ بالفرنسيين...» وفي تقرير آخر إلى غرفة التجارة في مرسيليا «لقد أوقع ابراهيم الصباغ الامة الفرنسية كلها في مهانة عظيمة بعد اجبارها على الرحيل من صيدا وعكا»(75).

لقد انتقلت الزعامة التجارية إلى عكا مما يؤكد على أن تنفيذ الامتيازات الاجنبية، بما فيها التجارية، لم يكن يرتبط إلّا برغبة السلطان ومن يخولهم الصلاحيات من الولاة. أما حماية ملوك اوروبا للرعايا الاجانب أو المحليين، من تجار وغيرهم، فلا قيمة تاريخية لها. لذلك كثر الضغط على رأس الهرم السياسي، أي السلطان، في محاولة لانتزاع قرارات همايونية تقضي بحماية هؤلاء الرعايا، وبخاصة التجار والمرسلين، وازاحة كل العقبات الداخلية التي شكلها كثير من الولاة الأقوياء. ولم تمض مدة وجيزة حتى قام الجزار بضرب ابراهيم الصباغ وازالة ما يمثله من عقبات امام التجار الاجانب.

وهذا نموذج يحتذى في علاقة الولاة بمساعديهم الماليين، وفي علاقة السلطنة بولاتها الأقوياء. فالوالي يبطش بالمستشار القوي بعد مدة وجيزة، لأن طبيعة النظام السياسي السائد لا تسمح بابراز اكثر من رأس للجهاز المسيطر. وكان الاتهام بالبروز على حساب الوالي المدخل الدائم للتخلص من كل شخصية معارضة. كذلك كان يفعل السلطان مع ولاته. وأما المستفيد الاكبر من هذه التدابير فهم التجار الاجانب الذين تخلو لهم الساحة لفرض احتكارهم وزيادة رساميلهم، وربط أعداد متزايدة من الوسطاء المحليين بتجارتهم، وتفكيك البنى الاقتصادية العثمانية لمصلحة تغلغل الرساميل الأجنبية.

لكن التجار المسلمين في سوريا ومصر لم يشاركوا بنشاط في تجارة الاوروبيين بل تصدوا لها واعتبروها منافسة قاتلة لهم. ولقاء هذا الموقف كانت التجارة الأوروبية كلها ترسو بأيدي المسيحيين (الاوروبيين والمشارقة) واليهود. فكثرت المؤسسات التجارية الأوروبية، ونشط التجار اليهود في المشرق، والاقباط في مصر، والمسيحيين في دمشق وحلب، والأرمن في حلب وبغداد. ولم تعد التجارة الداخلية والتجارة

---

(75) Archives de Marseille. 1er. Août 1772, d'après Homsy, p. 160.

القائمة بين المناطق احتكاراً في أيدي التجار المسلمين. وبرز دور التجار السوريين المسيحيين، واليونانيين واليهود والارمن. وقبل نهاية القرن الثامن عشر، بدأت انتماءات التجار الدينية تكون دلالات خطيرة على الصعيد الاجتماعي. ورغم الجهود التي بذلها التجار الاوروبيون، وبخاصة الفرنسيون، لقصر التجار المحليين على أن يكونوا وكلاء، فإن كثيرين منهم أخذوا ينافسون في التجارة على النمط الأوروبي ولمصلحتهم الخاصة بعد أن رسخوا أقدامهم فيها، يساعدهم على ذلك انتسابهم إلى الحماية الأجنبية المعترف بها من السلطان.

ومنذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر اشتد نشاط التجار المسيحيين السوريين والارمن في المجالين الداخلي والخارجي، بعد أن ازداد شراء البراءات المزورة وانتساب عدد كبير من المسيحيين بالرغم من أنهم كانوا كتراجمة إلى القنصليات، معفين من الضرائب ويعملون في التجارة. وكانت للبراءات والحماية اثر فعال في تطور تجارة حائزيها اذ كانت تمنحهم الحق في اكتساب المزايا التي تكسبها امتيازات الاجانب للتجار الأوروبيين، وبخاصة الخفض النسبي للرسوم المفروضة على وارداتهم وصادراتهم، اي 3 بالمئة بدلاً من 10 بالمئة.

بهذه الوسيلة امكنهم أن يعرضوا اسعاراً اقل من تلك التي كان يعرضها منافسوهم المتمتعون بالجنسية العثمانية وأن يحصلوا قرابة نهاية القرن الثامن عشر على شبه احتكار لتجارة الجملة داخل السلطنة. يضاف إلى ذلك أن التجار المسيحيين في بلاد الشام استطاعوا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الحد من منافسة التجار اليهود لهم، وخاصة في مصر وجنوبي سوريا حيث ازداد عدد التجار المسيحيين بسرعة. وقد ساعدهم نجاحهم في السيطرة على التجارة المصرية على ترحيل عدد كبير من التجار اليهود منها، فحولوا جهودهم واستغلوا مناصبهم ونفوذهم لوضع العراقيل في وجه التجار الاوروبيين انفسهم. ومن المؤكد أن التجار المسيحيين كانوا وراء كثير من المغارم التي تعرضت لها الجالية الفرنسية في المنطقة. لكن حكم محمد علي قلص من نفوذهم بسرعة اذ احتكر تجارة الدولة لمصلحة الخزانة، في حين كان التجار الأوروبيون يؤسسون الشركات التجارية الضخمة، كشركة الهند الشرقية عام 1780، لتذليل جميع العراقيل التي تعيق سيطرتهم على المنطقة[76].

---

(76) جب وبوون، «المجتمع الإسلامي والغرب» الجزء الثاني، ص 160 - 163. ويؤكد فولني أن تجارة سوريا كانت بأيدي الفرنسيين واليونان والأرمن.

هكذا ساهمت العوامل الداخلية والخارجية في دفع التجار المسيحيين واليهود إلى مركز الصدارة في تجارة المشرق العربي ومصر. لكن تلك الصدارة التي بدأت بالارتباط الوثيق بالتجار والرساميل الاجنبية لم يكن بمقدورها تخطي ذلك الارتباط وما يرافقه من تبعية. فالمؤسسات التجارية الاوروبية الفخمة في القرن التاسع عشر، والمخططات الاستعمارية التي كانت ترافقها، جعلت الوكالات التجارية المحلية مجرد تابع للرساميل الخارجية لا منافسا لها. وقد ساعدت سياسة السلطنة العثمانية على جعل هذه الوكالات مراكز متقدمة للنفوذ الاستعماري في ارجاء السلطنة، وقوى داخلية محلية تنفذ مخططاته لقاء أرباح هامة تجبيها على هامش ارتباطها التبعي بالرساميل الخارجية.

سياسة الدولة العثمانية تسهل هيمنة التجار الاجانب

تميزت التجارة الاوروبية في المشرق العربي، منذ الفتح العثماني، بتطورها المتسارع الذي بلغ اوجه بعد ابرام الاتفاقيات التجارية التي سميت بالامتيازات الاجنبية. وكان تسارع نمو التجارة الاجنبية يتم على حساب سكان السلطنة العثمانية وتجارها، ولا سيما في مجال ضريبة الجمارك المخفضة. كان السلاطين يمنحون تلك الامتيازات بسخاء بالغ، مما دفع فولني إلى القول في عام 1788: «اذا استثنينا الباب العالي فإننا لن نجد قط حكومة تفضل تجارنا على تجارها وتطلب ضريبة من تجارنا لا تعادل 30 بالمئة مما تجبيه من تجارها المحليين»[77].

كانت الامتيازات مثل كرة الثلج المتدحرجة التي تكبر باستمرار. ومن الاسباب الأساسية لنمو تلك الامتيازات، إن التجار وقناصلهم كانوا في حالة تذمر وشكوى وإنهم كانوا يجعلون من كل حادثة صغيرة يتعرض لها احد تجارهم، مناسبة هامة لاستدرار عطف السلطان والتباكي امامه من كثرة الاعتداءات وتذكيره بفرمانات الحماية والرعاية. وكان ضغط السلطان على ولاته يزداد لاجبارهم على التقيد بتلك الامتيازات وتسهيل أمور التجار. وبلغ الامر بقنصل فرنسا في أن استحصل عام 1686 للمرة

---

(77) Volney, «*Voyage en Egypte et en Syrie*..», p. 382- 385.

الاولى في تاريخ السلطنة على خط شريف يقضي بحماية التجار الفرنسيين في صيدا «وبالزام الباشا فيها على ارجاع ما أخذه منا وحتى ما لم يأخذه وكان مجرد ادعاء باطل على الوالي قدمناه للسلطان»[78].

لقد ارجع والي صيدا بالفعل مبلغ 9600 قرش إلى الجالية الفرنسية في صيدا بتاريخ 12 آب/اغسطس عام 1686 بناء على الأمر السلطاني السابق. وكانت تلك الحادثة نموذجاً واضحاً لتأثير السفراء الاجانب على رأس الهرم السياسي العثماني الذي اكثر من هباته وحمايته للتجار الاجانب فأكثروا من نهب سكان السلطنة على اختلاف طوائفهم ومناطقهم. فقدمت الامتيازات للفرنسيين وسائر التجار الاجانب خدمات كبرى لا يقدر ثمنها إلّا بحجم الخسارة التي لحقت بالتجارة والتجار المحليين وبجماهير السلطنة. اما وجود بعض التجار المحليين الذين بدأوا بالارتباط المبكر بالتجارة الاجنبية فلا يغير من الواقع الذي جرّت إليه سياسة العثمانيين تجارتهم الداخلية والخارجية على السواء.

كانت الدولة العثمانية تمر بعد امتيازات عام 1740 بشكل خاص بمرحلة من الضعف والتفسخ وكثرة العصيانات المحلية. وكانت تبرز مع كل عصيان سلسلة طويلة من الامتيازات التجارية يقدمها العصاة للاجانب. وقد بدأ ذلك قبل عام 1740 بزمن طويل مع علي باشا جانبولاد وفخر الدين الثاني، واستمر مع ضاهر العمر وعلي بك الكبير والجزار وغيرهم. لذا تميزت التقارير المرسلة في هذه الفترة إلى غرفة تجارة مرسيليا بالاكثار من عبارات «التسامح» و«الصداقة» و«الود» الذي يكنه الولاة في المشرق للقناصل الاجانب وتجارتهم. وعلى سبيل المثال يقول احد التجار الفرنسيين، جوزف ارساي (Joseph Arsay)، «لقد ابدى الوالي صداقته وحمايته لكل الرعايا الفرنسيين، والبس القنصل الفرنسي القفطان المقصب علامة الرضا. وكانت تجارتنا تتم على احسن ما يرام بسبب التسهيلات الفائقة التي قدمها لنا»[79].

لكن هذا النموذج من الولاة لم يكن الغالب اذ بقيت اكثريتهم الساحقة تجد في التجار الاجانب مصدر نهب للسكان المحليين، وترى أنه لا بد من نهب هذا المصدر لتأمين خلعة الإمارة أو الولاية. وكان التجار يختزنون اموالاً طائلة يسيل لها لعاب

---

(78) Archives de Marseille, 3 Juin 1686, d'après: Homsy p 104.

(79) Archives de Marseille, 25 Mars 1742, d'après: Homsy p 107.

الولاة الذين كانوا يتبدلون بسرعة. وهذا ما يشير إليه القنصل الفرنسي في صيدا عام 1746، اي بعد اربع سنوات فقط من التقرير الاول. يقول غوتيه (Gautier) «لدى وصولي إلى صيدا، وجدت والياً فظاً إلى اقصى حد. ولم اشعر لديه بضرورة لشرح الامتيازات لأنه يرفض الحديث عنها بشكل قاطع. وقد عاقب ترجمان القنصلية بالجلد عدة مرات دونما سبب. ولذا ارسلت إلى الآستانة اعلمهم بتصرفات هذا الوالي واستبداده بالرعايا الفرنسيين والاجانب»[80].

بقيت الآستانة الدرع المتين للتجار الاجانب. ولم يكن تمرد الولاة المحليين سوى طفرات لا تدوم طويلاً ويعود بعدها اولئك التجار بامتيازات جديدة تضاف إلى رصيدهم السابق حتى إن بعض السفراء والقناصل الفرنسيين كان يؤكد في تقاريره. «إن السلطنة العثمانية مستعمرة فرنسية»، و«إن السلطنة العثمانية أكثر المستعمرات الفرنسية غنى». وقد احتجت غرفة تجارة مرسيليا في تقاريرها إلى ملوك فرنسا عندما طرحت قضية مساواة التجار الاجانب بالتجار الفرنسيين بقولها: «يجب النظر إلى المؤسسات التجارية في السلطنة العثمانية على إنها مستعمرات خاصة بنا دون سوانا»[81]. الامر الذي يؤكد مدى النفوذ التجاري الفرنسي الذي حظيت به تلك المؤسسات بدعم مباشر من السلطان العثماني والامتيازات التي منحها إياها.

كان بزوغ نجم الجزار اولاً، ومحمد علي ثانياً، ايذاناً بولادة قوى تجارية ومالية داخلية ذات قدرة على منافسة التجارة الخارجية وتوجيه ضربات شديدة إليها. وكان عدد من القوى التجارية المحلية ينتمي إلى الطوائف المسيحية من كاثوليك وموارنة وارمن واقباط وغيرهم. وتبعاً لنظام الملل العثماني كانت هذه القوى تنتسب إلى فئة الرعايا المحليين الذين يطالبون ملوك أوروبا بحمايتهم. فلم يخش التجار الأجانب وقناصلهم من مزاحمة تلك القوى بل كانوا يتخوفون من ولادة قوى تجارية إسلامية محمية من السلطان وولاته تقوم باحتكار التجارة وتوجيه ضربات أليمة إلى مصادر الربح السريع لهؤلاء التجار. وهذا بالفعل ما حصل على يد محمد علي باشا في مصر.

كانت تقارير القناصل الاجانب تشدد على ضرورة ازالة الجزار. ثم أخذ أصحابها

---

(80) Archives de Marseille. 26 Janvier 1746, d'après Homsy, p. 107.

(81) Homsy, «*Les Capitulations*», p. 186.

يتخوفون من قدرة محمد علي الجبارة على الاحتكار ويدعون إلى غزوه من الداخل عبر أعداد هامة من المستشارين. وكان الهاجس الاساسي الذي يؤلب سياسة أوروبا كلها على محمد علي يقوم على منع اي تقارب بين السلطان وواليه في مصر محمد علي الذي حاول بالحاح مستميت ارضاء ذلك السلطان، وتقديم الهدايا والضرائب إليه، وإعلان الخضوع له في حال القيام بنهضة شاملة تمنع سقوط السلطنة في أيدي الاوروبيين[82]. لكن قدرة محمد علي على التحكم بالتجارة في مصر لم تعط نتائج مماثلة في سوريا وسائر المقاطعات التي خضعت له، بل قامت فيها قوى تجارية ومالية وطائفية معادية لمشروعه التوحيدي ومرتبطة مباشرة بالاستعمار الخارجي. وجاءت تدابير السلطان العثماني لتدعم القوى الخارجية ضد محمد علي وما يمثله من قوى سياسية واقتصادية محلية تحاول تقليص النفوذ الخارجي لمصلحة القوى الصناعية والتجارية والزراعية المحلية.

نخلص إلى القول إن السياسة العثمانية قدمت في الآستانة القاعدة الاساسية لنمو الامتيازات الاجنبية وازدياد التجارة في ارجاء السلطنة بحيث لا يمكن فصل ذلك النمو والغنى الفاحش للتجار الاجانب عن الافقار والضعف الشديد للقوى التجارية الداخلية وجماهير السكان. واما موقع بعض التجار المسيحيين المحليين فكان سريع التذبذب. وقد حاول هؤلاء تقليد التجار الاجانب في الوصول إلى الغنى والربح السريعين. ولم يكن الانتساب إلى جنسية الاجانب مسموحاً به بادىء الأمر إذ كانت الدولة العثمانية ترفض رفضاً قاطعاً انتماء اي من رعاياها إلى التجار الاجانب وقنصلياتهم نظراً لما كان يتمتع به الاجانب من حماية خاصة واعفاء من ضرائب الجزية والخراج. ولذلك سارعت القوى التجارية المسيحية إلى دعم ادارة الولاة والقيام بالاعمال التجارية لمصلحتهم «دون أن تنسى كيف تخص نفسها بكميات كبيرة من الارباح»[83].

وبسبب الحملة الشرسة التي شنها التجار الاجانب وقناصلهم على الولاة الاقوياء ومن ارتبط بهم من العائلات التجارية والمالية ولا سيما في ايام الجزار، فإن

---

(82) الأب جوزف حجار، أوروبا ومصير المشرق العربي، حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية، مترجم، ص 35 - 62 - 71 - 83 - 185.

(83) Homsy, *«Les Capitulations»*, p. 34 et 159.

المكاسب الجديدة التي اضافها السلاطين العثمانيون لحساب التجار الاجانب جاءت تقضي على نفوذ الولاة، وتضع التجار المسيحيين على طريق التبعية الاقتصادية للغرب تحت ستار الحفاظ على امتيازاتهم وثرواتهم، اي تربطهم مباشرة بعجلة التجارة الاجنبية عبر القناصل والمؤسسات.

وبدأت تقارير غرفة مرسيليا تتحدث عن تدخل القناصل الفرنسيين لمصلحة تجار محليين من آل رزق الله وعازار وتعتبرهم معتمدين تجاريين لها في صيدا والناصرة، لا سيما بعد إقدام الجزار على ترحيلهم من عكا[84]. ويبدو أن تجربة اعتماد تجار محليين يمثلون المصالح التجارية الفرنسية قد نجحت في نهاية القرن الثامن عشر فجرى تعميمها في القرنين التاسع عشر والعشرين. وكانت الأغلبية الساحقة من هؤلاء المعتمدين تنحصر في الطوائف المسيحية ذات الصلات الوثيقة بالغرب عبر الارساليات والمدارس والمبشرين.

فالامتيازات الاجنبية التي بدأت تنازلاً بسيطاً من «ملك الملوك وسلطان السلاطين» للرعايا الاجانب سرعان ما اضعفت الدولة العثمانية وبدأت تفكك اجزاءها بعد أن نالت الدول الاوروبية تباعاً امتيازات كانت تتسع باستمرار حتى بات من السهل احصاء ما تبقى من سلطات للسلطنة على رعاياها، ومن الصعب الاحاطة بنفوذ الدول الاجنبية داخل هذه السلطنة. وبدأت مرحلة القوة السابقة للدولة العثمانية تتلاشى تدريجياً وتحل مكانها مراحل طويلة من الانحلال والتفسخ بحيث بات من المستحيل اعادة الهيبة إلى تلك الامبراطورية المترامية الاطراف التي اضحت رجلاً مريضاً تسعى الدول الاستعمارية إلى اطالة مدة احتضاره كي يتم لها اقتسام تركته بهدوء ودونما حروب. وقد لعبت الامتيازات الاجنبية دوراً اساسياً في ذلك التفسخ اذ حددت آفاق سقوط هذه الدولة الواسعة بجملة من الصعوبات كانت قد عجزت عن حلها، وهي:

- التفوق المادي الهائل بفضل الاكتشافات البحرية والثورة الصناعية وحركة الرساميل، وما قابله من بقاء الأنماط الإقطاعية والأنماط قبل الرأسمالية في مجمل إرجاء الدولة العثمانية والولايات التابعة لها بحيث باتت السيطرة مؤكدة لحيوية الرساميل الغربية والجيوش الداعمة لها في وجه الركود الاقتصادي والاجتماعي للسلطنة والقوى العسكرية المفككة الضامنة لها.

---

(84) Homsy, «*Les Capitulations*», p. 190.

- ازدياد الارتباط الرسمي العثماني بعجلة الرساميل الأجنبية وقيام كثير من رجالات السلطنة، المدنيين والعسكريين، بدور العملاء والسماسرة للشركات الأجنبية وتنفيذ رغبات الرأسمال المالي والصناعي الغربي في تشديد هيمنته بشكل حقوقي وثابت على كافة مقدرات السلطنة وولاياتها التي رهنت كثيراً من مصادر دخلها للدائنين الأجانب.

- محاولة كثير من الولاة العثمانيين والامراء المحليين التشبه بالولاة العثمانيين وطموحهم لاقامة علاقات مباشرة ووثيقة بالغرب الاستعماري والارتماء في احضان رساميله وتقديم كافة التسهيلات له وصولاً إلى الانفصال عن السلطنة العثمانية واقامة دويلات أو مناطق نفوذ مضمونة مباشرة من الغرب.

- اثبتت حروب الدولة العثمانية مع ولاتها في مطالع القرن التاسع عشر، لا سيما مع محمد علي والي مصر، عجزها الكامل عن مجابهة التحدي. وشنت الدول الغربية سلسلة من الهجمات الاستعمارية الناجحة على أطراف الدولة العثمانية فانتزعت كثيراً من ولاياتها ومهدت الطريق امام تفسخها الكامل وانهيارها في الحرب العالمية الاولى.

- وفي مقابل ازدياد القمع العثماني للقوى المنتجة المحلية ومحاولتها تحميل هذه القوى الضعيفة المردود مغبة فساد الادارة العثمانية وانتشار الرشوة والسمسرة على اعلى مستويات الدولة، كانت الدول الاستعمارية الغربية تلجأ إلى استغلال التذمر الفلاحي إلى اقصى الحدود وتمده بكافة وسائل الدعم والتأييد بحيث ضعف الولاء للسلطنة ضعفاً شبه كامل في جميع الولايات التي كانت خاضعة لها.

بعض الاستنتاجات

لم يبدأ تفكيك البنى الاقتصادية للسلطنة العثمانية في القرن التاسع عشر بل قبل ذلك التاريخ بكثير. واذا كان النمط التقليدي للإنتاج القائم على استغلال الارض والقوى المنتجة عليها عبر جهاز قمعي، ونظام ضرائبي شديد التعسف، وصراع مستمر للسيطرة على موارد إنتاجية ضعيفة بسبب سوء نظام الري والزراعة وفقدان التكنيك وغيرها، فإن ما تعرضت له القوى الحرفية والتجارية المحلية من دمار قد عرّض اعداداً كبيرة منها إلى الانحدار السريع نحو مصاف جماهير المزارعين والرعاة الفقراء. فقد تعرضت «الطوائف» الحرفية إلى ضغط شديد من الخارج بسبب المزاحمة غير المتكافئة مع السلع الاجنبية.

كانت الحِرف في الإمارة الشهابية حتى مطالع القرن التاسع عشر تقتصر على الدباغة، وصناعة الفخار، والحدادة، والبناء، والحياكة والنسيج، والصابون، والحرير[85]. وكانت هذه المؤسسات الحرفية ضعيفة البنية حتى إن مرض الطاعون عام 1812 أدى إلى اغلاق كثير منها بسبب اصابة العاملين فيها بهذا المرض الذي تكرر ظهوره عدة اعوام، ولا سيما عامي 1814 و1827[86].

يضاف إلى ذلك أن الحرف لم تكن قادرة على التطور السريع بسبب عدم الدعم المادي الكافي لها وغياب توظيف الرساميل فيها وانعدام الآلات الحديثة لإنتاجها. «فهذه الحرف تجمعات يقوم بها بعض سكان القرى والاماكن الصغيرة الذين يزاولون مختلف الاعمال لسد الحاجات المحلية... ويشتري هؤلاء الحرفيون المواد الخام بأنفسهم عادة من دمشق وطرابلس وبيروت. وكانت غالبية هؤلاء الحرفيين تزاول باستمرار هذه الحِرفة أو تلك وتملك في الوقت نفسه استثمارات زراعية. وكان العمل يجري غالباً بطلب من المستهلك»[87].

وفي مطالع القرن التاسع عشر تحول بعض الحرفيين، كما تؤكد سميليانسكايا، في النصف الاول من القرن التاسع عشر إلى منتجي سلع صغار، واخذت بعض القرى تتخصص في إنتاج حِرف معينة. «فزوق مكايل تخصصت بالحياكة والاحذية.. وكان سكان قرية بيت الدين يتجون الملابس لسكان الجبال، وحرفيو زحلة يصنعون الثياب والعباءات الصوفية، وحرفيو دير القمر يتفننون في صنع عباءات المشايخ الموشاة بالذهب والفضة.. وتخصصت راشيا الفخار بصناعة الفخار.. وبيت شباب بصناعة الاجراس.. وهناك اربع عشرة مصبنة تصدّر الصابون إلى مصر.. ولم يكن عدد العمال في اكبر هذه الحرف يتجاوز العشرة»[88]. اي إن السمات الرئيسية لتلك الحرف هي التفكك البنيوي، وضعف الرساميل الموظفة فيها، وتبعثرها في مناطق واسعة، واعتمادها على اسواق محلية ضيقة، وضعف التمركز العمالي فيها، وفقدان التماسك

---

(85) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الرابع، ص 372 و 378.

(86) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الرابع، ص 386 و440، والمجلد الخامس ص 119 و131.

(87) سميليانسكايا، «الحركات الفلاحية في لبنان..»، مترجم، ص 27 نقلاً عن الارشيف الروسي.

(88) م ن، ص 27 - 31.

الطوائفي الحرفي - الواضح في المدن الإسلامية الكبرى كالقاهرة ودمشق وبغداد وغيرها في داخلها. وكان عدد كبير من هذه الحرف مرتبطاً بصناعة الحرير ومشتقاتها، اي تابعاً منذ البداية لحركة الرساميل الخارجية التي تشتري إنتاجها. لكن تفكيك الحِرف داخل الإمارة الشهابية، لا يقدم اية اضافات علمية لدراسة تطور المجتمع في مقاطعاتها. فقد كانت تلك الحرف مفككة اصلاً وغير متماسكة ولا تشكل اي عائق في وجه الرساميل الاجنبية. وكانت الرساميل الخارجية تحاول غزو اقتصاد الإمارة لتعود فتغزو الداخل السوري والعراقي والفلسطيني حيث توجد طوائف حرفية متماسكة وقوية. ونذكر هنا، على سبيل المثال لا الحصر، أن طوائف الحرفيين في دمشق وحماه كانت متماسكة، عند قيام الانتداب على سوريا بكاملها.

ففي عريضة «إلى حضرة معتمد دولة فرنسا الفخيمة في دمشق» نقرأ النص التالي: «نحن الموقعين ادناه، ممثلو النقابات والحرف في دمشق، نحتج بكل قوانا على ما تقوم به حكومة الاحتلال الساحلية من الاعمال باضطهاد المؤمنين في الوطنية والجامعة السورية.

ونلفت انظاركم إلى الامر الاخير الذي اصدره الحاكم الاداري العام، المسيو كوبان، إلى خطباء الجوامع الإسلامية، بعدم ذكر اسم الشريف حسين في خطب الجمعة والدعاء الديني بعد أن اعترف مسلمو سورية كافة بسلطته الدينية فضلاً عن كونه احد الحلفاء الذين انقذوا سوريا بفضل جهادهم المشكور. فنحن لا يسعنا السكوت امام هذه الاعمال المناقضة لمبادىء حرية الاديان في العالم المتمدن، والتي تمثل لنا همجية القرون المتوسطة، بصورة لا تنطبق على مبادىء الحلفاء النبيلة. بل ندعوكم باسم المدنية والانسانية لان تناصرونا في وضع حد لهذه الاعمال الاستبدادية المجردة من كل صبغة قانونية، تحقيقاً لثورة الأفكار، وحفظاً لكرامة أمة وقفت في جانب الحلفاء اربع سنين دفاعاً عن حريتها وحرية العالم.

ونرجو أن تقبلوا احتجاجنا هذا لدولتكم الفخيمة في 10 من تموز/يوليو عام 1919»[89].

وقد وقع العريضة مندوبون عن الحِرف التالية:

---

(89) Archives de Ministère des Affaires Etrangères. Paris. Code Levant. Syrie- Liban. 1918-1020. Vol 43. p. 166.

حِرفة الصدف المصري، حِرفة الكراستجية، حِرفة الكندرجية، حِرفة المغربلين، حِرفة السروجية، حِرفة الصباغين، حِرفة البياطرة، حِرفة العلافة، حِرفة الحدادين، حِرفة الجيلاتية، حِرفة النشواتية، حِرفة الدباغين، حِرفة الفواضية، حِرفة المحابرية، حِرفة السمكرية، حِرفة الدهانة، حِرفة الفنادق، حِرفة اللحامة، حِرفة المنجدين، حِرفة الرواسة.

هذا بالاضافة إلى اسماء ثلاث حِرف لم نستطع قراءتها على العريضة وإلى تجار سوق الاورام.

اما عريضة اهالي حماه «لمعالي رئيس مجلس الشيوخ الافرنسي المعظم» فطويلة جداً نشير إلى بعض فقراتها فقط: «لنا الشرف، نحن الموقعون بذيل هذه العريضة، بصفتنا التمثيلية للاكثرية الغالبة على العلماء والملاك والزراع والتجار وارباب الصنائع القاطنين في مدينة حماه... قررنا رفع احتجاجنا على إقامة حدود ما بين منطقة العلويين ولواء حماه وفقاً لقرار المفوضية الفرنسية.. إن زرّاع هذه القرى يرتبطون بأجمعهم بمدينة حماه بعلاقات تجارية واقتصادية وصناعية ولا يكفيهم أن يعيشوا بدون هذه العلاقات ولا باستطاعتهم التعويض عنها بعلاقات بمدينة أخرى لأسباب كثيرة».

18 كانون الثاني/يناير عام 1922 مئات التواقيع»[90].

يعبِّر هذان النموذجان في الواقع عن أهمية الحِرف أو طوائف الحِرف في المدن الإسلامية. وقد درسها كاتبا «المجتمع الإسلامي والغرب» بدقة كبيرة. وكانت الطوائف الحرفية المتماسكة دوماً أحد الأهداف الرئيسية للرساميل الاجنبية الساعية إلى تفكيكها لما تشكله من عائق كبير أمام تغلغلها في المنطقة. فالطوائف الحرفية لم تكن مجرد مؤسسات لإنتاج سلع معينة للسوق الاستهلاكية المحلية، بل كانت نظاماً اجتماعياً شديد التميز والتماسك في المدن الكبرى. وقد اتسمت بكثير من سمات المقاومة الوطنية، بمفهومها الإسلامي، لكل أشكال الغزو الخارجي، سواء أكان عسكرياً أم تجارياً.

وبقدر ما كان ذلك النظام الطوائفي - الحرفي شديد التماسك في الداخل السوري - العراقي، كان وجوده هامشياً على امتداد السواحل التابعة اليوم للبنان. فبيروت

(90) Ibid. p.167-168.

مثلاً، كانت مرفأً صغيراً في نهاية القرن الثامن عشر إذ لم يكن عدد سكانها يتجاوز 6 آلاف نسمة عام 1782.

ثم ارتفع عددهم إلى تسعة آلاف فقط عام 1831، وإلى 27 ألفاً عام 1847، وإلى 40 ألفاً عام 1861، وإلى 100 ألف عام 1885، وإلى 200 ألف - مع ضواحيها، عام 1915»[91].

لقد كان تطور بيروت بفعل الازدهار التجاري المرتبط بالغرب وما رافقه من صدامات دموية أدت إلى النزوح من الجبال المحيطة إلى بيروت . ولم يكن فيها نظام طوائف حرفية متماسكة. ومع تزايد عدد سكان بيروت بدأت صيدا تتحول إلى بلدة صغيرة بعد أن كانت ولاية كبيرة. وساعدت تدابير ضاهر العمر والجزار على الوصول إلى تلك النتيجة بعد أن أصبحت عكا مركزاً للولاية فتحول قسم كبير من التجارة إلى بيروت وتقلص عدد سكان صيدا في أواسط القرن التاسع عشر إلى 6 أو 7 آلاف نسمة فقط مع ارتباط شبه كامل ببيروت وتجارتها. كذلك كان وضع طرابلس التي تحولت من ولاية كبيرة إلى ملحق لولاية بيروت، مما يؤكد غياب النظام الطوائفي والحرفي من هذه المدن التي تحولت إلى أمكنة سكن للتجار ولبعض الحرفيين والمزارعين. ومن الواضح أن الفئات الطائفية المسيحية في هذه المدن كانت تتعاطى التجارة بالدرجة الاولى وتجني ثروات طائلة منها. فمنذ اواخر القرن الثامن عشر تشير تقارير الفرنسيين إلى «غنى الارثوذكس الناجم عن التجارة في طرابلس». وإلى تعاطيهم «الربا والاقراض بفوائد كبيرة»[92]. وإلى ازدهار التجارة في بيروت وارتباط اعداد كبيرة من المسيحيين بالتجارة الاجنبية، وإلى أن هذه المدينة «اصبحت المركز الاساسي للسلع الاوروبية في عام 1840»[93]. وإلى أن تجار بيروت كانوا يعقدون سنوياً صفقات قيمتها بضع عشرات من ملايين القروش... وكانت مداخيلهم تفوق أحياناً الريع العقاري الذي كان يجنيه اغنى المقاطعجيين. وكان الحرير مصدر الغنى الأساسي في الجبل وبيروت، وكذلك كانت المجوهرات والنقود المعدنية... وفي الاربعينات والخمسينات من القرن التاسع عشر اصبح المجال الاساسي لاستثمار رأس

(91) D. chevallier, *La Société du Mont Liban...* p.52.

(92) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الرابع، ص 95 و99.

(93) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد السادس، ص 182.

المال التجاري شراء الخامات الزراعية المخصصة للتصدير إلى أوروبا، ولا سيما الحرير وكان يقوم بهذه الصفقات عملاء تجار بيروت، والتجار الريفيون، وتجار المدن الصغيرة الذين غالباً ما كانوا يقومون بدور الوسطاء لدى تجار بيروت. وتخصص تجار زحلة بشراء القمح والمواد الغذائية واشتروا القطعان من ولايتي حلب ودمشق. وكان كثير من هؤلاء التجار الزحليين يشتغلون باموال مقترضة من تجار بيروت. وكان هؤلاء بدورهم يجنون الربح الاعظم في مجال التصدير والاستيراد ويستثمرون اللبنانيين بجشع، ويقرضونهم الاموال لقاء فوائد باهظة. وكان تجار بيروت مرتبطين في الوقت نفسه بعلاقة تبعية للشركات التجارية الاوروبية. مع الاشارة إلى أن بعض آل الدحداح كانوا مقيمين في مرسيليا ولندن وباريس، وكانوا يقومون بعمليات تجارية لحسابهم[94].

إن مقارنة بسيطة بين هذا النمط التجاري الذي انتعش في القرن التاسع عشر في بيروت وبعض المدن الاخرى، وما كان سائداً من أنماط أخرى في الارياف، ولا سيما النمط البضائعي القائم على التجارة بالتبادل العيني، توضح حصول تفكك كبير في نمط التبادل العيني القائم على مقايضة سلع بأخرى. «فيبادل القمح والفاصوليا بزيت الزيتون. وتبادل القضامة والفستق بالحديد والنحاس. وتبادل الاحذية والقماش والقباقيب بالحبوب وزيت الزيتون»[95].

وظهرت بعض السمات الجديدة في التجارة، كاستخدام النقود الورقية، وتوظيف الرساميل، بالاضافة إلى الربا والتسليف والقروض، والاتجار بالنقود، وادخال المصانع الحديثة لحل الحرير، وظهور فئة من الوسطاء التجاريين في الداخل والمدن، وظهور المصارف والبيوتات التجارية... الخ. ففي حين حملت مطالع القرن التاسع عشر رفض الجزار للامتيازات الاجنبية والتملص من تطبيقها والسعي الجدي للتضييق على التجار الاجانب، ورفض مصطفى بربر متسلم طرابلس تطبيق تلك الامتيازات[96]، ألغت مرحلة الحكم المصري تلك الامتيازات عملياً وابدلتها باحتكار مباشر لكثير من السلع المنتجة محلياً، ولا سيما الحرير. واحتكر الامير بشير لنفسه

---

(94) سميليانسكايا، المرجع السابق، نقلاً عن الارشيف الروسي، ص 18 - 20.

(95) أنيس فريحة، حضارة في طريق الزوال..، ص 32 - 33.

(96) م ن، الوثائق، المجلد الرابع، ص 53 و141 و288 و408.

بيع الصابون في كافة ارجاء الإمارة[97]، كما احتكر بعض الولاة تجارة الملح[98].

وبدا واضحاً إن احتكار الفرنسيين لتجارة المنطقة قبل مطالع القرن التاسع عشر بدأ يتعرض لضغط شديد من جانب الانكليز والهولنديين والروس والاميركيين. «فحتى عام 1799 لم يكن في ولاية طرابلس اي مصرف لتسليف النقود خلا المصارف الفرنسية. وكان يقوم بمعظم تجارة هذه الولاية تجار فرنسيون تابعون لغرفة التجارة في مرسيليا»[99]. «وحتى 1812 لم يكن يستخدم في طرابلس اي نقد ورقي بل كانت العملات الذهبية والفضية والنحاسية الصادرة عن السلطان، وعملات البندقية وهولندا واسبانيا اكثر العملات تداولاً. ولم يكن في هذه المدينة اي مصرف بالمعنى العلمي لهذه الكلمة. وكانت القوافل وسيلة التجارة الوحيدة بين طرابلس وكسروان، وطرابلس وحلب، وطرابلس ودمشق، وطرابلس وحمص، وطرابلس وبيروت. وكانت قوافل الجمال تتألف عادة من 7 أو 8 رؤوس وقافلة البغال تصل إلى عشرة...»[100].

ومنذ عام 1824 بدأ الدور التجاري الفرنسي بالتقلص لمدة طويلة بعد عدول الفرنسيين عن شراء الحرير[101]. وجاءت تدابير محمد علي عام 1832 تحد من قدرة التجار الاجانب على الحركة اذ انتشر احتكار الدولة في معظم المجالات الإنتاجية[102]. لكنه سرعان ما اضطر إلى التخفيف من تلك القيود على التجار الاجانب فأعفاهم من الاحتكار عام 1836[103]. ونشطت تجارة الانكليز في المرحلة اللاحقة بعد تقربهم الشديد من السلطنة واصدار اتفاقية بلطي ليمان التجارية معهم عام 1838 وهي الاتفاقية التي سحقت إنتاج السلع المحلية وعززت مواقع الانكليز، فتاجروا بالذهب ونقلوا كميات كبيرة منه إلى الخارج. وارتفعت الاسعار بشكل هائل رافقها ثبات في اسعار الحرير وزيادة في اسعار جميع السلع المستوردة وفي الضرائب والجمارك. وتشير كتب المؤرخين إلى سنوات هذه المرحلة دوماً بعبارة «وحدث بها

---

(97) م ن، الوثائق، المجلد الخامس، 365.

(98) م ن، الوثائق، المجلد الرابع، ص 380.

(99) م ن، الوثائق، المجلد الرابع، ص76.

(100) م ن، الوثائق، المجلد الرابع، ص390- 403.

(101) م ن، الوثائق، المجلد الخامس، ص 52.

(102) م ن، الوثائق، المجلد الخامس، صفحات 223 و254 و257 و261.

(103) م ن، الوثائق، المجلد الخامس، ص 349.

غلاء عظيم»[104]. وكانت هذه الاتفاقية، وتدابير محمد علي وبشير الثاني، من الاسباب العميقة التي فجرت الصدامات الدموية في اواسط القرن التاسع عشر.

أما على صعيد التجارة الداخلية فقد ظلت تقوم في كل منطقة اسواق اسبوعية يتم فيها تبادل البضائع الواردة من الأرياف المجاورة. وتحولت تلك الاسواق تدريجياً إلى مدن تجارية هامة كالنبطية ودير القمر وزحلة وغيرها. وكانت تجارة الجملة وعمليات التصدير والاستيراد الكبرى في الخانات الغربية داخل المدن ثم تحولت بمعظمها إلى بيروت منذ اواسط القرن التاسع عشر.

ولعل أبرز معيقات تطور التجارة الداخلية كان يكمن في تأخر وسائل النقل وعدم طمأنينة المسافرين بسبب غزوات البدو وقطاع الطرق واللصوص بالاضافة إلى الفقر العام السائد بين جماهير السكان نظراً لكثرة الضرائب والبلص والخوة. وكانت القوافل التجارية الداخلية، قوافل الجمال والبغال والحمير، أفضل الوسائل لتبادل السلع ونقلها بين المراكز التجارية على الساحل وفي الداخل. وكانت سلع الحرير والتبغ والفواكه والحبوب والصمغ والقطن والماشية والخضار وغيرها ابرز انواع الصادرات من الداخل إلى الخارج، في حين كانت الواردات تقوم على السلع المصنعة والثياب والبن والسكر والأخشاب والورق وغيرها.

«كان جميع الحجاج يقومون بالتجارة في طريقهم إلى الحجاز وفي عودتهم منه. فكانوا ينقلون السلع من بلادهم ويبيعون معظمها أثناء الرحلة، ويعودون بسلع جديدة يبيعونها في طريق عودتهم. وكانت هذه التجارة تعود بالكثير من الربح على كل من سوريا ومصر. وكانت سوريا، وبخاصة دمشق، تجني ارباحاً اكثر، اذ أن القافلة السورية كانت في المقدمة من حيث حجمها واهميتها. وهذا ما وضع اسس الرخاء الاقتصادي الذي تمتعت به دمشق في العصر العثماني.. وبالرغم من أن التجار لم ينجوا بأي حال من الابتزاز والمغارم، فإنهم كانوا يكوّنون قطاعاً من المجتمع الإسلامي ينعم بالثراء والاحترام»[105].

ويصف فولني في اواخر في القرن الثامن عشر مرافىء الساحل السوري بقوله: «لا تجد فيه مرفأ تستطيع سفينة حمولتها اربعمئة طن أن ترسو فيه. وارصفة الموانىء الباقية

---

(104) م ن، الوثائق، المجلد السادس، ص 313 و394. والتاسع، ص 160 - 162.

(105) «المجتمع الإسلامي والغرب»، الجزء الثاني، ص 150 - 151.

حتى الآن معرضة للاعتداءات المتكررة، اذ لا حصون تحميها. فقرصان البحر كانوا يدنون من تلك الأرصفة وينزلون إلى البر، ويضمون ما استطاعوا، وما ذلك إلّا لأنه لم يكن هنالك ما يصدهم»[106].

بالمقابل تصف تقارير من الأرشيف الفرنسي، والأرشيف الروسي مؤسسات مالية كبيرة في بيروت في اواسط القرن التاسع عشر. وهذا يؤكد على أن أواخر القرن الثامن عشر واواسط التاسع عشر شهدت ضغطاً خارجياً متزايداً كانت تشنه التجارة الأوروبية على التجارة الداخلية ونظام الطوائف الحرفية. فكانت السلع المحلية تستبدل بالبضائع الأوروبية المستوردة في اطار عجز التجارة المحلية الواضح عن المنافسة بسبب المزاحمة الخارجية غير المتكافئة وتشجيع السلطنة لها وتعاطي معظم الولاة الأعمال التجارية على حساب السلع المحلية وصانعيها.

والملاحظة الأساسية هنا أن السلع المستوردة من الخارج لم تكن تعود بفوائد كبيرة على التطور الاجتماعي للولايات المشرقية اذ كانت تقتصر بمعظمها على المواد المصنعة والبضائع الكمالية للأغنياء، في حين كانت الصادرات تؤثر على عمل الصناعات المحلية لأنها تحرمها من مواد خام كثيرة[107]. كذلك كان هبوط قيمة النقد باستمرار يزيد من صعوبات التجارة الداخلية والصناعات المحلية. وكان من أبرز أسبابه أن كميات كبيرة من الذهب والفضة الموجودة في الداخل كانت تنتقل إلى الخارج ثمناً للسلع المشتراة من اوروبا في اطار ميزان تجاري يجعل قيمة الصادرات بالعملة الذهبية ضعيفة جداً اذا قيست بحجم السلع المستوردة وأسعارها الباهظة. وعلى قاعدة الاختلال الكامل بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات كانت الولايات المشرقية تفتقر بسرعة مذهلة إلى النقود الذهبية والفضية التي راجت تجارتها كثيراً بعد توقيع اتفاقية بلطي ليمان عام 1838 بين الانكليز والعثمانيين التي شكلت ضربة أليمة لتطور الصادرات المحلية طوال القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين. وجاءت مرحلة الانتداب تنسج على ذلك المنوال: مضاربات نقدية، وإبدال النقد المعدني بنقد ورقي دون تغطية مالية، وضرب الصادرات، وإغراق السوق بالسلع الأجنبية، وضرب

---

(106) فولني، رحلة إلى سوريا ومصر وبر الشام، مترجم، ص 91-93.

(107) بقي هذا الواقع طوال القرن التاسع عشر، واستمر حتى مطالع القرن العشرين.

Richard Thoumin, «*La géographie humaine de la Syrie central*», p. 95, 203, 330-340.

المؤسسات الحرفية، وتحويل أساليب الإنتاج إلى النمط الرأسمالي على حساب دمار القوى المنتجة الزراعية والحرفية لمصلحة الرساميل الخارجية وبعض المؤسسات المرتبطة بها في الداخل[108].

لقد لعبت التجارة دوراً اساسياً في تهديم جانب من علاقات الإنتاج المقاطعجية السابقة وربطت مقاطعات الإمارة الشهابية بعجلة الرساميل الخارجية، وبخاصة رساميل الحرير، منذ وقت مبكر. وظهرت على هذا الأساس قوى طبقية ذات انتماء تجاري، ولكنها حافظت على قاعدتها المقاطعجية السابقة، أي على ارتباطها بالأرض. فبدأ ارتباط تلك القوى بالرساميل الفرنسية منذ القرن التاسع عشر اشد منه بغيرها. ومن ابرز نتائج ارتباط السوق المحلية بالرساميل الخارجية قيام مصانع يدوية ثم مصانع آلية اجنبية لغزل الحرير وصناعة التبغ. وكانت ولادة هذه المصانع بداية حقيقية لولادة يد عاملة صناعية بالرغم من بقاء ارتباطها بالإنتاج الزراعي أو الحرفي. وساعدت تلك المصانع على ادخال اعداد كبيرة من اليد العاملة النسائية في الصناعات البيتية إلى المصانع الأجنبية في مجالي الحرير والتبغ.

لكن وصاية القوى المقاطعجية المباشرة على مصادر الإنتاج، أي على الأرض وزراعة التوت وإنتاج الحرير، وعلى تلك المصانع البيتية أو الأجنبية في مقاطعاتها، جعلت تلك القوى تستفيد كثيراً من المردود النقدي المباشر لهذا الإنتاج. فترك قسم من ابناء العائلات المقاطعجية الريف وانتقلوا إلى المدينة، وبخاصة إلى بيروت، وقاموا بدور الوساطة بين الفلاح والرأسمال الأجنبي. فشكلت هذه القوى، بالاضافة إلى قوى تجارية متعددة الانتماء والاتجار بالتسليف والربا والحرير وغيره من السلع، نواة الطبقة البورجوازية التي بدأت تصوغ لنفسها مفاهيم غريبة على غرار صعود البورجوازيات في اوروبا. واشتقت لنفسها مفاهيم «الأمة اللبنانية» و«القومية اللبنانية» و«الشعب اللبناني» وغيرها، ومع قيام الارتباط التجاري بالغرب وظهور الحاجة الماسة لولادة «دولة لبنانية قومية مستقلة» مرتبطة بالغرب.

ولما كانت تلك القوى الاقتصادية تحمل شعارات ذات انتماء طائفي، ماروني وكاثوليكي بشكل خاص، فإن تلك المفاهيم نفسها اتخذت وجهاً طائفياً يوحي بأنها

---

(108) مسعود ضاهر: تاريخ لبنان الاجتماعي، الباب الثاني، الفصل الثاني، ربط الاقتصاد اللبناني بعجلة الفرنك الفرنسي، ص 119-142.

صيغت خصيصاً لهذه القوى الطائفية دون سواها ولأنها تبرير للارتباط السياسي بالغرب والذي بدأت ولادته الحقوقية مع قيام متصرفية جبل لبنان.

فالارتباط التجاري بالغرب ورساميله ومفاهيمه البورجوازية كان الأساس الثابت لولادة مفهوم «الوطن اللبناني المستقل» الذي اتخذ وجهاً مسيحياً وحيد الجانب بسبب تركيبة النظام الطائفي - الطبقي اللبناني منذ اواسط القرن التاسع عشر. وذلك في اطار إسلامي عام يدعو لتمسك السنّة خاصة، وسائر المسلمين عامة بوحدة الامبراطورية العثمانية والابقاء على الارتباط الدائم بها ضمن جامعة إسلامية واحدة ينال العرب فيها حصتهم السياسية الكاملة على قاعدة اللامركزية السياسية والمصالح المشتركة مع الأتراك. فمصالح القوى الطبقية الإسلامية، ولا سيما التجارية والطوائفية الحرفية، كانت اقل ارتباطاً بالغرب الرأسمالي في القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين. ولذا لم تتحمس القوى الطبقية الإسلامية لفكرة «الوطن اللبناني» التي بدت فكرة مسيحية خالصة بعد أن اثبتت المتصرفية تطوراً هاماً في جميع المجالات لمصلحة القوى الطبقية المسيحية وتميزها داخل المنطقة. لكن جماهير المتصرفية كانت، كجماهير القانمقاميتين وسائر الولايات العربية المشرقية، تنتقل من هيمنة مقاطعجية مشرقية إسلامية إلى هيمنة غربية «مسيحية» ذات وجه رأسمالي واضح.

وجاء «تحررها» على غرار «تحرر» الفلاحين الفرنسيين الذين وعدتهم الثورة البورجوازية الفرنسية الكبرى «بالحرية والاخاء والمساواة» عام 1789. فالمقاطعجية المشرقية في نمط الإنتاج الآسيوي كانت تستولي على ثلاثة اخماس الإنتاج الزراعي تقريباً باسم الضرائب المباشرة والبلص والخوة والمعايدات والسخرة وغيرها. واما الرأسمالية الحديثة فاستولت على اكثر من تلك النسبة لكنها كانت ترفع عن الانسان صفة التبعية المطلقة للأرض «وتحرره» من العبودية السابقة للإنتاج الزراعي لتقذف به إلى عبودية رأس المال.

علماً أن النظام الطوائفي الحرفي المتماسك في المدن السورية جنّب سكان تلك المدن والقوى الفلاحية المرتبطة بها مخاطر الارتماء في احضان الربح السريع المرتبط بعجلة الرساميل الخارجية، كما جنّب سكان تلك المدن خطر المجاعة والأزمات الاقتصادية الحادة والنزوح أو الهجرة إلى الخارج تفتيشاً عن لقمة العيش. مع ذلك، لم يكن في مقدور ذلك النمط الطوائفي المتماسك الصمود طويلاً أمام النمط الرأسمالي الوافد إلى المنطقة بكميات هائلة من السلع والرساميل والمصارف والاحتكارات والاتفاقيات التجارية والضغط العسكري المباشر. وكان النمط الطوائفي

الحرفي يقاوم بعنف تفكيكه وقذف آلاف الحرفيين في أحضان البطالة. وقد استطاعت هذه المراكز الحرفية أن تشكل قاعدة أساسية من قواعد المقاومة الوطنية للاستعمار الخارجي ورساميله وعساكره وثقافته وارساليته.

وبالمقابل، كانت المدن الساحلية كبيروت وطرابلس وصيدا، وكذلك الإمارة الشهابية وما تبعها بالوراثة أو بالالتزام تدخل في مجال الربح السريع والارتباط بالغرب وتجارته ورساميله وارسالياته. وتحولت بيروت بسرعة إلى احد ابرز مراكز الرساميل الأجنبية في المنطقة، وانتعش فيها وفي جوارها كثير من المشاريع ذات النمط الرأسمالي الواضح. وتشكلت في داخلها فئة التجار الوسطاء والسماسرة والصيارفة والمضاربين وغيرهم. وتغلغلت فيها الرساميل الأجنبية بسرعة فائقة فمدت نفوذها إلى سائر المدن المجاورة. لذا، فالكلام على مقاومة بعض الزعامات الإسلامية في مدينة بيروت لغزو الرساميل الأجنبية وعساكرها في مطالع القرن العشرين لا يجد الكثير من الوثائق الرصينة لإثباته. فهذه الزعامات قد تربت في احضان الغرب ومدارسه، وثقافته وارسالياته، وتجارته ورساميله، وذلك رغم بقاء مدينة بيروت خارج اطار المتصرفية. ولم تكن تلك الزعامات، ومعظمها من التجار الوسطاء الذين لا يمتون إلى الطوائفية الحرفية وايديولوجيتها المناهضة للاستعمار بصلة، غريبة عن اهداف المخطط الفرنسي والانكليزي الجاري تطبيقه في المنطقة سنداً للتحليل التاريخي العلمي. ولم تلبث أن اندمجت بجميع مؤسسات الانتداب البرلمانية والادارية وغيرها. ولم يمضِ زمن طويل حتى شكلت ثنائية الميثاق الوطني الطائفي لعام 1943، فالميثاق الوطني جعل من البورجوازية الإسلامية درع الاستقلال اللبناني وقد دافعت عن الصيغة والوطن والدور التجاري والتعليم الخاص وغيرها من الشعارات التي كانت حكراً على البورجوازية المسيحية، حتى الاستقلال[109]..

(109) مسعود ضاهر: «لبنان، الاستقلال، الميثاق والصيغة»، الذي نعتبره مرتبطاً عضوياً بدراسة «المسألة الطائفية اللبنانية».

الفصل الثالث

الطائفية السياسية في إطار هيمنة النظام المقاطعجيّ والهجوم الاستعماريّ لتفكيك بُنى السَلطنَة العثمانية: نموذج الإمارة الشّهابيّة

الهجوم الاستعماري لتفكيك بنى السلطنة العثمانية

بعد أن عرضنا لنماذج من التفكيك على المستويين الاقتصادي (الامتيازات) والطائفي (نظام الملل) نحاول تقديم صورة سريعة لفهم الاسباب العميقة لبروز الطائفية السياسية في اواسط القرن التاسع عشر مع قيام نظام القائمقاميتين. وقد اقترن بعاملين اساسيين:

- الهجوم الاستعماري الخارجي على قاعدة نمط إنتاج رأسمالي واضح يسعى لغزو العالم وتوحيد سوقه الرأسمالية.

- تفكيك بنى المجتمعات المعرضة للهجوم، ومنها السلطنة العثمانية، واستخدام البنى التقليدية القديمة مدخلاً إلى ذلك التفكيك وإلى تحقيق مشروع السيطرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية على السلطنة وولاياتها.

ولعبت المجالس الطائفية السياسية في اواسط القرن التاسع عشر واستمرارها في نظام القائمقاميتين والمتصرفية ولبنان المستقل كإحدى الركائز الاساسية للنظام الطائفي الطبقي المسيطر في لبنان.

أولاً: تفكيك الجهاز الاداري العثماني

نظراً لاتساع رقعة السلطنة كان لا بد من تقسيمها إلى مناطق ادارية يعين عليها

ولاة تخضع لهم جميع السلطات المحلية بوصفهم ممثلي السلطان. ولم يكن هؤلاء قادرين على حماية انفسهم من العزل والتبديل.

وبالرغم من صلاحياتهم المطلقة فإن السلطان كان يعين موظفين لا يخضعون لهم بل يراقبون اعمالهم، كالدفتردار وقاضي القضاة ومن يتبعهما من محتسبين وكبار المشايخ وممثلي الطوائف غير الإسلامية. كان الدفتردار وقاضي القضاة يتمتعان بحق ارسال احتجاجات وعرائض مباشرة بحق الوالي إلى اسطمبول. وكثيراً ما أدى الاحتجاج إلى عزل ذلك الوالي. ولذا لم تكن علاقات هؤلاء جيدة بل كانت علاقات تناحر وتنازع على الصلاحيات. وهنا يكمن سبب اساسي في تفسخ الادارة العثمانية.

وجاءت تنظيمات السلطان سليم وابنه سليمان لتؤكد على بقاء الولايات العربية على سابق عهدها، في ظل الإدارة العثمانية الجديدة مع الاعتراف الكامل بسيادة السلطنة. واذا كان طابع المحافظة قد لعب دوراً ايجابياً في البداية، فإنه غدا عقبة اساسية في طريق التطور، نظراً للجمود القاتل الذي كان يرافق تطبيقه. وهذا عامل آخر في اضعاف الادارة العثمانية.

«كانت العادة المتبعة حتى الربع الاخير من القرن السادس عشر أن يستمر الاشخاص المعينون في شغل وظائفهم لمدد طويلة. فكانوا يبقون فيها حتى يُرقّوا إلى وظائف أعلى أو يضطروا إلى الاستعفاء بسبب كبر السن، أو يستمروا فيها حتى الوفاة..»[1].

لكن السلطان مراد الثالث ادخل تعديلات اساسية قضت بفصل الوالي بعد ثلاث سنوات. ثم وجدت السلطنة أن هذه المدة طويلة، فقررت اجراء التعيينات لسنة واحدة لا اكثر، وإن كانت أحياناً تمدد عملياً عن طريق التجديد. وقد رافقت تلك الترتيبات وصول بعض السلاطين المجانين أو الذين قضوا سنوات طويلة في الاقامة الجبرية إلى الحكم. وكان بعض السلاطين يعتزلون ادارة شؤون الدولة بأنفسهم منذ اواسط القرن السابع عشر ويتركونها للصدور العظام الذين كانوا يعطون بدورهم صلاحيات اكبر للولاة، أو يتمرد عليهم هؤلاء الولاة وينتزعون منهم صلاحيات واسعة تعترف لهم

---

(1) جب وبوون، «المجتمع الإسلامي والغرب»، الجزء الاول، ص 205 و219 - 221 و249 - 252. والجزء الثاني، ص 15

الاستشهادات الموضوعة بين المزدوجة مأخوذة عن الكتاب المشار إليه.

الدولة بها (علي بك في مصر، وضاهر العمر والجزار في عكا...). وقد لعب عامل العصيان والتمرد دوراً اساسياً في عجز بعض الولاة الجدد عن تسلم مراكزهم، اذ كانت العادة المتبعة أن يمارس الوالي الذي يعين من رتبة كبيرة صلاحياته على المقاطعات التي يمر بها. وكان حكامها مجبرين على طاعته وتقديم الولاء له ووضع القوى العسكرية في تصرفه حتى يصل إلى الولاية المخصصة له ويتسلم زمام ادارتها. وقد ساعدت هذه التدابير على تثبيت سلطة الولاة الجدد وضمنت طاعة الولاة المجاورين لهم. ولكن حركات العصيان والتمرد قضت على تلك التدابير فعجز ثلاثة ولاة، على سبيل المثال لا الحصر، عام 1812، عن تسلم ولاية طرابلس واخراج مصطفى بربر منها. وتمتع الولاة المجاورون عن دعمهم. وقد اضعف هذا هيبة الدولة في نظر السكان والولاة على السواء، وسهل قيام كثير من حركات العصيان المدعومة من الخارج عليها، فتحول السباهيين العسكريين إلى مجرد ملاكين كبار يسيطرون على الاراضي الزراعية الخصبة لمدى الحياة ويورثونها لابنائهم ويتمنعون عن دفع الضرائب عنها، مع الاشارة إلى أن قسماً كبيراً منهم كان معفى من تلك الضرائب، مما أضعف كثيراً من نفوذ الولاة الجدد، كما أن هجمات البدو على القرى والمدن لنهبها كان عامل اضعاف آخر شديد الأهمية، فتشكلت مجموعات ادارية واجتماعية هامة جداً، وكانت كلها معادية لسلطة الوالي: الدفتردار، وقاضي القضاة، وكبار الملاكين، والبدو، وقادة الانكشارية، والولاة المجاورون، والحكام المتمردون... فتفككت سلطة الوالي وعجز عن القيام بالمهمات الموكولة إليه إلّا اذا اعتمد أقسى أنواع الظلم والارهاب والابتزاز لجمع المال، وشراء الولاية من جديد، وتأمين رواتب القوى العسكرية التي تحقق له السيطرة والبطش بالمناوئين. لكن تلك التدابير شكلت عوامل اضعاف اضافية للادارة العثمانية إذ افقرت القوى المنتجة أكثر فأكثر، وزادت في ركود الادارة، ونشرت الرشوة والفساد على جميع المستويات دون أن تعيد للسلطنة مظاهر القوة التي كانت تتمتع بها في السابق.

اما الطوائف غير الإسلامية فكان يمثلها في صلاتها بالسلطات المحلية موظفون يختارون من بين اعضاء هذه الطوائف ويسمون «خوجيه باشية» أو كبار الشيوخ. وبسبب كثرة الحروب والاضطرابات فإن رعايا السلطان من غير المسلمين خاصة، لم يكونوا يستطيعون التهرب من اوضاعهم ازاء القسوة البالغة في معاملتهم.

ومع انسحاب السلاطين من مزاولة السلطة بانفسهم برزت مجموعة ادارية بالغة السوء فوصلت إلى وظائف الدولة العليا وتسلمت مقدراتها. وازداد تدخل الحريم في

شؤون الادارة، وكان الصدر الاعظم، وهو المؤهل لسد العجز الاداري الحاصل بانسحاب السلطان، يعيش دوماً تحت وطأة العزل. كما كان قسم كبير من الاداريين غير متمتع بالكفاءة الادارية المطلوبة.

جاء انصراف السلاطين وكبار الموظفين للهو وبناء القصور وتجميع الثروات متزامناً مع فترة تاريخية شهدت السلطنة خلالها حروباً خارجية متواصلة كان هدفها انتزاع اجزاء منها. وكانت نفقات الحروب تضاف إلى نفقات السلاطين وتقع جميعها على كاهل القوى المنتجة. فكثرت حركات التمرد والعصيان من الولاة بسبب كثرة الضرائب المطلوبة منهم بعد أن أدركوا عجز القوى المنتجة عن تأمينها.

بدأت عملية الفساد من أعلى، وكانت تعتمد على حق السلطان في نصيب محدد من اسلاب الحرب. وبات الباشوات مجبرين على تقديم هدايا بانتظام إلى السلطان حتى ولو لم تكن هناك حروب. وسرت عدوى الهدايا بسرعة إلى كافة الرتب اذ كان يطلب من المرشح لاحدى الوظائف أن يدفع مبلغاً من المال مقابل منحه اياها. وكانت الرشوة مدخلاً إلى خدمة الحكومة أو الترقي في وظائفها بحيث انعدم عنصر الكفاءة واصبح المال شرطاً لبلوغ اعلى الوظائف. وفي مطلع القرن الثامن عشر باتت العادة أن تمنح الترقيات بالحظوة والرشوة، وأن يطبق المزاد على الوظائف (لا الادارية وحدها، بل القضائية والدينية أيضاً) والأراضي والامتيازات من كل نوع... واصبحت المحافظة على النظام في صفوف الجند الاتراك عبئاً ثقيلاً يصعب تحمله بعد أن انهارت المقدرة الفائقة التي كانت الأساس الطبيعي الذي تقوم عليه الجندية.

انتشر الفساد في الادارة العسكرية والتجنيد الاجباري. «فالاباء المسيحيون كانوا احياناً يفتدون ابناءهم من التجنيد بدفع المال، واستبدل الشباب من المسلمين واليهود والغجر بالمسيحيين. وكانت البدلات المالية للتهرب من التجنيد الاجباري تقلص اعداد القوى العسكرية المطلوبة للخدمة فيتعاض عنها «باليسق»، اي بجمع العسكر من القرى دون تدريب ونقلهم إلى ساحات القتال حيث كانت النتائج مدمرة للقوى المنتجة. فكثر النزوح من القرى وهربت اعداد كبيرة من فلاحي السهول إلى الجبال، وانتشرت اعمال العصابات. بالمقابل كان كبار الملاكين ورجال الدين يعززون مواقعهم الاقتصادية فيسيطرون على الاراضي الشاسعة ويحولونها إلى املاك خاصة. كذلك سارع كثير من موظفي الدولة إلى تسجيل اراضٍ باسمهم املاكاً خاصة لقاء ثمن زهيد. وتحولت اقطاعات اخرى بطريقة غير رسمية إلى اوقاف، وذلك حتى لا يحرم منها شاغلوها عن طريق المصادرة.

ونظراً لحاجة الدولة الماسة إلى المال لسد نفقات الادارة والجيوش، راحت تعهد بكثير من الملكيات العقارية إلى ملتزمين لقاء ضرائب معينة. ولم يكن الموظف الموجود في العاصمة والمكلف بمنح الاقطاعات يتردد في أن يخدع المتقدمين لنيلها بمنح الاقطاع الواحد للشخص الواحد مرتين أو اكثر. ومن ثم كثرت المنازعات الخاصة بوضع اليد على الاقطاعات وتقاعس كثير من العسكريين عن الذهاب إلى ساحات الحرب خوفاً من ضياع ممتلكاتهم.

بالاضافة إلى فساد الادارة عانى الفلاحون من غزوات البدو ومن نهب القوى العسكرية العائدة من الحرب، ولا سيما بعد تكرار هزائمها حتى أن اعداداً كبيرة منها لم تكن تصل إلى ساحة المعركة بل تنصرف إلى السرقات. وكانت تصرفاتهم سبباً في سوء سمعة القوات العثمانية. في اواخر القرن الثامن عشر ومطالع القرن التاسع عشر، حتى قيل أن مرورهم في الاقاليم كان استثارة لخوف رعايا السلاطين من مرور قوات الاعداء ذاتها.

على الصعيد الطائفي، يشير جب وبوون إلى قضية بالغة الاهمية هي: «إن هيئة رجال الدين، ألقت في صفوفها العليا على الاقل، بنفوذها إلى جانب السيطرة العثمانية..... وإن الاساس السيكولوجي للجامعة الإسلامية يكمن بالفعل في تقديس السلطان في كل مكان بصفته ممثل العقيدة السنّية وحاميها من المسيحيين الاوروبيين والروافض من الفرس.. وعلى هذا يمكن تفسير معاملتهم للفلاحين المسيحيين، وهي معاملة كانت في الواقع اسوأ من معاملتهم لبني دينهم، ويمكن تبريرها من ناحية بالروح الصليبية ومن ناحية أخرى بروح التعصب المقابلة لدى المسلمين الذين كانت تذكيها فيهم السلطات الدينية في السلطنة». ولم تنج ادارة محمد علي، بالرغم من تسامحه الديني المعروف، من بعض مظاهر هذه السمة.

ويروي الجبرتي «إن محمد علي فرض ضريبة خاصة للوفاء بنفقات الحملة السورية. فقد فرض على كل قرية ضريبة مقدارها 20 قرشاً وانتزع مبلغ 220 الف قرش من الاقباط و90 الف قرش من اليهود»[2]. وفي ذلك اشارة واضحة إلى الطابع الطائفي للضرائب الاضافية.

لعل اسوأ ما قامت به الادارة العثمانية هو مبدأ تضمين الوظائف لمدة قصيرة حتى

---

(2) م ن، ص 274، والجزء الثاني ص 46-47. واستشهاد الجبرتي مأخوذ عنه.

يتسنى ارضاء المرشحين جميعاً ولو بصفة جزئية على الاقل. فقد كانت التعيينات تمنح لسنة واحدة لا اكثر، يستعفي بعدها كل شاغل مؤقت للوظيفة وينتظر دوره التالي في التعيين. وفي القرن الثامن عشر كانت كل الوظائف في الادارة المركزية والمحلية والجيش وخدمة القصور تشغل بهذا الشكل لسنة وحدة. وبرزت مجموعة من الموظفين الحكوميين التي شقت طريقها بالفساد والرشوة وضمان الوظيفة، وكثر شراء الالقاب والمناصب لضمان النهب والسيطرة فبرزت مجموعات كبيرة من الاعيان في كافة أرجاء السلطنة وكان اساسها مرهوناً بالسيطرة على الاراضي أو بالتقلب في الوظائف الحكومية أو بتعاطي التجارة.

تحولت الادارة العثمانية إلى مجموعات كبيرة من الموظفين الذين كانت تنقص الكفاءات اغلبيتهم الساحقة ويلجأون إلى مبدأ شراء الوظيفة والترقي منها إلى مراكز اعلى عن طريق الشراء ايضاً. ونالوا ما أرادوا على حساب افقار القوى المنتجة التي دفعت ثمن فساد الادارة دون أن تحقق مكتسبات حقيقية في عهودها الطويلة، اذ كانت المبادرات الفردية تلعب الدور الاساسي في عملية التطوير الاجتماعي والاقتصادي والتربوي.

كان المفهوم السائد إن اصلاح الفساد لا يمكن ان يتأتى عن طريق المحاكم التي كان موظفوها نموذجا لخراب الذمم والفساد، بالاضافة إلى كون احكامها غير جدية نظراً لأن تنفيذها كان يتوقف على حسن نية الاداريين والجند الذين كانت الاحكام تصدر ضدهم.

يستنتج من ذلك أنه فصلت بين سكان السلطنة العثمانية منذ البداية اختلافات طائفية مذهبية. ولم تسع السلطنة ذات الطابع الإسلامي الواضح إلى صهر الاجناس والطوائف التي تتكون منها شعوبها في دولة مركزية واحدة، كما لم يكن بمقدورها أن تفعل ذلك. ولذا كان ولاء المنتسبين إلى هيئات السلطنة وادارتها ولاء طائفياً اكثر مما هو سياسي. وكانت سطحية الحكم العثماني في الولايات الآسيوية ملحوظة دوماً بشكل أوضح مما هي عليه في سائر ارجاء السلطنة. وذلك بسبب الابقاء على النظم القائمة بالفعل في هذه المقاطعات، مع الاقتصار على ادخال التعديلات التي يقتضيها تأكيد السياسة العثمانية. ولذا يمكن التأكيد بأن اضمحلال قوة السلطنة العثمانية لم يكن في الواقع يرجع إلى ثورة الشعوب الخاضعة لنظام الحكم وإلى ثورة اهل العلم، بل إلى أن الهيئات العثمانية كان ينخرها الفساد من الداخل. ولم ينقذ السلطنة من

التفكك السريع سوى محاولات الانعاش التي قام بها بعض السلاطين والصدور العظام، والحروب المستمرة بين الدول الاوروبية.

كان ذلك النظام يسير فعلاً نحو الانهيار الاقتصادي والفوضى السياسية والادارية، لان القوى المسيطرة في مرحلة الضعف الشديد الذي بدأ ينهش جسد السلطنة. وكانت فئات واسعة من القوى الانكشارية التي نشأت على العنف ولم يكن يربطها بالبلد الذي تحكمه اي رابط، ولا كان لديها اي مشروع سياسي لفرض السلطة بغير القمع والابتزاز. ونشأت في داخل كل ولاية وإمارة ومقاطعة تجمعات ادارية وسياسية تحكم نفسها بنفسها ويرتبط بعضها ببعض بروابط دينية واجتماعية وسياسية واقتصادية وعائلية. ولم تظهر روابط سياسية بين الفرد والدولة بل كانت الروابط الدينية الطائفية اساساً في السكن والاحتفال الديني والتعليم وفرض الضرائب والتجنيد والحِرف الطوائفية وغيرها. وترسخت مجموعة كبيرة من العادات والتقاليد والتي كانت بمثابة القوانين الادارية والسياسية والاجتماعية. «لذا كان النظام العثماني يرتكز على المحافظة والجمود ويعادي التغيير ويسعى إلى خنق كل روح للابتكار. وقد تكوّن على قاعدته حضارة جامدة رجعية لان وجوده لم يكن امر محتملاً إلّا فيها. وهنا يكمن بالضرورة ضعفه... اذ لم يكن ممكناً من الناحية النظرية أن يوجد نظام حكومي أسوأ أو أسرع إلى الانهيار الاقتصادي والفوضى»[3].

ثانياً: تفسخ البنى العسكرية المسيطرة[4]

اكتسب العثمانيون خلال حروبهم الطويلة حكمة مفادها أن سيطرتهم الدائمة مرهونة بالحفاظ على مركزهم بقوة السلاح. ووجد هذا التوجه السياسي تعبيره العملي في اتجاهين: الاول هجومي في مرحلة القوة، والثاني دفاعي للحفاظ على الممتلكات في مرحلة الضعف والانحطاط. وفي كلتا الحالتين كان الحفاظ على الطابع العسكري الشرط الاساسي لاستمرارية السلطنة.

لكن تقسيم سكان السلطنة إلى مؤمنين يسكنون دار الإسلام، ورعايا من غير

---

(3) م ن، الجزء الثاني، ص 16 - 17 و27، والجزءالاول ص 222-226. والاستشهادات الموضوعة بين مزدوجين مأخوذة عن الكتاب المشار إليه.

(4) م ن، ص 72 و77 و82 - 84.

المسلمين يسكنون دار الحرب ويدفعون الجزية والخراج كان يحمل في طياته السمات الاساسية للنظام العسكري المسيطر. ويرتكز النظام على اعتبار المسلمين القوة الرئيسية الوحيدة المؤهلة للدفاع عن السلطنة وحماية الرعايا الذين يدفعون الجزية والخراج ويتمتعون بالتالي بحق الحماية. ولما كانت السلطنة، ولا سيما في زمن الفتوحات الواسعة ثم في زمن الدفاع المستميت عنها في مرحلة الانحطاط، بحاجة ماسة إلى قوى عسكرية ثابتة خارج اطار القوى التي تنخرط في الجهاد المقدس دفاعاً عن دار الإسلام، فان القوى النظامية الثابتة قد تشكلت من الاسرى الارقاء الذين كانوا يباعون في البداية إلى السلاطين وكبار الباشوات. وسرعان ما تراءى للهرم السياسي العثماني المسيطر إن الحاجة تقضي بتحويل هؤلاء الاسرى الارقاء إلى جنود. وليست هذه الطريقة من ابتكار العثمانيين بل ترقى إلى دولة السلاجقة، وكما أنها كانت مألوفة حتى في عهد الخلفاء العباسيين بعد أن كثرت الغزوات الخارجية وما رافقها من السبي والاسرى الارقاء.

تعاملت السلطة السياسية العثمانية مع قواها العسكرية ضمن خطين اساسيين:

- مجموعة تتقاضى مرتباتها من خزانة السلطان.
- مجموعة تمنح اقطاعات من الاراضي تمارس عليها حق جمع الضرائب من السكان.

وفي الحالتين كانت القوى العسكرية مجبرة على وضع كل طاقاتها في خدمة السلطان ومخططات السلطنة الهجومية منها والعسكرية.

لكن تقادم العهود على الفتوحات والغزوات جعل كبار الاقطاعيين يتقاعسون عن المشاركة بحروب السلطنة والاحتفاظ بقواهم الخاصة للمحافظة على مقاطعاتهم أو للهجوم على المقاطعات المجاورة دون أن تكون السلطنة قادرة على ردعهم وباتت تلك الوسائل قاعدة ثابتة لدى جميع الولاة فاكتفت السلطنة بالتفرج على منازعاتهم وزيادة مواردها الضرائبية منهم.

وجد السلاطين في الارقاء الجدد مخرجاً هاماً لسد النقص الحاصل عن تقاعس القوى العسكرية المحلية عن الاشتراك في الحروب. لكن ذلك المخرج لم يلبث أن أوقع السلطنة في مأزق اكثر خطورة لسببين:

أ- مخالفة الشرع الإسلامي الذي يجعل الجهاد في سبيل الله حكراً على المسلمين اذ «فضل الله المجاهدين على القاعدين درجات».

ب- مخالفة تعاليم الديانة الإسلامية التي تحرم اشتراك اهل الكتاب في الحرب لقاء دفع الجزية والخراج الذي يمنحهم حق الحماية في ارواحهم وممتلكاتهم.

كانت الحاجة الماسة إلى الجنود وراء تدابير السلطنة العسكرية. فقد استقر رأي السلاطين على تجنيد الذكور من رعاياهم المسيحيين في اوروبا بانتزاعهم من آبائهم في سن تراوح بين العاشرة والعشرين، وجعلهم في مرتبة الارقاء قبل تدريبهم على خدمة الدولة.

ولم تكن السلطنة بحاجة لتدفع إلى هؤلاء الارقاء الاموال ولا إلى أن تقدم لهم اقطاعات يجبون ضرائبها. وكان نظام جمع الاطفال المسيحيين الاوروبيين الذي اطلق عليه لقب «الدوشرمة» يؤمن الجنود للسلطنة، ويجعلهم يشكلون فيما بعد الهيئة الحاكمة في معظم أرجائها وولاياتها. وهناك وثائق لا حصر لها تظهر هذا الوالي أو ذاك الصدر الاعظم كان في الاصل احد عبيد السلطان من الالبان أو البوشناق أو السلاف أو غيرهم. وليست نماذج الجزار ومحمد علي وكثير من الولاة سوى براهين واضحة.

كان هؤلاء الارقاء الذين اصبح منهم ولاة وبعض قادة الانكشارية قطعوا كل صلة لهم بذويهم وطوائفهم القديمة. ورغم اعتناقهم الدين الإسلامي على المذهب السني، فلم يكن يحكم تصرفاتهم اي وازع ديني حتى باتوا مضرب الأمثال في اضطهاد سكان السلطنة على اختلاف مناطقهم وطوائفهم.

لكن بروز الطابع العسكري للسلطنة حمل معه كل سمات الاستبداد والتسلط، سواء من قبل جنود «الدوشرمة» أو من قبل القوى الاقطاعية المحلية.

وبناء على التفسخ الطائفي والسلطوي الحاكم، باتت القوى العسكرية صاحبة اليد المطلقة في التحكم بالرعايا غير المسلمين والمسلمين على السواء. فطبيعة الاستبداد والاضطهاد واحدة ولو اختلفت درجات تطبيقه احياناً. وكانت ادوات القمع العسكري تختلف باختلاف النفوذ، واتساع رقعة السيطرة، والقدرة على نهب القوى المنتجة، وعدد الجنود المستخدمين من نظاميين وغير نظاميين. وعرفت قوى القمع مراتب متنوعة من ضمنها السباهية وهم في الاصل حكام الولايات الذين ينالون اقطاعاتهم على يد اعلى الاقطاعيين مرتبة، أي بكوات البكوات. وكان هؤلاء السباهية على درجات، وكذلك وظائفهم العسكرية، ولكنهم كانوا يتشاركون جميعاً في الحروب. وكان اكبر مصدر رزق للسباهية العشور والرسوم التي كان يحق لهم تحصيلها من الفلاحين

المقيمين على اراضيهم. كما كان لهم حق محاكمة الفلاحين الذين كانوا في الواقع بمنزلة الارقاء.

ثم هناك الجيش الثابت أو ما يسمى بـ «العسكر». وكانوا ينالون حيازات للاراضي تشكل مورد غناهم، ويتعهدون بخدمة السلاطين بانتظام لقاء أن يمنح كل منهم قطعة أرض يعفى من دفع أية عشور أو ضرائب عنها. ولم يكونوا في مقابل ذلك يقبضون اية رواتب. وكانت تلك القوى تتألف من المسيحيين والمسلمين على السواء، تبعاً لاتساع رقعة السلطنة في اوروبا وآسيا وافريقيا.

أما الانكشارية فهم القوى الفتية التي كان افرادها قد سبوا بوصفهم من اطفال رعايا المسيحيين «الذين كانوا ينحدرون بطريقة غير قانونية (من وجهة نظر الشريعة الإسلامية) إلى مستوى العبيد. وكان هؤلاء يدربون على فنون رجال البلاط كما يدربون على فنون الادارة والقيادة اذ أن اعلى وظائف الحكومة كانت تملأ بخلاصة الخلاصة منهم»[5]. وقد شكلوا جزءاً اساسياً من هيئة رجال القصر السلطاني. وكانت مراكز تجمعهم الاساسية في اسطمبول وفي قلاع خاصة مبثوثة في ارجاء السلطنة لمراقبة تمرد الولاة.

كان تدريبهم يعتمد كثيراً من سمات «جماعة اهل الفتوة» في الإسلام. وقد تميزوا بالانضباط التام والدقة في تنفيذ الاوامر. وكان آغا الانكشارية شخصية بالغة الاهمية اذ كانت قواته اكثر الادوات العسكرية قدرة بين القوى العاملة في امرة السلطان، وكان منهم إلى جانب ذلك مدير الشرطة في اسطمبول. وكان قادتهم مقدمين على كل القادة العسكريين. وقد عانى السلاطين، ولا سيما الضعاف منهم، الكثير من تمرد الانكشارية. فبالرغم من أنهم كانوا في الاصل حراساً للسلطان أو عبيداً له فإنهم لم يلبثوا أن سيطروا على السلاطين وراحوا يعزلون أو يقتلون بعضهم وانشأوا لأنفسهم

---

(5) «اعتمد العثمانيون على قوى بحرية مرتزقة كانت تنتقل بين المرافىء العثمانية. وكان القباطنة وبحّارتهم يكلفون الخدمة إلى جانب الاسطول في اوقات الحرب في مقابل اعفائهم من دفع الرسوم الجمركية في اوقات السلم.. وكان العثمانيون يضطرون أحياناً إلى الاعتماد كلية على مساعدين غير مدربين يُجمعون في اللحظة الاخيرة من شوارع العاصمة، الامر الذي ترتب عليه اعتبارهم أنفسهم حسني الحظ حين كانوا يستغنون عن خدمة العبيد المسيحيين من القراصنة المالطيين..»، جب وبوون المرجع السابق، الجزء الاول، ص 151-152.

الحاميات في الولايات لاخضاع الولاة المحليين، بالاضافة إلى نفوذهم السياسي الكبير في كافة اجهزة الادارة في العاصمة وكثير من مراكز الولايات.

ولعل ما دفع بتلك القوى الانكشارية للتدخل في الشؤون الادارية والسياسية أن المهام التي انشئت في الاصل من اجلها كانت تنحصر بالقتال والمحافظة على النظام. ولكن ايا من الهدفين لم يعد قابلاً للتحقيق في ظروف اشتداد الضعف والانحطاط داخل السلطنة وولاياتها وكثرة الكلام على خلخلتها والسيطرة على ممتلكاتها. لذلك وجد القادة الانكشاريون إنهم احق بتملك الولايات فراحوا ينافسون الولاة للسيطرة على بعض الاقاليم وحكمها بالقوة.

بالاضافة إلى تلك القوى العسكرية يمكن ايراد قوى المدفعية والخيالة والاسطول البحري وغيرها. لكن نظرة نقدية إلى تركيبة هذه القوى تشير بوضوح إلى أن التفسخ السلطوي في أعلى الهرم السياسي المسيطر قدم فرصة ذهبية إلى قوى الانكشارية وإلى كثير من الولاة كي يفتتوا وحدة السلطنة من الداخل ويفككوا بناها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية. وباتت القوى العسكرية العثمانية عامل تفسخ آخر لوحدة السلطنة بدل أن تكون عامل تثبيت لسيطرتها، لأنه ما كان يمكن أن تؤدي التركيبة البنيوية لتلك القوى إلّا إلى مزيد من التجزئة والتفكك الداخلي.

لم يكن العامل الخارجي إذاً السبب الاساسي والوحيد في اضعاف السلطنة وتمزيقها بل كان للعوامل الداخلية كالطائفية، والتناحر العائلي، وقيام القوى العسكرية القامعة لجماهير السلطنة والعاجزة عن رد أي اعتداء خارجي عنها، نصيب كبير في تفسخ السلطنة وارتباط كثير من ولاتها بالمخططات الاستعمارية الخارجية التي وجدت الفرصة سانحة لاقتسامها وولاياتها، فتم لها ذلك في مطلع القرن العشرين.

ثالثاً: تفسخ الهرم السياسي المسيطر(6)

ينبع هذا التفسخ من الطبيعة الطبقية للنظام العثماني الذي يتركز بكليته حول السلطان أو الباديشاه، ثم يكوّن اصحاب الاقطاعات الارستقراطية العسكرية. وكان الموظفون المدنيون والدينيون أعوان السلطان في ادارة السلطنة. وكانت تلك القوى الثلاث تمتص اتعاب الطبقات الفقيرة أو طبقة دافعي الضرائب.

---

(6) المرجع السابق، الجزء الثاني، ص 47 و54- 55.

ولم تكن العلاقة بين الفئات الثلاث في الطبقة الحاكمة تقوم على التعاون الكامل لأن النظام الذي تمثله نظام يقوم على حقوق حازها الحاكم بالقوة وبالقوة احتفظ بها، ولأن نظم الدولة قامت على دوافع الشك وعدم الثقة. فالباديشاه يخشى القوة العسكرية التي يعتمد عليها سلطانه ولا يثق في الموظفين الذين يديرون له املاكه، والولاء في هذه الدولة لا مكان له، والامانة لا يكفلها سوى خشية العقاب.

لقد أبرز كاتبا «المجتمع الإسلامي والغرب» سمة اساسية من سمات التفسخ البنيوي في صلب النظام العثماني نفسه. فاذا كانت الطائفية والتركيب الطائفي للسكان بين «مؤمنين ورعايا» وما يستتبع ذلك من امتيازات وضرائب، تمثل تفسخاً بنيوياً سمح بتسرب الامتيازات الاجنبية وانواع الحماية التي قضت على السلطنة وتناتشت ولاياتها، فإن التفسخ في الهرم السياسي العثماني المسيطر كان اشد خطراً لأنه منع السلطة من التماسك وهو الشرط الاساسي للسيطرة والاستمرار.

لم يكن السلطان يستمد سلطته إلّا من القوة التي يتمتع بها، وكانت الضابط الوحيد لكل انواع الحقوق التي يتمتع بها من طاعة واعتراف بالسيطرة وجباية للضرائب وتعيين وعزل للولاة وقمع للعصيان وقيادة للجيوش واعتراف بزعامته خليفة للمسلمين. وبقدر ما كانت تزداد قوته كان يصور نفسه حاكماً يتمتع بحق الهي تبعاً للنظريات الدينية - السياسية الأوروبية التي جعلت الحاكم يرى نفسه «الملك - الشمس» أو «الملك - الدولة» أو «ظل الله على الأرض».

جعلت التركيبة العائلية المسيطرة على السلطنة افرادها كافة يطمعون في الوصول السريع إلى العرش «حتى لم يعد السلاطين آمنين على انفسهم من خطط ابنائهم، ناهيك بالاخوة وأبناء الاعمام. وكان من شأن التخلص من الابناء أن يتهدد الأسرة الحاكمة، إلّا أن العرش كان هدف الجميع. وقد أصدر محمد الفاتح قانوناً يناشد فيه خلفاءه أن يبدأوا توليهم العرش بقتل اخوتهم. وظل هذا القانون ينفذ حتى نهاية القرن السادس عشر حين اصبح الامراء، عدا السلطان الحاكم، يحبسون في مقاصير خاصة في القصر ويحرم عليهم كل اتصال بالعالم الخارجي. وكان هؤلاء الامراء يقضون حياتهم في صحبة عدد قليل من الخصيان والجواري والحشم الذين كانوا يزودونهم بكل ما كانوا يستطيعون استقاءه من معلومات عن العالم الخارجي. ولم يكن يسمح للأطفال الذين كانوا يولدون لهم من الجواري بالحياة، سواء اكانوا ذكوراً ام اناثاً. وترتب على ذلك أن الامراء الباقين على قيد الحياة كانوا من ابناء السلطان الحاكم أو من ابناء اسلافه.

تبدو الصورة الحالكة السواد في مسار تطور الاسرة المالكة: القتل المستمر للتخلص من المنافسة، وهي الطريقة التي شاعت في جميع الولايات ونفذها بدقة بالغة الامراء الشهابيون. ومع زوال الابن الذكر أو وفاة السلطان الحاكم دون أن يكون اولاده قد بلغوا سن الرشد، كان الحكم ينتقل إلى الاخ أو العم أو اولاد العم. وحدث عند وفاة السلطان احمد الاول عام 1617 أن انتقل الحكم إلى اخيه مصطفى الاول وكان مجنوناً. وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر اعتلى عرش السلطنة الاخوة والاعمام واولاد العم الذين كانوا في الاقامة الجبرية ليعيدوا إليه ابناء السلاطين الذين كانوا مبعدين عنه.

ومع بروز هذا الانحطاط في رأس الهرم السياسي العثماني المسيطر كان من الطبيعي أن تلجأ القوى العسكرية، ولا سيما الانكشارية، إلى الامساك بزمام الامور، والتحكم بمصير العائلة والسلطنة وولاياتها، فتجبر هذا السلطان على التنازل عن العرش، وذاك على التخلي عنه لابنه أو لاخيه. وفي حالة العصيان كان مصيره القتل. وبالفعل فإن حامية العاصمة العثمانية هي التي قامت بخلع ستة سلاطين، أو اجبارهم على التخلي عن العرش، وقتلت سلطانين آخرين. وكان آخر المخلوعين في القرن التاسع عشر السلطان مراد الخامس، وكان خلعه لتنصيب اخيه عبد الحميد الثاني الشهير.

قاد هذا النمط من الحكم العائلي القائم على القتل والحجْر داخل الاسرة الحاكمة نفسها، إلى انهيار هذا الحكم بعد تفسخه مدة طويلة. كان بعض السلاطين خلالها مجرد دمى تحركها القيادات العسكرية الانكشارية وغيرها.

ومهما قيل في دور العامل الخارجي الاستعماري الساعي إلى اقتسام تركة «الرجل المريض» فمما لا شك فيه أن القوى الاوروبية الفتية ذات الطاقات الاقتصادية الجبارة كانت تبني قوى عسكرية ضاربة وتشهد تحولات جذرية في نمط إنتاجها من الاقطاعية إلى الرأسمالية وثورتها الصناعية ورساميلها المصرفية والتجارية. إن مقارنة بسيطة بين حركة هذه الدول الاوروبية والجمود الناتج عن المحافظة العثمانية ذات النمط الاقطاعي المتخلف والقوى السياسية التي تربت في الاقفاص على الحقد العائلي وروح التشفي بالقتل والاستبداد بالعائلة وجماهير السكان تقود بالضرورة إلى استنتاج حتمية تفسخ السلطنة، لمصلحة قوى الاستعمار الاوروبي الزاحف إليها عبر التجارة والرساميل والمصارف والصناعات والمدارس والإرساليات وسكك الحديد والاكتشافات الحديثة والقوى العسكرية الضاربة وغيرها.

مدخل لفهم العائلية المقاطعجية المحلية

تبرز المرحلة السابقة على القائمقاميتين بوضوح أن الاسر المقاطعجية اللبنانية المسيطرة تميزت بسمتين اساسيتين رافقتاها إلى حين زوالها، وهما الاستقرار السياسي كأسر مسيطرة لا كأفراد، والاستقرار السكني في منطقة معينة تجبي ضرائبها وتفرض سيطرتها عليها. اما الوجه الطائفي فنادراً ما كان نواة تحالفات سياسية داخل الامارتين المعنية والشهابية، كما أنه لم يكن عائقاً امام بروز تحالفات سياسية من كافة الطوائف في وجه تلك التحالفات. فالاسر المقاطعجية المسيطرة كانت تتصارع وتتحالف وفق مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناتجة اصلاً عن سيطرتها كأسر حاكمة. وكانت السيطرة، بكافة مدلولاتها، تقوى أو تضعف تبعاً لظروف تاريخية معينة في الداخل والخارج لأن المنازعات كانت قانوناً اساسياً ملازماً للصراع المقاطعجي كصراع على السلطة والنفوذ والتحكم بالقوى المنتجة. لقد تضافر الولاة المجاورون، والسلطنة العثمانية، والدول الخارجية (كالدوقيات الايطالية واسبانيا ايام فخر الدين، والاسطول الروسي أيام ضاهر العمر ويوسف الشهابي، والحملات الفرنسية والانكليزية ايام بشير الثاني، والانزال الانكليزي في جونية قبيل نهاية الإمارة الشهابية، والحملة الفرنسية قبيل اعلان المتصرفية، وعساكر الانتدابات...) على المشاركة بقوة في الصراع المقاطعجي الداخلي وترجيح كفة تحالفات سياسية على اخرى. وكانت السيطرة المقاطعجية رهناً بعوامل كثيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي منها شخصية الحاكم، وانتسابه إلى عائلة مقاطعجية قوية، وقدرته على جباية الضرائب وفرض الامن والبطش بالخصوم، والتحالفات المقاطعجية المحلية، والتحالفات مع الولاة المجاورين، والعلاقة بالسلطنة العثمانية، والعلاقة بالقوى الخارجية.

كانت تلك العوامل وغيرها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدور الموكول إلى هذا الامير وما يمثله على الصعيدين المذكورين. فلم يكن الامير الحاكم فرداً مقاطعجياً وحسب، بل كان يتزعم عائلة مقاطعجية ذات سيطرة تاريخية على مقاطعة أو مقاطعات محددة من قبل السلطنة العثمانية تكفل جباية الضرائب عنها، كما كان لاميرها الحق بالتزام مقاطعات اخرى من الولاة المجاورين شرط دفع الضرائب وقيام علاقات صداقة بهؤلاء الولاة، وعبرهم بالسلطة المركزية في الآستانة.

لعب عامل الوراثة العائلية دوراً اساسياً في وصول الامير إلى السلطة. ولكن

استقراره فيها كان يعود إلى قدرته الذاتية وتحالفاته السياسية ورضى السلطنة عنه لانتظامه في دفع الضرائب. فالامير المقاطعجي هو أولاً وأخيراً جابي الضرائب يساعده جباة آخرون يعملون باشرافه ويشكلون حلفاءه الاقربين في المقاطعات الخاضعة له ويتوزعون تسميات مقاطعجية ادنى مرتبة منه بالضرورة، فمنهم المشايخ والمقدمون والاعيان في القرى. أما من يحمل لقب الإمارة فعلى الامير الحاكم أن يفرد له مرتبة خاصة في المعاملة والمراسلة والضيافة والاحترام والزواج لأن بامكان هؤلاء الامراء أن يطالبوا بخلعة الإمارة في حال عجز الامراء الشهابيين عن الاستمرار في تحمل تبعاتها. وهذا ما حصل بالضبط عند انتقال الحكم من المعنيين إلى الشهابيين، وانتقاله من الشهابيين إلى القائمقامين: الدرزي من الامراء الارسلانيين، والماروني من امراء آل ابي اللمع وكانوا في الاصل من الأمراء الدروز الذين تنصّروا حديثاً. فليس من قبيل الصدفة التاريخية إذن أن تكون العائلتان الوحيدتان اللتان بقي افرادهما يتمتعون بلقب امراء (بعد زوال المعنيين وآل علم الدين ورفض العثمانيين إرجاع امير شهابي بعد بشير الثالث..) هما اللتان تولتا حكم القائمقاميتين. فقد كان الحكم، في المدلول العثماني وفي ظروف عجز القوى الاوروبية عن فرض شروطها كاملة على العثمانيين، استمراراً لحكم الإمارة الدرزية التي بدأت بالمعنيين بمباركة السلطان سليم الاول. وكان يراد لحكم القائمقاميتين أن يكون مرحلة انتقالية يترسخ خلالها حكم إحدى هاتين العائلتين المقاطعجيتين في ظل السيطرة العثمانية. أما ثنائية الحكم في رأس السلطة السياسية فلم تكن نموذجاً جديداً بل عرفتها الإمارة الشهابية عدة مرات مع الامراء احمد ومنصور، وسيد احمد وفندي ابني الامير يوسف... الخ.

لكن تطور الصدامات الدموية والمجرى الحاد الذي اتخذته عام 1860 كانا بتشجيع مباشر من القوى الاستعمارية الأوروبية، الفرنسية والانكليزية بالدرجة الاولى. كان ضعف قوى السلطنة العثمانية ينحدر بها إلى دور هزيل هو دور احدى القوى المحرضة على الصراع لا دور القوى صاحبة القرار السياسي بحسمه لمصلحتها. فانعكس ذلك الضعف اولاً على إلغاء ترتيبات شكيب افندي البالغة الاهمية واقالة الافندي نفسه، كما انعكس على النتائج التي ترتبت عليها بروتوكولات المتصرفية لعامي 1861 و1864. وحفظت المتصرفية جانباً هاماً من السلطة السياسية للدولة العثمانية، ولكن الحماية الاجنبية لها، وقدرة الدول الاستعمارية على التحكم بالقرار السياسي العثماني من الآستانة نفسها جعلتا مصير المتصرفية شديد الارتباط بالمخططات الاستعمارية لا بالادارة العثمانية وحدها.

في هذا الاطار التاريخي العام يمكن رصد التبدلات السياسية المحلية بين الولاء البحت للعثمانيين، اصحاب القرار السياسي والعسكري طوال مئات السنين، وبين الولاء المشوب بالشك في قدرة العثمانيين على حسم الصراع داخل مقاطعات الإمارة لمصلحة الامير الحاكم الموالي لهم.

فالامير المعني أو الشهابي، قبل القائمقاميتين، لم يكن ليجرؤ على اقامة اية علاقات سياسية خارج دائرة الولاة العثمانيين. ولم يكن الامير بشير الثاني ليخرج على القاعدة في هذا المجال. فظل حتى آخر ايام حياته يدّعي الولاء للعثمانيين ويقدم ضرائبه بانتظام. وقد فضل المنفى في جوار عاصمة السلطنة مع أولاده طمعاً في اعادة أحدهم إلى سدة الإمارة. واما ارتباطه بالحكم المصري فكان يبرره بعجزه عن الوقوف بوجه والي مصر في مرحلة شهدت عجز جيوش السلطنة نفسها عن التصدي له.

لكن مرحلة القائمقاميتين عرفت نمطاً آخر من الولاء السياسي. فالقائمقام الماروني حيدر ابي اللمع وخليفته بشير أحمد كانا ممثلي الارادة الانكليزية بمباركة عثمانية. واذا كانت المبالغة غير صحيحة في هذا المجال فلا يجوز نكران أن العثمانيين باتوا مكبلين عند اختيار القائمقام برغبة القوى الاستعمارية الخارجية. وظهرت تلك السمة للمرة الاولى في تاريخ الإمارة حين ضعف الاختيار القائم على رغبات والي صيدا ووالي طرابلس ووالي دمشق، ممثلي السلطنة العثمانية في المنطقة، عند تعيين الامير الحاكم. ومما ساعد على بقاء العائلة السياسية اللبنانية حتى اليوم طبيعة التنافس السياسي بين ابنائها. فالصراع الفردي بين ابناء الاسرة المقاطعجية الواحدة كان يجعل الزعماء الطامعين بالسيطرة فيها يتوزعون الولاء السياسي على كافة التيارات والتحالفات القائمة بحيث أن هزيمة احد الزعماء العائليين لم تكن تعني هزيمة للعائلة برمتها بل للجناح الذي يقوده ذلك الزعيم. وهناك مئات الامثلة التي تؤكد مصداقية هذا الواقع. فبديل الامير بشير الشهابي الاول كان الامير حيدر الشهابي.. وبديل الامير منصور الشهابي كان الامير سيد أحمد أو فندي الشهابي. وبديل هذا الاخير كان احد الامراء الشهابيين من ابناء الامير يوسف الشهابي أو الامير أحمد أرسلان، هو الامير أمين أرسلان. وبديل الامير حيدر ابي اللمع هو الامير بشير احمد ابي اللمع ومنافسه الامير بشير عساف ابي اللمع. ومنافس الشيخ حنا الضاهر المدعوم من الفرنسيين في الزاوية هو ابنه ابراهيم المدعوم من الانكليز. ومنافس المشايخ من آل الخازن المدعومين من الفرنسيين هم مشايخ من العائلة نفسها مدعومون من الانكليز. قد تطول الاستشهادات لتشمل جميع الأسر المقاطعجية دون استثناء. وهذا الواقع التاريخي أمّن

للزعامات المقاطعجية سيطرة ثابتة في مقاطعات معينة طوال مئات السنين حتى إنها لم تتفكك بشكل كامل إلى اليوم. فبقيت منطقة الهرمل تتمثل لسنوات طويلة في البرلمان الحالي بآل حمادة، وعكار بآل العلي والمرعبي، وما زال آل رعد يمثلون الضنية، وآل فرنجية زغرتا، وآل الخازن كسروان وآل جنبلاط الشوف، وآل ارسلان عاليه، الخ... اي أن العائلات المقاطعجية التي كانت تسيطر على هذه المقاطعات منذ مئات السنين، بقي نفوذها السياسي فيها قائماً لعقود عدة، مع الاشارة إلى تبدل الاشكال التمثيلية التي بات يتخذها ذلك النفوذ السياسي بعد دخول علاقات رأسمالية جديدة ميدان التمثيل السياسي.

كان الصراع الفردي بين أبناء الاسر المقاطعجية المسيطرة يعمل أحياناً لمصلحة الاسرة بكاملها. فالمصلحة الذاتية توظف للعائلة المقاطعجية بأسرها بحيث تتطابق النتائج العملية التي تترتب على تلك المصلحة الذاتية مع ازدياد نفوذ العائلة لدى القوى الخاضعة لها من جهة، وعلى التوازن السياسي القائم من جهة أخرى. كان عقاب الامير الحاكم أو الطامع بالحكم يعتبر خرقاً للتقاليد المقاطعجية التي تحرّم الإساءة إليها. ولنا في نموذج عين دارة مثال واضح. فقد قتل الامراء من آل علم الدين، ولكن الباشا محمود بو هرموش لم يقتل بسبب ذلك التقليد بل قطع لسانه. وهناك أيضاً نموذج قتل الامير يوسف شقيقه فندي الشهابي بعد أن ضبطه بجرم التآمر عليه. وقد اعتذر الامير يوسف لسائر الامراء الشهابيين وحلفائهم مبرراً ما فعل، لكنهم رحلوا استنكاراً. ثم خلع الامير يوسف عن سدة الإمارة لاسباب لم تكن محصورة بهذه الناحية. وهناك نموذج الامير بشير الثاني بعد معركة عكا عام 1823 وهزيمة الحلف ضد واليها وعودة الامير بشير إلى الحكم. فقد طلب من منافسه الامير عباس شهاب الاستمرار بتصريف امور الحكم ولم ينكل به بل بحليفه الاساسي الشيخ بشير جنبلاط. وهناك نماذج كثيرة تؤكد العرف الذي يضمن حياة الامير الحاكم بعد عزله وتقديم المساعدة له إذا نفي خارج أراضي الإمارة. لكن مفعول تلك القاعدة بدأ يزول تدريجياً ولم تعد معمولاً بها منذ مطالع القرن التاسع عشر وبروز الاطماع الاستعمارية للسيطرة على المنطقة، فباتت تصفية الخصوم السياسيين احدى الوسائل الاساسية التي اعتمدها بشير الشهابي. ففي حين كانت تجري التصفية الجسدية خارج حدود الإمارة. في عكا بالتحديد (نموذج مقتل الامير يوسف الشهابي والشيخ بشير جنبلاط)، بات العقاب مباشراً وينفذ على ارض الواقع. وكانت نهاية حكمه بداية النهاية الفعلية

للإمارة الشهابية برمتها. فخليفته بشير الثالث كان ضعيف الشخصية غير قادر على الحكم في ظل توازنات سياسية داخلية وخارجية شديدة التفجر.

أسفر بقاء الاسر المقاطعجية الكبيرة المسيطرة على واجهة الصراع السياسي داخل الإمارة، عن نتائج سلبية على مجمل الاسر المقاطعجية الصغيرة التي انعكست عليها ازمة الحكم وحدّة الصراع المقاطعجي دون أن تستطيع الانتقال إلى مصاف الاسر المقاطعجية الكبيرة. حتى إن اعداداً هامة منها انحدرت إلى صفوف الطبقات الدنيا لأن ملكيتها الصغيرة غير المستقرة كانت عرضة باستمرار للنهب الضرائبي وللمرابين وللاحتكار. واندثرت عائلات مقاطعجية صغيرة كثيرة. ولا يقدم تاريخ تلك المرحلة الدليل على بروز عائلات مقاطعجية جديدة بعد ترتيبات معركة عين دارة. وليس هناك اثبات على اضمحلال نفوذ اية اسرة مقاطعجية كبيرة من تلك التي ظهرت بعد عين دارة. هكذا يبدو بوضوح أن الأسر المقاطعجية الكبيرة حافظت على استمرارها وسيطرتها الطويلة، في حين تعرضت الأسر المقاطعجية الصغيرة لفقدان النفوذ من جهة، ولاغلاق الباب في وجه ترقيها السياسي طوال القرنين ونصف القرن التي أعقبت عين دارة. فاستمر أبناء العائلات الكبيرة يلعبون دور قطب الصراع السياسي، سواء كزعامات مقاطعجية تتولى قيادة الصراع والتحالفات، أم كقيادات سياسية برلمانية في مجالس الادارة والتمثيل. فأبناء هذه العائلات هم بالفعل المحور الأساسي الذي ترتكز عليه التحالفات والصدامات، واذا لم يحتكروا كامل ذلك الدور، فهم على الأقل أصحاب الكلمة النافذة في كثير من جوانبه.

واذا كانت الطائفية قد لعبت في المرحلتين المعنية الشهابية دوراً هامشياً في التحالفات والصدامات، فإن دورها سيصبح بالغ التأثير على مجرى الاحداث منذ اواسط القرن التاسع عشر حتى اليوم. وغدت عاملاً هاماً في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والدينية والعسكرية والسكنية والاقليمية والادارية وغيرها، وركيزة اساسية لقوى الصراع الاستعماري الخارجي الساعية لبسط سيطرتها على المنطقة بكاملها.

وظيفة التماسك العائلي المقاطعجي السياسية

كان للتنظيم العائلي عند الأسر المقاطعجية، الحاكمة وغير الحاكمة، الأثر الأكبر في ديمومة السيطرة الوراثية العائلية على مساحات واسعة من الأراضي أو المقاطعات. وينطبق هذا التنظيم العائلي على كل الأطر الاجتماعية القائمة ويستفيد منها لاقامة

تعاون سياسي - اقتصادي - عسكري - اجتماعي على مستوى القمة المقاطعجية المسيطرة وعلى مستوى القاعدة الفلاحية الخاضعة لها، لأن ذلك التماسك العائلي هو قاعدة أساسية للحفاظ على وجود تلك العائلات وحماية فلاحيها من التشرد والنزوح في حال الهزيمة العسكرية. فالقوة الذاتية، على كافة المستويات، شرط اساسي لكل عائلة مقاطعجية كي تستمر في الوجود والسيطرة. ولا توظف هذه القوة لمصلحة الزعامات المقاطعجية المسيطرة بل تبدو وكأنها دفاع عن العائلة كلها، أي عن الزعامات والفلاحين على السواء، وبها تضمن العائلة بقاءها على الأرض، وحقها بالتصرف بها والعمل عليها، وقدرتها على حماية الإنتاج وتوزيع الحصص، وعلى الدفاع عن نصيبها من الري، وعلى التصدي للاعتداءات المستمرة للقوى المقاطعجية المجاورة. وبالتماسك العائلي تضمن التجمعات السكانية وظائفها الاجتماعية في المأكل والمسكن والتزاوج وغيرها.

ولا يعني هذا أن تلك الوظائف كانت تقسّم اجتماعياً بما يضمن حقوقاً متساوية لجميع السكان من فلاحين ومقاطعجيين. فقد كانت العائلة تتوزع إلى «اجباب» أو فروع، وكان المأكل والمسكن يختلفان تبعاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية. وكان الزواج محصوراً ضمن اطار محدد من حيث التراتب الاجتماعي، فالأمراء يتزاوجون فيما بينهم، وكذلك المشايخ والمقدمون والفلاحون. وكان الزواج في الغالب عائلياً من ابنة العم، أو اقليمياً من داخل القرية الواحدة أو جوارها، أو طبقياً من داخل الشريحة الاجتماعية الواحدة، أو طائفياً أي من داخل الطائفة الواحدة (موارنة، سنة، شيعة، دروز، كاثوليك...) لا من داخل الدين الواحد. وكانت هناك سلسلة طويلة من المحظورات الاجتماعية التي يشكل تجاوزها خطراً على القائمين بها. فمشايخ آل الخازن كانوا مثلاً يمزقون الثياب الجديدة التي يشتريها احد الفلاحين اذا كانت مشابهة لثيابهم، وكذلك كانت تفعل نساؤهم. وكانت هذا النموذج شائعاً في جميع المقاطعات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقبل ذلك وبعده بسنوات طويلة.

فالتماسك العائلي داخل النظام المقاطعجي لم يكن اذن يعني تساوي افراد العائلة في الحقوق والواجبات بل كان ذلك التساوي احد المطالب الرئيسية في الانتفاضات الفلاحية المتلاحقة طوال القرن التاسع عشر، ولا سيما في انتفاضة فلاحي كسروان عام 1858. وقد ترسخت المساواة حقوقياً في بروتوكولات المتصرفية وأعلنت بين

الجميع في الحقوق والواجبات، كما اقر مبدأ رفع التعديات عن الفلاحين وتسخيرهم وبلصهم وجعلهم يدفعون كامل الضرائب. ويؤكد هذا أن سلسلة الفروض المقاطعجية كانت مرهقة جداً للقوى الفلاحية المنتجة طوال مئات السنين.

وهنا نشير إلى بعضها باختصار شديد.

لم يكن المقاطعجي حاكم المقاطعجة وجابي ضرائبها الوحيد، بل كان يحكمها ويجبي ضرائبها عدد كبير من المقاطعجيين. فكل من ينتسب إلى العائلة المقاطعجية، مقاطعجي بالضرورة منذ الولادة حتى الوفاة. والشيخ المقاطعجي الذي يتوفى عن عشرة ابناء يكون قد ترك عشرة مقاطعجيين. ولا تدخل في عداد هؤلاء بنات المقاطعجي اللواتي لا يتمتعن بلقب سياسي ولا بأية امتيازات سوى حق الزواج ضمن التراتب الاجتماعي الواحد بحكم العرف والعادة. الأميرة لأمير، وابنة الشيخ لشيخ، وابنة المقدم لمقدم.. الخ. وكان المقاطعجيون العشرة يسيطرون على إنتاج القرية أو القرى التابعة لهم بحقوق متساوية[7].

ولم يكن الشيخ المقاطعجي يمتاز عن غيره من المشايخ إلّا باللقب الاجتماعي الذي تحمله عائلته المقاطعجية ككل وإلّا بعدد القرى التي تخضع لها. ولم يكن مقاطعجي درزي يختلف عن آخر ماروني أو شيعي أو غيره إلّا بالأقدمية التاريخية في السيطرة العائلية. فهناك عائلات مقاطعجية اقامت علاقات سيطرة على مناطق معينة منذ زمن بعيد وعائلات اخرى لم يتسنى لها ذلك إلّا بعد فترة متأخرة. وكانت سلطة المقاطعجي الدرزي أو الشيعي أو السني، الشهابي بشكل خاص - أي سلطة المقاطعجيين المسلمين أكثر قدماً وترسخاً على امتداد مقاطعات الإمارة سواء أكان سكانها من المسلمين أم من المسيحيين[8]. أي إن الظروف التاريخية جعلت سيطرة المقاطعجيين المسلمين اشد عمقاً، لأنها امتدت مئات السنين قبل ولادة العائلات المقاطعجية المسيحية لا سيما المارونية التي لم تكن سلطتها الفعلية المباشرة ودون اشراف من المقاطعجيين المسلمين تعود إلى أكثر من نهاية القرن الثامن عشر.

جعلت العلاقات المقاطعجية القديمة من العائلات الإسلامية المسيطرة الأسياد الحقيقيين لحكم الإمارة في حين بقيت العائلات المسيحية المسيطرة تشكل دور

---

(7) عادل اسماعيل، «الوثائق، الدبلوماسية»، المجلد الثامن، ص 33.

(8) م ن، المجلد التاسع، ص 205-357.

الحليف لها. فالعائلات الإسلامية كانت قطب الصراع السياسي والعسكري طوال مئات السنين ولم تضعف جدياً إلّا في إطار المركزية الصارمة لحكم بشير الثاني منذ مطالع القرن التاسع عشر. ولم يكن من حقوق مقاطعجية إبان الصدامات الدموية في اواسط القرن التاسع عشر على اوساط الفلاحين إلّا للمقاطعجيين المسلمين، ولا سيما الدروز الذين ضربوا بعد هزيمة بشير جنبلاط ونفوا إلى مصر والسودان ثم اعيدوا بعد عام 1840 ليطالبوا بالمقاطعات التي كانت لهم سابقاً. وكانت الحقوق المقاطعجية المطالب بها بعد عام 1840، حقوق المقاطعجيين الدروز بالدرجة الأولى، ثم حقوق المقاطعجيين الشيعة، الذين ضربوا على يد الأمراء الشهابيين، وهم مقاطعجيو آل حمادة في الهرمل. وكانت سيطرة الحماديين تمتد إلى الزاوية والكورة وجبيل والبترون قبل ولاية الأمير يوسف، وكانوا يطمحون إلى العودة إليها بعد زوال حكم الإمارة الشهابية[9].

كانت صدامات 1840 - 1861 في أساسها صدامات سياسية تلعب الزعامات المقاطعجية فيها دوراً اساسياً. فهناك زعامات درزية تريد العودة إلى مقاطعات سيطرتها السابقة، وزعامات مسيحية مارونية، اكليريكية بالدرجة الأولى، سيطرت على تلك المقاطعات وكانت ترفض التخلي عنها وتحمل لواء الدفاع عن سكانها «المسيحيين». لكن «حماية المسيحيين» في المقاطعات المختلطة لم تكن في الواقع العملي سوى حماية الفرنسيين، يقابلها «حماية الحقوق المقاطعجية الدرزية السابقة» والعمل على اعادة المقاطعجيين الدروز إلى مناطق سيطرتهم في اطار المشروع الانكليزي الرامي إلى استخدام الدروز في الصراع مع النفوذ الفرنسي لاقامة دولة يهودية في فلسطين. فكان هناك نفوذ، مقاطعجي درزي بشكل خاص، وإسلامي بشكل عام، قد ضرب إبان حكم بشير الثاني ويريد العودة إلى سابق عهده بدعم من الانكليز، ونفوذ مقاطعجي مسيحي ماروني يقوده كبار رجال الدين بالدرجة الأولى، وهو نفوذ مكتسب حديثاً يريد تثبيت سيطرته بدعم مباشر من الفرنسيين ويستخدم التفوق العددي المسيحي في هذه المقاطعات بضمها إلى القائمقامية المارونية بعد اجبار العثمانيين على تقسيم الإمارة إلى قائمقاميتين للدروز والنصارى[10]. بكلام آخر، كان هناك نفوذ قديم ذو

---

(9) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد التاسع، ص 45 و81.

(10) م ن، ص 131- 135.

طابع إسلامي يحاول العودة مجدداً، ونفوذ جديد ذو طابع مسيحي ماروني يريد الاستمرار والثبات في ظروف تاريخية ملائمة شهدت تفكيك بنى السلطنة العثمانية لمصلحة المشاريع الاستعمارية الخارجية.

يستنتج من ذلك أن الاقتراحات الفرنسية بالغاء الفروض المقاطعجية كانت تصب بالضرورة في اطار تنشيط المشروع الفرنسي نفسه، بينما كان تمسك الانكليز بالفروض المقاطعجية يعني الحفاظ على ركائز هامة موالية لهم. لكن التمسك الانكليزي بالفروض المقاطعجية لم يكن جدياً لأنه كان هناك اتفاق فرنسي انكليزي بضرب الركائز المقاطعجية السابقة، لاقامة دويلات طائفية على انقاضها. ولم يكن في نية الانكليز اقامة دولة درزية داخل حدود الإمارة أو خارجها بل كانت انظارهم متجهة منذ عام 1840 لاقامة وطن قومي لليهود في فلسطين[11]. وانطلاقاً من جذرية المشروع الطائفي المتفق عليه بين الفرنسيين والانكليز بقيت حدود الدعم الانكليزي للدروز ضعيفة، مما اضطرهم إلى الاعتماد على المساعدات العثمانية الأكثر ضعفاً، في حين كان الفرنسيون يخططون لابراز زعامات درزية «قريبة من المسيحيين»، من آل ابو نكد وعبد الملك وتلحوق بصورة خاصة، للوقوف في وجه الزعامات الجنبلاطية. هكذا يجد المحور الأساسي للسياسة الفرنسية في هذا المجال كامل تفسيره فيما يلي:

«يجب قطع العلاقات التي تربط الفلاح بالمشايخ المقاطعجيين. فهذه مسألة سياسية لها الأفضلية على كافة المسائل الأخرى، لأن استقرار الوضع في لبنان مرهون بها جذرياً. فالمقاطعجية أو النظام المقاطعجي هو وحده القادر على تفجير حرب اهلية في بلد يتحكم فيه نفوذ المصلحة الشخصية. ففي الوضع السابق للجبل - وهذا ما يفسر الكثير من الحروب التي دارت فيه - كان يستحيل على الفلاح ألّا يشارك في الصراع الدموي الذي يقوده سيده المقاطعجي. ولكن ذلك الفلاح كان سيقطع حتماً مشاركته في الصراع عندما لا يبقى له أي أمل يرتجيه من المقاطعجي، أو عندما يأمن أنه لن يلحق به ضرراً وهكذا يترسخ السلام لمصلحة الدولة، كما يترسخ لمصلحة رعايا السلطان أنفسهم»[12].

---

(11) م ن، ص 256 و283 و284 و315.

(12) م ن، ص 147- 148.

لقد وضع الفرنسيون اصبعهم على المشكلة بدقة، مع الاشارة إلى أنهم كانوا يرغبون في مداواة الجرح المقاطعجي القديم لاحداث جرح رأسمالي جديد اكثر عمقاً وألماً في جسد الفلاحين. فالعلاقات المقاطعجية هي أساس المشكلة. وبالرغم من أن السلطان كان قد اعلن المساواة بين الرعايا امام القانون والغاء كافة انواع السخرة والمصادرة في الفرمانات الهمايونية التي اعلنها، «لكن البلص (ويلاحظ هنا استخدام التقرير الفرنسي لتعبير البلص وكتابته بالفرنسي (Le balss)) بقي يتمتع بمركز هام في العلاقات التي تربط الفلاح بالمقاطعجي تبعياً. وهذه العلاقات غير مرشحة للتبدل في المدى القريب بسبب استمراريتها التاريخية منذ مئات السنين»[13].

يضاف إلى ذلك أن بعض التقارير الفرنسية تعبر بصدق عن جوهر العلاقة التي كانت سائدة بين المقاطعجيين وفلاحيهم، على اختلاف طوائفهم. وقد ورد في تقرير عام 1850: «لا يجوز التمييز بين مقاطعات مسيحية ومقاطعات مختلطة أو درزية، فما ينطبق على هذه ينطبق على الأخرى بدرجات متفاوتة. وقوى القمع في القائمقامية المسيحية قوى مسيحية، وفي الدرزية درزية، وهي في المختلطة درزية ايضاً. واغلبية السكان في القائمقامية المسيحية يظهرون رغبة جامحة في الخضوع لحكم الباب العالي. وقد بينت سبب ذلك سابقاً وأردده هنا: ليس في لبنان سوى الكره بين الطوائف، ولا وجود لغير المشايخ والفلاحين، وبالتحديد لغير المستغلين والخاضعين للاستغلال»[14].

فاذا كان هذا التحليل الذي يعود إلى قرن وربع القرن من الزمن حصيلة مناقشة دبلوماسية للموفد الفرنسي إلى بيروت، فهل يجوز العودة إلى الوراء في تحليل الأسباب العميقة للصدامات الدموية (1840 - 1860) وارتباطها بالبنية الاقتصادية والاجتماعية لنمط الإنتاج المسيطر؟ واذا كانت هناك بعض الجوانب التي لا تزال بحاجة إلى تحليل كموقف الفلاحين الدروز إلى جانب مقاطعجييهم، فإن تلك الجوانب ليست مستعصية على التحليل العلمي، بل يمكن تفسيرها بسهولة اذا ما نظر إليها تاريخياً من خلال نمط الإنتاج وعلاقاته التي كانت سائدة آنذاك. وهناك ايضاً

---

(13) م ن، ص 153.

(14) م ن، ص 363.

جوانب كثيرة بحاجة إلى جلاء حقائقها التاريخية. فليس صحيحاً بالمطلق القول إن الموارنة كانوا إلى جانب الفرنسيين والانكليز إلى جانب الدروز، بل كانت هناك قيادات من المقاطعجيين الدروز تحالف الفرنسيين واخرى من الموارنة تحالف الانكليز. لكن الزعامات المقاطعجية التي كانت تشكل قطب الصراع الأساسي، أي آل جنبلاط من جهة، وكبار رجال الاكليروس من جهة اخرى، كانت في الواقع تجد الدعم على الصورة التالية: من الانكليز للجنبلاطيين وحلفهم، ومن الفرنسيين للاكليروس الماروني وامتداداته المقاطعجية المسيحية والإسلامية على السواء[15]. وكانت الزعامات المقاطعجية الدرزية من آل تلحوق وعماد وعبد الملك وغيرهم إلى جانب الفرنسيين، بينما كانت زعامات مقاطعجية كثيرة من آل الخازن وابي اللمع والضاهر وحبيش وكرم وغيرهم إلى جانب الانكليز. وليس صحيحاً القول بالمطلق إن الفلاحين الدروز كانوا على وفاق تام مع قياداتهم المقاطعجية الدرزية، بل كانوا في حالة تذمر شديد منهم[16]. لكن جذرية المشروع الطائفي السياسي الذي كان يطرح تهجير الدروز من مقاطعجيين وفلاحين على السواء من مناطق سكنهم جعلت تذمر الفلاحين الدروز من مشايخهم يبدو ثانوياً وجعلت التماسك العائلي الدرزي على أشده. ونجحت الطائفية في توسيع قاعدة التماسك العائلي وتحوله إلى تحالفات عريضة تضم العائلات المقاطعجية والفلاحين الذين ينتسبون إلى طائفة معينة مهددة في زعامتها، بحيث تبدو مصالح تلك الزعامة وكأنها مصالح الطائفة كلها، على اختلاف مستوياتها ومناطق وجودها ونفوذها.

اضواء على «الغرضيات» أو الأحزاب السياسية المقاطعجية

من الشائع في كتب التاريخ التي تدرس تطور مقاطعات إمارة جبل لبنان أن القبائل العربية الوافدة إليها حملت معها نزاعها القبلي التقليدي بين عرب الشمال وعرب الجنوب. وعرف هذا الصراع دوماً باسم الصراع القيسي - اليمني. لكن الصراع

---

(15) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد العاشر، ص 22-24.

(16) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الثامن، ص 227، والمجلد العاشر، ص 27 - 106 - 107 - 109 - 113.

«لم يبق قضية نسب بل اصبح تعبيراً عن صراع سياسي شاركت فيه اسر تركمانية وكردية ومارونية بالاضافة إلى القبائل الأصلية»[17] تبعاً لتحليل الدكتور كمال الصليبي. مع ذلك فالصراع لم يكن بين قيسي ويمني، أو بين عرب الشمال وعرب الجنوب لأسباب عدة منها:

- إن بداية الصراع بين القبائل الارسلانية الوافدة إلى ضواحي بيروت وبعض القبائل المحلية المتمركزة بقربها، هو صراع مقاطعجي من اجل السيطرة على الأرض الواحدة والتحكم بقوى الإنتاج عليها. وقد تميز ذلك الصراع بمعارك بين الارسلانيين وبقايا المردة الذين هزموا عند نهر الكلب وكان من نتائجها هيمنة الارسلانيين على ضواحي بيروت حتى غربها. ودعيت هذه البقعة مقاطعة الغرب، وكانت قاعدة الحكم فيها سن الفيل.

- إن وصف الصراع بالقيسي - اليمني برز بشدة بعد مجيء العثمانيين، وفي ذلك اسقاط مباشر لمرحلة زمنية طويلة من الصراع المقاطعجي تبدأ من مجيء القبائل الوافدة حتى مطالع القرن السادس عشر. ولم يكن ذلك الصراع على قاعدة القيسية واليمنية البتة.

إن القبائل الوافدة لم تتمركز في مناطق سيطرتها تبعاً لمنابتها الأصلية، عرب الشمال وعرب الجنوب، قبل مئات السنين، بل كان التمركز السكني يتم تبعاً للفراغ السكاني، أي خلو معظم المناطق الجبلية من السكان من جهة، وللمصاهرة القبلية من جهة اخرى. فالتنوخيون الذين يصنفون في قيادة القيسيين، ونموذج السيدة نسب التنوخية، والدة فخر الدين الثاني، وتسلم الأمير التنوخي زمام الأسرة المعنية حتى بلوغ فخر الدين سن الرشد، شديد الدلالة على أن العلاقات بين العائلتين كانت علاقات تحالف لا علاقات صراع.

- يضاف إلى ذلك أن بعض الأسر الوافدة اعتنقت طائفية محلية، وبخاصة بعض القبائل الكبرى التي اعتنقت الدرزية (آل ارسلان والبحتريون والتنوخيون والمعنيون واللمعيون.. الخ)، بينما حافظت قبائل اخرى على طائفيتها السنية. وكانت التحالفات

---

(17) كمال الصليبي، «تاريخ لبنان الحديث»، ص 34. ومنير لحد خاطر، «الاحزاب اللبنانية في التاريخ، من المردة حتى اليوم»، «مجلة الحوادث»، العدد 1061، الصادر في 11 آذار/ مارس عام 1977، ص 44-54.

بين القبائل تتجاوز الاطار الطائفي وتتمسك بالعلاقات المصلحية كعائلات مسيطرة. وذلك يؤكد على أن الصراع المقاطعجي لم ينحصر داخل عائلات أو طوائف أو مناطق معينة بل كان شاملاً ودائماً لأنه كان ينبع من طبيعة النظام المقاطعجي التي تولّد ذلك الصراع بالذات. وقد شاركت فيه كافة الأسر المقاطعجية الوافدة، سواء العربية منها أو التركمانية والكردية (آل سيفا وآل عساف والأمراء الأيوبيون في الكورة...) وعلى امتداد كافة المقاطعات والطوائف. فصراع الأسر المقاطعجية لم يكن محصوراً بجبل الدروز أو إمارة الدروز بل كان يمتد إلى وادي التيم، وجبل عامل، وصيدا، وكسروان، والبقاع، وصفد، والزاوية، وجبيل، وعكار، والضنية وغيرها. ويجد هذا الصراع كامل تفسيره في نمط الإنتاج الزراعي الذي كان سائداً، بحيث كانت الأرض المصدر الأساسي للإنتاج في ظل وجود حرف ضعيفة وتجارة عديمة الأهمية. وكان الصراع يدور اساساً للسيطرة على إنتاج الأرض والقوى الفلاحية عليها. وكان المقاطعجي جابي الضرائب وممثل السلطة المركزية العثمانية في مقاطعة أو عدة مقاطعات، والأمير الحاكم يمثل توازناً مقاطعجياً معيناً في اطار خدمة السلطنة العثمانية. وكان صراع الأمير الحاكم مع المقاطعجيين الخاضعين له يمتد دائماً إلى الولاة المجاورين، وهو صراع على النفوذ والسيطرة بين امير يرغب في بسط هيمنته على كافة الزعامات المقاطعجية التابعة له وتأمين جباية الضرائب منها عدة اضعاف، وبين مقاطعجيين جباة ضرائب يبتزون من القوى المنتجة كامل إنتاجها بأساليب البلص والسخرة والمعايدات والضرائب.. ولا يسلمون سوى الحد الأدنى منها إلى الأمير الحاكم ويحتفظون بالباقي لأنفسهم. وهنا يكمن بالضبط مفتاح تفسير الصراع الدائر والمستمر بين الزعامات المقاطعجية. فهناك اتفاق كامل على نهب القوى المنتجة كامل مدخراتها، وصراع على توزيع الحصص بين القوى المسيطرة.

كان الصراع يقود في غالب الأحيان إلى صدامات دموية بين الأمير الحاكم بوصفه جابي الضرائب الأساسي المعترف به من السلطنة وولاتها، وبين جباة الضرائب الفرعيين الذين يوكل إليهم امر جبايتها فيتمردون عليه ويمتنعون عن الدفع، فيجرّد عليهم عساكره المحليين ويستنجد بعساكر الولاة المجاورين لقاء وعد بتقديم نفقات اولئك العساكر وحصة من الجباية للوالي المنجد. وتستمر سلسلة البلص والسخرة فتجبى الضرائب مرتين أو ثلاثاً أو ست مرات في السنة. يضاف إلى ذلك حرق القرى وتهديم المنازل وقطع الأشجار ومصادرة الماشية وغيرها.

كان الوجه العسكري اهم مظاهر بنية النظام المقاطعجي التي تبيح للقيادات

المسيطرة أراضٍ واموالاً وماشية وإنتاجاً لم تكن تخص القوى المسحوقة وحدها بل القوى المقاطعجية المهزومة كذلك. وفي اطار هذا النمط من الإنتاج يمكن تفسير ولادة «الغرضيات» أو الاحزاب السياسية في النظام المقاطعجي. فالهزيمة العسكرية كانت تساوي بين القوى الفلاحية المسحوقة وقياداتها المقاطعجية في النكبة، فتهدم قصور المقاطعجيين وتصادر املاكهم واموالهم وإنتاجهم. وكذلك يتم بلص القوى المسحوقة ومصادرة ما بقي لها بعيداً عن نهب زعمائها المقاطعجيين. واما جماهير الفلاحين فكانت تنجو من ذلك البلص وتلك المصادرة في حال خروج قياداتها المقاطعجية منتصرة في الصراع، فإن بيوتها ومواشيها وبقايا مدخراتها القليلة كانت تنجو من الحرق والنهب فتشعر وكأنها منتصرة فعلاً وهي تخرج بنتيجة مماثلة في اطار ذلك الصراع المقاطعجي المستمر. هكذا نشأت مصلحة مشتركة بين المقاطعجي وفلاحيه وحلفائه وفلاحيهم على السواء. وكان لكل زعيم مقاطعجي خصم أو اكثر داخل عائلته أو ضمن العائلات المجاورة من أبناء طائفته أو من الطوائف الأخرى. فيشارك الجميع، قيادات وفلاحين ورعاة وحرفيين وتجاراً، في ذلك الصراع الذي كانوا يعتبرونه صراعاً مصيرياً والذي كان كذلك في بعض جوانبه. وكثيراً ما كانت الهزيمة تؤدي إلى نزوح أعداد كبيرة من الفلاحين وانتقالهم إلى مناطق اخرى بعد تهديم منازلهم وحرق مزروعاتهم. ولم يكونوا عادة يحملون معهم في ذلك النزوح إلى مناطق حلفاء المقاطعجي التابعين له سوى الحقد والأمل بالثأر وغسل العار قبل العودة إلى اراضيهم.

كانت الصدامات الدموية تتخذ في كل مرة طابعاً أكثر عنفاً وضراوة مما كانت عليه في المرة السابقة. وكانت النتيجة مزيداً من الضرائب ومزيداً من القتل والتدمير والاحراق. وكان يحدث أن يقتل بعض الزعماء المقاطعجيين على ايدي الولاة قبل أن يصبح هذا الأمر قاعدة متبعة بعد ظهور الجزار. وكانت القوى الفلاحية تدفع ثمن الهزيمة عدة اضعاف دون أن تنجو من دفعه حتى عند انتصار قياداتها. ولذا كانت هذه القوى تخوض ذلك الصراع بحكم ارتباطها الدائم بزعيمها المقاطعجي. فهو قائدها العسكري، وزعيم العائلة التي تحتمي بها، وهو القاضي، ومنظم شؤون الزواج والطلاق، وموزع العمل وحصص الإنتاج، وهو المفاوض باسمها وجابي ضرائبها. أي إنه باختصار زعيمها السياسي والعسكري المطلق الصلاحيات، وصاحب السلطة

المستبدة التي لا يجد منها رادع سوى الخضوع من حيث المبدأ للأمير الحاكم. أما على ارض الواقع فكانت تلك السلطة مطلقة تماماً وخالية من كل قيد. وقد حرمت الفلاح من كل إمكانية للاعتراض أو التمنع عن التنفيذ، لأن مثل ذلك العمل كان يعرّضه للموت المحتم، وبشكل بالغ القسوة كي يكون عبرة لأمثاله.

في ظل هذا النمط من الإنتاج كانت القوى الفلاحية المسحوقة تفقد كل قدرة على التنظيم ومجابهة القوى المسيطرة عليها فتستسلم لها وتخوض معها حروبها المستمرة بعد أن نشرت تلك القوى شعاراً مفاده أنه لا بد من الحرب للأخذ بالثأر ومحو العار، وإن بقاء الفلاحين رهن بانتصار قياداتهم وفناءهم رهن بهزيمتها. وكانوا يدخلون المعركة عندما يأمرهم المقاطعجي، وكثيراً ما كانوا يخرجون منها ودون قتال إذ كانت تتم وساطة مقاطعجية بين الأطراف المتنازعة فيعود كل فلاح إلى بيته بأمر من زعيمه دون أن يعلم سبب حضوره للقتال، أو سبب توقف القتال، أو نتائج تلك المصالحة. فالزعيم المقاطعجي هو محور الحرب والسلام، ومصالحه الشخصية هي سبب تلك الحرب ومبرر ذلك السلام. ولم يكن الصراع المقاطعجي يسند إلى القوى الفلاحية دوراً غير دور رغبات المقاطعجيين والموت في سبيل مصالحهم الخاصة. ولم يكن لتلك القوى الحق أو القدرة على رفض الموت في سبيل أسيادها المقاطعجيين، إلّا إذا كان بعضها يفضل الموت تشرّداً أو على يد سيده المقاطعجي.

كانت تلك القوى الفلاحية تخوض حرباً لم تكن حربها، وتدافع عن مصالح لم تكن مصالحها، وتدفع من دمائها وإنتاجها ومدخراتها القليلة ثمن تلك الحرب. وسواء أكانت نتيجة الحرب انتصاراً ام انكساراً فإن الأمل بالترقي الفلاحي كان معدوماً تماماً، مع فارق اساسي هو أن الهزيمة كانت تحمل تقهقراً غالباً ما يكون مفجعاً ومدمراً. وفي هذا الاطار تفسر ولادة «الغرضيات» أو الأحزاب السياسية المقاطعجية. فهي ليست احزاباً لأفراد متساوين في الحقوق والواجبات، ولا احزاباً لقوى سياسية واعية تهدف إلى انجاز طموحات معينة. ولا هي كذلك تجمعات سياسية يديرها تنظيم معين، أو يميزها شكل محدد من اشكال العمل السياسي. فـ «الغرضيات»، كما يدل اسمها، تنبع من الغرض أو الأغراض، أي من الأهداف التي كان يتوخاها الزعيم المقاطعجي دون سواه. وهي تجمعات سياسية (تنقلب في المعارك إلى تجمعات عسكرية) يؤلف بينها مقاطعجي معين وتعبر عن مصالحه وطموحاته السياسية.

ولم يكن الزعيم المقاطعجي مجرد فرد بل كان عائلة مقاطعجية، أي أن التزام القوى الفلاحية بالزعيم الشهابي أو الارسلاني أو الجنبلاطي اوالخازني الخ... كان التزاماً بالأسرة المقاطعجية الممثلة بزعيمها الأقوى. لذا لم تكن تظهر «الغرضيات» إلّا في فترة بروز التوحد المقاطعجي داخل العائلة المسيطرة من جهة، والتنافس المقاطعجي الشديد من زعيم عائلة اخرى من جهة ثانية، فينقسم الفلاحون والقوى المقاطعجية الحليفة تبعاً لذلك التنافس بين زعيمين لا اكثر. وتضمحل أو تختفي مؤقتاً كافة المشاحنات العائلية داخل الأسرة الواحدة لمصلحة الزعيم الأكبر الذي يصبح قطب الصراع الأساسي. كانت مصلحة هذا الزعيم كبيرة بدفع التنافس حتى نهايته، لأن نفوذه السياسي والعسكري والاقتصادي يضمن له ولاء عائلته من جهة، والقوى الفلاحية الخاضعة له من جهة اخرى، وولاء تحالفات قوية من العائلات المقاطعجية الأخرى من جهة ثالثة. لكن ذلك التنافس كان شديد الخطورة احياناً على احد قطبي الصراع اذ كان يؤدي إلى ازالته والقضاء عليه كفرد مقاطعجي. وكان الصراع يستمر اكثر عنفاً بعد وفاته اذ يتخذ دوماً طابع الصراع بين زعامتين عائليتين مقاطعجيتين ويتمظهر بمظهر الصراع بين تجمعات عائلية مقاطعجية كثيرة وبين القوى الفلاحية التابعة لها.

أما ما سمي الصراع الجنبلاطي - اليزبكي فكان يمتد إلى شقراوي - صمدي في عماطور وجوارها، وإلى صراع بين آل هلال وآل الأعور في قرنايل وجوارها، وإلى كثير من العائلات الصغيرة داخل القرى. وكان يتسم بطابع الوراثة وأخذ الثأر والاستعداد للمشاركة في المعارك التي تخوضها الزعامات المقاطعجية المسيطرة. ولكن حقيقة ما يسمى الصراع الجنبلاطي - اليزبكي إنه كان صراعاً بين عائلتين مقاطعجيتين على زعامة الدروز بعد معركة عين دارة ومقتل آل علم الدين، زعماء ما يسمى الحزب اليمني. فبطُل استخدام عبارة الصراع القيسي - اليمني، وحلت محله عبارة الصراع الجنبلاطي - اليزبكي كأصرارٍ على دمغ الصراع المقاطعجي الشامل بالطابع الدرزي الضيق. وهذا الاصرار ينبع من محاولة التمسك بالطابع الدرزي للإمارة الشهابية بالرغم من أن طائفية امرائها هي السنية، لأن الإمارة كانت لا تزال تسمى إمارة الدروز، وجبل الدروز، وكان سكانها، حتى الموارنة منهم، يسمون الدروز. وقد تم نعت الصراع بطابع من الدرزية لكي يضمن له سمة الاستمرار في الخط السياسي الذي يرقى إلى ايام البحتريين. ولكن حقيقة ذلك الواقع التاريخي أن الصراع كان بين الأميرين احمد ومنصور الشهابيين بعد تنازل الأمير ملحم عن الحكم عام 1754،

ومحاولة كل من الأميرين التفرد بالحكم عام 1763. وكان أن أيد الأمير منصور كل من الشيخ علي جنبلاط ووالي صيدا محمد العظم، في حين أيد الأمير احمد كل من الشيخ عبد السلام العماد والشيخ شاهين تلحوق. وكان من الطبيعي، في ظل ميزان للقوى كهذا، أن يحسم الصراع عام 1763 لمصلحة الأمير منصور بسبب نفوذ القوى الداعمة له. لكن الأمير منصور سرعان ما انقلب على حليفه الجنبلاطي الذي كان يتمتع بقوة اقتصادية كبيرة جداً ونفوذ سياسي وعسكري داخل الإمارة وخارجها. وستكرر هذه التجربة، تجربة الأمير الذي يحكم ولا يملك والشيخ المقاطعجي الذي يملك ولا يحكم مع الأمير بشير الثاني والشيخ بشير جنبلاط. وكان لا بد من أن يقود الاختلال في العلاقات إلى صدام بين القوى المسيطرة. وزاد في مخاوف الأمير منصور دعم الشيخ علي جنبلاط للأمير يوسف الشهابي. فاستنجد الأمير منصور بالشيخ عبد السلام العماد والشيخ شاهين تلحوق ووالي صيدا لتشكيل حلف ضد الشيخ الجنبلاطي. وقام الأمير منصور أيضاً بمصادرة أملاك الأمير يوسف الذي فر إلى جبيل وتولاها من جانب والي دمشق. وبرز صراع مقاطعجي واضح يصلح نموذجاً للتحليل:

- هناك من جهة الأمير منصور الشهابي يدعمه عبد السلام العماد وشاهين تلحوق ووالي صيدا.
- ومن جهة اخرى الأمير يوسف الشهابي يدعمه علي جنبلاط ووالي دمشق.

وكانت السلطة العثمانية اكثر المستفيدين من ذلك الصراع اذ أمّن لها مزيداً من الضرائب التي بدأت ترتفع بشكل هائل وترتفع معها اسعار خلعة الإمارة على حساب القوى المنتجة الحقيقية.

لقد جرى الصراع اذاً بين اميرين شهابيين مدعومين من مشايخ مقاطعجيين وولاة عثمانيين. وكان متوقعاً أن يقود أي اختلال في احدى حلقات التوازن إلى فشل الحلف بكامله. وهذا ما حصل بالضبط عام 1770 عندما عُزل محمد باشا والي صيدا، فاضطر الأمير منصور للتخلي عن حكم الإمارة فوراً في مؤتمر الباروك وسلمها لابن اخيه الأمير يوسف. هكذا ضعف نفوذ المشايخ آل عماد وآل تلحوق في حين ازداد نفوذ الشيخ علي جنبلاط «فنال التزام قرى البقاع الممتدة من جسر عنجر إلى جسر برغز وهي ميدون، ولوسا، وعين التينة، ومشغرة، وعيتيت، وعين زبدة، وخربة قنافار، وعمّيق، وخيارة، والقرعون، وبعلول، ولالا. ولما علمت العائلات المقاطعجية الصغيرة بذلك توافدت على الشيخ علي جنبلاط يسألونه حصتهم. فأعطى

آل نكد التزام قريتين، وأعطى آل عماد التزام جب جنين وكامد اللوز، واعطى آل ابي علوان التزام غزة، وآل عيد التزام تل الأخضر، وآل عطا الله التزام قب الياس، وآل تلحوق التزام قبر عباس والمنصورية»[18].

لقد حسم الصراع المقاطعجي هنا دون حرب بسبب اختلال التوازن بين القوى المتصارعة. وهذا نموذج يتكرر باستمرار اذ ليس بالضرورة أن يحسم الصراع دائماً بمعركة عسكرية ولكنه بين اميرين شهابيين، يصل احدهما إلى الحكم بمساندة الشيخ الجنبلاطي ويعزل بإشارة منه، ويتولى الآخر ويعزل أيضاً بضغط منه بالذات. وتستمر السلسلة مع الأمراء وأبناء الشيخ اكثر من نصف قرن يحسمها الأمير بشير الشهابي الثاني لمصلحة سيطرته المقاطعجية عام 1825 ضد الشيخ بشير جنبلاط الذي قتل في عكا. فالصراع إذاً يدور بين أمراء شهابيين وحلفائهم من المشايخ والولاة، وما بروز تسمية الصراع الجنبلاطي - اليزبكي إلّا لأن الأمراء الشهابيين كانوا آنذاك من الضعف بحيث لا يستطيعون الوصول إلى حكم الإمارة إلّا بدعم من المشايخ الجنبلاطيين واليزبكيين.

كان وصول الأمير الشهابي الضعيف إلى الحكم تعبيراً عن نفوذ احد الشيخين المتصارعين لا بسبب تميّز احد الأميرين الأخوين اللذين كانا ضعيفين على السواء. من هنا كانت التسمية ذات المدلول العملي الواقعي من غير أن تكون حقيقة تاريخية. فتنافس الأخوين الشهابيين، وتنافس الشيخين الجنبلاطي والعمادي، وتنافس الولاة في صيدا ودمشق، كلها تعابير عن الصراع الأساسي، أي الصراع المقاطعجي المستمر منذ مئات السنين والمتمظهر بأشكال مختلفة. وما «الغرضيات» سوى تسميات لشكل الصراع المعيش يومياً في تلك المرحلة التي كانت تطغى فيها شخصية الزعيم المقاطعجي صاحب النفوذ على الزعامات الأخرى حين تكون ضعيفة، ولو في موقع القيادة. فاسم الشيخ علي جنبلاط كان معروفاً جداً، لا في أوساط الفلاحين والمقاطعجيين والأمراء المحليين وحسب، بل لدى الولاة المجاورين والقوى الخارجية ايضاً. فهو الذي وهب الرهبان الكاثوليك الأراضي لبناء دير المخلص، وأمّن لهم الحماية الكاملة، حتى أن البابا توجه إليه مباشرة برسالة عام 1765 يطلب منه فيها

---

(18) يوسف خطار ابو شقرا، «الحركات في لبنان»، ص 81-82.
Selim Hichi, *La famille de Djoumblatt*, p.59.

القيام بالصلح بين بطريركي الكاثوليك المتنازعين في المشرق. وبسبب الثروة الكبيرة التي كان الشيخ علي جنبلاط يتمتع بها، ونفوذه السياسي والعسكري، وزعامته الطائفية، وتحالفاته المقاطعجية ومع الولاة المجاورين، أصبح قطب التحالفات السياسية خلال تلك المرحلة. وكانت القوى المحالفة للشيخ الجنبلاطي والمعادية له على السواء تخشى نفوذه الهائل فتسعى لاقامة حلفٍ معادٍ له على كافة المستويات الطائفية والسياسية والعسكرية، وعلى صعيد الولاة. كما إن السلطنة تخشى مثل ذلك النفوذ وتشجع ولاتها على التخلص من جميع المقاطعجيين الأقوياء، وكانت تلك قاعدة ثابتة في تاريخ المنطقة بأسرها.

في هذا الاطار برز دور الشيخ عبد السلام العماد كزعيم مقاطعجي درزي كان ينافس الشيخ علي جنبلاط على الزعامة وتلتف حوله جميع العائلات المقاطعجية الدرزية الصغيرة، التي كانت تهددها الزعامة الجنبلاطية بالسحق لمصلحة عائلات اخرى موالية للجنبلاطيين. وكانت «الغرضيات» تتدخل على كل المستويات الطائفية والعائلية: من الرأس المقاطعجي المسيطر، أي الأمير الحاكم ومنافسه، إلى المشايخ المتنافسين، إلى العائلات المقاطعجية الصغيرة، إلى الفلاحين، وتمتد فوق الإمارة لتربط ولاءها بوالٍ ضد آخر أو بدولة خارجية ضد أخرى. ثم تمتد افقياً وتتغلغل داخل كل جانب من جوانب المستويات المذكورة. وكانت العائلة الحاكمة تنشطر إلى جناحين على الأقل، فيتزعم كل جناح امير مقاطعجي يدعمه شيوخ مقاطعجيون كبار وصغار، وتنساق وراءهم جماهير الفلاحين الخاضعة لهم، من كل الطوائف وعلى امتداد جميع مناطق الصراع، داخل حدود الإمارة أو بالالتزام. فقد كان نمط الإنتاج السائد كان يجعل الفلاح في وضع يستحيل معه عدم المشاركة في الصراع الدموي الذي يقوده سيده المقاطعجي، إلّا إذا فضل القتل على يد المقاطعجي وأعوانه.

يستنتج من ذلك إن «الغرضيات» في النظام المقاطعجي كانت تعبيراً عن التكتلات السياسية والعسكرية القائمة على نمط إنتاج زراعي قام على نهب القوى الفلاحية المنتجة. وكان مردود تلك القوى الضعيف يساعد على زيادة الصراع على السيطرة والنهب المنظم الذي يشمل كافة القوى الاجتماعية التي تنقسم بشكل حاد إلى فئتين اساسيتين: فئة تدفع كل انواع الضرائب والسخرة، وفئة تجبي تلك الضرائب. كانت الأولى تضم جماهير الفلاحين والرعاة والحرفيين والتجار وجميع المنتجين، والثانية تضم جميع مراتب المقاطعجية. كانت بعض الفئات الاجتماعية، كرجال الدين

والرهبان والمقاطعجيين، معفاة من الضرائب. ولم تكن مشاركة المقاطعجيين في الجباية واحدة ولا بنسب متساوية. واذا كانت نسبة الالتزام تحدد علناً، فإن نسبة الجباية لم يكن من الممكن ضبطها. وكان من الممكن أن تصل إلى عشرة اضعاف المطلوب، وهي تنهب من القوى المنتجة وتبقى في حوزة القوى المقاطعجية ذات النفوذ فيبرز غناها بسرعة. ومع اشتداد الضغط الضرائبي للجباية وتبدل الولاة وزيادة النسب، ولا سيما منذ اواخر القرن الثامن عشر، كانت انظار السيطرة المقاطعجية العليا، من الولاة والأمراء، تتجه إلى ذلك الاحتياط الذي يملكه المقاطعجيون الذين هم من مرتبة أدنى.

فانتشرت بسرعة سياسة البطش بالمقاطعجيين ومصادرة املاكهم (آل باز ونكد والخوري ومشاقة وفارحي والسكروج والصباغ وحمادة وجنبلاط وارسلان وتلحوق وابي اللمع والقنطار والخازن وحبيش.. الخ) حتى لم تبق عائلة مقاطعجية واحدة لم تتعرض للبلص والمصادرة. وضعف نفوذ تلك العائلات الاقتصادي والسياسي لمصلحة السلطة المركزية الشهابية التي كان يمثلها بشير الثاني. أما المؤسسات الوقفية، ولا سيما الكنيسة المارونية ورهبانياتها وسائر الرهبانيات والأوقاف، فكانت معفاة من الضرائب وتدخر احتياطاً بشرياً ضخماً من اليد العاملة النشيطة التي توظف كامل إنتاجها لمصلحة زيادة الملكيات الوقفية الرهبانية. وخرجت تلك الأملاك والقوى الرهبانية والأكليريكية من مركزية بشير الثاني بامتيازات مالية واقتصادية وتجارية واجتماعية وتربوية بالغة الأهمية. وكانت تفتش لنفسها عن علاقات سياسية تحمي تلك الامتيازات وتقطع الطريق على العودة إلى الظروف السياسية والاقتصادية التي كانت سائدة قبل مركزية الأمير الشهابي. وبدأ الصراع ينحو بعمق نحو قيادة رجال الأكليروس الماروني كقطب اساسي فيه، مما اعطى لهذا الصراع وجهاً طائفياً واضحاً بعد تحول الكنيسة المارونية إلى قوة مقاطعجية كبيرة تقود الصراع السياسي والعسكري للدفاع عن مصالحها الطبقية والطائفية المكتسبة.

لقد كان الصراع المقاطعجي ينبع من طبيعة القوى المقاطعجية وفروضها ونمط الإنتاج المرتكزة إليه، وكان سائداً في المنطقة بشكل واضح عند قدوم السيطرة العثمانية، لا داخل الإمارة وحدها، بل في كافة المقاطعات المجاورة في فلسطين واللاذقية وحلب وعكار والضنية وجبل عامل وبعلبك وجبيل وكسروان والزاوية. وقد

استمر رغم اختلاف حكم المقاطعجيين من عرب واكراد وتركمان وغيرهم، ورغم اختلاف انتماءاتهم الدينية مسيحيين ومسلمين على اختلاف طوائفهم[19]. فكل عائلة مقاطعجية كانت تسكن إلى جانبها عائلة مقاطعجية أخرى وكانت هذه العائلات تتصادم فيما بينها، كما كانت الزعامات المقاطعجية تتصادم داخل العائلة الواحدة. وكان الولاة انفسهم يشجعون ذلك الصراع المقاطعجي، ويدعمون إلى جانب كل عائلة مقاطعجية عائلة منافسة لها، وإلى جانب كل زعيم مقاطعجي زعيماً منافساً له. فآل معن مقابل آل علم الدين، وآل علم الدين مقابل آل شهاب، وآل جنبلاط مقابل آل العماد وارسلان... وآل الخازن مقابل آل حبيش أو آل الدحداح. كان يبرز منافس أو أكثر لكل أمير شهابي حاكم أو طامح لها، ولكل شيخ مقاطعجي أو مقدم[20].

لقد اعتمد الولاة سياسة «فرّق تسد» المعروفة. وهذا يقود إلى عدة ملاحظات اساسية منها أن الصراع كان مستمراً وشاملاً على امتداد المنطقة وأنه كانت تشارك فيه كل القوى على اختلاف درجاتها، سواء أكانت من المقاطعجيين أم من الفلاحين. فالأساس الحقيقي للصراع كان ينبع من طبيعة النظام المقاطعجي الذي يجعل من الصراع على استغلال القوى الفلاحية الفقيرة شرطاً اساسياً للنفوذ السياسي والعسكري. فالمقاطعجي هو جابي الضرائب وقائد الصراع الدامي من أجل جبايتها. لكن دخول الكنيسة المارونية قيادة احد قطبي الصراع المقاطعجي في اواسط القرن التاسع عشر اضفى على «الغرضيات» المقاطعجية عمقاً طائفياً جديداً، دون أن تتبدل نوعية العلاقة جذرياً بين الفلاح والمقاطعجي، مدنياً كان أو من رجال الأكليروس والرهبان. وكانت «الغرضيات» التي برزت كتكتلات سياسية تدافع عن مصالح العائلات المقاطعجية المسيطرة عبر شبكة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية. وكانت ممتدة من الزعيم المقاطعجي الأعلى إلى الفلاح المسحوق التابع له، وتعبر سياسياً عن العلاقات التي افرزها نمط الإنتاج الزراعي السائد الذي جعل مصالح القوى المقاطعجية المسيطرة تظهر في مرآة الوعي الاجتماعي المحدود للفلاح المسحوق وكأنها مصالحه، أو كأن

---

(19) عادل اسماعيل، الوثائق الدبلوماسية والقنصلية، بالفرنسية، المجلد التاسع، ص201.

(20) للتوسع يراجع: منير لحد خاطر، الأحزاب اللبنانية في التاريخ من المردة حتى اليوم، مرجع سابق.

وجوده المادي مرتبط بها، وتوهمه بأنه لم يكن له خيار في عدم الانخراط في حروب سيده المقاطعجي.

أحدث التبدل الجديد في اواسط القرن التاسع عشر المزيد من التشويه في وعي الفلاح الاجتماعي ويمده بشحنة جديدة من النشاط للانخراط في معارك اوسع واكثر امتداداً على الصعيدين الجغرافي والطائفي. ودفعت قيادة الأكليروس الأعلى بوجه القيادات المقاطعجية الإسلامية اعداداً هائلة من الفلاحين في حمى ذلك الصراع، لأن الامتداد الطائفي كان شديد الاتساع في جميع المناطق وخارج حدود الإمارة. ودخل الفلاح بحماسة في ذلك الصراع تحت ستار «التحرر» من السيطرة المقاطعجية الإسلامية. لكن النتائج الاجتماعية التي نجمت عن ذلك الصراع كانت بالغة الضرر على صعيد القوى المنتجة: حرق عشرات القرى والمدن، ومصادرة المواسم، وإتلاف المزروعات، والتهجير الطائفي القسري وغيرها من الأمور. والأخطر من ذلك أن الفلاحين اندفعوا في معركة عنيفة جداً «الكسب السماء» فخسروا الأرض والسماء معاً. وبلغ من شراسة الحقد الطائفي عام 1860 أن تم تدمير اكثر من اربعين قرية، وقتل آلاف الأشخاص في مدة لم تتجاوز الأسابيع الثلاثة[21]. واما «الغرضيات» السابقة فلم تكن نتائجها تقاس بنتائج تلك المجازر الدموية، اذ كانت الخسائر تنحصر فيها بالأفراد والاعتداء على بعض القرى.

لقد بنيت الطائفية السياسية على خلفية «الغرضيات» المقاطعجية السابقة، وكانت تستفيد من طابع توريث الحقد والثأر، وتضيف إليهما طابع التعصب الطائفي والتنكيل بقوى بشرية لا يمكن أن تصنّف في خانة الأعداء الطبقيين. فبات مقتل أحد أبناء طائفة في الجنوب يُردّ عليه طائفياً بقتل عدة افراد من طائفة أخرى في البقاع أو الشمال أو الجبل. ويستمر مسلسل التصفيات الدموية بحق التجمعات الطائفية غير المحمية، فيتضخم عدد القتلى من الفريقين بسرعة مذهلة. لكن هذا الواقع المؤلم من الوعي المشوه يجب ألّا يحجب عنا الطبيعة الطبقية للقوى المعرضة للقتل. فقد كانت كلها من الفلاحين والرعاة وصغار المنتجين والمستخدمين، أي من الطبقات الفقيرة. ولم يشهد تاريخ مئة سنة من الصدامات الدموية الطائفية مقتل زعيم مقاطعجي أو

---

(21) عادل اسماعيل، الوثائق الدبلوماسية والقنصلية، بالفرنسية، المجلد العاشر، ص 173 - 179 و185 - 187.

عائلي واحد. ولا يعتبر الأمر صدفة، بل تأكيداً لقانون اجتماعي يفسر هذا الواقع التاريخي بأن الصدامات الطائفية عملت ولا تزال وستعمل دوماً ضد الفقراء من جميع الطوائف، ولمصلحة القيادات المسيطرة من كافة الطوائف ايضاً. فالصدامات الطائفية، كالغرضيات المقاطعجية، سلاح بيد القوى المسيطرة تستخدمه ضد القوى المسحوقة لتبيد قسماً منها وتمنع توحدها للوقوف في وجهها وتستمر في فرض هيمنتها الطبقية عليها.

لذا لا يجوز التفتيش عن اسباب هذه الصدامات في اذهان المقاطعجيين وضعف الوعي لدى الفلاحين، بل في نمط الإنتاج الذي جعل من الزعيم المقاطعجي المدني الطائفي قائداً لجماهير غفيرة من الفلاحين ترتبط به اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً واجتماعياً وتشارك في «الغرضية» أو «التوجه» السياسي الطائفي الذي يفرضه عليها. ففي تحليل علاقات ذلك الإنتاج يتم الكشف عن الدور السياسي الذي كان موكولاً لتلك «الغرضيات» أو لتلك الصدامات الدموية في فرض توازنات سياسية طائفية وطبقية لمصلحة القيادات المسيطرة وعلى حساب كافة القوى الأخرى المشاركة في الصراع. وتوضح تلك العلاقات وحدها أن القوى الفلاحية كانت مسلوبة حرية الارادة في التعبير عن رأيها سياسياً واجتماعياً، ومسلوبة القدرة على التنظيم العسكري في وجه القوى المسيطرة، ومسلوبة القدرة ايضاً على الامتناع عن المشاركة بحماسة في الصدامات المقاطعجية والطائفية التي كانت تفرضها عليها تلك القوى المسيطرة. لقد دخلت الطائفية تلك العلاقات من الإنتاج في اواسط القرن التاسع عشر لتزيد من لهيبها، وما زالت تنفخ في ذلك اللهيب الطائفي حتى اليوم. أوضحت تقارير القناصل الفرنسية بدقة علمية جوانب هامة من تلك الأسباب[22]. وهي تؤكد الطابع الاجتماعي الطبقي لذلك الصراع وتشير إلى سخف النظرة السطحية إليها، كأحداث طائفية بحتة[23]. وتجد أسباب تلك الصدامات كامل تفسيرها في نمط الإنتاج الذي كان سائداً، وفي العلاقات المقاطعجية التي كانت مسيطرة بين الفلاحين وأسيادهم. كانت تلك التقارير تدعو إلى هدم هذه العلاقات و ادخال علاقات رأسمالية جديدة تستوحي مبادىء الثورة الفرنسية البورجوازية الكبرى لعام 1789، أي الوعد بالحرية والمساواة

---

(22) تضمن المجلدان الثامن والتاسع تقارير عدة مفيدة في هذا المجال.

(23) م ن، المجلد التاسع، ص157.

والاخاء، وزجّ الفلاحين في علاقات رأسمالية اكثر استغلالاً وتدميراً لقواهم المنتجة. لكن امنية الفرنسيين لم تتحقق بحذافيرها بل ادخلت اشكالاً من العلاقات الرأسمالية في بنية النظام المقاطعجي المسيطر، مضافاً إليها اشكال رأسمالية تابعة للاستعمار الخارجي. فكانت المحصلة النهائية رأسمالية تبعية تغلّف نمط إنتاج تقليدي سابق على النمط الرأسمالي وعلاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية تتمتع فيها الطائفية بدور أساسي. وكلها علاقات تعمل لمصلحة القوى الطائفية الطبقية المسيطرة، وعلى حساب القوى المنتجة المسحوقة من كافة الطوائف، وإن بنسب متفاوتة. وعلى قاعدة ذلك النمط وتلك العلاقات نشأت المجالس التمثيلية الطائفية، ومجالس الادارة، والجمعيات السياسية، والأحزاب السياسية، والبرلمان، ومجلس الشيوخ، والدستور، والجمهورية، منذ القائمقاميتين حتى الاستقلال ولا تزال مستمرة حتى اليوم.

بعض ما أدخله الحكم المصري في البنية السياسية والادارية داخل مقاطعات الإمارة

عرفت مرحلة الحكم العثماني للمشرق العربي نماذج متعددة للتمثيل، أبرزها إن لكل ولاية مجلساً للشورى، يتألف من كبار العلماء والموظفين والأعيان ويرأسه الوالي. وللمجلس صلاحية الاشراف على الشؤون المالية والادارية والعسكرية في بعض الأحيان. وكان أعضاؤه يعينون تعييناً من بين الأعيان والمتنفذين المحليين. كانت صلاحياتهم محض استشارية وكانت القاعدة الأساسية لعمل تلك المجالس هي مراعاة مصلحة الميري أي الضريبة الرسمية الوحيدة للسلطنة. وقلما كانت المجالس تتدخل في غير ذلك من الدعاوى التي لا علاقة لها بالأموال الأميرية. ولم يكن لغير الأعضاء الحق في دخولها وسماع المفاوضات والمذاكرات التي تجري فيها. ولكن المجالس الاستشارية كانت تبحث ايضاً في دعاوى الأراضي والأمور المتعلقة بعائدات الميري من القرى، وتوزيع المقاطعات، والالتزام، وتحديد الرسوم الأميرية بعد أن يقرّ مزاد بدلاتها على الراغبين. وكانت المناقشات كلها تنصب فقط على زيادة اموال الميري باستمرار واستنباط الأساليب في كيفية جباية اكبر نسبة منها وبزيادة عن القيمة المقررة في معظم الأحيان «ولو اضر ذلك بالأهالي واجحف بحقوقهم»[24]. لذا يؤكد

---

(24) سليمان ابو عز الدين، ابراهيم باشا في سوريا، ص 143.

الشيخ علي الزين «أن اعضاء هذه المجالس كانوا خشباً مسنّدة، اما لجهلهم أو لخوفهم من الحاكم. وكان بعضهم مطية للاضرار بمواطنيهم»[25].

فالحكام المحليون كانوا يتمتعون بحرية مطلقة في المقاطعات التي ينالون التزامها أو يسيطرون عليها. وهذا ما عبر عنه فولني بقوله: «اذا كان الحاكم المقاطعجي صاحب عقل ودراية فإنه يفعل ما يشاء، وهو حينئذ مطلق السلطة وإلّا فهو كالآلة، وجوده وعدمه سيان»[26].

فالحاكم المحلي هو الذي يحل المنازعات الداخلية وله الكلمة الفصل في كل الأمور إلّا في حالات العصيان والتمرد. وكانت هناك اشكال تمثيلية من النمط العائلي داخل التجمعات الطائفية المقاطعجية يلجأ إليها الأمير الحاكم عند إعلان الحرب أو لدى عقد الصلح أو طرح الضرائب «فيجمع الأعيان للاستشارة في الأمر، وكل فرد له مكانة وشأن يملك الحق في ابداء الرأي والملاحظات... فالحكم عندهم في مثل هذه الأحوال شعبي وشبه ديمقراطي»[27]. وقد اعتمد بعض المؤرخين الطائفيين على تلك العبارة ليبالغوا في دور المجالس العائلية وينفخوا في حجمها الديمقراطي المزعوم. لكن تلك المجالس لم تكن تمثيلية بالمعنى الديمقراطي الانتخابي، بل كانت مجرد مجالس عائلية مقاطعجية طائفية يتمتع فيها الزعيم المقاطعجي الكبير بالصلاحيات المطلقة ويستخدمها لتثبيت «غرضيته»، أو التجمع السياسي الذي يضم كل الطوائف ويعمل بإمرته.

تميزت تلك المجالس طوال فترة الحكم العثماني بالعمل لمصلحة القوى المسيطرة عبر كافة مراتبها، من السلطان حتى المقاطعجي المحلي، دون أي رادع قانوني يحد من غلوائها وتفردها. فالحاكم هو الخصم والحكم. «إذا رفع أحد الرعايا دعوى، فإلى الاقطاعي... واذا حدث خصام بين الاقطاعي والأهلين أو بين سكان مقاطعتين، يكتب الحاكم إليهم باصلاح ذات بينهم، فاذا لم يرعووا، أرسل مباشِراً من خاصته تكون نفقاته ونفقات جواده مدة ما يبقى لفصلها من المدعى عليه ولا ينصرف من عنده إلّا بأمر مولاه بعد أن يفرض له على ذلك الرجل المدعى عليه مالاً يأخذه منه تغريماً.

---

(25) الشيخ علي الزين، العادات والتقاليد في العهود الاقطاعية، ص 41.

(26) فولني، رحلة إلى سوريا، ومصر وبر الشام، مترجم، ص 55.

(27) نفس المرجع والصفحة.

وما لم تكن الدعوى بدين يفرض له شيئاً على المدّعي ايضاً. واما في الدين فخمسة من المائة المقبوضة»[28].

لقد كان المدعى عليه أحد المقاطعجيين الصغار، اذ من غير المتصور أن يرفض فلاح حكم المقاطعجي أو الأمير الحاكم. فأتى الاستنجاد بالأمير الحاكم لمساعدة المقاطعجي الصغير على المقاطعجي الكبير الذي يستنجد بدوره بالوالي على الأمير الحاكم. لكن مثل تلك الدعاوى كانت نادرة، وفردية، ومحدودة جداً، اذ كانت قوى القمع المحلية تنهي مثل هذه الدعوى قبل انتقالها إلى مستويات عليا. كما إن طبيعة التحالفات العائلية والطائفية السياسية كانت تحتم فض مثل تلك المنازعات داخلياً وإلّا كانت السبب في مناوشات ومعارك مسلحة. وفي جميع تلك الأحوال كان تأثير «المجالس الديمقراطية» معدوماً تماماً، مما يؤكد أنها لم تكن موجودة إلّا على مستوى فرض الضرائب وكيفية جبايتها.

لكن الحكم المصري بدّل كثيراً من هذا الواقع «فصار ترتيب الولاية والمجالس على احسن وجه. وكان المشتكي من حكم مجالس الولاية يستأنف دعواه لمجلس دمشق».

«.. والسبب في هذا التغيير إن اعمال المجالس وتقارير أصحاب الدعوى واعضاء المجالس بمفرداتهم تحت امضاواتهم واختامهم تسجل حرفياً. ولم يكن فيه سلطة لأحد من رجال الحكم كما هو جاري الآن، حتى الباشا حكمدار الايالة لا يقدر على المعارضة بشيء. واذا اقتضى له عمل في المجلس فيحضر فيه كمن له دعوى والمجلس يحكم بما يراه مطابقاً للعدالة. ثم أعمال المجلس بمفردات تقاريرها تتقدم ليوحنا بحري بك لكي ينقحها حسب مأموريته من محمد علي باشا. فإذا وجد تقريراً لأحد أعضاء المجلس أو حكماً لا يوافق العدالة فيكتب عليه مناقضة يوضح فيها الخطأ، ويرسلها إلى المجلس. فإن كان الخطأ بمحله أصلحوه وإلّا فيناقضوا بحري بك. ويمكن أن تتكرر المناقضات حتى يحق الحق. وهذا العمل يمنع وقوع المغدورية على أحد ويلزم أعضاء المجلس بالاعتناء والجد بمعرفة الأحكام الصوابية»[29].

لقد وسعت التدابير المصرية قاعدة التمثيل في ادارة الإمارة بما يضمن مصالح

---

(28) الشيخ ناصيف اليازجي، رسالة تاريخية في أحوال لبنان في العهد الاقطاعي، ص13-17.

(29) ميخائيل مشاقة، منتخبات من الجواب على اقتراح الأحباب، ص 120.

الأغلبية الساحقة من المقاطعجيين. إذ كانت الإدارة المصرية تحاول تقليص نفوذ الأمير بشير وهيمنته المطلقة على مقدرات الإمارة وأموالها وأملاكها وضرائبها. كما لم يخف بعض القناصل الفرنسيين في تقاريرهم رغبة الادارة المصرية التخلص من الأمير بشير وإنهاء الإمارة بعد وفاته بما يضمن أشكالاً إدارية جديدة لحكم الإمارة[30]. كانت أبرز أعمال المصريين اطلاق حرية العبادة لكافة الطوائف بما يضمن الحد من نفوذ القناصل الأجانب وضرب شعارهم «حماية المسيحيين في الشرق»، وعزل كافة الاداريين الذين ارتشوا أو نالوا نفوذاً واسعاً في ادارة عبد الله باشا السابقة، وانزال العقاب الصارم بالعصاة والمتمردين على الدولة والمتمنعين عن دفع ضرائبها للملتزمين لا للمقاطعجيين، واقامة محاكم تجارية، ومجالس تمثيلية ذات طابع طائفي واضح[31].

بدأ المصريون بتطبيق نظام «المتسلمين» لجباية الضرائب في المقاطعات المجاورة للإمارة أولاً، وكانت نقطة الانطلاق عام 1834 من راشيا[32]. لكن المتسلمين الجدد كانوا من العائلات المقاطعجية السابقة مع تغيير في الاسم فقط. وكان هذا الحدث ايذاناً بانتشار نظام الاستلام إلى المناطق الأخرى ولكن بالشروط المقاطعجية نفسها لجباية الضرائب، مع استعداد كل أجهزة الدولة القمعية لاجبار الفلاحين على دفع ما يحدده المتسلّم، وهو جابي الضرائب المقاطعجي القديم. كذلك أحدثت الادارة المصرية محاكم للطوائف المسيحية تستطيع اللجوء إليها أو الاختيار بينها وبين المحاكم الإسلامية في المدن[33]. ويشير تقرير فرنسي إلى عمل محكمة بيروت عام 1835 بالقول: «إن هذه المحكمة التي أنشأها ابراهيم باشا شديدة الضرر لمدينة بيروت. فقراراتها تخضع لمزاجية الأعضاء فيها دون أن تكون هناك أية قوانين يستندون إليها. وهذا ما يشجع هؤلاء الأعضاء على الظلم والتعسف»[34]. كانت هذه المحكمة تتألف من ستة أعضاء مسيحيين وستة مسلمين، وكانت المرة الأولى التي يبرز فيها

---

(30) عادل اسماعيل، الوثائق الدبلوماسية والقنصلية، بالفرنسية، المجلد الخامس ص358-364.

(31) م ن، ص 284 - 300 و302 - 306.

(32) م ن، ص 283.

(33) م ن، ص 278.

(34) م ن، ص 318.

الوجود الطائفي في صلب تكوين المحاكم ليصبح قاعدة ثابتة في طائفيتها حتى اليوم.

لم تتوفر للتدابير المصرية الجديدة مقومات النجاح لعدم توافر مقومات التطبيق الجيد. فقد رافقها الكثير من السخرة والمصادرة، ونزع السلاح، وفرض الضرائب الباهظة، وتلزيم بعض المرافق الحيوية، وبروز النفوذ الكبير للأكليروس الماروني، ومصادرة املاك المقاطعجيين الدروز. فاشتد الحقد الطائفي، ولا سيما بعد استخدام الجنود المسيحيين في قمع انتفاضات الدروز والشيعة والنصيرية، والدور الحثيث للقناصل الأجانب في إضعاف ادارة ابراهيم باشا في سوريا، وعجز هذا عن التحكم بهم. وقد صرح ابراهيم باشا بأن القناصل «هم مصدر عذاب لي، اذ يعرقلون في كل لحظة سير شؤون حكومتي. وليس السلطان والباب العالي بشيء إذا ما قورن بحضرات القناصل. فمع السلطان والباب العالي نستطيع أن نتدارك الأمور وأن نلزم جانب الحذر. اما القناصل فهم مصدر عذابي ولا أستطيع عمل أي شيء حيالهم. إنهم كارثة على البلد» وقد علق القنصل الروسي على تصريح ابراهيم باشا بقوله: «ليس هذا التصريح، على ما فيه من عنف، خالياً من الصحة. فالقناصل في سائر مناطق المشرق لا يتمادون في تجاوز حقوقهم كما يفعلون في سوريا. فبلقب ترجمان «او قواص» أو خازن أو خادم، استطاعوا أن يخرجوا اكثر من نصف سكان المدن عن طاعة السلطة المحلية»[35].

يستنتج من ذلك أن اصلاحات الحكم المصري على قاعدة نمط الإنتاج وعلاقاته السابقة لم يكن بمقدورها القيام بأي تحويل جذري، لا على الصعيد السياسي والاقتصادي والتربوي والعسكري فحسب، بل على الصعيد الطائفي كذلك بشكل خاص. فإعلان «حرية العبادة وبناء الأديرة والكنائس واقامة المجالس الطائفية» وغيرها من التدابير الطائفية، جاءت تفتح شهية الأكليروس الماروني الأعلى للاندفاع السياسي كقطب أساسي في المعادلة المقاطعجية الجديدة، وذلك على حساب اضعاف المقاطعجيين المسلمين والموارنة من جهة، وعلى حساب بناء مؤسسات تمثيلية ديمقراطية صحيحة من جهة أخرى. فاصرار الاكليروس الأعلى على دور طائفي بارز ساعد على زيادة حدة التمثيل الشعبي، بحيث بات التمثيل يفتش عن رموز طائفية

(35) الأب جوزف حجار، أوروبا ومصير الشرق العربي، حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية، مترجم، ص117-118.

تضاف إلى الرموز المقاطعجية السابقة. وبدلاً من أن تتحول تدابير الحكم المصري إلى قرارات لإلغاء الحقوق المقاطعجية ساعدت فعلاً على ترسيخها وفرضها على كل الأشكال الادارية المزمع اقامتها في مقاطعات الإمارة، فشملت المجالس التمثيلية والضرائب والادارة والشرطة وغيرها. وتجندت القوى التمثيلية الجديدة لمصلحة المقاطعجيين على اختلاف فئاتهم الدينية والمدنية، وبات لرجال الدين دور أساسي في اختيار هؤلاء الممثلين أعضاء المجالس. وكانت نتيجة ذلك أن أضيف إلى «الخشب المسنّدة داخل مجالس الشورى المقاطعجية» شخصيات جديدة تدّعي تمثيل طوائف الشعب وترسخ التمثيل الطائفي. ولم يكن الواقع الجديد أكثر ديمقراطية مما كان مع المجالس السابقة، بل عمل لمصالح القوى الطائفية والطبقية المسيطرة على حساب جماهير القوى المنتجة المسحوقة. ونال أعضاء المجالس الجديدة نصيبهم من السخرية التي تفوق وصفهم «بالخشب المسنّدة» اذ قال فيهم احد الشعراء الظرفاء:

«نزلت السوق أبغي لي أتانا ... فقال لي الأتاني وهو عابس
ألست ترى بأن الكل صاروا ... بباب الحكم أعضاء مجالس»[36]

الطائفية السياسية في نظام القائمقاميتين

تعتبر ولادة نظام القائمقاميتين نموذجاً عملياً لتنفيذ بعض بنود المشروع السياسي الاستعماري الذي كان مزمعاً تطبيقه في المشرق العربي. فقد وعد الانكليز، بضمانة عثمانية، سكان الإمارة بالاستقلال الذاتي للجبل والغاء الضرائب الباهظة التي فرضها عليهم الحكم المصري، وأن توكل ادارة الجبل إلى قيادات محلية. وكانت كل تلك الوعود مقابل اعلان سكان الإمارة العصيان على الحكم المصري والعمل على ترحيله. لكن العصيان كان نقطة البداية للمشاريع الطائفية في المنطقة حيث كان الفرنسيون يخططون لحكم «ماروني في الجبل» والانكليز يخططون كي يصبح نفوذهم في جبل لبنان بوابة العبور إلى فلسطين «لانشاء دولة صهيونية فيها تتسع لثمانية ملايين إسرائيلي اوروبي»[37]. تلك هي الأهداف البعيدة التي كان يتوخاها الاستعمار الفرنسي ومثيله الانكليزي. فاذا كان هناك صراع حقيقي على النفوذ نابع من قانون الصراع بين الدول

(36) ميخائيل مشاقة، منتخبات من الجواب على اقتراح الأحباب، ص 120.

(37) عادل اسماعيل، الوثائق الدبلوماسية والقنصلية، المجلد السادس، ص282-284.

الرأسمالية الاستعمارية نفسها للتفرد بالسيطرة، فإنه كان محدداً بالاتفاقات المستمرة بين الفرنسيين والانكليز لاقتسام النفوذ في المنطقة وادخال الشريك الروسي طرفاً في البلقان إبان الحرب العالمية الأولى بعد أن تم ابعاد هذا الشريك في اقامة قائمقامية ثالثة على انقاض مقاطعات الإمارة الشهابية[38]. فالمشاريع التقسيمية الأولى كانت تتكلم على ثلاث قائمقاميات يتوزع الولاء فيها بين الفرنسيين والانكليز والروس باسم قائمقاميات الموارنة والدروز والأرثوذكس. لكن ذلك المشروع لم يبصر النور نظراً للضغط الفرنسي - الانكليزي الهادف إلى ابقاء النفوذ الروسي في البلقان وعدم ادخاله إلى المتوسط.

ومنذ عام 1840 عمل الباب العالي على إعادة سيطرة الحكم العثماني على المنطقة بكاملها، ولضم الساحل إلى جبل الإمارة. لكن الفرنسيين رفضوا ذلك المشروع بشدة. «تسري شائعات هنا تؤكد وجود مشروع لاقامة إمارة في لبنان منفصلة عن سوريا تضم الجبل والمدن الثلاث بيروت وطرابلس وصيدا. إن ذلك المشروع سيكون شديد الضرر على مصالحنا ويؤثر على ارتباط الموارنة بنا... ومن الواضح إن مصير المصالح الفرنسية مرتبط بمقدار الحصة التي ننتزعها عند البحث في تحديد المصير النهائي للجبل»[39].

كانت تلك المشاريع تدرس قبل سقوط الإمارة الشهابية وقبل الاعلان عن مجلس استشاري تمثيلي بزمن طويل، وكان يخطط لذلك المجلس بالسر. فالقنصل الفرنسي في بيروت يقول في تقرير بتاريخ 5 آذار/مارس عام 1841 موجه إلى وزير خارجيته: «كنت قد تقدمت لمعاليكم سابقاً برسالة حول مشروع لادارة الجبل ينص على مجلس مكون من 12 عضواً بما فيهم الرئيس، وفي حال تساوي الأصوات يعتبر صوت الأمير مرجحاً. وقد تباحثت بهذا المشروع مع البطريرك الماروني الذي رفض نسبة 3 أعضاء موارنة، وأصرّ بعد استشارة مطارنته على نسبة ستة أعضاء في المجلس المذكور، وعلى أن يكون الرئيس منهم»[40].

ويشير القنصل في تقرير آخر بتاريخ 6 تشرين الأول/اكتوبر عام 1841 إلى «أن

---

(38) م ن، ص 341.

(39) م ن، ص 398-399. تقرير 4 حزيران/يونيو عام 1841.

(40) م ن، ص 426.

الأمير حيدر ابي اللمع هو اكثر الأمراء نفوذاً، وهو عاكف الآن على اعداد نظام يضمن تقسيم الجبل إلى منطقتين اداريتين إحداهما مسيحية توضع بإمرة الأمير الحاكم. ولكن هذا المشروع يسر الأتراك ويزعج المسيحيين»[41].

ثم يشير في تقرير آخر بتاريخ 27 كانون الأول/ديسمبر عام 1841 إلى مخاطر التقسيم على المسيحيين بقوله: «هناك مسيحيون ودروز في معظم المناطق.. واذا تركنا نوازع الحقد الطائفي تأخذ مجراها بين الفريقين بشكل قانوني، أي باقامة منطقة يحكمها مسيحي وأخرى درزي، فإن نتيجة ذلك ستكون اضطهاد المسيحيين في المنطقة الدرزية واذلال الدروز في المنطقة المسيحية. وسينجم عن هذا تيار من النزوح القسري المتبادل يسارع كل شيخ إلى منعه بالقوة لأن المشايخ الدروز بحاجة ماسة إلى الفلاحين الموارنة لحراثة أراضيهم. فالدروز أقلية سكانية والموارنة أكثرية. وستعم الفوضى ويكثر البلص والاضطهاد والتقتيل ويدمر كل من الفريقين الفريق الآخر»[42].

في هذا الاطار تحرك زعماء الموارنة لاصدار عريضة بتاريخ 29 آذار/مارس عام 1841 تطالب «بدولة واحدة بزعامة مسيحي، ورفض كل دعوة للتقسيم، والتعهد بالحفاظ على المراتب الاجتماعية واحترام المشايخ على أن يقوم هؤلاء بدورهم باحترام الشعب. وحفاظاً على الوحدة، وضماناً للتنفيذ والثبات، قررنا انتخاب وكلاء عنا في المناطق يختارون من المتنورين بين السكان ويتمتعون بالسمعة الحسنة»[43].

هذه النماذج هي جزء ضئيل جداً من عشرات التقارير التي تؤكد على أن التقسيم كان امراً لا مفر منه بعد سقوط الإمارة الشهابية بتكليف فرنسي - انكليزي- تركي، وإن كل قوة كانت تسعى لنيل حصة اكبر لجماعتها المحليين، وبالتالي لتوسيع قاعدة نفوذها في المنطقة. فتحت ستار «الوحدة» كان الإصرار الفرنسي على مارونية الحاكم، وعلى أن يكون الحاكم أحد أبناء الأمير بشير الشهابي الثاني المعزول، وتحديداً الأمير أمين اذا استحالت عودة والده إلى الحكم[44]. وكان الرد العثماني إجبار الأمير أمين على إعلان طائفيته السنية لقطع الطريق على التمسك الماروني - الفرنسي به[45].

---

(41) م ن، ص39-40.

(42) م ن، ص 64.

(43) م ن، ص 371.

(44) م ن، ص438. والمجلد السابع، ص 24 - 48 و75 و444.

(45) م ن، المجلد الثامن، ص175 و327.

فالباب العالي كان يخطط للتفرد بحكم المنطقة بكاملها واقامة باشا عثماني بدلاً من الأمير الشهابي السابق. وفي هذا الاطار كان تعيين عمر باشا النمساوي، ثم ترتيبات شكيب أفندي الذي اصرّ على اخراج الأوروبيين من الجبل، مما أدى إلى كشف النفوذ الفرنسي الهائل فيه، واضعاف المطالبة بالتقسيم بعد اعتقال معظم الزعامات الدرزية والمسيحية، وبدأ شكيب أفندي يجمع السلاح من السكان، وعيّن حكاماً من الأتراك لزحلة ودير القمر وأميون، واستقدم عساكر عثمانية لمنع تدخل الأجانب وقمع كل عصيان[46]. لكن الفساد كان قد دبّ في رأس السمكة العثمانية، فاشتد الضغط الأوروبي في الآستانة على السلطان وعزل شكيب افندي، واوقفت ترتيباته[47]، وجرى ترسيخ هاتين القائمقاميتين[48].

كان مشروع تفكيك بنى السلطنة العثمانية قد انجز قسماً كبيراً من المهمة الموكولة إليه. فقد تم تفكيك البنى الاقتصادية والعسكرية والسياسية والطائفية والادارية بحيث جاءت كافة تدابير هذه المرحلة تؤكد أن مشروع تقسيم مقاطعات الإمارة مشروع استعماري اولاً وأخيراً. وكانت السلطنة العثمانية عاجزة في اواسط القرن التاسع عشر عن اتخاذ أي قرار سياسي يضمن وحدة أراضيها بسبب عجزها العسكري عن حماية تلك الأراضي. لذا كانت الادارة العثمانية تلجأ إلى اثارة النعرات الطائفية[49] لضمان تأييد جماهير المسلمين لها، وإلى توقيع عرائض يرسلها السكان مطالبين بالحكم العثماني وتثبيته في مقاطعات الإمارة[50].

لكن القوى السياسية والعسكرية العثمانية التي كان عليها أن تصوغ القرار السياسي العثماني وتنفذه كانت في مرحلة من الضعف الشديد. فالدبلوماسيين العثمانيون يعترفون صراحة بولائهم للدول الأوروبية، فهذا عميل للفرنسيين، وذاك للانكليز، وآخر للبروسيين[51]. وكانت القوى الضاربة العثمانية في مرحلة من التفكك بحيث كانت

(46) م ن، ص 210 - 216 و230 و242 و251 - 259.

(47) م ن، ص 270-278.

(48) م ن، المجلد السابع، ص 388، والمجلد الثامن، ص 174.

(49) م ن، المجلد السابع، ص 111.

(50) م ن، ص 91 و129 و135 و170 و392 و408 - 410.

(51) م ن، المجلد العاشر، ص 88-90.

تتحول فوراً إلى قوى للنهب والمصادرة، تزيد من صعوبة تنفيذ المشروع العثماني وتؤلب اعداداً اضافية من السكان عليه[52]. «ففي 13 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1842 يكتب عمر باشا النمساوي حاكم الجبل العثماني إلى أمراء المتن المسيحيين، وعلى رأسهم الأمير حيدر أبي اللمع، يطلب منهم احراق أملاك جميع الدروز الذين يحاولون الالتحاق بزعاماتهم العاصية، وأن يكونوا على استعداد للتنسيق مع العساكر العثمانية للفتك بالدروز»[53].

كانت العساكر العثمانية تبنى على النتائج الطائفية التي أوجدها الحكم المصري وما تركته من حقد طائفي بين المسيحيين والدروز. وكانت الدبلوماسية العثمانية أسيرة الشعارات التي اطلقها الدبلوماسيون الأوروبيون عن «انصاف المسيحيين في كافة ارجاء السلطنة». فقد كتب القنصل الفرنسي إلى حكومته في 26 نيسان/ابريل عام 1842 يقول: «إن الحاكم العثماني مصطفى باشا أجاب على مداخلتي بضرورة انصاف المسيحيين والتعويض عليهم بلهجة صارمة وقاطعة: إن الباب العالي يرى أن واجبه الأساسي انصاف المسيحيين، وانا لا أطلب منك سوى مهلة عشرة أيام فقط كي يتم تقدير الخسائر في كل قرية تمهيداً للتعويض على المسيحيين»[54].

وتحت وطأة هذه الدبلوماسية اتخذ توزيع الضرائب طابعاً طائفياً واضحاً. فقد فرض عمر باشا النمساوي مبلغ 2500 كيس على الجبل منها 1300 على المسيحيين مقابل 1200 على الدروز[55]. لكن هذه الضريبة التي كان يمكن فرضها نظرياً بسهولة فائقة، كانت مستحيلة التطبيق على أرض الواقع، اذ لم يكن هناك على صعيد الملكية مسيحي ودرزي بل مقاطعجيون وفلاحيون. فمن يدفع لمن؟ وكيف توزع الضرائب وتجبى؟ ومن يجبيها؟ وهل يدفع المسيحي للمقاطعجي الدرزي أم للمقاطعجي المسيحي؟ وحين رحب المقاطعجيون الدروز بالفكرة، رفضها الأكليروس الماروني الأعلى بدعم مباشر من الفرنسيين.

لقد بات كل عمل سياسي أو عسكري أو اداري عثماني يزيد في تأزيم الوضع

---

(52) م ن، المجلد السابع، ص 132 و165.

(53) م ن، ص 238.

(54) م ن، ص 123.

(55) م ن، ص 126.

الطائفي داخل مقاطعات الإمارة. فالتقسيم يواجه بمعارضة عنيفة، وكذلك الوحدة. وفرض الحكم العثماني يواجه بمعارضة عنيفة، وكذلك التجزئة إلى قائمقاميات؛ وفرض الضرائب يواجه بمقاومة ضارية، وكذلك فكرة التخلي عنها أو تبديل طائفية أو طبقية جبايتها؛ ونظام الوكلاء المقترح يلقى معارضة عنيفة، وكذلك نظام المجالس الطائفية وكيفية توزيعها ومدى صلاحياتها، وكان التدخل الأوروبي يلقى معارضة عنيفة من السلطنة العثمانية، لكنه يحظى بالمقابل بترحيب حار من الموارنة، حتى أن بعض زعاماتهم لم تتورع عام 1841 عن المطالبة بحملة عسكرية أوروبية. «وبرز رأيان في هذا المجال، رأي يقول بطلب حملة انكليزية ونمساوية في الوقت الذي يتم فيه التوجه إلى فرنسا ورأي آخر يقول بالتوجه إلى فرنسا وحدها»[56]. ويقول تقرير آخر «إن الموارنة رفعوا العلم الفرنسي عام 1845». ويبرر القنصل هذا الحدث «غير المؤكد» بأنه «من الطبيعي أن يرفع الموارنة علم فرنسا لأنه علم الدولة التي تحمي الكاثوليكية والمسيحية في العالم، ومنهم الموارنة»[57].

يمكن تقديم مئات الأمثلة على طائفية تلك المرحلة، وضعف العثمانيين، وارتباط الموارنة بالفرنسيين والدروز بالانكليز. وهي لا تقدّم اضافات علمية لتحليل تلك النماذج ما لم يتم ربطها بالبنية الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها، أي بنمط الإنتاج الذي كان سائداً والعلاقات الإنتاجية التي كانت مسيطرة. فنمط الإنتاج المهيمن كان يسمح للطائفية بالحلول في قلب علاقات الإنتاج المسيطرة ويجعل كافة القوى المتصارعة تتوسل الطائفية للوصول إلى اهدافها الحقيقية، أي إلى استغلال القوى المنتجة من جميع الطوائف. فلم يكن الفرنسيون يسعون فقط للسيطرة على الموارنة ومناطق سكنهم، بل كان لهم مشروعهم السياسي الاستعماري الواسع القاضي بالسيطرة على مناطق واسعة داخل المشرق العربي. وقد تحققت جوانب عدة من ذلك المشروع بعد الحرب العالمية الأولى. ولكن الفرنسيين كانوا يخططون لجعل مناطق السكن الماروني متحررة من السيطرة المقاطعجية السابقة. وليس صدفة على الاطلاق أن يبدأ انشاء المؤسسات الفرنسية، كمصانع الحرير في بتاتر لآل بورتاليس وغيرها، في تلك المقاطعات بالذات، وفي تلك الفترة الزمنية بالذات، أي في عام 1839

(56) م ن، المجلد السادس، ص 391. تقرير 25 أيار/مايو عام 1841.

(57) م ن، المجلد الثامن، ص 103.

وقبل عام واحد على الاعلان عن نية الفرنسيين باقامة «إمارة كاثوليكية في الشرق»[58]، (المقصود إمارة مارونية).

ولم يكن الانكليز يسعون لبسط نفوذهم على مناطق السكن الدرزي وحسب بل كان لهم أيضاً مشروعهم السياسي الاستعماري الذين عملوا على تنفيذه منذ عام 1840، والذي كان يقضي بايجاد وطن قومي لليهود في فلسطين. وقد استخدموا الساحة الدرزية «كبوابة للعبور إلى فلسطين». وسرعان ما تخلوا عن الدروز في المرحلة اللاحقة، واعترفوا للفرنسيين بالسيطرة على ركيزتهم السابقة بعد أن جرى تقاسم النفوذ بينهم منذ الحرب العالمية الأولى وبعد أن بدأ تحقيق الوطن القومي اليهودي في فلسطين باشراف انكليزي واميركي ومباركة فرنسية[59].

كان للعثمانيين أيضاً مشروعهم السياسي القاضي باعادة سيطرتهم على الولايات التابعة لهم والعودة للظهور بمظهر القوة. لكن مساحيق الحداثة الأوروبية التي دهنت بها السلطنة وجهها العجوز باسم «الخطوط الهمايونية» و«الاصلاحات» و«التنظيمات» و«الدساتير» «لم تستطع أن تخفي وجهها الحقيقي عن القوى التي وهبتها إياها. وكانت القوى الأوروبية تبشر رعايا السلطنة منذ زمن بعيد بأن سلطنتهم قد انتهت إلى غير رجعة، وبأنها هي تعمل على هذا الأساس للتفاهم على اقتسام ولاياتها، وبأن المحاولات التي تقوم بها الدولة «للاصلاح» لن تزيدها إلّا تفككاً وانهياراً.

كانت القوى الاستعمارية الأوروبية تستند إلى نمط إنتاج رأسمالي انجز ثورته الصناعية وآلاته الحديثة معتمداً نظاماً عقلانياً اجتماعياً شديد البعد عن الغيبيات. وقد أوصل النمط الرأسمالي أوروبا إلى ادخارات هائلة في الأموال والسلع أخذت تفتش عن اسواق خارجية ومواد خام وتوظيفات على امتداد السوق الرأسمالية العالمية. اما السلطنة العثمانية فبقيت تعتمد نمط إنتاج زراعي، ونظام ملل يقسم السكان إلى مواطنين ورعايا، ويفسخ كافة جوانب الحياة الاجتماعية (الزواج، والأرث، والتجنيد...)، وقوى عسكرية شديدة الضعف، في عصر شهد اندفاعاً كبيراً للنهوض القومي كنموذج يحتذى في كافة أرجاء الكرة الأرضية. فكانت المواجهة بين هذين النمطين من الإنتاج تؤكد غلبة القوى الاستعمارية بسهولة فائقة، ،وتمنع قيام السلطنة

---

(58) م ن، المجلد السادس، ص 28.

(59) Jean Pichan. *Le partage du Proche-Orient*. p.127-137.

العثمانية بالتصدي الحقيقي والمجابهة الناجحة. وعمل الأوروبيون عل طريق التنفيذ لإقامة نظام المتصرفية على أنقاض الإمارة الشهابية.

لكن الاندفاع الأوروبي لاحتلال المنطقة كان يصطدم بحواجز اوروبية في التنفيذ. لم تكن المعيقات عثمانية محلية فقط. فأية سيطرة اوروبية منفردة كانت تواجه باجماع استعماري اوروبي لاحباطها، سواء أكانت أوروبية بحتة (حروب روسيا لانتزاع البلقان في أواسط القرن التاسع عشر) أم محلية مشرقية مدعومة من دولة اوروبية (حروب محمد علي لاحتلال السلطنة واسقاطها). وأدركت الدبلوماسية العثمانية هذا الواقع فاستفادت منه إلى أقصى حد. فكانت تلجأ إلى دولة أوروبية كبرى للوقوف بوجه دولة أخرى، وإلى قوى أوروبية حديثة (بروسيا التي وحدت المانيا) للوقوف بوجه قوة أوروبية (بريطانيا وفرنسا وروسيا). لكن تلك الخطط التي انقذت السلطنة من السقوط الآني، كانت تمهد لسقوطها مستقبلياً، اذ أصبحت مواردها كلها مجموعة احتكارات للقوى الخارجية حتى تم اسقاطها نهائياً في الحرب العالمية الأولى.

ضمن هذا الاطار التاريخي بالتحديد، يمكن تفسير سبب التأخير الحاصل في تنفيذ المشروع السياسي الفرنسي والانكليزي لاقامة دويلات طائفية في المشرق العربي. فقد عرفت فرنسا أزمات داخلية متلاحقة في الأعوام 1830 و1848 و1871، لدى قيام دول قوية تنافسها وتهددها داخل اوروبا، ولا سيما بعد توحيد إيطاليا وألمانيا. فعمدت إلى احتلال الولايات العثمانية القريبة منها (تونس والمغرب). ويفسر ظهور القوى الأوروبية الجديدة كذلك، ولا سيما المانيا التي اعلنت وقوفها إلى جانب السلطنة والعمل على منعها من الانهيار بالقوة، جانباً هاماً من احجام انكلترا التي ركزت سياستها على انتزاع مصر والسودان عن احتلال المشرق العربي. أي أن التوازن في المصالح الاستعمارية بين كل من فرنسا وانكلترا، وبين فرنسا وانكلترا من جهة، والمانيا وايطاليا وروسيا والنمسا من جهة أخرى، أجبر الفرنسيين والانكليز على تأخير تنفيذ مشروعهم السياسي في المشرق العربي. وكان هناك اصرار تام من جانب كل من الفرنسيين والانكليز بعدم السماح لأي فريق منهم بالدخول منفرداً إلى هذه المنطقة، لأن طريق الرساميل الانكليزية إلى الهند كانت تمر عبرها، كما إن متصرفية جبل لبنان كانت القطب الثاني للمصالح الفرنسية في المتوسط وهي البوابة الوحيدة لعبور الرساميل الفرنسية إلى المنطقة. وقد اجبر هذا التوازن الحاد الانكليز والفرنسيين على التنسيق الكامل عند اعلان مشروع الأوطان الطائفية في عام 1840 بالذات وعند الدخول جنباً إلى جنب عام 1918 إلى المشرق العربي.

ويفسر هذا بوضوح كيف أن أي انزال فرنسي أو انكليزي منفرد في المنطقة كان سيفشل حتماً (الحملة الفرنسية ثم الانكليزية على مصر، والانزال الانكليزي في جونيه عام 1840)، والانزال الفرنسي والانكليزي لانتزاع حصص أكبر كان محكوماً بضرورة الاتفاق المسبق على مشاريع سياسية - طائفية معينة في المنطقة، وعلى حجم الحصص بينهما، وعلى عدم السماح لأية قوى خارجية (روسية أو اميركية أو نمساوية أو المانية) بالدخول إليها.

لقد رسم الاطار السياسي العام للمشاريع الاستعمارية في المنطقة على أن تجد القوى السياسية المحلية دوراً محدداً ضمن ذلك الاطار. فمقاطعات السكن الماروني وجوارها يجري التحضير الحثيث لادخالها في الفلك الفرنسي. أما مناطق فلسطين فستكون من نصيب الانكليز. كانت الأولى تمهد لقيام منطقة شبه مستقلة للمسيحيين، بينما مهدت الثانية لاقامة وطن قومي يهودي. وكان الجامع المشترك بين الانكليز والفرنسيين، منذ عام 1840، أن دبلوماسيتيهما كانتا تشددان على عدم الاصطدام بالعثمانيين، بل على غزو السلطنة من الداخل عبر الرساميل والارساليات والامتيازات «والاصلاحات»، والخطوط الهمايونية، وعبر هدم نظام الملل وتفكيك الحرف الطوائفية، وتنشيط حركة القوميات والأقليات الطائفية والعرقية، واحباط كل دعوة داخلية لاعادة تنشيط السلطنة. وكانت الدبلوماسيتان تركزان على حماية الطائفية والاهتمام بالأقليات فيها. وكان واضحاً أن الفرنسيين لن يكتفوا بمناطق السكن الماروني كحصة لهم فيها. في حين أن الانكليز، الذين اعترفوا لهم بتلك الحصة، كانوا يخططون لجعل النفوذ الفرنسي يقتصر على مناطق السكن الماروني دون سواها. وقد ادركت الدبلوماسية الفرنسية هذا الواقع فسارعت منذ عام 1811 إلى مد حمايتها «على كافة المسيحيين في المنطقة لا على الموارنة فحسب»[60]، وإلى العمل في الوقت نفسه على جعل المسيحيين في صلب المشروع السياسي الفرنسي واظهار تميزهم عن سائر الطوائف عبر المساعدات المادية والارساليات والمدارس والحماية والدور التجاري والتميز اللغوي[61]...الخ. كانت تجارة الحرير احتكاراً فرنسياً بالدرجة

---

(60) عادل اسماعيل، الوثائق الدبلوماسية والقنصلية، المجلد الخامس، ص170.

(61) م ن، ص 172-173.

الأولى حتى عام 1824 عندما رفض الفرنسيون شراءه «فتقلص نفوذهم كثيراً»[62]. وساعد الفرنسيون على تنظيم الكنيسة المارونية ورهبانياتها كما نصحوا الموارنة منذ عام 1832 بعدم الانخراط في حرب محمد علي مع الولاة العثمانيين ومع السلطنة العثمانية «لأن تلك الحرب صراع عائلي بين الوالي والسلطان ولا مصلحة للموارنة في الدخول فيه.. ويجب الحفاظ على 40 الف مقاتل ماروني لتحقيق مشروع تميزهم واستقلالهم»[63] وهكذا كانت سياسة الفرنسيين في المنطقة تتمحور حول النقاط التالية: دعم المخطط الرامي إلى اقامة منطقة مسيحية على صلة وثيقة بالمشروع السياسي الفرنسي، وعدم الاصطدام بالعثمانيين خوفاً على النفوذ الفرنسي الهائل داخل السلطنة، وحمل الباشوات الأتراك والسلطان على تبني فكرة الاصلاحات والمساواة وانصاف المسيحيين، والاصرار على عودة الحكم الشهابي إلى الإمارة الموحدة بزعامة مسيحية، وعدم الاكتفاء بمناطق سكن الموارنة حصة للفرنسيين في المنطقة عند توزيع المغانم بل توسيع دائرة النفوذ الفرنسي نحو سوريا بكاملها. وهكذا تدرج الموقف الفرنسي من المطالبة بإمارة كاثوليكية مارونية في الجبل، إلى حماية جميع المسيحيين في سوريا بكاملها، تحت ستار «حماية الكاثوليك خارج جبل لبنان»[64].

ظهرت أهمية مناطق السكن الماروني من جهة، والدور المميز للاكليروس والرهبان الموارنة من جهة أخرى، كركائز دعم للمشروع السياسي الفرنسي. كما برزت تلك الأهمية عبر عشرات التقارير، وعبر ميزانية دائمة متزايدة في الوزارة الفرنسية للاكليروس في الشرق[65]، وفي اعتماد اليسوعيين قاعدة لنفوذهم أولاً[66]، ثم الاعتماد على الزعامات المارونية، الدينية والمدنية، في الفترة اللاحقة[67]. ولم توفر الدبلوماسية الفرنسية جهداً في السعي إلى مصالحة زعماء الموارنة والدروز عام

---

(62) م ن، ص 52.

(63) م ن، ص 155 و202 و235.

(64) م ن، المجلد السادس، ص 264 و391.

(65) م ن، ص 339.

(66) م ن، ص 346 و366.

(67) م ن، ص 403 - 410 و422، والمجلد السابع، ص 371 و435، والمجلد الثامن، ص 188.

1841[68]، في اطار المشروع السياسي الفرنسي للسيطرة على المنطقة بجميع طوائفها ونواحيها. وكانت بعض التقارير الفرنسية تشير صراحة إلى أن تحيز السياسة الفرنسية إلى جانب الزعامات المارونية، هي التي دفعت الزعامات الدرزية للارتماء في أحضان الانكليز. مع الاشارة إلى أن تلك الزعامات الدرزية كانت على علاقة وثيقة جداً بالفرنسيين في السابق[69]. لكن السياسة الفرنسية كانت تعمل على اضعاف الزعامات المقاطعجية الدرزية، وتحرص على هيمنة مارونية كاملة على الجبل. حتى إن بعض الفرنسيين لم يتورعوا عن المطالبة بترحيل الدروز نهائياً عن مقاطعات الإمارة. كما كانت تشجع الموارنة على عصيان الدروز، وتمدهم بالسلاح والذخيرة[70]. وكانت الدبلوماسية الفرنسية تحرض الباشوات العثمانيين على ضرب الزعامات الدرزية والتقليص من حقوقهم المقاطعجية تحت ستار انقاذ الفلاحين المسيحيين من سيطرتها واستبدادها. وفي الوقت نفسه كان الفرنسيون يمدون الموارنة في المقاطعات المختلطة بدعم مادي تجاوز المليون فرنك فرنسي مع السلاح والذخيرة[71].

ونشط الفرنسيون كذلك لايجاد زعامات درزية موالية لهم، ولا سيما من آل نكد[72]، فأوصى القنصل الفرنسي حكومته «بدعم زعيم مقاطعجي مسلم مقابل زعيم مقاطعجي مسلم آخر من المرتبة نفسها بحيث يؤدي تنافسهما إلى سقوطهما معاً»[73].

واقترح التقرير لائحة تضم الشيخ ناصيف نكد، وخطار عماد، وسليمان حمادة، وقاسم حمادة، وسعيد جنبلاط وحسين تلحوق ويوسف عبد الملك ومحمود تلحوق، مرشحاً هؤلاء المقاطعجيين المسلمين للتنافس الشديد فيما بينهم. وعندما طرحت فكرة ترحيل الموارنة إلى الجزائر عام 1848 لاقت رفضاً قاطعاً من جانب الدبلوماسية الفرنسية لأن الهدف هو تثبيت الموارنة في المنطقة، واستغلال المآسي التي يتعرض لها الفلاحون الموارنة على أيدي ارباب النظام المقاطعجي من الزعامات الدرزية

---

(68) م ن، المجلد السادس، ص 451.

(69) م ن، المجلد السابع، ص 320.

(70) م ن، ص 307 - 308 و371 و441، والمجلد التاسع، ص 24-29. والمجلد الثامن، ص 114 - 115 و118.

(71) م ن، المجلد التاسع، ص 66-70.

(72) م ن، ص 127.

(73) م ن، ص 76.

مدخلاً لتعزيز نفوذهم، بشكل يضمن دخولاً طلبقاً للمصالح الفرنسية إلى المنطقة وتثبيت الموارنة داخل محيطهم العربي وليس نقلهم إلى الجزائر أو فرنسا. أي تحويلهم ركيزة للمشروع السياسي الفرنسي في المنطقة، لا تحويلهم إلى قوى بشرية مهاجرة إلى خارجها[74]. فالمصالح الفرنسية اذن كانت الأساس والموجهة لتلك الدبلوماسية كما تعترف تقارير الفرنسيين صراحة[75]. وعلى هذا تمّ رفض فكرة نقل الموارنة، وتنشيط شعار حماية فرنسا للمسيحيين في الشرق حتى باتت تقارير الفرنسيين في اواسط القرن التاسع عشر تشير إلى «أن الموارنة يكتبون عن دمهم الصليبي وعن فرنسا أمّ الجبل الماروني»[76].

ولما كانت تجارة الحرير إحدى الركائز الأساسية للمصالح الفرنسية في المنطقة بسبب صعوبة زراعة اشجار غير اشجار التوت وإنتاج غير الحرير في جبل وعر المسالك، عادت التقارير الفرنسية توصي «بتهجير الدروز من لبنان بعد حوادث 1860، والعمل على اعادة تشجيع الحرير بناء على عرائض التجار اللبنانيين المطالبة ببقاء الحملة الفرنسية في المنطقة واعلان لبنان منطقة محمية من فرنسا»[77]. لكن توصيات الخارجية الفرنسية كانت تشير إلى خطة أكثر شمولاً وانفتاحاً وهي «العمل على إلغاء نظام القائمقاميتين، والاصرار على «قائمقامية أو متصرفية» واحدة بزعامة الموارنة، والتشديد على حماية فرنسا لكافة المسيحيين في سوريا، والسعي الحثيث للوصول إلى وحدة بين الدروز والمسيحيين في قائمقامية مسيحية، ودعم المتصرف داود باشا بقوة، وتقديم ضباط لتدريب القوى العسكرية اللبنانية، ودعم الاكليروس الماروني الأعلى بوصفه ركيزة أساسية من ركائز النفوذ الفرنسي في المنطقة، واسكات كل الأصوات المارونية المعارضة لهم، والعمل على توسيع المتصرفية لتشمل سهل البقاع ومناطق أخرى، واعتماد الحذر الشديد لتحقيق هذه الأهداف دون صدام مع الأتراك»[78].

---

(74) م ن، ص 336 و387.

(75) م ن، المجلد العاشر، ص 61.

(76) م ن، ص 138-139. وقد ظهر هذا الشعار لاحقاً بعد الحرب العالمية الأولى عندما كان بعض الموارنة يهللون "فرنسا أم الدنيا عموم اعتزوا يا لبناني".

(77) م ن، ص 263 و277 و280 - 284.

(78) م ن، المجلد الحادي عشر، ص 92 - 96 و116 و304 و320 و340 و356 و414.

وبناء على تلك الأهداف الواضحة تماماً، وفي اطار الموافقة الانكليزية على متصرفية جبل لبنان كمنطقة نفوذ فرنسي قابلة للتوسع نحو سوريا بكاملها، وفي اطار العمل الفرنسي على تحقيق ذلك التوسع دون اغضاب العثمانيين والاصطدام المباشر بهم، يمكن تفسير التوازنات السياسية المحلية في ظل القائمقاميتين والمتصرفية معاً. فقد فشلت فكرة اقامة قائمقامية ثالثة للروم الأرثوذكس تحت ستار «أن اقامة تلك القائمقامية سيؤدي إلى انشاء قائمقامية مماثلة للطوائف الأخرى في الجبل»[79]. ولكن القضية اعمق من ذلك لأنها ترتبط برفض أي وجود روسي في المنطقة وابقائها حكراً على الفرنسيين والانكليز. وكان من الضروري الاكتفاء بقائمقاميتين تمثلان التوازن المصلحي الفرنسي - الانكليزي باشراف الهيمنة العثمانية، شرط ألّا تتجاوز تلك الهيمنة حداً يشكل خطراً على مصالح الدولتين. لذا رفضت مقترحات شكيب افندي القاضية بتعزيز النفوذ العثماني في الجبل، وأبقي ما يتعلق منها بفكرة التقسيم إلى قائمقاميتين. «فالقائمقام موظف يعينه والي صيدا من بين متنفذي الموارنة والدروز وله حق عزله. كما يقام إلى جانب كل قائمقام مجلس يتألف من وكيل للقائمقام وقاضٍ ومستشار من المسلمين السنّيين، ومن قاضٍ ومستشار لكل من الدروز والأرثوذكس والكاثوليك، ومن مستشار شيعي فقط لأن القاضي السني يقضي للطائفتين معاً. ويبقى العضو في المجلس مدى الحياة، إلّا في حال الاستقالة أو العزل أو الوفاة. ينتخب القضاة والمستشارون ويعينون بمعرفة مطارنة وشيوخ عقل من الطائفتين»[80]. وسلطة المجلس استشارية تنحصر، كما في المجالس السابقة في العهد العثماني، بشؤون الضرائب والمالية والجباية والأراضي.

لقد اعترفت السلطات العثمانية عملياً بالدور السياسي للاكليروس الماروني الأعلى ودور شيوخ العقل الدروز، مع الفارق الكبير بين الدورين. فالاكليروس الماروني الأعلى قوة منظمة شديدة النفوذ الاقتصادي والطائفي والتربوي. وقد خولت فوق ذلك نفوذاً سياسياً لتحكم سيطرتها على أبناء الطائفة المارونية بجميع مراتبهم، وتلعب دوراً بالغ الأهمية في تحقيق المشروع السياسي الفرنسي في المنطقة (طوبيا عون مطران بيروت، والمطران عبد الله خوري، والبطريرك الياس الحويك...) وقد ساعد على

---

(79) أحمد طربين، أزمة الحكم في لبنان (١٨٤٢-١٨٦١)، ص 72.

(80) م ن، ص 88.

تحقيق هذا الدور الغياب التاريخي للزعامات المقاطعجية المارونية والدعم الهائل الذي محضته الدبلوماسية الفرنسية للاكليروس الأعلى الماروني[81]. أما شيوخ العقل من الدروز فلم يكن لهم ذلك الدور على أي صعيد، وكان نفوذ المقاطعجيين الدروز وهو نفوذ له جذور تاريخية شديدة العمق، يزيد في صعوبة ترقيهم السياسي لقيادة الصراع ضد الاكليروس الأعلى الماروني.

هكذا تحددت آفاق العمل السياسي أمام أعضاء مجلس القائمقاميتين. فمن جهة أعضاء يمثلون الاكليروس الأعلى، الماروني بصورة خاصة، ومن جهة أخرى اعضاء يمثلون المقاطعجيين المسلمين، لا سيما الدروز. وكان رفض الحكم العثماني الاعتراف بقاض شيعي عاملاً في زيادة تذمر الشيعة حاول الفرنسيون استغلاله بعد الانتداب، فأقروا لهم بالقضاء الجعفري الشيعي المستقل في محاولة للتقرب السياسي من زعاماتهم الدينية. وقد أفقدتهم صلاحياتهم الاستشارية كل دور سياسي حقيقي، وكانوا مجرد حلقة في المشروع السياسي العام القاضي بالاعتراف للموارنة بدويلة خاصة بهم يجري توسيعها لاحقاً. ولم تكن تلك المجالس ترضي الزعامات المقاطعجية المارونية، ولا سيما آل الخازن الذين رفضوا قيادة الأمير حيدر أبي اللمع للقائمقامية المارونية واشترطوا لقبولها أن يرث ابنه الأمير اسماعيل المركز، «وأن يتخذ سكرتيراً ادارياً له أحد مشايخ آل الخازن، وأن يستلم القائمقامية شيخ خازني بعد اسماعيل، وأن يحكم مقاطعجية الجبل مقاطعاتهم مباشرة باشراف المشير دون حاجة للقائمقام»[82].

---

(81) بقيت البابوية أربع سنوات ترفض الاعتراف بطوبيا عون مطراناً على بيروت، وتدخلت معظم القيادات الفرنسية لتثبيته في هذا المركز. وكانت تقارير القناصل الفرنسيين تسميه رجل الفرنسيين الأول. راجع:
عادل اسماعيل، الوثائق الدبلوماسية والقنصلية، بالفرنسية، المجلد الثامن، ص 89 - 291 و301. وهذا الإصرار طوال أربع سنوات على المطران عون، يؤكد أهمية الاكليروس الأعلى الماروني في المشروع السياسي الفرنسي.

(82) *Blue Book. Moore to Clarendon*, n°16. May. 19. 1845.
الأرشيف الانكليزي، ذكره أحمد طربين، أزمة الحكم في لبنان (١٨٤٢-١٨٦١)، ص 94-95.

كانت تلك الشروط مقدمة لرفع درجة الصدام المباشر مع آل ابي اللمع والاكليروس الأعلى الماروني والفرنسيين والسلطنة العثمانية. لكن الدور العثماني بقي هامشياً لأن العثمانيين كانوا راغبين ضمناً في حصول صدامات داخل القوى المتنافسة بحيث يتاح لهم القيام بدور الحكم. وساعد على تأزيم الوضع وصول البطريرك بولس مسعد عام 1854 خلافاً لرغبة آل الخازن بعد وفاة نسيبهم البطريرك يوسف الخازن[83]. وتعيين القائمقام بشير أحمد أبي اللمع خلافاً لرغبتهم أيضاً، فاستمال آل الخازن نسيبه بشير عساف ابي اللمع واعلنوا العصيان على بشير أحمد، والتجأوا إلى الانكليز، واستمالوا إليهم زعامات من آل حبيش، وباتت سلطة القائمقام الماروني اسمية لا قمية لها[84]. وفي حين كان الالتفاف كاملاً حول القائمقام الدرزي الأمير أحمد ارسلان وحول خليفته شقيقه الأمير أمين[85]، كان الصراع يندلع بين القوى المقاطعجية المارونية الدينية والمدنية، وينفجر بين بلدتي بشري واهدن عام 1856[86]؛ وتعلن قيادات زحلة العصيان على آل أبي اللمع 1858[87]؛ ويشتد الصراع بين اليسوعيين والارساليات التوراتية[88]؛ واندلعت انتفاضة الفلاحين في كسروان ترافقها صدامات دموية في المتن[89].

تشير التقارير الفرنسية إلى جملة من الصدامات دفعة واحدة في نهاية الخمسينات من القرن التاسع عشر: صراع بين آل الخازن والقائمقام الماروني، وصراع أجنحة داخل عائلة القائمقام، أي آل ابي اللمع، وصراع مقاطعجي سببه تفرد القائمقام بالسلطة المركزية، وصراع عائلي بين بعض المناطق المارونية، وصراع اجتماعي بين الفلاحين والمقاطعجيين، وصراع بين صغار المقاطعجيين وكبارهم، وصراع على النفوذ بين الاكليروس الأعلى والمقاطعجيين الموارنة. وكانت تلك الصدامات تدور في

---

(83) عادل اسماعيل، الوثائق الدبلوماسية والقنصلية، المجلد العاشر، ص58-59.

(84) م ن، المجلد السابع، ص 326.

(85) م ن، المجلد الثامن، ص 39 - 41 و63.

(86) م ن، المجلد العاشر، ص 88.

(87) هنري أبو خاصر، جمهورية زحلة لعام ١٨٥٨، أول جمهورية في الشرق، ص 161-162.

(88) عادل اسماعيل، الوثائق الدبلوماسية والقنصلية، بالفرنسية، المجلد العاشر، ص 89 - 92 و96.

(89) م ن، ص 145-149.

اطار مشروع فرنسي - انكليزي للسيطرة على المنطقة، ومحاولة من العثمانيين بسط نفوذهم الكامل عليها.

لكن الطابع الأساسي لتلك الصدامات أنها كانت صدامات بين القوى المقاطعجية المسيطرة، الدينية والمدنية، في اطار المشروع الاستعماري الأوروبي لتفكيك السلطنة واقتسام ولاياتها. وهي صدامات دموية مدمرة كانت تدفع ثمنها القوى المنتجة الحقيقية المعبأة بحقد طائفي، بعد أن تم التلويح لها خلال أكثر من عشرين عاماً بأن بقاءها مرهون «بانتصارها» الطائفي. وأن الهزيمة تعني دمارها البشري والمادي وترحيل من تبقى منها كلاجئين إلى مناطق أخرى. وهذا يفسر مدى الشراسة التي قاتلت بها تلك القوى الفلاحية، وازهقت ارواح آلاف من الناس في مدة لا تتجاوز الأسابيع الثلاثة (من أواخر أيار/مايو حتى أواسط حزيران/يونيو عام 1860). وكان غياب مجالس القائمقاميتين التمثيلية كاملاً بحكم هامشية الدور التمثيلي الموكل إليها. وعبرت تجربة مشايخ الشباب[90] في الانتفاضة الفلاحية عن تغيير نوعي في العلاقة التمثيلية. لكنها كانت تجربة آنية ضعيفة العود فلم تلبث أن ابتلعها المد الطائفي المسيطر على المنطقة. وانقلبت قياداتها الفلاحية إلى قيادات طائفية ثانوية تعمل لمصلحة المشروع السياسي الطائفي الذي كان الفرنسيون يسعون إلى تحقيقه بوكالة كاملة للاكليروس الأعلى الماروني.

الطائفية كأساس لولادة نظام المتصرفية

ولد نظام المتصرفية في حمى الصراع الدموي المتفجر بين القوى المقاطعجية الدينية والمدنية من جهة، وبينها وبين القوى الفلاحية من جهة اخرى. وكان أفق تطور ذلك الصدام يرتسم من خلال التفاهم الانكليزي - الفرنسي على عدم السماح للحكم العثماني مجدداً بالانفراد بحكم المنطقة. وقد عبر نظام المتصرفية عن تلك التوازنات، التي كانت تدور على الساحة المحلية. ففيه بنود تؤكد هيمنة الاكليروس الماروني

---

(90) أنطون ضاهر العقيقي، ثورة وفتنة، خاصة ملحق الرسائل، ص 159-224. نقلها وعلق عليها يوسف ابراهيم يزبك.
راجع أيضاً: رسالة طانيوس شاهين إلى أهالي فتوح كسروان، منشورة في ملحق "العمل" الشهري، العدد الثامن، تشرين الأول/أوكتوبر عام 1977، ص 106-107.

الاعلى، وازالة الفروض المقاطعجية، والمساواة التامة بين الرعايا في الحقوق والواجبات وتشديد على مسيحية الدويلة الجديدة ووحدتها مع الحفاظ على الدور العثماني في اختيار المتصرف المسيحي ورفض الاقرار بحاكم مسيحي محلي.

كانت هناك اذن مصلحة مشتركة بين جميع القوى المتصارعة في تأييد هذا النظام الذي اتخذ طابع الحماية الاوروبية من جهة، والاعتراف بالهيمنة العثمانية الظاهرية على القرار السياسي للمتصرفية ومجالسها من جهة اخرى. وتكمن وراء التوازنات والمصالح المشتركة رؤية حقيقة تاريخية شديدة الوضوح بأن سياسة الفرنسيين والانكليز كانت تخطط لوضع تطور مقاطعات المتصرفية خارج الارتباط التبعي الوثيق بالسلطنة العثمانية[91]. فلم تعد الدبلوماسية العثمانية طليقة اليدين في اختيار المتصرف إلّا برضى تلك التوازنات، ولا كان الموظف العثماني الذي يتم اختياره لحكم المتصرفية، حراً في عمله السياسي والعسكري والاداري. فهناك من جهة جملة من التوازنات السياسية الدقيقة في الداخل، ومن حركات العصيان والتمرد التي تهدف إلى اجبار المتصرف على استشارة كبار المتنفذين الدروز، ومن جهة ثانية رجال الاكليروس الماروني الأعلى. وبرزت حقيقة تاريخية أخرى من خلال الممارسة العملية للدبلوماسية الفرنسية والانكليزية والعثمانية تقوم على ربط تطور متصرفية جبل لبنان بتطور مدينة بيروت والمصالح التجارية فيها[92]. وكان فيه مصلحة مشتركة من مواقع مختلفة للفرنسيين والانكليز والعثمانيين معاً. وتم خلال مرحلة المتصرفية تطوير مرفأ بيروت، وسوقها الرأسمالية، ووكالاتها المصرفية، ومحاكمها التجارية، وارسالياتها التبشيرية، وجامعاتها الأجنبية، بحيث بات من المتعذر رؤية أي انفصال بين تطور بيروت والمتصرفية المجاورة لها.

كانت المصالح الاستعمارية في اساس دعم الفرنسيين والانكليز لدور بيروت. وكان الفرنسيون يسعون لجعل بيروت، لا المتصرفية، قاعدة لرساميلهم في المنطقة ومرتكزاً لمشروعهم السياسي فيها. وهذه السمة ناتجة عن طبيعة النظام الرأسمالي الذي يركز على دور المدن لا الارياف في تحقيق اي مشروع سياسي واقتصادي. بالمقابل، كان العثمانيون يطمحون من خلال تنشيط دور بيروت السياسي والاقتصادي

---

(91) عادل اسماعيل، الوثائق الدبلوماسية والقنصلية، المجلد التاسع، ص80.

(92) م ن، المجلد الحادي عشر، ص 132.

والاجتماعي والعسكري إلى ضبط تطور المتصرفية لزيادة نفوذهم. فأنشأوا لهذا الغرض ولاية بيروت عام 1888 على غرار إنشائهم ولاية صيدا في أواسط القرن التاسع عشر لمراقبة إمارة جبل الدروز. لكن الفرنسيين والانكليز عرفوا كيف يجعلون من مدينة بيروت مركزاً اساسياً لنفوذهم في المنطقة ولتنشيط حركة واسعة من الجمعيات السرية فيها للمطالبة بترحيل العثمانيين واعلان «الاستقلال» العربي المدعوم من الغرب. وفي هذا الاطار التاريخي العام يمكن ابراز أهم سمات العمل السياسي في المتصرفية منذ إعلانها عام 1861 إلى حين زوالها في الحرب العالمية الاولى.

كان للسلطنة العثمانية دور اساسي في ولادة هذا النظام. وقد حاولت الظهور بكل مظاهر القوة والقمع في معاقبة الذين كانوا وراء المجازر الدموية التي جرت عام 1860، وفرض التعويضات على مسيحيي دمشق المتضررين، واعلان تنفيذ احكام الاعدام بالموظفين العثمانيين الذين ساعدوا على تلك المجازر[93]. وكان الهدف من كل ذلك احباط المخطط الفرنسي والحملة العسكرية التي ارسلت إلى المشرق العربي تحت ستار «انقاذ المسيحيين فيه». السلطنة تعمل على قطع الطريق على التدخل الاجنبي وحل المسألة لمصلحة بقاء الحكم العثماني بموافق فرنسية، وانكليزية، وروسية، وبروسية ونمساوية.

فالقرار السياسي العثماني كان أسير توازن هذه القوى وكان يعبر عن مجموعة المصالح الاوروبية في داخلها. وكانت هناك قناعة اوروبية مشتركة بأن اي تفرد لحل المشكلة سيقود إلى صدامات دموية مع الدولة المتفردة. فكان إجماع على ترك الحل للعثمانيين أنفسهم، مع الضغط عليهم لانتزاع مكاسب جزئية في اطار ذلك الحل تضمن بقاء نفوذ الدولة الاوروبية المعنية تجاه من تحميهم في الداخل[94].

جاءت مسودة المشروع العثماني المقترح لحل مشكلة الجبل في 21 آذار/مارس عام 1861 الذي تمت الموافقة عليه من جانب ممثلي الدول الاوروبية الخمس على الشكل التالي:

«- إقرار مبدأ فصل المسيحيين عن الدروز. وفي حال رفض السكان هذا المبدأ لا يجوز إكراههم على تبنيه بالقوة.

---

(93) ص 18 و29 - 32 و48 و59.

(94) م ن، ص 88 - 93.

- العمل على اخذ مصالح المسيحيين في حاصبيا وراشيا ومرجعيون بعين الاعتبار.

- اقتراح بتقسيم الجبل إلى ثلاث قائمقاميات: مارونية وارثوذكسية ودرزية توكل شؤون إدارة كل منها إلى قيادات محلية، على أن تضم القائمقامية الدرزية مقاطعات الغرب (باستثناء بعض مناطق السكن الماروني فيها) والجرد والعرقوب والشوف والشحار وبعض المناصف. وتتكون قائمقامية الارثوذكس من الكورة وجوارها حيث السكن ارثوذكسي واما مناطق الجبل الاخرى التي لم تدخل في القائمقاميتين السابقتين فتشكل قائمقامية الموارنة ما عدا زحلة والمعلقة التي تلحق بوالي صيدا بالشكل الذي تتبع به القائمقاميات الثلاث هذا الوالي. وتقسم الاقضية إلى مديريات، وتقسم هذه بدورها إلى نواح.. وتكون المتصرفية في شؤونها التجارية وشؤون الأجانب تابعة لمحكمة بيروت، وتعتمد في قواها العسكرية على التجنيد والتطوع المحلي الطائفي بحيث تمثل كل طائفة بنسبة 5 بالالف من سكانها، في حين يتولى العسكر التركي طريق الشام - بيروت، وتدفع المتصرفية ضرائب قد ترتفع إلى سبعة آلاف كيس»[95].

ولم يمر هذا المشروع العثماني الاصلي دون تعديلات جذرية، لكن تم الحفاظ على روحيته في اطار متصرفية واحدة لا قائمقاميات ثلاث. فقد سجل المندوب الفرنسي في اللجنة السيد بكلار اعتراضه على فكرة القائمقامية الارثوذكسية في الكورة تحت ستار من مبدئية صارمة «برفض تقسيم المسيحيين في المنطقة». وكان الهدف من ذلك اظهار المشروع الطائفي بمظهر المشروع المسيحي الشامل في المنطقة تحت حماية فرنسية. وفي الوقت نفسه رفض المندوب الفرنسي فكرة فصل زحلة والحاقها بحاكم صيدا للسبب نفسه. وكانت الذريعة إنه اذا كان لا بد من «اعطاء 10 آلاف ارثوذكسي قائمقامية مستقلة، فليعط 20 الف كاثوليكي قائمقامية خاصة بهم»[96].

وذكّر المندوب الفرنسي بمساوىء نظام القائمقاميتين، وما جرتاه من حرب اهلية وضرورة دمجهما في دولة مركزية واحدة بزعامة حاكم مسيحي. أما ملاحظات المندوب الانكليزي فكانت تنطوي على موافقة شبه اجمالية لمقترحات المندوب العثماني فؤاد باشا، مع بعض الاختلافات الهامشية على وضع الاراضي في مقاطعات

---

(95) م ن، ص 51 - 58.

(96) م ن، ص 58 - 61.

الغرب والخروب وكسروان واقليم التفاح[97]. وهذا يؤكد فعلاً على أن الانكليز كانوا يعملون على اساس أن هذه المنطقة ستكون من نصيب الفرنسيين، وإنهم هم الذين يقررون مصيرها ووحدتها وشكل الحكم فيها ومجالسها بالاتفاق مع السلطنة. ومن خلال هذا التوجه العام كان يتم الضغط الفرنسي والانكليزي من اعلى المستويات على العثمانيين ليعلنوا في أيار/مايو عام 1861 وحدة لبنان بزعامة مسيحية. ولكن العثمانيين رفضوا رفضاً قاطعاً أن يكون ذلك الحاكم المسيحي من داخل لبنان، ومن الامراء الشهابيين بالتحديد[98]. ولم يكن ذلك الحل ليزعج الفرنسيين الذين كان مشروعهم يهدف إلى «حماية المسيحيين في كافة ارجاء سوريا»[99]. ولم تكن لهم مصلحة في اغضاب السلطنة دفاعاً عن امير شهابي أو حاكم ماروني محلي. فالاساس كان تحقيق المشروع السياسي الفرنسي القاضي ببسط نفوذ الفرنسيين وتوظيف رساميلهم، لا في المتصرفية وبين موارنتها ودروزها فحسب، بل في الداخل السوري والعراقي برمته، وانطلاقاً من المتصرفية من جهة وبيروت من جهة اخرى. يضاف إلى ذلك أن الفرنسيين كانوا عاجزين عن اختيار زعيم ماروني يرضى عنه الجميع «اذ يتعذر وجود رجل وطني ذكي مستقيم له سيطرة كافية لتسليمه زمام الادارة الجديدة... ولأن مسيحيي لبنان عشيرة همجية بربرية عاجزة عن إدارة شؤونها بنفسها. فالاكليروس والزعماء والأرستقراطيون متشاحنون تتقد في نفوسهم نيران التباغض، وفلاحو الاقطاعية المارونية بكسروان ثائرون حالياً على زعمائهم اصحاب المقاطعة، بحيث غدت المنطقة مسرحاً للجرائم المستمرة والقتل والاغتصاب»[100].

ضم المشروع الانكليزي الذي حمله اللورد دوفرين للمفاوضات الدولية في بيروت والآستانة 17 نقطة وكان يشجع السلطنة العثمانية على لعب دور اكبر في القرار السياسي النهائي. فقد جاء في بنود هذا المشروع «سلامة كيان السلطنة العثمانية، جعل فوائد التدخل الاوروبي تشمل جميع مسيحيي سوريا، تطبيق مبدأ جمع كل طوائف الولاية وعناصرها المختلفة تحت حكم واحد بدلاً من تفريقها. جعل الادارة في جبل لبنان على غرار سائر باشويات الولاية بحيث لا يستطيع الحاكم المسؤول أن يختبىء

(97) م ن، ص 61 - 63.

(98) م ن، ص 93.

(99) م ن، ص 92.

(100) *Blue Book*, *Moore to clarendon*, n°8, n°252, November, 1860, p. 335-336.

وراء مسؤولية احد مرؤوسيه في حالة عصيان. تنظيم شؤون سوريا المدنية والمالية والعسكرية على وجه مخالف لسائر ولايات الامبراطورية.. مساواة المسيحيين سكان الايالة في نظر القانون بالمسلمين فيما يختص بامتلاك الاراضي وأداء الشهادة وغير ذلك.. تأليف جيش مختلط يجند من المسلمين والمسيحيين دون تمييز.. إلغاء النظام الاقطاعي في كل انحاء الولاية.. تأييد اقتراح المسيو بيكلار بجعل جبل لبنان باشوية مع ابقاء حدوده القديمة وتولية باشا مسيحي عليه.. تمنح ضمانات عادلة للسكان غير المسيحيين الذين تتأثر مصالحهم بوجود سلطة مسيحية»[101].

وتمت ولادة المتصرفية بالشكل المعروف تاريخياً، فأعلن النظام الاساسي لتجربته العملية بتاريخ 9 تموز/يوليو عام 1861 متضمناً سبع عشرة مادة نصت على الركائز الطائفية التي لا تزال تتحكم بلبنان حتى اليوم، وهي:[102]

«(المادة الاولى): - يتولى ادارة جبل لبنان متصرف مسيحي ينصبه الباب العالي ويكون مرجعه إليه رأساً... وكل عنصر من عناصر سكان الجبل يمثله لدى المتصرف وكيل يعينه الكبراء والوجهاء في كل طائفة.

(المادة الثانية): - يكون للجبل كله مجلس ادارة كبير يؤلف من اثني عشر عضواً يتوزعون بنسبة اثنين لكل من الطوائف التالية: الموارنة والدروز والسنة والشيعة والأرثوذكس والكاثوليك. ويكلف هذا المجلس توزيع الضرائب والبحث في ادارة موارد الجبل ونفقاته وعليه تقديم آرائه الشورية في المسائل التي يعرضها عليه المتصرف.

(ألمادة الثالثة): - يقسم الجبل إلى سبعة اقضية: الكورة وزحلة والمتن، والجهة الشمالية من لبنان حتى نهر الكلب، ما عدا الكورة والارض الكائنة جنوبي طريق الشام حتى جزين وجزين، واقليم التفاح... ويكون في كل من هذه المقاطعات مأمور اداري يعينه المتصرف، ويختار من الطائفة الغالبة سواء بعدد نفوسها أو بأهمية املاكها.

(المادة الرابعة): يجب أن يكون هناك مجلس ادارة محلي في كل مقاطعة مؤلف

(101) م ن، ص 209 - 210، و

Blue Book. Moore to Clarendon. p. 417-418.

(102) أحمد طربين، لبنان منذ عهود المتصرفية إلى بداية الانتداب (1860-1920)، باب الوثائق، ص 373-380.

من ثلاثة اعضاء إلى ستة، يمثل عناصر السكان ومصالح الملكية العقارية في المقاطعة ويلتئم مرة في السنة برئاسة مدير المقاطعة وبدعوة منه.

(المادة الخامسة): - تقسم الاقضية إلى نواح، والنواحي إلى قرى، تتألف كل قرية منها من 500 نسمة على الاقل، ويراعى في تقسيمها ما أمكن إلّا تضم جماعات غير متجانسة (اي طائفيا) من السكان. ولا يكون للشيخ في القرى المختلطة شأن إلّا مع ابناء مذهبه.

(المادة السادسة): - الجميع متساوون امام القانون وتلغى كل الامتيازات الاقطاعيات ولا سيما امتيازات المقاطعجية.

(المادة السابعة): - يكون في كل ناحية قاضي صلح لكل طائفة ومجلس قضائي ابتدائي في كل قضاء يؤلف من 12 عضواً بنسبة أثنين لكل طائفة من الطوائف الست المذكورة سابقاً، يضاف إليهم عضو من المذهب البروتستاني أو الاسرائيلي عندما يكون لاحد ابناء هذين المذهبين مصلحة أو دعوى.

(ألمادة الثامنة): - اذا كان جميع الاطراف في الدعوى من طائفة واحدة حق لهم من حيث المبدأ أن يرفضوا القاضي لاختلاف مذهبه.

- ونصت المادتان التاسعة والعاشرة على الدعاوى الجنائية والتجارية والجزائية.

«(المادة الحادية عشرة): - كل اعضاء المحاكم ومجلس الادارة بلا استثناء، وكذلك القضاة ينتخبهم ويعينهم رؤساء طوائفهم بالاتفاق مع كبراء الطائفة، وتنصبهم الحكومة.

- «ونصت المواد 11 و12 و13 و14 و15 على الجلسات وطرق المحاكمة والعلاقات بمدينة بيروت. ونصت المادة 16 على ضرورة رفع الضرائب إلى 7 آلاف كيس. والمادة 17 على ضرورة اجراء احصاء عام شامل للاهالي بلدة بلدة، وملة ملة، ومسح كل الاراضي. واضيف إلى هذا النظام بروتوكول ملحق تناول كيفية تعيين المتصرف ومدته ومركزه ورتبته. وكانت مدة عمل المتصرف بموجب ذلك النظام ثلاث سنوات».

ولكن تغييراً أساسياً طرأ على هذا النظام بموجب التعديل الصادر في 6 أيلول/ سبتمبر عام 1864[103]، فباتت نسبة اعضاء مجلس الادارة على الشكل التالي: 4

---

(103) عادل اسماعيل، الوثائق الدبلوماسية والقنصلية، المجلد الثاني عشر، ص 33 - 40. وأحمد طربين، لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب (1860-1920)، باب الوثائق، ص318-338.

موارنة، و3 دروز، وارثوذكسيان، وكاثوليكي واحد، وسني واحد، وشيعي واحد، بالاضافة إلى ماروني عن مديرية دير القمر المستقلة. وباتت أقضية الجبل سبعة هي التالية: الكورة، وبشري، والزاوية، وجبيل، وكسروان، وزحلة، والمتن، وجزين، والتفاح، وجنوبي طريق الشام حتى جزين. كما نص النظام الجديد على حرمة الاماكن الدينية وعدم ملاحقة رجال الدين ما لم تطلب الاسقفية ذلك، (المادة 17). وبالمقابل «لا يجوز للاماكن الاكليريكية أن تجير من تتعقبهم النيابة العمومية، إكليريكيين كانوا أو من عامة الناس»، (مادة 18). ويتضح من هذا العرض السريع جداً أن النظام الاساسي للمتصرفية حمل مع تعديله اللاحق مشروعاً سياسياً طائفياً لحكم مقاطعات المتصرفية دخلت معه الطائفية وحقوقياً وبشكل رسمي كل جزئيات الدويلة الجديدة من أعلى المستويات حتى أدناها.

هكذا تحققت مصلحة السلطنة وانكلترا وفرنسا والقوى المحلية التابعة لها جميعاً بدرجات متفاوتة لكنها مرضية. ولم تكن القيادات الطائفية المحلية التي لم تنل نصيباً كافياً (كالارثوذكس مثلاً) قادرة على الاحتجاج ضمن توازن سياسي داخلي وخارجي لم يكن يعمل لمصلحتها، لا سيما إنها لم تكن هي نفسها ضمن مشروع سياسي استعماري يحميها. وسجلت المتصرفية مرحلة استقرار طويلة الامد كانت خلالها الرساميل الفرنسية والانكليزية تسعى جاهدة للسيطرة على مواردها وموارد المنطقة والسلطنة كلها. وارتفعت أرقام الرساميل بشكل هائل. وحظي داود باشا منذ البداية بدعم انكليزي وفرنسي مشترك. وتم تكليف ضابط فرنسي هو الكابتن فان تدريب القوى العسكرية في المتصرفية يساعده ضباط فرنسيون وانكليز. وتشكلت هذه القوى عام 1863 من 165 رجلاً منهم 128 من المشاة و37 خيالاً. أما توزيعهم الطائفي فكان كالتالي: 40 درزياً، و5 أرثوذكسيين، وسنيان، و26 كاثوليكياً، و92 مارونياً، ويذكر المدرب الفرنسي في تقاريره المستمرة إلى حكومته «إن الضباط المحليين والجنود بدأوا يتكلمون اللغة الفرنسية، وإن بعض العسكريين الدروز بالذات أخذوا بتعلم هذه اللغة.. وأنه منع محاولات كثيرة لزيادة النفوذ الانكليزي داخل هذه القوى العسكرية»[104].

كانت تلك الانجازات، مدعاة اعجاب من حكومته به فأرسلت تثني عليه وتشدد

---

(104) عادل اسماعيل، الوثائق الدبلوماسية والقنصلية، المجلد الحادي عشر، ص 304، 305 - 395 - 397 - 437.

على ضرورة تدريب قوى أكبر وتعليم اللغة الفرنسية، وأساليب القتال على النمط الفرنسي. وكان واضحاً أن الانكليز لم يكونوا يشددون على زيادة حصتهم في هذا المجال. كما أنهم لم يعترضوا عام 1864 على تعديل نسبة اعضاء مجلس الادارة الذي بات تمثيل المسيحيين معه 8 من أصل 13، منهم 5 موارنة، أي أكثر من نسبة ثلث المجلس. وقد ترسخ هذا الوضع طوال المرحلة اللاحقة فأقر مبدأ رفع زيادة القوى العسكرية الطائفية المحلية، وتجنب الاستنجاد بالجيوش العثمانية،ومنع تدخلها. ورفعت نسبة التمثيل الطائفي من 5 بالألف إلى 7 بالالف تبعاً لعدد السكان، فكان نصيب الموارنة 1197 عسكرياً من مجموع قدره 1840 رجلاً، وأما الباقون فكانوا 204 أرثوذكس، و131 كاثوليكياً، و196 درزياً، و63 شيعياً، و49 سنياً، اي أن المسيحيين كانوا 1532، اكثر من ثلثيهم موارنة، بينما المسلمون 308، أكثر من ثلثيهم من الدروز[105].

لا يتسع المجال لإبراز الاحصاءات على مستوى الادارة ومجلس الادارة (أي المجلس التمثيلي) والمؤسسات الاخرى التي افرزتها المتصرفية، لكن جميع المؤسسات التي نشأت في كنف المتصرفية كانت مؤسسات طائفية بالضرورة، وأنه كانت هناك أفضلية طائفية لمصلحة الموارنة بشكل خاص، ومصلحة المشروع الفرنسي المزمع تحقيقه في المنطقة بشكل عام. وبناء على موقع الطائفية في استكمال المشروع الفرنسي يمكن جمع الاحصائيات التي تثبت الهيمنة المارونية والكاثوليكية على كافة المستويات. وبالمقابل فإن المشروع الفرنسي كان ينطوي، من حيث هو مشروع استعماري يحمل معه رساميل وسلعاً ومصارف ومؤسسات تجارية وغيرها، على اشكال من العلاقات الرأسمالية الجديدة التي انخرطت فيها القوى المارونية والكاثوليكية بالدرجة الاولى. ويعود الفضل في ذلك إلى الدور الهام الذي لعبته الارساليات الاجنبية وجامعاتها ومدارسها والمدارس الملحقة بها محلياً. وجاء نمو القطاع الخاص الذي يضم مجالات متنوعة من المشاريع التجارية والمالية والصناعية والخدمات وغيرها يساعد على فرز طائفي آخر في اطار ذلك المشروع. فازدادت اعداد الموارنة والكاثوليك العاملين في هذه المشاريع، بينما ظلت اعداد العاملين فيها من سائر الطوائف، ولا سيما المسلمين، ضئيلة جداً. لقد ترسخ دور فئات واسعة من الموارنة والكاثوليك في القطاعين: العام أو قطاع مؤسسات دويلة المتصرفية،

(105) م ن، المجلد الثاني عشر، ص219-220.

والخاص أو القطاع التابع للرساميل الخارجية وأكثرها فرنسية وانكليزية. وكانت نتيجة تلك الهيمنة موارد وفيرة للعاملين في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والعسكرية والادارية وغيرها. وقدمت المتصرفية كما لو كانت بالفعل نظاماً مسيحياً باسم «لبنان الصغير». ولم يتورع بعضهم عن تسميتها «العصر الذهبي للموارنة»[106].

بعض الاستنتاجات

يلاحظ أن الطائفية لم تكن في اطار النظام المقاطعجي طائفية متفجرة بالرغم من كونها طائفية بنيوية أفرزها نظام الملل العثماني ووجدت تعبيراتها في كل المجالات الاجتماعية. أي أن الزعيم العائلي المقاطعجي كان يجند القوى الفلاحية الخاضعة له من جميع الطوائف في صراعات مقاطعجية مستمرة مع القوى المناوئة، ولكن هذا الواقع حمل معه نتائج سلبية بالغة الضرر على القوى المنتجة الفلاحية، ولا سيما المسيحية. فالقوى القمعية التي كانت تثبت هيمنة الزعيم المقاطعجي قوى طائفية بالضرورة، سواء أكانت درزية أو سنية أو شيعية محلية، أو قوى نظامية عثمانية إسلامية. فنظام التجنيد الاجباري العثماني كان يعفي القوى المسيحية من الخدمة العسكرية والمشاركة في القتال لقاء دفعها ضرائب عن رؤوسها واراضيها. وقد سمح هذا الواقع بزيادة أعداد القوى الفلاحية المسيحية وتقليص اعداد القوى الإسلامية. ولعبت الحروب المستمرة دوراً أساسياً في ذلك التقليص، وكان لا بد من استخدام القوة والارهاب لتثبيت سيطرة مقاطعجية إسلامية، درزية بالدرجة الاولى وذات كثافة سكانية ضعيفة، على قوى فلاحية منتجة ذات انتماء طائفي مسيحي ماروني بالدرجة الاولى.

قاد الارهاب إلى مزيد من التأزم بعد أن بدأت الكنيسة ورهبانيتها تخطو منذ مطالع القرن الثامن عشر خطوات واسعة نحو التنظيم بدعم فرنسي مباشر. فكانت املاكها تتزايد باستمرار من جراء ذلك التنظيم، وبفعل توظيف يد عمالية رهبانية مجانية، ومشاركة الرهبان في العمل الحرفي، وتوفير النقود لشراء أراضٍ جديدة. كما أن الامراء وجميع المقاطعجيين شاركوا بسخاء في منح الرهبان أراضي واسعة وتقديم كل عون للارساليات الاجنبية العاملة في مناطقهم وتنشيط المدارس التابعة لهم. ولم

(106) الأب بطرس ضو، موازنة الغد على ضوء تاريخهم، محاضرة، شباط/فبراير عام 1977.

تكن هذه التدابير، في مرحلة القوة المقاطعجية الكبيرة، تشكل أي خطر جدي على مصالح المقاطعجيين بل كانت تمدهم بدعم اضافي مادي ومعنوي في الداخل والخارج، وتحسن علاقاتهم بالقناصل الاجانب الذين اكثروا لهم الهدايا وكالوا لهم المديح.

لكن الواقع الجديد تحول بعد مدة إلى ازمة طائفية تمتد من رأس الهرم السياسي المسيطر حتى أدنى المستويات الفلاحية للإنتاج. فالصراع الشهابي للتفرد بحكم الإمارة جعل القوى المقاطعجية الدرزية تلعب الدور الاساسي في حسم الصراع لمصلحة أحد الامراء الشهابيين. وكانت الزعامات المقاطعجية المارونية تلعب دور الحليف للزعامات الدرزية وتحالفاتها الشهابية. وقد استمر هذا الدور حتى نهاية الربع الاول من القرن التاسع عشر عبر الصراع بين بشير شهاب وبشير جنبلاط. وكان آل الخازن يدعمون الشيخ الجنبلاطي، ففرض عليهم خوة كبيرة وحرمهم من الوظائف طوال مدة حكمه المديدة.

أما حكم الامير يوسف الشهابي واولاده، وما رافقه من ازدياد نفوذ المدبرين الموارنة، فقد اتسم بسعي الامراء الشهابيين إلى البطش بالعائلات المقاطعجية المسيطرة، وكانت عائلات شيعية ودرزية بالدرجة الاولى. فتم القضاء على نفوذ آل حمادة في جبيل والبترون والزاوية والكورة. وتحررت القيادات المارونية الدينية والمدنية من سيطرتها التي دامت مئات السنين. وبدأ الامير الشهابي يقيم توازناته السياسية على أساس الدور المتزايد لتلك الزعامات. فأصبحت جبيل مركز انطلاق الأمير الشهابي للوصول إلى حكم الإمارة في دير القمر. وبات الامراء الشهابيون يعينون ابناءهم وانسباءهم في غزير وجبيل والبترون والكورة لضبط هذه المناطق التي كانوا ينالون التزامها بصورة دائمة من والي طرابلس الذي كانت سلطته الفعلية تتقلص باستمرار، وانتهى بها الامر إلى أن عجز ثلاثة ولاة عن تسلم مركز الولاية عام 1812. وكان القضاء على نفوذ آل حمادة حلقة من سلسلة طويلة لضرب نفوذ الزعامات المقاطعجية الشيعية في جبل عامل. وقد بدأ منذ العام الاول لانتقال الحكم من المعنيين إلى الشهابيين. كذلك كان القضاء على نفوذ الحماديين خطوة على طريق تصفية نفوذ الزعامات المقاطعجية الدرزية طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وخطوة على طريق تصفية نفوذ العائلات المقاطعجية السنية، ولا سيما العائلة الشهابية، عبر الصراع المستمر على خلعة الإمارة.

كانت التبدلات المقاطعجية الجديدة ذات الوجه الطائفي الواضح ذات نتائج

مباشرة تصب في مصلحة الزعامات المقاطعجية المسيحية، لا سيما المارونية، دينية كانت أم مدنية. فكل تقلص لنفوذ عائلة مقاطعجية إسلامية كان يرافقه ازدياد ملحوظ في نفوذ المقاطعجية المارونية. لكن ازدياد ذلك النفوذ اقتصر في المرحلة الاولى على الناحية الاقتصادية وبقي حجم التمثيل السياسي ضعيفاً في اطار التوازنات الطائفية المحلية. مما ساعد على مزيد من التأزم والصراع والتصفيات وهدم المنازل واحراقها وقطع الاشجار وغير ذلك من الامور. وكان التأزم ينعكس بالضرورة على القوى المنتجة، وهي قوى مسيحية بالدرجة الأولى. فتحملت نتائج ذلك الدمار وما يرافقه من زيادة في حجم الضرائب والبلص ومساوىء جبايتها. وكانت العائلات المقاطعجية الصغيرة تتأثر أيضاً بشكل مباشر بذلك الصراع، لأنها كانت تلتصق وجماهير الفلاحين بالارض والإنتاج. وكثيراً ما قامت انتفاضات الفلاحين بقيادة ابناء العائلات الصغيرة (آل حاطوم والقنطار والعيد وابو علوان والصواف..)، كما أن قوى مقاطعجية كبيرة كانت تستغل هذه الانتفاضات وتشجعها لتحقيق مصالحها الذاتية في عزل الامير الحاكم والحلول محله.

حمل النصف الأول من القرن التاسع عشر أشكالاً متزايدة من العنف، والتدمير، والتقتيل، وزيادة الضرائب التي ارتفعت بشكل جنوني، وتحطيم كثير من الزعامات المقاطعجية المسيطرة وكلها زعامات مقاطعجية إسلامية. ونشطت الارساليات للتأثير على رأس الهرم السياسي الشهابي المسيطر والتدخل المباشر في قرار الامير السياسي، حتى إن الاب ريلو (Rillo) اليسوعي كان بمثابة المستشار الخاص للامير بشير الثاني.

هكذا بات التأزم الاجتماعي مقروناً بالتأزم المقاطعجي والتأزم الطائفي وزيادة دور المدبرين ورجال الدين والرهبانيات. وكان نفوذ الامير الشهابي عاملاً على زيادة نفوذ الاكليروس الماروني والرهبانيات واملاكها، وعامل إضعاف للقوى المقاطعجية الإسلامية المناوئة له. مما ساعد على الترقي الطائفي للزعامات المارونية. وكان الأمير الحاكم صاحب السلطة الفعلية والمطلقة في حدود امارته التي توسعت كثيراً بالوراثة والالتزام. وباتت مقاطعات السكن الماروني جزءاً أساسياً منها. وكان بامكان الأمير الشهابي الحاكم أن يستقدم عساكر السلطنة للبطش بالخصوم المناوئين، فتأمنت قوى عسكرية خارجية قادرة على حسم الصراع لمصلحة الأمير وتحالفاته السياسية دون حاجة إلى تسليح أنصاره من الطوائف المسيحية.

وكانت تدابير الحكم المصري اكثر جذرية وافادة مباشرة لمشروع ترقي الزعامات

المارونية ولا سيما إكليروسها الاعلى. فإعلان حرية العبادة، والمساواة، وتنظيم الضرائب، كانت كلها تحد من تسلط القوى الدرزية القليلة العدد على جماهير الفلاحين المسيحيين التابعين لهم. وكانت القوى الدرزية عرضة للتجنيد الاجباري في حروب ابراهيم باشا المستمرة داخل الولايات السورية، ولا سيما حروبه مع النصيريين وفي فلسطين وجبل الدروز. ولقي مشروع التجنيد الاجباري الذي قام به ابراهيم باشا ترحيباً حاراً من جانب القوى المسيحية، وهي كثيرة العدد، ورفضاً قاطعاً من جانب القوى الدرزية، وهي الأقلية. وزاد هذا الواقع في تأزيم أحوال القوى الدرزية اذ وضعها وجهاً لوجه مع عساكر ابراهيم باشا كقوى عاصية تساعد على تهديم هيبته أمام الجماهير الخاضعة له. لذا اشتد البطش بها بالرغم من الخسائر الفادحة التي لحقت بعساكر المصريين والقوى التي جندوها من المحليين. هكذا زادت تدابير الحكم المصري الأوضاع المتفجرة سابقاً منذ فترة حكم بشير الثاني تأزماً فوق تأزم.

كان استخدام القوى المارونية لمحاربة العصاة المحليين يعني زيادة الحقد الطائفي عليها. وقد امتد الحقد ليشمل الشيعة والنصيريين والدروز على السواء. وتبعاً للعلاقات السائدة كان الزعيم العائلي المقاطعجي زعيماً طائفياً أيضاً ولم يقتصر الصدام مع العصاة على قياداتهم بل كان يشمل أبناء الطائفة على امتداد المناطق التي تسكنها. فتمرد جبل الدروز على ابراهيم باشا ما كان ليقود إلى رفض دروز الإمارة الشهابية المشاركة في قمع اخوانهم في جبل الدروز فحسب بل إلى تكتيل دروز الإمارة كذلك لمواجهة الحكم المصري والانخراط العملي في الصراع ضدَّه. وبرز موقف الموارنة من الحكم المصري وكأنه موقف معاد من دروز الإمارة بالدرجة الاولى. وكثيراً ما كان يتفجر الصراع الفوري في بعض مناطق السكن المختلط بين الدروز والموارنة بسبب التأزم الاجتماعي والطائفي الذي أرسى دعائمه الحكم المصري. كان كل انتصار لعساكر المصريين على الدروز يؤدي إلى تأزم جديد في الوضع الداخلي. فالقوى المارونية تشارك في القتال، مرغمة أو بملء رضاها، وأي تعبير عن فرحتها بذلك الانتصار لا بد أن يورث حقداً طائفياً محلياً. والعصيان في جبل الدروز يقود إلى عصيان في حاصبيا وراشيا وغيرها من قواعد السكن الدرزي. والقوى المحلية التي تفرض سيطرة الامير الشهابي على تلك القواعد بسبب انشغال العساكر المصرية في الخارج باتت قوى مارونية. وكانت مهمتها قمع العصيان الداخلي، ومراقبة دروز الإمارة ورصد تحركاتهم، وقطع الطريق بين حوران وجبل الدروز، والقيام بتدابير انتقامية تنبع من طبيعة النظام المقاطعجي نفسه (حرق القرى وبلص السكان وقطع

الاشجار وجمع مغانم الحرب). هكذا خاض بشير الثاني وابراهيم باشا الحرب مع الدروز بالاعتماد على عساكر المصريين من جهة، وقوى الموارنة من جهة أخرى.

وكان الحكم المصري يعود في نهاية الاصطدامات وما تخلفه من نتائج سلبية شديدة الانفجار على الصعيد الطائفي إلى المطالبة بجمع السلاح وزيادة الضرائب والتجنيد الاجباري للمشاركة في حروب خارجية[107]. ولكن جمع السلاح وفرض التجنيد الاجباري مجدداً يصبح مهمة شبه مستحيلة. فقد رفضت كل الطوائف تسليم سلاحها، وطالبت بإلغاء السخرة، والتجنيد الاجباري، وإلغاء ضريبة الفرضة. واشتد العصيان في كافة المناطق: طرابلس ودمشق ونابلس وبلاد العلويين وحاصبيا وراشيا وعكا. وبدا كأن هناك «حلفاً طائفياً» غير معلن بين هذه الطوائف للمطالبة بترحيل المصريين. وكانت تقارير القناصل الفرنسيين تشير إلى استعداد اللبنانيين لحمل السلاح من أي مصدر أتى. وهي اشارة واضحة إلى التأزم الاجتماعي والطائفي وتزايد الحقد والبؤس والاستعداد للقتال بعد سلسلة من الصراعات الدموية ذات الوجه الطائفي الواضح. وجاء الانزال الانكليزي في جونية، بمباركة ضمنية من الفرنسيين الذي تبنوا موقف المتفرج، ليزيد في ذلك التأزم. فقد وزعت آلاف قطع الاسلحة والذخيرة والاموال، ولم يكن بالامكان تصور «هدوء واستقرار» مع كل ذلك السلاح الذي كان الانكليز والفرنسيون يوزعونه بكرم منقطع النظير. وكانت قيادة الصراع طائفية واضحة. فالاكليروس الماروني يتزعم القطب الاول إلى جانب عدد كبير من المقاطعجيين الموارنة، وكبار المقاطعجيين الدروز، ولا سيما آل جنبلاط الذين يتزعمون القطب الثاني. وكان هذان القطبان يجدان امتدادهما الخارجي في الفرنسيين والانكليز والعثمانيين معاً. فدخلت الطائفية في صلب المشاريع الاستعمارية على قاعدة من النظام المقاطعجي الشديد التأزم وعلى كل المستويات. ولذا لم تكن تلك الطائفية مجرد سمة بنيوية تنبع من تقسيم نظام الملل العثماني، بل كانت مؤشراً على تفجر النظام. وليس من قبيل الصدفة أن يبدأ ذلك المشروع عام 1840 مع مؤتمر لندن بالذات وما نتج عنه من سقوط محمد علي وترحيله من سوريا ومنع اقامة سلطة عثمانية قوية فيها تمهيداً لتنفيذ ذلك المشروع. لقد تحولت الطائفية إلى شكل اجتماعي

---

(107) عادل اسماعيل، الوثائق الدبلوماسية والقنصلية، بالفرنسية، المجلد الخامس، ص 382-445.

متفجر بسبب التأزم الشديد الذي رافق ظروف النصف الاول من القرن التاسع عشر، سواء في مقاطعات الإمارة أو على صعيد السلطنة ككل. وكان انخراط القوى اللبنانية في المشروع السياسي الاستعماري للمنطقة سبباً أساسياً في تحويل مناطقهم إلى ساحة متفجرة أدت إلى صدامات عام 1860 وولادة نظام المتصرفية.

الفصل الرابع

الصدامات الدموية المقاطعجية في مرآة النظام الضرائبي العثماني والمصالح الحقيقية للقوى المنْتجة في الإمارة الشهابية

مدخل

النظام المقاطعجي، كأي نظام سياسي يحمل سمات طبقية واضحة، هو بالضرورة مولّد بطبيعته للصدامات الدموية العنيفة بين القوى المنتجة والقوى القمعية المسيطرة من جهة، وفي داخل القوى المسيطرة نفسها من جهة أخرى. ويعود ذلك الصراع إلى نمط الإنتاج القائم على ملكية الارض، سواء بالتصرف أو بالملك الخاص، وبعلاقات العمل وتوزيع الأرباح والإنتاج وغيرها. ولذا فإن تاريخ المقاطعات التي تجمعت في كل حكم مركزي منذ بداية العهد العثماني باسم الإمارة المعنية، ثم باسم الإمارة الشهابية، هو تاريخ ذلك الصراع الدامي للسيطرة على ملكية الارض وإنتاجها، وعلى القوى العاملة عليها. وقد تم تسخيرها في إطار الصراع المقاطعجي الذي اتخذ أحياناً اسم «الغرضيات» أو «العاميات»، وأحياناً أخرى اسم الأشكال القبلية، ولا سيما العائلية، كالصراع القيسي - اليمني، أو الجنبلاطي - اليزبكي، أو الشقراوي - الصمدي، أو الهلالي - الأعور.. وصولاً إلى الصدامات الجزئية العائلية في كل قرية تقريباً.

كانت الأرض مصدر الإنتاج الأساسي، وقد ارتبطت بها أنواع معينة من الحرف والتجارة بأشكال مختلفة حتى القائمقاميتين، بل إلى فترة طويلة بعدهما. كانت العلاقات الإنتاجية وما يتبعها من علاقات توزع العمل والثروة والأرباح والملكية وما

تفرزه من علاقات سيطرة وصراع على النفوذ، تجد كامل تفسيراتها في ذلك النمط التقليدي من الإنتاج الزراعي.

كان النظام المقاطعجي المسيطر في مقاطعات الإمارة صورة مصغرة عن النظام العثماني السائد الذي يندرج في اطار نمط الإنتاج الخراجي. لكن النظام المقاطعجي تمتع ببعض السمات الخاصة بحكم تمركزه في مناطق جبلية وعرة المسالك بحيث لم يكن في وسع الدولة المركزية التدخل المباشر في الإنتاج عبر تنظيم الري والسدود وغيرها، فكانت تترك التجمعات السكانية تتعايش في جبالها دون أن تتدامج. لعبت الطائفية دوراً اساسياً في ذلك التساكن فكانت الاحياء تنغلق على نفسها طائفياً في بعض القرى دون أن تقيم علاقات تكامل اقتصادي أو اجتماعي مع الاحياء الاخرى. وكانت معظم الاحياء السكنية من أديان مختلفة، وتنقسم احياناً داخل الدين الواحد أي بين دروز وسنة وشيعة ونصيرية... أو بين موارنة وروم ارثوذكس وروم كاثوليك...

لكن المتتبع لتطور المقاطعات في ظل الإمارة يلمس بوضوح اثر المعنيين والشهابيين في تكتيل اسر مقاطعجية في احلاف سياسية تجمع الزعامات المقاطعجية برمتها، بمعزل عن انتمائها الديني أو السكني. فقد كان الحلف يوحّد صفوف المقاطعجيين في معارك سياسية ذات وجه اجتماعي وسياسي واقتصادي ينبع من طبيعة النظام المقاطعجي نفسه ومن سعي المقاطعجيين للسيطرة والتفرد بالنفوذ. فالصراع المقاطعجي بطبيعته صراع سياسي - اقتصادي يتجاوز المظهر الطائفي إلى الحزبيات أو الغرضيات المقاطعجية المصلحية التي كانت تصل إلى جميع افراد العائلات المقاطعجية، امراء وشيوخاً ومقدمين من مختلف الطوائف. وكانت تتدرج منها إلى ادنى طبقات المجتمع حيث كانت المنازعات المقاطعجية تعبيراً عن الصراع القوي بين الزعماء ينجرّ إليه الفلاحون دون وعي سياسي منهم لجوهر ذلك الصراع الذي يؤدي إلى افقارهم اكثر فأكثر «وكأنه كتب على الفلاحين أن يدفعوا دوماً ثمن صراع القوى المسيطرة عليهم» حسب تعبير انجلز.

نعيد التذكر هنا بمقالة: «بعض السمات الاساسية لتطور النظام المقاطعجي اللبناني»[1] التي نعتبرها ملتصقة عضوياً بدراسة «المسألة الطائفية في لبنان». وانطلاقاً

---

(1) مسعود ضاهر، «بعض السمات الاساسية للنظام المقاطعجي اللبناني»، مجلة كلية الآداب في الجامعة اللبنانية، العدد الاول 1975، ص 37- 75.

منها سنحاول رصد بعض الخصائص التي ترتبط مباشرة بالجانب الاجتماعي والضرائبي.

فالمقاطعجي هو اساساً جابي الضرائب، وهو ينتسب حكماً إلى احدى العائلات المقاطعجية الكثيرة التي لعبت دوراً شبه ثابت فوق مقاطعات معينة. ولم تكن هناك أية إمكانية لتعيين جابي ضرائب يستطيع جبايتها باستمرار من أية مقاطعة من مقاطعات الإمارة أو التابعة لولايات صيدا وطرابلس ودمشق خارج تلك الاسر المقاطعجية المسيطرة. وقد جرت عدة محاولات لاقامة متسلمين من غير اللبنانيين، ولكنها كانت تفشل دوماً ويعود المقاطعجيون القدماء لجباية ضرائب مقاطعاتهم باشراف الأمير الحاكم والولاة المجاورين. وهكذا نشأ حق الوراثة، في جباية الضرائب لهؤلاء المقاطعجيين اذ تميزت الاسر المقاطعجية بسمتين أساسيتين رافقتاها حتى الزوال هما الاستقرار السياسي كأسر حاكمة، والاستقرار السكني في منطقة معينة تجبي ضرائبها فتتجاوزها احياناً زمن القوة وتتقوقع فيها زمن الهدوء. أما الوجه الطائفي فنادراً ما كان يحول دون التحالفات السياسية المقاطعجية لأن الأسر المقاطعجية كانت تتصارع وتتحالف وفق مصالحها الاقتصادية والسياسية الناتجة أصلاً عن سيطرتها كأسر حاكمة مستقرة في مقاطعة معينة تعود إليها ولو بعد نفيها عنها عشرات السنين. ونذكّر هنا بنماذج عودة فخر الدين الثاني إلى إمارة اجداده بعد سن الرشد، أو عودة المشايخ الجنبلاطيين إلى مقاطعات سيطرتهم بعد سقوط بشير الثاني، أو تحالفات بعض الاسر المقاطعجية الدرزية إلى جانب الامير حيدر الشهابي في عين دارة ضد محمود بوهرموش الدرزي، أو تحالف آل الخازن إلى جانب بشير جنبلاط عام 1825 ضد الامير بشير الشهابي وكيف نكّل بهم في الفترة اللاحقة وحرمهم من اية وظائف في ادارته. الأمثلة كثيرة جداً في هذا المجال مما يؤكد طبيعة التحالفات السياسية التي تتجاوز الاطر الطائفية على اساس مصالحها الخاصة كأسر مقاطعجية مسيطرة.

كان المقاطعجي اذاً محدد المهمات. فهو زعيم عائلة مقاطعجية لها سيطرة تاريخية على مقاطعة معينة من زمن طويل عبر التسلسل الوراثي. وهو الذي يكفل جباية الضرائب المفروضة في تلك المقاطعة ويتعهد بنصرة الامير الحاكم والولاة زمن الحرب. وكان التسلسل العائلي الوراثي في اساس انتقال الزعامة من مقاطعجي إلى آخر في العائلة الواحدة، إلى حين انقراض ابنائها الذكور. ولم يكن الانتقال الوراثي

بالضرورة من الاب إلى الابن البكر، فلكل فرد من افراد الاسرة المقاطعجية الحق بأن يطالب بزعامة العائلة ويقيم تحالفات مع جماعات قوية داخل اسرته وخارجها، وبأن يطالب الوالي بمنحه الإمارة، أو يطالب الامير بمنحه زعامة المشيخة لقاء مبلغ معين من المال. كانت التحالفات ودفع الضرائب والقدرة الذاتية والهدايا والرشوة والسيطرة العسكرية سمات اساسية في النظام المقاطعجي، لأن الفرد المقاطعجي لا يمثل شخصه بل اسرة لها تاريخها واستمراريتها في السيطرة على مقاطعة معينة. وكان أفراد تلك الأسر يحملون القاباً متوازية داخل عائلتهم الواحدة ولا يجوز لاحدهم أن يتقدم على الآخر، وجميعهم أمراء أو مشايخ أو مقدمون.. والمقاطعجي يرتكز أساساً على نفوذه داخل عائلته لأن من فقد ذلك النفوذ فقد شرطاً اساسياً، بل رئيسياً، من شروط القدرة على الاستمرار في المنافسة. وجاءت الطائفية لتمنح هذا الدور العائلي امتداداً خارج اطار العائلة إلى حدود زعامة الطائفة على قاعدة شروط الهيمنة داخل العائلة. زاد تأزم وضع الزعامات المقاطعجية بحيث كان على من يتمتع بشروط الزعامة العائلية المقاطعجية أن يسعى لزعامة الطائفة التي ينتمي إليها فتصبح له ركائز هامة في مختلف مناطق سكنى تلك الطائفة. وبقدر ما كانت هيمنة هذا الزعيم المقاطعجي تزداد عائلياً وطائفياً، كانت حدة الصراع المقاطعجي معه تزداد، سواء داخل العائلة أو داخل الطائفة أو داخل التحالفات السياسية المقاطعجية التي يشكل نفوذه خطراً مؤكداً عليها. وكانت حدة الصراع تمثل إلى حد كبير احدى الحلقات الرئيسية للصدامات المقاطعجية المستمرة قبل الفتح العثماني وبعده.

فالصدامات المقاطعجية لم تكن وليدة المرحلة الشهابية أو القرن التاسع عشر بل تعود إلى مئات السنين قبلها، وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام الضرائبي والسياسي ونمط الإنتاج والعلاقات الإنتاجية المسيطرة. لكن اهمية المرحلة الشهابية تكمن في انها شهدت تصفيات عنيفة وشبه مستمرة للهرم المسيطر داخل العائلات المقاطعجية، ابتداء من مقتل اول امير شهابي مسموماً في حاصبيا، إلى تصفية الأمراء من آل علم الدين في عين دارة، إلى صراع الامراء الشهابيين على خلعة الإمارة، إلى مقتل الامير يوسف في عكا والتنكيل بأبنائه واحفاده، إلى مقتل الشيخ بشير جنبلاط في عكا، إلى المجزرة الدموية الرهيبة التي نفذها الامير بشير الثاني بحق الزعامات المقاطعجية المناوئة له، إلى مشاركة السلطات العثمانية في تصفية كثير من الزعامات المقاطعجية بعد حوادث 1860... الخ.

يؤكد هذا المسلسل بوضوح أن النظام المقاطعجي السائد كان بطبيعته مولداً للصدامات الدموية من اجل السيطرة والتفرد واستغلال القوى المنتجة. واذا كانت الصدامات قد اودت بحياة عدد كبير من المقاطعجيين، فإنها لعبت دوراً اساسياً في تدمير القوى المنتجة عبر حرق القرى، واتلاف المزروعات، ومصادرة الإنتاج والماشية، وكافة أشكال البلص والسخرة والضرائب. وقد دفعت القوى الجماهيرية الفلاحية المنتجة غالياً ثمن تلك الصدامات الدموية بين المقاطعجيين أو لدى صراعهم مع الولاة والسلطنة الذي كان يؤلف حلقة الربط الخارجي لتلك الصدامات، دون أن تكون لها القدرة على تلافي أخطار تلك الصدامات.

وسنحاول هنا رصد آثار تلك الصدامات على المستوى المقاطعجي المسيطر من جهة، وعلى مستوى القوى المنتجة من فلاحين وحرفيين ورعاة وغيرهم من جهة أخرى. وذلك في اطار النظام الضرائبي الذي كان السبب الأساسي لتفجر تلك الصدامات. فلم يكن المقاطعجي سوى جابي الضرائب التي كانت السبب الأساسي في تأزيم وضع القوى المنتجة، وصغار المقاطعجيين وكبارهم، والامير الحاكم، والوالي، والسلطنة التي كانت في حاجة ماسة مستمرة لجبايتها.

النظام الضرائبي العثماني كمفجر رئيسي للصدامات

ليس من شك في أن النماذج الضرائبية التي استطعنا الحصول عليها من مصادر متنوعة بسبب غياب الاحصائيات العلمية الدقيقة خلال هذه الفترة تحمل فقط قيمة تقريبية ولا يجوز الاعتماد عليها كحقائق ثابتة. ولكن هذه الاحصائيات تبقى ذات أهمية قصوى في رسم صورة للوضع الضرائبي وتطوره خلال حكم الإمارة الشهابية وبعدها. كما توضح تلك الارقام نسبة ما كانت تفرضه الدولة العثمانية وما كان يجبيه المقاطعجيون من القوى المنتجة الخاضعة لهم. كانت جباية الضرائب ركيزة اساسية من ركائز السيطرة المقاطعجية.

«ففي عام 1717 كانت ولاية صيدا تدفع 450 كيساً يضاف إليها 50 كيساً للضباط المحليين مما يجعل المجموع خمسماية كيس. لكن الجباية كانت تصل إلى 700 كيس. فأمير الدروز، أي الامير الشهابي، يدفع لوالي صيدا 150 كيساً مقابل التزام المناطق الممتدة من كسروان حتى الشوف. وزعماء المتاولة (أي الشيعة) يدفعون 85 كيساً عن بلاد بشارة وسهل صور. كذلك هناك ثلاثة زعماء متاولة يمتد نفوذهم

من صيدا حتى حدود ولاية دمشق يدفعون 58 كيساً لوالي صيدا. اما آغا الجمارك في صيدا وابنه آغا جمارك بيروت فيدفعون عن صيدا وبيروت وجوارهما 150 كيساً... كذلك هناك بعض الخوات على الحرير والزيت والقماش وباقي السلع»[2].

يبدو أن كمية المئة وخمسين كيساً لم تتغير منذ زمن طويل قبل مجيء الشهابيين إلى الحكم بل كانت منذ ايام فخر الدين الثاني. وأن هناك تقليداً بدفع عدد من الأكياس عند وفاة الامير الحاكم كما فعل الامير ملحم عند تسلم الحكم مكان ابيه عام 1732 فدفع مبلغ 25 كيساً لتسليمه خلعة الإمارة[3].

وفي عام 1773 كانت ضرائب الالتزام في ولاية صيدا موزعة على الشكل التالي:[4]

أولاً: بلاد الدروز:

- جبل الدروز أي الإمارة الشهابية	67 ألف قرش (بالارقام المدورة).
- مدينة بيروت	59 ألف قرش (بالارقام المدورة).

ثانيا: المناطق التابعة لضاهر العمر:

- صفد ومدينة عكا	85 ألف قرش (بالارقام المدورة).
- ضواحي عكا	26 ألف قرش (بالارقام المدورة).
- جبال عكا	22 ألف قرش (بالارقام المدورة).
- سكان الناصرة	4 آلاف قرش (بالارقام المدورة).

---

(2) عادل اسماعيل، «الوثائق الدبلوماسية والقنصلية» باللغة الفرنسية، المجلد الاول، ص 179.

(3) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الاول، ص 89 و276.

(4) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الثاني، صفحات 324- 326.

ثالثاً: بلاد المتاولة:

- بلاد بشارة، مركزها تبنين، وحاكمها الشيخ ناصيف (النصار)	18 ألف قرش (بالارقام المدورة).
- بلاد بشارة، ومركزها هونين، وحاكمها الشيخ قبلان (النصار)	18 ألف قرش (بالارقام المدورة).
- صور، مركزها مارون، وحاكمها الشيخ احمد العباس	18 ألف قرش (بالارقام المدورة).
- الشومر، مركزها ميس، وحاكمها الشيخ احمد العباس	10 آلاف قرش (بالارقام المدورة).
- الشقيف، مركزها الشقيف، وحاكمها الشيخ علي فارس	12 ألف قرش (بالارقام المدورة).
- جباع، حاكمها حسين منصور	7 آلاف قرش (بالارقام المدورة).
- التفاح، حاكمها الشيخ حمزة منصور	7 آلاف قرش (بالارقام المدورة).

رابعاً: مدينة صيدا:

- صيدا	50 ألف قرش
- خلعة الإمارة والمشيخة	7 آلاف قرش.
المجموع العام	411 ألف قرش (مدورة).

كان الوالي يرسل من هذه الكمية المجبية من الضرائب 262 ألف قرش لخزانة السلطان، و26 ألف قرش للصدر الأعظم، و6 آلاف قرش للدفتردار، و70 ألف قرش للجردة أي لعساكر الجباية فيبلغ المجموع 364 ألف قرش ويبقى للباشا حاكم صيدا 50 ألف قرش أو مئة كيس وهو ما يعادل جزءاً من ثمانية اجزاء من الرقم العام للضرائب المجبية رسمياً.

لكن وصول الجزار إلى حكم صيدا (نقل مركز الولاية إلى عكا) رفع ارقام الضرائب بشكل هائل وصادر كثيراً من الأملاك وعزل معظم المشايخ في بلاد بشارة بسبب ارتباطهم بضاهر العمر وابدلهم بمتسلمين من قبله يجبون الضرائب لمصلحة

الجزار[5]. وفي عام 1784 حاول الجزار تلزيم الضرائب في جبل الدروز، أي الإمارة الشهابية، بزيادة 200 كيس دفعة واحدة معتمداً على تنافس الامراء الشهابيين فيما بينهم، هذا التنافس الذي أدى إلى هلاك عدد منهم، وعلى رأسهم الامير يوسف الشهابي، في سجن الجزار أو قتلاً على يد اقربائهم واخوانهم. وارتفعت ارقام ضرائب الالتزام للإمارة الشهابية عام 1784 بشكل جنوني فبلغت 1300 كيس أي بزيادة عشرة اضعاف تقريباً عما كانت عليه قبل خمسين سنة[6].

رافق جباية الضرائب كثير من البلص والمصادرة وحرق القرى، ولم تسلم منطقة واحدة من مناطق الإمارة من مثل تلك التدابير. يضاف إلى تلك الاساليب ظهور عدد كبير من الاوبئة التي فتكت بالناس والماشية والمواسم كالطاعون سنوات كثيرة أبرزها أعوام 1758 و1812 و1841. وقد أدى طاعون عام 1812 إلى اغلاق عدد من المؤسسات الحرفية. وكذلك ضرب الجراد المواسم سنوات كثيرة، وبخاصة عام 1827[7].

وخلال السنوات الاربعين الاولى من القرن التاسع عشر التي سبقت انهيار الحكم الشهابي يمكن رصد بعض الاحصاءات الضريبية المتفرقة على امتداد مقاطعات الإمارة الشهابية التي خضعت لها بالالتزام أو بالقوة. ففي عام 1806 أجبر الأمير بشير على أن يدفع لوالي طرابلس يوسف باشا مبلغ 150 كيساً عن بلاد جبيل كان قد دفعها اسلافه الأمراء الشهابيون.

وفي عام 1809 كانت خلعة الإمارة تجدد سنوياً لقاء 130 كيساً لوالي طرابلس و160 كيساً لوالي صيدا أو عكا، بالإضافة إلى الضرائب المقررة. وكان سليمان باشا والي عكا يلتزم بيروت لقاء 60 كيساً من الباب العالي ويلزمها للامير بشير لقاء مبلغ يزيد على 160 كيساً. وخلال هذا العام فرض الامير بشير ضريبة تبلغ 5 قروش على كل فرد جاوز الثالثة عشرة[8].

وفي عام 1811 تنازع الامير بشير ووالي طرابلس على التزام بلاد جبيل والبترون

---

(5) م ن، ص 387- 391 و425 - 427.

(6) م ن، ص 417- 418 و427.

(7) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الرابع، ص 386 و440. والمجلد الخامس، ص 119 و131.

(8) م ن، ص 215- 216 و221 - 224 و264.

وأراضي المالكانة فيها فجبيت الضرائب من هذه المقاطعات حتى جبة بشري أربع مرات خلال هذا العام. وعندما أعلن الأهالي العصيان والتمرد في جبة بشري، أجبرهم الأمير على دفع 41 كيساً اضافياً.

وفي عام 1812 بلغت ضرائب المقاطعات التابعة لولاية طرابلس 1200 كيس في السنة منها 450 كيساً في مقاطعات اللاذقية[9].

ومع قيام المركزية الصارمة مع بشير الثاني ظهرت كل انواع البلص والخوة والمصادرة والقتل عبر عساكر الجوالة وارتفعت أرقام الجباية عشرات الأضعاف للأرقام المقررة رسمياً. وتميزت تلك الفترة بتلزيم الباب العالي كثيراً من مرافق السلطنة الأساسية كالمرافىء والاحتكارات وغيرها. ففي عام 1827 لزّم مرفأ بيروت إلى شركة تضم أربعة مسلمين ستة ومسيحيين لقاء ألف كيس أو ما يعادل 220 ألف فرنك فرنسي في العام[10].

وفي عام 1833 اعترف ابراهيم باشا أن السكان قد سحقوا بكثرة الضرائب في حين لم يصل إلى الخزانة سوى ثلثها[11]. لذا امر بتسريح اعداد من الجوالة والحاقهم بالعسكر. لكن الادارة المصرية اضافت إلى الضرائب السابقة انواعاً كثيرة من ضرائب الفردة (أو الفرضة) والسخرة والاحتكار والمصادرة وضرائب الغائبين[12]، وجمع الضرائب مسبقاً بالاضافة إلى نهب الجنود لكثير من القرى.

وفي عام 1834 كان ابراهيم باشا يحدد ضرائب الإمارة على الشكل التالي:

- عدد القادرين على دفع الضرائب 25 ألف مكلف يدفع ضريبة
- الضريبة الفردية 50 قرشاً.

المبلغ المطلوب سنوياً 1250000 قرش[13].

ابقى المصريون على كل انواع الضرائب التي خلفها عبد الله باشا والي عكا،

---

(9) م ن، ص 331 - 332 و336.

(10) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الخامس، ص 116.

(11) م ن، ص 255.

(12) «اذا تغيب أحد دافعي الضرائب لأي سبب فعلى اقربائه وأهالي قريته أن يتحملوا تلك الضريبة عنه. واذا هجرت قرى بكاملها فإن سكان القرى المجاورة يدفعون ضرائبها بالقوة». راجع المجلد الخامس، ص 305- 306.

(13) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الخامس، ص 275- 277.

وأضافوا إليها ضرائب جديدة ابرزها ضريبة الفرضة أو الضريبة على كل فرد، وكل من يتخلف عن دفعها كان يودع السجن. وفي حال غيابه يودع ابوه أو اخوه أو احد اقربائه حتى تدفع الضريبة التي سمت ضريبة الغائبين.

وفي العام نفسه، وحين كان الجبليون ينتظرون تخفيف الضرائب، فوجئوا بزيادتها بنسبة الخمس أي 20 بالمئة لتمويل حملة صفد.

وفي العام التالي، عام 1835، رفعت الضرائب بنسبة 7 بالمئة وذلك بالاتفاق بين ابراهيم باشا والامير بشير[14].

وفي عام 1836 جاء ابراهيم باشا يطلب من الامير بشير الشهابي أن يقرضه ألفي كيس أو 250 ألف فرنك فرنسي، وذلك على حساب الضريبة السنوية مسبقاً. وهي المرة الاولى التي يقدم فيها الحكم المصري على الاقتراض مسبقاً لجباية الضرائب[15].

وفي عام 1837، كانت ضريبة الفرضة، وهي الضريبة الاساسية للحكم المصري، تجبى بنسبة 45 قرشاً للفرد الواحد. وكان الأمير بشير يجبيها من 58 ألف مكلف وتبلغ 2610000 قرش أو حوالى 652500 فرنك فرنسي. وهذا يدل على اتساع نفوذ الأمير الشهابي بحيث تضاعفت أرقام المكلفين من 25 ألفاً عام 1834 إلى 58 ألفاً[16].

وفي عام 1839 كانت كل الدلائل تشير إلى انفجار قريب في وجه الحكم المصري، بدعم من القوى الاستعمارية الخارجية، لا سيما بريطانيا، تحت ستار مساندة الباب العالي على استرجاع ولاياته ودرء خطر محمد علي في السيطرة على خطوط التجارة العالمية. واتخذت الإدارة المصرية تدابير توحي بقرب رحيلها عن المنطقة. ففي حين نالت ضرائب من مرفأ بيروت تقدر بحوالى 250 ألف فرنك عام 1838، كان المصريون يلزمون ضرائب هذا المرفأ بقيمة 200 ألف فرنك فقط عام 1839.

هكذا انتهى الحكم المصري بضرائب قدرت بضعفي ما كانت عليه قبل

---

(14) م ن، ص 308 - 309 و334 - 335.

(15) م ن، ص 352 -353.

(16) م ن، ص 365 - 366.

دخوله[17]. كانت تلك الضرائب قاسية جداً باعتراف ابراهيم باشا، وإنها كانت تجبى بمقدار ثلاثة اضعاف ما هو مقرر ولا يدخل الخزينة منها سوى الثلث فقط ويذهب الثلثان إلى جيوب القوى المقاطعجية المسيطرة. وكان المردود الاجتماعي لتلك الضرائب بالغ السوء على تطور القوى المنتجة، لا سيما الفلاحية منها. ومهما قيل في تحديد الضرائب بعد عام 1840 بحوالى 3500 كيس فإن نسبة الجباية لم تتغير بل بقيت القوى المنتجة تدفع وحدها تلك النسب بعد اضافات كثيرة تتجاوز اضعاف النسب المفروضة.

ورغم أن ضريبة «الميري» كانت الضريبة الوحيدة التي فرضها العثمانيون، وكانت ترتبط مباشرة بأملاك السلطان من جهة وجباية الضرائب من جهة اخرى، كانت هناك أنواع كثيرة من الضرائب تدفعها القوى المنتجة دون أن تصل إلى جيوب السلطة المركزية. أبرزها ضرائب المعايدات، والناطور، والزواج، والماعز، والحرير، والأغنام، والميزان، والشاشية، ومال الطرح، ومال القبان، والرؤوس، والفرضة، والاعشار، والخراج، والجزية، والسخرة، والمصادرة، وتمويل الحملات العسكرية، وإطعام العساكر عند مرورها، والتجنيد الإجباري، والبدل العسكري، وغيرها كثير. وقيل بأن هناك 96 نوعاً من الضرائب كانت تجبى إبان الإمارة الشهابية. وبالرغم من أن الحكم المصري وحّد الضرائب في ضريبة واحدة هي «الفرضة»، فإن الأنواع السابقة بقيت سارية المفعول عملياً. ويعترف الحكم المصري رسمياً ببعضها على الأقل وهي السخرة والمصادرة وضرائب التجنيد.

كانت الضرائب خلال تلك المرحلة عرضة لعدة تقلبات منها ضغط السلطان، واحتياجات الحملات العسكرية التي كان يقودها ابراهيم باشا، ونفقات التجنيد والعصيان، وضرائب السخرة والخوة والبلص والاحتكار وغيرها. ولعل الجدول التالي يوضح كيفية تطور الضريبة في الإمارة خلال المرحلة الممتدة من عام 1780 حتى عام 1860.

في عام 1780 فرض والي عكا 680 كيساً منها 640 على القسم التابع لولاية صيدا من الإمارة و40 كيساً على القسم التابع لولاية طرابلس.

وفي عام 1790 فرض الجزار 650 كيساً في السنة.

وفي عام 1800 رفع الجزار المبلغ المطلوب إلى 800 كيس.

وفي عام 1823 طلب والي عكا عبد الله باشا 2200 كيس من الامير بشير.

---

(17) م ن، ص 413.

وفي عام 1831 طلب والي عكا عبد الله باشا 3500 كيس من الامير بشير.

وفي عام 1839 كان ابراهيم باشا يجبي من إمارة بشير الثاني رسمياً 6500 كيس في السنة.

وفي عام 1841 حدد مبلغ الضريبة التي يؤديها الجبل إلى خزانة السلطنة العثمانية بحوالى 3500 كيس في السنة.

وفي عام 1861 رفع نظام المتصرفية المبلغ إلى 7000 كيس في السنة[18].

وليس المهم فقط فرض الضريبة من قبل الوالي بل المهم كذلك كيفية جبايتها من القوى المتنجة. فعلى غرار آل تلحوق الذين كانوا يجبون عشرة قروش على كل ثلاثة قروش مقررة، كان الامير بشير يجبي ضرائبه اكثر من مضاعفة ويضيف إليها باستمرار انواعاً من المصادرة والاحتكار وغيرهما.

والملاحظ خلال عام (1838- 1839) أن ضرائب الحكم المصري كانت توزع تبعاً للطوائف. فضرائب الفرضة التي ترتفع من 40 إلى 90 إلى 500 قرش وزعت هذا العام على اساس: 8000 درزي و7000 مسيحي و1500 شيعي و1000 سني تبعاً لاحصائيات القنصل البريطاني مور (Moore). وأما القنصل الفرنسي غيز (Guys) فيرفع الارقام إلى 58000 دافع ضرائب بمعدل 45 قرشاً للمكلف الواحد فيرتفع العدد لديه إلى 2610000 قرش[19].

اما بيروت فقد دفعت ضريبة «خوة» عند افتتاحها على يد المصريين بلغت 20 ألف قرش. و«هذه الخوة تسببت برحيل عدد كبير من المسيحيين إلى الجبال المجاورة بعد أن سرت شائعات كثيرة تقول بأن هذه الخوة ستكون شهرية». كما أن المصريين فرضوا على بيروت ايضاً 400 كيس وزعت على الطوائف بالشكل التالي[20]:

- المسلمون السنة	160 كيساً
- الموارنة	72 كيساً
- اليهود	8 أكياس
- الكاثوليك	40 كيساً
- الأرثوذكس	120 كيساً

---

(18) ذكره D. Chevallier. *«La société du Mont-Liban»*

(19) Ibid. p.122.

(20) Chevallier. Op. Cit., p. 117.

ثم لم تلبث ضرائب بيروت أن ارتفعت من 1000 كيس عام 1827 إلى 1360 كيساً عام 1830، كانت توزع على اساس الطوائف.

هكذا يبرز بوضوح أن المصريين حركوا الجانب الطائفي بعنف من خلال الضرائب وكيفية جبايتها على اساس طائفي واضح. كما قاموا بتلزيم جمارك مرفأ بيروت[21]. وكانت تقارير الفرنسيين تتهم الامير بشير بأنه يحتفظ بخمسة اسداس الضرائب المقررة لنفسه، وبأنه عندما كان محمد علي يفرض 2500 كيس فإن الامير بشير لم يكن يتورع عن جباية 15 ألف كيس[22]. وفي حال ترك الاراضي لعدم القدرة على تحمل الضرائب فإن الامير كان يجبر سكانها على البقاء فيها بالقوة.

بات الامير يجبي ما يعادل ستة أضعاف الضرائب التي يقررها الحكم المصري مضافاً إليها إدارة سيئة جداً تقوم بجبايتها، مصادرة قطاعات واسعة من القوى المنتجة، لا سيما البنائين والعمال والدواب وغيرها، واستخدام السخرة في المشاريع العامة، وكذلك احتكار كثير من السلع والتحكم بأسعارها في الاسواق على غرار ما كان يجري في مصر[23].

وتشير بعض التقارير إلى أن الحكم المصري عام 1840 عمد إلى تحميل السوريين واللبنانيين نفقات الحرب مع السلطنة العثمانية والاوروبيين، وتقدر حصة اللبنانيين بحوالى 7500000 قرش[24].

ولذا كان من الطبيعي ان يركز الانكليز في دعايتهم ضد الحكم المصري على «انقاذ اللبنانيين من دفع الضرائب الباهظة واعفائهم لعدة سنوات منها». وكانت العرائض التي تقدم للباب العالي ولا تخفى اصابع الانكليز من ورائها تصر دوماً على رفض كل الضرائب التي ادخلت على الإمارة منذ دخول الحكم المصري[25].

لم يبدل غياب الحكم المصري وعودة العثمانيين خلال فترة حكم بشير الثالث ثم

---

(21) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الخامس، ص 412.

(22) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد السادس، ص 283، وص 216 - 217.

(23) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الخامس، ص 111 و223 و254 - 257 و261 و303 و352 و374، 380.

(24) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد السادس، ص 113.

(25) م ن، ص 273.

عمر النمساوي والقائمقاميتين من طبيعة العلاقات الاجتماعية التي كان يفرضها نظام الضرائب بالذات، وهو النظام القائم على سلب القوى المنتجة القسم الأكبر من إنتاجها. فاتفاقية عام 1838 بين انكلترا والسلطنة العثمانية التي وافقت عليها الدول الاوروبية الاخرى، وهي اتفاقية بلطي ليمان التجارية، رفعت ضريبة الحرير من نصف بالمئة عن نقله داخلياً إلى 9% في ارجاء السلطنة. تضاف إليه 10 بالمئة أو ضريبة العشر على الارض المنتجة للحرير أو غيره، فيصبح مجموع ضريبة الحرير 19%. وكانت السلع الأخرى كالحبوب وغيرها تتعرض اثناء نقلها إلى الجبل لضرائب اضافية بحيث تصبح الضريبة 28 بالمئة[26]، مما سبب أزمة حادة على صعيد الإنتاج المحلي والقوى المنتجة وعموم السكان في الإمارة. وتبخرت جميع الوعود العثمانية والانكليزية بتخفيض الضرائب عند الدعوة للعصيان على الحكم المصري. وتقديم عرائض اللبنانيين، وهي عرائض الموالين للفرنسيين وعودة الإمارة الشهابية إلى حكم الجبل.

المقارنة الضرائبية التالية بين مرحلة الحكم المصري والمرحلة التالية عليه[27]:

اولاً: مرحلة ما قبل الحكم المصري

كانت مقاطعات الإمارة الشهابية تدفع في اثناء حكم الجزار ثم سليمان باشا ثم عبد الله باشا 2500 كيس بمعدل 500 قرش للكيس الواحد أي 1250000 قرش. وكان الامير بشير الثاني يجبي لنفسه ضريبة تعادلها فيرتفع المبلغ الرسمي إلى 2500000 قرش بالإضافة إلى الضرائب الأخرى غير الرسمية.

ثانياً: إبان مرحلة الحكم المصري

في السنتين الأوليين للحكم المصري بقيت الضرائب السابقة على حالها. ولكن ابراهيم باشا سرعان ما طلب إلى ادارته 5 آلاف كيس بمعدل يتراوح بين 15 و500 قرش عن الشخص الواحد تبعاً لممتلكاته ونوع عمله. يضاف إلى هذه المبالغ الضرائب المقررة أي 2500 كيس لمصلحة الدولة العثمانية. وكان بشير الثاني يصر على جباية قيمة تعادل ضعفي حصة ابراهيم باشا تماماً أي 10 آلاف كيس بحيث ارتفعت القمية

(26) م ن، ص 272 - 273.

(27) م ن، ص 376 - 379 وهي وثيقة بالغة الأهمية.

الاجمالية الرسمية للضريبة في نهاية الحكم المصري إلى 8750000 قرش أي 17500 كيس منها 2500 كيس فقط للعثمانيين، و5 آلاف لابراهيم باشا، وعشرة آلاف للأمير بشير.

تجدر الاشارة إلى أن الحكم المصري لم يقطع ضرائبه المرسلة للباب العالي. وكذلك فعل الامير بشير. لكن تلك الضرائب كانت عديمة الاهمية بالقياس إلى الارتفاع الهائل الذي طرأ على الجباية الجديدة التي سببت تأزماً حقيقياً في علاقات الإنتاج وفي تفجير الصدامات الدموية. «فآل تلحوق مثلاً كانوا يجبون عشرة عندما تطلب الدولة ثلاثة،... وسكان المقاطعات انهكوا تماماً بسبب جباية الضرائب. ولا يعود السبب في ذلك إلى مبلغ 3500 كيس التي فرضها المصريون، بل إلى أن الجباية أتت ترفع الرقم إلى سبعة آلاف، أو ثمانية، أو ربما عشرة آلاف كيس...»[28]. يضاف إلى ذلك نظام الحوالة في التحصيل، وهي قوى من الخيالة دمرت قسماً كبيراً من إنتاج الفلاحين وصادرت بعض مواشيهم ومدخراتهم القليلة[29].

استمر ازدياد التأزم في المرحلة اللاحقة. فكان العثمانيون بحاجة ماسة إلى زيادة الضرائب وجبايتها عن السنوات السابقة، والقوى الاوروبية كانت تطالب بتخفيضها بمقدار 25 بالمئة بعد انتزاع الاعتراف بالعودة إلى مبلغ 3500 كيس السابقة على مجيء الحكم المصري. ولم تكن التخفيضات لتحل الإشكال الأساسي وهو من الذي يدفع؟ ومن الذي يجبي؟ ومن الذي يقرر النسبة الطائفية للضرائب؟ وقد اقترح القنصل الفرنسي على الحاكم العثماني أن تنقسم الضرائب إلى قسمين: ضرائب الاراضي، وهي سبب الإشكال لصعوبة فرضها وجبايتها، وضرائب «الفرضة» على الرؤوس بحيث يجبى من 15 إلى 20 قرشاً عن الشخص الواحد[30]. لكن مثل ذلك الاقتراح كان يقلص في حال تطبيقه حجم الواردات من الضرائب العثمانية ويجعلها مبلغاً زهيداً. بالمقابل، كانت الادارة العثمانية تدرك أن هناك إمكانية نظرية فقط لتعيين جباة ضرائب خارج إطار المقاطعجيين أنفسهم، وأن تلك الإدارة غير قادرة على استخدام هؤلاء

---

(28) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد التاسع، ص 78. وهناك تقرير آخر يرفع الرقم إلى ما بين 12 و14 ألف كيس، المجلد التاسع، ص 285.

(29) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد التاسع، ص 146 - 147.

(30) م ن، ص 23.

المقاطعجيين لجبايتها «اذ يفرض القائمقام على المقاطعجي عشرة أكياس فيجبي المقاطعجي عشرين على الأقل»[31].

يعترف الولاة العثمانيون والقناصل الاجانب «أن نظام الضرائب هو سبب الفساد الاساسي. وجاء نظام المساحة عام 1844 يجعل تطبيق النظام الضرائبي السابق مستحيلاً»[32]. وسبب الاستحالة في تطبيق ذلك النظام هو أن المساحة اقرت حقوقاً في الملكية الخاصة للقوى المسيطرة التي كانت تسيطر بالالتزام والعرف والاستلام فباتت تسيطر بحكم القانون. لكن الانتقال الجذري من حق التصرف إلى الملك الخاص لم ترافقه ضرائب على تلك الملكية، اذا استفاد المقاطعجيون، دينيين ومدنيين، من حسنات التدابير الجديدة للمساحة ليثبّتوا سيطرتهم حقوقياً، ورفضوا ما يترتب على تلك الحقوق من ضرائب تحت ستار العرف القديم الذي يعفيهم من دفعها. وكان بعض المشايخ الدروز قد رفضوا المساحة في البداية لأنهم كانوا المستفيدين وحدهم من غيابها. لكنهم أدركوا أن المساحة تعطيهم ملكية خاصة للاراضي وتثبّت هيمنتهم عليها، فأيدوا المساحة بكل قواهم ورفضوا دفع الضريبة وشكلوا حلفاً طبقياً ضدها من كافة الزعامات المقاطعجية المسيطرة[33].

ثالثاً: مرحلة ما بعد الحكم المصري أو العودة إلى الادارة العثمانية المباشرة

حددت الضرائب في هذه المرحلة كالتالي:

1- ضريبة الاراضي أو العشر بعشرة في المئة من الإنتاج كما يدل عليها اسمها.
2- ضريبة الجمارك بتسعة في المئة على تصدير الإنتاج.
3- ضرائب الجزية على المسيحيين ما بين 15 و30 و60 قرشاً على الفرد البالغ.
4- ضرائب ادارية محلية غير محددة.
5- ضرائب المعونة العسكرية للمشاركة في حروب السلطنة[34].

وهذا بالإضافة إلى عشرات الضرائب غير المحددة رسمياً التي كانت تدفعها

---

(31) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد السادس، ص 44.

(32) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد التاسع، ص 261- 262.

(33) م ن، ص78 و82 - 83.

(34) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد السادس، ص 376 - 379. ويتضمن التقرير احصائيات بالغة الأهمية.

القوى المنتجة بالمصادرة أو بالقوة أو بالبلص والسخرة، وبدل الطريق ورسوم الباج وغيرها.

تشير تقارير الفرنسيين إلى أن «الجبل اللبناني» الممتد من صيدا إلى طرابلس كان ينتج 3 آلاف كنتال من الحرير بنسبة 180 أقة للكنتال الواحد وبمعدل ضرائبي قدره 120 قرشاً للأقة بحيث ترتفع ضريبة الحرير، وهو الإنتاج الرئيسي، إلى 64 مليوناً و800 ألف قرش. أما ضرائب المنتجات الاخرى من القمح وزيت الزيتون والتبغ والصوف، ومنتجات الحرف، فتقدر بحوالى 21 مليوناً و600 قرش، وأما ضرائب الاراضي المذكورة سابقاً، أي عشر الإنتاج أو المحصول، فقد قدرت في 29 نيسان/ابريل عام 1841 بنسبة 8 ملايين و1640 ألف قرش يضاف إليها نسبة مماثلة لضريبة الجمارك الداخلية تبعاً لتعريفة الـ 9%، وضريبة الرؤوس أو الجزية التي قدرت بحوالى مليون ونصف مليون قرش على أساس 30 قرشاً للفرد الواحد، وبمعدل 50 ألف شخص يدفعون تلك الضرائب. فارتفعت ضرائب هذه المرحلة رسمياً، مع فقدان الاحصائيات عن ضرائب الادارة وعساكر السلطان، إلى 104784000 قرش.

ويقدّم التقرير بعض الملاحظات الدقيقة، منها:

- إن عودة الادارة العثمانية المباشرة (ونضيف هنا اقامة نظام القائمقاميتين) لم تحمل معها تخفيفاً لحجم الضرائب المجبية رسمياً، ولا تبدلاً نوعياً في طرق جبايتها بل تكاثرت الضرائب بشكل رسمي لم تعرفه الإدارة العثمانية قبل الحكم المصري.

- إن حجم الضرائب بعد عودة الحكم العثماني المباشر وغياب ابراهيم باشا تضاعف بالرغم من كافة انواع البلص والزيادات التي فرضها الامير بشير واستند إليها العثمانيون ليضيفوا أنواعاً أخرى من البلص والمصادرات.

- يقدم التقرير نموذجاً لشراء قطعة من الثياب كان الجبلي يشتريها سابقاً بمئة قرش يدفعها قمحاً من السهل المجاور. فقد اضيف إلى هذه الكمية ضريبة العشرة بالمئة أو الأعشار على الارض، وضريبة التسعة بالمئة على الإنتاج المعد للتصدير، وضريبة التسعة بالمئة، وأيضاً رسوم الباج ومال القبان وبدل الطريق وغيرها، فيصبح المبلغ الذي يدفعه ذلك الجبلي بالفعل 128 قرشاً لا مئة قرش كما في ايام الحكم المصري. وسبب هذه الزيادة يعود إلى التدابير المالية الضرائبية التي فرضها العثمانيون خلال هذه الفترة دون أن يستفيد منها الجبليون والتي ادت إلى زيادة تأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي السياسي والطائفي في القائمقاميتين.

بعض الاستنتاجات

كان للضرائب الباهظة، لا سيما ضريبة «الفرضة» ايام الحكم المصري، دور أساسي في تفجير الوضع في وجه هذا الحكم عام 1840 بدعم مباشر من الانكليز والاتراك. ويشير القنصل الفرنسي بدمشق، في تقرير له بتاريخ 9 تشرين الاول/اكتوبر عام 1840 إلى هذا الواقع بقوله: «... عندما ركّزت في تقاريري السابقة على أن الضرائب، ولا سيما الفرضة، هي سبب التذمر، وإن ازالتها ستقود إلى ارتياح عام لدى السكان، كنت اعتمد على الواقع الحقيقي المعيش. والبرهان على ذلك أن الكثير من مسيحيي دمشق الذين قابلتهم كانوا يؤكدون ارتياحهم للتدابير التي اعلنها الانكليز من صيدا باسم السلطان العثماني، والتي تنص على إلغاء ضرائب الفرضة وبعض انواع الضرائب الأخرى خلال ست سنوات. وقد أكدت لسليمان باشا قائد جيش محمد علي في سوريا أن الفقر هو الذي يدفع الجبليين إلى حمل السلاح. وبقدر ما نخفف من مآسيهم وضرائبهم ننتزع منهم فتيل العصيان.. ولكنني ما زلت اجهل اذا كان ابراهيم باشا قد فهم تلك الحقيقة المرّة»[35].

لم تكن الضرائب وحدها سبب العصيان الاول، لكنها كانت من أسبابه الأساسية، وكانت محركاً اجتماعياً له اذا ما فُهمت في اطار الوضع الذي كان قائماً آنذاك والذي تميز بزيادة الضرائب من جهة وكساد سلع التصدير من جهة أخرى، ولا سيما سلع الحرير الخام والمصنع محلياً. ورغم المد التجاري الهام الحاصل في السنوات الواقعة بين أعوام 1820 و1840، فإن تحكم الامير بشير والحكم المصري افقدا ذلك المد معظم النتائج الاجتماعية المحلية، اذ انحصر الغنى بالأمير وحاشيته، وذهب قسم كبير من الارباح لنفقات العساكر المصرية وحروبها المستمرة التي دمرت كذلك قسماً كبيراً من الإنتاج في حملاتها على الدروز والنصيريين، وزادت في تأزم الوضع الطائفي المحلي.

وكان تجنيد الدروز الإجباري سبباً أساسياً في تفجير الصراع مع الحكم المصري. وقد مثلت الضرائب دور المفجّر لذلك الصراع في جبال العلويين والضنية وعكار وجبة بشري. واستطاع النصيريون تهديد اللاذقية عام 1841 فكادت تسقط في يدهم. وتألف حلف من الجبليين في بشري والضنية وعكار لدعم النصيريين والمطالبة باعادة

(35) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الخامس، ص 443 - 444.

الضرائب إلى ما كنت عليه زمن عبد الله باشا والي عكا. وتشير تقارير يافا ونابلس كذلك إلى أن سكان تلك المناطق كانوا يرفضون الضرائب الجديدة[36]. مما يؤكد شمولية الصراع الذي كان ناشباً آنذاك والبعد الاجتماعي الحقيقي له، أي رفض القوى المنتجة النهب المنظّم الذي كانت تمارسه القوى المسيطرة المقاطعجية الداخلية منها والخارجية على السواء.

كان الرد العثماني عام 1842 بفرض ضرائب تجبى على اساس طائفي لم تعرفه الادارة العثمانية في السابق، بل ظهر في مرحلة الضعف التي انتابت الحكم المصري في نهاية العقد الرابع من القرن التاسع عشر. «فقد طلب عمر باشا، الحاكم العثماني المكلف شؤون الجبل، مبلغ 2500 كيس منها 1300 كيس تجبى من المسيحيين 1200 كيس من الدروز»[37] دون توضيح: كيف توزع تلك الضرائب طائفياً، ومن الذي سيقوم بجبايتها؟

لقد اقحمت الادارة العثمانية المسألة الطائفية في عمق العلاقات الاجتماعية اليومية لتزيد في خلخلتها ولتجعلها ارضاً أخصب لتحريك الاصابع الفرنسية والانكليزية وغيرها. وفي الوقت نفسه كانت تلك الادارة تلح على الزعامات الدرزية بدفع «تعويضات للمسيحيين» مقابل الخسائر التي حلت بهم خلال الاصطدامات الطائفية في هذه المرحلة. وقدرت تلك التعويضات بحوالى سبعة آلاف كيس. «فالمسيحيون يطالبون بالتعويض ويصرّون عليه، والدروز يرفضون دفع التعويض قبل اعتراف المسيحيين لهم بحكم المقاطعات التي كانوا يسيطرون عليها»[38]. فدخلت مشكلة التعويضات ايضاً في صلب المخطط العثماني - الفرنسي - الانكليزي لتنظيم الحرب الاهلية الطائفية في مقاطعات الإمارة الشهابية المنهارة.

عاد العثمانيون إلى الضرائب القديمة بمعدل 3500 كيس ثم إلى انتزاع كافة المقاطعات التي خضعت للإمارة الشهابية بالالتزام قبل أن يبت مصير بلاد جبيل ومقاطعاتها عام 1843. «فقد حدد الحاكم العثماني اسعد باشا ضريبة الميري لعام 1844 بمبلغ 3500 كيس على اساس 500 قرش للكيس الواحد أي مليون و750

---

(36) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد السابع، ص 58- 59.

(37) م ن، ص 125 - 126

(38) م ن، ص 325 - 326.

ألف قرش. ولكنه حدد بالمقابل تقسيمها الطائفي الجديد على اساس 950656 قرشاً عن المقاطعات الخاضعة للقائمقامية المسيحية و365316 قرشاً للخاضعة للقائمقامية الدرزية. يضاف إليهما مبلغ 373527 قرشاً يدفعها المسيحيون البالغ عددهم 30 ألف نسمة في المناطق المختلطة. وكذلك مبلغ 37500 قرش يدفعها الدروز القاطنون في المتن والتابعون للامير حيدر أبي اللمع.. ثم اقر الباب العالي تخفيض الضرائب إلى 2100 ثم 1800 كيس على أن يدفع القائمقامان حصتيهما بالتساوي بعد اقتسام المبالغ التي تجبى من السكان. لكن الامير حيدر الذي كان يجبي ثلثي تلك الضرائب لم يكن ينوي اطلاقاً تقاسمها مع زميله الدرزي الامير احمد ارسلان. كانت حصة الامير قليلة جداً بحيث كان الباشا العثماني يرغب في منحه حق جباية ضرائب المقاطعات المختلطة التي يجري النزاع عليها. لكن سكان تلك المقاطعات، بتحريض من المطران طوبيا عون، ومن الفرنسيين، رفضوا دفع ضرائبهم للقائمقام الدرزي قبل البت بمصير تلك المقاطعات وصدور فرمان من الباب العالي يحدد الجهة التي لها الحق في جباية الميري فيها»[39].

لم يعد التوزيع الطائفي للضرائب ولا جبايتها بصورة طائفية تدبيرين اداريين فقط، بل دخلا في صميم المسألة الطائفية، مما زاد في تفجيرها الداخلي. وهذا مظهر آخر من مظاهر تحول التدابير الادارية الناتجة عن الطائفية، إلى تدابير معقدة لا تجد لها حلاً قبل حل المسألة الطائفية نفسها. وأصبحت الإدارة عامل صدام دموي يضاف إلى العوامل الاجتماعية الاخرى ويتشابك معها لتأزيم الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي داخل المقاطعات اللبنانية. ويبرز التأزم الاجتماعي في الجوانب الطائفية الكثيرة لكنها تبقى من مظاهر التأزم وليست سبباً من أسبابه. فالنزاع على الضرائب، وكميتها وطرق جبايتها لم يكن يقتصر على نزاع بين قائمقام درزي أو ماروني وبين تابعين له من طائفته أو من سائر الطوائف، بل كان ينفجر احياناً كثيرة داخل القائمقامية المسيحية والقوى المنتجة الفلاحية المسيحية الدافعة لتلك الضرائب. وهناك نماذج كثيرة عن ذلك خلال هذه الفترة. ففي عام 1844 انفجر الصراع بين حيدر ابي اللمع، القائمقام الماروني وبين الموارنة القاطنين في مناطق جبة بشري طال الزعماء والفلاحين الذين كانوا يؤدون الضرائب إلى ذلك القائمقام. وكان سبب الصدام أن الباب العالي الذي فرض ضريبة 3500 كيس في السنة على تلك المقاطعات، كان قد

---

(39) م ن، المجلد التاسع، ص 361- 362.

فرض معها جباية ثلاث سنوات متأخرة بحيث يرتفع الرقم إلى 10500 كيس يكون نصيب بلاد جبيل (جبيل والبترون وجبة بشري) منها مبلغ 703811 قرشاً في السنة. وبعد التهديد بالعصيان الغيت ضريبة السنة الاولى. لكن الزعامات في جبة بشري اصرت على الغاء السنة الثانية أيضاً وعلى توزيع عادل للضريبة. فرد الامير حيدر ابي اللمع بعزل بعض زعماء الجبة، لا سيما الشيخ بطرس كرم والشيخ جرجس حنا الضاهر. وبضغط من الفرنسيين عيّن الشيخ مخائيل كرم مكان ابيه، والشيخ ابراهيم حنا الضاهر مكان أخيه. وتدخل البطريرك الماروني لمنع الصدام داخل الزعامات المقاطعجية المارونية بعد أن هدد القائمقام الماروني باستخدام القوى النظامية العثمانية، لا سيما الفرقة الالبانية، للبطش بموارنة جبة بشري[40].

وهناك نموذج آخر معروف هو انتفاضة الفلاحين في كسروان عام 1858 على القائمقام الماروني، وانتفاضة زحلة خلال تلك الفترة على القائمقام ذاته، مما يؤكد أن جوهر الصراع كان سياسياً تلعب الازمة الاجتماعية دوراً اساسياً في تفجيره بالرغم من ظهور ذلك التفجير بالمظهر الطائفي في بعض الأحيان.

كانت القوى الخارجية من الأسباب العميقة لذلك التفجر الاجتماعي لأنها كانت تمتص كمية من الضرائب وتدعم قوى مقاطعجية محلية تمتص اضعاف تلك الكمية. فالقوى المقاطعجية الرافضة لضرائب جديدة والمهددة بالعصيان لم تكن تفعل ذلك بدافع الرحمة للقوى المنتجة التي كانت تدفع وحدها تلك الضرائب، بل لأنها كانت تطمع في سلب تلك القوى المنتجة كل ما تستطيع دفعه من ضرائب. فكان العصيان المقاطعجي في وجه الضرائب بمثابة الدفاع عن «الحقوق المكتسبة» وعدم التنازل للقوى الخارجية عن أي جزء إضافي منها إلّا بالقوة وتحت طائلة التهديد بالعساكر العثمانية وبخطر التبديل والعزل. ويفسر هذا العامل الجانب الأكبر من حركات العصيان المقاطعجي في وجه زيادة الضرائب. لم يقتصر العصيان على الزعامات المقاطعجية بل كان يجر معه كافة القوى المنتجة الخاضعة لها تحت ستار «الدفاع عن مصالحها». وذلك ينبع من طبيعة نمط الإنتاج السائد الذي يبرز الزعيم المحلي من خلاله وكأنه «المدافع الحقيقي» عن مصالح القوى المنتجة التابعة له في وجه القوى القمعية من الخارج. وكانت القوى الخارجية تلجأ إلى أساليب مختلفة منها العزل

(40) م ن، المجلد السابع، ص 370- 371

والتبديل وحملات التنكيل والمصادرة وحرق القرى وقتل العصاة، إلى جانب أساليب جديدة اكتسبتها بفعل خضوعها للضغوط الأوروبية خلال هذه الفترة. فقد ظهرت احتكارات التبغ والملح وسكك الحديد والمرافىء والتمغة وضرائب الويركو والأغنام وغيرها. وجرى تلزيم الاحتكار لشركات أجنبية لقاء قروض وديون تجبى بفوائد مرتفعة من السلطنة وولاياتها. وحاولت السلطنة فرض احتكار التبغ[41]، باكورة تلك الاحتكارات، على مقاطعات القائمقاميتين. لكن الاحتكار فشل في تحقق أهدافه قبل حلول الانتداب الفرنسي وجرى تثبيته بعد معركة عنيفة تدخل فيها المفوض السامي الفرنسي دو مارتل (De Martel). واستمرت «ادارة حصر التبغ والتنباك» قائمة لعقود طويلة في لبنان. لقد اتضح هزال المطالبة الفرنسية «بتخفيض الضرائب عن المسيحيين»[42] في الوقت الذي تتحكم فيه رساميلها واحتكاراتها بجميع سكان السلطنة العثمانية على اختلاف قومياتهم وطوائفهم.

لكن فشل احتكار التبغ لم يمنع السلطات التركية في العام التالي، عام 1846، من التفكير بفرض ضرائب جديدة تشمل لأول مرة الزعامات المقاطعجية والأديرة. وكانت الترتيبات التي قدمها شكيب أفندي بالذات تهدف إلى ضرب أسس النظام الضرائبي المقاطعجي بالذات. وكان أعضاء مجلسي القائمقاميتين صنيعة الزعامات المقاطعجية ورجال الدين تبعاً لتوجيهات شكيب أفندي. ولم يكن بمقدورهم ولا كان في مصلحتهم القيام بتلك المهمة[43]. فانهار مشروع ضرائبي آخر للسلطات العثمانية في اطار توحيد النظام الضرائبي، وتم الحفاظ على النمط المقاطعجي القديم مضافاً إليه الوجه الطائفي الجديد البالغ الأهمية. ووقعت الادارة العثمانية نفسها في أزمة حادة في المجال الضرائبي إذ تراكمت تلك الضرائب خمس سنوات متتالية ابتداء من عام 1841، فلم تستطع حل الأشكال الضرائبي ولا حل الاشكال المتعلق بأسس الجباية في المقاطعات كلها، لا سيما في المقاطعات المختلطة، وبالشخص المؤهل لتحديدها، وبكيفية توزيعها، ولمن تجبى وتدفع، وبأية نسب طائفية تتم الجباية. بالمقابل كان الضغط الأوروبي، الفرنسي بخاصة، يشتد على السلطنة لإعفاء

---

(41) م ن، المجلد الثامن، ص 306.

(42) م ن، المجلد السابع، ص 378.

(43) م ن، ص 347 ـ 348، والمجلد التاسع، ص 18.

المسيحيين من الضرائب تحت ستار «النكبات الطائفية التي حلت بهم والتي أقر العثمانيون أنفسهم بضرورة التعويض عليهم من جرائها»، وبحجة أن عدة قرى أحرقت في الصدامات الطائفية فمن يدفع ضرائبها؟ ومن يدفع الضرائب عن القوى التي هاجرت إلى الخارج أو نزحت إلى المدن فبقيت أراضيها بوراً؟ وجاء نظام المساحة عام 1844 يضع الضرائب في اطار خطين أساسيين:

ضرائب على الأشخاص تبلغ	1500 كيس
ضرائب على الأراضي تبلغ	2000 كيس
المجموع	3500 كيس

تمثل الاشكال الهام في هذا المجال في ما اذا كان الأمراء المشايخ والأعيان ورجال الدين الذين مسحت أراضيهم والذين يشكلون الطبقة الحقيقية للملاكين سيدفعون ضرائب أم لا. فقد جاءت ترتيبات شكيب أفندي في اطار فرض ضرائب على تلك القوى بنسبة ما تملكه من الأراضي، وهو تقليد جديد رفض المقاطعجيون، دينيين ومدنيين، الاعتراف به نظراً لما يرتبه عليهم من ضرائب باهظة. لذا قاوموه بعنف وتولدت عن ذلك أزمة اجتماعية حادة في أواسط العقد الخامس من القرن التاسع عشر كان قوامها قوى منتجة محطمة تعرضت للقتل والتدمير وحرق المنازل والمحاصيل وبوار الأرض والهجرة والنزوح. وبالرغم من كل الويلات التي حلت بتلك القوى، كانت السلطات العثمانية والمقاطعجيون المحليون يصرّون على أن تدفع ضرائب تلك الفترة كاملة مع المتأخرات منذ 1841، أي لأكثر من خمس سنوات[44]. وكان قوام الأزمة من جهة ثانية قوى مقاطعجية، دينية ومدنية، تمتلك رسمياً بحكم قانون المساحة الصادر عام 1844 مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة وتكاد تحتكر تلك الأراضي باستثناء القليل منها العائد لبعض الفلاحين، وترفض دفع أية ضريبة عن أراضيها أو أديرتها أو سائر مؤسساتها الدينية، وتصر على أن تدفع تلك الضرائب كاملة القوى الفلاحية المعدمة، مهددة باستخدام كل وسائل القتل والتدمير بحقها.

كانت الأزمة الاجتماعية تزداد حدّة بين من يدفع الضرائب ومن لا يدفعها بل يجبيها لمصلحته ومصلحة القوى الطبقية الخارجية التي يمثلها، وبين من يملك

---

(44) المجلد الثامن، ص 446 ـ 447. والمجلد التاسع، ص 17.

الأراضي رسمياً ولا يدفع ضرائب عنها. ومن لا يملك حتى القوت الضروري لبقائه على قيد الحياة كان مجبراً على الاستدانة بفوائد فاحشة؛ وبين قوى مقاطعجية مارونية تعتمد على العائلية وبعض الملكية والنظام العائلي في ترقيها السياسي، وقوى الاكليروس الأعلى وما ادخرته من طاقات رهبانية عاملة وتملك من عقارات شاسعة ونفوذ سياسي وطائفي عريض، وكانت تحظى بدعم خارجي فرنسي للتحكم فعلاً بالقرار السياسي لجماهير الموارنة وزعمائها المقاطعجيين في اطار المشروع السياسي الفرنسي الرامي إلى انشاء دولة طائفية مسيحية على أنقاض إمارة شهابية سنية ورثت إمارة معنية درزية.

يستنتج مما تقدم أن نظام المساحة جاء يزيد النظام الضرائبي تعقيداً ويؤزم الوضع الاجتماعي لمصلحة القوى المسيطرة على حساب القوى المنتجة. ويعترف القناصل الفرنسيون في تقاريرهم بأن ضريبة الجبل لم تكن مجحفة، بل كانت ضريبة بسيطة بالقياس إلى عدد السكان واتساع رقعة البلاد. وهي لا تقاس بما كانت تدفعه هذه البلاد إبان حكم الأمير بشير. اذ كانت ضرائب الأمير تقدر، تبعاً لاضعف الاحصاءات بما لا يقل عن 12 إلى 15 ألف كيس[45]. فالأزمة اذاً أزمة بنيوية تنبع من طبيعة النظام المقاطعجي الذي يجعل من الزعيم المقاطعجي سيد مقاطعته وجابي ضرائبها. «فيجبي ممن يشاء ويسقط الضريبة عمن يشاء. ويعفي طبعاً كل أملاكه من أية ضريبة. وهذا النظام الضرائبي أشبه بالسلسلة الحديدية التي تربط الفلاح بالسيد المقاطعجي. والحل لن يكون إلّا بتدمير النظام المقاطعجي نفسه اذا لم يتراجع الباب العالي عن التدابير التي اتخذها بنفسه وأهمها المساحة وتقليص صلاحيات المقاطعجيين وضرب نفوذهم. والباب العالي قادر على هذه المهمة لأن هؤلاء المقاطعجيين ضعفاء تجاهه وأقوياء فقط على فلاحيهم»[46].

ويستوحي الموفد الفرنسي النمط الذي تم على أساسه حل المشكلة بين الفلاحين والفيوداليين في فرنسا إبّان ثورة 1789 البورجوازية الكبرى، فيوصي حكومته بـ «أن الحل هو في كسر العلاقة القائمة بين الفلاح والمقاطعجي (يسميه الفيودالي). وهذه هي المهمة الأساسية والملحة لتوطيد الهدوء في لبنان. فالنظام المقاطعجي (الفيودالي

---

(45) م ن، المجلد التاسع، ص 148 و285.

(46) م ن، المجلد التاسع، ص 147 ـ 148.

كما يسميه) هو المسؤول الدائم عن تفجير الحرب الأهلية في هذه البلاد، لأن هذا النظام يسمح بتكتيل الفلاحين إلى جانب أسيادهم المقاطعجيين في حروب ليست في مصلحتهم على الإطلاق. أما ضرب النظام المقاطعجي فيقود بالضرورة إلى تحرير الفلاح ورفضه الانجرار وراء سيده المقاطعجي بمقدار ما يشعر هذا الفلاح أن ذلك السيد لا يهدد حياته بالخطر»[47].

لقد وضعت بعض تقارير الفرنسيين يدها على موضع الداء مباشرة. لكن ذلك الاهتمام لم يكن بدافع تحرير الفلاحين من سيطرة مقاطعجييهم إلّا لإسقاطهم في دائرة النفوذ الفرنسي ورساميله. ولعب الموقف العثماني الدور المحدد له في هذا المجال. فقد تأخرت الجباية وتعقدت صلاحيات الجباة وبلغت المتأخرات عام 1849 أكثر من ستة آلاف كيس في المقاطعات المختلطة وحدها[48]. واستمر التأزم الداخلي طوال المرحلة اللاحقة حتى أنه وجد بعض تعبيراته في انفجار زحلة عام 1858 وانتفاضة فلاحي كسروان خلال هذه الفترة والانفجار الصدامي عام 1860 الذي اتخذ وجهاً طائفياً بات يلازم جميع التدابير السياسية والطائفية للادارة العثمانية، بدعم مباشر من القناصل الأجانب، ولا سيما الانكليز والفرنسيين. وكانت حصيلة الانفجار مكاسب أخرى أضيفت إلى المشروع السياسي الفرنسي وتمثلت بالنقاط التالية:

- اقامة حكم برئاسة متصرف مسيحي من رعايا السلطنة ينبسط نفوذه على الأقضية السبعة للمتصرفية، وهو مطلب فرنسي قديم.

- الغاء الفروض المقاطعجية، وهذا ما طالبت به جميع تقارير الفرنسيين.

- الاعتراف بتوسيع رقعة القائمقامية المسيحية لتضم بلاد جبيل وساحل بيروت والمتن والشوف وصولاً إلى جزين وتلك أيضاً مطالب فرنسية قديمة ببسط نفوذ القائمقام المسيحي، وبالتالي المشروع الفرنسي، على كافة التجمعات الطائفية المسيحية في الجبل، كنقطة انطلاق للرساميل الفرنسية في المشرق العربي برمته.

- رفع الضريبة من 3500 إلى 7000 كيس على أن تكون الأفضلية في أمور الصرف للشؤون المحلية داخل المتصرفية، أي حرمان السلطنة العثمانية من ضرائب المتصرفية مع التزامها المعنوي بمدها بالأموال عند الحاجة. وهو تبدل نوعي في

---

(47) م ن، المجلد التاسع، ص 148.

(48) م ن، المجلد التاسع، ص 341.

السياسة العثمانية القائمة أساساً على جباية الضرائب وابتزاز القوى المنتجة لا على دفع الضرائب لرعايا تابعين لها.

ـ الزام القوى المقاطعجية الدرزية بدفع تعويضات هامة «للمسيحيين المتضررين» وتحميل تلك القوى ومن ساندها من العثمانيين المسؤولية الكاملة عن تلك الأحداث.

مع ولادة المتصرفية الجديدة كانت القوى الاستعمارية الأوروبية الضامنة لها تضغط على السلطنة العثمانية لاعفاء سكان المتصرفية من «مال الطرح» أو ما سمّي مال «البقايا» أي المتأخرات منذ عهد القائمقاميتين، وتحويل تلك المتأخرات إلى المشاريع العمرانية المحلية. وكذلك تحويل أملاك «البكاليك» أو الأملاك السلطانية إلى أراضٍ تابعة للمتصرفية وقابلة للبيع، واسقاط ضرائبها التي تتراوح بين 300 و400 ألف قرش من قيمة ضرائب المتصرفية البالغة 7 آلاف كيس[49]. وكذلك جرت المطالبة الحثيثة «بأراضي اللبنانيين» أو أراضي سكان المتصرفية في سهل البقاع تمهيداً لضم هذا السهل إلى المتصرفية.

هكذا يمكن التأكيد على أن النظام الضرائبي الجديد وما تبعه من نظام للمساحة كان عامل تفجير أساسي في الصدامات الاجتماعية خلال الأعوام الواقعة بين (1842 و1861). وهنا أيضاً يجب التفتيش عن جذور ذلك التأزيم لا في أشكال الصراع الطائفي بخاصة، التي ظهرت خلال تلك الفترة، بل في نمط الإنتاج الذي شهد تبدلاً ملحوظاً على المستويات التالية:

ـ انتقال ملكية التصرف الخاصة المعترف بها رسمياً.

ـ تحول المقاطعجي من جابي ضرائب إلى مالك حقيقي للأرض.

ـ تحميل القوى المنتجة غير المالكة مسؤولية دفع الضرائب عن الأرض التي لا تملكها وحرمانها حتى من ملكية الأراضي التي كانت تتصرف بها سابقاً، وذلك عبر أساليب الرشوة والتزوير وفساد الطابو والتحديد ووسائل الضغط والإكراه وغيرها.

ـ بوار قسم كبير من الأراضي بسبب الهجرة، وتحول ملكيتها إلى القوى المالكة الحديثة، ولا سيما الكنيسة المارونية ورهبانيتها والزعامات المقاطعجية من كل الطوائف.

ـ تحوّل قسم كبير من ملكيات التصرف إلى ملكية وقفية غير قابلة للبيع والشراء

---

(49) م ن، المجلد الحادي عشر، ص 403.

والتحويل. وهذا ما ساعد كثيراً على تأزيم الوضع الاجتماعي الفلاحي بسبب ضيق رقعة الأرض القابلة للاستصلاح والكثافة السكانية الكبيرة التي رافقتها خلال المرحلة القادمة بحيث كانت الزيادة السكانية تتصادم يومياً مع ضيق المساحة المزروعة والأراضي الوقفية، فتدفع أعداداً كبيرة من السكان إلى النزوح. وليس من قبيل الصدفة أن تولد الهجرة اللبنانية خلال تلك الفترة بالذات.

ـ ضرائب جديدة يقابلها تهريب النقود والتجارة بالذهب، ولا سيما خلال أواسط القرن التاسع عشر، مما أدى إلى تفريغ المنطقة من كميات كبيرة من النقود الذهبية وابدالها بالنقود الورقية التركية وغيرها التي تعرضت لتقلبات حادة دفع ثمنها الفلاحون غالياً من إنتاجهم ومدخراتهم.

ـ الأثر الهائل لاتفاقية بلطي ليمان التجارية عام 1838 بين السلطنة العثمانية وانكلترا وبمشاركة حثيثة من فرنسا وسائر الدول الأوروبية. وقد انعكست تلك الاتفاقية بشكل واضح على التجارة والحرف اللبنانية، فتم تدمير قسم هام من الحرف لفقدان القدرة على منافسة السلع الخارجية التي أغرقت أسواق المنطقة وأدت إلى خراب كثير من مصانع الحرير المحلية.

ـ منذ عام 1840 بدأت «المقاطعات اللبنانية» تدخل في صلب المخططات الاستعمارية الخارجية الرامية إلى اعتبار السلطنة «جثة ميتة» والتفاهم الودي بين المستعمرين على اقتسام أجزائها. فكان لبريطانيا وفرنسا نصيب وافر من تلك الأقسام. وكانت المقاطعات التي خضعت سابقاً للإمارة الشهابية من نصيب حماية أوروبية جماعية بهيمنة فرنسية وانكليزية واضحة تمهيداً للاعتراف بها، مع مناطق أخرى واسعة في العمق السوري، من مناطق النفوذ الفرنسي بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى. ولا يمكن فهم الصدامات الدموية خلال الأعوام الواقعة بين 1840 و1861 بجميع تشعباتها السكانية والمقاطعجية والضرائبية وغيرها، إلّا في اطار ذلك المخطط الاستعماري الأوروبي الساعي إلى تفكيك السلطنة العثمانية والسيطرة على ولاياتها.

صراع المركزية لحكم الإمارة الشهابية بوصفه مظهراً من مظاهر النظام الضرائبي السائد

تعتبر الفترة التاريخية الممتدة من عام 1790 إلى عام 1840 من أكثر المراحل

تقلباً في تاريخ الإمارة الشهابية. فقد شهدت تلك المرحلة قمة نفوذ الجزار في المنطقة، والحملة الفرنسية على مصر وفلسطين، ونفوذ المدبرين الموارنة زمن أبناء الأمير يوسف، وازدياد سيطرة الكنيسة المارونية اقتصادياً وثقافياً، واندفاع الزعامات المقاطعجية المارونية للتفرد بحكم مقاطعاتها، وسعي العائلة الجنبلاطية لتزعم العائلات الدرزية، ومحاولة الأمير بشير الثاني تثبيت أقدامه كأمير قوي قادر على ضبط المقاطعات والدخول في تحالفات خارجية لضمان استمراره في الحكم، ولا سيما بعد بروز محمد علي في مصر. هذه العوامل وغيرها جعلت الصراع المحلي يتسم بطابع العنف الشديد. فالأمراء يُعزلون باستمرار تبعاً لرغبات الجزار حتى أن الأمير بشير نفسه عزل سبع مرات في أثناء حكمه وحكم حلفائه في عكا، كما طال العزل أولاد الأمير يوسف. وتبدلت التحالفات السياسية بسرعة نتيجة ظهور الخطر الفرنسي. التفت الزعامات الدرزية حول العائلة الجنبلاطية وأجبرت الأمير بشير على اتخاذ موقف معارض للحملة الفرنسية أو على الأقل غير داعم لها علناً.

رافقت تلك التبدلات السياسية أزمات داخلية حادة تمثلت في زيادة الضرائب بنسب كبيرة جداً، وبإحراق القرى ونهبها، وبهدم المنازل، ومصادرة الأرزاق، والتقتيل المستمر في صفوف الأسر المسيطرة وغيرها.

واستمر مسلسل العزل والتبديل والبلص والغرامات واحراق المنازل، فيعود الجزار إلى تولية الأمير سعد الدين ابن الأمير يوسف على جبيل عام 1794، وبصحبته فرنسيس باز مدبراً، ويحضر له خلعة الإمارة «على أن يعاونه أخوته في الحكم». واشتد البلص في الشوف على آل جنبلاط وأنصار الأمير بشير. «ويهدموا عمار بيت جنبلاط»[50]. ثم عاد الأمير بشير فيسترضي ليسترضي ويستعيد خلعة الإمارة، ويبلص المتن وجبيل «ويهدم عمار آل نكد والقاضي عوض ما هدموا أولاد الأمير يوسف عمار آل جنبلاط، وبلص كل من رافقهم، وأجبى الميري، ودفع إلى الجزار، وأرضى خاطره»[51].

بدأت العائلات المقاطعجية، الإسلامية والمسيحية، تدفع بدرجات متفاوتة قسماً كبيراً مما تنهبه من القوى المنتجة، الفلاحية بشكل خاص. ولم تسلم بيوتها من

---

(50) حيدر الشهابي: «لبنان في عهد الأمراء الشهابيين»، ص 175 ـ 176.

(51) م ن، ص 177.

الهدم، ولا قراها من الحرق. وكانت القوى الفلاحية المتضرر الأكبر من تلك السياسة التي شارك فيها كثير من الأسر المقاطعجية، ولا سيما الشهابية وبعض الأسر الدرزية. فقد قتل كثير من أبنائها في الصراع على خلعة الإمارة، وهدم كثير من قصورها، وأحرقت قرى بكاملها. وكانت نكبة آل نكد من أكبر نكبات هذه المرحلة اذ قتل القسم الأكبر منها، وقضى بعض أولادهم بمرض الجدري «واندثر اسم بيت بونكد... وقسموا أرزاقهم بين الأمير بشير وأخيه وبيت جنبلاط وبيت عماد»[52].

«ونكب آل عبد الصمد في عماطور على يد الشيخ حسن جنبلاط عام 1796. وأضيف إلى نكبات القتل والمصادرة والبلص نكبات الأمراض. فحلت نكبة الطاعون عام 1797 فمات طنوس وفرنسيس باز، أخوة جرجس باز، ومات أيضاً سمعان بيطار».

كانت خلعة الإمارة تباع بالمزاد العلني، وكان الجزار ينال وعوداً بضرائب جديدة باهظة. فكان البلص والمصادرة والغرامات تزداد على السكان. «وكانت الميري تجمع مرتين أو أكثر بواسطة عساكر الجزار»[53].

ويعتبر عام 1800 نقطة تحول هام في تبدلات السياسة الداخلية. فقد كان لظهور نابليون في مصر وانتقاله إلى عكا أثر كبير في تشكيل مقاطعجي درزي تقرر إثر اجتماع عبيه، وأجبر الأمير بشير على اتخاذ موقف علني رافض لدعم نابوليون وحملته. وكان الأمير بشير يراهن على دعم خارجي للتخلص من ظلم الجزار. لذا سعى إلى ايجاد جبهة داخلية متماسكة تدعمه في حال هزيمة نابوليون، فنزل عند رغبة اجتماع عبيه الدرزي ولم يقدم المساعدة للحملة الفرنسية، لكنه سعى بالمقابل إلى التصالح مع أولاد الأمير يوسف «وفرحت العالم بتلك (بذلك) الاتفاق». إن كثرة الضرائب والبلص والعجز عن تأمين مطالب الجزار الكثيرة هي التي دفعت الأطراف الداخلية إلى الاتفاق، اذ سرعان ما «وقع الحب بين جرجس باز وبين الأمير بشير.. وطاعت البلاد للأمير.. فغضب الجزار لأنه لم يستطع امتلاك جبل الدروز إلّا بوسيلة انقسام حكامهم واجراء الفتن فيما بينهم»[54].

---

(52) م ن، ص 181.

(53) م ن، ص 183 - 185 و197 و203 - 207.

(54) م ن، ص 221.

كان الصراع المقاطعجي تعبيراً عن قدرة الزعيم المقاطعجي على ضرب خصومه المقاطعجيين وفرض الطاعة عليهم، وجباية الضرائب منهم، وتأمين شراء خلعة الإمارة ورضى الولاة المجاورين، ولكن جباية الضرائب هي الأساس الذي ترتكز عليه سيطرة المقاطعجيين.

باتت العلاقة سيئة جداً بين الجزار والأمير بشير بسبب الموقف من نابوليون من جهة، وهو موقف الداعم ضمناً والرافض للدعم علناً، والموقف من القوى المحلية ومن الانكليز عبر تأييد حلف عبيه الجنبلاطي الموالي لهم من جهة أخرى. لذا قام الجزار بدعم آل عماد لتزعم الحلف المواجه للحلف الجنبلاطي الداعم للأمير بشير ومنح خلعة الإمارة لعباس اسعد شهاب عام 1801 لإعادة الصراع مجدداً داخل الإمارة. وأردف الجزار تعيين الأمير عباس بارسال عساكر الدولة، فتشكل حلف مناهض لإرادة الجزار خاض معركة «المغيثة» قرب حمانا عام 1801 ضد هذا التعيين وعساكر الدولة. وكان عماد الحلف «الأمير بشير، والشيخ بشير جنبلاط، وجرجس باز وربعهم»[55]. وأخذت القوى المقاطعجية الداعمة لهذا الحلف تدفع المعركة إلى عمق المناطق ذات الأغلبية المسيحية بعد أن أدخلت الزعامات المارونية المقاطعجية فيها طرفاً ثابتاً في معركة الإمارة، وتسعى لطلب المساواة مع سائر الزعامات المقاطعجية الإسلامية. كانت الزعامات المارونية، الدينية والمدنية، تقود معركتها عبر المدبرين، وكانت قاعدتها الثابتة مقاطعات بلاد جبيل. وأخذت تستمد احتياطها البشري من البترون وجبة بشري والكورة. وباتت تلك الزعامات المقاطعجية المسيحية تعتبر نفسها على علاقة مباشرة بتطور الإمارة بعد أن أشعرها حكم الأمير يوسف بقوتها الاقتصادية وطاقاتها البشرية، وبأنه يمكن استحضار الدعم الخارجي لها، ولا سيما بعد مجيء عساكر فرنسا إلى المنطقة. ولم تبق الزعامات المقاطعجية المارونية خارج الصراع بل راحت تسعى لتعزيز موقعها في التركيبة السياسية الطائفية المسيطرة. ووجدت في بشير الثاني أكثر الأمراء قدرة على دعم مخططاتها المستقبلية. فهو يطمح إلى مركزة الإمارة وحكمها بين يديه. وكانت الزعامات المارونية تسيطر على قوى غير مسلحة وتفتقد إلى الدعم الخارجي. كان لا بد أن يصطدم الأمير في معركته لمركزة

---

(55) م ن، ص 355 ـ 357.

الإمارة بالقوى المقاطعجية الدرزية صاحبة السيطرة والنفوذ. وقد أدرك زعماء الموارنة أن أبناء الأمير يوسف عاجزون عن خوض معركة قاسية، وأن نتائج الصراع ستنقلب على رؤوسهم اذ بدا آل باز الحكام الفعليين للإمارة. وسارع المدبرون لوضع إمكاناتهم بتصرف الأمير بشير. فبعد مقتل الأمير يوسف وكاخيته غندور الخوري في عكا، سعى الأمير بشير إلى فدية المدبرين الموارنة العشرة (من بيت الدحداح) الذين كانوا في خدمته واشركهم في ادارة الإمارة. وكذلك «دفع فدية سمعان البيطار وفارس الشدياق وابن أبو مراد». وصالح جرجس باز واخوته. وبعد فشل حملة نابوليون أرسل الأمير بشير كاتبه يوسف الدحداح «يستعطف خاطر الجزار»[56]. والأمثلة كثيرة في هذا المجال، وكلها تؤكد المصلحة المشتركة بين بشير الثاني والمدبرين والزعامات المارونية.

إن هذا التبدل في موقف الأمير بشير من المدبرين الموارنة جعل الجنبلاطيين يشعرون بضرورة التصدي للنهج السياسي الطائفي الذي كان يسلكه الأمير بشير ويحاول فيه التملص من الارتكاز الثابت على دعم الجنبلاطيين له. ومنذ عام 1801 بدأوا يدعمون الأميرين قعدان وسلمان شهاب في محاولة للابقاء على الأمير بشير تحت سيطرتهم المباشرة. وأدرك الأمير أن إزاحة أبناء الأمير يوسف ثم البطش بالمدبرين آل باز بضغط مباشر من الزعامة الجنبلاطية، قد وضعا حكمه وجهاً لوجه مع القوى المقاطعجية الدرزية في صراعه من أجل المركزية، وأن تفرده بالإمارة رهن حتماً بالصدام معها والانتصار عليها.

كانت أساليب الجنبلاطيين هي أساليب الجزار نفسها، أي تبديل الأمراء الشهابيين وابراز بديل مستمر للأمير الحاكم بحيث يجري عزل هذا الأمير وتحضير البديل وبديل للبديل حتى تضعف الإمارة إلى أقصى حد. وقد ورث الأمير بشير عن سلفه الأمير يوسف الكثير من أساليب الهمجية وزاد عليها باتقان كبير. فبدأ سياسة قتل الأمراء الشهابيين واضعافهم اقتصادياً «واصابتهم» بأمراض وعاهات دائمة. وكان يعتقد أن خلو الأسرة الشهابية من المنافسين سيكون الطريق الوحيد لمركزة الإمارة بين يديه والانتصار على الزعامة الجنبلاطية والتخلص من هيمنتها السياسية والاقتصادية على الإمارة.

---

(56) م ن، ص 160 و381 و357.

ورغم الدور الهام الذي لعبته الزعامات الدرزية المقاطعجية الأخرى، ولا سيما آل عماد ونكد وارسلان وتلحوق وعبد الملك خلال تلك المرحلة، فإن هيمنة الزعامة الجنبلاطية على القرار السياسي للعائلات المقاطعجية الدرزية كان شديد الوضوح، وذلك نظراً لغنى تلك الزعامة الاقتصادي وتحالفاتها السياسية مع الولاة العثمانيين وعلاقاتها الوطيدة بالقناصل الأجانب، لا سيما الفرنسيين والانكليز. هذا بالإضافة إلى الدور المميز الذي لعبته الزعامة الجنبلاطية على الصعيد الطائفي الدرزي، سواء داخل حدود الإمارة أو خارجها في المناطق المجاورة. وقد مكنت هذه العوامل وغيرها الزعامة الجنبلاطية من أن تلعب دوراً ضاغطاً في توجهات الإمارة الشهابية حتى الربع الأول من القرن التاسع عشر بحيث لم يكن بمقدور الأمير الشهابي أن يقوم بدور معارض لما تمثله الزعامة الجنبلاطية، هذا اذا شاء أن يبقى في كرسي الحكم. وقد مثل الشيخ بشير جنبلاط قمة الامتداد السياسي للعائلة المقاطعجية الجنبلاطية آنذاك فتوسعت أملاكها، واشتد نفوذها، وتوثقت علاقاتها الداخلية والخارجية. كما استطاع الشيخ بشير جنبلاط تجاوز بعض خلافات الزعامات داخل العائلات الدرزية وإقامة تحالف فيما بينها يعمل بزعامته الشخصية حتى لقب بـ «عمود السماء». وباتت الطائفة الدرزية في قبضته «تقوم اذا قام وتقعد اذا قعد». مما جعله شريكاً حقيقياً في حكم الإمارة الشهابية لا حليفاً لأميرها الحاكم. وساد الانطباع العام بـ «أن الجبل لا يتسع لبشيرين»[57]، وكانت معركة المركزية بين الأمير الشهابي والشيخ الجنبلاطي التي انتهت بإضعاف كبير للعائلة الجنبلاطية والإمارة معاً. ولم تمض سنوات تتجاوز العقد ونصف العقد من الزمن بقليل على مقتل الشيخ بشير جنبلاط حتى كانت الأسرة الشهابية تلفظ أنفاسها في الإمارة وتفسح في المجال لظهور نظام القائمقاميتين.

---

(57) راجع حول هذه النقطة:
- يوسف خطار أبو شقرا، «الحركات في لبنان»، ص 4 - 7 و10 - 11 و14.
- مسعود ضاهر، «صراع المركزية داخل النظام المقاطعجي اللبناني أو صراع البشيرين»، مجلة دراسات عربية، السنة 13، العدد، 3 ـ 7 أيار/مايو عام 1977، ص 108 ـ 126.
- Salim Hichi, «*La Famille des Djoumblatt*» p. 128 et S.S.

بعض النتائج الاجتماعية والسياسية للصدامات الدموية حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر

أولاً: على الصعيد المقاطعجي والقوى المسيطرة

في عريضة رفعها أمراء ومشايخ من عائلات أرسلان وأبي اللمع وجنبلاط ونكد وعبد الملك وتلحوق وحمادة ودحداح وضاهر وحبيش وعيد وأبو علوان وعطا الله عن مظالم الأمير بشير الثاني خلال فترة حكمه الطويل، يشير الموقعون إلى الأرقام التالية:[58]

- القضاء على 70 زعيماً مقاطعجياً، منهم 67 قطعت رؤوسهم، واثنان قتلا شنقاً، وآخر حرق بالنار. ومعظم هؤلاء الزعماء من عائلات نكد وحمادة وشهاب وباز وسعد الخوري، بالإضافة إلى مقتل الشيخ بشير جنبلاط في عكا. وأما عدد الذين فقئت عيونهم وقطعت ألسنتهم فبلغ ستة أمراء ومشايخ.
- مصادرة أملاك النكديين ومواشيهم التي قدرت بحوالى 2800 كيس.
- تغريم مشايخ آل عبد الملك كميات كبيرة من الحبوب بلغت قيمتها حوالى 1200 كيس وتغريم المقاطعة التابعة لهم حوالى 2759 كيساً.
- تغريم آل الخوري في رشميا حوالى 900 كيس وتغريم أهالي رشميا حوالى 280 كيساً.
- قبض الأمير على أنسبائه سلمان وعباس وفارس شهاب، ففقأ عيونهم وقطع ألسنتهم وغرم فارس شهاب وحده حوالى 80 كيساً.
- تغريم آل الدحداح وقتل تسعة منهم وفرض غرامة عليهم مقدارها 28181 كيساً.
- تغريم مقاطعتي الجرد وبعدران حوالى 6755 كيساً.
- تغريم أملاك الشيخ بشير جنبلاط حوالى 34353 كيساً.
- تغريم أراضي المشايخ من آل تلحوق وانتزاع بعضها. وقد قدرت الغرامة بحوالى 12 ألف كيس يضاف اليها 1300 كيس عن مقاطعة الغرب.

---

(58) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد السابع، ص 153 ـ 160.

- تغريم مشايخ آل العيد حوالى 1937 كيساً ومقاطعة العرقوب ما يرفع الغرامة إلى 2890 كيساً.

تغريم مشايخ آل حمادة كميات كبيرة من الحبوب والحيوانات تقدّر بحوالى 12176 كيساً.

تغريم آل أبو علوان ومقاطعة العرقوب ومنطقة الباروك حوالى 21113 كيساً.

مصادرة أملاك لآل ارسلان بلغت قيمتها حوالى 8 آلاف كيس وفرض غرامة مقدارها 1400 كيس على مقاطعة الغرب.

فرض غرامة على مشايخ آل حمادة في جبيل والبترون بلغت قيمتها حوالى 850 كيساً وقتل عدد من مشايخ آل حمادة.

قتل الأمراء أولاد يوسف شهاب والاستيلاء على أموالهم وأراضيهم التي قدرت بحوالى 19184 كيساً، كما فقأ عيون البعض الآخر منهم وتركهم يموتون جوعاً.

مصادرة أملاك آل الخازن واتهامهم بالتعاون مع بشير جنبلاط، وقدرت المصادرات بحوالى 17 ألف كيس.

فرض غرامات باهظة من حبوب وماشية على زعماء الزاوية من آل ضاهر. وقد قدرت الغرامات بحوالى 250 كيساً.

تغريم الأمير عزيز شهاب، نسيبه حاكم الجية، مبلغ 87 كيساً.

- غرامات ومصادرات متنوعة بحيث ارتفع العدد الإجمالي إلى 141668 كيساً.

وفي عريضة وجهها الأمير بشير الثاني للباب العالي دفاعاً عن نفسه ورداً للتهم الموجهة اليه من قبل خصومه المقاطعجيين، يحاول الأمير حصر التهم في اثنتين: دمار «لبنان» الكامل في عهده، وقتل عدد كبير من الناس ومصادرة أموالهم وفرض ضرائب باهظة على السكان. وقد دافع عن حكمه الطويل خلال خمسين سنة بأن «لبنان بات حديقة غنّاء ومثار حسد لكل المناطق المجاورة، بعد أن كان مرتعاً للصوص.. وقد منعت القوي من التسلط على الضعيف، والكبير من أن يسحق الصغير.. فكان من الطبيعي أن يتهمني الكبار بالقسوة والظلم بعد أن منعتهم من ارتكاب المظالم وفرض الابتزاز». ثم انتقل الأمير إلى وصف ما آلت اليه أمور الجبل بعد رحيله فيقول: «فالزعماء قد ارتكبوا مجازر رهيبة: فنعمان جنبلاط وأخوه قد قتلوا (قتلا) أبناء عمهما نجم وخليل جنبلاط. ومحمود تلحوق قد قتل أخاه. واسماعيل حمود نكد ونسيبه ناصيف قد طردوا (طردا) قريبهما أسعد نكد وصادروا

(صادرا) أمواله وأراضيه»[59]. ثم يستشهد بالفوضى والصراع الدموي بين الدروز والمسيحيين.

ليس من شك أن هذه الاحصاءات المالية مضخمة كثيراً، لكنها توضح مدى الضرائب الباهظة والمصادرات التي تعرضت لها القوى المقاطعجية والفلاحون على السواء. وتبقى الملاحظة الأساسية في هذا المجال أن أسماء المقاطعجيين الذين قتلوا أو شنقوا أو قطعت السنتهم أو فقئت عيونهم مذكورة في العريضة المقدمة. وفي هذا دلالة واضحة على صحة وقوع أحداث القتل. ومن هنا يمكن تصور مدى الضرر الكبير الذي أحاق بالعائلات المقاطعجية، ومعظمها عائلات إسلامية، من جراء سياسة الأمير الشهابي، لأنه كان قطب الصراع المقاطعجي الأساسي في وجه تفرده بالحكم. ويدخل هذا القتل في المسار العام لصراع المركزية بين سلطة الأمير الشهابي والتشتت المقاطعجي الذي كان سائداً من قبل الأمير بشير الثاني. أما فترة الحكم المصري فقد زادت في مركزية الإمارة الشهابية على حساب المقاطعجيين. وكانت توجهات المصريين تجاوز ذلك النمط المقاطعجي السائد في الإمارة إلى نظام الاستلام عبر سلسلة من الموظفين التابعين للسلطة المركزية، أي تجاوز نظام الالتزام المقاطعجي إلى نظام الاستلام الذي طبّقه محمد علي في مصر وسوريا. وقد حدّ الأمير كثيراً من سيطرة العائلات المقاطعجية ومعظمها إسلامية. وتعتبر مركزية بشير الثاني بهذا المعنى تقليصاً لنفوذ الزعامات الإسلامية لمصلحة الزعامات المسيحية، لا سيما المارونية، دينية كانت أم مدنية.

كان الاحتلال المصري من الأسباب العميقة للتفجر الطائفي في نهاية الحكم الشهابي. فقد ضعف نفوذ العائلة الشهابية كثيراً إبان حكم بشير الثاني اذ قتَل عدداً كبيراً منهم وسَمَل عيون بعضهم وقطع ألسنة بعضهم الآخر. وفي جميع الحالات كان الأمير بشير يصادر أملاك المغضوب عليهم من كافة المراتب الاجتماعية، سواء كانوا من الأمراء أو المشايخ أو الفلاحين. فضمن لنفسه ولأبنائه ثروات طائلة والتزام أراض شاسعة اقتنى بعضها بالمالكانة. وصادر أملاك عدد كبير من الأمراء الشهابيين والمشايخ النكديين والجنبلاطيين وآل ارسلان وآل باز وغيرهم. وتعاطى التجارة واحتكار بعض السلع والصناعات وغيرها، هذا في وقت كانت فيه تقارير القناصل

(59) م ن، ص 161 ـ 162.

الفرنسيين تشير إلى الفقر المدقع الذي حل بمنافيه، ولا سيما بأولاد الأمير يوسف الشهابي. فقد كتب لقنصل فرنسا في طرابلس في تقرير له بتاريخ 2 حزيران/يونيو عام 1809 ما يلي: «إن عائلة الأمير يوسف الذي جمع القيادة الأولى في لبنان لم يبق منها سوى ثلاثة أمراء مكفوفي البصر. وهي تمنح الدعم للأمراء سلمان وملحم وأخوته الذكور.. وقد تزوج أحد الأمراء من شقيقة الأمراء الثلاثة التعساء الذين باتت حالتهم تثير الشفقة فعلاً». ويوصي القنصل حكومته بالعمل على اعادة مناصري الأمير يوسف وأبنائه إلى حكم جبيل، مكافأة لهم على «صداقتهم الثابتة للفرنسيين»[60].

قد مكنت تلك الثروة الكبيرة والنفوذ العريض للأمير من ضرب خصومه من جهة، ومن شراء خلعة الإمارة التي عزل عنها مرات عديدة من جهة ثانية. وكانت صداقته لوالي دمشق تسهل له العودة لحكم الجبل عبر التزام مقاطعات البقاع وحاصبيا حتى حوران[61]، في حين كان خصومه المقاطعجيون يعجزون عن جباية ضرائب الإمارة. وفشلت تولية المقاطعجيين آل عماد عام 1821، وفشلت كذلك تولية كثير من الأمراء الشهابيين. ولم يعد الأمير بشير يخشى العزل والتبديل إذ بات الولاة بحاجة ماسة إليه لضمان حكم الإمارة وتقديم العساكر والأموال اللازمة لهم في حروبهم بعضهم مع بعض. وكان لجوء الولاة في عكا لمصادرة أموال بعض المقاطعجيين سبباً إضافياً في ازدياد العصيان والتمنع عن دفع الضرائب كما حدث في اقليم التفاح عام 1821. وعجز الأمراء الشهابيون عام 1821 عن تقديم مبلغ الخمسماية ألف قرش، وهو مال الالتزام المطلوب من عبدالله باشا، ولم يستطيعوا تقديم أكثر من 48 ألفاً فهددهم بالعزل والقتل اذ اعتبر أن المبلغ المقدم بمثابة السخرية منه. فانفض عنهم المقاطعجيون الموالون لهم، وهم من آل عماد وعبدالملك وأبو نكد وتلحوق، واتصلوا بالأمير بشير واعلنوا الطاعة له. كذلك حضر مقاطعجيون آخرون مؤتمر السمقانية لمبايعة الأمير بشير حاكماً على الجبل. كما عجز عبدالله عن انتزاع اقليم الخروب من الشيخ بشير جنبلاط، حليف الأمير بشير القوي، وابقاه له بعد أن وعده الشيخ بشير بضرائب اضافية[62]. وتراجع عبدالله باشا عن فكرة العزل والتبديل التي

---

(60) م ن، المجلد الرابع، ص 223 ـ 224.

(61) م ن، المجلد الثالث، ص 157 ـ 158.

(62) م ن، ص 142 ـ 145 و164 - 173.

اعتمدها الجزار، ومنح الأمير لقب «حاكم لبنان ولبنان المقابل»، أي ما يعرف اليوم بسلسلتي جبال لبنان الغربية والشرقية. واعترف والي عكا بضرورة الاتفاق على الضرائب التي كانت سائدة أيام سلفه سليمان باشا الملقب بالعادل. واستمر الأمير بشير، مستنداً إلى المركز القوي الذي جعله الشخصية المقاطعجية الأكثر نفوذاً في الجبل، يجبي الضرائب أربعة أضعاف ما يقدمه لوالي عكا مما أثر في كثير من حركات العصيان الفلاحية في جبيل وكسروان وغيرهما عام 1821[63].

اندلعت الحرب كذلك بين الأمير ووالي دمشق بسبب التزام أراضي البقاع[64]. لكن الاصطدامات كانت تنتهي بإرضاء الوالي مالياً لمصلحة الأمير الذي نال التزام الجبل لمدة تسع سنوات مستمرة تبدأ من عام 1823[65]، وهي المرة الأولى التي تلزم فيها الإمارة على هذا الشكل. واستخدم الأمير الشهابي هذه الفترة لتصفية خصومه المقاطعجيين، وعلى رأسهم بشير جنبلاط «الذي كان يملك ثلث الجبل في عام 1814، ويبيع في مرفأ صيدا 250 كنتالا من الحرير، ومثلها من التبغ»[66]. وقد انتقلت هذه الثروة إلى الأمير بشير وأبنائه.

ويشير تقرير بتاريخ 3 شباط/فبراير عام 1821 إلى ثلاثة أقاليم كان يسيطر عليها الشيخ بشير جنبلاط، بالإضافة إلى أقاليم أخرى بلغت السبعة «فاقليم جزين يمثل بطول أربعة فراسخ وعرض ثلاثة. وجبل الريحان بطول أربعة وعرض ثلاثة ونصف. أما اقليم الخروب فيمتد بين نهري الدامور والأولي، على عرض البحر وصولاً إلى دير القمر. وهذه الأقاليم الثلاثة تضم وحدها حوالى 80 قرية تعطي للشيخ بشير جنبلاط مردوداً بقيمة 200 ألف قرش في السنة في حين لا يدفع التزامها للأمير سوى خمسة عشر ألف كيس سنوياً. ويحمي الشيخ بشير أملاكه عبر قوة عسكرية تبلغ في التجنيد ستة آلاف رجل»[67]. وتعطي هذه الأرقام التي تطال أقل من نصف المناطق التي كان الشيخ بشير يلتزمها ويسيطر عليها فكرة واضحة (دون الاعتماد على صحة

---

(63) م ن، ص 173 ـ 175.

(64) م ن، المجلد الثالث، ص 180 ـ 181.

(65) م ن، المجلد الخامس، ص 48 ـ 49.

(66) م ن، ص 114 ـ 115.

(67) م ن، ص 145 ـ 146.

هذه الأرقام) عن مدى الثروة الهائلة التي جناها الأمير بشير من جراء ضربه أكبر معاقل المقاطعجيين في الإمارة. فصراع البشيرين وكذلك صراع الأمير الشهابي مع كافة المناوئين له، هو صراع سياسي ينبع من طبيعة السيطرة على قوى الإنتاج والتفرد بمواردها. وهذا الصراع السياسي نفسه هو الذي قاد إلى غنى الشيخ بشير جنبلاط قبل بشير شهاب. فكل خصم سياسي كان يناوىء الشيخ الجنبلاطي كان مصيره القتل ومصادرة أراضيه واضافتها إلى ثروة الشيخ التي مكنته أيضاً من التزام أراض واسعة في سهل البقاع. ويكفي أن نشير هنا إلى مصير آل نكد في دير القمر والمناصف، وكيف توزعت أراضيهم بعد النكبة على يد البشيرين، فازداد نصيب الشيخ بشير وشقيقه حسن الذي «اشترى» أراضي قرى بساتين السفرجل، وكفرمتى، ومزرعة بعدران، ومزرعة زنتون، ووادي أبو يوسف، والفختية، وقلعة عيسى، وبعصون، والمريجات، ومزرعة بواردين، والبرجين، والبرامية وغيرها[68]. ويمكن ايراد كثير من الأمثلة عن ضرب الأسر المقاطعجية وتشتت ثرواتها وأراضيها خلال تلك الفترة.

عبر المصادرة والالتزام تجمعت للعائلة الجنبلاطية أموال طائلة وأراض شاسعة مدعومة «بغرضية» أو حزب سياسي قوي يدور في فلك الشيخ جنبلاط الذي قدر مدخوله السنوي بحوالى مليون قرش[69]، ويقيم أوثق العلاقات مع دروز حوران ويستدعي دروز حلب لاسكانهم في مقاطعة الشوف ضمن مخطط يعترف يوسف خطار أبو شقرا بأبرز بنوده قائلاً: «كان الشيخ بشير جنبلاط يحلم بتولي حكم لبنان... لذا حاول ضم اقليم البلاد إلى جبل لبنان. كما كان يسعى إلى تكتيل الدروز وجمعهم في منطقة واحدة... وكان ينوي الاتيان بدروز الجبل الأعلى لاسكانهم في سهل البقاع الذي كان ملكاً له (بالالتزام ملاحظة لنا). وأن يأتي بدروز فلسطين لاسكانهم في اقليم جزين، وهو ملك له أيضاً بمعظمه، وذلك في محاولة لإنشاء منطقة درزية مجتمعة تمتد من البحر غرباً إلى جبل حوران ويكون هو المهيمن عليها ويكون معظم سكانها جنوداً له»[70]. ليست هناك وثائق تؤكد صحة هذا المخطط الذي يشير اليه أبو

---

(68) أبو شقرا: «الحركات...»، ص 6 ـ 7. ومذكرات رستم باز ـ نشر البستاني ص 10 ـ 13. وهشي «العائلة الجنبلاطية»، ص 71.

(69) W. Polk. «*The opening of South Lebanon..*». p. 19 and 144.

(70) أبو شقرا، «الحركات...»، ص 15، حاشية أولى.

شقرا في «حركاته» لكن وثائق تلك الفترة وكتابات جميع الرحالين تؤكد أن بشير جنبلاط كان شريكاً أساسياً في حكم الإمارة الشهابية لا مجرد زعيم مقاطعجي محلي، وأن قوته الاقتصادية والسياسية والطائفية جعلت الأمير بشير عاجزاً عن القيام بأي تحرك دون استشارة الشيخ الجنبلاطي ونيل موافقته. ويقول هنري غيز أن بشير جنبلاط «كان يأمل بتولي حكم الجبل.. وكان يقف من الأمير وقفة المنافس لا وقفة أحد رعاياه.. وكان الأمير بشير يستشيره قبل الإتيان بأي عمل»[71]. أما الرحالة الانكليزي جون كارن فيجعل الشيخ الجنبلاطي «يتولى القيادة المشتركة بين قوى الأمير والشيخ.. ولم يكن الأمير يستطيع عمل شيء ذي أهمية إلّا بموافقة الشيخ ومساعدته»[72].

هناك أمثلة كثيرة على خضوع الأمير بشير في قراره السياسي للشيخ بشير جنبلاط. فظهور نابوليون عند أسوار عكا، وضغط بشير جنبلاط في مؤتمر عبيّه وضغط الانكليز من ورائه، أجبرت كلها بشير الشهابي على اتخاذ موقف من نابوليون لم يخف على الجزار فطرده من الإمارة بالرغم من تدخل الانكليز لاعادته التي لم تتم إلّا بعد أن أثبت خلفاء الأمير عجزهم الكامل عن تحقيق نزوات الجزار المالية. كذلك كان موقفه من آل باز حيث أمر بقتلهم بعد حملة عسكرية شارك الشيخ بشير شخصياً في قيادتها. واستمر هذا الوضع حتى نهاية حكم سليمان باشا الذي خلف الجزار في عكا وتولي عبدالله باشا عام 1819 الذي حاول تقليد الجزار في كل شيء والذي يعتبره دومينيك شفالييه السبب المباشر في تفجير صراع البشيرين[73]، بسبب الضرائب الباهظة التي فرضها على الأمير بشير والتي أدت جبايتها إلى انتفاضة الفلاحين في المتن وكسروان بزعامة المناوئين للبشيرين. وعزل عبدالله باشا، على غرار ما فعل الجزار، الأمير الشهابي الذي رحل إلى مصر. فدعم الشيخ بشير جنبلاط في فترة غيابه الأمير عباس شهاب لحكم الإمارة. وبعودة الأمير بشير، مدعوماً من والي مصر محمد علي في عام 1823، كان في رأس أهدافه الانتقام من الشيخ الجنبلاطي وجميع القوى المحلية التي ساندته وعلى رأسها اقرباؤه من الأمراء الشهابيين وآل الخازن في كسروان. وتم

(71) هنري غيز، «بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن»، ترجمة مارون عبود، ج 2، ص 57.

(72) جون كارن، «رحلة في لبنان في الثلث الأول من القرن التاسع عشر»، ترجمة رئيف خوري، ص 154.

(73) D Chevallier, «*La société du Mont-Liban..*», p. 100.

له ذلك اذ قضي على بشير جنبلاط بالموت خنقاً في سجون عبدالله باشا في عكا، في حين كان بشير شهاب يتلذذ شخصياً بمنظر تقطيع ألسنة أقربائه فارس وسلمان شهاب وفقأ عيونهم. أما زعامات آل الخازن فحرموا من أية مناصب ادارية طوال حكم الأمير بشير. وكان هذا الموقف سبباً أساسياً في ارتباطهم مع الانكليز ومشاركتهم في حلف ماروني يعارض العائلة الشهابية والفرنسيين الداعمين عودتها إلى الحكم بعد عام 1840. وكان هذا الموقف أيضاً من الأسباب التي قضت على قسم كبير من نفوذ المشايخ الخازنيين في انتفاضة فلاحي كسروان عام 1858 المدعومة من الاكليروس الماروني والفرنسيين وبمساندة ضمنية من العثمانيين لأسباب خاصة تتعلق بالحكم العثماني المباشر لمقاطعات الإمارة.

هكذا يمكن إيجاز دور بشير الثاني في سلطة الجبل بإقامة مركزية صارمة بقيادته الشخصية دون أن تكون لهذه المركزية أية أهداف سياسية مستقبلية ترمي إلى التطوير والاصلاح في فترة شهدت كلاماً كثيراً على الاصلاح في مصر وتركيا نفسها. فبشير الشهابي نموذج للحاكم المقاطعجي المتسلط الساعي إلى توسيع رقعة نفوذه على سائر المقاطعجيين واجبارهم على الخضوع له، في الوقت الذي يعلن فيه خضوعه للسلطة المركزية المجاورة، سواء أكانت عثمانية في ولايات دمشق وعكا وطرابلس، أم مصرية بقيادة محمد علي. لذا يجب التركيز على أثر سياسة بشير الشهابي في افساح المجال أمام زيادة النفوذ الأجنبي وتدخل القناصل الأوروبيين في شؤون الإمارة. فقد اكتفى بشير بضرب المناوئين له ومصادرة أملاكهم في محاولة لتوسيع دائرة حكمه إلى مناطق جديدة والسيطرة على مقاطعجيين جدد، دون أية أهداف أخرى غير التمرد على السلطنة والانفصال عنها. وقد اختار السكن داخل حدود السلطنة، وبالقرب من عاصمتها الآستانة، وكان يأمل جدياً في العودة إلى حكم الإمارة أو وضع أحد أبنائه فيها، ابنه أمين بخاصة، تحت ستار أنه لم يقم بأية أعمال تعادي هذه السلطنة أو تسيء اليها، وأن خضوعه لمحمد علي كان بسبب قوته العسكرية الهائلة التي لم يكن في مقدور الأمير مقاومتها، كما أن محمد علي نفسه لم يتنكر لمبدأ الخضوع للسلطان العثماني.

في هذا الإطار فقط يمكن تقييم دور بشير الشهابي، زعيماً مقاطعجياً يسعى للسيطرة على مقاطعات ومقاطعجيين، دون أن يكون في ذهنه مشروع سياسي يحلم بتحقيقه. لكن التدابير التي أقدم عليها هذا الأمير حملت معها بذور الانفجار الكبير طوال ربع قرن بعد غيابه عن مسرح الأحداث. وأبرز تلك التدابير على الصعيد

السياسي ما تعرضت له الزعامات الدرزية المسيطرة خلال نصف قرن من الحكم الشهابي.

كانت الزعامات الدرزية تسيطر على 12 مقاطعة هي الغرب الأعلى لآل تلحوق، والغرب الأسفل لآل ارسلان، والجرد لآل عبد الملك، والشحار والمناصف لآل أبو نكد، والعرقوب لآل عماد، والشوف الحيطي والشوف السويجاني، واقليم الخروب، وإقليم جزين، واقليم التفاح، واقليم الريحان لآل جنبلاط. هذا بالإضافة إلى إقليم البلان وأراضي الالتزام في سهل البقاع، وأقسام واسعة من مقاطعة ساحل بيروت وبعض مناطق المتن. وبهزيمة الحلف الجنبلاطي عام 1825 استولى الأمير بشير وأبناؤه على جميع مقاطعات الجنبلاطيين ونال التزام أراضٍ واسعة بالمالكانة في سهل البقاع. كذلك بطش بالارسلانيين وانتزع منهم مقاطعة الغرب الأسفل وأراضيهم في مقاطعة ساحل بيروت، كما انتزع مقاطعة العرقوب من آل عماد. وفي عام 1831 رفض مشايخ أبو نكد الانضمام إلى الحملة المصرية وعساكرها في حمص فاستولى الأمير على مقاطعتي المناصف والشحار. ولم يبق للزعامات الدرزية القوية أية مقاطعات، واقتصر وجودها السياسي على اثنتين تابعتين للأمير بشير هما مقاطعة آل عبدالملك في الجرد، ومقاطعة آل تلحوق في الغرب الأعلى. وهاتان المقاطعتان عديمتا الأهمية الاقتصادية والسكانية ولا تشكلان أية عقبة جدية في وجه الهيمنة الكاملة للأمير الشهابي. يضاف إلى ذلك أن المقاطعات العشر المنتزعة قد أوكل أمر جبايتها إلى زعامات مقاطعجية مسيحية تدور في فلك الأمير وأبنائه. لذا لم يغفر المقاطعجيون الدروز لهذه الزعامات الصغيرة وللأمير بشير والأسرة الشهابية كلها ذلك الدور السياسي الذي قضى على نفوذها في المقاطعات العشر لفترة التسع عشرة سنة المتتالية التي لم تنته إلّا بنهاية بشير الثالث والأسرة الشهابية كلها.

لقد مكّن الصراع المقاطعجي الأمير بشير وعائلته من التفرد بحكم المقاطعات الواسعة بعد مجيء الحكم المصري، اذ منحه محمد علي لقب «حاكم سوريا» فتفرد بحكم الإمارة وزاد نفوذه كثيراً في المناطق المجاورة حتى باتت مقاطعته «تمتد بطول 13 ميريامتر (الميريامتر عشرة آلاف متر) وعرض 7 ميريامتر»[74]. فوزع تلك المساحات الشاسعة على أولاده بشكل خاص. فكان ابنه خليل في طرابلس مدعوماً

(74) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الثالث، ص 258 ـ 259.

بألف وخمسماية جندي، وابنه امين يدير شؤون الإمارة في دير القمر، ويسيطر على مقاطعات جبيل والبترون بالمالكانة منذ 1812، وابنه قاسم يقود عساكر الأمير. وتوزع أحفاده على سائر المقاطعات. وظهرت العائلية السياسية في عهد بشير الثاني بأجلى مظاهرها المقاطعجية، وسببت نقمة شديدة في أوساط كافة الأسر المقاطعجية، التي كانت مسيطرة أو تطمح إلى السيطرة. وكانت العائلية السياسية الضيقة ايذاناً بانتهاء دور الأسرة الشهابية التي ضعفت كثيراً بسبب القتل والتشويه والمصادرة والتركيز على الابناء. فقد كانت التقاليد المتبعة تؤكد أن العائلة المقاطعجية لا الفرد المقاطعجي هي أساس الحكم المقاطعجي. أثبتت المرحلة اللاحقة صحة هذا التأكيد إذ عادت الزعامة الجنبلاطية تلعب دوراً سياسياً هاماً بعد عام 1840، في حين تقلص نفوذ الأسرة الشهابية واضمحل نهائياً بعد أن فقدت الإمارة، وحكم المقاطعات، والثروة الطائلة، وبعد أن أبدلها العثمانيون بعائلة آل أبي اللمع لزعامة العائلات المقاطعجية المسيحية، فاختاروا كلا القائمقامين خلال هذه الفترة من آل أبي اللمع، وهما حيدر وبشير أحمد. وفي اطار التوجه العثماني لاعادة الإمارة إلى أحضان الحكم العثماني المباشرة جرى أبعاد العائلة الجنبلاطية عن زعامة العائلات المقاطعجية الدرزية وحصرت القائمقامية الدرزية في عائلة إرسلان، في الوقت الذي تم فيه اعتقال الزعامات الدرزية الفاعلة واجبارها على الاقرار وهي في السجن بالقبول بأحمد ارسلان قائمقاماً على الدروز[75].

كانت المركزية العائلية الصارمة عامل تفجير أساسي في مطالع الأربعينات من القرن التاسع عشر. فقد أصر الفرنسيون على عودة الأمير أو أحد أبنائه إلى سدة الإمارة في حين رفضت الأغلبية الساحقة من الزعامات المقاطعجية تلك العودة واعتبرتها نهاية حقيقية لنفوذها السياسي. وتزعم الجنبلاطيون قيادة الأسر المقاطعجية الدرزية المعارضة لعودة بشير الثاني لأسباب عديدة أبرزها مقتل بشير جنبلاط ونفي ولديه ومصادرة أملاكه، كما تزعم آل الخازن القيادة المقاطعجية المارونية المعارضة لتلك العودة، بعد أن قام الأمير بشير بحرمان الزعامات الخازنية من أي منصب لدى ادارة الأمير[76].

---

(75) م ن، المجلد السادس، ص 356، والمجلد السابع، ص 273.

(76) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الخامس، ص 22.

نتيدة لذلك ارتبط الزعماء من آل الخازن مع الانكليز، ومهدوا الطريق أمام الانزال الانكليزي في جونية 1840، لقلب الحكم المصري وحليفه بشير الشهابي. كما جعلهم يتزعمون المعارضة العنيفة في وجه مساعي الفرنسيين لإعادة أحد أفراد الأسرة الشهابية إلى الحكم.

ولعب القنصل الانكليزي الدور الأساسي في تأطير معارضة الشهابيين عبر زعامتين أساسيتين في الإمارة هما الزعامة الجنبلاطية والزعامة الخازنية. مما جعل الكنيسة المارونية تتخذ عبر بطاركتها ومطارنتها ورهبانها ورجال الاكليروس الصغار فيها مواقف مغايرة لآل الخازن، وذلك بدعم مباشر من القناصل الفرنسيين. فحرم زعماء آل الخازن من مراكز القائمقامية النصرانية ثم جرى التحضير لضربة عنيفة لنفوذهم في كسروان عبر انتفاضة الفلاحين عام 1858 التي شاركت قيادات الكنيسة المارونية بالدور الأول فيها، في محاولة لضرب أية زعامة مارونية تخرج عن اطار المخطط الفرنسي ومشروعه السياسي في المنطقة.

ثانياً: على صعيد القوى المتجة

يبدو من الأرقام الضخمة لخسائر القوى المقاطعجية المسيطرة، أن معركة المركزية الصارمة إبان حكم بشير الثاني كانت باهظة التكاليف وذات أثر بارز في مستقبل كثير من الأسر المقاطعجية المسيطرة. فقد زال نفوذ بعضها (آل علم الدين) وتقلص نفوذ البعض الآخر (آل ارسلان وجنبلاط)،(وحمادة وعلي الصغير والخازن وغيرهم) مدة طويلة من الزمن في المرحلة الثانية من حكم بشير الثاني.

وهناك إشارات لإحصائيات متفرقة نثبتها هنا كما وردت عند طنوس الشدياق في «أخبار الأعيان في جبل لبنان»، والأمير حيدر الشهابي والمرويات حول تاريخ تلك الحقبة.

نموذج من جبل عامل

منذ العام الأول لانتقال الحكم من المعنيين إلى الشهابيين، وهو عام 1698، يهاجم الأمير الشهابي الأول منطقة جبل عامل «ويهزم آل علي الصغير أصحاب مقاطعة ديار بشارة... وكان الأمير يعدم من يكون يمنياً ويشيد من يكون قيسياً». تلك كانت بداية القصاص الجماعي للفلاحين طوال العهد الشهابي والطريقة لجعلهم

يدفعون ثمن انتماء سياسي مفروض عليهم دون أن يكون لديهم الوعي لفهمه أو القدرة على رده والتنصل منه. «وفي عام 1718 كانت وقعة القرية بين الأمير حيدر والمشايخ بني متوال وكان النصر إلى الأمير حيدر... وفي العام التالي كانت الفتنة بين المشايخ بني متوال وحكام بلاد صفد... وجرى قتال شديد... وفي عام 1743 أظهر الشيعة المتاولة أصحاب جبل عامل الخروج عن طاعة سعد الدين باشا العظم والي صيدا.. وامتنعوا عن أداء الأموال السلطانية.. وتطاولوا على اقليم التفاح التابع لولاية الأمير ملحم.. فسار الأمير بجيشه إلى قتالهم... فأدرك قرية أنصار وفيها المناكرة والصعبية. وقد اجتمع عليهم كامل الأحزاب الشيعة ولم يتخلف منهم أحد.. فانكسرت جيوش المتاولة... وتحصنوا في قرية أنصار. فغار عليهم الأمير وقتل خلقاً منهم ونهب ما في القرية من الأمتعة والأموال. وقبض على أكابر شيوخ المتاولة وبلغ عدد قتلاهم في تلك الموقعة نيف على ألف وستماية قتيل (!). ثم حرق تلك الديار بعد أن سلبها، وقفل راجعاً إلى دير القمر ومعه الشيوخ مشدودين فأبقاهم عنده في الأسر والاعتقال.. ثم بعد أيام دخل عليه علي جنبلاط بالوسيلة في اطلاق شيوخ المتاولة من الأسر والوثاق. وتوسط لذلك عند الأمير ملحم فأطلقهم بعد أن عاهدوه على أن يدفعوا له كل عام ستة آلاف قرش»[77].

وهذا النموذج عن صراع المقاطعجيين من آل علي الصغير ومنكر وآل صعب مع الأمير الشهابي أو والي صيدا ذو دلالة واضحة. وبالرغم من أن الأرقام المقدمة لا تصلح للاستناد اليها بسبب المبالغة في التضخيم (1600 قتيل) يمكن تقديم ملاحظات أساسية في هذا المجال، وهي:

ـ الوضوح الكامل لطبيعة الصراع كصراع مقاطعجي بين زعماء جبل عامل والسلطة المركزية التي يقدمون ضرائبهم عبرها. فسببُ الصراع التمنع عن دفع الضرائب والاعتداء على مقاطعة تابعة للأمير الشهابي. وفي الحالتين فإن جباية الضرائب من القوى الفلاحية تكون قد تمت فعلاً على أيدي المقاطعجيين المحليين، لكنها لم تصل إلى الأمير الحاكم أو الوالي. والاعتداء الذي كان يتم يشمل أساساً القوى الفلاحية المنتجة في اقليم التفاح. وتأتي الحرب عاملاً ثالثاً تدفع ثمنه باهظاً تلك القوى المنتجة، رجالاً واحراقاً ومصادرة وضرائب حرب.

(77) حيدر الشهابي، المرجع السابق، ص 6 و17 و31 - 32.

ـ التماسك الطائفي بعد التماسك العائلي: «اجتمع عليهم كامل الأحزاب الشيعة ولم يتخلف منهم أحد». وهذا يؤكد الطبيعة البنيوية للطائفية، اذ دخلت في عمق النظام المقاطعجي المسيطر وكانت عاملاً أساسياً في تماسك النظام العائلي والهيمنة المقاطعجية. ولما كانت الصدامات الدموية أكثر الأشكال شيوعاً لحسم الخلافات المقاطعجية، فإن دخول الطائفية إلى عمق النظام المقاطعجي كانت له أبعاد سياسية بالغة الأهمية. فالمعركة التي يخوضها المقاطعجيون الشيعة في الجنوب أو الهرمل أو الزاوية تصبح وكأنها جزء أساسي من معركة الطائفة الشيعية كلها على امتداد المقاطعات جميعها. وسوف يلعب هذا التماسك الطائفي على قاعدة النظام المقاطعجي الدور الرئيسي في الصدامات المقاطعجية اللاحقة في أواسط القرن التاسع عشر. فالفرد الطائفي بات يعتبر نفسه واحداً من مجموعة طائفية منتشرة في منطقة تحاول الزعامات المقاطعجية أن تنطق باسم مصالحها. هكذا استطاع النظام المقاطعجي أن يدمج في شخصية القائد المقاطعجي الطائفي طموح الطائفة كلها ومصالحها، سواء أكانت درزية أو مارونية أو شيعية أو غير ذلك. وكانت هذه السمة احدى العقبات الأساسية لنضال القوى المنتجة المحرومة من كل أشكال الضمانات ووسائل التعليم والتوعية إلّا في حدود ضيقة جداً بحيث يشعر الفرد الطائفي وكأن ضمانته الوحيدة ليشعر بالاستقرار والأمان هي أن يبقى في محيطه الطائفي. وكان هذا الشعور هو بالضبط ما يريده له الزعيم المقاطعجي، دينياً كان أم مدنياً. فشعور الخوف والقلق يجعل الفرد الطائفي يتمسك بزعاماته الطائفية، ويلتف حولها في وجه الزعامات الطائفية الأخرى.

لقد أقامت الصدامات المقاطعجية تماسكاً متيناً حول الزعامات المقاطعجية تحت ستار وحدة الطائفة في وجه الوحدات الطائفية الأخرى، ومنعت لمدة طويلة قيام تماسك حقيقي في صفوف القوى المنتجة في وجه قواها المقاطعجية المستغلة، إذ لم يستطع وعي القوى الفلاحية رؤية تلك الزعامات إلّا مدافعة عن مصالحها وضرورة لا بد منها لمصلحة الطائفة ووحدتها. ويجد هذا التماسك المقاطعجي والطائفي، السياسي كامل تفسيره في نمط الإنتاج التقليدي الذي يؤكد أولوية السيطرة على الأرض، لأنها المصدر الأساسي للإنتاج. ولم تكن هذه السيطرة لتتم إلّا بفضل قيادات محاربة تقود جماهير الفلاحين وتضمن لها الحماية من غزوات التجمعات

الأخرى. فالقيادة العسكرية، سواء أكانت قبلية أو عائلية أو غير ذلك، ضرورة لا غنى عنها في نمط إنتاج يقوم على السيطرة والتمركز في الأرض الزراعية، ويجبر على حماية الإنتاج والأفراد من الغزو والمصادرة والنهب والضرائب والبلص وغيرها.

ملاحظة أخرى في هذا المجال تتمثل في نمط العقاب الذي كانت تمارسه القوى المنتصرة بحق القوى المهزومة. فإذا هي لم تقتل بعض القيادات العاصية أثناء المعركة فنادراً ما كانت تقتلها بعدها اذ كانت تتدخل الوساطة المقاطعجية الخارجية وتطلب الصفح عن القيادات العاصية لقاء التعهد بأنها ستلتزم بدفع الضرائب الناجم عن سبب العصيان كاملة. وكانت القوى المنتصرة تكتفي بما تم في المعركة، وبالاذلال العلني لمن وقع في يدها من القيادات كالتكبيل بالسلاسل والجر وراء الخيل والاكراه على المشي حافي القدمين، مكشوف الرأس.. الخ. المهم هو اثبات القوة والنفوذ تجاه الحلفاء والأعداء معاً. وهذا مظهر عابر لأن طبيعة النظام المقاطعجي سرعان ما كانت تحتم على القوى المقاطعجية المنتصرة أن تسند حكم المقاطعات أو جباية ضرائبها إلى قوى قادرة على جباية تلك الضرائب. وما كان يتسنى للقوى المنتصرة القيام بهذه المهمة إلّا بالارتكاز على أبناء العائلة المهزومة. فيستبدل المقاطعجي المهزوم بشقيق له أو نسيب، ونادراً ما استبدل المقاطعجي بجابي ضرائب من الخارج، إذ سرعان ما كان ينهار نفوذه ويصبح عبئاً كبيراً على السلطة المركزية. وهذا النموذج يتكرر باستمرار لدى كافة القوى المقاطعجية المسيطرة، سواء في حالة الهزيمة أم في حالة النصر، اذ لا بديل عن الأمير أو الشيخ المقاطعجي إلّا مقاطعجي من العائلة نفسها. من هنا تؤكد كافة المصادر التاريخية أن هزيمة آل علي الصغير في معركة أو معارك عديدة ما كانت تعني زوال نفوذهم وقدرتهم على جباية ضرائب المقاطعات التي يسيطرون عليها. كذلك حال آل جنبلاط أو شهاب أو تلحوق أو ارسلان أو أبي اللمع أو أبو نكد أو عبد الملك، أو حمادة أو حرفوش، أو غيرهم. فالبديل المقاطعجي هو دوماً مقاطعجي آخر من العائلة نفسها حتى زوال الذكور فيها. وغياب البديل المقاطعجي العائلي غياب مرحلي سرعان ما يزول بزوال القوة الخارجية التي فرضته، كالأمير الحاكم أو الوالي المجاور.

ـ بناء على الملاحظة السابقة يتبدى أن نكبة الزعامات المقاطعجية نكبة فردية من جهة، وعابرة من جهة أخرى. فبالرغم من وفاة كثير من المقاطعجيين قتلاً وشنقاً وتشويه عدد آخر بحيث لا يعود بمقدورهم المطالبة بالزعامة، فإن الأسر المقاطعجية كانت تقدم دوماً زعامات أخرى بديلة. فاستمر حكم تلك الزعامات وبدائلها مئات

السنين، وما زال النظام اللبناني يحمل الكثير من آثار حكم الأمراء والمشايخ المقاطعجيين.

كانت بالمقابل القوى الفلاحية المنتجة هي التي تدفع الثمن الكبير لتلك الصدامات الدموية. فإذا سقط عشرات أو مئات أو آلاف من القتلى والجرحى فهي من صفوفها. واذا تم حرق الديار والسلب وقطع الأشجار ومصادرة الماشية وفرض الضرائب الإضافية والسخرة والبلص وغيرها، فإن القوى المنتجة هي وحدها التي تتعرض لتلك الأعمال الانتقامية. مع الاشارة هنا إلى أن بيوت الزعامات المقاطعجية وأراضيهم لم تكن تنجو من تلك الأعمال الانتقامية. لكن غنى تلك البيوت وتدبير الأراضي كانا أيضاً نتاج عمل القوى الفلاحية. كما أن الزعامات المقاطعجية كانت تحتفظ في معظم الأحيان بإمكانية العودة إلى السيطرة. فعند اشتداد الخطر تنقل عائلاتها إلى مناطق آمنة، وتفر عند الهزيمة وقدوم عساكر العدو، لتعاود المناورة من جديد على أمل الانتقام والبطش بالخصوم. لقد عزل الأمير يوسف مراراً، كما عزل الأمير بشير، وهرب الشيخ بشير جنبلاط مراراً، كما هرب مشايخ آل نكد وعلي الصغير والخازن وحمادة وغيرهم. وكانوا في كل مرة يعودون أكثر ميلاً للانتقام من الخصوم. وفي الحالتين، ومهما كانت هوية المنتصر المقاطعجي الطائفية أو السياسية، فإن ثمن ذلك الانتقام كانت تدفعه باستمرار الجماهير المنتجة من جميع الطوائف وعلى امتداد المقاطعات كلها، وفي عهود كل الأمراء والولاة وأشكال الأنظمة السياسية المسيطرة.

وقد تجلى ذلك الثمن بأشكال مختلفة تنحصر في إطارين رئيسيين: قبيل المعركة وأثناءها من جهة، وبعد المعركة إلى المعركة التالية من جهة أخرى، أو بتعبير آخر فترة الاستعداد للانتقام بين معركتين.

ففي الحالة الأولى تتم جباية الضرائب من القوى المنتجة بشكل مضاعف تحت ستار الاستعداد لخوض معركة طاحنة ضد القوى المقاطعجية الأخرى، وحث تلك القوى على توظيف كل ما لديها من طاقات في المعركة المرتقبة. وتبعاً لطبيعة النظام المقاطعجي كان الزعيم المقاطعجي الطائفي يستطيع حمل جماعته على الاعتقاد بأن انتصاره انتصار لها وللطائفة برمتها. وكانت هي تعبر عن هذا الشعور فعلاً بعد الانتصار مباشرة بجميع الوسائل المتوافرة لديها من اطلاق بارود وأهازيج وغناء ومآكل وحفلات مستمرة. وفي حال الهزيمة كان يخيم حقد مكبوت في النفوس على جميع تصرفات الفلاحين بأن الهزيمة داخلتهم إلى العظم وأنه لا بد من الاستعداد

لمحو العار والأخذ بالثأر. وفي اطار هذا الجو النفسي المشحون لمصلحة الزعيم المقاطعجي يسهل اقتناص كل المدخرات المادية والحيوانية، ويجري توظيف الطاقات الفلاحية كلها لخدمة أغراضه الشخصية والقيام برد انتقامي شديد. فيجري الاستعداد للمرحلة التالية أو لفترة ما بين معركتين، وهي المرحلة التي يرافقها التعهد للسلطة المركزية بدفع كل المتأخرات مع ضريبة للعساكر، ورشوة وهدايا للولاة، بالإضافة الى ما فقدته القوى المنتجة من خسائر بشرية في المعركة تضعف من قدرتها على الإنتاج، ومن خسائر مادية عبر الضرائب والإحراق والمصادرة والبلص والسخرة وغيرها، وكلها تضعف من قدرة الفلاح على إنتاج جميع متطلبات تلك المرحلة.

نموذج من مقاطعات الإمارة الشهابية ومناطق التزامها

«في عام 1709 استقر محمود باشا بوهرموش في دير القمر والياً.. وبلغه أن الأمير حيدر مختفياً (مختفٍ) في قرية غزير. فوجه له جيشاً في القرية المذكورة. فقاتله بنو حبيش قتالاً شديداً وقاتل معهم الأمير حيدر وأصحابه... وكان بنو حبيش أهل غزير يظنون أن يقدم عليهم من ينجدهم من بيت الخازن أصحاب جبل كسروان. فلم يقدم أحد منهم لأنه كان بين الطائفتين، أي بيت الخازن وبيت حبيش، مشاحنة متولدة من المناظرة. ولما دخل الظلام ولم ينجدهم أحد أنفض أهل غزير وانجلوا إلى نواحي جهة طرابلس. ونهض الأمير منها بأصحابه المذكورين إلى جهة جبل الهرمل. فاختفى في مغار فاطمة الذي في سفح جبلها. ولما خلت غزير من الممانع دخل اليها ذلك العسكر عند السحر فنهبها وحرق محلاتها، وهدم أماكنها وتركها بلاقع مقفرة حتى قيل فيها: ندمت غزير»[78].

هذا النموذج من غزير ذات السكن الماروني يكاد ينطبق تماماً على قرية أنصار الشيعية في جبل عامل: الصراع المقاطعجي، والاستنجاد بجموع الطائفة (آل حبيش والخازن)، والهزيمة العسكرية، وهرب الزعامات المقاطعجية لانتظار فرصة مناسبة ستأتي بعد قليل في عين دارة، وحريق القرية ودمار القوى المنتجة فيها بعد الذي

(78) م ن، ص 10 ـ 12.

تعرضت له من النهب والسلب والقتل. فنموذج جبل عامل يكاد ينطبق كلياً على أي نموذج يتم اختياره سواء داخل مقاطعات الإمارة الشهابية التي ورثتها عن إمارة المعنيين، أم داخل المقاطعات التي نالها الشهابيون لاحقاً بالالتزام في بلاد جبيل والزاوية والبقاع وبيروت وغيرها. لذا سنكتفي برصد احصائي لما حل بتلك المقاطعات خلال تلك المرحلة مع الاشارة إلى بعض السمات الاضافية التي تظهرها تلك النماذج.

«في عام 1744 احرقت المتاولة جميع قرايا مرجعيون... وفي هذا العام أيضاً قام أسعد باشا والي دمشق بحملة على الأمير ملحم. لكن الأمير هزمه في بر الياس ووصل إلى سهل الجديدة. ثم رجع وحرق جميع قرى البقاع ونهب ما فيها».

«وفي سنة 1748 احرق الأمير ملحم حارات بني تلحوق في الغرب و حارات بيت عبد الملك في الجرد. ونزح بنو تلحوق إلى نواحي البقاع... وفي هذه السنة كان غلاء عظيم...».

«وفي سنة 1749 تطاول المشايخ بيت منكر على اقليم جزين وقتلوا اثنين من أتباع الشيخ علي جنبلاط. فعظم ذلك على الأمير ملحم، وجمع عسكر البلاد. وركب على جباع الحلاوي. فهربت المتاولة من أمامه. فأحرق أكثر بلادهم... وحرق الأمير ملحم حارة جباع. وقطع الأشجار. وأحرق بلاد الشقيف وبلاد بشارة...».

«وفي سنة 1749 أيضاً جرى من الشيخ شاهين تلحوق ثقلة على أهالي البقاع. وظلم المسافرين على طريق الشام. وارسل والي الشام حملة ضده... وقتل ثلاثة أنفار من أتباعه. وفي هذه السنة أيضاً فرض الأمير ملحم على الأهالي ضريبة القرش على كل فرد ووزع على البلاد مالين في تلك السنة..».

«وفي سنة 1774 نهب الشيخ علي الضاهر قرى في أطراف البقاع».

«وفي سنة 1776 وجه الجزار عساكر اللاوند إلى المكلس والجديدة والدكوانة التابعين اقطاع أمراء آل أبي اللمع واحرقها».

«وفي سنة 1777 قامت عساكر الأمير يوسف بغزو بعلبك والبقاع ونهب ما فيها من الأرزاق».

«وفي عام 1780 فرض الأمير يوسف ضريبة البزرية (على بزر الحرير). وفي عام 1782 فرض ضريبة الشائية التي اعتبرت موجهة ضد الدروز...»[79].

---

(79) م ن، ص 37 - 38 و41 - 43 و104 و120 - 121 و127 - 134.

يلاحظ أن التدابير الضرائبية الانتقامية باتت تتخذ وجهاً طائفياً واضحاً. فانتصار حلف أبناء الأمير يوسف ومدبريهم كان يعني احلال النكبة بالأسرة الجنبلاطية وكثير من الأسر المقاطعجية الإسلامية، الدرزية منها بشكل خاص. وكانت عودة الحلف المضاد بزعامة القوى المعارضة لهذا الحلف، تقود إلى نكبات مماثلة تحل بالمدبرين والزعامات المقاطعجية المعارضة. وامتدت النكبات لتشمل أغنياء المسيحيين في بيروت والجبل. فقد حلت نكبة بنصارى بيروت على يد الجزار عام 1790.

«ففي هذه السنة، أجبر الجزار أحد تجار بيروت، فارس الدهان، على دفع مائتي كيس. وقبض على يوسف نقولا، أحد تجارها، وأخذ منه مائة كيس. وكان يوسف نقولا متسلم الديوان في بيروت من أيام حكم الأمير ملحم الشهابي. ولم يكتف الجزار بلص أفراد من بيروت بل قام بتلزيم جباية الضرائب من نصارى بيروت إلى فارس الدهان نفسه».

«وفي 15 آذار 1790 حضر فارس إلى بيروت وضمن نصارى بيروت (ضريبة الرؤوس) بخمساية كيس. واحضر أوامر في مسكهم. وأرمى القبض على الجميع. ثم نزل إلى عكا الياس نصير وأوشى إلى الباشا على نصارى بيروت. ودوّن بهم قايمة بألف وستماية كيس. فقبل ذلك فارس الدهان وقبض على نصير وقتله وحبس نصارى بيروت جميعاً من يد المتسلم وزاد عليهم العذاب حتى باعوا جميع أرزاقهم ولم بقي عند أحد شيء من بعد الضرب والعذاب الشديد. ثم أرسل الجزار إلى بيروت متسلم صيدا. فأطلق أهالي بيروت وقام العذاب على فارس الدهان وأخذ منه مايتي كيس ومات تحت العذاب. ونزح نصارى بيروت إلى البر»[80].

«وفي عام 1791 كانت بعض القوى من المتن التي هربت من التجنيد يشلحوا في ساحل بيروت كل من وجدوه من أهالي المدينة.. ثم بعد أيام قتل رجل من بيروت (خارج) البلد. فسكرت المدينة وارموا القبض على كل من وجدوه من الجبل. فقتل نحو ستين نفر». وفي هذه السنة أيضاً «صار شر في غريفة (في الشوف) ونهبت الدولة مزرعة الشوف وأخذوا نساء وأولاد».. «وفي هذه السنة أجبى المير يوسف الميرة من البلاد عن مال سنتين». وفي سنة 1792 «صار غلا عظيم حتى بلغ كيل القمح إلى الخمسة وعشرين قرش.. واشتد الغلا لأن الجزار أمر باليسق (التجنيد الاجباري) على بيروت وصيدا. وكانت الناس متضايقة جداً لعدم وجود الحنطة في البلاد حتى

---

(80) م ن، ص 180.

لم يعد هناك حبوب في بيوت الأكابر. ولولا وجود مراكب أروام تجلب حنطة إلى مينا الشقعة قرب طرابلس لماتت الناس».

«وفي هذه السنة تباين طاعون شديد في دير القمر والغرب ونقلوا الإمارة إلى عين تراز. وفي سنة 1793 أرسل جرجس باز طلب العسكر من الجزار. فحضرت المغاربة. وسار الأميران قعدان وحسين شهاب ومدبرهما الشيخ جرجس باز إلى بعدران والدولة إلى الخريبة. وهدموا حارات بعدران. وضبطوا أرزاق بيت جنبلاط وغلالهم. وبلصوا الأمراء أهل الشوف وكل من هو من غرض (حزب) الشيخ قاسم جنبلاط.. وفي هذه السنة عاد الأمير بشير إلى الحكم فأرسل العسكر إلى الغرب.. ونهب عسكر الأمير أكثر قرايا الغرب... ووجه الحوّالة إلى جميع قرى المتن والبلاد. فاجتمعت أهالي المتن على حوّالة الأمير بشير وطردوهم. فأرسل طلب عسكر الجزار.. فهجم على المتن ونهبوا قرية العبادية. وكان موجود فيها ودايع من جميع أهل البلاد. وقيل إنه ينوف على العشرة آلاف كيس من قروش ومصاغ وأثاث وغيره. وكان ذلك أكثره إلى تجار بيروت المسيحيين وغيرهم. وهربت أهالي المتن وخربت أكثر القرايا (القرى). ولم يكن في الزمان انتكبت المتن من حين نصوح باشا أيام فخر الدين حتى كبس رأس المتن ونهبها... وبلص الأمير بشير أهالي المتن بمال كثير»[81].

«وفي عام 1794، حضرت الخلعة لأولاد الأمير يوسف وعزل الأمير بشير. فاختفى انصار الأمير بشير ورحل بيت عماد من البلاد إلى نواحي حوران. وحضر عسكر الدولة إلى الشوف.. واجبوا من الشوف ما ينوف عن المابة ألف قرش.. وكثر البلص على الناس... ثم امتد البلص إلى جميع البلاد حتى إلى المتن حتى قيل أن الشوف خربت من زود البلص والظلم». وفي عام 1795 «ضبط الأمير بشير أرزاق أبو نكد بجميع غلالهم وهدم عمارهم، عوض ما هدموا أولاد الأمير يوسف من عمار بيت جنبلاط، وبلص كل من رافقهم، وأجبى الميري مضاعفاً وأرضى خاطر الجزار.. وفي هذه السنة قتل عسكر الدولة جملة أناس في الطريق من بيروت على بوارج خاصة من أهل المتن».

وفي عام 1799 أرسل الأمير، بناء على طلب من والي دمشق، «فجمع ألف

---

(81) الشهابي، ص 166 - 169 و171 - 176.

غرارة قمح من سهل البقاع. وخلع عليه الوالي حكم جبل الدروز ووادي التيم وبعلبك وبلاد المتاولة والبقاع وبلاد جبيل يكون له فيها مالكانات لا ترجع لتحت يد الدولة».

«في هذا العام قام العسكر بنهب كامد اللوز في البقاع. ثم توجه العسكر إلى بسكنتا وكسروان «ونهب جميع الضيع في دربه إلى أن وصل إلى غزير. وتفرقت الدولة في ضياع كسروان ونهبوا كل ما وجدوه لأن جرجس باز لم يكن يقدر يضبط العسكر».

«وفي هذه السنة أيضاً وصل العسكر إلى الكورة فنهب معظم قراها.. ثم أنهم جمعوا الميري من البلاد مرة ثانية ميرتين، ومشّوا الحوالات في البلص. وظلموا الرعايا. وضبطوا أرزاق النازحين.. وكانت سنة غلاء شديد.. وأخذ الأمراء أولاد يوسف من الرعايا مالاً لا يحصى ولكن لم ابقوا منه شيء بل ذهب»(82)..

وفي سنة 1800 طلب الجزار من أولاد الأمير يوسف والمدبر عبد الأحد باز الضريبة. «فاعتذر عبد الأحد لأن جميع ما انجبا (جبي) من البلاد راح كلف (أكلاف) على العساكر. ولولا اسعاف الحاج يحيى اضباشي بيروت ما كانوا قدروا على القيام قدام العسكر... فغضب الباشا على الحاج يحيى وأرسل ارمى القبض عليه وطلب منه مابة ألف قرش. فباع جميع أملاكه وكل ما عنده ودفع إلى الباشا... وفي هذه السنة زاد الباشا الطلب على الأمير حسين وكاخيته جرجس باز. فطلب ثلاثماية غرارة قمح وألف رأس غنم، وثلاثماية رأس بقر، وثلاثماية قنطار بارود. وزاد اللز (الالحاح) بإيراد الدفع. وكان قصده بذلك خراب البلاد وتعجيز الأمير حسين وكاخيته».

«وفي هذه السنة أجبى (جبى) جرجس باز الميره مرتين. ثم بعد ذلك ميري ثالثة ونصف ميري. فتضايقت الخلق من كثر الظلم حتى لم عاد للناس طاقة على البلص. فابتدت حركة العصيان في المتن. فطردوا الحوّالة وضبطوا الخيل ـ فأرسل باز إلى الإمارة بيت أبي اللمع أن يقيموا عيالهم من المتن. فقاموا الجميع إلى قاطع بكفيا.. وحضر العسكر إلى المتن. ونهب قراها».

«وفي هذه السنة طلعت خيل الدولة على ضهور بعبدا فقتلوا أناساً كثيرين من أهل المتن. ورجع عسكر الدولة إلى ساحل بيروت واحرقوا بعض أماكن من بعبدا والحدث وأخذوا حريم وقتلوا عجايز وأولاد. فجمعوا معهم أربعة وخمسين رأس

---

(82) م ن، ص 178 - 181 و195 و200 - 203.

أرسلوها إلى عكا ونهب الساحل كله كما احرقوا عاريا وجميع ما كان موجوداً عمار في ساحل بيروت إلى برج البراجنة. . وكان العسكر يصعد إلى قرى المتن ويحرق بيوت المطلوبين. . لكن خربت البلاد مثل العادة ولم يحصلوا على قرش للدولة. وكانت سنة غلاء عظيم وظهر مرض الطاعون في بعض المحلات»[83].

هذه النماذج السريعة لا تعبر في الواقع إلّا عن عدد قليل جداً مما حفلت به الكتب التاريخية عن تلك الفترة. ولا بد من مسح احصائي شامل لجميع القرى التي أحرقت أو نهبت أو صودرت مواشيها وإنتاجها. وهي تمتد على كافة المقاطعات، وتشمل بالتالي طوائف الإمارة، سواء التي ورثتها عن المعنيين، أو التي نالتها بالالتزام في البقاع وبيروت وجبل عامل وبلاد جبيل وغيرها. نشير إلى بعض الاضافات التي يقدمها الشدياق على السلسلة السابقة. «ففي عام 1732 أحرقت معظم قرى البقاع. وفي عام 1751 أحرقت حاصبيا. وفي عام 1762 صودرت أموال بعض الشهابيين وأحرقت منازل بعض النكديين وفلاحيهم. وفي عام 1770 أحرقت عدة قرى في جبل عامل. وفي عام 1774 اجبر الفلاحون على دفع الميري ثلاث مرات مع مال المتأخرات. وفي عام 1776 تم احراق المكلس. وفي عام 1780 قطعت أشجار أرزاق آل نكد في دير القمر. وتم في العام نفسه ضبط أملاك الجنبلاطيين وهدم مساكنهم في بطمة وبعدران، وكذلك فرضت ضرائب عسكرية باهظة على الفلاحين كتكاليف للقوى النظامية. وفي عام 1789 نهبت زحلة كما نهبت بعلبك أيضاً في نفس العام. وفي عام 1790 تم احراق اللويزة والشياح وداريا وشحيم وبر الياس. وفي عام 1793 احرقت منازل الجنبلاطيين في بعدران للمرة الثانية ونهبت قرى الغرب الأعلى وعاليه والعبادية، كما تم سبي بعض نساء العبادية. وفي هذا العام فرضت ضريبة «الهميد» وهي ضريبة بلص تقوم على ما تطاله يد الحوّالة من الغلال والمواشي. وفي هذا العام عام الغلاء الفاحش، كان الأهالي يغادرون منازلهم هرباً من وجه الحملات العسكرية ويتحاشون البقاء في طريقها. فأقفرت العديد من القرى واحرقت المنازل وصودرت كافة المواشي التي طالتها يد العساكر. وفي عام 1794 جرى بلص أهالي الشوف بكميات كبيرة من الضرائب والخوة. وفي عام 1795 نهبت البترون. وفي العام نفسه تمت مصادرة أملاك أبناء الأمير يوسف

---

(83) م ن، ص 205 - 206 - 208 - 211.

والنكديين. وفي عام 1799 نهبت بلدة كامد اللوز في البقاع ونهبت بسكنتا ومعظم قرى كسروان. وفي عام 1800 تم إحراق معظم قرى ساحل بيروت ونهبت الشويفات واحرقت بعض مساكن بعبدا والحدث وسبيت بعض النساء والأولاد وأحرقت عاريا ومساكن جميع المعارضين للأمير بشير الثاني في المتن»[84].

«وفي عام 1803 ضبط الجزار كافة غلال سهل البقاع وفرض ضريبة «الهميد» مضاعفة. وقام الأمير بشير عام 1805 بنهب منازل آل الحاطوم والقنطار في المتن والبقاع. وتعمد في هذا العام أن يصادر منازل ومواشي وأرزاق العصاة ويفرض عليهم ضرائب باهظة. وفي عام 1807 أحرق بعض منازل الأمراء الأرسلانيين في الشويفات كما امتد نفوذه إلى صافيتا فأحرق بعض أحيائها وبعض قرى عكار. وقام بمسح الأراضي هذا العام تمهيداً لفرض ضرائب جديدة وقد تسبب المسح بعصيان كبير وضرائب جديدة ومصادرات هائلة وبلص وخوة. فقد فرضت جباية ضرائب لمدة ثماني سنوات دفعة واحدة. واستحدثت ضريبة جديدة باسم «المساحة» مدتها 16 سنة، وتم نهب جبيل هذه السنة. وفي عام 1819 ضبط الأمير مقاطعات وأملاك بعض مشايخ الدروز وفرض ضرائب للافراج عن بعض المعتقلين في السجون عام 1820».

«وبدأت عملية الاقتراض المسبق لدفع الضرائب عام 1820 بسبب عجز الأمراء الشهابيين عن الاستمرار في لعبة فرض ضرائب جديدة. وبسبب التمنع أو لأسباب متفرقة نهبت الحدث عام 1820. ونهب دير اللويزة وزوق مصبح والقرى المحيطة بعمشيت ودير البنات وإدة، وتم احراق بعضها. وفي هذا العام أيضاً، عام انتفاضة الفلاحين في لحفد، وصلت قوى الأمير بشير إلى بشري ففرضت عليها غرامة كبيرة. وانتقلت إلى البقاع فنهبت قرية «عميق» وصادرت مواشي الجبل فيها وباعتها بالمزاد. وقامت العساكر أيضاً بنهب كثير من قرى البقاع الشرقية ووصلت إلى راشيا فنهبت كامل مؤونة سكانها. ومنذ عام 1823 حتى عام 1825 وصل صراع البشيرين إلى الذروة، فبلص الجنبلاطيون بكميات كبيرة من النقود في مخطط لإضعافهم مادياً تمهيداً لضرب نفوذهم السياسي. وبعد هزيمة بشير جنبلاط عام 1825 نهبت المختارة وهدم جامعها وجرى تغريم الأمراء الارسلانيين وكثير من الأمراء والمشايخ الموالين لبشير

---

(84) الشدياق، «أخبار الأعيان في جبل لبنان»، ص 318 - 320 و322 - 325 و330 و338 - 342 و353 - 357 و363 - 364 و369 و376 ـ 377.

جنبلاط. وفي عام 1827 دمرت عدة قرى بقاعية وتشتت سكانها «بسبب كثرة المظالم». وفي عام 1828 تمت مصادرة كافة غلال البقاع. ومنذ عام 1832 اعتبرت زحلة مركز تجميع الغلال «وعلايف جيوش ابراهيم باشا». وفي هذا العام أيضاً هدمت دور الزعامات الجنبلاطية والعمادية والنكدية ودار القاضي في المختارة وكفرنبرخ ودير القمر على يد عساكر ابراهيم باشا التي كانت تنفذ أوامر بشير الثاني»[85].

وفي عام 1833 بدأت حملة ابراهيم باشا على بلاد النصيرية فأحرقت عدداً كبيراً من قرى عكار وبلاد النصيرية. وفي عام 1840 نهب الطحين من بيروت بسبب المجاعة. ونهبت المعلقة. واحرقت المكلس وبيوت في المنصورية وبيت مري ودير القلعة. ونهبت بعض بيوت وادي شحرور. وأحرقت الريحانية في عكار. وأحرقت البوارج في البقاع. ونهبت حمانا. وقصفت جونية. ونهبت بعض قرى كسروان والفتوح. وتم نهب واحراق بلدة عين علق. كما نهبت عين زحلتا وسبيت بعض نسائها. وفي عام 1841 احرقت دير القمر وكثير من القرى بسبب الصدامات الدموية خلال هذه الفترة، ونهبت بعبدا وزحلة وحمانا وفالوغا والشويفات وكفرشيما وصبعل وغيرها. «وفي 1860 أحرق ما يقارب مئة وخمسين قرية مسيحية والحق الضرر بعشرات القرى الدرزية في المتن. وسقط آلاف القتلى. وفقد الآخرون مساكنهم وأملاكهم. وأصبحت دير القمر وزحلة تحت الأنقاض. وأبيدت كل المزروعات تقريباً وقطعت أشجار التوت»[86].

هذه اللوحة السريعة من احراق عشرات القرى خلال صدامات (1840 ـ 1860) وما رافقها من تقتيل وتهجير ومصادرة، تضاف إلى حصيلة صعود الجزار لحكم عكا حتى سقوط بشير الثاني ومن ثم فترة القائمقاميتين. وهي تشير إلى ارقام كبيرة جداً قياساً إلى حجم الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بالقوى الفلاحية المنتجة، ودخلت كل بيت تقريباً. وقد أضيفت إلى تلك السلسلة الضرائب الباهظة والبلص

---

(85) م ن، ص 385 ـ 388 و394 ـ 400 و406 ـ 415 و427 - 429 و435 و439 - 440 و445 - 448.

(86) م ن، ص 451 ـ 453 و458 ـ 460 و464 و490. وسميليانسكايا، «الحركات الفلاحية...»، ص 237 ـ 239.

والخوة والحوالة والجباية مرتين أو ثلاثاً أو أربع مرات في السنة، وقيام الأمير بشير بفرض ضرائب تبلغ أحياناً عشرة أضعاف ما تفرضه عليه الادارة المركزية. فباتت الضرائب ترافق كل مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية: الأراضي، والمواشي، والهجرة، والافراج عن معتقل، والتجنيد، والمساحة، واطعام العساكر، والسخرة، والمصادرة، وشق الطرقات.. الخ.

لقد تعدت أعمال النهب حدود الإمارة إلى كافة المقاطعات المجاورة لها. وكانت القاعدة الأساسية لحكم الوالي أن يمد الأمير المعين بعساكر كبيرة لقاء مبالغ اضافية. وتبقى هذه العساكر في أمرته تبلص الناس وتصادر وتقتل وتحرق، حتى يعجز الأمير المعين عن جباية الأرقام الضخمة التي تعهد بها فيقوم الوالي بعزله وتتحول عساكر السلطة إلى البطش بأنصار الأمير المعزول. فتدمر قوى الإنتاج البشرية والمادية على السواء، لا سيما مصادر القوت والسلع التجارية، أي الحبوب والماشية وأشجار التوت وغيرها.

كان الوالي يستغل المتأخرات من الضرائب، لفرض ضرائب جديدة. وكان الأمير المعزول يأمل دوماً في العودة إلى الإمارة لقاء وعد بزيادة الضرائب للوالي والتعهد بجبايتها. وعند اندلاع العصيان في وجه الضرائب يقوم الوالي بحجز القوت عن مقاطعات الجبل، التي لا يكفي إنتاجها إلّا لأربعة أشهر فقط في مواسم الهدوء والإنتاج الجيد. فتشتد المجاعة، وتكثر عصابات السلب والسرقة. وترتفع الضرائب أكثر فأكثر لأن العصيان يقطع وصول الضرائب القديمة للوالي، ويسبب نزوح أعداد كبيرة من السكان عن أراضيها، فتقوم عساكر السلطة بارجاعها بالقوة. وكانت هذه العساكر، وعساكر الحوالة الخاصة بالأمير بشير، لا تتورع عن مصادرة القوت والماشية والأموال أينما وجدتها. فعمّ العصيان أكثر من منطقة على امتداد المقاطعات والطوائف. ولكن المؤرخين الطائفيين يحصرون هذا العصيان في مقاطعات معينة وضمن طوائف معينة وصولاً إلى أغراض سياسية آنية. وبدأت حركات العصيان في المقاطعات ذات السكن الدرزي قبل سنوات عدة من العاميات، اذ أجبر الأمير يوسف على التراجع عن ضريبة البزرية وضريبة الشاشية عام 1782. كذلك عصيان آل حاطوم والقنطار عام 1803 ضد الضرائب واحراق منازلهم في المتن والبقاع. فالعصيان الفلاحي، المدعوم من صغار المقاطعجيين، وبزعامة الكبار منهم أحياناً، يندرج بالضرورة في اطار صراع المركزية للسيطرة على الإمارة. وهو الصراع الذي شاركت فيه بعنف الزعامات المقاطعجية الإسلامية، لا سيما الدرزية، ودفعت ثمنه باهظاً اذ

أدت نتائجه إلى تقليص نفوذها السياسي، والى حدوث تبدلات هامة في النظام المقاطعجي نفسه. لذا يمكن التأكيد بأن قوى الصراع كانت من مختلف الطوائف وعلى امتداد جميع المقاطعات. وكان الصراع النابع من طبيعة النظام المقاطعجي نفسه كمولد للأزمات يشمل القوى المقاطعجية الكبيرة ويؤثر كثيراً في مستقبلها السياسي. لكن نتائج ذلك الصراع كانت مدمرة على صعيد القوى الفلاحية المنتجة، وهي القوى الإنتاجية الأساسية خلال هذه الفترة. ولم تنجُ منه قرية أو مدينة، كما لم ينج مقاطعجي أو فلاح، من أحد أشكال الفرائض والبلص والمصادرة والسخرة.

بعض الاستنتاجات

اتخذت الصدامات المقاطعجية التي تفجرت في أواخر القرن الثامن عشر وامتدت إلى أواسط القرن التاسع عشر وجهاً صدامياً عنيفاً وامتداداً طائفياً في أكثر من مقاطعة وهي تعود في أسبابها العميقة إلى عدة سمات أساسية منها:

ـ طبيعة النظام المقاطعجي السائد، وهي طبيعة مولدة للأزمات، بحيث كانت الصدامات سمة مرافقة دوماً للصراع، من أجل السيطرة والتملك والتحكم بالإنتاج والقوى المنتجة على السواء. وتجد تلك الصدامات بعض تفسيراتها البنيوية، في نمط الإنتاج الآسيوي السائد خلال هذه الفترة الذي تلعب فيه الأرض والقوى البشرية العاملة عليها، والمرتبطة بها دوراً أساسياً في التميز الاجتماعي بمدلولاته الطبقية دون أن تظهر تلك المدلولات كصراع طبقي واضح. وهي ذات صلة وثيقة بالعلاقات العائلية، ودور الزعامة فيها، والترابط العائلي، والعمل المشترك، والمشاركة في الإنتاج، والملكية الجماعية للتصرف، وتوزيع الحصص، والمشاركة في الدفاع المستميت عن الأرض والإنتاج بوصفه دفاعاً عن لقمة العيش، لأن فقدانها يعني الموت جوعاً في جبل وعر المسالك. مما جعل تلك المدلولات ذات الطابع الطبقي البنيوي مستوى العلاقة في الصراع المقاطعجي تنغرز عمودياً من أعلى الهرم المقاطعجي المسيطر حتى الفلاح والراعي والحرفي والمكاري والتاجر الصغير في أية قرية من قرى السيطرة المقاطعجية. لم يكن الصراع المقاطعجي مجرد صراع فوقي بين مقاطعجيين، بل كانت تشارك فيه جميع القوى الخاضعة لذلك المقاطعجي، ويتقرر على ضوئه مصير بقائها في مقاطعات معينة أو نزوحها منها، ومصير إنتاجها وأراضيها

ومزروعاتها ومواشيها وسكنها وغيرها. وكان الصراع يتخذ طابعاً مصيرياً في الأزمات الحادة.

ـ كان الانتماء إلى العائلة الشهابية أو المعنية أو الارسلانية أو آل أبي اللمع يعطي هذا الفرد تلقائياً لقب أمير. وكذلك آل جنبلاط أو تلحوق أو أبو نكد أو الخازن أو حبيش أو غيرهم لقب شيخ، وآل مزهر لقب مقدم. الخ. فقد أمدت العائلية المقاطعجية الأسر المقاطعجية بسلسلة لا تنتهي من الأفراد المقاطعجيين. يكفي أن نشير إلى عائلة مقاطعجية كانت تحكم مقاطعة الجرد الصغيرة وهي عائلة آل عبد الملك. ففي عام 1846 كان 17 مقاطعجياً من هذه العائلة يمارسون فروضاً مقاطعجية على ثلاث قرى. وكان هؤلاء المقاطعجيون يفرضون دورياً أو بالجملة تلك الحقوق المقاطعجية على سكان القرى الثلاث. وفي الوقت نفسه هناك 12 مقاطعجياً من تلك العائلة يفرضون حقوقهم المقاطعجية على 10 قرى، وأربعة مقاطعجيين آخرين يفرضون حقوقهم على قريتين. وتبقى هناك قرية أخرى في تلك المقاطعة هي عين الفريديس كان يمارس الحقوق المقاطعجية على سكانها القلائل، وعددهم ثلاثة وثلاثون، مقاطعجيٌّ من آل عبد الملك، يضاف إليه سبعة عشر مقاطعجياً من عائلات أخرى[87].

كان الزعيم المقاطعجي يبدأ منذ الصغر حاملاً اللقب الذي تحمله عائلته كلها. وكان له «الحق» في الفرائض المقاطعجية التي تفرضها تلك العائلة من ضرائب وهدايا ومعايدات وتقبيل اليد والمكاتبات وإظهار الاحترام والزواج ضمن نطاق محدد شديد الصرامة بحيث لا يجوز الزواج إلّا من الأمراء أو المشايخ أو المقدمين. وكاد زواج أحد أحفاد الأمير يوسف الشهابي من ابنة الانكليزي تشرشل تثير مشاكل عنيفة مع الانكليز. وقام الشهابيون بارسال عدة عرائض واحتجاجات على ذلك الزواج لأن العرف يقضي بألّا يتزوج الأمير الشهابي من أجنبية أو من خارج العائلة الشهابية نفسها، باستثناء الزواج من الأميرات من آل أبي اللمع.

كان نمط الإنتاج التقليدي السائد، يجعل من الزعيم المقاطعجي، وهو الزعيم العائلي، وجابي ضرائب المقاطعة، والقائم بتحالفات مع المقاطعجيين الآخرين والولاة، الناطق الرسمي باسم القوى الخاضعة له. فهو ليس مجرد زعيم فوقي بل

---

(87) عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الثامن، ص 332 ـ 334.

ضرورة ملحة لحسم الصراعات الداخلية والمنازعات القبلية والعائلية، وتوزيع الحصص في العمل والإنتاج، والحماية من اعتداءات الخارج وغيرها. وهو القاضي الذي لا ترد أحكامه، وشيخ العائلة الذي له على أفرادها حق الطاعة والاحترام، وجابي ضرائب المنطقة، ومقسم الحصص، وصاحب الحق الوحيد في توزيع المياه للري، وصاحب الحق في استدعاء قوى خارجية للبطش بالخصوم. وهو القائد العسكري الذي تأتمر بأوامره كل القوى الفلاحية التابعة له وتتجند على حسابها الخاص لا على حسابه. وكانت تحمل معها المأكل والغطاء والبارود والسلاح الذي تقتنيه دوماً في بيوتها. وهو الذي يوافق على زواج أفراد العائلة ويمنع زواجهم من أفراد العائلات الأخرى، أو يوافق عليه باذن خاص. فالزعيم المقاطعجي، كان في عمق العلاقات الاجتماعية وليس على هامشها، فترتبط به مباشرة جميع شؤون المقاطعة ويستحيل فرض أي زعيم آخر عليها إلّا بعد القضاء نهائياً لا على هذا الزعيم وحده، وإنما على كافة أفراد العائلة التي ينتسب اليها. وهذه الناحية بالغة الأهمية لأن العائلة المقاطعجية، لا الفرد، هي أساس السيطرة في المقاطعات اللبنانية، وزوال أي فرد من أفرادها يعطي الحق لكل أفراد العائلة المقاطعجية بملء الفراغ فوراً. فالزعيم المقاطعجي وأي فرد من أفراد أسرته يتساويان يحمل اللقب، رغم مأزق السن أو الغنى.

هكذا رفعت الطبيعة البنيوية للعائلية درجة الصدام بين المقاطعجيين إلى مستوى العائلة كلها من جهة، والى مستوى التحالفات المقاطعجية من جهة أخرى. وقد دخلت في عمق التركيبة البشرية والاقتصادية والاجتماعية للمقاطعات. ولذا يجب التفتيش عن الأسباب العميقة لتلك الصدامات في التركيبة البنيوية للنظام المقاطعجي ونمط الإنتاج السائد، لا في المظاهر التي عبرت عنها تلك الصدامات.

ـ من ناحية أخرى يمكن التأكيد على أن الطائفية التي دخلت في عمق هذه البنية المقاطعجية المسيطرة امدت الصدامات بقدرة هائلة على التوسع خارج حدود الأسرة المقاطعجية من جهة، وخارج حدود المقاطعات من جهة أخرى، وخارج حدود الإمارة كلها أحياناً كما حدث في صدامات بيروت ودمشق وغيرهما من المدن التي شملتها حوادث عام 1860.

لقد جعلت الطائفية الصدامات ترتدي مظهر «النزاع من أجل البقاء» في المقاطعات المختلطة. واقترحت القوى الاستعمارية، لا سيما السلطة العثمانية وفرنسا وانكلترا، التهجير الطائفي المتبادل كحل وحيد لمعضلة المقاطعات المختلطة. لكن

التهجير لم يكن تهجير زعامات مقاطعجية بل مجموعات بشرية ذات ارتباط وثيق بالأرض والعمل والإنتاج والسكن وغير ذلك، الأمر الذي كان يعني اقتلاعها من نمط إنتاج اعتادت عليه مئات السنين، وقذفها في المجهول حيث البديل الطائفي المقترح هو جبل صخري وعر المسالك وغير قابل للاستصلاح والزراعة. وطالت مشكلة التهجير أعداداً كبيرة من المسيحيين، الموارنة بخاصة، ونسبة ضئيلة من الدروز. وبدت تلك المشكلة غير قابلة للحل إلّا عبر صدامات دموية وارتكاب مجازر، بحق القوى المتمسكة بأراضيها، والرافضة أن تنتقل إلى أي مكان آخر إلّا بقوة السلاح. كان دعاة المخطط الاستعماري يصرون على بقاء تلك القوى في مناطقها، تمهيداً لتفجير صدامات تقضي على نفوذ الزعامات المقاطعجية القديمة لصالح زعامات مقاطعجية جديدة في اطار المخطط الفرنسي للهيمنة على المنطقة.

- والى جانب النظام المقاطعجي والطائفية التي دخلت في صلب تركيبته البنيوية في اطار نظام الملل العثماني المهيمن في المنطقة بأسرها، لعب النظام الضرائبي دور فتيل التفجير لتلك الصدامات التي لم تهدأ طوال مئات السنين. فالعلاقة الأساسية بين السلطة المركزية الخارجية العثمانية، وسكان المقاطعات التابعة لها، علاقة طاعة وجباية ضرائب، على قاعدة «فرض الطاعة عليهم وجباية الميري منهم». وبالرغم من أن الضريبة كانت واحدة تعرف باسم الميري وتحدد قيمتها في مطلع كل سنة، فإن النظام الضرائبي العثماني كان يسمح بكافة أشكال الابتزاز والرشوة والمصادرات والسخرة والبلص حتى زادت تلك الضرائب على 96 ضريبة في نهاية حكم الإمارة الشهابية. وكانت الجباية عن طريق عساكر الحوّالة بشكل خاص، تضيف إلى ذلك النظام الفاسد أشكالاً جديدة من البلص. كما كان الأمير الحاكم يجبي لنفسه خمسة أضعاف ما كان يقدمه للدولة العثمانية. وكانت القوى المنتجة ذات الأعداد المحدودة التي تعمل على أرض صخرية غير قابلة للاستصلاح الزراعي إلّا بنسبة قليلة، تتحمل كل تلك الضرائب وما يرافقها من البلص والحوّالة والسخرة والمصادرة. كان النزوح احدى وسائل التهرب من الضريبة، لكن عساكر الأمير كانت تعيد النازحين بالقوة إلى الأراضي التي كانوا يقيمون عليها وتفرض عليهم «ضريبة الغائبين». كانت الانتفاضات الفلاحية، شكلاً آخر من أشكال الاحتجاج على ظلم النظام الضرائبي. وكانت تلك الانتفاضات أو العاميات، تقمع بعنف عبر القوى العسكرية المحلية وعساكر الولاة، وتزداد الضرائب بشكل عمودي. وجاءت الهجرة في عهد القائمقاميتين، لتفتح متنفساً لتلك القوى المسحوقة، كي تغادر أرض السيطرة المقاطعجية ونظامها الضرائبي، لأن

تشكيل القائمقاميتين كان يحمل معه بالضرورة دماراً جديداً للفلاحين، بعد أن دخلت مقاطعات الإمارة الشهابية، في دائرة المخططات الاستعمارية الأوروبية فكانت الصدامات الدموية في أواسط القرن التاسع عشر صراعاً أعد له في الخارج، باعتراف القوى التي دبرته «بأن القائمقاميتين ستكون تنظيماً للحرب الأهلية في لبنان».

وتعترف تقارير الفرنسيين بأن المقاطعجيين الموارنة كانوا يخططون للهيمنة على الجبل[88]، وأن اضعاف الزعامات المقاطعجية الدرزية، سيكون المدخل لتلك الهيمنة. لذا كان طوبيا عون، مطران بيروت المقرب جداً من القنصلية الفرنسية، يشدد على تقسيم الجبل على أساس طائفي، على أن ترافق ذلك التقسيم هجرة متبادلة بحيث «تصبح المجموعات السكانية متجانسة طائفياً». وفي حال عدم موافقة الباب العالي على هذا الاقتراح فإن المطران يؤكد «رفض انصياع المسيحيين للزعامات الدرزية»[89]. وكانت القنصلية الفرنسية ورجال الاكليروس الماروني الأعلى يتدخلون دائماً لمنع قيام أي تكاتف بين الفلاحين في المقاطعات[90]. وفي حين كانت عرائض بعض المقاطعجيين من جميع الطوائف تشدد على الوحدة، كان الفرنسيون والاكليروس الماروني الأعلى يشددون على «التمايز المسيحي»، تساندهم في ذلك السلطنة العثمانية بهدف احباط ذلك التلاقي، بينما كان الانكليز يدعمون الزعامات المقاطعجية الدرزية[91]. وكانت تلك القوى الخارجية، تمد أطراف النزاع بكافة آلات القتل والذخائر والمال والاشاعات التي تقول باقتراب المعارك الفاصلة وضرورة الاستعداد لها.

كانت القوى الفلاحية المنتجة تجرّد تماماً من كل مدخراتها، ويتزايد حقدها كثيراً[92]. وكان حقداً طائفياً يمنع رؤية العدو الحقيقي، في حين كانت الضرائب والفرائض والمقاطعجية والبلص واحراق القرى والإنتاج وكساد مواسم الحرير والغلاء الفاحش تؤزم الوضع المعيشي باستمرار. ومع اقتراح التهجير الطائفي نسي الفلاح كل

---

(88) م ن، المجلد السابع، ص 366.

(89) م ن، المجلد الثامن، ص 49 ـ 50.

(90) م ن، المجلد السابع، ص 371.

(91) م ن، ص 374 و380.

(92) م ن، ص 324.

تلك المآسي السابقة وسارع إلى حمل السلاح دفاعاً عن بقائه المشبع بالتهييج والحقد الطائفي[93] وفي جو نفسي يؤهله لارتكاب افظع الجرائم. فقد أدخل في روعه أن هذا الطريق هو السبيل الوحيد الذي يضمن له سلامته وسلامة أفراد عائلته على أرضه. فبدأ الصدام الطائفي بعنف دموي، لأن القوى التي كانت تحاول استعادة سيطرتها، كانت من المقاطعجيين الدروز، في حين كانت القوى المقاطعجية الساعية إلى تثبيت سيطرتها واملاكها التي حصلت عليها زمن بشير الثاني، تتبع الكنيسة المارونية ورهبانيتها[94]. وشاركت القوى الفلاحية بشراسة في ذلك الصراع، لكن الفلاحين كانوا يخوضون معركة لا مصلحة حقيقية لهم فيها، ويقاتلون من أجل السماء ليمتلك غيرهم الأرض والإنتاج.

---

(93) م ن، ص ١١١.

(94) م ن، المجلد التاسع، ص 80.

خاتمة

ولادة الكيان الطائفي اللبناني
من صلب المشاريع الاستعمارية لتجزئة
المشرق العربي

ترتبط المسألة الطائفية ارتباطاً وثيقاً ببنية النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والاداري، كما ترتبط جذرياً بالحلول السياسية المطروحة لأزمة الشرق الأوسط. ولم تكن الطائفية البنيوية وليدة عوامل داخلية فحسب بل كانت وليدة عوامل خارجية أيضاً، لأن تفجرها تم في اطار مشروع استعماري لتفكيك بنى السلطنة العثمانية والسيطرة على ولاياتها، ولا سيما العربية منها. لكن المشروع الاستعماري لم يحرث في أرض بكر بل في نظام من الملل جعله العثمانيون درعاً لنفوذهم وهيمنتهم على الرعايا الخاضعين لهم، نظام يرتكز على بنى تقسم السكان إلى رعايا وملل ضمن تراتب يتسلل من كافة الجوانب الاجتماعية. وساعدت الامتيازات الأجنبية والارساليات والمدارس المرتبطة بها، ودخول الرساميل الكثيف إلى المشرق العربي، والغزو الأوروبي للمنطقة وغيرها، على تفكيك ذلك النظام الذي حاول الدفاع عن نفسه بمزيد من الانغلاق والرفض. فقد لعبت الارساليات دوراً أساسياً في «تغريب» فئات من المثقفين والقيادات ذات النفوذ في مناطقها. كانت تلك القيادات ذات انتماء مسيحي في المرحلة الأولى، ومن جميع الطوائف في المرحلة اللاحقة. لكن جماهير السكان بقيت خارج دائرة الاستفادة من المدارس والارساليات والتجارة والامتيازات وغيرها وظلت ترزح تحت أعباء متزايدة من الضرائب.

واجهت المشروع الاستعماري الأوروبي مواقف متعارضة تماماً. فالجماهير الإسلامية عارضت بعنف المشروع الفرنسي ـ الانكليزي للسيطرة على المنطقة وإقامة

أوطان قومية طائفية فيها. والجماهير المسيحية خاصة المارونية منها، أيدت بحماسة هذا المشروع.

ألم ترحب الجماهير المارونية بالانتداب مرددة الهتاف التالي:

عيشي بذلّه ما منحبا منتظاهر ما منتخبا
يا منّال الاستقلال يا منرحل عا أوروبا

ألم ينعت ريمون اده، أحد زعماء الموارنة المتنورين، الحرب الأهلية في لبنان بأنها حرب تهجير المسيحين، لا سيما الموارنة، من لبنان؟

لقد طرحت فكرة ترحيل الموارنة إلى أوروبا فعلاً في عام 1848، أي في إبان فترة الصدامات الدموية التي حدثت في القرن التاسع عشر. وشارك في طرحها آنذاك حلف ثلاثي قوامه مطران وكاهن من الموارنة، ومسؤول في القنصلية الفرنسية في صيدا. ولكن تلك الفكرة قوبلت بالرفض القاطع من جانب الخارجية الفرنسية التي كانت تتبنى فكرة الوطن المسيحي وترفض ترحيل الموارنة عن أراضيهم. فقد كانت المخططات الفرنسية تسعى للاستفادة من الطائفية وجماهيرها في سبيل تدعيم نفوذها في المشرق العربي وتشكيل ضغط متزايد على السلطنة العثمانية. في حال تهجير المسيحيين، لا سيما الموارنة، أو ترحيلهم، فيصبح المهجرون عبئاً على فرنسا.

فهل يعني ذلك أن الزعامة المارونية سهلت تنفيذ المخطط الفرنسي، وأن الزعامة الدرزية لعبت دوراً مماثلاً في المشروع الانكليزي؟ ليس من شك في أن التبدلات البنيوية ذات الوجه الطائفي الواضح كانت في صلب انخراط الزعامات المارونية والدرزية في مشاريع الفرنسيين والانكليز. ولم تكن العلاقات الاجتماعية في ظروف القرن التاسع عشر تترك للجماهير المنتجة التابعة لهذه الزعامات أي خيار في البقاء خارج اطار ذلك الانخراط الكامل. فاتخذ التنفيذ طابع الشمولية الطائفية بحيث باتت المعارضة عديمة الأهمية داخل جماهير الطوائف. الصراع المقاطعجي ذو طابع مباشر وآني، في حين أن المخططات الاستعمارية ذات أبعاد مستقبلية طويلة الأمد. وقد آمن المقاطعجيون المحليون بأن الفرنسيين والانكليز والأتراك والروس وغيرهم كانوا يدعمونهم في صراعاتهم المحلية، دون أن ترتفع مداركهم لرؤية الجدلية القائمة بين مصالحهم الذاتية الضيقة ومصالح القوى الاستعمارية البعيدة المدى. ولم يدركوا أنهم كانوا ينخرطون، عن وعي أو بدون وعي في اطار تنفيذ المشاريع الخارجية الاستعمارية ضمن شروط داخلية تقوم على التجزئة والعائلية والطائفية ومختلف أنواع الاقليمية والتقوقع.

كان تحقيق المكاسب الداخلية يتم على حساب الجماهير، من جميع الطوائف، كما كان يتم على حساب بعض القوى المقاطعجية التي تدهور نفوذها بسرعة. وكانت النتيجة الحتمية أن صراع المقاطعجيين أضعف الإمارة وكبار المقاطعجيين على السواء، لأن الأمير الحاكم كان بمثابة شيخ المقاطعجيين. وقد حمل إضعاف تلك القوى المقاطعجية ضربة قوية للنظام المقاطعجي نفسه. ولم تكن القوى البديلة من خارج الزعامات المسيطرة بل من أبنائها بالذات، مع بروز دور رجال الدين المتزايد في تركيبة القائمقاميتين، باكورة الأنظمة الطائفية في المشرق العربي. والدور الذي لعبه رجال الدين يعود أساساً إلى ما جمعته الكنيسة ورهبانها من أملاك. فقد كان عليها أن تترجم تلك الملكية إلى نفوذ سياسي في تركيبة طائفية يلعب فيها رجال الدين دور المساهد في انتخاب أعضاء المجالس التي تحكم باسم الطوائف. ثم ولدت المتصرفية على غرار القائمقاميتين، وفي الإطار التاريخي العام لتزايد دور نفوذ رجال الدين، وبنسب سكانية تمنح الموارنة هيمنة واضحة على سائر الطوائف، المسيحية والإسلامية على السواء. أما ثمن النفوذ المتزايد لرجال الدين واستمرارية بعض الزعامات المقاطعجية الدرزية فكان آلاف القتلى والجرحى والمشردين، وعدداً من المنازل المهدمة أو المحروقة والأشجار المقطوعة. وامتصت الهجرة آلاف الناقمين والمشردين، وارتفع شعار «محاربة الطائفية كداء يسبب كل الكوارث لشعب المتصرفية». ثم ساد شعار «ما مضى مضى» دون تحديد لهوية القوى التي تسببت بتلك الكوارث وتم تغييب العدو الحقيقي، وأبدل بعدو طائفي يحرض على الاقتتال الشرس ويدفع الجماهير للاقتتال من أجل كسب السماء. ونعمت «عنزة» المتصرفية المسيحية بالهدوء ورفضت أن يعكر وحدتها دعاة الاتصال والاتحاد والقومية العربية والجامعة الإسلامية والاتحاد العثماني العربي وغيرها.

"أما نفقات هؤلاء الأربعين أو الخمسة والأربعين، فلا تزيد على اثني عشر كيساً في السنة أي ما يساوي ستة آلاف غرش، بما في ذلك نفقات الزوار، الذين كثيراً ما تعود زيارتهم على الدير بالفائدة، إذ أن أغلبهم ينفحونه بالمال أو الهبات التي تؤلف جانباً من دخله. أما الجانب الآخر فإنه يؤخذ من ريع أراضيه التي أكتراها الرهبان من أميرين بأربع مئة غرش في السنة. وتلك الأراضي قام بعزقها الرهبان الأولون، وأما الآن، فإن حراثتها وزراعتها يقوم بها فلاحون، يخصون الدير بنصف مجتناها، وهو الحرير الأبيض والأصفر الذي يبيعونه في بيروت، وبعض الحبوب، والخمر التي لا سوق لها هناك، فيهدونها إلى المحسنين إلى الدير أو يشربونها هم. وكان الرهبان فيما

مضى يمتنعون عن شربها. ولكن انقياداً لما يطرأ عادة من التحويل والتبديل على أية جمعية كانت، قد خفف الرهبان من تشدّدهم الأول، كما انهم بدأوا يتساهلون في تدخين التبغ، وشرب القهوة غير مكترثين باحتجاج الرهبان القدماء، الحريصين على صيانة التقاليد، التي تقيدوا بها منذ حداثتهم.

ختاماً لقد حاولنا تتبع الجذور التاريخية لولادة أول كيان سياسي طائفي في المشرق العربي من موقع الرؤية العلمية التي تستند إلى مصلحة جميع اللبنانيين، من جميع الطوائف والمناطق. وقد استندنا في تحليلنا إلى وثائق أساسية كافية للدراسة والتحليل. فالمسألة الطائفية اللبنانية هي، من كافة جوانبها، مسألة مشاريع التجزئة للمشرق العربي، كما هي شديدة الصلة بمشاريع والعشائرية والقبلية وجميع الأشكال السياسية القائمة على نمط زراعي متخلف يسمح للقادة أن يلعبوا دور الحكام والجلادين والقضاة والمالكين وأصحاب الرساميل. وتبقى الجماهير المسحوقة، من كل الطوائف، مسلوبة الارادة، والملكية، وحق تقرير المصير، والدافعة الأولى للضرائب لأن معركة الاستغلال تكون دوماً ضد مصالحها.

إن الطائفية ونظامها السياسي في لبنان جزء من عملية تاريخية شديدة التعقيد وقد رصدنا جذور هذه العملية التاريخية فقط وبيّنا أنها كانت ولا تزال من الأسباب الرئيسية للتأزم المستمر الذي يعيشه النظام الطائفي والطبقي المسيطر في لبنان.

مكتبة البحث

مراجع باللغة العربية

- الأسود، ابراهيم، تنوير الأذهان في تاريخ لبنان، الجزء الثاني، بيروت، 1925.
- أبو خاطر، هنري، جمهورية زحلة لعام ١٨٥٨، أول جمهورية في الشرق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1978.
- أبو خاطر، هنري، من وحي تاريخ الموارنة، بيروت، 1977.
- أبو شقرا، يوسف خطار، الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، بيروت، 1952.
- أبو عز الدين، سليمان، ابراهيم باشا في سورية، بيروت، 1929.
- الياس، الياس، الأديرة والمدارس في بلاد البترون في القرنين التاسع عشر والعشرين، رسالة كفاءة غير منشورة، الجامعة اللبنانية، كلية التربية، بيروت، 1978.
- باز، رستم، مذكرات رستم باز، تحقيق فؤاد افرام البستاني، بيروت، 1955.
- بليبل، الأب لويس، تاريخ الرهبانية اللبنانية المارونية. المجلد الأول، والثاني، مصر، 1924 ـ 1925. المجلد الثالث، بيروت، 1964.
- جب، وبوون، المجتمع الإسلامي والغرب. جزءان، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، مراجعة د. أحمد عزت عبد الكريم، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1970.
- الحاج، الارشمندريت اثناسيوس، الرهبانية الباسيلية الشويرية، (الحلبية البلدية) في تاريخ الكنيسة والبلاد ١٧١٠ ـ ١٨٣٣، الجزء الأول، بيروت، 1973.
- الحاج، كمال، الطائفية البناءة، بيروت، 1961.
- الحاج، كمال، فلسفة الميثاق الوطني، بيروت، 1961.

- حجار، الأب جوزيف، أوروبا ومصير الشرق العربي، حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية. ترجمة بطرس الحلاق وماجد نعمة، مراجعة حسن فخر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، حزيران/يونيو، بيروت، عام 1976.
- نجيم، بولس، لمحة في تطور تاريخ لبنان، مقالة منشورة في كتاب: لبنان مباحث علمية واجتماعية، جزءان، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 1969 ـ 1970.
- خاطر، منير لحد، الأحزاب اللبنانية في التاريخ من المردة حتى اليوم، مجلة «الحوادث»، العدد 1061 الصادر 11 آذار/مارس 1977 في بيروت.
- الدويهي، اسطفانوس، تاريخ الأزمنة (١٠٩٥ ـ ١٦٩٩)، نشره فردينان توتل، بيروت، 1951.
- رايش، ويلهلم، ما الوعي الطبقي؟ ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، 1974.
- رودنسون، مكسيم والياس مرقص واميل توما، الأمة، المسألة القومية، الوحدة العربية والماركسية، دار الحقيقة، بيروت، 1971.
- رباط، ادمون وآخرون، التفاعل الحضاري في لبنان وأثره في العالم العربي، بيروت، 1974.
- رافق، عبد الكريم، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت، دمشق، 1968.
- الزين، الشيخ علي، العادات والتقاليد في العهود الاقطاعية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٦٦.
- الزين، الشيخ علي، للبحث عن تاريخنا في لبنان، بيروت، 1973.
- سعد، أحمد صادق، مصر الفاطمية في ضوء النمط الآسيوي للإنتاج، دراسات عربية، العددان التاسع والعاشر، بيروت، 1978.
- سميليانسكايا، إيرينا، الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الأول من القرن التاسع عشر، تعريب عدنان جاموس، راجعه وقدم له سالم يوسف، دار الفارابي، بيروت، 1972.
- شبلي، بطرس، اسطفانوس الدويهي، بطريرك انطاكية (1630 ـ ١٧٠٤)، منشورات الحكمة، بيروت، 1970.
- الشدياق، طنوس، أخبار الأعيان في جبل لبنان، جزءان، نظر فيه فؤاد افرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 1970.

- شرارة، وضاح، في أصول لبنان الطائفي، خط اليمين الجماهيري، بيروت، 1975.
- شلق، فضل، الطائفية، والحرب الأهلية في لبنان، دار الحقيقة، بيروت، 1978.
- الشهابي، حيدر، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، تحقيق أسد رستم وفؤاد افرام البستاني، ثلاثة أجزاء، الجامعة اللبنانية، بيروت، 1969.
- صايغ، أنيس، لبنان الطائفي، بيروت، 1955.
- الصليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث مترجم، منشورات دار النهار، بيروت، 1967.
- الصليبي، كمال، الموارنة، ملف النهار، بيروت، 1970.
- الصمد، رياض، الطائفية ولعبة الحكم في لبنان، بيروت، 1977.
- ضاهر، مسعود، تاريخ لبنان الاجتماعي (1914 ـ 1926)، دار الفارابي، بيروت، 1974.
- ضاهر، مسعود، لبنان الاستقلال، الميثاق والصيغة، معهد الانماء العربي، بيروت، تشرين الأول/اكتوبر، 1977.
- ضاهر، مسعود، بعض السمات الأساسية للنظام المقاطعجي اللبناني، مجلة كلية الآداب، العدد الأول، الجامعة اللبنانية، بيروت، 1975.
- ضاهر، مسعود، صراع المركزية داخل النظام المقاطعجي اللبناني، مجلة دراسات عربية، عدد واحد ضم الأعداد 2-7، بيروت، 1977.
- ضاهر، مسعود، الطائفية والمنهج في دراسة تاريخ لبنان الحديث والمعاصر، مجلة الفكر العربي، العدد الثاني، معهد الانماء العربي، بيروت، 1978.
- ضاهر، مسعود، جغرافية التطور التاريخي للمقاطعات اللبنانية، مجلة «دراسات» كلية التربية، الجامعة اللبنانية، العدد الأول، بيروت، 1975.
- ضو، الأب بطرس، تاريخ الموارنة، أربعة مجلدات، دار النهار، بيروت، حتى 1976.
- ضو، الأب بطرس، موارنة الغد على ضوء تاريخهم، محاضرة، شباط/فبراير، 1977.
- طربين، أحمد، أزمة الحكم في لبنان (1842 ـ 1861)، دمشق، 1966.
- طربين، أحمد، لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب (1860 ـ 1920)، القاهرة، 1968.

- مجلة «الطريق»، ملف الظاهرة الطائفية في لبنان، العددان الثاني والسادس، بيروت، 1978.
- عانوتي، أسامة، الحركة الأدبية في بلاد الشام خلال القرن الثامن عشر، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 1971.
- عبود، مارون، الاكليروس في لبنان، عمشيت، لبنان، 1912.
- العقيقي، انطوان ضاهر، ثورة وفتنة. نقلها وعلق عليها يوسف ابراهيم يزبك منشورات مجلة الطليعة، بيروت، 1939.
- العينطوريني، أنطونيوس أبو خطار، مختصر تاريخ جبل لبنان، المطبعة الكاثوليكية، 1953.
- ملحق جريدة «العمل» الشهري، رسالة طانيوس شاهين إلى أهالي كسروان والفتوح، العدد الثامن، بيروت، تشرين الأول/اكتوبر، 1977.
- غيز، هنري، بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن، الجزء الثاني، ترجمة مارون عبود، بيروت، 1948.
- فريحة، أنيس، حضارة في طريق الزوال، القرية اللبنانية، منشورات كلية العلوم والآداب، الجامعة الأميركية، بيروت، 1957.
- فولني، رحلة إلى سوريا، ومصر وبر الشام، تعريب حبيب سيوفي، بيروت، 1953.
- قرألي، الأب بولس، علي باشا جنبولاد، بيروت 1939.
- دون مؤلف، قانون تملك الأجانب في لبنان وموقف الرهبان اللبنانيين منه، تشرين الثاني/نوفمبر، بيروت، 1966.
- كارن، جون، رحلة في لبنان في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، ترجمة رئيف خوري، بيروت، 1949.
- كوثراني، وجيه، الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي (1860 ـ 1920)، معهد الانماء العربي، بيروت، 1976.
- كرم، الأب مارون، قصة الملكية في الرهبانية اللبنانية المارونية، بيروت، 1972.
- ماركس ـ انجلز، الماركسية والجزائر، ترجمة جورج طرابيشي، بيروت، 1978.
- محفوظ، الأب يوسف، التنظيم الرهباني في الكنيسة المارونية، ترجمة الأب يوحنا خليفة، منشورات جامعة الروح القدس، الكسليك، لبنان، 1970.

- محفوظ، الأب يوسف، مختصر تاريخ الرهبانية المارونية، منشورات رهبانية، الكتاب الثاني، الكسليك، لبنان، 1969.
- مشاقة، ميخائيل، منتخبات من الجواب على اقتراح الأحباب تحقيق أسد رستمخ، وصبحي أبو شقرا، منشورات مديرية الآثار اللبنانية، بيروت، 1955.
- هشي، سليم، تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمراء وادي التيم، مخطوطة رقم 6468، منشورات المديرية العامة للآثار، قسم الدراسات التاريخية، بيروت، 1971.
- اليازجي، الشيخ ناصيف، رسالة تاريخية في أحوال لبنان في العهد الاقطاعي، تحقيق قسطنطين الباشا، حريصا، لبنان، 1903.

مراجع باللغة الأجنبية

- AMIN, Samir, *Le développement inégal*, éditions de Minuit, Paris, 1973.
- Archives du Ministère des Affaires Etrangères, Code Levant Syrie-Liban, (1918-1929), Vol 43, 44, & 109.
- BERQUE, Soboul, VILAR et autres, *Aujourd'hui l'histoire*, éditions Sociales, Paris, 1974.
- CARDON, Louis, *Le régime de la propriété foncière en Syrie et au Liban*, Thèse, Paris, 1932.
- Centre d'études et des recherches Marxistes (C.E.R.M.), *Sur le mode de production asiatique*, préface de Roger Garaudy, Éditions Sociales, 1969.
- C.E.R.M. *Sur les sociétés précapitalistes*, préface de Maurice Godelier, éditions Sociales, Paris, 1970.
- CHEVALLIER, Dominique, *La société du Mont-Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*, Paris, 1971.
- CORM, Georges, *Contributions à l'étude des sociétés multi-confessionnelles*, Paris, 1971.
- DIB, Pierre, *L'église Maronite*, T2, *Les Maronites sous les Ottomans, Histoire civile d'après principaux témoins contemporains*, Imp Catholique, Beyrouth, 1962.
- DUBAR, Claude et Salim NASR, *Les classes sociales au Liban*, Presses de la Fondation Nationale de Science Politique, Paris, 1976.

- DUCRUET, Jean, *Les capitaux Européens au Proche-Orient*, Paris, 1964.
- FATTAL, Antoine, *Le statut légal des non-musulmans en pays d'Islam*, recherches publiées sous la direction de l'Institut de Lettres Orientales de Beyrouth, TX, Imp Catholique, Beyrouth, 1958.
- HAJJAR, Joseph, *Le Christianisme en Orient, études d'histoire contemporaine, (1684-1968)*, Librairie du Liban, Beyrouth, 1971.
- HARIK, Iliya, *Politics and Changes in a traditional society, Lebanon (1711-1845)*, Princeton, 1968.
- HICHI, Salim, *La famille des Djoumblatt*, Beyrouth, 1972-1973.
- HOMSI Basile, Les capitulations et la protection des Chrétiens au Proche-Orient au XVI^e^, XVII^e^ et XVIII^e^ Siecles, Liban, Harissa, 1956.
- HOURANI, A.H., *Minorities in the Arab World*, Oxford University Press, London, 1947.
- ISMAIL, Adel, *Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche-Orient du XVII siècle à nos jours*, 12 Tomes, éditions des œuvres politiques et historiques, Beyrouth, 1975-1978.
- JULIEN, le P.M., *La nouvelle mission de la compagnie de Jésus en Syrie, 1831-1895*, T1, Tours, 1898.
- LAMMENS, Le P. Henri, *La Syrie, précis historiques*, 2 Tomes, Imp. Catholique, Beyrouth, 1921.
- MASSON, Paul, *Histoire du Commerce français dans le Levant au XVII^ème^ siècle*, 2 volumes, Paris 1896 et 1911.
- MUSSET, M., *Histoire du christianisme et spécialement en Orient*, Jérusalem, 1948.
- La Pensée, *Sur la cathégorie de formation économique et sociale*, n°, Special, 159, Octobre, 1971.
- PICHON, Jean, *Le partage du Proche-Orient*, Paris, 1936.
- Plekhanov, *Essai sur le développement de la conception moniste de l'histoire*, Paris, 1973.
- POLK, William, *The opening of South-Lebanon, (1788-1840)*, Harvard University Press, Cambridge, 1963.

- RABBATH. Antoine. *Documents inédits pour servir à l'histoire de l'Orient Chrétiens*. Paris. 1910.
- RAPHAEL. P.. *Le rôle des Maronites dans le retour des églises Orientales*. Beyrouth. 1955.
- Recherches internationales à la lumière du Marxisme. *Premières sociétés des classes et mode de production asiatique*. n°. Spécial. 57-58. Janvier. Avril. 1967.
- ROUX. Charles. *France et Chrétiens d'Orient*. Paris. 1939.
- ROUX. Charles. *L'Egypte de 1801 à 1882. dans l'histoire de la nation Egyptienne*. Publiée sous la direction de Gabriel Hanoteau. TVI. Paris (date inconnue).
- SABRI. (?). *L'empire égyptien sous Mohamed Ali et la question d'Orient. 1811-1849*. Paris. 1930.
- Saint-Cloud. Colloque de l'école Normale Supérieure en 1965. *L'histoire sociales. sources et Méthodes*. PUF. Paris. 1967.
- SCHUMPETER. Joseph. *Impérialisme et classes sociales*. éditions de Minuit. Paris. 1972.
- S.O.S. *Le Liban foyer chrétien du Proche-Orient*. date et édition inconnues.
- STAVENHAGEN. Rodolfo. *Les classes sociales dans les sociétés agraires*. éditions Anthropos. Paris. 1969.
- THOUMIN. Richard. *Géographie humaine de la Syrie centrale*. Tours. 1936.
- TOUMA. Toufic. *Paysans et institutions féodales chez les Druzes et les Maronites du Liban du XVII^e siècle à 1914*. TI. Beyrouth. 1971-1972.
- VILAR. Pierre. *Histoire Marxiste et histoire en construction* in *Faire de l'histoire*. sous la direction de Jacques le Goff et Pierre Nara.. TI. Paris. 1974.
- Volney. *Voyage en Syrie et en Egypte*. Paris. 1946.

المحتويات

الباب الأول

تحوُّلات اقتصاديّة اَجتماعيَّة وسياسِيَّة في الدَّاخِل الطائِفي

الباب الثاني

تفجُّر الداخل الطائفي في اطار الهجوم الاستعماري لتفكيك بُنى السلطنة العثمانية

تعتبر الوثائق ضرورة عملية لفهم التطور التاريخي لأي مجتمع من المجتمعات. ويزيد في أهمية اعتماد الوثائق في دراسة مناطق المشرق العربي أن تاريخ هذه المناطق قد تعرض للتشويه المتعمد من جانب المستشرقين ومزوري التاريخ من الطائفيين اللبنانيين. لذا كان لا بد من التصدي لمثل ذلك التاريخ انطلاقاً من ركائز وثائقية أقرب ما تكون إلى الصحة والدقة العملية. وقد توخينا من هذه الدراسة الكشف عن الجذور العميقة للمسألة الطائفية اللبنانية على ضوء وثائقها الأصلية، خاصة وثائق الأرشيف والمصادر العلمية الجادة. وتعتبر هذه الدراسة مدخلاً علمياً لفهم المسألة الطائفية اللبنانية في إطار الهجوم الاستعماري الأوروبي لتفكيك بنى السلطنة العثمانية وانتزاع ولاياتها. وقد اكتفينا بكتابة فصول متنوعة تعطي من خلالها طابعها الشمولي العام صورة كافية للتعريف بالجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية التي لا زالت تستثير أقلام الباحثين لمزيد من الدراسات العلمية نظراً لتشابكها وتأزمها المستمر منذ أكثر من قرن ونصف القرن من الزمن.

وهذه الدراسة، على الرغم من اتساع مضوعاتها، بحاجة أكيدة لمزيد من التوسيع والتعليل والنقد المدعم بالوثائق لأن كل فصل يصلح لدراسة مستقلة ومطولة. ونحن نعتبر أن الدراسات الدائرة حول المسألة الطائفية اللبنانية ذات فائدة وطنية مباشرة لأن هذه المسألة شكلت سمة أساسية من سمات تجزئة الطائفية. وهو الحلم الذي يدغدغ آمال الكثيرين من زعماء الطوائف في لبنان.

ISBN 978-9953-71-391-5

